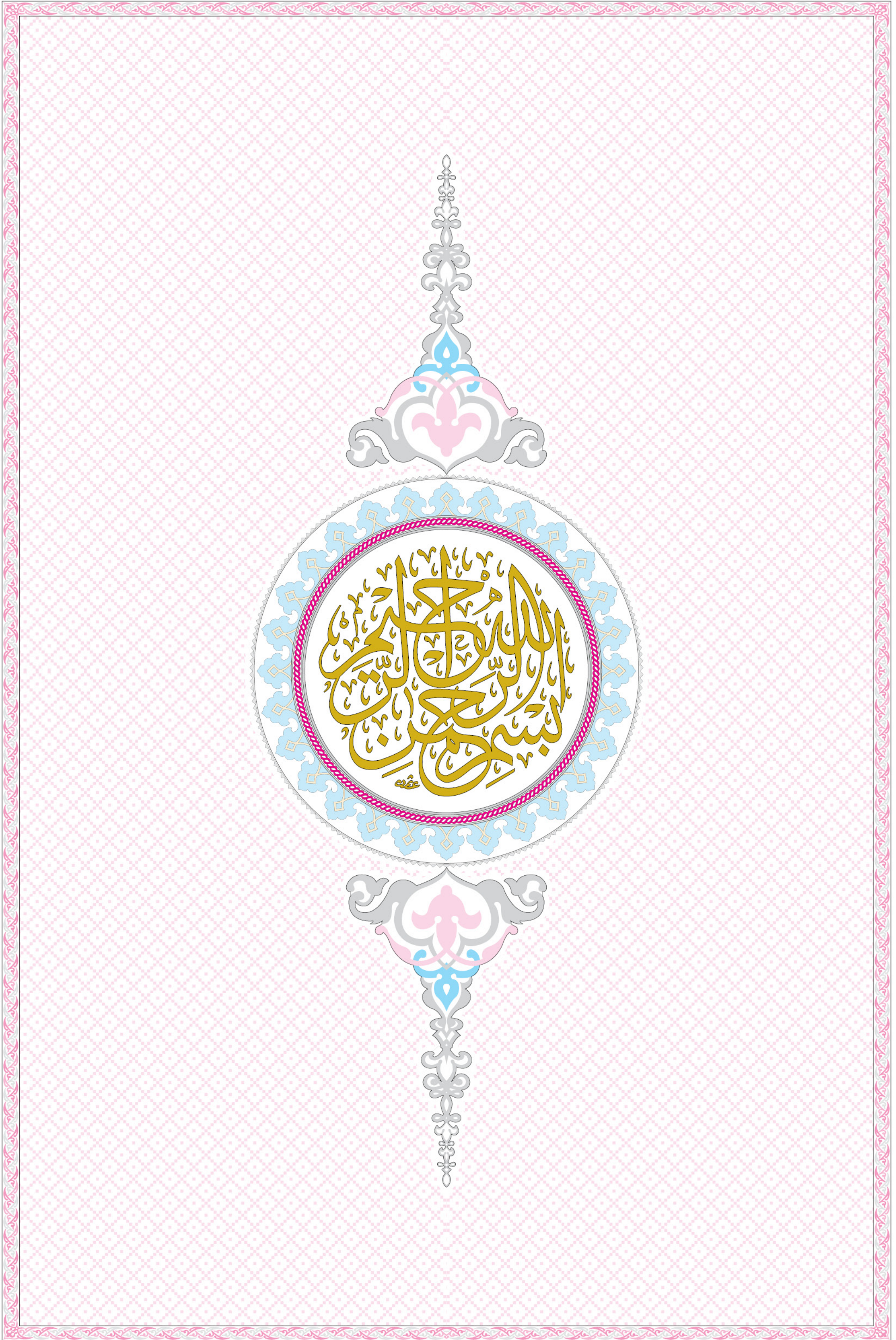
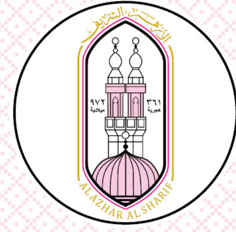


الإلهيات

من كتاب «الشفاء»


بسم الله الرحمن الرحيم





الإلهيات

من كتاب «الشفاء»

للحكيم الفيلسوف الرئيس

شرف الملك أبي عليّ الحسين بن عبد الله ابن سينا البلخيّ البخاريّ

رحمه الله تعالى

(٣٧٠ - ٤٢٨هـ)

قدّم له

أ. د/ أحمد الطيّب

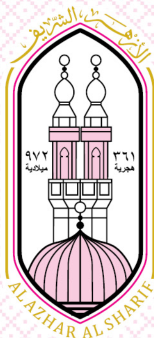
شيخ الأزهر الشّريف - رئيس مجلس حكماء المسلمين

تحقيق

يوسف بن أحمد رضوان المقداد

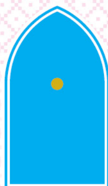
الأزهر الشريف

سقيفة الصفا العلمية



مشيخة الأزهر الشريف
تليفون : 25899823 / 25907497
فاكس : 25903974 / المحمول : 01114242123
www.azhar.eg

الإصدار الأول ـ الطبعة الأولى
١٤٤٧هـ ـ ٢٠٢٦م
طبعة خاصة للأزهر الشريف

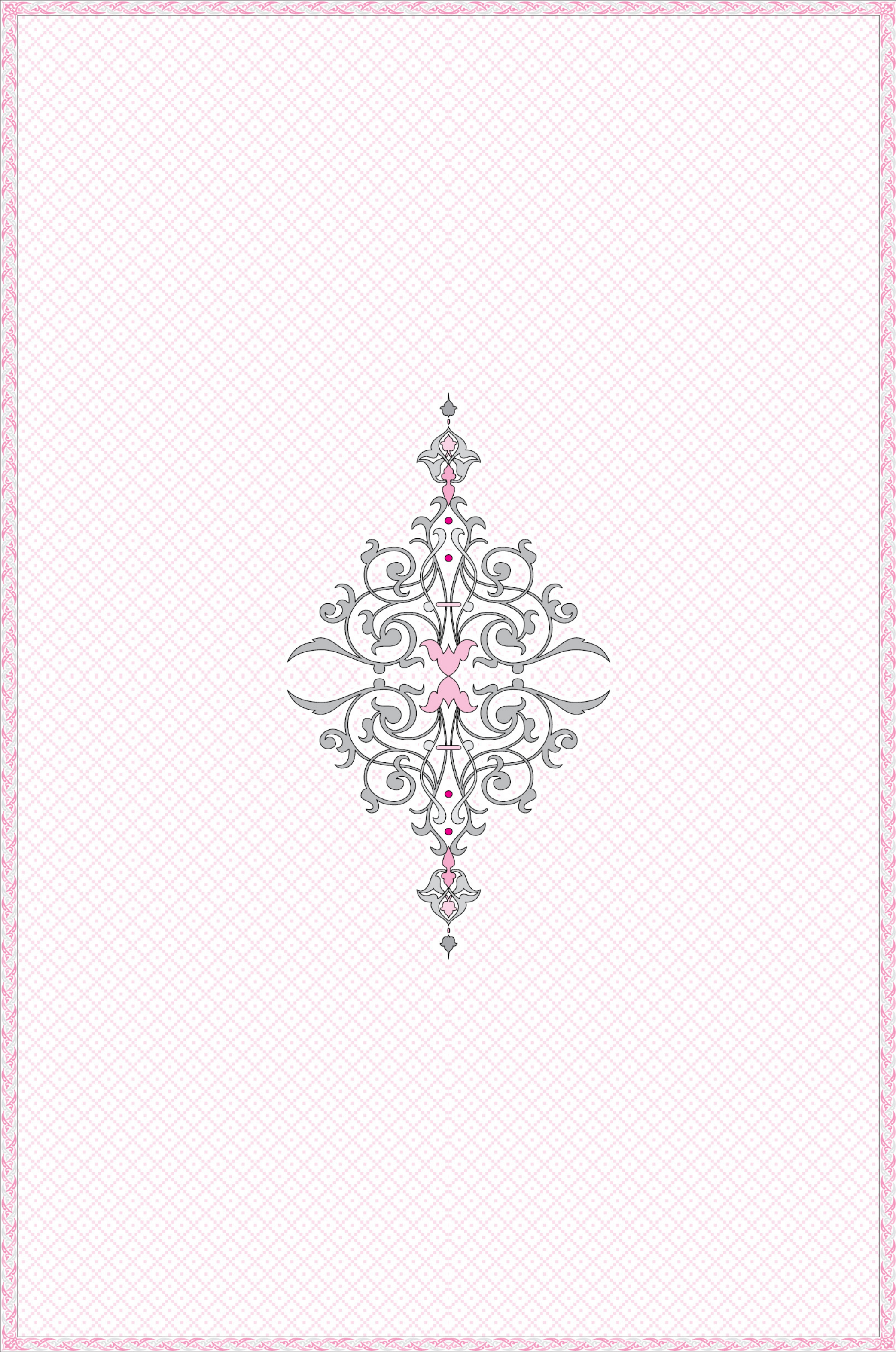


سقيفة الصفا العلمية
SAQIFAT AL-SAFA TRUST
لبنان ـ ماليزيا
www.saqifat-alsafa.org
E-mail : info@saqifat-alsafa.org
ISBN: 978 - 9953 - 62 - 333 - 7
صنع في لبنان

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ
ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴿٣﴾

صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمِ



طليعة الكتاب

بقلم
فضيلة الإمام الأكبر أ . د أحمد الطيّب
شيخ الأزهر ، رئيس مجلس حكماء المسلمين

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمين ، وصَلَّى الله وسلَّم وبارَك علىٰ سَيِّدِنا محمَّد وعلىٰ آلِه وصَحْبِه الطَّيِّبين الطَّاهرين . . **أمَّا بعد** ؛

فقد شاءَ اللهُ تعالىٰ أنْ يُعاد نَشْرُ القسم الأخير من موسوعة كتاب « **الشِّفاء** » للشيخ الرَّئيس ابن سينا ، وهو القسم المعروف بـ : **إلـٰهيَّات الشِّفاء** ، وقد طَلَبَتْ إليَّ سقيفة الصفا العلمية ـ مشكورة ـ أنْ أكتُب تصديرًا لهـٰذا القسم من هـٰذه الموسوعة الفلسفيَّة الكُبرىٰ . . ولأنَّ القائمينَ علىٰ هـٰذه النَّشرة الجديدة يُدركونَ أنَّ أيَّة مُقدِّمة لا يُمكن لها ، مهما يكن قَلَم كاتبها ـ أنْ تَفِيَ بتعريفِ هـٰذا السِّفر من أسفار كتاب **الشِّفاء** ـ فقد شجَّعني ذٰلك علىٰ أنْ أكتُب تصديرًا مُوجزًا للتعريفِ **بإلـٰهيَّات الشِّفاء** ، وبمؤلِّفه الفيلسوف الذي طبقت شُهرته الآفاق قديمًا وحديثًا ، وذٰلك إعمالًا للقاعدةِ الذهبيَّة : « ما لا يُدرك كله لا يُترك كله » .

أمَّا عن الفيلسوف فهو : أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ، ويُعْرَف في دراسات الغربيِّين باسم « أَفِيسِنْ » AVICENNE .

كان والده عبد الله بن الحسين بن علي من أهل « بَـلْـخ »(١) ، وكان

---

(١) مدينة من مُدُن جمهوريَّة أفغانستان .

عاملًا للدولة السَّامانية ، وقد انتقل من « بَلْخ » إلىٰ « بُخارىٰ »[1] في عهد الملك السَّاماني : نوح بن منصور (٣٦٦ ـ ٣٨٧هـ/٩٧٧ ـ ٩٩٧م) بعد ما أُسْنِدت له إدارة قريةٍ تُسَمَّىٰ « خَرْمَيْثَن » وتزوَّج بامرأةٍ من قريةٍ أخرىٰ مجاورة لـ : « خَرْمَيْثَن » تُسَمَّىٰ « أَفْشَنَة » ؛ فوَلَدَتْ له « الحُسين » ثم وَلَدَتْ أخاه « محمودًا » بعده بخمسِ سنين .

وإذِ اضطربَتْ أقوالُ المؤرِّخين في تحديدِ مَوْلِد هٰذا الفيلسوف الكبير ، فقد استطاع بعضُ العُلماء المعاصرين تحقيق هٰذا الأمر ، من خلال بحث تحليلي عميق جزم في نهايته بأنَّ « ابن سينا » وُلِدَ في مُقاطعة « بُخارىٰ » عام ٣٧٠هـ/٩٨٠م[2] ، في عهد الملك السَّاماني : نوح بن منصور[3] (٣٦٦ ـ ٣٨٧هـ/٩٧٧ ـ ٩٩٧م) .

وأنَّه توفي في « همذان » في سادس شعبان سنة ٤٢٨هـ (١٠٣٧م)[4] عن عُمْر ناهز الثامنة والخمسين عامًا ، وهو عُمْرٌ قد يبدو قصيرًا إذا حُسِبَ بحسابِ

---

(١) ضُمَّت هٰذه المقاطعة إلىٰ جمهوريَّة أوزباكستان الاشتراكيَّة عام ١٩٢٣م ، قبل أنْ تتحرَّر وتصبح دولة مُستقلة عقب تفكك الاتِّحاد السوڤيتي في ١٩٩١م .

(٢) على القول الصحيح في تحديد تاريخ ميلاده ، وهو ما انتهىٰ إليه الأستاذ : محمد محيط الطباطبائي (ت . ١٤٠٢هـ/١٩٨١م) في بحثٍ له بعنوان : « ميلاد ابن سينا » قدَّمه في : المهرجان الألفي لذكرى ابن سينا في بغداد من : ٢٠ ـ ٢٨ مارس ١٩٥٢م ، وانظر أيضًا : ياقوت الحموي الرومي ، معجم الأدباء ، تحقيق : د . إحسان عباس ، ج ٣ ، ١٠٧١ ، دار الغرب الإسلامي ببيروت وتونس ١٩٩٣م .

(٣) تولَّىٰ مملكة خراسان وما وراء النَّهر ، وهو في سِنِّ الثالثة عشرة ، وبقي بها إحدىٰ وعشرين سنة وتسعة أشهر ، وكانت وفاته في رجب من عام ٣٨٧هـ ، انظر : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لأبي الفرج ابن الجوزي ، ت : محمد عبد القادر عطا وأخيه ج ١٥/٧ دار الكتب العلمية ببيروت ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

(٤) دائرة المعارف الإسلاميَّة ، المجلَّد الأوَّل ، ص : ٢٠٦ ، ١٣٥٢ ـ ١٩٣٣م ، ترجمة : محمد ثابت الفندي ، أحمد الشنشناوي ، إبراهيم زكي خورشيد ، عبد الحميد يونس .

الأعوام والشُّهور والأيَّام ، لٰكنه يتكشَّف عمَّا يُشبه « المعجزات » إذا ما قيس بمقاييس الأعمال الجِسام والمنجزات الفكريَّة والعلميَّة الكبرى التي حقَّقها هٰذا الفيلسوف ، والتي لا يُعْرَف لها مثيل في الموسوعات الكبرىٰ في تاريخ العلم والفلسفة والأدب .

وكيف لا ! وقد خاض هٰذا العقل العملاق بحور العلم والمعرفة السَّائدة في عصرِه واستخرج كنوزها ، وحَلَّ رموزها ، وكشف أسرارها ، وبلغ فيها مبلغ الرئاسة والإمامة ، وصار اسمه : « ابن سينا » ـ فيما يقول العقَّاد ـ : « أشهر الأسماء بين فلاسفة الشرق وأطبائه ، ثم أصبح لقبُ : « الشيخ الرئيس » عَلَمًا عليه لا ينصرف إلىٰ سواه »[(١)] . .

هٰذا ؛ وقد ترك لنا الشيخ الرئيس ما يُمكن أن نُسمِّيَهُ في لُغتِنا المعاصرة : الترجمة الذَّاتية ، ولَعلَّهُ أَوَّلُ فيلسوفٍ مُسلم كَتَبَ جزءًا من سيرتِه بقلمِه[(٢)] ، نقله عنه تلميذه وصفيُّه الفقيه الحكيم : أبو عبيد الجوزجاني (ت . قبل ٤٥٠ هـ)[(٣)] ، قبل أن يضيف إليه ما كتبه هٰذا التلميذ هو عن صديقه وأستاذه : الشيخ الرئيس . .

وفي هٰذه الترجمة الذاتيَّة ـ الموثَّقة ـ الكثيرُ من أخبار هٰذا الفيلسوف الموسوعي ، ومن حياتِه ، وتقلباتها وحظوظها المضطربة بين النَّعيم والبؤس ، والأمن والخوف ، والهدوء والاضطراب ، وفيها ما يغني عن تَتبُّع سيرة « الشيخ »

---

(١) العقاد : الشيخ الرئيس ابن سينا (سلسلة : اقرأ ، عدد : ٤٦ ، دار المعارف بالقاهرة سبتمبر ١٩٤٦ م) ، ص : ١٢ .

(٢) جميل صليبا ، ابن سينا : درسٌ وتحليل (مكتب النشر العربي بدمشق : ١٣٥٦ هـ/١٩٣٧ م) الصفحة ن ، الطبعة الأولىٰ .

(٣) من خاصَّة الشيخ الرئيس ومن عيون مجلسه وكبرائه ، يحكي عنه ظهير الدين علي بن زيد البيهقي (ت . ٥٦٥ هـ) أنه أعان « أبا علي » (= ابن سينا) علىٰ جمع كتاب : « الشفاء » ، راجع : تاريخ حُكماء الإسلام = تتمة صوان الحكمة ، تحقيق محمد كرد علي ، (المجمع العلمي العربي بدمشق : ١٣٦٥ هـ/١٩٤٦ م) ص : ١٠٠ .

ومعالم حياته ، ومُكابدةِ جَمْعها من أُمَّهاتِ كُتُب التَّاريخ والتَّراجم والطَّبقات ، وتَسَقُّطِ أنبائها مِمَّا حفلت به هٰذه « الأُمَّهات » من أخبار الحُكماء والأطباء والفلاسفة . .

وقد اعتمد علىٰ هٰذه الترجمة الذاتيَّة كلُّ مَن أَرَّخ لابن سينا ـ علىٰ وجه التقريب ـ من القُدَماء والمحدثين مِمَّن لا يحصيهم العَدُّ ، وسواء منهم مَن أفردوا لحياةِ الشيخ رسائل أو أبحاثًا مستقلة ، أو مَن عرضوا لسيرته في مُقدِّماتِ تحقيقِهم لبعض كُتُبِه أو رسائله تحقيقًا عِلميًّا . .

ومِمَّن نقل ترجمة الشيخ ابن سينا كما رواها عنه الجوزجاني : شيخنا الأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود ـ ﵀ ! ـ (ت . ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م) في كتابِه : « التصوف عند ابن سينا » : دراسة لنصوص من الإشارات [١] .

وأيضًا شيخنا أ . د/سليمان دنيا ـ ﵀ ! ـ (ت . ١٤٠٦ هـ/١٩٨٥ م) أشهر المختصين في فلسفة « ابن سينا » مِن أساتذة الفلسفة الإسلاميَّة المعاصرين في مصر ، والعارفين بمسالكها ودروبها . . وذٰلك في مُقدِّمة تحقيقه لكتاب : « الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا مع شرح نصير الدين محمد بن محمد الطوسي . (ت . ٦٧٢ هـ) » حيث اقتصر في التعريف بالشيخ الرئيس علىٰ ما ذكره عن نفسه ، « وعلىٰ ما قد وصفه أبو عُبيد الجوزجاني » ، صاحب الشيخ أيضًا ، من أحواله [٢] .

---

(١) طُبع بمكتبة الأنجلو المصرية (من سلسلة : في الدراسات الفلسفية والأخلاقية ، بإشراف أ . د/محمود قاسم ، (ت . ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م) أستاذ الفلسفة ، جامعة القاهرة) .

(٢) الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا مع شرح نصير الدين الطوسي ، تحقيق الدكتور سليمان دنيا ، القسم الأول ص : ٨٥ ـ ١٠٠ ، (نقلًا عن عيون الأنباء في طبقات الأطِبَّاء لابن أبي أُصَيبعة ، تصحيح : امرئ القَيس بن الطحَّان (المستشرق الألماني أوگست مولر August Müller (ت . ١٨٩٢ م) ؛ المطبعة الوهبية بالقاهرة : ١٢٩٩ هـ/١٨٨٢ م) : ٢/٢ ـ ١١) ، دار المعارف ، ←

وكذٰلك اعتمد علىٰ هٰذه الترجمة الأستاذ الدكتور/أحمد فؤاد الأهواني ـ رحمه الله ! ـ (ت . ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م) في كتابه الموجز : « الفلسفة الإسلامية »[١] . . بل إنَّ المصادر القديمة نفسها اعتمدت في ترجمة « الشيخ » علىٰ هٰذه الترجمة التي كتبها تلميذه الجوزجاني .

وفي هٰذه الترجمة يبدأ ابن سينا بالحديث عن أبيه ، وعن تنقلاته وزواجه من أمه وولادته ، ويقول : إنَّه حفظ القرآن الكريم في بُخارىٰ وأَتـمَّ حفظه ، ودرس الأدب واللغة ولم يُكمل العاشرة من عُمْرِه ، وكان النَّاس يَعْجَبون لفرطِ ذكائِه وسُرعة بداهتِه .

ويَذْكُر أنَّ أباه كان على المذهب الشِّيعي الإسماعيلي ، وأنَّه أجاب داعي المصريِّين إلىٰ هٰذه الفرقة من فِرَق الشِّيعة السَّائدة في مصر آنذاك . غير أنَّه لم يَكُن يستسيغ ما يقوله « الإسماعيليون » ويتذاكرونه في بيتِ والدِه عن هٰذا المذهب ، ورغم أنَّه كان يعي جَيِّدًا ما يتذاكرونه في أمر العقل والنَّفْس إلَّا أنَّ صدره كان يضيق بما يَسْمَع ، ويَرفضُه ولا يَقبلُه . . وفي تلك الأثناء اشتغل بدراسة « الفقه » علىٰ يَدِ الفقيه : إسماعيل الزاهد ، وكان ابن سينا ـ فيما يقول عن نفسِه ـ : « من أحزم السائلين ، وقد أَلِفتُ طُرق المطالبة ، ووجوه الاعتراض على المجيب ، على الوجه الذي جرت عادة القوم به » .

ثم تتلمذ علىٰ يد : « أبي عبد الله الناتلي » ، وكان يَدَّعي الفلسفة ـ فيما يقول ابن سينا ـ وكان ضيفًا أنزله أبوه في داره ، فبدأ بدراسة كتاب : « إيساغوجي »

الطبعة الثالثة ، وقد طُبع هٰذا النَّص الفلسفي العميق مع شرح الطوسي وتحقيق د . سليمان دنيا في أربعة أجزاء طبعات عِدَّة بدار المعارف المصرية .

(١) سلسلة المكتبة الثقافية رقم ٦٥ ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر بالقاهرة : سبتمبر ١٩٦٢م .

في علم المنطق ، وقد أبدى ابن سينا لأستاذه من الإحاطة بدقائق هٰذا العلم بما لم يخطر للأُستاذ علىٰ بال ، فعجب له وحَذَّر والده مِن أَنْ يَشغلَه بشيءٍ غير تحصيل العلم .

ويقول ابن سينا : إنَّه قرأ علىٰ أُستاذِه : « ظواهر علم المنطق ، أمَّا دقائقه فلم يكن عند الأُستاذ منها خبر » . . وهنا تبدأ مرحلة جديدة ، يعتمدُ فيها ابن سينا علىٰ قُدراتِه الذاتيَّة في تحصيلِ العلوم على اختلافِ موضوعاتها ، فأَتَمَّ عِلْم المنطق ودَرَسَ قضاياه ، وطالع شروحه حتىٰ أَتْقَن هٰذا العلم إتقانًا لا مزيد عليه لمستزيد .

وكذٰلك فعلَ في تحصيل العلم الرياضي حيث قرأ علىٰ أُستاذِه « الناتلي » الأشكال الخمسة الأولىٰ من كتاب : « إقليدس » ثم تَولَّىٰ قراءة باقي الأشكال وَفَهِمها كُلَّها ، وحَلَّها بنفسِه .

ثم انتقل بعد دراسة العلم الرياضي إلىٰ دراسة علوم « الهيئة والفَلَك » ، فقرأ علىٰ أُستاذِه « الناتلي » كتاب : « المجسطي » . وما إنْ فرغَ من مُقدِّماتِه ، وانتهىٰ إلى الأشكالِ الهندسيَّة ، حتىٰ نَصَحَهُ أستاذه بأنْ يقرأ باقي الأشكال ويَحُلَّها بنفسِه ثم يَعرضها عليه ليُبَيِّن له الصَّواب من الخطأ ، يقولُ ابن سينا في لهجةٍ ساخرةٍ من أستاذِه : « وما كان الرجل يقوم بالكتاب ، فحَلَلْتُه ، فكم من شكلٍ ما عَرَفه إلَّا حين عرضْتُه عليه وفهَّمتُه إيَّاه » . . ويتابع بعد ذٰلك فيقول : « ثم فارقني « الناتلي » مُتوجِّهًا إلىٰ « كركانج » واشتغلت أنا بتحصيل الكتب من النُّصُوص والشُّروح من الطبيعيَّات والإلٰهيَّات ، وصارت أبواب العلم تنفتح عليَّ » .

ثم رغب الشيخ في علم الطب ، فقرأ الكتب المصنفة فيه ، وقد وصفه بأنَّه ليس من العلوم الصَّعبة ، وأنَّه برَّز فيه في أَقلِّ مُدَّة ، حتىٰ بدأ فُضلاء الطِّب يَقرؤون عليه هٰذا العلم ، وقد أكَّد « ظهيرُ الدِّين البيهقي » تميُّز ابن سينا وتفرُّده في عِلْمِ الطِّب ووصفه بأنَّه : « كان في هٰذا العلم عَديمَ المثيل ، فَقيدَ القرين

والنَّظير »[١] . . وحين بدأ الشيخ بتطبيق هٰذا العلم في علاج المرضى انفتحَ عليه من أبواب المعالجات المقتبسة من التجربة ما لا يُوصَف ، ورغم أستاذيته المبكرة في علم الطِّب كان يحرص علىٰ حضور دَرْس « الفقه » في حلقة شيخه : « إسماعيل الزاهد » ويناظر فيه ، وهو يومئذٍ من أبناء سِت عشرة سَنة .

ثم انقطع ابن سينا بعد ذٰلك إلى العلم والقراءة سَنَةً ونِصفًا : فأعادَ قراءة المنطق وجميعَ أجزاء الفلسفة ، ويقول : إنَّه في « هٰذه المُدَّة ما نام ليلةً واحدةً بطولِها ، ولا اشتغل في النهار بشيء سوى المطالعة ، وجَمَعَ بين يديه ظُهورًا[٢] من القراطيس ، وكل حُجَّةٍ يَنْظُر فيها يُثبت مُقدِّماتِها القياسيَّةَ ويكتبها في تلك الظهور (. . .) وإذا تحيَّر في مسألةٍ ذهبَ إلى الجامع وَصَلَّىٰ وابتهلَ إلى اللهِ تعالىٰ حتَّىٰ فُتِحَ له المنغلق منه » . . وكان إذا غلبه النوم يحلم بالمسائل التي استغلقت عليه في اليقظة ؛ فيتضح له حَلُّها في المنام ، ولم يزل ينسج علىٰ هٰذا المنوال حتى استحكم معه جميع العلوم ، ثم يقول الشيخ : « وكل ما عَلِمْتُه في ذٰلك الوقت فهو كما عَلِمْتُه الآن لم أزدد فيه إلى اليوم شيئًا حتىٰ أحكمت « علم المنطق » و« الطبيعي » و« الرياضي » ، وانتهيتُ إلى العلم « الإلٰهي » » .

وهنا يَذْكُر الشيخ الرئيس أنَّه قرأ « كتاب ما بعد الطبيعة » لأرسطو ـ وهو مِن أبرز كُتُب « ما بعد الطبيعة » في التراث الفلسفي اليوناني على الإطلاق ـ فاستغلق عليه الكتاب ، ولم يَفْهَم ما فيه ، والْتبَس عليه غرض واضعه ، وأعادَ

---

(١) كتاب تتمة صوان الحكمة ، ٤٠ ط . لاهور ١٣٥١ هـ .

(٢) أشكل عليَّ فَهْم كلمة « ظهور » ، غير أنَّ وصفها ـ في هٰذا النَّصِّ ـ بأنَّها « ظهور من القراطيس » يُرجِّح أنَّها شيء أشبه بالكراريس أو (الملفات) الورقية ، وقد ترجمها المستشرق الأمريكي : وليم جولمان في كتابِه : حياة ابن سينا (بالإنجليزية) إلىٰ : « Set of files » .

انظر : William E. Gohlman, The Life Of Ibn Sina: P. 22. Albany, New York. State University of New York Press, 1974.

قراءته أربعينَ مَرَّة ، حتىٰ إنَّه حفظه عن ظهر قلب من كثرة الرد والتكرار ، وبعد أنْ يَئسَ من فَهْمه تأكَّد له ـ فيما يقول ـ أنَّ « هٰذا الكتاب لا سبيل إلىٰ فَهْمِه » .

ثم اتفق أَنْ كان في يومٍ من الأيَّام في سوق الورَّاقين فعرض عليه دلَّالٌ كتابًا ينادي عليه ، فردَّه الشيخ عليه وكان يظنُّ أن لا فائدة من علم « ما بعد الطبيعة » بعد أنْ استغلقَ عليه فَهْمه ، فقال له الدلَّال : اشتره مِنّي فإنَّه رخيص أَبيعُكَهُ بثلاثة دراهم ، وصاحِبُه محتاج إلىٰ ثمنِه ، فاشتراه فإذا هو كتاب « لأبي نصر الفارابي » « في أغراض كتاب ما بعد الطبيعة » .

يقول الشيخ : « ورجعت إلىٰ بيتي ، وأسرعت في قراءته فانفتح عليَّ في الوقت أغراضُ ذٰلك الكتاب بسبب أنَّه كان محفوظًا عن ظهرِ قلب ، وفرحتُ بذٰلك وتَصَدَّقت في ثاني يوم بشيءٍ كثير على الفُقراء شُكْرًا للّٰهِ تعالىٰ »(١) .



وهٰذه النُّصوص التي سردناها بطولِها ـ وبشيءٍ من التصرُّف ـ يُستنبَط منها أُمورٌ عِدَّة :

أبرزها : اعتزاز الشيخ الرئيس بشخصيتِه العلميَّة الفَذَّة ، والاعتماد علىٰ

(١) اقتبسنا هٰذه النُّصوص من ترجمة ابن سينا لنفسِه ، والتي نقلها يحيى بن أحمد الكاشي في رسالته : « نُكت في أحوال الشيخ الرئيس ابن سينا » ، وحَقَّقَها الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، من منشورات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة ، بإشراف شارل كُونْس ١٩٥٢ م ، وهٰذه النُّصوص مقتطفة من الصفحات : ٩ ـ ١٤ ، ومن الترجمة التي رواها ظهير الدين البيهقي (ت . ٥٦٥ هـ) في كتابِه : تتمة صوان الحكمة ، (ط . لاهور ١٣٥١ هـ) ، وقد عَدَلَ البيهقي في كلام ابن سينا من ضمير المتكلم إلىٰ ضمير الغائب ، بحيث يتوهَّم القارئ أن البيهقي هو الذي يترجم لابن سينا ، وليس ابن سينا هو مَن يَتحدَّث عن نفسِه . . انظر هٰذه الترجمة أيضًا في مُقدِّمة كتاب : « منطق المشرقيّين » للشيخ الرئيس أبي علي بن سينا . (تصحيح : محب الدين الخطيب (ت . ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م) المكتبة السلفية ومطبعة المؤيَّد ـ القاهرة : ١٣٢٨هـ/١٩١٠م) الصفحات : أ ـ هـ . مطبعة الولاية ـ قُم المقدَّسة ـ إيران ١٤٠٥هـ ق .

ذكائِه المتفرِّد ، وقُدُراتِه الذهنية الخلَّاقة في تحصيلِ العلوم بأسرِها من أدب ولغة وفقه وتفسير[1] ، وأنَّه أتقن هٰذه العلوم ـ من تلقاء نفسِه ـ .

ويُؤخذ من حديث الشيخ عن مَسيرته العلمية أنَّه دَرَسَ المنطق كمدخل أو مُقدِّمة لدراسة الفلسفة التي هي أم العلوم ، والعنوان العام الذي ينطبق علىٰ سائر فروع العلم الطبيعي والعلم الرياضي والعلم الميتافيزيقي أو الإلٰهي .



هٰذا ؛ وفي مقدور الباحث أنْ يستخرج من كلامِ الشيخ الرئيس عن نفسِه وعن منهجه في دراسة العلوم أمرين :

الأمرُ الأوَّل : أنَّ الشيخ الرئيس كان شيخ نفسه وأستاذَها ، وأنَّه لم يتتلمذ علىٰ أيدي مُعَلِّمينَ أو علماء ، يدلُّنا علىٰ ذٰلك ترجمتُه التي كَتَبَها ، ثم أكملها من بعده تلاميذه ومريدوه ، وقد خَلَتْ هٰذه الترجمة من أي ذِكْرٍ لشيوخ أو علماء جلس منهم ابن سينا مجلس التلميذ ، وكل ما قَصَّه علينا في هٰذا الأمر أنَّه ـ وهو في سِنِّ السادسة عشرة ـ كان يختلف إلىٰ دروسِ الشيخ « إسماعيل الزاهد » ، في علم الفقه ، وقد ذكَرَه ابن سينا باسمِه هٰكذا ، مجرَّدًا من أيِّ وَصْفٍ أو لَقَبٍ أو عبارة من عبارات التَّوقير والتَّبجيل التي يَشْدُو بها التلاميذ ـ عادَةً ـ وهُم يُطرون شيوخهم ويُعَرِّفون بهم ، وكان شغلُه الشَّاغل هو ـ فقط ـ إبرازَ نبوغه الفكري وإتقانِه علمَ الفقه كما هو عند الفُقهاء .

وكذٰلك كان دَأْبه وهو يَتحدَّث عن أستاذِه الفيلسوف : « أبي عبد الله الناتلي » ، وقد ذهب بعيدًا في تصويره في صورة الأُستاذ الضَّعيف في علوم

---

(١) يُنظر فيما يتعلق باهتمام ابن سينا بعلم التفسير : د . حسن عاصي ، التفسير القرآني واللغة الصوفية في فلسفة ابن سينا ، المؤسَّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولىٰ ، بيروت ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م (وبخاصَّةٍ : الفصل الأوَّل والثاني من الباب الثاني ، ص : ٧٧ ـ ١٢٥) .

المنطق والهندسة والفَلَك والإلٰهيَّات ، وكيف أنَّه كان يُوضِّح لأُستاذِه من قضايا هٰذه العلوم كثيرًا مِمَّا استغلق عليه وعجز عن فَهْمِه ، وأنَّ التلميذ كان يتصوَّر هٰذه العلوم بأفضل من تصور أستاذه إيَّاها . . ويريدُ « ابنُ سينا » أنْ يعلِن أنَّه واحِدٌ مِن هٰؤلاء العباقرة القليلين في تاريخ العلم والعُلماء ، مِمَّن اعتمدوا علىٰ أنفسهم وتعلُّمِهم الذَّاتي في تحصيلِ العلوم والمعارف .

وقد بحثتُ طويلًا ، في المصادر التي تناولت تاريخ « ابن سينا » ، عن سلسلةٍ من الشيوخ أو العلماء تَلَقَّىٰ عنهم العلوم فلم أجد إلَّا ما ذَكَرَه هو في ترجمتِه الشَّهيرة . . يقول الأستاذ الخضيري ـ رحمه الله ـ : ينطبق على « ابن سينا » ما قاله الشهرزوري (ت ٦٤٣) عن أحد كبار الأئمة وقد سأله بعض الحاضرين عن شيوخ هٰذا الإمام الكبير فأجاب : « هٰذا الرجل خَلَقَهُ الله إمامًا عالِمًا في فنونِه . لا يُقال : علىٰ مَن اشتغل ؟ ولا مَن كان شيخه ؟ ، فإنَّه أكبر من هٰذا . . (طبقات الشافعية : ج : ٥ ، ص : ١٦٠) ، ثم يقول الأستاذ الخضيري : « ما ذَكَرَه ابن سينا عن معلِّميه يكفي لإقناعنا بأنه لا يَدين بشيءٍ من عبقريته لأساتذته المتواضعين »[١] .

وقد كان هٰذا التفرُّد مثار دهشة كثير من الباحثين : وهُم يَكتشفون أنَّ هٰذا الذي لم يتتلمذ علىٰ معلم ، أعقب مِن بَعْدِه نُخبًا من التلاميذ في الشَّرقِ والغرب على السَّواء[٢] ، يَصعب حصرهم وعدهم ، مِمَّن نَذَروا حياتهم كاملةً للبحثِ في تراثِه الفلسفي والطِّبي والتَّنقيب عن آثارِه في علومِ المنطق والطبيعةِ والرياضة

---

(١) انظر مقال الأستاذ محمود الخضيري بعنوان : « سلسلة مُتَّصلة من تلاميذ ابن سينا في مائتي عام » ، الكتاب الذهبي ، (بغداد ١٩٥٢ م) ص : ٥٣ ـ ٥٩ .

(٢) وانظر ـ أيضًا ـ الكتاب القَيِّم ـ في هٰذا الموضوع ـ لابنته أ . د/زينب محمود الخضيري : ابن سينا وتلاميذه اللاتين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م . ومن هٰذا المصدر وسابقه يُدرك القارئ الأثر العالمي الصامد في وجه القرون لهٰذا الفيلسوف .

والحِكْمَة الإلـٰهيَّة والتصوف والعِرفان والأخلاق والنَّفْس وفضائلها ورذائلها !!



الأمرُ الثاني الذي تفصح عنه هـٰذه النصوص هو : أنَّ الشيخ الرئيس اقتفىٰ في تعلمه الذاتي لعلم الفلسفة خطوات « أرسطو » في تصنيفه للعلوم ، والذي بَقي أثرُه إلىٰ عصر « الشيخ » ، حيث كانت الفلسفة ، أو الحِكْمَة ، أُمَّ العلوم والمحورَ الذي تدورُ عليه كلُّ المعارف الإنسانية كافَّة : نظريةً كانت أو عمليةً ؛ يدلُّنا علىٰ ذٰلك الرسالة التي ألَّفها الشيخ في تقسيمِ العلوم واقتفىٰ فيها أثر « أرسطو » ، سواء في تعريف « الحِكْمَة » أو في أقسامها وفروع هـٰذه الأقسام . .

وفي هـٰذه الرسالة يَعْرِضُ ابن سينا ـ أوَّلًا ـ لبيان ماهيَّة الحِكْمَة فيُعرِّفها بأنَّها « صناعة نظريَّة يستفيد منها الإنسان تحصيل ما عليه الوجودُ كلُّه في نفسِه (. . .) لِتَشْرُفَ بذٰلك نفسُه وتستعد للسَّعادةِ القُصوىٰ »[1] .

ثم يَعرِض « الشيخ » ـ بعد ذٰلك ـ لبيان أقسام العلوم التي تندرجُ تحت عنوان الحكمة : فيُبَيِّن أنَّ هـٰذه العلوم تتمايز فيما بينها بحسب تمايز موضوعاتها بين « المادِّي » المتغيِّر والمتحرِّك ، وبين الثابت المجرَّد عن المادَّة : ذِهنًا وخارجًا ، وبناءً علىٰ هـٰذه التفرقة يُقسِّم ابن سينا ـ متابعًا أرسطو ـ « العلم الفلسفي » إلىٰ قسمين أَساسيَّين :

١ ـ نظري ، وغايته : علم ومعرفة واعتقاد .

٢ ـ عملي ، وغايته : عمل وتطبيق ومُمارسة .

أمَّا القسم النَّظري فينقسم ـ بحسب موضوعاته وتغايرها ـ إلىٰ :

أ ـ العلم الطبيعي ، ويصفه ابن سينا بأنَّه : « العلم الأسفل » ، وموضوعه :

---

(١) ابن سينا : تسع رسائل في الحِكْمَة والطبيعيات ، (مطبعة هندية ـ القاهرة : ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م) ص : ١٠٤ ، وما بعدها .

الموجود المادي ، أو الأجسام المحسوسة ، من حيث هي متحركة أو ساكنة ، ومن حيث هي متغيِّرة ، ومن حيث ما يلحقها من استحالةٍ وكَوْنٍ وفسادٍ ونشورٍ وبِلًى [1] .

ويدخل في هٰذا القسم كل علم يبحث في موضوع مادي ، كعلم الطبيعة والطِّب والكيمياء والأحياء ، وكل علم موضوعه لا ينفك عن « المادَّة » المحسوسة ، لا من حيث تصورُها في الذِّهن ولا من حيث وجودُها في الواقع الخارجي .

ب ـ والعلم الرياضي وهو العلم الأوسط ، ويُسمَّىٰ عند « الإسلاميّين » : « العلم التعليمي » ، وهو العلم الذي يدرس الموجودات التي لا تنفك عن « المادَّة » في الواقع الخارجي ، وإنْ كان يُمكن تصور انفكاكِها عن المادَّة في الذِّهن .

وذٰلك مثل : المثلث والمربع ، فإنَّ أيًّا منهما إذا وُجِدَ في الخارج كان لا بُدَّ له من « مادَّة » يتجوهر فيها وتتحقَّقُ بها هُوِيَّتُه ، كأن يكون مُثلثًا من خشب أو من زجاج أو من حديد أو أيَّة مادَّة يصير بها المثلث مثلثًا والمربع مربعًا والدائرة دائرةً ، هٰذا علىٰ مستوى الوجود المادي الخارجي ، أمَّا علىٰ مستوى الوجود الذهني (العقلي) فإنَّه يمكن تصور المثلث مجرَّدًا عن أيَّةِ مادة .

وقد يتضح لك ذٰلك حينَ تُقارن بين تصور العدد : ثلاثة أو أربعة في الواقع ، وتصورهما في الذِّهن ، فإنَّك حين تتصورهما في الواقع الخارجي ، فإنَّك لا تتصورهما إلَّا في معدوداتٍ ماديَّةٍ ، كأن تكون ثلاثة أقلام أو أربعة كُتُب ، أمَّا حين تتصورهما ذهنًا فإنَّ الذِّهن يُدركهما بصورةٍ مُجرَّدةٍ ، فهو يَعْقِل معنىٰ رقم « ٣ » ، ويذهل عن أي ثلاثة هي : أَأَقلام هي أم كُتُب أم لا هٰذا ولا ذاك ؟ .

فإدراك هٰذه الرموز الرياضيَّة في هٰذه المرتبة إدراك لموجوداتٍ مُجرَّدةٍ ، بخلاف المرتبة السابقة ؛ فإنَّ إدراكها فيه إدراك لموجوداتٍ ماديَّةٍ في الخارج ،

---

(١) السابق : ١٠٦ .

ومن هنا قيل : إنَّ العلم الرياضي هو العلم الخاص بالموجودات التي تفتقر إلى المادة قوامًا (خارجًا) لا تصورًا (ذِهنًا)[1] .

ج ـ أما العلم الثالث والأخير من أقسام علوم الفلسفة النظريَّة فهو : العلم الأعلىٰ ، وهو العلمُ الإلـٰهي أو العلم الكلي ، وهو العلم الذي يدرس الموضوعات المفارقة للمادة في الخارج وفي الذِّهن معًا .

ومِـمَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ هـٰذه العلوم الثلاثة : « الطبيعي والرياضي والإلـٰهي » تُشكِّل عند أرسطو القسم النظري ، وهو أحد قسمي الفلسفة ، وهـٰذا القسم ، كما يَتَّضح من اسمِه ، يتعلَّقُ بدراسةِ موضوعات ليست من أفعال الإنسان ، وإنَّما هي مِن قَبيل الفِكر والتأمُّل والنَّظر العقلي ، وهـٰذا القسم غايته « معرفة » ، و« حصول رأي واعتقاد » كما بَيَّنا . .

أمَّا القسم الثاني من علم الفلسفة فهو : **القسم العملي** ، **أو العلم الذي غايته « عمل »** ؛ وواضح من تسمية هـٰذا القسم أنَّ موضوعه يتعلَّق بأعمالِ الإنسان لا بفكرِه ولا بنظرِه العقلي .

ويندرج تحت هـٰذا القسم علوم ثلاثة : علم السياسة ، وعلم تدبير المنزل ، وعلم الأخلاق ، وواضح ـ أيضًا ـ أنَّ الغاية من هـٰذا القسم ليست حصول رأي أو اعتقاد ، بل حصول رأي من أجل « عمل » ، وتحديدًا : عمل الخير . . ومن مجموع : « معرفة الحق » الذي هو غاية العلم النظري ، و« عمل الخير » الذي هو غاية العلم العملي ؛ يتحقَّقُ مفهوم « السَّعادة » في الدُّنيا والآخِرة ، وهـٰذا هو غاية علم الفلسفة[2] .



---

(١) ويندرج تحت العلوم الرياضية علم الموسيقىٰ وعلم الفَلَك ، انظر : مقال الأب قنواتي : مؤلَّفات ابن سينا ؛ منهج تصنيفها . في الكتاب الذهبي لذكرى ابن سينا ، ص : ٦٦ ، بغداد .

(٢) السابق : ١٠٥ .

وهـٰكذا ؛ يمكن تلخيص علوم الفلسفة أو علوم الحِكْمَة وأقسامها في قسمين رئيسين :

العلوم النظريَّة ؛ وأقسامُها : العلمُ الطبيعي (أو : الفيزيقي) ؛ والعلم الرياضي ؛ والعلم الإلـٰهي ؛ (أو : علم الميتافيزيقا) ، والغرض من تعلُّم هـٰذه العلوم وإتقانها ، علىٰ كثرتها وتشتُّتها : هو معرفة : « الحق » ، أو العلم الحقيقي ، وهو : علمُ الموجودات علىٰ ما هي عليه في حقائقها ووجوداتها الخارجيَّة ، من غير زيادة ولا نقص ولا تبديل يلحق هـٰذه الحقائق أو يُزيِّف مفاهيمها ، وذٰلك حتىٰ تتطابق صورها الذِّهنيَّة مع حقائقها في وجوداتها الخارجيَّة . .



ومن أجل ضمان صِحَّة النَّظر العقلي ، واستقامة التفكير ، وسلامة الطريق المؤدِّي إلى اقتناص حقائق الموجودات ، وتصورها تصورًا صحيحًا مطابقًا لما هي عليه في أنفسها ـ يلفت ابن سينا ـ متابعًا أرسطو ـ أنظار مُحبِّي الحكمة إلىٰ « علمٍ » مستقلٍّ يشترط إتقانه قبل البدء في تعلُّم العلوم ، **هـٰذا العلم هو : علم « المنطق »** ، ووظيفته : حفظُ الذِّهن وعِصْمَة التفكير عن الخطأ والزلل أثناء رحلة التعلُّم .

وهـٰذا العلم ـ عند ابن سينا ـ علم مستقل برأسِه ، ولا يُعَدُّ قسمًا من أقسام العلوم الفلسفية ، بل هو خارجٌ عنها ، وإنْ كان يُمثِّلُ مدخلًا ـ لا مَعْدىٰ عنه ـ لاكتساب العلوم : الطبيعية والرياضية والإلـٰهية ، ويُسميه « الشيخ » عِلْمَ « الآلة » ، وهو أشبه بآلة النَّجَّار أو الحَدَّاد أو البَنَّاء ، والتي لا مَفرَّ منها لبلوغ كمالات الأشياء في وجوداتها الخارجية .

يقول الشيخ الرئيس : « والعلم الذي يُطلب ليكون آلةً قد جرت العادةُ في هـٰذا الزمان ، وفي هـٰذه البلدان أن يُسمَّىٰ (علمَ المنطق) . . . وإنَّما يكون هـٰذا

العلم آلةً في سائر العلوم لأنَّه يكون علمًا مُنَبِّهًا على الأصول التي يَحتاجُ إليها كلُّ مَن يَقْتنص المجهولَ من المعلوم ، باستعمالٍ للمعلومِ علىٰ نحوٍ وجهةٍ يكون ذٰلك النحوُ وتلك الجهة مؤدِّيًا بالباحثِ إلى الإحاطةِ بالمجهول ، فيكونُ هـٰذا العلمُ مشيرًا إلىٰ جميع الأنحاء والجهات التي تَنْقُل الذِّهن من المعلومِ إلى المجهول ، وكذٰلك يكون مشيرًا إلىٰ جميع الأنحاء والجهات التي تُضِلُّ الذِّهنَ ، وتُوهِمُه استقامةَ مَأْخَذٍ نحو المطلوب من المجهول ، ولا يكون كذٰلك »[١] . .



وأمَّا القسم العملي من أقسام العلم الفلسفي فهو ـ كما ذَكَرْنا مرارًا ـ العلم الباحث في أمورٍ تتعلَّقُ بأعمالنا وتدبيراتنا ، ويُسمِّيها ابن سينا : « الحِكْمَة العمليَّة » ، وتنقسمُ ـ بدورِها ـ إلىٰ ثلاثة أقسام :

أ ـ علم الأخلاق ، وذٰلك إذا كان التدبير ، أو التصرف متعلِّقًا بشخصٍ واحدٍ ، وبما ينبغي أن تكون عليه أخلاقه وأفعاله ، لتحصيل السعادة في حياته الأُولىٰ والأخرىٰ ، وواضح هنا تأثُّر الشيخ بأرسطو الذي أفرد لهـٰذا الموضوع كتابًا عَنْونَه بعنوان : « الأخلاق »[٢] .

ب ـ علم تدبير المنزل ، وهو ما يتعلَّقُ فيه تدبير الإنسان بالمنزل وبالأسرة ، وما ينبغي أن تكون عليه معاملة الشخص في منزله المشترك بينه وبين زوجه وأولاده وخَدَمِه ، ليتمكَّن ـ عبر المعاملة الحَسَنَة ـ من اكتساب السعادة في جانبها العملي والخُلُقي .

ج ـ علم السياسة ، وهو المتعلق بتدبير الإنسان مع مجتمعِه ، « ويُعرف

---

(١) ابن سينا : منطق المشرقيّين والقصيدة المزدوجة في المنطق ، ص : ٥ ـ ٦ .

(٢) الأخلاق ، تأليف : أرسطوطاليس ، ترجمة : إسحاق بن حنين ، حَقَّقَه وشَرَحَه وقَدَّم له : الدكتور/عبد الرحمـٰن بدوي . الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ٢٠٠٧ م .

به أصنافُ السياسات والرئاسات والاجتماعات المدنيَّة الفاضلة والرديئة »[1] ، وكذٰلك معرفة قوانين المجتمعات في ثباتها واستقرارها وفي سقوطها وزوالها ، كما يُتوصَّل به إلىٰ مباحث « النبوَّة » وضرورتها للاجتماع البشري « وحاجةِ نوع الإنسان ، في وجوده وبقائه ومُنْقلَبِه ، إلى الشريعة » ، كما يُعْرَف بهٰذا العلم أيضًا : « الفرقُ بين النُّبوَّة الإلـٰهيَّة وبين الدعاوى الباطلة كلها »[2] .



ونُلاحظ أنَّ ابن سينا ـ في رسالة أقسام العلوم العقلية ـ يجعل قسمة العلم الفلسفي النظري قسمة ثلاثيَّة : الطبيعي والرياضي والإلـٰهي ، ويُؤخذ ذٰلك صراحةً من قولِه : « **أقسام الحِكْمَة النظرية ثلاثة** : العلم الأسفل ، ويُسمَّى العلم الطبيعي ، والعلم الأوسط ، ويُسمَّى العلم الرياضي ، والعلم الأعلىٰ ، ويُسمَّى العلم الإلـٰهي »[3] .

غير أنَّه في : « منطق المشرقيّين »[4] ، **يُقسِّم هـٰذا العلم النظري إلىٰ أربعة أقسام** : الطبيعي والرياضي والإلـٰهي ، **لـٰكنه يعود فيقسِّم العلم الإلـٰهي إلىٰ قسمين** :

قسم أَوَّل يبحث في الأمور المتعالية على المادَّة والحركة تعاليًا مطلقًا ، ولا تختلط بهما من قريبٍ أو بعيد ، لا في الوجود الخارجي ولا في التصور العقلي (الحق) ، مثل : الخالق ـ سُبحانه وتعالىٰ ! ـ والملائكة ، وهـٰذا النوع من الموجودات يصفه ابن سينا بأنَّه : « قبيلٌ ثالث من الموجودات » . والعلم المتكفِّل به يُسمَّى : العلم الإلـٰهي .

---

(١) ابن سينا ، رسالة في أقسام العلوم العقلية ، ص : ١٠٧ .
(٢) السابق : ١٠٨ .
(٣) السابق : ١٠٥ .
(٤) منطق المشرقيّين : ٦ ـ ٧ .

وقسم ثانٍ يبحث في أمورٍ ومعانٍ قد تخالط المادَّة وقد لا تخالطها « مثل الوحدة ، والكثرة ، والكلي والجزئي ، والعِلَّة والمعلول » ، ويُسمِّي العلمَ الباحث في هٰذه الأمور : « العلمَ الكلي » .

يقول الشيخ : « كذٰلك أقسام العلوم النظريَّة أربعة ، لكلِّ قبيلٍ علمٌ » ، « وقد جرت العادة بأنْ يُسمَّى العلم بالقسم الأوَّل : (علمًا طبيعيًّا) ، وبالقسم الثاني : (رياضيًّا) ، وبالقسم الثالث : (إلٰهيًّا) ، وبالقسم الرابع : (كُلِّيًّا) ، وإنْ لم يكن هٰذا التفصيل متعارَفًا »[1] .

وسوف نعرف ـ لاحقًا ـ أن هٰذا الجزء الذي نُقدِّم له من موسوعة كتاب « الشفاء » لابن سينا مخصَّص للعلم الكلي والعلم الإلٰهي الذي هو قِمَّة العلوم قاطبةً ، بل أشرفها وأعلاها مكانًا ومكانةً .



ونخلص من كلِّ ما تقدَّم إلىٰ أمرين :

الأوَّل : أنَّ البحث في العلم وتحصيله مُنْضَبطٌ ـ في الفلسفة السينوية ـ بمنهجٍ دقيقٍ يؤدِّي بالمتعلِّم إلىٰ غايةٍ « قُدْسِيَّة » هي : تحصيل « السعادة » الروحانية هنا في الدنيا كما في الآخِرة ، وأنَّ علم « المنطق » هو هٰذا المنهج .

وأنَّه لا مكانَ في الفلسفةِ الإسلاميَّة لأيٍّ من مناهج التعليم التي تنحرف بالمتعلِّم إلىٰ غاياتٍ أخرىٰ ، تتناقض فيها مع هاتين الغايتين ، مثل المناهج التي تُقدِّس المعرفة للمعرفة ، أو لأجل تحصيل منافع ومكاسب ، يختلط فيها الضَّار بالنافع ، والصَّحيح بالزَّائف المغشوش ، ومثل المناهج التي تضرب

(١) السابق ، ص : ٧ .

بهاتين الغايتين عرض الحائط ، وتحصر النشاط العقلي فيما يُزكي « الجسد » ويُميت « الروح » .

ومعلومٌ أنَّ تعلُّم القسم الطبيعي والرياضي وإنْ كان يترتَّبُ على البحث فيهما الوصول إلىٰ صنائع ومعارف وعلوم مادية تُحقِّقُ مصالح مادية ضرورية لحياةِ الناس . إلَّا أنَّ هـٰذه المصالح مضبوطة هي الأخرىٰ ـ في الفلسفة الإسلاميَّة ـ بميزان الشريعة للتمييز بين المصالح المعتبرة ، والمصالح غير المعتبرة .

علىٰ أنَّ هـٰذا المنهج الذي يرتقي في العلم والتعلُّم من الطبيعي إلى الإلـٰهي لا ينفصل عن منهج التعليم الذي نَصَّ عليه القرآن الكريم في الآيات الأولىٰ من آيات هـٰذا الكتاب الكريم ، في قولِه تعالىٰ : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ [العلق : ١] ، فها هنا توجيه صريح ، بل أمر مباشر للعقل البشري بأنْ يتجه في اكتسابِه العلومَ والمعارفَ وجهة الوحي الإلـٰهي الذي يُشجِّع علىٰ حُرِّيَّة القراءة والاطِّلاع والاستكشاف والتَّنقُّل بين مظاهر الموجودات الطبيعية والرياضية ، ولـٰكن بشرط أن تكون القراءة باسم الرب الذي يعصم هـٰذا العقل من أخطائِه وعثراته ، والتي تُردي المستخفَّ بها موارد الهلاك ، كما تُردي المجتمع المتمرِّد علىٰ هـٰذه القراءة ؛ فيحسب شَرًّا ما هو خيرٌ ، وخيرًا ما هو شَرٌّ . .

وفيما أصاب الإنسانيةَ المعاصرة ، وفي مآسيها وأحزانها وعِثارِها وشرِّها (١) ، ما يغني عن مزيدٍ من الاسترسال في بيان هـٰذا الخلل « الكارثي » الذي نتج عن

---

(١) يمرُّ اليوم علىٰ أزمة « شعب غزة » ، التي لا يَعرف تاريخ البشر مثيلًا لها في بشاعتِها وشناعتِها وقسوتِها ، خمسة عشر شهرًا لم تهدأ فيها آلة الحرب الصهيونية المدعومة من الغرب الأوروبي ـ الأمريكي دعمًا كاملًا ـ يومًا واحدًا . . وقد فاق عدد الشُّهداء من شعب فلسطين خمسين ألفًا ، وعدد المصابين مائة ألف ، ومع ذٰلك بقي ـ وسيبقىٰ ـ علىٰ أرضِه هـٰذا الشعب الذي يرفض أنْ يموت .

« الانفصام » النَّكد المتعسِّر بين الوحي الإلـٰهي من جهةٍ ، والعقل الحديث من جهةٍ أخرىٰ ، بكل آفاته وكبواته .

ونحسب أنَّه لا مَفرَّ للخروج من هـٰذا التِّيه الفكري والأخلاقي ومِن ثمراته المُرَّة وأشواكه الدَّامية إلَّا بالاعتصام بهـٰذا : « التُّراث » الإسلامي ، الذي اصطلح فيه الوحي مع العقل اصطلاحًا مُدْهِشًا ، وضَبَطَه بهَدْيِه ، وسدَّد أنظاره ومعارفه الماديَّة والماورائية على السَّواء .

وأحسب أيضًا أنَّ تدريس الفلسفة الإلـٰهية في تراث الشيخ الرئيس : « ابن سينا » مع غيرها من عقليات هـٰذا التراث العظيم ـ **أصبح ضرورة قُصوىٰ لا مفرَّ منها لتكوين « وَعْيٍ » شرقي أصيل يُواجِه الثقافة الغربية الوافدة** ، التي لا تقنع بالعمل داخل حدودها في الغرب الأوروبي والأمريكي ، بل راحت تفرضها فرضًا ، وفي تدرُّجٍ ماكرٍ خبيث ، على الأُسرة المسلمة في الشرق ، وعلىٰ أبناء المسلمين ونسائهم ورجالهم .

وقد رُوِّجت هـٰذه الثقافة الرديئة ـ في أيَّامِنا هـٰذه ـ بضروبٍ من إغراءاتِ الحَداثَة وفتنتها وجاذبيتها ، وَذَهَبِها وَسَيْفِها أيضًا ـ إن لزم الأمر ـ وذٰلك بعد ما فَرَّغتْ مناهجنا التعليمية من عناصر قوَّتها ، وتركتها من الضَّعف والهوان بحيث لا تَرُدُّ يَدَ لامِسٍ .



الأمر الثاني : أنَّ منهج التعليم الفلسفي الذي عرضه الشيخ الرئيس ، في كثيرٍ من مؤلَّفاتِه ، وإنْ كان يعطي الأولويَّة في سُلَّم التعليم ، للعلوم الطبيعية ثم الرياضية قبل أنْ يرتقيَ إلى العلم الإلـٰهي فذٰلك لأن معياره الذي يفاضل به بين طبقات العلوم هو معيار « التَّرَقِّي » من « المادي » إلى « المُجَرَّد » أو قُل : من « الفيزيقي » إلى « الميتافيزيقي » .

وجدير بالذِّكْر هنا أنَّ « ابن سينا » لا يكتفي بهٰذه المفاضلة التي تقضي بأنَّ العلوم « الإلـٰهيَّة » أرقىٰ وأعظمُ شأنًا وقَدْرًا مِمَّا تحتها من العلوم الرياضيَّة والطبيعيَّة ، وأنَّ موضوعها « أشرف » من موضوع ما تحتها من كافَّة العلوم بإجماع الفلاسفة الإلـٰهيّين ، وأنَّ كثيرين منهم ذهبوا إلىٰ أنَّ « الوجود » في مرتبة المادة ظُلمة ويكاد يكون عدمًا ، وأنَّه يرتقي في مراتب النُّور والشَّرف بقَدْرِ ما يقترب من عالم المجرَّدات .

نعم ، لا يكتفي الشيخ الرئيس بذٰلك بل يذهب بعيدًا وهو يُقرِّرُ أنَّ المبادئَ الضَّامنة لصِدق قضايا العلوم الطبيعية والرياضية إنَّما يتكفَّلُ بها العلم الإلـٰهي ، وأنَّ هـٰذه المبادئ حين تُذْكَر في عِلْمَيِ الطبيعة والرياضة فإنما تُذْكَر علىٰ سبيلِ التَّسليم فقط ، وليس علىٰ سبيل القضايا المُبرْهَن عليها ، وذٰلك حتىٰ لا يلزم الدور ، فتكون مبادئُ العلم مطلوبًا ودليلًا في آنٍ واحدٍ(١) .

فإذا أردنا البَرهنة علىٰ صِدق هـٰذه المبادئ فعلينا أنْ نتَّجه إلى العلم الأعلىٰ وهو « العلم الإلـٰهي » الذي تنقلب فيه هـٰذه المبادئ التي كانت مُسَلَّمةً في العلم الأدنىٰ إلىٰ قضايا يُبَرْهَن عليها في العلم الأعلىٰ ، وكأنَّ ابن سينا يرىٰ أنَّ الضَّامن لصِدق قضايا العلوم قاطبةً هو العلم الذي يُدَرَّس فيه وجود الله تعالىٰ وصفاته وتجلِّيات هـٰذه الصِّفات على الكونِ وعلى الإنسانِ وسائر الكائنات .

يقولُ ابن سينا في نَصٍّ بديعٍ : « كل واحد من العلوم الجزئية ، وهي المتعلِّقةُ ببعضٍ من الأمور والموجودات ـ يفتقر المتعلِّمُ فيه إلىٰ أنْ يَتَسَلَّم أُصولًا ومبادئ تَتَبَرْهَنُ في غير عِلْمِه ، وتكون في عِلْمِه مُستَعمَلَةً علىٰ سبيل الأصول الموضوعة »(٢) ، ويقولُ قبل هـٰذا النَّص : « ومبادئُ هـٰذه الأقسام

---

(١) ابن سينا : إلـٰهيَّات الشفاء ، ط . طهران ص ٢ ، (بدون تاريخ) .

(٢) أي : المُسلَّمة هـٰكذا من غير بَرهنة ولا استدلال .

[الطبيعية] مُستفادة مِن أرباب « المِلَّة الإلٰهيَّة » علىٰ سبيل التنبيه »[١] . .

إلـٰهيات الشِّفاء

يُنسب إلى الشيخ الرئيس « ابن سينا » من المؤلَّفات ستة وسبعون ومائتا مؤلَّف ما بين مجلَّدات وَكُتُب ورسائل علميَّة ورُقَع تحتوي علىٰ ترسُّلات شخصيَّة بينه وبين تلاميذه ومعارفه ، وهي ، ما بين مطبوع ومخطوط ، غَطَّتْ بالبحثِ والتَّحليل والرَّأي ميادين شتَّىٰ من ميادين العلم والمعرفة ، من : فلسفة وحِكمة ومنطق ولغة وشِعر وطبيعة وطب وكيمياء ورياضيات وما يندرج تحتها من علم الموسيقىٰ وعلم الهيئة كما توزعت على العلوم الإسلامية من إلٰهيات وتوحيد وتفسير وتصوف وأخلاق وما يندرج فيها ـ كذٰلك ـ من علم السياسة وعلم « النُّبوَّة » .

وقد تبعثرت هـٰذه الثروة الهائلة مِن مؤلَّفات « الشيخ » بمخطوطِها ومطبوعِها علىٰ أكثر من تسعين مكتبة من كُبريات مكتبات العالَم شرقًا وغربًا[٢] .

وبسببٍ من هـٰذه العبقريَّة والموسوعيَّة في العلوم والفنون والآداب ظفر ابن سينا ـ من بين سائر فلاسفة الإسلام بحظ وافر من الشُّهرة ، وبحظٍّ أوفرَ من البحث والدراسة ، من القُدَمَاء والـمُحْدَثين والمعاصرين في الشرق والغرب[٣] ،

---

(١) ابن سينا : عيون الحِكْمَة (الطبيعيات) ، ص : ١٣ ، ط . مجلة التراث العربي ، ملحق العددين ٥ ـ ٦ دمشق ١٩٧١ م .

(٢) انظر كتاب الأب جورج شحاتة قنواتي : مُؤلَّفات ابن سينا ، تصدير د . أحمد بك أمين ، ومقدمة الدكتور إبراهيم بك مدكور ، ص : ٢٦ ـ ٣١ ، دار المعارف . القاهرة ١٩٥٠ م . وفي هـٰذا الكتاب البالغ الأهمية تبويب لهـٰذا الكَمِّ الهائل من مؤلَّفات الشيخ اقتفىٰ فيه الأب قنواتي نظرية تقسيم العلوم في فلسفة ابن سينا ، وما يمكن أن يندرج تحت كل قسم من هـٰذه الأقسام من علوم كلية أو جزئية .

(٣) وقد برز ابن سينا في علم الطب كما برز في علم الفلسفة ، وكتابُه « القانون » في الطب سرىٰ ←

وقد كانت مؤلَّفاته « موضع عناية المشتغلين بالعلوم العقلية طوال العشرةِ قرون الماضية »[١] .

وبسببٍ من الانتشار العالمي لمؤلَّفات الشيخ مَسَّتِ الحاجة دائمًا إلى اكتشاف المزيد من جوانب شخصيته العلميَّة والفلسفيَّة وحياته الخاصَّة وحياته السياسيَّة والاجتماعية رغم مرور ثمانية عشر وأَلْف عام هجري علىٰ وفاته ، ورغم عُمْره الذي لم يَكَدْ يكمل عَقده السَّادس .

وقد اقتصرنا في ترجمة حياة الشيخ على الجانب الذي يمس التعريف بقسم **الإلـٰهيات** من موسوعة **الشفاء** ، دون التعرُّض لحياةِ الشيخ المليئة بالأحداث والتَّقلُّبات والسجن ، والهرب في أزياء تمويهية وتنكُّرية وغير ذٰلك مما حفلت به ترجمته التي تَقَدَّم الحديث عنها في أكثر من موضع .

ويجدر بنا قبل أنْ نُعرِّف **بإلـٰهيَّات الشِّفاء** أنْ نُبيّن أنَّ أهم المصنَّفات الفلسفيَّة في تراث ابن سينا هي الكُتُب المشهورة في فَنِّ الحِكْمَة ، وهي : الإشارات والتَّنبيهات ، والنجاة ، **والشفاء** ، وهناك مُؤلَّفات أخرىٰ تأتي في المقام الثاني ، مثل الحِكْمَة المشرقية وكتاب التعليقات وعيون الحكمة ، وتسع رسائل في الحكمة ، والهداية وغيرها .

ومهما يكن من أمر تعداد مؤلَّفات « الشيخ » في فنِّ الحكمة ؛ فإنَّ مُصَنَّفه الضَّخم المسمَّىٰ **بالشِّفاء** يبقىٰ دائمًا قِمَّة ما كُتِبَ في الفلسفة الإسلاميَّة في

← في الآفاق ـ شرقًا وغربًا ـ مسرى الشمس ، فقد ترجم إلى اللاتينية وطُبع ـ في أوروبا ـ سِت عشرة مرة في أواخِر القرن الخامس عشر ، « ثم أُعيد طبعه عشرين مرة في القرن السادس عشر ، وظلَّ يُدَرَّس في جامعات أوروبا إلىٰ عَهْدٍ قريبٍ ، وكان من أهم مراجع جامعة [مونبلييه] حتىٰ ثلاثينيات القرن التاسع عشر » . .

انظر : موجز دائرة المعارف الإسلاميَّة ، ١/٢٣٤ ، مركز الشارقة ١٩٩٨ م .

(١) انظر مُقدِّمة د . إبراهيم مدكور لكتاب « مُؤلَّفات ابن سينا » السابق : ص : ٩ .

تراث ابن سينا وتراث غيره من فلاسفة الإسلام ومُتكلِّميه .

هٰذا ؛ وقد بنى الشيخ موسوعته : « الشِّفاء » علىٰ أقسام أربعة : المنطق ، والطبيعيَّات ، والرياضيات ، والإلٰهيَّات ، على النَّهْجِ الذي اعتمده في تقسيم العلوم وتعلُّمها ، ويشغل جزء « إلٰهيَّات الشِّفاء » القسم الرابع والأخير من أقسام كتاب الشِّفاء ، وعنوانه الرئيسي : « إلٰهيَّات الشِّفاء » ، أمَّا العنوان الفرعي فتارة يُكتَب : « الجملة الرابعة من كتاب الشِّفاء : في الإلٰهيَّات » ، وتارة يُكتَب : « الفن الثالث عشر من كتاب الشِّفاء في الإلٰهيَّات » .

وكيفما كان عنوان هٰذا الجزء فإنَّه يدور علىٰ عشر مقالات (١) ، يدور بعضها علىٰ مباحث فلسفية عميقة مثل : الجوهر ، ونظريَّة المقولات ، والتَّقدُّم والتأخُّر ، والقُوَّة والفعل . . ويدور البعض الآخَر علىٰ مباحث مشتركة بين الإلٰهي والطبيعي مثل : مباحث العِلَّة وأقسامها ، ويمكن أنْ تُسمىٰ هٰذه المباحث بالعلم الكلي .

أمَّا العلم الإلٰهي فيخصِّص له ابن سينا المقالة الثامنة ، والتي تبحث في الوجود الإلٰهي ، وصِفات الله ـ تعالىٰ ! ـ أو « المبدأ الأوَّل » في لغة الفلسفة الأرسطية .

وتختصُّ المقالة التاسعة ببيان الصِّلة بين الله ـ تعالىٰ ! ـ وبين العالَم ، وما يتعلَّقُ بذٰلك من حديثٍ عن نظرية « الفيض » أو : كيفية صدور العالم عن الله تعالىٰ ، والجواب عن الاعتراض الذي يَرِدُ علىٰ هٰذه النظرية ، وهو أنَّ العالَم إذا كان قد صدر عن الله تعالى الذي هو خير محض ، فكيف دخل « الشَّرُّ »

---

(١) انظر الأستاذ : يوسف كرم ، في وصفِه كتاب « ما بعد الطبيعة لأرسطو » في : تاريخ الفلسفة اليونانيَّة ص : ١٦٨ وما بعدها (ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر ب . ت) ومدىٰ تأثُّر الشيخ الرئيس بأرسطو تأثُّرًا كبيرًا في « إلٰهيَّات الشِّفاء » سواء في تقسيم علم ما بعد الطبيعة إلىٰ علم كلي وعلم إلٰهي ، أو في المقالات والقضايا التي يبحثها كل علم من هٰذين العِلْمين . .

في « القضاء الإلـٰهي » ، وما يستلزمه جوابُ هـٰذا الاعتراض من ضرورة التعرُّض لنظرية « العناية الإلـٰهيَّة » . . ويُنهي ابن سينا هـٰذه المقالة (التاسعة) بالبحث في أمر « المعاد » أو البعث بعد الموت ، وهل هو بعثٌ للأرواحِ فقط بعد ما عُدمت الأجسام وتلاشت أو تفتَّتت إلىٰ ذرَّات مختلطة بذرات التراب ، أو هو بعثٌ للأرواح مع إعادة الأجسام إلىٰ حالتها الأولىٰ .

وقد لاحظ الأستاذ الدكتور : إبراهيم مدكور أنَّ البحث في أمر « المعاد » ليس محله اللائق به هـٰذه المقالة التاسعة التي تبحث في كيفية صدور العالم عن الله تعالىٰ . وكان من الأفضل أن يُرحَّل البحث فيها إلى المقالة التي تليها ، وهي المقالة العاشرة والأخيرة ، والتي تبحث في قضايا إسلاميَّة خالصة مثل : الوحي والإلهام ، والأنبياء والأولياء والملائكة ، والعبادة وما يترتَّبُ عليها مِن نفعٍ في الدنيا والآخِرة ، كما تبحث في مسائل : الخِلافة والإِمامة وضرورتها وأحكامِهما (١) .



وبعـد /

فأرجو أنْ تُضيءَ هـٰذه اللمحة الخاطفة بصيصًا من « نور » يسعىٰ بين يدي المتأمِّل في هـٰذه « الموسوعة الفلسفية السينوية » ، والتي تتطلب بصرًا عميقًا بعلوم الحكمة والمنطق والجدل لاكتشاف مكنوناتها ومكنوزاتها ، والإفادة منها في تصحيح مسار الفكر الحديث .

وإنَّا وإنْ كُنَّا نفهم ما حدث من اختلاف في دراسة الفلسفة والمنطق أيام

(١) انظر تقديم أ . د/ إبراهيم مدكور (رحمه الله !) لكتاب : الشِّفاء ، الإلـٰهيَّات ١ ، ص : (٧) ـ (١٠) ، تحقيق الأستاذين : الأب قنواتي ، د . سعيد زايد ، الهيئة العامة لشئون المطابع ـ الأميرية ـ القاهرة ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م .

قوة الدولة الإسلاميَّة وسيطرتها على العالَم : عِلْمًا وثقافةً وحضارةً ، واستغناءها عن الاستعانة بما لدى الغير من علوم عقلية ـ **إلَّا أنَّنا نعتقدُ جازمين** ، **أن هٰذا الاختلاف** ـ **اليوم** ـ **غير مُبَرَّر لأمرين** :

الأوَّل : أنَّ عُلماء المسلمين وحكماءهم وأئمتهم تعرَّفوا علىٰ هٰذه العلوم ورحَّبوا بها بعد أنْ خلَّصوها من شوائبَ لا تستقيم علىٰ صراط هٰذا الدِّين الحنيف ، ويأتي ابن سينا ، ومِن قبله الكندي والفارابي من فلاسفة المشرق ، في مُقدِّمَة مَن حاولوا التقريب بين الفلسفة وبين الدِّين ، وقد نجحوا في ذٰلك نجاحًا مُؤكَّدًا .

وكذٰلك فَعلَ فلاسفة المغرب : ابن رشد ، وابن باجة ، وابن طفيل ، وتركوا لنا تراثًا يَعتزُّ به طلاب العلم من المسلمين ، في شرق البلاد وغربها ، ويكفينا هنا دفاع الفيلسوف الفقيه « ابن رشد » عن الفلسفة ، وبيان ما بينها وبين « الشريعة » من التآخي والاعتناق ، وعبارته « الخالدة » التي أودعها كتابه الشَّهير : « فصل المقال فيما بين الحكمة والشَّريعة من الاتِّصال » ، والتي يقولُ فيها : « إنَّ « الحكمة » [الفلسفة] هي صاحبةُ « الشريعة » ، والأُختُ الرضيعة ، وهما المصطحبتان بالطبع ، المتحابَّتان بالجوهر والغريزة » .

ومِمَّا يؤسف له أنَّ كثيرًا من أصحابِ الفِكْرِ المنغلق لا يَفطنون إلىٰ أنَّ « ابن رشد » كما هو فيلسوفٌ متفرِّد هو « فقيهٌ » متفرِّد كذٰلك ، وأنَّ الفلسفة والفقه تعانقا في ذهن هٰذا الإمام المجتهد ، وأنَّه إذا كان قد كَتَبَ مُؤلَّفه الفلسفي الشَّهير : « تهافت التهافت » ، فقد كَتَبَ إلىٰ جوارِه كتابه : « بداية المجتهد ونهاية المقتصد » ، وهو كتابٌ عمدة في الشريعة الإسلاميَّة وفقهها المقارَن ، بل هو من المراجع الكبرىٰ في هٰذا العلم . . فكيف اجتمعت الفلسفة

في إهاب هٰذا الفيلسوف الفقيه مع الشَّريعة الإسلاميَّة ، بينما تَنَكَّرَتْ كل منهما للأخرىٰ في عقول هٰؤلاء المتشدِّدين . .

الأمر الثاني ، الذي يدحض شبهات المنفِّرين من دراسة الفلسفة والمنطق ، بمختلف عصورهما ـ هو : هٰذه المذاهب الحَداثيَّة الغربيَّة التي بدأت تقتحم عقول شبابنا وبيوتنا ومدارسنا وجامعاتنا وأنديتنا الفكرية والرياضية والإعلامية ، والتي لا يَفُلُّ غَرْبَها ولا يُبدِّد شبهاتها إلَّا تراث الفلسفة الإلٰهيَّة عند المسلمين . .



وأختم تقدمتي هٰذه بكلمةٍ لرجلٍ صالح مهمومٍ بهٰذه الأزمة التي تُلِمُّ بشباب الأُمَّة اليوم ، يقول فيها : « آن الأوان بعد مضي ألف عام ، لإعادة كتابة الفلسفة مَرَّةً أخرىٰ . . بمستوى الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد مع الاستئناس بما كَتَبَه الفلاسفة المسلمون المعاصرون من أمثال : الشيخ عبد الواحد يحيىٰ ، والذي أثنىٰ عليه الإمام الأكبر الراحل الأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود ، وعرَّف به كفيلسوفٍ متألِّه جمع في إهابه بين الحِكْمَة المتعالية والشَّريعة الغرَّاء . وحَبَّذا لو دارت محاور نهضة الفلسفة الإسلاميَّة الحديثة حول : [الميتافيزيقية ، والأديان الإلٰهية والحضارات الأخرىٰ ، ومشكلات العالم الحديث] » .

تحريرًا بمشيخة الأزهر :

القاهرة : في ١٥ من رجب سنة ١٤٤٦ هـ

الموافق : ١٥ من يناير سنة ٢٠٢٥ م

أحمد الطيّب

شيخ الأزهر

وصف النّسخ المعتمدة

اعتُمِدَ في إخراج هٰذا السِّفْر القيِّم علىٰ ستِّ نُسَخٍ خطِّيَّةٍ انتُخِبَتْ مِن أكثر مِن ثلاثينَ نسخةً أمكنَ بفضل الله تعالىٰ جمعُها ، ثم انتُقِيَ أَعْتَقُها وأحسنُها ، **اثنتانِ قُوبِلَتا بتمامهما ، وأربعٌ جُعِلَتِ استئناساً** .

وها هو وصفُها :

النسخة الأُولىٰ : نسخة مكتبة نور عثمانية بإستنبول ، ذات الرقم (٢٧١٠) .

جاءت في (٣٣٩) ورقةً ، تحتوي جميع أقسام كتاب « **الشِّفاء** » : (المنطق ، والطبيعيات ، والرياضيات ، والإلٰهيات) ، ويبدأ قسم (**الإلٰهيات**) من الورقة (٣٠٩) حتىٰ آخر الكتاب ، فجاء هٰذا القسم في (٣٠) ورقةً منها ، وعددُ سطور الورقة : (٣٩) سطراً ، وفي كلِّ سطر : (٣٠) كلمةً تقريباً .

وهي نسخة تامَّةٌ نفيسةٌ ؛ فقد جاء علىٰ طُرَّتها أنها مقروءة علىٰ إمام المعقولات قطب الدِّين محمود بن مسعود بن مصلح الشيرازي (ت ٧١٠هـ) ، **وهٰذا نصُّهُ** : (وفي الهامش بعضُ المُخرَّجات بخطِّ العلَّامة قطب الدِّين الشيرازي ، **وهٰذه النسخة مقروءةٌ على العلَّامة الشيرازي**) .

وجاء أيضاً ما يُعرِّف منزلةَ ناسخها ؛ **فكُتِبَ ما نصُّهُ** : (هٰذا الكتاب الجليل الشأن بخطِّ العلَّامةِ تلميذِ الكاتبي) ، **ثم كُتِبَ ما يُترجِم لهٰذا التلميذ الناسخ نقلاً مِن خطِّ أُستاذه** : (قال المولى الفاضلُ الكاتبيُّ (١) في ظهر « شرح عقد الجواهر » : « قرأ عليَّ هٰذا الكتاب (٢) مِن أوَّلِه إلىٰ آخِرِه الصدرُ الإمامُ

---

(١) هو العلَّامة المُتكلِّم المنطقي الفيلسوف نجم الدِّين علي بن عمر بن علي الكاتبي القزويني ، **المشهور بدَبِيران** ، تُوفِّي سنة (٦٧٥ هـ) . يُنظر « تاريخ الإسلام » للذهبي (٢٠٧/٥٠) ، و« فوات الوفيات » للكتبي (٥٦/٣ ـ ٥٧) .

(٢) أي : « شرح عقد الجواهر » المذكور .

العالِم ، الفاضلُ الكامل ، المُحِقُّ المُحقِّق ، مَلِكُ الأئمة والحكماء ، قدوةُ الأكابر والفضلاء ، أفصحُ المُتكلِّمين والمُناظِرين ، وسيِّدُ المُهندِسين ، شمسُ الملة والدِّين ، فخرُ الإسلام والمسلمين : عبدُ الكافي بن الشيخِ الكبير العالِم ، مَلِكِ المشايخ والزُّهَّاد ، عمادِ الملة والدِّين ، شرفِ الإسلام والمسلمين : عبدِ المجيد بن الشيخ السعيد زين الدِّين عبد الله التِّبريزي ، أدام الله فضائله ، قراءةً جامعةً للبحث والإمعان ، والمكاشفة والإتقان ، واطَّلعَ بها علىٰ أسرار هٰذا العلم ودقائقه وأحاط بكلياته وجزئياته اطِّلاعاً تامّاً وإحاطةً كاملةً ، مع أبحاث دقيقة ونُكت لطيفة سنح لنا عند القراءة .

كتبَه مُؤلِّفُ الكتاب : عليُّ بن عمر بن علي الكاتبي القزوينيُّ منتصفَ جمادى الأولىٰ ، لسنة تسع وخمسين وست مئة حامداً ومُصلِّياً ومُسلِّماً ») .

ففي هٰذا النصِّ المُفخَّم تصريحٌ بأن الناسخَ مشهودٌ له ولوالده بالعلم والفضل ، هٰذا مع عدم وقوعنا علىٰ ترجمة لهما فيما بين أيدينا من كتب التراجم والطبقات .

وهٰذه النسخة ـ علىٰ نفاستها ـ قليلةُ النقط والضبط ، لٰكنْ أعجمَ ناسخُها أكثرَ المُشتبِهات والمُلتبِسات ، وضبطَ بعضَ المُهمَّات والمُوهِمات ، وهو ضبطٌ صحيحٌ مُتقَنٌ غالباً ، يدلُّ علىٰ عِلمِ الناسخ ، وميَّزَ كلمتَي (المقالة) و(فصل) بخطٍّ أسودَ عريضٍ وطويل ، وميَّزَ عناوين الفصول بخطٍّ ولونٍ أحمر .

وعلىٰ هوامشها وبين سطورها : فروقُ نُسَخ كثيرةٌ رُمِز لها بـ (خ) ، وكثيرٌ من التصحيحات ، وبعضُ حواشٍ وتعليقات ، كلُّ ذٰلك يدلُّ علىٰ أن النسخة مُقابَلةٌ بغيرها ومقروءةٌ غيرَ مَرَّة .

وخطُّها : نسخيٌّ معتاد لطيف ، **وتاريخ نسخها** : (٦٦٦هـ) ، **وناسخها ـ كما تقدم ذِكرُه ـ** : عبد الكافي بن عبد المجيد بن عبد الله التِّبريزي .

ورُمِز لها بـ (أ) .



النسخة الثانية : نسخة مكتبة جار الله أفندي بإستنبول ، ذات الرقم (١٤٢٤) .

جاءت في (٤٦٧) ورقةً ، تحتوي جميع أقسام كتاب « **الشِّفاء** » كسابقتها النسخة (أ) ، ويبدأ قسم (**الإلـٰهيات**) من الورقة (٤٢٥) حتىٰ آخر الكتاب ، فجاء هـٰذا القسم في (٤٢) ورقةً منها ، وعددُ سطور الورقة : (٣٥) سطراً ، وفي كلِّ سطر : (٣٠) كلمةً تقريباً .

وهي نسخة تامة جيِّدة ، لـٰكنَّها لم تخلُ من نقص بعض الأسطر ، وهي قليلةُ النقط نادرةُ الضبط ، وتكاد تتوافق مع النسخة (أ) في كثيرٍ منها لولا مزيد العناية بتلك ، فلعلهما نُسِخا من أصلٍ واحدٍ ، وقسم ناسخُها الكتاب إلىٰ (٢٩) جزءاً ، وميَّزَ كلمتَي (المقالة) و(فصل) بخطٍّ أسودَ عريضٍ وطويل ، وميَّزَ عناوين الفصول بخطٍّ ولونٍ أحمر .

وعلىٰ هوامشها : بعضُ تصحيحات تدلُّ علىٰ أن النسخة مُقابَلة بغيرها .

وخطُّها : نسخيٌّ معتاد لطيف ، **وتاريخ نسخها** : (٦٩٣ هـ) ، **وناسخها** : أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله النَّسَّاخ النَّسَّاخ[1] التِّبريزي .

ورُمِز لها بـ (ب) .



النسخة الثالثة : نسخة مكتبة دار الكتب المصرية ، ذات الرقم (١٤٤ حكمة) .

جاءت في (٢٢٣) ورقةً ، تحتوي قسم (**الإلـٰهيات**) فقط ، وعددُ سطور الورقة : (١٧) سطراً ، وفي كلِّ سطر : (١٢) كلمةً تقريباً .

وهي نسخة تامة جيِّدة جدّاً ؛ فقد جاء في خاتمتها أنها قُوبِلَتْ علىٰ نسخةٍ

---

(١) كذا في خاتمتها بتكرار (النَّسَّاخ) .

مقروءةٍ علىٰ عدد من العلماء ، **وهـٰذا نصُّهُ** : (بعون الله وحُسن توفيقه قد قابلنا هـٰذه النسخة مع بذل الجهد والاحتياط في مجالسَ عديدةٍ ، ونسخةٍ عليها أماراتُ الصحة مقروءةٍ على المُتبحِّرِينَ من العلماء المسلمين في الفضل ، والأصلُ كان في يد عالم حضرة المنيع الرفيع ، الزكيّ الذكيِّ الألمعي ، العارف الفَطِن ، العالِم بالأُصول العقلية : ميرزا طالب خان ، أيَّده الله تعالىٰ ، وزاد توفيقاتِه وعزَّهُ .

وأنا العبد الفقير الداعي في حضرته ومتوجه إلى الصحة : ابنُ حيدر شوشتري عوض في رجب المُرجَّب سنة « ٧٩٩هـ ») .

وضبطَ ناسخُها بعضَ كلمات النصِّ المُهِمَّة ، وميَّزَ جميعَ العناوين مع كلمتَيِ (المقالة) و(فصل) بخطٍّ ولونٍ أحمر .

وعلىٰ هوامشها وبين سطورها : فروقُ نُسَخٍ وتصحيحاتٌ كثيرة ، وحواشٍ وتعليقاتٌ طويلة ، كلُّ ذٰلك يدلُّ علىٰ أن النسخة مُقابَلةٌ بغيرها ومقروءةٌ غيرَ مَرَّة ، **وعليها أيضاً** : شروحٌ لبعض غريب اللغة .

وخطُّها : فارسيٌّ واضح جميل ، **وتاريخ نسخها** : (٦٨٤ هـ) ، **وناسخها** : عماد الدِّين محمود بن شمس الدِّين الكرماني .

ورُمِز لها بـ (ج) .



النسخة الرابعة : نسخة مكتبة فاضل أحمد باشا بإستنبول ، ذات الرقم (٨٩٤) .

جاءت في (٥٦٠) ورقةً ، تحتوي أقسام كتاب « **الشِّفاء** » إلا (الرياضيات) ، ويبدأ قسم (**الإلـٰهيات**) من الورقة (٤٩٩) حتىٰ آخر الكتاب ، فجاء هـٰذا القسم في (٦١) ورقةً منها ، وعددُ سطور الورقة : (٣٥) سطراً ، وفي كلِّ سطر : (٢٣) كلمةً تقريباً .

وهي نسخة تامة جيِّدة جدّاً ، مضبوطةٌ بالشكل والحركات ضبطاً شبهَ تامٍّ مُتقَناً غالباً ، وهـٰذا يدلُّ علىٰ أن ناسخَها مُلِمٌّ بفنون الفلسفة ، أو أنه ينقل عن أصلٍ صحيح ، فكانت نسخةً مُعِينةً كثيراً في السِّياقات المُشْكِلة ، ومُرجِّحةً عند المعاني المُحتمِلة ، وميَّزَ ناسخُها جميعَ العناوين مع كلمتَيِ (المقالة) و(فصل) بخطٍّ مُذهَّبٍ واضحٍ عريض .

وخطُّها : نسخيٌّ واضح جيِّد ، **وتاريخُ نسخها وناسخُها** غيرُ معروفَينِ ، لـٰكنْ لعلَّها منسوخة في القرن التاسع الهجري زمنَ خلافة السلطان العثماني محمد الفاتح رحمه الله تعالىٰ ؛ فقد جاء علىٰ طُرَّتها ضمنَ لوحةٍ مزخرفةٍ قبلَ العنوان وبالخطِّ نفْسِه : (برسم مُطالَعة السلطان الأعظم والخاقان الأفخم ، السلطان بن السلطان : السلطان محمد خان بن السلطان مراد خان ، خُلِّد مُلكُه وخلافتُه) .

ورُمِز لها بـ (د) .



النسخة الخامسة : نسخة مكتبة شهيد علي باشا بإستنبول ، ذات الرقم (١٧٤٨) .

جاءت في (٨٣٨) ورقةً ، تحتوي أقسام كتاب « **الشِّفاء** » إلا (الرياضيات) كسابقتها النسخة (د) ، ويبدأ قسم (**الإلـٰهيات**) من الورقة (٧٤٤) حتىٰ آخر الكتاب ، فجاء هـٰذا القسم في (٩٤) ورقةً منها ، وعددُ سطور الورقة : (٢٩) سطراً ، وفي كلِّ سطر : (١٥) كلمةً تقريباً .

وهي نسخة تامة جيِّدة ، مضبوطةٌ بعضَ الضبط ، وميَّزَ ناسخُها جميعَ العناوين مع كلمتَيِ (المقالة) و(فصل) بخطٍّ واضحٍ عريض .

وعلىٰ طُرَّتها : (قال عليُّ ابنُ سينا في مرض موته : [من الخفيف]

اِعْـتِـصَـامُ الْـوَرَىٰ بِـمَـغْـفِـرَتِـكْ   عَـجَـزَ الْـوَاصِـفُـونَ عَـنْ صِـفَـتِـكْ
تُـبْ عَـلَـيْـنَـا فَـإِنَّـنَـا بَـشَـرٌ   [مَا عَرَفْنَاكَ] حَقَّ مَعْرِفَتِكْ)

وخطُّها : نسخيٌّ معتاد ، وتاريخ نسخها : (٨٧٩هـ) ، وناسخها : هاشم علي الناظر وقف .

ورُمِز لها بـ (هـ) .



النسخة السادسة : نسخة مكتبة عاطف أفندي بإستنبول ، ذات الرقم (١٥٩٦) .

جاءت في (١٠٠) ورقةٍ ، تحتوي قسم (الإلـٰهيات) فقط ، وعددُ سطور الورقة : (٢١) سطراً ، وفي كلِّ سطر : (٢٠) كلمةً تقريباً .

وهي نسخة تامة جيِّدة ، قليلةُ النقط نـادرةُ الضبط ، وميَّزَ ناسخُها أكثرَ العناوين مع كلمتَي (المقالة) و(فصل) بخطٍّ ولونٍ أحمر ، وكرَّرَ تقييدَ بعضها في الهامش زيادةً في تبيينها .

وعلىٰ هوامشها : فروقُ نُسَخٍ وتصحيحاتٌ ، وحواشٍ وتعليقاتٌ ، كلُّ ذٰلك يدلُّ علىٰ أن النسخة مُقابَلةٌ بغيرها ومقروءةٌ .

وخطُّها : فارسيٌّ واضح ، وناسخها : محمد بن حسيب ، وتاريخ نسخها : (١٠٩٨هـ) .

ورُمِز لها بـ (و) .



منهج العمل في الكتاب

تتلخَّصُ خدمةُ هٰذا السِّفْر النفيس في الآتي :

ـ نَسْخ النصِّ ومُقابَلته بالنسختَينِ (أ ، ب) مُقابَلةً مُحكَمةً مُتأنِّيةً ، ثم دراسة فروق المُقابَلة ومُغايَراتها دراسةً دقيقةً فاحصةً مُستعينينَ بأهمِّ شروح الكتاب وحواشيه ومُختصَراته ، ومُعتمدينَ علىٰ طريقة النصِّ المُختار ، مع مُقاطَعةِ أغلبِ الفروق والمُغايَرات ـ ولا سيَّما المُشْكِلة أو المُبهَمة ـ مع نُسَخ الاستئناس الأربع ، والعودةِ إلىٰ باقي النُّسَخ عند اللُّزوم .

ـ إثبات أهمِّ الفروق والمُغايَرات والزيادات الواقعة في متن بعض النُّسَخ أو في هوامشها ؛ مما يُفيد معنىً جديداً وإضافيّاً ، أو يزيد السياقَ وضوحاً وبياناً ، أو في تقييده بعضُ تأمُّل .

ـ ضبط متن الكتاب بالحركات ضبطاً إعرابيّاً للأواخر ، وضبطاً حرفيّاً لبعض المصطلحات ، أو الغريب والمُهمِّ والمُلتبِس بغيره ، أو المُوهِم والمُشْكِل ضمن سياقه .

ـ ترقيم النصِّ بعلامات الترقيم المناسبة التي تُيسِّرُ فَهْمَ معانيه وتُقرِّبُها إلى الأذهان .

ـ شرح بعض ألفاظه الاصطلاحية أو اللغوية شرحاً موجزاً .

ـ عنونة مقالات الكتاب عناوينَ مناسبةً مُستفيدينَ مِن كلام بعض الشُّرَّاح ، وإثباتها بين معقوفين .

ـ صنع فِهرِسٍ عامٍّ لمقالات الكتاب وفصوله .



وفي الختام : نسأل الله تعالىٰ أن يُبارِكَ في الجهد المبذول ، ويكسوَه حُلل الرضا والإخلاص والقَبول ، وأن يجعلَ خدمةَ هٰذا الكتاب مفتاحاً للخيرات ، وباباً من أبواب مزيد الحسنات ؛ إنه سبحانه أكرم مسؤول ، وهو تعالىٰ أرجىٰ مأمول ، آمين .

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(٧) ربيع الأوّل (١٤٤٧ هـ)

(٣٠) أغسطس / آب (٢٠٢٥ م)

وكتبه

يوسف بن أحمد رضوان المقداد

الإلهيات

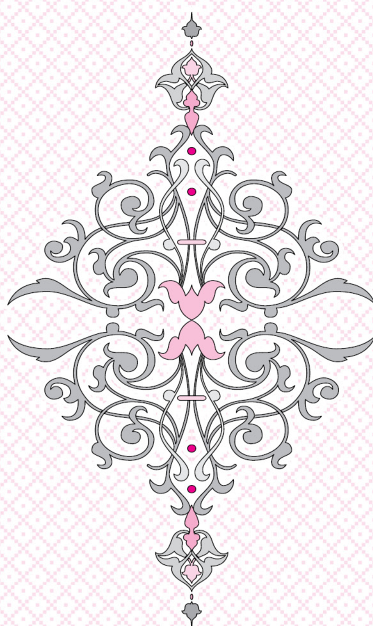
مِنْ كِتَابِ «الشِّفَاءِ»

للحكيم الفيلسوف الرئيس

شَرَفِ الملكِ أَبِي عَلِيٍّ الحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ سينا البَلْخِيِّ البُخَارِيِّ

رَحمَهُ الله تعالىٰ

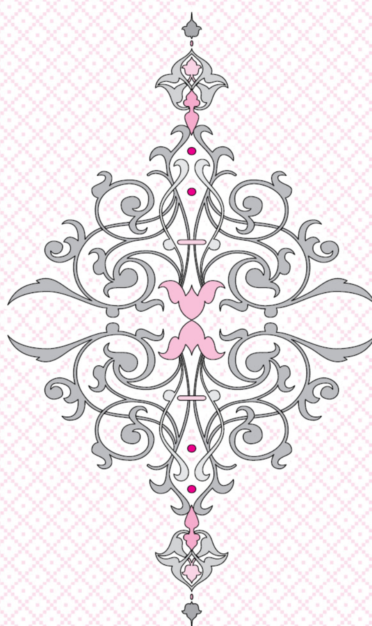
(٣٧٠ ـ ٤٢٨هـ)



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الفنّ الثّالث عشر من كتاب «الشّفاء»

في الإلٰهيّات



المقالة الأولى

[في مقدّماتٍ عامّة]

ثمانية فصول

فَصْلٌ

في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولىٰ لتتبيّن إنّيّتُه في العلوم(١)

وإذ قد وفَّقَنا اللهُ وليُّ الرَّحمةِ والتَّوفيقِ فأوردْنا ما وجبَ إيرادُهُ مِن معاني العلومِ المنطقيَّةِ والطَّبيعيَّةِ والرِّياضيَّةِ . . فبالحريّ أن نشرعَ في تعريفِ المعاني الحِكْميَّةِ .

ونبتدئُ مُستعِينينَ باللهِ فنقولُ : إنَّ العلومَ الفلسفيَّةَ ـ كما قد أُشيرَ إليهِ في مَواضعَ أُخرىٰ مِنَ الكتبِ(٢) ـ تنقسمُ : إلى النَّظريَّةِ ، وإلى العمليَّةِ ، وقد أُشيرَ إلى الفَرْقِ بينَهُما .

وذُكِرَ أنَّ النَّظريَّةَ : هيَ الَّتي يُطلَبُ فيها استكمالُ القوَّةِ النَّظريَّةِ مِنَ النَّفْسِ بحصولِ العقلِ بالفعلِ ؛ وذٰلكَ بحصولِ العِلمِ التَّصوُّريّ والتَّصديقيّ بأُمورٍ ليسَتْ هيَ هيَ بأنَّها أعمالُنا وأحوالُنا(٣) ، فتكونُ الغايةُ فيها حصولَ رأيٍ واعتقادٍ ليسَ رأياً واعتقاداً في كيفيَّةِ عملٍ أو كيفيَّةِ مَبدَأ عملٍ مِن حيثُ هوَ مَبدَأُ عملٍ .

---

(١) **إنّيّتُه** : حقيقتُه أو ثبوتُه اللازم ، وهٰذا المصطلح قد يُقرأ بالياء بدل النون : (أَيِيَّتُه) ؛ مِن قولهم : (أيُّ عِلمٍ هو ؟) . يُنظر « الحاشية علىٰ إلٰهيات الشفاء » للخوانساري (ص ١١ ـ ١٢) .

(٢) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد الأول (١/١٢) من (المدخل) من (المنطق) .

(٣) قوله : (ليسَتْ هيَ هيَ بأنَّها أعمالُنا وأحوالُنا) فيه احتمالان ؛ **الأول** : كما أُثبِت ، **والثاني** : (ليسَتْ هيَ هيَ بإنّها أعمالَنا وأحوالَنا) ؛ قال النراقي في « شرح الإلٰهيات من كتاب الشفاء » (١/١٣) : (**إما بالكسر** ؛ أي : بوجودِها وهُويَّتِها ، فأولُ الضميرَينِ اسمُ « ليست » ، وثانيهما خبرُه أو تأكيدُه ، و« أعمالنا » نُصِب على الحالية أو الخبرية ، **أو بالفتح** ؛ على الخبرية إن كانت « هي » تأكيداً ، وعلى الحالية إن كانت خبراً ، وعلى التقديرين « أعمالنا » رُفِع على الخبرية لـ « أنها ») ، ويُنظر « الحاشية علىٰ إلٰهيات الشفاء » للخوانساري (ص ١٤) .

وأنَّ العمليَّةَ : هيَ الَّتي يُطلَبُ فيها أوَّلاً استكمالُ القوَّةِ النَّظريَّةِ بحصولِ العِلمِ التَّصوُّريِّ والتَّصديقيِّ بأُمورٍ هيَ هيَ بأنَّها أعمالُنا ؛ ليحصلَ منها ثانياً استكمالُ القوَّةِ العمليَّةِ بالأخلاقِ .



وذُكِرَ أنَّ النَّظريَّةَ تنحصرُ في أقسامٍ ثلاثةٍ ؛ في : الطَّبيعيَّةِ ، والتَّعليميَّةِ ، والإلٰهيَّةِ .

وأنَّ الطَّبيعيَّةَ موضوعُها الأجسامُ مِن جهةِ ما هيَ مُتحرِّكةٌ وساكنةٌ ، وبحثُها عنِ العوارضِ الَّتي تَعرِضُ لها بالذَّاتِ مِن هٰذهِ الجهةِ .

وأنَّ التَّعليميَّةَ موضوعُها : إمَّا ما هوَ كمٌّ مُجرَّدٌ عنِ المادَّةِ بالذَّاتِ ، وإمَّا ما هوَ ذو كمٍّ ، والمبحوثُ عنهُ فيها أحوالٌ تَعرِضُ للكمِّ بما هوَ كمٌّ ، لا يُؤخَذُ في حدودِها نوعُ مادَّةٍ ولا قوَّةُ حركةٍ .

وأنَّ الإلٰهيَّةَ تبحثُ عنِ الأُمورِ المُفارِقةِ للمادَّةِ بالقِوامِ والحدِّ .

وقد سمعتَ أيضاً أنَّ الإلٰهيَّ هوَ الَّذي يُبحَثُ فيهِ عنِ الأسبابِ الأُولىٰ للوجودِ الطَّبيعيِّ والتَّعليميِّ وما يتعلَّقُ بهِما ، وعن سببِ الأسبابِ ومَبدَأِ المَبادئِ ؛ وهوَ الإلٰهُ تعالىٰ .

فهٰذا هوَ قَدْرُ ما يكونُ قد وقفتَ عليهِ ممَّا سلفَ لكَ مِنَ الكتبِ ، ولم يُبيَّنْ لكَ مِن ذٰلكَ أنَّ الموضوعَ للعِلمِ الإلٰهيِّ ما هوَ بالحقيقةِ ، إلَّا إشارةً جرَتْ في كتابِ (البرهانِ) مِنَ (المنطقِ) إن تذكَّرتَها (١) .

وذٰلكَ أنَّ في سائرِ العلومِ قد كانَ يكونُ لكَ شيءٌ هوَ موضوعٌ ، وأشياءُ هيَ المطلوبةُ ، ومَبادئُ مُسلَّمةٌ منها تُؤلَّفُ البراهينُ .

---

(١) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد الثالث (١/١٦٥) .

والآنَ : فلستَ تتحقَّقُ حقَّ التَّحقُّقِ ما الموضوعُ لهٰذا العِلمِ ، وهل هوَ ذاتُ العلَّةِ الأُولىٰ ؛ حتَّىٰ يكونَ المُرادُ معرفةَ صفاتِهِ وأفعالِهِ ، أو معنىً آخَرُ [1] .



وأيضاً : قد كنتَ تسمعُ أنَّ ها هنا فلسفةً بالحقيقةِ وفلسفةً أُولىٰ ، وأنَّها تُفيدُ تصحيحَ مَبادئِ سائرِ العلومِ ، وأنَّها هيَ الحكمةُ بالحقيقةِ .

وقد كنتَ تسمعُ تارةً أنَّ الحكمةَ هيَ أفضلُ عِلمٍ بأفضلِ معلومٍ ، وأُخرىٰ أنَّ الحكمةَ هيَ المعرفةُ الَّتي هيَ أصحُّ معرفةٍ وأتقنُها ، وأُخرىٰ أنَّها العِلمُ بالأسبابِ الأُولىٰ للكلِّ .

وكنتَ لا تعرفُ ما هٰذهِ الفلسفةُ الأُولىٰ ، وما هٰذهِ الحكمةُ ، وهلِ الحدودُ أوِ الصِّفاتُ الثَّلاثُ لصناعةٍ واحدةٍ أو لصناعاتٍ مُختلِفةٍ كلٌّ واحدةٍ منها تُسمَّىٰ : حكمةً .



ونحنُ نُبيِّنُ لكَ الآنَ : أنَّ هٰذا العِلمَ الَّذي نحنُ بسبيلِهِ هوَ الفلسفةُ الأُولىٰ ، وأنَّهُ الحكمةُ المُطلَقةُ ، وأنَّ الصِّفاتِ الثَّلاثَ الَّتي رُسِمَ بها الحكمةُ هيَ صفاتُ صناعةٍ واحدةٍ ؛ هيَ هٰذهِ الصِّناعةُ .

وقد عُلِمَ أنَّ لكلِّ عِلمٍ موضوعاً يخصُّهُ ، **فلْنبحثْ عنِ الموضوعِ لهٰذا العِلمِ** : ما هوَ ؟ **ولْننظرْ** : هلِ الموضوعُ لهٰذا العِلمِ هوَ إنِّيَّةُ اللهِ تعالىٰ [2] ، أو ليسَ ذٰلكَ بل هوَ شيءٌ مِن مَطالبِ هٰذا العِلمِ ؟

فنقولُ : إنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ ذٰلكَ [3] هوَ الموضوعَ ؛ وذٰلكَ لأنَّ موضوعَ

---

(١) قوله : (أو معنىً آخَرُ) عطفٌ علىٰ قوله : (ذاتُ العلَّة الأُولىٰ) .

(٢) **إنِّيَّةُ الله تعالىٰ** : وجودُه الذاتي .

(٣) أي : إنِّيَّةُ الله تعالىٰ .

كلِّ عِلمٍ هوَ أمرٌ مُسلَّمُ الوجودِ في ذٰلكَ العِلمِ ، وإنَّما يُبحَثُ عن أحوالِهِ ، وقد عُلِمَ هٰذا في مَواضعَ أُخرىٰ .

ووجودُ الإلٰهِ تعالىٰ لا يجوزُ أن يكونَ مُسلَّماً في هٰذا العِلمِ كالموضوعِ ، بل هوَ مطلوبٌ فيهِ ؛ وذٰلكَ لأنَّهُ إن لم يكُنْ كذٰلكَ . . لم يخلُ :

إمَّا أن يكونَ مُسلَّماً في هٰذا العِلمِ ومطلوباً في عِلمٍ آخَرَ .

وإمَّا أن يكونَ مُسلَّماً في هٰذا وغيرَ مطلوبٍ في عِلمٍ آخَرَ .

وكِلا الوجهَينِ باطلانِ ؛ وذٰلكَ لأنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ مطلوباً في عِلمٍ آخَرَ ؛ لأنَّ العلومَ الأُخرىٰ : إمَّا خُلقيَّةٌ ، وإمَّا سياسيَّةٌ ، وإمَّا طبيعيَّةٌ ، وإمَّا رياضيَّةٌ ، وإمَّا منطقيَّةٌ ، وليسَ في العلومِ الحِكْميَّةِ عِلمٌ خارجٌ عن هٰذهِ القسمةِ ، وليسَ ولا في شيءٍ منها بحثٌ عن إثباتِ الإلٰهِ تعالىٰ (١) ، ولا يجوزُ أن يكونَ ذٰلكَ ، وأنتَ تعرفُ هٰذا بأدنىٰ تأمُّلٍ لأُصولٍ كُرِّرَتْ عليكَ .

ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ غيرَ مطلوبٍ في عِلمٍ آخَرَ ؛ لأنَّهُ يكونُ حينئذٍ غيرَ مطلوبٍ في عِلمٍ ألبتَّةَ ، فيكونُ : إمَّا بيِّناً بنفْسِهِ ، وإمَّا مأيوساً عن بيانِهِ بالنَّظرِ ، وليسَ بيِّناً بنفْسِهِ ، ولا مأيوساً عن بيانِهِ ؛ فإنَّ عليهِ دليلاً .

ثمَّ المأيوسُ عن بيانِهِ كيفَ يصحُّ تسليمُ وجودِهِ ؟!

فيبقىٰ : أنَّ البحثَ عنهُ إنَّما هوَ في هٰذا العِلمِ .



ويكونُ البحثُ عنهُ علىٰ وجهَينِ :

أحدُهُما : البحثُ عنهُ مِن جهةِ وجودِهِ .

---

(١) يُنظر ما سيأتي (ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦) تعليقاً علىٰ قوله : (ليس ولا واحد) .

والآخَرُ : مِن جهةِ صفاتِهِ .

وإذا كانَ البحثُ عن وجودِهِ في هٰذا العِلمِ . . لم يَجُزْ أن يكونَ موضوعَ هٰذا العِلمِ ؛ فإنَّهُ ليسَ علىٰ عِلمٍ مِنَ العلومِ إثباتُ موضوعِهِ .

وسنُبيِّنُ لكَ عن قريبٍ أيضاً : أنَّ البحثَ عن وجودِهِ لا يجوزُ أن يكونَ إلَّا في هٰذا العِلمِ ؛ إذ يتبيَّنُ لكَ مِن حالِ هٰذا العِلمِ أنَّهُ يبحثُ عنِ المُفارِقاتِ للمادَّةِ أصلاً .

وقد لاحَ لكَ في (الطَّبيعيَّاتِ) أنَّ الإلٰهَ غيرُ جسمٍ ، ولا قوَّةُ جسمٍ [١] ، بل هوَ واحدٌ بريءٌ عنِ المادَّةِ ، وعن مُخالَطةِ الحركةِ مِن كلِّ جهةٍ .

فيجبُ أن يكونَ البحثُ عنهُ لهٰذا العِلمِ .

والَّذي لاحَ لكَ مِن ذٰلكَ في (الطَّبيعيَّاتِ) كانَ غريباً في (الطَّبيعيَّاتِ) ، ومُستعمَلاً فيها منهُ ما ليسَ منها ، إلَّا أنَّهُ أُريدَ بذٰلكَ أن يُعجَّلَ للإنسانِ وقوفٌ علىٰ إنِّيَّةِ المَبدأ الأوَّلِ ، فتتمكَّنَ منهُ الرَّغبةُ في اقتباسِ العلومِ والانسياقِ إلى المقامِ الَّذي هناكَ يتوصَّلُ إلىٰ معرفتِهِ بالحقيقةِ .

ولَمَّا لم يكُنْ بدٌّ مِن أن يكونَ لهٰذا العِلمِ موضوعٌ ، وتبيَّنَ لكَ أنَّ الَّذي يُظَنُّ أنَّهُ هوَ موضوعُهُ ليسَ بموضوعِهِ . . **فلْننظرْ** : هل موضوعُهُ الأسبابُ القصوىٰ للموجوداتِ كلِّها أربعتُها لا واحدٌ منها الَّذي لم يُمكِنِ القولُ بهِ ؟ [٢] ؛ فإنَّ هٰذا أيضاً قد يظنُّهُ قومٌ .

ولٰكنِ النَّظرُ في الأسبابِ كلِّها أيضاً لا يخلو :

---

(١) في (د ، هـ) : (ولا قوةٌ في جسم) ، وفي هامش (ج) أُشير إليه بنسخة .

(٢) قوله : (كلُّها) : بالرفع توكيد لـ (الأسباب) ، وبالجر توكيد لـ (الموجودات) ، ويُؤيِّد الرفعَ قولُه الآتي : (ولٰكن النظر في الأسباب كلِّها . . .) .

إمَّا أن يُنظَرَ فيها بما هيَ موجوداتٌ .

أو بما هيَ أسبابٌ مُطلَقةٌ .

أو بما هيَ كلُّ واحدٍ مِنَ الأربعةِ على النَّحْوِ الَّذي يخصُّهُ ؛ أعني : أن يكونَ النَّظرُ فيها مِن جهةِ أنَّ هـٰذا فاعلٌ ، وذٰلكَ قابلٌ ، وذٰلكَ شيءٌ آخَرُ .

أو مِن جهةِ ما هيَ الجُملةُ الَّتي تجتمعُ منها .

فنقولُ : لا يجوزُ أن يكونَ النَّظرُ فيها بما هيَ أسبابٌ مُطلَقةٌ حتَّىٰ يكونَ الغرضُ في هـٰذا العِلمِ هوَ النَّظرَ في الأُمورِ الَّتي تَعرِضُ للأسبابِ بما هيَ أسبابٌ مُطلَقةٌ ، ويظهرُ هـٰذا مِن وجوهٍ :

أحدُها : مِن جهةِ أنَّ هـٰذا العِلمَ يبحثُ عن معانٍ ليسَتْ هيَ مِنَ الأعراضِ الخاصَّةِ بالأسبابِ بما هيَ أسبابٌ ؛ مِثلُ الكلِّيِّ والجزئيِّ ، والقوَّةِ والفعلِ ، والإمكانِ والوجوبِ ، وغيرِ ذٰلكَ .

ـ ثمَّ مِنَ البيِّنِ الواضحِ (١) : أنَّ هـٰذهِ الأُمورَ في أنفُسِها ؛ بحيثُ يجبُ أن يُبحَثَ عنها ، ثمَّ ليسَتْ مِنَ الأعراضِ الخاصَّةِ بالأُمورِ الطَّبيعيَّةِ والأُمورِ التَّعليميَّةِ ، ولا هيَ واقعةٌ في الأعراضِ الخاصَّةِ بالعلومِ العمليَّةِ .

فيبقىٰ : أن يكونَ البحثُ عنها للعِلمِ الباقي مِنَ الأقسامِ ؛ وهوَ هـٰذا العِلمُ .

ـ وأيضاً (٢) : فإنَّ العِلمَ بالأسبابِ المُطلَقةِ حاصلٌ بعدَ العِلمِ بإثباتِ الأسبابِ للأُمورِ ذواتِ الأسبابِ ؛ فإنَّا ما لم نُثبِتْ وجودَ الأسبابِ للمُسبَّباتِ مِنَ الأُمورِ بإثباتِ أنَّ لوجودِها تعلُّقاً بما يتقدَّمُها في الوجودِ . . لم يَلزَمْ عندَ العقلِ وجودُ السَّببِ المُطلَقِ ، وأنَّ ها هنا سبباً ما .

---

(١) وهـٰذا وجهٌ ثانٍ ، ويُنظر « الحاشية علىٰ إلـٰهيات الشفاء » للخوانساري (ص ٣٢ ـ ٣٣) .

(٢) وهـٰذا وجهٌ ثالثٌ .

وأمَّا الحسُّ . . فلا يُؤدِّي إلَّا إلى المُوافاةِ ، وليسَ إذا توافىٰ شيئانِ . . وجبَ أن يكونَ أحدُهُما سببَ الآخَرِ .

والإقناعُ الَّذي يقعُ للنَّفْسِ لكثرةِ ما يُورِدُهُ الحسُّ والتَّجربةُ . . فغيرُ مُتأكِّدٍ علىٰ ما علمتَ إلَّا بمعرفةِ أنَّ الأُمورَ الَّتي هيَ موجودةٌ في الأكثرِ هيَ طبيعيَّةٌ واختياريَّةٌ .

وهٰذا في الحقيقةِ مُستنِدٌ إلىٰ إثباتِ العِللِ والإقرارِ بوجودِ العِللِ والأسبابِ ، وهٰذا ليسَ بيِّناً أوَّليّاً ، بل هوَ مشهورٌ ، وقد علمتَ الفَرْقَ بينَهُما .

وليسَ إذا كانَ قريباً عندَ العقلِ مِنَ البيِّنِ بنفْسِهِ أنَّ للحادثاتِ مَبدَأً ما (١) . . يجبُ أن يكونَ بيِّناً بنفْسِهِ ؛ مِثلُ كثيرٍ مِنَ الأُمورِ الهندسيَّةِ المُبرهَنِ عليها في « كتابِ أُوقليدسَ » .

ثمَّ البيانُ البرهانيُّ لذٰلكَ ليسَ في العلومِ الأُخرىٰ ؛ **فإذاً** : يجبُ أن يكونَ في هٰذا العِلمِ .

فكيفَ يُمكِنُ أن يكونَ الموضوعُ للعِلمِ المبحوثِ عن أحوالِهِ في المَطالبِ مطلوبَ الوجودِ فيهِ ؟!

وإذا كانَ كذٰلكَ . . **فبيِّنٌ أيضاً** : أنَّهُ ليسَ البحثُ عنها مِن جهةِ الوجودِ الَّذي يخصُّ كلَّ واحدٍ منها ؛ لأنَّ ذٰلكَ مطلوبٌ في هٰذا العِلمِ ، ولا أيضاً مِن جهةِ ما هيَ جُملةٌ ما وكلٌّ ، لستُ أقولُ : مُجمَلٌ وكلِّيٌّ ؛ فإنَّ النَّظرَ في أجزاءِ الجُملةِ أقدمُ مِنَ النَّظرِ في الجُملةِ .

وإن لم يكُنْ كذٰلكَ في جزئيَّاتِ الكلِّيِّ باعتبارٍ قد علمتَهُ . . فيجبُ أن يكونَ النَّظرُ في الأجزاءِ :

---

(١) قولُه : (أنَّ للحادثاتِ مبدأً ما) اسمُ (كان) المُتقدِّمِ مُؤخَّرٌ .

إمَّا في هـٰذا العِلمِ ، فتكونَ هيَ أَولىٰ بأن تكونَ موضوعةً .

أو يكونَ في عِلمٍ آخَرَ ، وليسَ عِلمٌ آخَرُ يتضمَّنُ الكلامَ في الأسبابِ القصوىٰ غيرَ هـٰذا العِلمِ .

وأمَّا إن كانَ النَّظرُ في الأسبابِ مِن جهةِ ما هيَ موجودةٌ ، وما يلحقُها مِن تلكَ الجهةِ . . **فيجبُ إذاً** : أن يكونَ الموضوعُ الأوَّلُ هوَ الموجودَ بما هوَ موجودٌ .

فقد بانَ أيضاً : بطلانُ هـٰذا الظَّنِّ ؛ وهوَ أنَّ هـٰذا العِلمَ موضوعُهُ الأسبابُ القصوىٰ ، بل يجبُ أن يُعلَمَ أنَّ هـٰذا كمالُهُ ومطلوبُهُ .



فَصْلٌ
في تحصيل موضوع هٰذا العلم

فيجبُ أن نُدَلَّ على الموضوعِ الَّذي لهٰذا العِلمِ لا مَحالةَ حتَّىٰ يتبيَّنَ لنا الغرضُ الَّذي في هٰذا العِلمِ .

فنقولُ : إنَّ العِلمَ الطَّبيعيَّ قد كانَ موضوعُهُ الجسمَ ، ولم يكُنْ مِن جهةِ ما هوَ موجودٌ ، ولا مِن جهةِ ما هوَ جوهرٌ ، ولا مِن جهةِ ما هوَ مُؤلَّفٌ مِن مَبدَأَيهِ ؛ أعني : الهَيُولىٰ ، والصُّورةَ ، ولٰكنْ مِن جهةِ ما هوَ موضوعٌ للحركةِ والسُّكونِ .

والعلومُ الَّتي تحتَ العِلمِ الطَّبيعيِّ أبعدُ مِن ذٰلكَ ، وكذٰلكَ الخُلقيَّاتُ .



وأمَّا العِلمُ الرِّياضيُّ . . فقد كانَ موضوعُهُ :

إمَّا مقداراً مُجرَّداً في الذِّهنِ عنِ المادَّةِ .

وإمَّا مقداراً مأخوذاً في الذِّهنِ معَ المادَّةِ .

وإمَّا عدداً مُجرَّداً عنِ المادَّةِ .

وإمَّا عدداً في مادَّةٍ .

ولم يكُنْ أيضاً ذٰلكَ البحثُ مُتَّجِهاً إلىٰ إثباتِ أنَّهُ مقدارٌ مُجرَّدٌ أو في مادَّةٍ ، أو عددٌ مُجرَّدٌ أو في مادَّةٍ ، بل كانَ مِن جهةِ الأحوالِ الَّتي تَعرِضُ لهُ بعدَ وضعِهِ كذٰلكَ .

والعلومُ الَّتي تحتَ الرِّياضيَّاتِ أَولىٰ بألَّا يكونَ نظرُها إلَّا في العوارضِ

الَّتي تلحقُ أوضاعاً أخصَّ مِن هـٰذهِ الأوضاعِ .



والعِلمُ المنطقيُّ ـ كما قد علمتَ ـ فقد كانَ موضوعُهُ المعانيَ المعقولةَ الثَّانيةَ الَّتي تستندُ إلى المعاني المعقولةِ الأُولىٰ مِن جهةِ كيفيَّةِ ما يُتوصَّلُ بها مِن معلومٍ إلىٰ مجهولٍ ، لا مِن جهةِ ما هيَ معقولةٌ ولها الوجودُ العقليُّ الَّذي لا يتعلَّقُ بمادَّةٍ أصلاً ، أو يتعلَّقُ بمادَّةٍ غيرِ جسمانيَّةٍ .

ولم يكُنْ غيرَ هـٰذهِ العلومِ علومٌ أُخرىٰ .



ثمَّ البحثُ عن حالِ الجوهرِ بما هوَ موجودٌ وجوهرٌ ، وعنِ الجسمِ بما هوَ جوهرٌ ، وعنِ المقدارِ والعددِ بما هُما موجودانِ ، وكيفَ وجودُهُما ، وعنِ الأُمورِ الصُّوريَّةِ الَّتي ليسَتْ في مادَّةٍ أو هيَ في مادَّةٍ غيرِ مادَّةِ الأجسامِ ، وأنَّها كيفَ تكونُ ، وأيُّ نحوٍ مِنَ الوجودِ يخصُّها . . فممَّا يجبُ أن يُجرَّدَ لهُ بحثٌ .

وليسَ يجوزُ أن يكونَ مِن جُملةِ العِلمِ بالمحسوساتِ ، ولا مِن جُملةِ العِلمِ بما وجودُهُ في المحسوساتِ ، لـٰكنِ التَّوهُّمُ والتَّحديدُ يُجرِّدُهُ عنِ المحسوساتِ .

فهوَ إذاً : مِن جُملةِ العِلمِ بما وجودُهُ مُباينٌ .

أمَّا الجوهرُ . . فبيِّنٌ : أنَّ وجودَهُ بما هوَ جوهرٌ فقطْ غيرُ مُتعلِّقٍ بالمادَّةِ ، وإلَّا . . لَمَا كانَ جوهرٌ إلَّا محسوساً .

وأمَّا العددُ . . فقد يقعُ على المحسوساتِ وغيرِ المحسوساتِ ، فهوَ بما هوَ عددٌ . . غيرُ مُتعلِّقٍ بالمحسوساتِ .

وأمَّا المقدارُ . . فلفظُهُ اسمٌ مُشترَكٌ :

فمنهُ : ما قد يُقالُ لهُ : مقدارٌ ، ويُعنىٰ بهِ : البُعْدُ المُقوِّمُ للجسمِ الطَّبيعيِّ .

ومنهُ : ما يُقالُ لهُ : مقدارٌ ، ويُعنىٰ بهِ : كمِّيَّةٌ مُتَّصِلةٌ تُقالُ على السَّطحِ والخطِّ والجسمِ المحدودِ .

وقد عرفتَ الفَرْقَ بينَهُما[1] .

وليسَ ولا واحدٌ منهُما مُفارِقاً للمادَّةِ[2] ، لٰكنِ المقدارُ بالمعنى الأوَّلِ وإن كانَ لا يُفارِقُ المادَّةَ . . فإنَّهُ أيضاً مَبدَأٌ لوجودِ الأجسامِ الطَّبيعيَّةِ .

فإذا كانَ مَبدَأً لوجودِها . . لم يَجُزْ أن يكونَ مُتعلِّقَ القِوامِ بها ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ مُستفيدُ القِوامِ مِنَ المحسوساتِ ، بلِ المحسوساتُ تستفيدُ منهُ القِوامَ .

فهوَ إذاً : مُتقدِّمٌ بالذَّاتِ على المحسوساتِ .

وليسَ الشَّكلُ كذٰلكَ ؛ فإنَّ الشَّكلَ عارضٌ لازمٌ للمادَّةِ بعدَ تجوهرِها جسماً مُتناهِياً وحملِها سطحاً مُتناهِياً ؛ **فإنَّ الحدودَ يُعنىٰ بها** : نهاياتُ الأجسامِ الَّتي تجبُ للمقدارِ مِن جهةِ استكمالِ المادَّةِ بهِ ، وتَلزَمُهُ مِن بعدُ .

فإذا كانَ كذٰلكَ . . لم يكُنِ الشَّكلُ موجوداً إلَّا في المادَّةِ ، ولا علَّةً أوَّليَّةً لخروجِ المادَّةِ إلى الفعلِ .

وأمَّا المقدارُ بالمعنى الآخَرِ . . فإنَّ فيهِ نظراً مِن جهةِ وجودِهِ ، ونظراً مِن جهةِ عوارضِهِ .

فأمَّا النَّظرُ في أنَّ وجودَهُ أيُّ أنحاءِ الوجودِ ، ومِن أيِّ أقسامِ الوجودِ . . فليسَ هوَ بحثاً أيضاً عن معنىً مُتعلِّقٍ بالمادَّةِ .

فأمَّا موضوعُ المنطقِ مِن جهةِ ذاتِهِ . . فظاهرٌ أنَّهُ خارجٌ عنِ المحسوساتِ .

---

(١) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد الأول (٢/١١٢ ـ ١٢٤) من كتاب (المقولات) من (المنطق) .

(٢) يُنظر ما سيأتي (ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦) تعليقاً علىٰ قوله : (ليس ولا واحد) .

فبُيِّنَ : أنَّ هٰذهِ كلَّها تقعُ في العِلمِ الَّذي يتعاطىٰ ما لا يتعلَّقُ قِوامُهُ بالمحسوساتِ ، ولا يجوزُ أن يُوضَعَ لها موضوعٌ مُشتَرَكٌ تكونُ هيَ كلُّها حالاتِهِ وعوارِضَهُ إلَّا الموجودُ ؛ فإنَّ بعضَها جواهرُ ، وبعضَها كمِّيَّاتٌ ، وبعضَها مقولاتٌ أُخرىٰ ، وليسَ يُمكِنُ أن يعمَّها معنىً مُحقَّقٌ إلَّا حقيقةُ معنى الموجودِ .

وكذٰلكَ قد يُوجَدُ أيضاً أُمورٌ يجبُ أن تتحدَّدَ وتتحقَّقَ في النَّفْسِ ، وهيَ مُشتَرَكةٌ في العلومِ ، وليسَ ولا واحدٌ مِنَ العلومِ يتولَّى الكلامَ فيها (١) ؛ مِثلُ الواحدِ بما هوَ واحدٌ ، والكثيرِ بما هوَ كثيرٌ ، والمُوافِقِ والمُخالِفِ ، والضِّدِّ وغيرِ ذٰلكَ ؛ فبعضُها نستعملُها استعمالاً فقطْ ، وبعضُها إنَّما نأخذُ حدودَها ، ولا نتكلَّمُ في نحوِ وجودِها ، وليسَتْ عوارِضَ خاصَّةً لشيءٍ مِن موضوعاتِ هٰذهِ العلومِ الجزئيَّةِ ، وليسَتْ مِنَ الأُمورِ الَّتي يكونُ وجودُها إلَّا وجودَ الصِّفاتِ للذَّواتِ (٢) .

ولا أيضاً هيَ مِنَ الصِّفاتِ الَّتي تكونُ لكلِّ شيءٍ ، فيكونُ كلُّ واحدٍ منها مُشترَكاً لكلِّ شيءٍ ، ولا يجوزُ أن تختصَّ أيضاً بمقولةٍ ، ولا يُمكِنُ أن تكونَ مِن عوارضِ شيءٍ إلَّا الموجودَ بما هوَ موجودٌ .

فظاهرٌ لكَ مِن هٰذهِ الجُملةِ : أنَّ الموجودَ بما هوَ موجودٌ . . أمرٌ مُشترَكٌ لجميعِ هٰذهِ ، وأنَّهُ يجبُ أن يُجعَلَ (٣) الموضوعَ لهٰذهِ الصِّناعةِ ؛ لِمَا قلْنا ، ولأنَّهُ غنيٌّ عن تعلُّمِ ماهيَّتِهِ وعن إثباتِهِ حتَّىٰ يحتاجَ أن يتكفَّلَ عِلمٌ غيرُ هٰذا العِلمِ بإيضاحِ الحالِ فيهِ ؛ لاستحالةِ أن يكونَ إثباتُ الموضوعِ وتحقيقُ ماهيَّتِهِ في العِلمِ الَّذي هوَ موضوعُهُ ، بل تُسلَّمُ إنِّيَّتُهُ وماهيَّتُهُ فقطْ .

---

(١) يُنظر ما سيأتي (ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦) تعليقاً علىٰ قوله : (ليس ولا واحد) .

(٢) في (د) : (لها وجودٌ) بدل (وجودُها) .

(٣) أي : الموجودُ .

فالموضوعُ الأوَّلُ لهٰذا العِلمِ هوَ الموجودُ بما هوَ موجودٌ ، ومَطالبُهُ الأُمورُ الَّتي تلحقُهُ بما هوَ موجودٌ مِن غيرِ شرطٍ .

وبعضُ هٰذهِ الأُمورِ هيَ لهُ كالأنواعِ ؛ كالجوهرِ والكمِّ والكيفِ ؛ فإنَّهُ ليسَ يحتاجُ الموجودُ في أن ينقسمَ إليها إلى انقسامٍ قبلَها حاجةَ الجوهرِ إلى انقساماتٍ حتَّىٰ يَلزَمَهُ الانقسامُ إلى الإنسانِ وغيرِ الإنسانِ .

وبعضُ هٰذهِ لهُ كالعوارضِ الخاصَّةِ ؛ مِثلُ الواحدِ والكثيرِ ، والقوَّةِ والفعلِ ، والكلِّيِّ والجزئيِّ ، والمُمكِنِ والواجبِ ؛ فإنَّهُ ليسَ يحتاجُ الموجودُ في قَبولِ هٰذهِ الأعراضِ والاستعدادِ لها إلىٰ أن يتخصَّصَ طبيعيّاً أو تعليميّاً أو خُلقيّاً أو غيرَ ذٰلكَ .



ولقائلٍ أن يقولَ : إنَّهُ إذا جُعِلَ الموجودُ هوَ الموضوعَ لهٰذا العِلمِ . . لم يَجُزْ أن يكونَ إثباتُ مَبادئِ الموجوداتِ فيهِ ؛ لأنَّ البحثَ في كلِّ عِلمٍ هوَ عن لواحقِ موضوعِهِ لا عن مَبادئِهِ ؟

فالجوابُ عن هٰذا : أنَّ النَّظرَ في المَبادئِ أيضاً هوَ بحثٌ عن عوارضِ هٰذا الموضوعِ ؛ لأنَّ الموجودَ كونُهُ مَبدَأً غيرُ مُقوِّمٍ لهُ ولا مُمتنِعٍ فيهِ ، بل هوَ بالقياسِ إلىٰ طبيعةِ الموجودِ أمرٌ عارضٌ لهُ ، ومِنَ العوارضِ الخاصَّةِ بهِ ؛ لأنَّهُ ليسَ شيءٌ أعمَّ مِنَ الموجودِ ؛ فيلحقَ غيرَهُ لُحوقاً أوَّليّاً .

ولا أيضاً يحتاجُ الموجودُ إلىٰ أن يصيرَ طبيعيّاً أو تعليميّاً أو شيئاً آخَرَ حتَّىٰ يَعرِضَ لهُ أن يكونَ مَبدَأً .

ثمَّ المَبدَأُ ليسَ مَبدَأً للموجودِ كلِّهِ ، ولو كانَ مَبدَأً للموجودِ كلِّهِ . . لَكانَ مَبدَأً لنفْسِهِ ، بلِ الموجودُ كلُّهُ لا مَبدَأَ لهُ ، إنَّما المَبدَأُ للموجودِ المعلولِ .

فالمَبدَأُ هوَ مَبدَأٌ لبعضِ الموجودِ .

فلا يكونُ هٰذا العِلمُ يبحثُ عن مَبادئِ الموجودِ مُطلَقاً ، بل إنَّما يبحثُ عن مَبادئِ بعضِ ما فيهِ ؛ كسائرِ العلومِ الجزئيَّةِ ؛ فإنَّها وإن كانَتْ لا تُبرهِنُ وجودَ مَبادئِها المُشترَكةِ ؛ إذ لها مَبادٍ يشتركُ فيها جميعُ ما ينحوهُ كلُّ واحدٍ منها . . فإنَّها تُبرهِنُ علىٰ وجودِ ما هوَ مَبدَأٌ لِمَا بعدَهُ مِنَ الأُمورِ الَّتي فيها (١) .



ويَلزَمُ هٰذا العِلمَ أن ينقسمَ ضرورةً إلىٰ أجزاءٍ :

منها : ما يبحثُ عنِ الأسبابِ القصوىٰ ؛ فإنَّها الأسبابُ لكلِّ موجودٍ معلولٍ مِن جهةِ وجودِهِ ، ويبحثُ عنِ السَّببِ الأوَّلِ الَّذي يفيضُ عنهُ كلُّ موجودٍ معلولٍ بما هوَ موجودٌ معلولٌ لا بما هوَ موجودٌ مُتحرِّكٌ فقطْ أو مُتكمِّمٌ فقطْ .

ومنها : ما يبحثُ عنِ العوارضِ للموجودِ .

ومنها : ما يبحثُ عن مَبادئِ العلومِ الجزئيَّةِ ؛ لأنَّ مَبادئَ كلِّ عِلمٍ أخصَّ هيَ مَسائلُ في العِلمِ الأعمِّ ؛ مِثلُ مَبادئِ الطِّبِّ في الطَّبيعيِّ ، والمساحي في الهندسةِ (٢) .

فيَعرِضُ إذاً في هٰذا العِلمِ : أن يتَّضحَ فيهِ مَبادئُ العلومِ الجزئيَّةِ الَّتي تبحثُ عن أحوالِ جزئيَّاتِ الموجودِ .

فهٰذا العِلمُ يبحثُ عن أحوالِ الموجودِ والأُمورِ الَّتي هيَ لهُ ؛ كالأقسامِ والأنواعِ حتَّىٰ يبلغَ إلىٰ : تخصيصٍ يحدثُ معَهُ موضوعُ العِلمِ الطَّبيعيِّ فيُسلِّمُهُ

---

(١) في النُّسَخ : (بعدها) بدل (بعده) ، والمثبت مِن نسخة في هامش (ج) ؛ بعود الضمير على الاسم الموصول (ما) ، ويُنظر « الحاشية علىٰ إلٰهيات الشفاء » للخوانساري (ص٩٣) .

(٢) في (د ، هـ) : (ومبادئ المساحة) بدل (والمساحي) .

إليهِ ، وتخصيصٍ يحدثُ معَهُ موضوعُ الرِّياضيِّ فيُسلِّمُهُ إليهِ ، وكذٰلكَ في غيرِ ذٰلكَ .

وما قبلَ ذٰلكَ التَّخصيصِ وكالمَبدَأ لهُ[1] . . فيبحثُ[2] عنهُ ويُقرِّرُ حالَهُ .

فتكونُ إذاً مَسائلُ هٰذا العِلمِ :

بعضُها في أسبابِ الموجودِ المعلولِ بما هوَ موجودٌ معلولٌ .

وبعضُها في عوارضِ الموجودِ .

وبعضُها في مَبادئِ العلومِ الجزئيَّةِ .

فهٰذا هوَ العِلمُ المطلوبُ في هٰذهِ الصِّناعةِ ، وهوَ الفلسفةُ الأُولىٰ ؛ لأنَّهُ العِلمُ بأوَّلِ الأُمورِ في الوجودِ ؛ وهوَ العلَّةُ الأُولىٰ وأوَّلُ الأُمورِ في العمومِ ، وهوَ الوجودُ والوحدةُ .

وهوَ أيضاً الحكمةُ الَّتي هيَ أفضلُ عِلمٍ بأفضلِ معلومٍ ؛ فإنَّها أفضلُ عِلمٍ ؛ أي : اليقينُ بأفضلِ معلومٍ ؛ أي : باللهِ تعالىٰ وبالأسبابِ مِن بعدِهِ .

وهوَ أيضاً معرفةُ الأسبابِ القصوىٰ للكلِّ .

وهوَ أيضاً المعرفةُ باللهِ .

ولهُ حدُّ العِلمِ الإلـٰهيِّ الَّذي هوَ : أنَّهُ عِلمٌ بالأُمورِ المُفارِقةِ للمادَّةِ في الحدِّ والوجودِ ؛ إذِ الموجودُ بما هوَ موجودٌ ، ومَبادئُهُ وعوارضُهُ ليسَ شيءٌ منها ـ كما اتَّضحَ ـ إلَّا مُتقدِّمَ الوجودِ على المادَّةِ ، وغيرَ مُتعلِّقِ الوجودِ بوجودِها .

وإن بُحِثَ في هٰذا العِلمِ عمَّا لا يتقدَّمُ المادَّةَ . . فإنَّما يُبحَثُ فيهِ عن

---

(١) في (ج) : (كالمبدأ) بدل (وكالمبدأ) ، ويُنظر « الحاشية علىٰ إلـٰهيات الشفاء » للخوانساري (ص١٠٣) .

(٢) أي : هٰذا العِلمُ .

معنىٰ ذٰلكَ المعنىٰ غيرَ مُحتاجِ الوجودِ إلى المادَّةِ .

بلِ الأُمورُ المبحوثُ عنها فيهِ هيَ علىٰ أقسامٍ أربعةٍ :

ـ فبعضُها أُمورٌ بريئةٌ عنِ المادَّةِ وعلائقِ المادَّةِ أصلاً .

ـ وبعضُها يُخالِطُ المادَّةَ ، ولٰكنْ مُخالَطةَ السَّببِ المُقوِّمِ المُتقدِّمِ ، وليسَتِ المادَّةُ بمُقوِّمةٍ لهُ .

ـ وبعضُها قد يُوجَدُ في المادَّةِ ، وقد يُوجَدُ لا في مادَّةٍ ؛ مِثلُ العلِّيَّةِ والوحدةِ ، فيكونُ الَّذي لها بالشِّركةِ بما هيَ هيَ ألَّا تكونَ مُفتقِرةَ التَّحقيقِ إلىٰ وجودِ المادَّةِ ، وتشتركُ هٰذهِ الجُملةُ أيضاً في أنَّها غيرُ مادِّيَّةِ الوجودِ ؛ أي : غيرُ مُستفادةِ الوجودِ مِنَ المادَّةِ .

ـ وبعضُها أُمورٌ مادِّيَّةٌ ؛ كالحركةِ والسُّكونِ ، ولٰكنْ ليسَ المبحوثُ عنهُ في هٰذا العِلمِ حالَها في المادَّةِ ، بل نحوُ الوجودِ الَّذي لها .

فإذا أُخِذَ هٰذا القسمُ معَ الأقسامِ الأُخرىٰ . . اشترَكَتْ في أنَّ نحوَ البحثِ عنها هوَ مِن جهةِ معنىً غيرِ قائمِ الوجودِ بالمادَّةِ .

وكما أنَّ العلومَ الرِّياضيَّةَ قد كانَ يُوضَعُ فيها ما هوَ مُتحدِّدٌ بالمادَّةِ ، لٰكنْ نحوُ النَّظرِ والبحثِ عنهُ كانَ مِن جهةِ معنىً غيرِ مُتحدِّدٍ بالمادَّةِ ، وكانَ لا يُخرِجُهُ تعلُّقُ ما يُبحَثُ عنهُ بالمادَّةِ عن أن يكونَ البحثُ رياضيّاً . . كذٰلكَ الحالُ ها هنا .

فقد ظهرَ ولاحَ : أنَّ الغرضَ في هٰذا العِلمِ أيُّ شيءٍ هوَ .



وهٰذا العِلمُ يُشارِكُ الجدلَ والسَّفْسطةَ مِن وجهٍ ، ويُخالِفُهُما مِن وجهٍ ، ويُخالِفُ كلَّ واحدٍ منهُما مِن وجهٍ .

أمَّا مُشاركتُهُما . . فلأنَّ ما يُبحَثُ عنهُ في هـٰذا العِلمِ لا يتكلَّمُ فيهِ صاحبُ عِلمٍ جزئيٍّ ، ويتكلَّمُ فيهِ الجدليُّ والسُّوفسطائيُّ .

وأمَّا المُخالَفةُ . . فلأنَّ الفيلسوفَ الأوَّلَ مِن حيثُ هوَ فيلسوفٌ أوَّلُ لا يتكلَّمُ في مَسائلِ العلومِ الجزئيَّةِ ، وذانِكَ يتكلَّمانِ .

وأمَّا مُخالَفتُهُ للجدلِ خاصَّةً . . فبالقوَّةِ ؛ لأنَّ الكلامَ الجدليَّ يُفيدُ الظَّنَّ لا اليقينَ ؛ كما علمتَ في صناعةِ المنطقِ .

وأمَّا مُخالَفتُهُ للسُّوفسطائيَّةِ . . فبالإرادةِ ؛ وذٰلكَ لأنَّ هـٰذا يُريدُ الحقَّ نفْسَهُ ، وذٰلكَ يُريدُ أن يُظَنَّ بهِ أنَّهُ حكيمٌ يقولُ الحقَّ وإن لم يكُنْ حكيماً .



فَصْل

في منفعة هٰذا العلم ، ومرتبته ، واسمه

وأمَّا مَنفعةُ هٰـذا العِلمِ . . فيجبُ أن تكونَ قد وقفتَ في العلومِ الَّتي قبلَ هٰذا علىٰ أنَّ الفَرْقَ بينَ النَّافعِ وبينَ الخيرِ ما هوَ ، وأنَّ الفَرْقَ بينَ الضَّارِّ وبينَ الشَّرِّ ما هوَ ، وأنَّ النَّافعَ هوَ السَّببُ المُوصِلُ بذاتِهِ إلى الخيرِ ، والمَنفعةَ هيَ المعنى الَّذي يُوصَلُ بهِ مِنَ الشَّرِّ إلى الخيرِ .

وإذ قد تقرَّرَ هٰـذا . . فقد علمتَ أنَّ العلومَ كلَّها تشتركُ في مَنفعةٍ واحدةٍ ؛ **وهيَ تحصيلُ كمالِ النَّفْسِ الإنسانيَّةِ بالفعلِ** ؛ **تهيئةً إيَّاها للسَّعادةِ الأُخرويَّةِ** (١) .

لٰكنَّهُ إذا فُتِّشَ في رؤوسِ الكتبِ عن مَنفعةِ العلومِ . . لم يكُنِ القصدُ مُتَّجِهاً إلىٰ هٰذا المعنىٰ ، بل إلىٰ معونةِ بعضِها في بعضٍ حتَّىٰ تكونَ مَنفعةُ عِلمٍ ما هوَ معنىً يُتوصَّلُ منهُ إلىٰ تحقُّقِ عِلمٍ آخَرَ غيرِهِ .

وإذا كانَتِ المَنفعةُ بهٰذا المعنىٰ . . **فقد يُقالُ قولاً مُطلَقاً** ، **وقد يُقالُ قولاً مُخصَّصاً** .

فأمَّا المُطلَقُ : فهوَ أن يكونَ النَّافعُ مُوصِلاً إلىٰ تحقُّقِ عِلمٍ آخَرَ كيفَ كانَ .

وأمَّا المُخصَّصُ : فأن يكونَ النَّافعُ مُوصِلاً إلىٰ ما هوَ أجلُّ منهُ ، وهوَ كالغايةِ لهُ ؛ إذ هوَ لأجلِهِ بغيرِ انعكاسٍ .

فإذا أخذْنا المَنفعةَ بالمعنى المُطلَقِ . . كانَ لهٰذا العِلمِ مَنفعةٌ .

---

(١) في هامش (أ ، ج) : (لها) بدل (إياها) ، وأُشير إليه بنسخة .

وإذا أخذْنا المَنفعةَ بالمعنى المُخصَّصِ . . كانَ هٰذا العِلمُ أجلَّ مِن أن ينفعَ في عِلمٍ غيرِهِ ، بل سائرُ العلومِ تنفعُ فيهِ .

لٰكنَّا إذا قسمْنا المَنفعةَ المُطلَقةَ إلىٰ أقسامِها . . **كانَتْ ثلاثةَ أقسامٍ** :

قسمٌ : يكونُ المُوصِلُ منهُ مُوصِلاً إلىٰ معنىً أجلَّ منهُ .

وقسمٌ : يكونُ المُوصِلُ منهُ مُوصِلاً إلىٰ معنىً مُساوٍ لهُ .

وقسمٌ : يكونُ المُوصِلُ منهُ مُوصِلاً إلىٰ معنىً دونَهُ ؛ وهوَ أن يُفيدَ في كمالٍ دونَ ذاتِهِ .

وهٰذا إذا طُلِبَ لهُ اسمٌ خاصٌّ . . كانَ الأَولىٰ بهِ الإفاضةُ ، والإفادةُ ، والعنايةُ ، والرِّياسةُ ، أو شيءٌ ممَّا يُشبِهُ هٰذا ، إذا استُقرِيَتِ الألفاظُ الصَّالحةُ في هٰذا البابِ . . عُثِرَ عليهِ .

والمَنفعةُ المُخصَّصةُ قريبةٌ مِنَ الخدمةِ ، وأمَّا الإفادةُ الَّتي تحصلُ مِنَ الأشرفِ في الأخسِّ . . فليسَ تُشبِهُ الخدمةَ .

وأنتَ تعلمُ أنَّ الخادمَ ينفعُ المخدومَ ، والمخدومَ أيضاً ينفعُ الخادمَ ؛ أعني : المَنفعةَ إذا أُخِذَتْ مُطلَقةً ، ويكونُ نوعُ كلِّ مَنفعةٍ ووجهُهُ الخاصُّ نوعاً آخَرَ .

فمَنفعةُ هٰذا العِلمِ الَّتي بيَّنَّا وجهَها هيَ إفادةُ اليقينِ بمَبادئِ العلومِ الجزئيَّةِ ، والتَّحقُّقُ لماهيَّةِ الأُمورِ المُشترَكةِ فيها وإن لم تكُنْ مَبادئَ .

فهٰذا إذاً : مَنفعةُ الرَّئيسِ للمرؤوسِ ، والمخدومِ للخادمِ ؛ إذ نسبةُ هٰذا العِلمِ إلى العلومِ الجزئيَّةِ نسبةُ الشَّيءِ الَّذي هوَ المقصودُ معرفتُهُ في هٰذا العِلمِ إلى الأشياءِ المقصودِ معرفتُها في تلكَ العلومِ ؛ فكما أنَّ ذٰلكَ مَبدَأٌ لوجودِ تلكَ . . فكذٰلكَ العِلمُ بهِ مَبدَأٌ لتحقُّقِ العِلمِ بتلكَ .



وأمَّا مَرتبةُ هٰذا العِلمِ . . فهيَ أن يُتعلَّمَ بعدَ العلومِ الطَّبيعيَّةِ والرِّياضيَّةِ .

أمَّا الطَّبيعيَّةُ . . فلأنَّ كثيراً مِنَ الأُمورِ المُسلَّمةِ في هٰذا ممَّا يتبيَّنُ في العِلمِ الطَّبيعيِّ ؛ مِثلُ الكونِ ، والفسادِ ، والتَّغيُّرِ ، والمكانِ ، والزَّمانِ ، وتعلُّقِ كلِّ مُتحرِّكٍ بمُحرِّكٍ ، وانتهاءِ المُتحرِّكاتِ إلىٰ مُحرِّكٍ أوَّلَ ، وغيرِ ذٰلكَ .

وأمَّا الرِّياضيَّةُ . . فلأنَّ الغرضَ الأقصىٰ في هٰذا العِلمِ ؛ وهوَ معرفةُ تدبيرِ الباري تعالىٰ ، ومعرفةُ الملائكةِ الرُّوحانيَّةِ وطبقاتِها ، ومعرفةُ النِّظامِ في تركيبِ الأفلاكِ . . ليسَ يُمكِنُ أن يُتوصَّلُ إليهِ إلَّا بعِلمِ الهيئةِ ، وعِلمُ الهيئةِ لا يُتوصَّلُ إليهِ إلَّا بعِلمِ الحسابِ والهندسةِ .

وأمَّا الموسيقا وجزئيَّاتُ الرِّياضيَّاتِ والخُلقيَّاتِ والسِّياسةِ . . فهيَ نوافعُ غيرُ ضروريَّةٍ في هٰذا العِلمِ .



إلَّا أنَّ لسائلٍ أن يسألَ فيقولَ : إنَّهُ إذا كانَتِ المَبادئُ في عِلمِ الطَّبيعةِ والتَّعاليمِ إنَّما تُبرهَنُ في هٰذا العِلمِ ، وكانَتْ مَسائلُ ذينِكَ العِلمَينِ تُبرهَنُ بالمَبادئِ ، وكانَتْ مَسائلُ ذينِكَ العِلمَينِ تصيرُ مَبادئَ لهٰذا العِلمِ . . كانَ ذٰلكَ بياناً دوريّاً ، ويصيرُ آخِرُ الأمرِ بياناً للشَّيءِ مِن نفْسِهِ ؟

والَّذي يجبُ أن يُقالَ في حلِّ هٰذهِ الشُّبهةِ هوَ ما قد قيلَ وشُرِحَ في كتابِ (البرهانِ)[١] ، وإنَّما نُورِدُ منهُ مقدارَ الكفايةِ في هٰذا المَوضِعِ .

فنقولُ : إنَّ المَبدَأَ للعِلمِ ليسَ إنَّما يكونُ مَبدَأً ؛ لأنَّ جميعَ المَسائلِ تستندُ في براهينِها إليهِ بفعلٍ أو بقوَّةٍ ، بل ربَّما كانَ المَبدَأُ مأخوذاً في براهينِ بعضِ المَسائلِ .

---

(١) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد الثالث (١/١٧٧) من (المنطق) .

ثمَّ قد يجوزُ أن تكونَ في العلومِ مَسائلُ براهينُها لا تُستعمَلُ وضعاً ألبتَّةَ ، بل إنَّما تُستعمَلُ المُقدِّماتُ الَّتي لا برهانَ عليها .

علىٰ أنَّهُ إنَّما يكونُ مَبدَأُ العِلمِ مَبدَأً بالحقيقةِ إذا كانَ يُفيدُ أخذُهُ اليقينَ المُكتسَبَ مِنَ العلَّةِ ، وأمَّا إذا كانَ ليسَ يُفيدُ العلَّةَ . . فإنَّما يُقالُ لهُ : (مَبدَأُ العِلمِ) علىٰ نحوٍ آخَرَ .

وبالحريِّ أن يُقالَ لهُ : (مَبدَأٌ) علىٰ حسَبِ ما يُقالُ للحسِّ : (مَبدَأٌ) مِن جهةِ أنَّ الحسَّ بما هوَ حسٌّ يُفيدُ الوجودَ فقطْ .

فقدِ ارتفعَ إذاً الشَّكُّ ؛ فإنَّ المَبدَأَ للطَّبيعيِّ :

يجوزُ أن يكونَ بيِّناً بنفْسِهِ .

ويجوزُ أن يكونَ بيانُهُ في الفلسفةِ الأُولىٰ بما ليسَ يُبيَّنُ بهِ فيها بعدُ ، ولٰكنْ إنَّما تُبيَّنُ بهِ فيها مَسائلُ أُخرىٰ حتَّىٰ يكونَ ما هوَ مُقدِّمةٌ في العِلمِ الأعلىٰ لإنتاجِ ذٰلكَ المَبدَأ لا يُتعرَّضُ لهُ في إنتاجِهِ مِن ذٰلكَ المَبدَأ ، بل لمُقدِّمةٍ أُخرىٰ .

وقد يجوزُ أن يكونَ العِلمُ الطَّبيعيُّ أوِ الرِّياضيُّ أفادَنا برهانَ (إنٍّ) ، ولم يُفِدْنا فيهِ برهانَ (لِمٍّ) ، ثمَّ يُفيدُنا هٰذا العِلمُ فيهِ برهانَ (لِمٍّ) ، وخصوصاً في العِللِ الغائيَّةِ البعيدةِ .

فقدِ اتَّضحَ أنَّهُ :

إمَّا أن يكونَ ما هوَ مَبدَأٌ بوجهٍ ما لهٰذا العِلمِ مِنَ المَسائلِ الَّتي في العلومِ الطَّبيعيَّةِ ليسَ بيانُهُ مِن مَبادئَ تُبيَّنُ في هٰذا العِلمِ ، بل مِن مَبادئَ بيِّنةٍ بنفْسِها .

وإمَّا أن يكونَ بيانُهُ مِن مَبادئَ هيَ مَسائلُ في هٰذا العِلمِ ، لٰكنْ ليسَ تعودُ فتصيرُ مَبادئَ لتلكَ المَسائلِ بعينِها ، بل لمَسائلَ أُخرىٰ .

وإمَّا أن تكونَ تلكَ المَبادئُ لأُمورٍ مِن هٰذا العِلمِ ؛ لتدلَّ علىٰ وجودِ ما يُرادُ أن تُبيَّنَ في هٰذا العِلمِ لِمِّيَّتُهُ .

ومعلومٌ أنَّ الأمرَ إذا كانَ علىٰ هٰذا الوجهِ . . لم يكُنْ بيانَ دورٍ ألبتَّةَ حتَّىٰ يكونَ بيانُهُ يرجعُ إلىٰ أخذِ الشَّيءِ في بيانِ نفْسِهِ .

ويجبُ أن تعلمَ أنَّ في نفْسِ الأمرِ طريقاً إلىٰ أن يكونَ الغرضُ مِن هٰذا العِلمِ يحصلُ مُبتدَأً لا بعدَ عِلمٍ آخَرَ ؛ فإنَّهُ سيتَّضِحُ لكَ فيما بعدُ إشارةٌ إلىٰ أنَّ لنا سبيلاً إلىٰ إثباتِ المَبدَأ الأوَّلِ لا مِن طريقِ الاستدلالِ مِنَ الأُمورِ المحسوسةِ ، بل مِن طريقِ مُقدِّماتٍ كلِّيَّةٍ عقليَّةٍ تُوجِبُ للوجودِ مَبدَأً واجبَ الوجودِ[1] ، وتمنعُ أن يكونَ مُتغيِّراً أو مُتكثِّراً في جهةٍ ، وتُوجِبُ أن يكونَ هوَ مَبدَأً للكلِّ ، وأن يكونَ الكلُّ يجبُ عنهُ علىٰ ترتيبِ الكلِّ .

لٰكنَّا لعجزِ أنفُسِنا لا نقوىٰ علىٰ سلوكِ ذٰلكَ الطَّريقِ البرهانيِّ الَّذي هوَ سلوكٌ عنِ المَبادئِ إلى التَّوالي ، وعنِ العلَّةِ إلى المعلولِ ، إلَّا في بعضِ جُمَلِ مَراتبِ الموجوداتِ منها دونَ التَّفصيلِ .

فإذاً : مِن حقِّ هٰذا العِلمِ في نفْسِهِ أن يكونَ مُقدَّماً على العلومِ كلِّها ، إلَّا أنَّهُ مِن جهتِنا يتأخَّرُ عنِ العلومِ كلِّها .

فقد تكلَّمْنا علىٰ مَرتبةِ هٰذا العِلمِ مِن جُملةِ العلومِ .



وأمَّا اسمُ هٰذا العِلمِ . . فهوَ أنَّهُ ما بعدَ الطَّبيعةِ ، **ونعني بـ (الطَّبيعةِ)** : لا القوَّةَ الَّتي هيَ مَبدَأُ حركةٍ وسكونٍ ، بل جُملةَ الشَّيءِ الحادثِ عنِ المادَّةِ الجسمانيَّةِ وتلكَ القوَّةِ والأعراضِ .

---

(١) في (و) : (للموجود) بدل (للوجود) ، وفي (د ، هـ) : (وجودَ) .

فقد قيلَ : إنَّهُ قد يُقالُ : (طبيعةٌ) للجِرمِ الطَّبيعيِّ الَّذي لهُ الطَّبيعةُ ، والجِرمُ الطَّبيعيُّ هوَ الجِرمُ المحسوسُ بما لهُ مِنَ الخواصِّ والأعراضِ .

ومعنىٰ (**بعدَ الطَّبيعةِ**) : بَعْديَّةٌ بالقياسِ إلينا ؛ فإنَّا أوَّلَ ما نُشاهِدُ الوجودَ ونتعرَّفُ عن أحوالِهِ . . نُشاهِدُ هـٰذا الوجودَ الطَّبيعيَّ .

وأمَّا الَّذي يستحقُّ أن يُسمَّىٰ بهِ هـٰذا العِلمُ إذا اعتُبِرَ بذاتِهِ . . فهوَ أن يُقالَ لهُ : (عِلمُ ما قبلَ الطَّبيعةِ) ؛ لأنَّ الأُمورَ المبحوثَ عنها في هـٰذا العِلمِ هيَ بالذَّاتِ أو بالعمومِ قبلَ الطَّبيعةِ .



ولـٰكنَّهُ لقائلٍ أن يقولَ : إنَّ الأُمورَ الرِّياضيَّةَ المحضةَ الَّتي يُنظَرُ فيها في الحسابِ والهندسةِ . . هيَ أيضاً قبلَ الطَّبيعةِ ، وخصوصاً العددَ ؛ فإنَّهُ لا تعلُّقَ لوجودِهِ بالطَّبيعةِ ألبتَّةَ ؛ لأنَّهُ قد يُوجَدُ أيضاً لا في الطَّبيعةِ ، فيجبُ أن يكونَ عِلمُ الحسابِ عِلمَ ما بعدَ الطَّبيعةِ .

والَّذي يجبُ أن نقولَهُ في هـٰذا التَّشكُّكِ هوَ : أنَّهُ أمَّا الهندسةُ ؛ فما كانَ النَّظرُ فيهِ منها إنَّما هوَ في الخطوطِ والسُّطوحِ والمُجسَّماتِ . . فمعلومٌ أنَّ موضوعَهُ غيرُ مُفارِقٍ للطَّبيعةِ في القِوامِ ؛ فالأعراضُ اللَّازمةُ لهُ أَولىٰ بذٰلكَ .

وما كانَ موضوعُهُ المقدارَ المُطلَقَ . . فيُؤخَذُ فيهِ المقدارُ المُطلَقُ علىٰ أنَّهُ مُستعِدٌّ لأيَّةِ نسبةٍ اتَّفقَتْ ، وذٰلكَ ليسَ للمقدارِ بما هوَ مَبدَأٌ للطَّبيعيَّاتِ وصورةٌ ، بل بما هوَ مقدارٌ وعرَضٌ .

وقد عُرِفَ في شرحِنا للمنطقيَّاتِ والطَّبيعيَّاتِ الفَرْقُ بينَ المقدارِ الَّذي هوَ بُعْدُ الهَيُولىٰ مُطلَقاً ، وبينَ المقدارِ الَّذي هوَ كمٌّ ، وأنَّ اسمَ المقدارِ يقعُ عليهِما باشتراكٍ .

فإذا كانَ كذٰلكَ . . فليسَ موضوعُ الهندسةِ بالحقيقةِ هوَ المقدارَ المُقوِّمَ للجسمِ الطَّبيعيِّ ، بلِ المقدارُ المَقولُ على الخطِّ والسَّطحِ والجسمِ ، وهٰذا هوَ المُستعِدُّ للنِّسَبِ المُختلِفةِ .

وأمَّا العددُ . . فالشُّبهةُ فيهِ آكدُ ، ويُشبِهُ في ظاهرِ النَّظرِ أن يكونَ عِلمُ العددِ هوَ مِن عِلمِ ما بعدَ الطَّبيعةِ ، إلَّا أن يكونَ عِلمُ ما بعدَ الطَّبيعةِ إنَّما يُعنىٰ بهِ شيءٌ آخَرُ ؛ وهوَ عِلمُ ما هوَ مُباينٌ مِن كلِّ الوجوهِ للطَّبيعةِ .

فيكونُ قد سُمِّيَ هٰذا العِلمُ بأشرفِ ما فيهِ كما يُسمَّىٰ هٰذا العِلمُ بالعِلمِ الإلٰهيِّ أيضاً ؛ لأنَّ المعرفةَ باللهِ تعالىٰ هيَ غايةُ هٰذا العِلمِ .

وكثيراً ما يُسمَّى الأشياءُ مِن جهةِ المعنى الأشرفِ والجزءِ الأشرفِ ، والجزءِ الَّذي هوَ كالغايةِ .

فيكونُ كأنَّ هٰذا العِلمَ هوَ العِلمُ الَّذي كمالُهُ وأشرفُ أجزائِهِ ومقصودُهُ الأوَّلُ . . هوَ معرفةُ ما يُفارِقُ الطَّبيعةَ مِن كلِّ وجهٍ .

وحينئذٍ إذا كانَتِ التَّسميةُ موضوعةً بإزاءِ هٰذا المعنىٰ . . لا يكونُ لعِلمِ العددِ مُشارَكةٌ لهُ في معنىٰ هٰذا الاسمِ ، فهٰذا (١) .

ولٰكنَّ البيانَ المُحقَّقَ لكونِ عِلمِ الحسابِ خارجاً عن عِلمِ ما بعدَ الطَّبيعةِ . . هوَ أنَّهُ سيظهرُ لكَ أنَّ موضوعَهُ ليسَ هوَ العددَ مِن كلِّ وجهٍ ؛ فإنَّ العددَ قد يُوجَدُ في الأُمورِ المُفارِقةِ ، وقد يُوجَدُ في الأُمورِ الطَّبيعيَّةِ ، وقد يُفرَضُ لهُ وضعٌ في الوهمِ مُجرَّداً عن شيءٍ هوَ عارضٌ لهُ (٢) .

---

(١) في (ج) : (فهٰذا هٰذا) ؛ قال النراقي في « شرح الإلٰهيات من كتاب الشفاء » (١/ ٢٧٩) : (أي : الجواب الذي ذكرناه هو هٰذا الذي تراه ؛ إشارةً إلىٰ ضعفه ، أو هو الذي قصدناه هنا ، ويحتمل عدم الحمل وكون الإشارة الثانية تأكيداً للأولىٰ ، حتىٰ يكون المعنىٰ : فخذ هٰذا ، أو مضىٰ هٰذا) .
(٢) في (ج ، د ، هـ ، و) : (يَعرِض) بدل (يُفرَض) .

وإن كانَ لا يُمكِنُ أن يكونَ العددُ موجوداً إلّا عارضاً لشيءٍ في الوجودِ ؛ فما كانَ مِنَ العددِ وجودُهُ في الأُمورِ المُفارِقةِ . . امتنعَ أن يكونَ موضوعاً لأيَّةِ نسبةٍ اتَّفقَتْ مِنَ الزِّيادةِ والنُّقصانِ ، بل إنَّما يثبُتُ علىٰ ما هوَ عليهِ فقطْ ، بل إنَّما يجوزُ أن يُوضَعَ بحيثُ يكونُ قابلاً لأيَّةِ زيادةٍ اتَّفقَتْ ، ولأيَّةِ نسبةٍ اتَّفقَتْ إذا كانَ في هَيُولى الأجسامِ الَّذي هوَ بالقوَّةِ كلُّ نحوٍ مِنَ المعدوداتِ ، أو كانَ في الوهمِ ، وفي الحالَينِ جميعاً هوَ غيرُ مُفارِقٍ للطَّبيعةِ .

فإذاً : عِلمُ الحسابِ مِن حيثُ ينظرُ في العددِ إنَّما ينظرُ فيهِ وقد حصلَ لهُ الاعتبارُ الَّذي إنَّما يكونُ لهُ عندَ كونِهِ في الطَّبيعةِ ، ويُشبِهُ أن يكونَ أوَّلُ نظرِهِ فيهِ وهوَ في الوهمِ ، ويكونُ إنَّما هوَ في الوهمِ بهٰذهِ الصِّفةِ ؛ لأنَّهُ وهمٌ لهُ مأخوذٌ عن أحوالٍ طبيعيَّةٍ لها أن تجتمعَ وتفترقَ ، وتتَّحدَ وتنقسمَ .

فالحسابُ ليسَ نظراً في ذاتِ العددِ ، ولا نظراً في عوارضِ العددِ مِن حيثُ هوَ عددٌ مُطلَقاً ، بل في عوارضِهِ مِن حيثُ يصيرُ بحالٍ تقبلُ ما أُشيرَ إليهِ ، وهوَ حينئذٍ مادِّيٌّ أو وهميٌّ إنسانيٌّ يستندُ إلى المادَّةِ .

وأمَّا النَّظرُ في ذاتِ العددِ ، وفيما يَعرِضُ لهُ مِن حيثُ لا يتعلَّقُ بالمادَّةِ ولا يستندُ إليها . . فهوَ لهٰذا العِلمِ .



فَصْلٌ
في جملة ما يُتكلَّم فيه في هٰذا العلم

فينبغي لنا في هٰذهِ الصِّناعةِ : أن نعرفَ حالَ نسبةِ الشَّيءِ والموجودِ إلى المقولاتِ ، وحالَ العدمِ ، وحالَ الوجودِ في الوجوبِ الضَّروريِّ وشرائطِهِ[1] ، وحالَ الإمكانِ وحقيقتِهِ ، وهوَ بعينِهِ النَّظرُ في القوَّةِ والفعلِ .

وأن ننظرَ في حالِ الَّذي بالذَّاتِ والَّذي بالعرَضِ ، وفي الحقِّ والباطلِ ، وفي حالِ الجوهرِ ، وكم أقساماً هوَ ؛ لأنَّهُ ليسَ يحتاجُ الموجودُ في أن يكونَ جوهراً إلىٰ أن يصيرَ طبيعيّاً أو تعليميّاً ؛ فإنَّ ها هنا جواهرَ خارجةً عنهُما .

فيجبُ أن نعرفَ حالَ الجوهرِ الَّذي هوَ كالهَيُولىٰ ، وأنَّهُ كيفَ هوَ ، وهل هوَ مُفارِقٌ أو غيرُ مُفارِقٍ ، ومُتَّفِقُ النَّوعِ أو مُختلِفٌ ، وما نِسبتُهُ إلى الصُّورةِ ، وأنَّ الجوهرَ الصُّوريَّ كيفَ هوَ ، وهل هوَ أيضاً مُفارِقٌ أو ليسَ بمُفارِقٍ ، وما حالُ المُركَّبِ ، وكيفَ حالُ كلِّ واحدٍ منهُما عندَ الحدودِ ، وكيفَ مُناسَبةُ ما بينَ الحدودِ والمحدوداتِ .

ولأنَّ مُقابِلَ الجوهرِ بنوعٍ ما هوَ العرَضُ . . فينبغي أن نتعرَّفَ في هٰذا العِلمِ طبيعةَ العرَضِ وأصنافَهُ ، وكيفيَّةَ الحدودِ الَّتي تُحَدُّ بها الأعراضُ .

ونتعرَّفَ حالَ مقولةٍ مقولةٍ مِنَ الأعراضِ ، وما أمكنَ فيهِ أن يُظَنَّ أنَّهُ جوهرٌ وليسَ بجوهرٍ . . فنُبيِّنُ عرضيَّتَهُ .

---

(١) في (ج ، و) : (وحالَ الوجوب في الوجود . . .) ، وفي هامش (و) أُشير إلى المثبت بنسخة .

ونعرفَ مَراتبَ الجواهرِ كلِّها بعضِها عندَ بعضٍ في الوجودِ بحسَبِ التَّقدُّمِ والتَّأخُّرِ ، ونعرفَ كذٰلكَ حالَ الأعراضِ .

ويليقُ بهٰذا المَوضِعِ أن نتعرَّفَ حالَ الكلِّيِّ والجزئيِّ ، والكلِّ والجزءِ ، وكيفَ وجودُ الطَّبائعِ الكلِّيَّةِ ، وهل لها وجودٌ في الأعيانِ الجزئيَّةِ ، وكيفَ وجودُها في النَّفْسِ ، وهل لها وجودٌ مُفارِقٌ للأعيانِ وللنَّفْسِ .

وهنالكَ نتعرَّفُ حالَ الجنسِ والنَّوعِ ، وما يجري مَجراهُما .

ولأنَّ الموجودَ لا يحتاجُ في كونِهِ علَّةً أو معلولاً إلىٰ أن يكونَ طبيعيّاً أو تعليميّاً أو غيرَ ذٰلكَ . . فبالحريِّ أن نُتبِعَ ذٰلكَ بالكلامِ في العِللِ وأجناسِها وأحوالِها ، وأنَّها كيفَ ينبغي أن تكونَ الحالُ بينَها وبينَ المعلولاتِ ، وفي تعريفِ الفرقانِ بينَ المَبدَأ الفاعليِّ وبينَ غيرِهِ .

وأن نتكلَّمَ في الفعلِ والانفعالِ ، وفي تعريفِ الفرقانِ بينَ الصُّورةِ والغايةِ ، وإثباتِ كلِّ واحدٍ منهُما ، وأنَّها في كلِّ طبقةٍ تذهبُ إلىٰ علَّةٍ أُولىٰ .

ونُبيِّنَ الكلامَ في المَبدَأ والابتداءِ ، ثمَّ الكلامَ في التَّقدُّمِ والتَّأخُّرِ والحدوثِ ، وأصنافِ ذٰلكَ وأنواعِهِ ، وخصوصيَّةِ كلِّ نوعٍ منهُ ، وما يكونُ مُتقدِّماً في الطَّبيعةِ ومُتقدِّماً عندَ العقلِ ، وتحقيقِ الأشياءِ المُتقدِّمةِ عندَ العقلِ ، ووجهِ مُخاطَبةِ مَن أنكرَها ، فما كانَ فيهِ مِن هٰذهِ الأشياءِ رأيٌ مشهورٌ مُخالِفٌ للحقِّ . . نقضْناهُ .

فهٰذهِ وما يجري مَجراها لواحقُ الوجودِ بما هوَ وجودٌ ، ولأنَّ الواحدَ مُساوِقٌ للوجودِ (١) . . فيَلزَمُنا أن ننظرَ أيضاً في الواحدِ ، وإذا نظرْنا في الواحدِ . . وجبَ أن ننظرَ في الكثيرِ ، ونعرفَ التَّقابلَ بينَهُما .

وهناكَ يجبُ أن ننظرَ في العددِ ، وما نِسبتُهُ إلى الموجوداتِ ، وما نسبةُ

---

(١) **مُساوِق** : مُقارِن ؛ أي : موجودٌ معه دون أن يسبق أحدهما الآخر .

الكمّ المُتَّصِلِ الَّذي يُقابِلُهُ بوجهٍ ما إلى الموجوداتِ ، ونَعُدَّ الآراءَ الباطلةَ كلَّها فيهِ .

ونعرفَ أنَّهُ ليسَ شيءٌ مِن ذٰلكَ مُفارِقاً ولا مَبدَأً للموجوداتِ ، ونُثبِتَ العوارضَ الَّتي تَعرِضُ للأعدادِ والكمّيَّاتِ المُتَّصِلةِ ؛ مِثلُ الأشكالِ وغيرِها .

ومِن توابعِ الواحدِ : الشَّبيهُ ، والمُساوي ، والمُوافِقُ ، والمُجانِسُ ، والمُشاكِلُ ، والمُماثِلُ ، والهوَهوَ ، فيجبُ أن نتكلَّمَ في كلِّ واحدٍ مِن هٰذهِ ومُقابِلاتِها ، ولأنَّها مُناسِبةٌ للكثرةِ ؛ مِثلُ الغيرِ الشَّبيهِ ، وغيرِ المُساوي ، وغيرِ المُوافِقِ ، وغيرِ المُجانِسِ ، وغيرِ المُشاكِلِ ، والغيرِ بالجُملةِ ، والخلافِ ، والتَّقابلِ ، وأصنافِها ، والتَّضادِّ بالحقيقةِ ، وماهيَّتِهِ .

ثمَّ بعدَ ذٰلكَ ننتقلُ إلىٰ مَبادئِ الموجوداتِ ، فنُثبِتُ المَبدَأَ الأوَّلَ ، وأنَّهُ واحدٌ حقٌّ في غايةِ الجلالةِ ، ونعرفُ أنَّهُ مِن كم وجهٍ واحدٌ ، ومِن كم وجهٍ هوَ حقٌّ ، وأنَّهُ كيفَ يعلمُ كلَّ شيءٍ ، وكيفَ هوَ قادرٌ علىٰ كلِّ شيءٍ ، وما معنىٰ أنَّهُ يعلمُ ، وأنَّهُ يقدرُ ، وأنَّهُ جوادٌ ، وأنَّهُ سلامٌ ؛ أي : خيرٌ محضٌ معشوقٌ لذاتِهِ ، وهوَ اللَّذيذُ الحقُّ ، وعندَهُ الجمالُ الحقُّ ، ونَفسَخُ ما قيلَ وظُنَّ فيهِ مِنَ الآراءِ المُضادَّةِ للحقِّ .

ثمَّ نُبيِّنُ كيفَ نِسبتُهُ إلى الموجوداتِ عنهُ ، وما أوَّلُ الأشياءِ الَّتي تُوجَدُ عنهُ .

ثمَّ كيفَ تترتَّبُ عنهُ الموجوداتُ مُبتدِئةً مِنَ الجواهرِ الملكيَّةِ العقليَّةِ ، ثمَّ الجواهرِ الملكيَّةِ النَّفسانيَّةِ ، ثمَّ الجواهرِ الفلكيَّةِ السَّماويَّةِ ، ثمَّ هٰذهِ العناصرِ ، ثمَّ المُتكوِّناتِ عنها ، ثمَّ الإنسانِ ، وكيفَ تعودُ إليهِ هٰذهِ الأشياءُ ، وكيفَ هوَ مَبدَأٌ لها فاعليٌّ ، وكيفَ هوَ مَبدَأٌ لها كماليٌّ ، وماذا تكونُ حالُ النَّفْسِ الإنسانيَّةِ إذا انقطعَتِ العلاقةُ بينَها وبينَ الطَّبيعةِ ، وأيَّ مَرتبةٍ تكونُ مَرتبةُ وجودِها .

وندلُّ فيما بينَ ذٰلكَ علىٰ جلالةِ قَدْرِ النُّبوَّةِ ، ووجوبِ طاعتِها ، وأنَّها واجبةٌ مِن عندِ اللهِ تعالىٰ ، وعلى الأخلاقِ والأعمالِ الَّتي تحتاجُ إليها النُّفوسُ الإنسانيَّةُ معَ الحكمةِ في أن يكونَ لها السَّعادةُ الأُخرويَّةُ ، ونعرفُ أصنافَ السَّعاداتِ .

فإذا بلغْنا هٰذا المَبلَغَ . . ختمْنا كتابَنا هٰذا ، واللهُ المُستعانُ علىٰ ذٰلكَ .



فَصْلٌ

في الدّلالة على الموجود والشيء وأقسامهما الأُوَل بما يكون فيه تنبيهٌ على الغرض

فنقولُ : إنَّ الموجودَ والشَّيءَ والضَّروريَّ معانيها ترتسمُ في النَّفْسِ ارتساماً أوَّليّاً ، ليسَ ذٰلكَ الارتسامُ ممَّا يَحتاجُ أن يُجلَبَ بأشياءَ أعرفَ منها .

فإنَّهُ كما أنَّ في بابِ التَّصديقِ مَبادئَ أوَّليَّةً يقعُ التَّصديقُ بها لذاتِها ، ويكونُ التَّصديقُ بغيرِها بسببِها ، وإذا لم تخطرْ بالبالِ أو لم يُفهَمِ اللَّفظُ الدَّالُّ عليها . . لم يُمكِنِ التَّوصُّلُ إلىٰ معرفةِ ما يُعرَّفُ بها ، وإن لم يكُنِ التَّعريفُ الَّذي يُحاوَلُ بإخطارِها بالبالِ أو تفهيمِ ما يُدَلُّ بهِ عليها مِنَ الألفاظِ مُحاوِلاً لإفادةِ عِلمٍ ليسَ في الغريزةِ ، بل مُنبِّهاً علىٰ تفهيمِ ما يُريدُهُ القائلُ أو يذهبُ إليهِ ، وربَّما كانَ ذٰلكَ بأشياءَ هيَ في أنفُسِها أخفىٰ مِنَ المُرادِ تعريفُهُ ، لٰكنَّها لعلَّةٍ ما وعبارةٍ ما صارَتْ أعرفَ .

كذٰلكَ في التَّصوُّراتِ أشياءُ هيَ مَبادئُ للتَّصوُّرِ ، هيَ مُتصوَّرةٌ لذواتِها ، وإذا أُريدَ أن يُدَلَّ عليها . . لم يكُنْ ذٰلكَ بالحقيقةِ تعريفاً لمجهولٍ ، بل تنبيهاً وإخطاراً بالبالِ باسمٍ أو بعلامةٍ ، وربَّما كانَتْ في نفْسِها أخفىٰ منهُ ، لٰكنَّها لعلَّةٍ ما وحالٍ ما تكونُ أظهرَ دلالةً .

فإذا استُعمِلَتْ تلكَ العلامةُ . . نُبِّهَتِ النَّفْسُ علىٰ إخطارِ ذٰلكَ المعنىٰ بالبالِ مِن حيثُ إنَّهُ هوَ المُرادُ لا غيرُهُ ، مِن غيرِ أن تكونَ العلامةُ بالحقيقةِ مُعلِّمةً إيَّاهُ .

ولو كانَ كلُّ تصوُّرٍ يحتاجُ إلىٰ أن يسبقَهُ تصوُّرٌ قبلَهُ . . لَذهبَ الأمرُ في ذٰلكَ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ ، أو لَدارَ .

وأَولى الأشياءِ بأن تكونَ مُتصوَّرةً لأنفُسِها الأشياءُ العامَّةُ للأُمورِ كلِّها ؛ كالموجودِ ، والشَّيءِ ، والواحدِ ، وغيرِهِ ؛ ولهٰذا ليسَ يُمكِنُ أن يُبيَّنَ شيءٌ منها ببيانٍ لا دورَ فيهِ ألبتَّةَ ، أو ببيانِ شيءٍ أعرفَ منها .

ولذٰلكَ مَن حاولَ أن يقولَ فيها شيئاً . . وقعَ في اضطرابٍ ؛ كمَن يقولُ : (إنَّ مِن حقيقةِ الموجودِ أن يكونَ فاعلاً أو مُنفعِلاً) ، وهٰذا إن كانَ ولا بدَّ فمِن أقسامِ الموجودِ ، والموجودُ أعرفُ مِنَ الفاعلِ والمُنفعِلِ .

وجمهورُ النَّاسِ يتصوَّرونَ حقيقةَ الموجودِ ، ولا يعرفونَ ألبتَّةَ أنَّهُ يجبُ أن يكونَ فاعلاً أو مُنفعِلاً .

وأنا إلىٰ هٰذهِ الغايةِ لم يتَّضحْ لي ذٰلكَ إلَّا بقياسٍ لا غيرُ ، فكيفَ يكونُ حالُ مَن يرومُ أن يُعرِّفَ الشَّيءَ الظَّاهرَ بصفةٍ لهُ تحتاجُ إلىٰ بيانٍ حتَّىٰ يُثبِتَ وجودَها لهُ ؟!

وكذٰلكَ قولُ مَن قالَ : (إنَّ الشَّيءَ هوَ الَّذي يصحُّ عنهُ الخبرُ) ؛ فإنَّ (يصحُّ) أخفىٰ مِنَ (الشَّيءِ) ، و(الخبرَ) أخفىٰ مِنَ (الشَّيءِ) ، فكيفَ يكونُ هٰذا تعريفاً للشَّيءِ ؟!

وإنَّما تُعرَّفُ الصِّحَّةُ ويُعرَّفُ الخبرُ بعدَ أن يُستعمَلَ في بيانِ كلِّ واحدٍ منهُما أنَّهُ شيءٌ ، أو أنَّهُ أمرٌ ، أو أنَّهُ ما ، أو أنَّهُ الَّذي ، وجميعُ ذٰلكَ كالمُرادِفاتِ لاسمِ الشَّيءِ ، فكيفَ يصحُّ أن يُعرَّفَ الشَّيءُ تعريفاً حقيقيّاً بما لا يُعرَّفُ إلَّا بهِ ؟!

نعم ؛ ربَّما كانَ في ذٰلكَ وأمثالِهِ تنبيهٌ ما ، وأمَّا بالحقيقةِ . . فإنَّكَ إذا قلتَ : (إنَّ الشَّيءَ هوَ ما يصحُّ الخبرُ عنهُ) . . تكونُ كأنَّكَ قلتَ : (إنَّ الشَّيءَ هوَ الشَّيءُ الَّذي يصحُّ عنهُ الخبرُ) ؛ لأنَّ معنىٰ (ما) و(الَّذي) و(الشَّيءِ) معنىً واحدٌ ، فتكونُ قد أخذتَ الشَّيءَ في حدِّ الشَّيءِ .

علىٰ أنَّا لا نُنكِرُ أن يقعَ بهٰذا أو ما يُشبِهُهُ معَ فسادِ مَأخَذِهِ تنبيهٌ بوجهٍ ما على الشَّيءِ .

ونقولُ : إنَّ معنى الموجودِ ومعنى الشَّيءِ مُتصوَّرانِ في الأنفُسِ ، وهُما مُعيَّنانِ ؛ فالموجودُ والمُثبَتُ والمُحصَّلُ أسماءٌ مُترادِفةٌ علىٰ معنىً واحدٍ ، ولا يُشَكُّ في أنَّ معناها قد حصلَ في نفْسِ مَن يقرأُ هٰذا الكتابَ .

والشَّيءُ وما يقومُ مقامَهُ قد يُدَلُّ بهِ علىٰ معنىً آخَرَ في اللُّغاتِ كلِّها ؛ فإنَّ لكلِّ أمرٍ حقيقةً هوَ بها ما هوَ ؛ فللمُثلَّثِ حقيقةٌ أنَّهُ مُثلَّثٌ ، وللبياضِ حقيقةٌ أنَّهُ بياضٌ ، وذٰلكَ هوَ الَّذي ربَّما سمَّيناهُ : الوجودَ الخاصَّ ، ولم نُرِدْ بهِ معنى الوجودِ الإثباتيِّ ؛ فإنَّ لفظَ الوجودِ يُدَلُّ بهِ أيضاً علىٰ معانٍ كثيرةٍ ؛ منها : الحقيقةُ الَّتي عليها الشَّيءُ ، فكأنَّهُ ما عليهِ يكونُ الوجودُ الخاصُّ للشَّيءِ .



ونرجعُ فنقولُ : إنَّ مِنَ البيِّنِ أنَّ لكلِّ شيءٍ حقيقةً خاصَّةً هيَ ماهيَّتُهُ ، ومعلومٌ أنَّ حقيقةَ كلِّ شيءٍ الخاصَّةَ بهِ غيرُ الوجودِ الَّذي يُرادِفُ الإثباتَ .

وذٰلكَ لأنَّكَ إذا قلتَ : (حقيقةُ كذا موجودةٌ : إمَّا في الأعيانِ ، أو في النَّفْسِ ، أو مُطلَقاً يعمُّهُما جميعاً) . . كانَ لهٰذا معنىً مُحصَّلٌ مفهومٌ .

ولو قلتَ : (إنَّ حقيقةَ كذا حقيقةُ كذا) ، أو (إنَّ حقيقةَ كذا حقيقةٌ) . . لَكانَ حشواً مِنَ الكلامِ غيرَ مُفيدٍ .

ولو قلتَ : (إنَّ حقيقةَ كذا شيءٌ) . . لَكانَ أيضاً قولاً غيرَ مُفيدٍ ما يُجهَلُ ، وأقلُّ إفادةٍ منهُ أن تقولَ : (إنَّ الحقيقةَ شيءٌ) ، إلَّا أن تعنيَ بالشَّيءِ : الموجودَ ؛ كأنَّكَ قلتَ : (إنَّ حقيقةَ كذا حقيقةٌ موجودةٌ) .

وأمَّا إذا قلتَ : (حقيقةُ « أ » شيءٌ ما ، وحقيقةُ « ب » شيءٌ آخَرُ) . . فإنَّما

صحَّ هـٰذا وأفادَ لأنَّكَ تُضمِرُ في نفْسِكَ أنَّهُ شيءٌ آخَرُ مخصوصٌ مُخالِفٌ لذٰلكَ الشَّيءِ الآخَرِ ؛ كما لو قلتَ : (إنَّ حقيقةَ « أ » حقيقةٌ ، وحقيقةَ « ب » حقيقةٌ أُخرىٰ) .

ولولا هـٰذا الإضمارُ وهـٰذا الاقترانُ جميعاً . . لم يُفِدْ ؛ فالشَّيءُ يُرادُ بهِ هـٰذا المعنىٰ ، ولا يُفارِقُ لُزومُ معنى الوجودِ إيَّاهُ ألبتَّةَ ، بل معنى الوجودِ يَلزَمُهُ دائماً[1] ؛ لأنَّهُ يكونُ : إمَّا موجوداً في الأعيانِ ، أو موجوداً في الوهمِ والعقلِ ، فإن لم يكُنْ كذا . . لم يكُنْ شيئاً .

وإنَّ ما يُقالُ : (إنَّ الشَّيءَ هوَ الَّذي يُخبَرُ عنهُ) حقٌّ ، ثمَّ الَّذي يُقالُ معَ هـٰذا : (إنَّ الشَّيءَ قد يكونُ معدوماً على الإطلاقِ) . . أمرٌ يجبُ أن يُنظَرَ فيهِ .

فإن عُنِيَ بالمعدومِ : المعدومُ في الأعيانِ . . جازَ أن يكونَ كذٰلكَ ، فيجوزُ أن يكونَ الشَّيءُ ثابتاً في الذِّهنِ معدوماً في الأشياءِ الخارجةِ .

وإن عُنِيَ غيرُ ذٰلكَ . . كانَ باطلاً ، ولم يكُنْ عنهُ خبرٌ ألبتَّةَ ، ولا كانَ معلوماً إلَّا علىٰ أنَّهُ مُتصوَّرٌ في النَّفْسِ فقطْ .

فأمَّا أن يكونَ مُتصوَّراً في النَّفْسِ صورةً تُشيرُ إلىٰ شيءٍ خارجٍ . . فكلَّا .

أمَّا الخبرُ . . فلأنَّ الخبرَ دائماً يكونُ عن شيءٍ مُتحقِّقٍ في الذِّهنِ ، والمعدومُ المُطلَقُ لا يُخبَرُ عنهُ بالإيجابِ ، وإذا أُخبِرَ عنهُ بالسَّلبِ أيضاً . . فقد جُعِلَ لهُ وجودٌ بوجهٍ ما في الذِّهنِ ؛ لأنَّ قولَنا : (هوَ) يتضمَّنُ إشارةً ، والإشارةُ إلى المعدومِ الَّذي لا صورةَ لهُ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ في الذِّهنِ . . مُحالٌ ، وكيفَ يُوجَبُ على المعدومِ شيءٌ ؟!

---

(١) في (ج ، د ، هـ ، و) : (الموجود) بدل (الوجود) في الموضعَينِ .

ومعنىٰ قولِنا : (إنَّ المعدومَ كذا) معناهُ : أنَّ وصفَ (كذا) حاصلٌ للمعدومِ ، ولا فرقَ بينَ الحاصلِ والموجودِ ، فنكونُ كأنَّا قلْنا : إنَّ هـٰذا الوصفَ موجودٌ للمعدومِ .

بل نقولُ : إنَّهُ لا يخلو ما يُوصَفُ بهِ المعدومُ ويُحمَلُ عليهِ : إمَّا أن يكونَ موجوداً وحاصلاً للمعدومِ ، أو لا يكونَ موجوداً وحاصلاً لهُ .

فإن كانَ موجوداً وحاصلاً للمعدومِ . . فلا يخلو : إمَّا أن يكونَ في نفْسِهِ موجوداً ، أو معدوماً .

فإن كانَ موجوداً . . فيكونُ للمعدومِ صفةٌ موجودةٌ .

وإذا كانَتِ الصِّفةُ موجودةً . . فالموصوفُ بها موجودٌ لا مَحالةَ ، فالمعدومُ موجودٌ ، وهـٰذا مُحالٌ .

وإن كانَتِ الصِّفةُ معدومةً . . فكيفَ يكونُ المعدومُ في نفْسِهِ موجوداً لشيءٍ ؟! فإنَّ ما لا يكونُ موجوداً في نفْسِهِ . . يستحيلُ أن يكونَ موجوداً لشيءٍ .

نعم ؛ قد يكونُ الشَّيءُ موجوداً في نفْسِهِ ، ولا يكونُ موجوداً لشيءٍ آخَرَ .

فأمَّا إن لم تكُنِ الصِّفةُ موجودةً للمعدومِ . . فهيَ نفيُ الصِّفةِ عنِ المعدومِ ؛ فإنَّهُ إن لم يكُنْ هـٰذا هوَ النَّفيَ للصِّفةِ عنِ المعدومِ ؛ فإذا نفَيْنا الصِّفةَ عنِ المعدومِ . . كانَ مُقابِلَ هـٰذا ، فكانَ وجودُ الصِّفةِ لهُ ، وهـٰذا كلُّهُ باطلٌ .

وإنَّما نقولُ : (إنَّ لنا عِلماً بالمعدومِ) فلأنَّ المعنىٰ إذا تحصَّلَ في النَّفْسِ فقطْ ، ولم يُشَرْ فيهِ إلىٰ خارجٍ . . كانَ المعلومُ نفْسَ ما في النَّفْسِ فقطْ ، والتَّصديقُ الواقعُ بينَ المُتصوَّرِ مِن جزأَيهِ هوَ جائزٌ في طباعِ هـٰذا المعلومِ وقوعُ نسبةٍ لهُ معقولةٍ إلىٰ خارجٍ ، وفي الوقتِ فلا نسبةَ لهُ ، فلا معلومَ غيرُهُ .

وعندَ القومِ الَّذينَ يرونَ هٰذا الرَّأيَ أنَّ في جُملةِ ما يُخبَرُ عنهُ ويُعلَمُ أُموراً لا شيئيَّةَ لها في العدمِ ، ومَن شاءَ أن يقفَ علىٰ ذٰلكَ . . فلْيرجعْ إلىٰ ما هذَوا بهِ مِن أقاويلِهِمُ الَّتي لا تستحقُّ فضلَ الاشتغالِ بها .

وإنَّما وقعَ أُولٰئكَ فيما وقعوا فيهِ بسببِ جهلِهِم بأنَّ الإخبارَ إنَّما يكونُ عن معانٍ لها وجودٌ في النَّفْسِ وإن كانَتْ معدومةً ، ويكونُ معنى الإخبارِ عنها أنَّ لها نسبةً ما إلى الأعيانِ .

مثلاً : إن قلتَ : (إنَّ القيامةَ تكونُ)[١] . . فهمتَ (القيامةَ) وفهمتَ (تكونُ) ، وحملتَ (تكونُ) الَّتي في النَّفْسِ على (القيامةِ) الَّتي في النَّفْسِ ؛ بأنَّ هٰذا المعنىٰ يصحُّ في معنىً آخَرَ معقولٍ أيضاً ؛ وهوَ معقولُ وقتٍ مُستقبَلٍ . . أن يُوصَفَ بمعنىً ثالثٍ معقولٍ ؛ وهوَ معقولُ الوجودِ .

وعلىٰ هٰذا القياسِ الأمرُ في الماضي .

فبُيِّنَ : أنَّ المُخبَرَ عنهُ لا بدَّ مِن أن يكونَ موجوداً وجوداً ما في النَّفْسِ ، والإخبارَ بالحقيقةِ هوَ عنِ الموجودِ في النَّفْسِ ، وبالعرَضِ عنِ الموجودِ الخارجِ .

وقد فهمتَ الآنَ أنَّ الشَّيءَ بماذا يُخالِفُ المفهومَ للموجودِ والحاصلِ ، وأنَّهُما معَ ذٰلكَ مُتلازمانِ .

وعلىٰ أنَّهُ قد بلغَني أنَّ قوماً يقولونَ : إنَّ الحاصلَ يكونُ حاصلاً وليسَ بموجودٍ ، وقد تكونُ صفةُ الشَّيءِ شيئاً لا موجوداً ولا معدوماً ، وإن (الَّذي) و(ما) يدلَّانِ علىٰ غيرِ ما يدلُّ عليهِ الشَّيءُ .

فهٰؤلاءِ ليسوا مِن جُملةِ المُميِّزينَ ، وإذا أُخِذوا بالتَّمييزِ بينَ هٰذهِ الألفاظِ مِن حيثُ مفهوماتُها . . انكشفوا .

---

(١) **تكون** : توجد ؛ فهي تامة هنا .

فنقولُ الآنَ : إنَّهُ وإن لم يكُنِ الموجودُ ـ كما علمتَ ـ جنساً ، ولا مَقولاً بالتَّساوي علىٰ ما تحتَهُ[1] . . فإنَّهُ معنىً مُتَّفَقٌ فيهِ على التَّقديمِ والتَّأخيرِ ، وأوَّلُ ما يكونُ . . يكونُ للماهيَّةِ الَّتي هيَ الجوهرُ ، ثمَّ يكونُ لِمَا بعدَهُ .

وإذ هوَ معنىً واحدٌ على النَّحْوِ الَّذي أومأْنا إليهِ . . فتلحقُهُ عوارضُ تخصُّهُ كما قد بيَّنَّا قبلُ .

فلذٰلكَ يكونُ لهُ عِلمٌ واحدٌ يتكفَّلُ بهِ كما أنَّ لجميعِ ما هوَ صِحِّيٌّ عِلماً واحداً .



وقد يعسُرُ علينا أن نُعرِّفَ حالَ الواجبِ والمُمكِنِ والمُمتنِعِ بالتَّعريفِ المُحقَّقِ أيضاً ، بل بوجهِ العلامةِ ، وجميعُ ما قيلَ في تعريفِ هٰذهِ ممَّا بلغَكَ عنِ الأوَّلينَ . . قد يكادُ يقتضي دوراً .

وذٰلكَ لأنَّهُم علىٰ ما مرَّ لكَ في فنونِ (المنطقِ) إذا أرادوا أن يحدُّوا المُمكِنَ . . أخذوا في حدِّهِ : إمَّا الضَّروريَّ ، وإمَّا المُحالَ ، لا وجهَ لهُم غيرُ ذٰلكَ .

وإذا أرادوا أن يحدُّوا الضَّروريَّ . . أخذوا في حدِّهِ : إمَّا المُمكِنَ ، وإمَّا المُحالَ .

وإذا أرادوا أن يحدُّوا المُحالَ . . أخذوا في حدِّهِ : إمَّا الضَّروريَّ ، وإمَّا المُمكِنَ .

مثلاً : إذا حدُّوا المُمكِنَ . . قالوا مَرَّةً : إنَّهُ غيرُ الضَّروريّ ، أو إنَّهُ المعدومُ في الحالِ الَّذي ليسَ وجودُهُ في أيِّ وقتٍ فُرِضَ مِنَ المُستقبَلِ بمُحالٍ .

---

(١) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد الأول (١/٩١ ـ ٩٨) من (المدخل) من (المنطق) .

ثمَّ إنِ احتاجوا إلىٰ أن يحدُّوا الضَّروريَّ . . قالوا : إمَّا أنَّهُ الَّذي لا يُمكِنُ أن يُفرَضَ معدوماً ، أو أنَّهُ الَّذي إذا فُرِضَ بخلافِ ما هوَ عليهِ . . كانَ مُحالاً .

فقد أخذوا المُمكِنَ تارةً في حدِّهِ ، والمُحالَ أُخرىٰ .

وأمَّا المُمكِنُ . . فقد كانوا أخذوا قبلُ في حدِّهِ : إمَّا الضَّروريَّ ، وإمَّا المُحالَ .

ثمَّ المُحالُ إذا أرادوا أن يحدُّوهُ . . أخذوا في حدِّهِ : إمَّا الضَّروريَّ بأن يقولوا : إنَّ المُحالَ هوَ ضروريُّ العدمِ ، وإمَّا المُمكِنَ بأن يقولوا : إنَّهُ الَّذي لا يُمكِنُ أن يُوجَدَ ، أو لفظاً آخَرَ يذهبُ مَذهَبَ هـٰذَينِ .

وكذٰلكَ ما يُقالُ مِن :

أنَّ المُمتنِعَ : هوَ الَّذي لا يُمكِنُ أن يكونَ ، أو هوَ الَّذي يجبُ ألَّا يكونَ .

والواجبَ : هوَ الَّذي هوَ مُمتنِعٌ ومُحالٌ ألَّا يكونَ ، وليسَ بمُمكِنٍ ألَّا يكونَ .

والمُمكِنَ : هوَ الَّذي ليسَ بمُمتنِعٍ أن يكونَ وألَّا يكونَ ، أوِ الَّذي ليسَ بواجبٍ أن يكونَ وألَّا يكونَ .

وهـٰذا كلُّهُ كما تراهُ دورٌ ظاهرٌ ، وأمَّا كشفُ الحالِ في ذٰلكَ . . فقد مرَّ لكَ في (أنولوطيقا) (١) .

علىٰ أنَّ أَولىٰ هـٰذهِ الثَّلاثةِ في أن يُتصوَّرَ أوَّلاً . . هوَ الواجبُ ؛ وذٰلكَ لأنَّ الواجبَ يدلُّ علىٰ تأكُّدِ الوجودِ ، والوجودُ أَعْرَفُ مِنَ العدمِ ؛ لأنَّ الوجودَ يُعرَفُ بذاتِهِ ، والعدمَ يُعرَفُ بوجهٍ ما بالوجودِ .

---

(١) **أنولوطيقا** : فن القياس ، وهو الفن الرابع من (المنطق) في « الشفاء » .

ومِن تفهيمِنا هٰذهِ الأشياءَ يتَّضحُ لكَ بطلانُ قولِ مَن يقولُ : إنَّ المعدومَ يُعادُ ؛ لأنَّهُ أوَّلُ شيءٍ يُخبَرُ عنهُ بالوجودِ .

وذٰلكَ لأنَّ المعدومَ إذا أُعيدَ . . يجبُ أن يكونَ بينَهُ وبينَ ما هوَ مِثلُهُ ـ لو وُجِدَ بدلَهُ ـ فرقٌ .

فإن كانَ مثلُهُ إنَّما ليسَ هوَ لأنَّهُ ليسَ الَّذي كانَ عُدِمَ ، وفي حالِ العدمِ كانَ هٰذا غيرَ ذٰلكَ . . فقد صارَ المعدومُ موجوداً على النَّحْوِ الَّذي أومأْنا إليهِ فيما سلفَ آنفاً .

وعلىٰ أنَّ المعدومَ إذا أُعيدَ . . احتيجَ أن يُعادَ جميعُ الخواصِّ الَّتي كانَ بها هوَ ما هوَ ، ومِن خواصِّهِ : وقتُهُ ، وإذا أُعيدَ وقتُهُ . . كانَ المعدومُ غيرَ مُعادٍ ؛ لأنَّ المُعادَ هوَ الَّذي يُوجَدُ في وقتٍ ثانٍ .

فإن كانَ المعدومُ تجوزُ إعادتُهُ وإعادةُ جُملةِ المعدوماتِ الَّتي كانَتْ معَهُ ، والوقتُ إمَّا شيءٌ لهُ حقيقةُ وجودٍ قد عُدِمَ ، أو مُوافَقةُ موجودٍ لعرَضٍ مِنَ الأعراضِ علىٰ ما عُرِفَ مِن مذاهبِهِم . . جازَ أن يعودَ الوقتُ والأحوالُ ، فلا يكونُ وقتٌ ووقتٌ ، فلا يكونُ عَودٌ .

علىٰ أنَّ العقلَ يدفعُ هٰذا دفعاً لا يحتاجُ فيهِ إلىٰ بيانٍ ، وكلُّ ما يُقالُ فيهِ فهوَ خروجٌ عن طريقِ التَّعليمِ .



فَصْلٌ

في ابتداء القول في الواجب الوجود ، والممكن الوجود وأنّ الواجب الوجود لا علّة له ، وأنّ الممكن الوجود معلولٌ وأنّ الواجب الوجود غير مكافئٍ لغيره في الوجود ولا متعلّق بغيره فيه

ونعودُ إلىٰ ما كنَّا فيهِ فنقولُ : إنَّ لكلِّ واحدٍ مِنَ الواجبِ الوجودِ والمُمكِنِ الوجودِ خواصَّ .

فنقولُ : إنَّ الأُمورَ الَّتي تدخلُ في الوجودِ تحتملُ في العقلِ الانقسامَ إلىٰ قسمَينِ :

ـ فيكونُ منها ما إذا اعتُبِرَ بذاتِهِ . . لم يجبْ وجودُهُ ، وظاهرٌ أنَّهُ لا يمتنعُ أيضاً وجودُهُ ، وإلَّا . . لم يدخلْ في الوجودِ ، وهٰذا الشَّيءُ هوَ في حيِّزِ الإمكانِ .

ـ ويكونُ منها ما إذا اعتُبِرَ بذاتِهِ . . وجبَ وجودُهُ .

فنقولُ : إنَّ الواجبَ الوجودِ بذاتِهِ لا علَّةَ لهُ ، وإنَّ المُمكِنَ الوجودِ بذاتِهِ لهُ علَّةٌ .

وإنَّ الواجبَ الوجودِ بذاتِهِ واجبُ الوجودِ مِن جميعِ جهاتِهِ .

وإنَّ الواجبَ الوجودِ لا يُمكِنُ أن يكونَ وجودُهُ مُكافِئاً لوجودِ آخَرَ ، فيكونَ كلُّ واحدٍ منهُما مُساوِياً للآخَرِ في وجوبِ الوجودِ ويتلازمانِ .

وإنَّ الواجبَ الوجودِ لا يجوزُ أن يجتمعَ وجودُهُ عن كثرةٍ ألبتَّةَ .

وإنَّ الواجبَ الوجودِ لا يجوزُ أن تكونَ الحقيقةُ الَّتي لهُ مُشترَكاً فيها بوجهٍ مِنَ

الوجوهِ حتَّىٰ يَلزَمَ مِن تصحيحِنا ذٰلكَ أن يكونَ الواجبُ الوجودِ غيرَ مُضافٍ ، ولا مُتغيّرٍ ، ولا مُتكثّرٍ ، ولا مُشارِكٍ في وجودِهِ الَّذي يخصُّهُ .



أمَّا أنَّ الواجبَ الوجودِ لا علَّةَ لهُ . . فظاهرٌ ؛ لأنَّهُ إن كانَ لواجبِ الوجودِ علَّةٌ في وجودِهِ . . كانَ وجودُهُ بها .

وكلُّ ما وجودُهُ بشيءٍ ؛ فإذا اعتُبِرَ بذاتِهِ دونَ غيرِهِ . . لم يجبْ لهُ وجودٌ ، وكلُّ ما إذا اعتُبِرَ بذاتِهِ دونَ غيرِهِ ، ولم يجبْ لهُ وجودٌ . . فليسَ واجبَ الوجودِ بذاتِهِ .

فبُيّنَ : أنَّهُ إن كانَ لواجبِ الوجودِ بذاتِهِ علَّةٌ . . لم يكُنْ واجبَ الوجودِ بذاتِهِ .

فقد ظهرَ : أنَّ واجبَ الوجودِ لا علَّةَ لهُ .

وظهرَ مِن ذٰلكَ : أنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ شيءٌ واجبَ الوجودِ بذاتِهِ وواجبَ الوجودِ بغيرِهِ ؛ لأنَّهُ إن كانَ يجبُ وجودُهُ بغيرِهِ . . فلا يجوزُ أن يُوجَدَ دونَ غيرِهِ ، فيستحيلُ وجودُهُ واجباً بذاتِهِ ، ولو وجبَ بذاتِهِ . . لَحصلَ ، ولا تأثيرَ لإيجابِ الغيرِ في وجودِهِ ، والَّذي يُؤثِّرُ غيرُهُ في وجودِهِ . . فلا يكونُ واجباً وجودُهُ في ذاتِهِ .



وأيضاً (١) : **أنَّ كلَّ ما هوَ مُمكِنُ الوجودِ باعتبارِ ذاتِهِ . . فوجودُهُ وعدمُهُ كلاهُما بعلَّةٍ** ؛ لأنَّهُ إذا وُجِدَ . . فقد حصلَ لهُ الوجودُ مُتميّزاً مِنَ العدمِ ، وإذا عُدِمَ . . حصلَ لهُ العدمُ مُتميّزاً مِنَ الوجودِ .

---

(١) أي : **وظاهرٌ أيضاً** ، معطوف علىٰ قوله : (**أمَّا أنَّ الواجب الوجود لا علَّةَ له . . فظاهرٌ**) .

فلا يخلو : إمَّا أن يكونَ كلُّ واحدٍ مِنَ الأمرَينِ يحصلُ لهُ عن غيرِهِ ، أو لا عن غيرِهِ .

فإن كانَ عن غيرِهِ . . فالغيرُ هوَ العلَّةُ .

وإن كانَ لا يحصلُ عن غيرِهِ ومِنَ البيّنِ أنَّ كلَّ ما لم يُوجَدْ ثمَّ وُجِدَ . . فقد تخصَّصَ بأمرٍ جائزٍ غيرِهِ ، وكذٰلكَ في العدمِ .

وذٰلكَ لأنَّ هٰذا التَّخصيصَ : إمَّا أن تكفيَ فيهِ ماهيَّةُ الأمرِ ، أو لا تكفيَ فيهِ ماهيَّتُهُ .

فإن كانَتْ ماهيَّتُهُ تكفي لأيِّ الأمرَينِ كانَ حتَّىٰ يكونَ حاصلاً . . فيكونُ ذٰلكَ الأمرُ واجبَ الماهيَّةِ لذاتِهِ وقد فُرِضَ غيرَ واجبٍ [1] ، **هٰذا خَلْفٌ** [2] .

وإن كانَ لا يكفي فيهِ وجودُ ماهيَّتِهِ ، بل أمرٌ يُضافُ إليهِ وجودُ ذاتِهِ . . فيكونُ وجودُهُ لوجودِ شيءٍ آخَرَ غيرِ ذاتِهِ لا بدَّ منهُ ، فهوَ علَّتُهُ ، فلهُ علَّةٌ .

وبالجُملةِ : فإنَّما يصيرُ أحدُ الأمرَينِ واجباً لهُ لا لذاتِهِ [3] ، بل لعلَّةٍ .

أمَّا المعنى الوجوديُّ . . فبعلَّةٍ هيَ علَّةٌ وجوديَّةٌ .

---

(١) في (هـ) : (واجباً لماهيته) بدل (واجب الماهية) ، وفي هامش (ج) أُشير إليه بنسخة .

(٢) **الخَلْف** : اسم للمُحال ، وفتحُ الخاء فيه هو اختيارُ الشيخ الرئيس ابن سينا رحمه الله تعالىٰ ؛ قال في « الشفاء » ، المجلد الثاني (ص ٤١١) من (القياس) من (المنطق) : (**معنىٰ قولهم** : « **قياسُ الخَلْف** » أي : القياسُ الذي يردُّ الكلامَ إلى المُحال ؛ فإن الخَلْف اسم للمُحال ، وأما الذين يقولون : قياس الخُلْف ـ بضمِّ الخاء ـ . . فقد زاغوا ؛ إذ الخُلْف إنما يكون في المواعيد فقط ، وبعضُهم قال : إنما سُمِّيَ : « قياسَ الخَلْف » لأنه لا يأتي الشيءَ من بابه ، بل يأتيه من ورائه وخَلْفه ؛ إذ يأتيه من طريق نقيضه ، **والأوقعُ عندي** : أن الخَلْفَ المُستعمَلَ ها هنا هو بمعنى المُحال لا غيرُ) .

(٣) في (د ، هـ) : (حاصلاً) بدل (واجباً) .

وأمَّا المعنى العدميُّ . . فبعلَّةٍ هيَ عدمُ العلَّةِ للمعنى الوجوديّ .

وعلىٰ ما علمتَ فنقولُ : إنَّهُ يجبُ أن يصيرَ واجباً بالعلَّةِ وبالقياسِ إليها ؛ فإنَّهُ إن لم يكُنْ واجباً . . كانَ عندَ وجودِ العلَّةِ وبالقياسِ إليها مُمكِناً أيضاً ، فكانَ يجوزُ أن يُوجَدَ وألَّا يُوجَدَ غيرَ مُتخصِّصٍ بأحدِ الأمرَينِ ، وهـٰذا مُحتاجٌ مِن رأسٍ إلىٰ وجودِ شيءٍ ثالثٍ يتعيَّنُ لهُ بهِ الوجودُ عنِ العدمِ ، أوِ العدمُ عنِ الوجودِ عندَ وجودِ العلَّةِ ، فيكونُ ذٰلكَ علَّةً أُخرىٰ ، ويتمادى الكلامُ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ .

وإذا تمادىٰ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ . . لا يكونُ معَ ذٰلكَ قد تخصَّصَ لهُ وجودٌ ، فلا يكونُ قد حصلَ لهُ وجودٌ ، وهـٰذا مُحالٌ ؛ لا لأنَّهُ ذاهبٌ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ في العِللِ فقطْ ؛ فإنَّ هـٰذا في هـٰذا المَوضِعِ بعدُ مشكوكٌ في إحالتِهِ ، بل لأنَّهُ لم يُوجَدْ بعدُ ما بهِ يتخصَّصُ وقد فُرِضَ موجوداً .

فقد صحَّ : أنَّ كلَّ ما هوَ مُمكِنُ الوجودِ لا يُوجَدُ ما لم يجبْ بالقياسِ إلىٰ علَّتِهِ .



ونقولُ : ولا يجوزُ أن يكونَ واجبُ الوجودِ مُكافِئاً لواجبِ وجودٍ آخَرَ حتَّىٰ يكونَ هـٰذا موجوداً معَ ذٰلكَ ، وذٰلكَ موجوداً معَ هـٰذا ، وليسَ أحدُهُما علَّةً للآخَرِ .

بل هُما مُتكافِئانِ في أمرِ لُزومِ الوجودِ ؛ لأنَّهُ لا يخلو إذا اعتُبِرَ ذاتُ أحدِهِما بذاتِهِ دونَ الآخَرِ : إمَّا أن يكونَ واجباً بذاتِهِ ، أو لا يكونَ واجباً بذاتِهِ .

فإن كانَ واجباً بذاتِهِ . . فلا يخلو :

إمَّا أن يكونَ لهُ وجوبٌ أيضاً باعتبارِهِ معَ الثَّاني ، فيكونُ الشَّيءُ واجبَ

الوجودِ بذاتِهِ وواجبَ الوجودِ لأجلِ غيرِهِ ، وهـٰذا مُحالٌ كما قد مضىٰ [١] .

وإمَّا ألَّا يكونَ لهُ وجوبٌ بالآخَرِ ، فلا يجبُ أن يتبعَ وجودُهُ وجودَ الآخَرِ ويَلزَمَهُ ، بل لا يكونُ لوجودِهِ علاقةٌ بالآخَرِ حتَّىٰ يكونَ إنَّما يُوجَدُ إذا وُجِدَ الآخَرُ ، هـٰذا [٢] .

وأمَّا إن لم يكُنْ واجباً بذاتِهِ . . فيجبُ أن يكونَ باعتبارِ ذاتِهِ مُمكِنَ الوجودِ ، وباعتبارِ الآخَرِ واجبَ الوجودِ .

فلا يخلو : إمَّا أن يكونَ الآخَرُ كذٰلكَ ، أو لا يكونَ .

فإن كانَ الآخَرُ كذٰلكَ . . فلا يخلو حينئذٍ : إمَّا أن يكونَ وجوبُ الوجودِ لهـٰذا مِن ذٰلكَ ، وذٰلكَ في حدِّ إمكانِ الوجودِ ، أو في حدِّ وجوبِ الوجودِ .

فإن كانَ وجوبُ الوجودِ لهـٰذا مِن ذٰلكَ ، وذٰلكَ هوَ في حدِّ وجوبِ الوجودِ ، وليسَ مِن نفْسِهِ أو مِن ثالثٍ سابقٍ كما قلْنا في وجهٍ سلفَ ، بل مِنَ الَّذي يكونُ منهُ . . كانَ وجوبُ وجودِ هـٰذا شرطاً فيهِ وجوبُ وجودِ ما يحصلُ بعدَ وجوبِ وجودِهِ بَعْديَّةً بالذَّاتِ ، فلا يحصلُ لهُ وجوبُ وجودٍ ألبتَّةَ .

وإن كانَ وجوبُ الوجودِ لهـٰذا مِن ذٰلكَ ، وذٰلكَ في حدِّ الإمكانِ . . فيكونُ وجوبُ وجودِ هـٰذا مِن ذاتِ ذٰلكَ وهوَ في حدِّ الإمكانِ ، ويكونُ ذاتُ ذٰلكَ في حدِّ الإمكانِ مُفيداً لهـٰذا وجوبَ الوجودِ ، وليسَ لهُ حدُّ الإمكانِ مُستفاداً مِن هـٰذا ، بلِ الوجوبُ .

فتكونُ العلَّةُ لهـٰذا إمكانَ وجودِ ذٰلكَ ، وإمكانُ وجودِ ذٰلكَ ليسَ علَّتُهُ هـٰذا ،

---

(١) يُنظر ما تقدم قريباً (ص ٨٥) من قوله : (**وظهر من ذٰلك** : أنه لا يجوز أن يكون شيءٌ واجبَ الوجود بذاته وواجبَ الوجود بغيره . . .) .

(٢) أي : إليك هـٰذا ، أو نحوُه من العبارات .

فيكونانِ غيرَ مُتكافِئَينِ ؛ أعني : ما هوَ علَّةٌ بالذَّاتِ ، ومعلولٌ بالذَّاتِ .

ثمَّ يَعرِضُ شيءٌ آخَرُ ؛ وهوَ أنَّهُ إذا كانَ إمكانُ وجودِ ذٰلكَ هوَ علَّةَ إيجابِ وجودِ هٰذا . . لم يتعلَّقْ وجودُ هٰذا بوجوبِهِ ، بل بإمكانِهِ .

فوجبَ أن يجوزَ وجودُهُ معَ عدمِهِ وقد فُرِضا مُتكافِئَينِ ، **هٰذا خَلْفٌ** .

فإذاً : ليسَ يُمكِنُ أن يكونا مُتكافِئَيِ الوجودِ في حالٍ ما لا يتعلَّقانِ بعلَّةٍ خارجةٍ ، بل يجبُ أن يكونَ أحدُهُما هوَ الأوَّلَ بالذَّاتِ ، أو يكونَ هناكَ سببٌ خارجٌ آخَرُ يُوجِبُهُما جميعاً بإيجابِ العلاقةِ الَّتي بينَهُما ، أو يُوجِبُ العلاقةَ بإيجابِهِما .

والمُضافانِ ليسَ أحدُهُما واجباً بالآخَرِ ، بل معَ الآخَرِ ، والمُوجِبُ لهُما العلَّةُ الَّتي جمعَتْهُما ، وأيضاً المادَّتانِ أوِ الموضوعانِ الموصوفانِ بهِما .

وليسَ يكفي وجودُ المادَّتَينِ أوِ الموضوعَينِ لهُما وحدَهُما ، بل وجودُ ثالثٍ يجمعُ بينَهُما ؛ وذٰلكَ لأنَّهُ لا يخلو :

إمَّا أن يكونَ وجودُ كلِّ واحدٍ مِنَ الأمرَينِ وحقيقتُهُ هوَ أن يكونَ معَ الآخَرِ ، فوجودُهُ بذاتِهِ يكونُ غيرَ واجبٍ ، فيصيرُ مُمكِناً ، فيصيرُ معلولاً ، ويكونُ ـ كما قلْنا ـ ليسَ علَّتُهُ مُكافِئَهُ في الوجودِ ، فيكونُ إذاً علَّتُهُ أمراً آخَرَ ، فلا يكونُ هوَ والآخَرُ علَّةً للعلاقةِ الَّتي بينَهُما ، بل ذٰلكَ الآخَرُ .

وإمَّا ألَّا يكونَ ، فتكونُ المعيَّةُ طارئةً علىٰ وجودِهِ الخاصِّ لاحقةً لهُ .

وأيضاً : فإنَّ الوجودَ الَّذي يخصُّهُ لا يكونُ عن مُكافِئِهِ مِن حيثُ هوَ مُكافِئُهُ ، بل عن علَّةٍ مُتقدِّمةٍ إن كانَ معلولاً .

فحينئذٍ إمَّا أن يكونَ وجودُهُ ذٰلكَ عن صاحبِهِ لا مِن حيثُ يُكافِئُهُ ، بل مِن حيثُ وجودُ صاحبِهِ الَّذي يخصُّهُ ، فلا يكونانِ مُتكافِئَينِ ، بل علَّةً ومعلولاً .

ويكونُ صاحبُهُ أيضاً علَّةً للعلاقةِ الوهميَّةِ بينَهُما ؛ كالابنِ والأبِ .

وإمَّا أن يكونا مُتكافِئَينِ مِن جُملةِ ما يكونُ الأمرانِ ليسَ أحدُهُما علَّةً للآخَرِ ، وتكونُ العلاقةُ لازمةً لوجودِهِما ، فتكونُ العلَّةُ الأُولىٰ للعلاقةِ هيَ أمرٌ خارجٌ مُوجِدٌ لذاتَيهِما علىٰ ما علمتَ ، والعلاقةُ عرَضيَّةٌ ، فيكونُ لا تكافؤَ هناكَ إلَّا بالعرَضِ المُبايِنِ أوِ اللَّازمِ ، وهٰذا غيرُ ما نحنُ فيهِ ، ويكونُ الَّذي بالعرَضِ علَّةً لا مَحالةَ ، فيكونانِ مِن حيثُ التَّكافؤُ معلولَينِ .



فَصْلٌ
في أنّ واجب الوجود واحد

ونقولُ أيضاً : إنَّ واجبَ الوجودِ يجبُ أن يكونَ ذاتاً واحدةً ، وإلَّا . . فلْيكُنْ كثرةً (١) ، ويكونُ كلُّ واحدٍ منها واجبَ الوجودِ ، فلا يخلو : إمَّا أن يكونَ كلُّ واحدٍ منها في المعنى الَّذي هوَ حقيقتُهُ لا يُخالِفُ الآخَرَ ألبتَّةَ ، أو يُخالِفُهُ .

فإن كانَ لا يُخالِفُ الآخَرَ في المعنى الَّذي لذاتِهِ بالذَّاتِ ، ويُخالِفُهُ بأنَّهُ ليسَ هوَ ، وهٰذا خِلافٌ لا مَحالةَ . . فيُخالِفُهُ في غيرِ المعنىٰ ؛ وذٰلكَ لأنَّ المعنى الَّذي هوَ فيهِما غيرُ مُختلِفٍ وقد قارنَهُ شيءٌ بهِ صارَ هٰذا أو في هٰذا ، أو قارنَهُ نفْسُ أنَّهُ هٰذا أو في هٰذا ، ولم يُقارِنْهُ هٰذا المُقارِنُ في الآخَرِ ، بل ما بهِ صارَ ذاكَ ذاكَ ، أو نفْسُ أنَّ ذاكَ ذاكَ ، وهٰذا تخصيصٌ ما ، قارنَ ذٰلكَ المعنىٰ ، وبينَهُما بهِ مُبايَنةٌ .

فإذاً : كلُّ واحدٍ منهُما يُبايِنُ الآخَرَ بهِ ، وليسَ يُخالِفُهُ في نفْسِ المعنىٰ ، فيُخالِفُهُ في غيرِ المعنىٰ .

والأشياءُ الَّتي هيَ غيرُ المعنىٰ وتُقارِنُ المعنىٰ . . هيَ الأعراضُ واللَّواحقُ الغيرُ الذَّاتيَّةِ ، وهٰذهِ اللَّواحقُ :

فإمَّا أن تَعرِضَ لوجودِ الشَّيءِ بما هوَ ذٰلكَ الوجودُ (٢) ، فيجبُ أن يتَّفقَ الكلُّ فيهِ وقد فُرِضَ أنَّها مُختلِفةٌ فيهِ ، **هٰذا خَلْفٌ** .

---

(١) في (ج ، د ، هـ) : (كثيرةً) بدل (كثرةً) ؛ أي : ذواتٍ كثيرةً .

(٢) في (د ، هـ ، و) : (إما أن تَعرِضَ لحقيقةِ الشيء بما هو تلك الحقيقةُ) ، وفي هامش (ج) أُشير إليه بنسخة مع زيادة : (أو لوجوده بما هو ذٰلك الوجود) .

وإمَّا أن تَعرِضَ لهُ عن أسبابٍ خارجةٍ لا عن نفْسِ ماهيَّتِهِ ، فيكونُ لولا تلكَ العلَّةُ . . لم تَعرِضْ ، فيكونُ لولا تلكَ العلَّةُ . . لم يختلفْ ، فيكونُ لولا تلكَ العلَّةُ . . كانَتِ الذَّواتُ واحدةً أو لم تكُنْ ، فيكونُ لولا تلكَ العلَّةُ . . ليسَ هٰذا بانفرادِهِ واجبَ الوجودِ ، وذٰلكَ بانفرادِهِ واجبَ الوجودِ لا مِن حيثُ الوجودُ ، بل مِن حيثُ الأعراضُ ، فيكونُ وجوبُ وجودِ كلِّ واحدٍ منهُما الخاصُّ بهِ المُنفرِدُ لهُ مُستفاداً مِن غيرِهِ .

وقد قيلَ : إنَّ كلَّ ما هوَ واجبُ الوجودِ بغيرِهِ فليسَ واجبَ الوجودِ بذاتِهِ ، بل هوَ في حدِّ ذاتِهِ مُمكِنُ الوجودِ ، فيكونُ كلُّ واحدةٍ مِن هٰذهِ معَ أنَّها واجبةُ الوجودِ بذاتِها . . مُمكِنةَ الوجودِ في حدِّ ذاتِها ، وهٰذا مُحالٌ .

ولْنفرضِ الآنَ : أنَّهُ يُخالِفُهُ في معنىً أصليٍّ بعدَما يُوافِقُهُ في المعنىٰ ، فلا يخلو ذٰلكَ المعنىٰ : إمَّا أن يكونَ شرطاً في وجوبِ الوجودِ ، أو لا يكونَ .

فإن كانَ شرطاً في وجوبِ الوجودِ . . **فظاهرٌ** : أنَّهُ يجبُ أن يتَّفقَ فيهِ كلُّ ما هوَ واجبُ الوجودِ .

وإن لم يكُنْ شرطاً في وجوبِ الوجودِ . . فوجوبُ الوجودِ مُتقرِّرٌ دونَهُ وجوبَ وجودٍ ، وهوَ داخلٌ عليهِ ، عارضٌ ، مُضافٌ إليهِ بعدَما تمَّ ذٰلكَ وجوبَ وجودٍ ، وقد منعْنا هٰذا وبيَّنَّا فسادَهُ .

فإذاً : لا يجوزُ أن يُخالِفَهُ في المعنىٰ .



بل يجبُ أن نزيدَ لهٰذا بياناً مِن وجهٍ آخَرَ ؛ وهوَ أنَّ انقسامَ معنىٰ وجوبِ الوجودِ في الكثرةِ لا يخلو مِن وجهَينِ :

ـ إمَّا أن يكونَ علىٰ سبيلِ انقسامِهِ بالفصولِ .

ـ وإمَّا علىٰ سبيلِ انقسامِهِ بالعوارضِ .

ثمَّ مِنَ المعلومِ أنَّ الفصولَ لا تدخلُ في حدِّ ما يُقامُ مقامَ الجنسِ ؛ فهيَ لا تُفيدُ الجنسَ حقيقتَهُ ، وإنَّما تُفيدُهُ القوامَ بالفعلِ .

وذٰلكَ كالنَّاطقِ ؛ فإنَّ النَّاطقَ لا يُفيدُ الحيوانَ معنى الحيوانيَّةِ ، بل يُفيدُهُ القوامَ بالفعلِ ذاتاً موجودةً خاصَّةً .

فيجبُ أيضاً أن تكونَ فصولُ وجوبِ الوجودِ إن صحَّتْ بحيثُ لا تُفيدُ وجوبَ الوجودِ حقيقةَ وجوبِ الوجودِ ، بل تُفيدُهُ الوجودَ بالفعلِ ، **وهٰذا مُحالٌ مِن وجهَينِ** :

أحدُهُما : أنَّهُ ليسَ حقيقةُ وجوبِ الوجودِ إلَّا نفْسَ تأكُّدِ الوجودِ ، لا كحقيقةِ الحيوانيَّةِ الَّتي هيَ معنىً غيرُ تأكُّدِ الوجودِ ، والوجودُ لازمٌ لها ، أو داخلٌ عليها ، كما علمتَ .

فإذاً : إفادةُ الوجودِ لوجوبِ الوجودِ هيَ إفادةُ شرطٍ مِن حقيقتِهِ ضرورةً ، وقد مُنِعَ جوازُ هٰذا ما بينَ الفصلِ والجنسِ .

والوجهُ الثَّاني : أنَّهُ يَلزَمُ أن تكونَ حقيقةُ وجوبِ الوجودِ مُتعلِّقةً في أن تحصلَ بالفعلِ بمُوجِبٍ لها ، فيكونُ المعنى الَّذي بهِ يكونُ الشَّيءُ واجبَ الوجودِ يجبُ وجودُهُ بغيرِهِ ، وإنَّما كلامُنا في وجوبِ الوجودِ بالذَّاتِ ، فيكونُ الشَّيءُ الواجبُ الوجودِ بذاتِهِ واجبَ الوجودِ بغيرِهِ ، وقد أبطلْنا هٰذا .

فقد ظهرَ : أنَّ انقسامَ وجوبِ الوجودِ إلىٰ تلكَ الأُمورِ لا يكونُ انقسامَ المعنى الجنسيِّ إلى الفصولِ .

فبُيِّنَ : أنَّ المعنى الَّذي يقتضي وجوبَ الوجودِ لا يجوزُ أن يكونَ معنىً جنسيّاً ينقسمُ بفصولٍ أو أعراضٍ .



فبقيَ : أن يكونَ معنىً نوعيّاً .

فنقولُ : ولا يجوزُ أن تكونَ نوعيَّتُهُ محمولةً علىٰ كثيرينَ ؛ لأنَّ أشخاصَ النَّوعِ الواحدِ ـ كما بيَّنَّا ـ إذا لم تختلفْ في المعنى الذَّاتيِّ . . وجبَ أن تكونَ إنَّما اختلفَتْ بالعوارضِ ، وقد منعْنا إمكانَ هٰذا في وجوبِ الوجودِ ، وقد يُمكِنُ أن نُبيِّنَ هٰذا بنحوٍ مِنَ الاختصارِ ، ويكونُ الغرضُ راجعاً إلىٰ ما أوردْناهُ .

فنقولُ : إنَّ وجوبَ الوجودِ إذا كانَ صفةً لشيءٍ وموجوداً لهُ :

فإمَّا أن يكونَ واجباً في هٰذهِ الصِّفةِ ؛ أي : في وجوبِ الوجودِ . . أن تكونَ [١] عينُ هٰذهِ الصِّفةِ موجودةً لهٰذا الموصوفِ ، فيمتنعُ الواحدُ منها أن يُوجَدَ وجوداً لا يكونُ صفةً لهُ ، فيمتنعُ أن يُوجَدَ لغيرِهِ ، فيجبُ أن يُوجَدَ لهُ وحدَهُ .

وإمَّا أن يكونَ وجودُها لهُ مُمكِناً غيرَ واجبٍ ، فيجوزُ أن يكونَ هٰذا الشَّيءُ غيرَ واجبِ الوجودِ بذاتِهِ وهوَ واجبُ الوجودِ بذاتِهِ ، هٰذا خَلْفٌ .

فوجوبُ الوجودِ لا يكونُ إلَّا لواحدٍ فقطْ .



فإن قالَ قائلٌ : إنَّ وجودَهُ صفةً لهٰذا لا يمنعُ وجودَهُ صفةً للآخَرِ ؛ فكونُهُ صفةً للآخَرِ ليسَ يُبطِلُ وجوبَ كونِهِ صفةً لهُ ؟

فنقولُ : كلامُنا في تعيينِ وجوبِ الوجودِ صفةً لهُ مِن حيثُ هوَ لهُ . . مِن حيثُ لا يُلتفَتُ فيهِ إلى الآخَرِ ؛ فذٰلكَ ليسَ صفةً للآخَرِ بعينِهِ ، بل مثلُها الواجبُ فيها ما يجبُ في تلكَ بعينِها .



(١) المصدرُ المُؤوَّل من (أن) وما بعدها . . اسمُ (يكون) المُتقدِّم مُؤخَّرٌ .

وبعبارةٍ أُخرىٰ نقولُ : إنَّ كونَ الواحدِ منها واجبَ الوجودِ ، وكونَهُ هوَ بعينِهِ : إمَّا أن يكونَ واحداً ، فيكونُ كلُّ ما هوَ واجبُ الوجودِ فهوَ هوَ بعينِهِ ، وليسَ غيرَهُ .

وإن كانَ كونُهُ واجبَ الوجودِ غيرَ كونِهِ هوَ بعينِهِ . . فمُقارَنةُ واجبِ الوجودِ لأنَّهُ هوَ بعينِهِ : إمَّا أن يكونَ أمراً لذاتِهِ ، أو لعلَّةٍ وسببٍ مُوجِبٍ غيرِهِ .

فإن كانَ لذاتِهِ ، ولأنَّهُ واجبُ الوجودِ . . فيكونُ كلُّ ما هوَ واجبُ الوجودِ هٰذا بعينِهِ .

وإن كانَ لعلَّةٍ وسببٍ مُوجِبٍ غيرِهِ . . فلكونِهِ هٰذا بعينِهِ سببٌ ، فلخصوصيَّةِ وجودِهِ المُنفرِدِ سببٌ ، فهوَ معلولٌ .

فإذاً : واجبُ الوجودِ واحدٌ بالكلمةِ ليسَ كأنواعٍ تحتَ جنسٍ ، وواحدٌ بالعددِ ليسَ كأشخاصٍ تحتَ نوعٍ ، بل معنىً شرحُ اسمِهِ لهُ فقطْ ، ووجودُهُ غيرُ مُشترَكٍ فيهِ ، وسنزيدُ هٰذا إيضاحاً في مَواضعَ أُخَرَ .

فهٰذِهِ الخواصُّ الَّتي يختصُّ بها واجبُ الوجودِ .



وأمَّا المُمكِنُ الوجودِ . . فقد تبيَّنَ مِن ذٰلكَ خاصِّيَّتُهُ ؛ وهوَ أنَّهُ يحتاجُ ضرورةً إلىٰ شيءٍ آخَرَ يجعلُهُ بالفعلِ موجوداً .

وكلُّ ما هوَ مُمكِنُ الوجودِ فهوَ دائماً باعتبارِ ذاتِهِ مُمكِنُ الوجودِ ، ولٰكنَّهُ ربَّما عرضَ أن يجبَ وجودُهُ بغيرِهِ ، وذٰلكَ إمَّا أن يَعرِضَ لهُ دائماً ، وإمَّا أن يكونَ وجوبُ وجودِهِ عن غيرِهِ ليسَ دائماً ، بل في وقتٍ دونَ وقتٍ ، فهٰذا يجبُ أن يكونَ لهُ مادَّةٌ تتقدَّمُ وجودَهُ بالزَّمانِ كما سنُوضِّحُهُ .

والَّذي يجبُ وجودُهُ بغيرِهِ دائماً فهوَ أيضاً غيرُ بسيطِ الحقيقةِ ؛ لأنَّ الَّذي

لهُ باعتبارِ ذاتِهِ غيرُ الَّذي لهُ مِن غيرِهِ ، وهوَ حاصلُ الهُويَّةِ منهُما جميعاً في الوجودِ ؛ فلذٰلكَ لا شيءَ غيرُ الواجبِ الوجودِ يَعْرىٰ عن مُلابَسةِ ما بالقوَّةِ والإمكانِ باعتبارِ نفْسِهِ ، وهوَ الفردُ ، وغيرُهُ زوجٌ تركيبيٌّ .



فَصْلٌ
في بيان الحقّ والصّدق
والذّبّ عن أوّل الأوائل في المقدّمات الحقّة

أمَّا الحقُّ . . فيُفهَمُ منهُ الوجودُ في الأعيانِ مُطلَقاً ، ويُفهَمُ منهُ الوجودُ الدَّائمُ ، ويُفهَمُ منهُ حالُ القولِ أوِ العقدِ الَّذي يدلُّ علىٰ حالٍ في الشَّيءِ الخارجِ إذا كانَ مُطابِقاً لهُ ، فنقولُ : هٰذا قولٌ حقٌّ ، وهٰذا اعتقادٌ حقٌّ .

فيكونُ الواجبُ الوجودِ هوَ الحقَّ بذاتِهِ دائماً ، والمُمكِنُ الوجودِ حقٌّ بغيرِهِ باطلٌ في نفْسِهِ ، فكلُّ ما سوى الواجبِ الوجودِ الواحدِ باطلٌ في نفْسِهِ .

وأمَّا الحقُّ مِن قبلِ المُطابَقةِ . . فهوَ كالصَّادقِ ، إلَّا أنَّهُ صادقٌ فيما أحسبُ باعتبارِ نسبتِهِ إلى الأمرِ ، وحقٌّ باعتبارِ نسبةِ الأمرِ إليهِ .

وأحقُّ الأقاويلِ أن يكونَ حقّاً : ما كانَ صدقُهُ دائماً ، **وأحقُّ ذٰلكَ** : ما كانَ صدقُهُ أوَّليّاً ليسَ لعلَّةٍ .

وأوَّلُ كلِّ الأقاويلِ الصَّادقةِ الَّذي ينتهي إليهِ كلُّ شيءٍ في التَّحليلِ ، حتَّىٰ إنَّهُ يكونُ مقولاً بالقوَّةِ أو بالفعلِ في كلِّ شيءٍ يُبيَّنُ أو يتبيَّنُ بهِ كما بيَّنَّاهُ في كتابِ (البرهانِ) [١] . . هوَ أنَّهُ لا واسطةَ بينَ الإيجابِ والسَّلبِ ، وهٰذهِ الخاصَّةُ ليسَتْ مِن عوارضِ شيءٍ إلَّا مِن عوارضِ الموجودِ بما هوَ موجودٌ ؛ لعمومِهِ في كلِّ موجودٍ .



(١) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد الثالث (١/١٥٦ ، ١٩٠) من (المنطق) .

والسُّوفسطائيُّ إذا أنكرَ هـٰذا . . فليسَ يُنكِرُهُ إلَّا بلسانِهِ مُعانِداً ، أو يكونُ قد عرضَ لهُ شُبهةٌ في أشياءَ ، فسدَ عليهِ عندَهُ فيها طَرَفا النَّقيضِ لغلطٍ جرىٰ عليهِ مثلاً ؛ لأنَّهُ لا يكونُ حصَّلَ حالَ التَّناقضِ وشرائطَهُ .

ثمَّ إنَّ تبكيتَ السُّوفسطائيِّ وتنبيهَ المُتحيِّرِ إنَّما هوَ في كلِّ حالٍ على الفيلسوفِ ، ويكونُ لا مَحالةَ بضربٍ مِنَ المُحاوَرةِ ، ولا شكَّ أنَّ تلكَ المُحاوَرةَ تكونُ ضرباً مِنَ القياسِ الَّذي يَلزَمُ مُقتضاهُ ، إلَّا أنَّهُ لا يكونُ في نفْسِهِ قياساً يَلزَمُ مُقتضاهُ ، ولـٰكنْ يكونُ قياساً بالقياسِ .

وذٰلكَ لأنَّ القياسَ الَّذي يَلزَمُ مُقتضاهُ علىٰ وجهَينِ :

ـ قياسٌ في نفْسِهِ ؛ وهوَ الَّذي تكونُ مُقدِّماتُهُ صادقةً في أنفُسِها ، وأَعْرَفَ عندَ العقلاءِ مِنَ النَّتيجةِ ، ويكونُ تأليفُهُ تأليفاً مُنتِجاً .

ـ وقياسٌ كذٰلكَ بالقياسِ ؛ وهوَ أن تكونَ حالُ المُقدِّماتِ كذٰلكَ عندَ المُحاوِرِ حتَّىٰ يُسلِّمَ الشَّيءَ وإن لم يكُنْ صدقاً ، أو إن كانَ صدقاً . . لم يكُنْ أَعْرَفَ مِنَ النَّتيجةِ الَّتي لا يُسلِّمُها ، فيُؤلِّفُ عليهِ بتأليفٍ صحيحٍ مُطلَقٍ أو عندَهُ .

وبالجُملةِ : فقد كانَ القياسُ ما إذا سُلِّمَتْ مُقدِّماتُهُ . . لزمَ منهُ شيءٌ ، فيكونُ ذٰلكَ قياساً مِن حيثُ هوَ كذا .

ولـٰكنَّهُ ليسَ يَلزَمُ أن يكونَ كلُّ قياسٍ قياساً يَلزَمُ مُقتضاهُ ؛ لأنَّ مُقتضاهُ يَلزَمُ إذا سُلِّمَ ؛ فإذا لم يُسلَّمْ . . كانَ قياساً ؛ لأنَّهُ قد أُورِدَ فيهِ ما إذا وُضِعَ وسُلِّمَ . . لزمَ ، ولـٰكنْ لَمَّا لم يُسلَّمْ بعدُ . . لم يَلزَمْ مُقتضاهُ ، فكونُ القياسِ قياساً أعمُّ مِن كونِهِ قياساً يَلزَمُ مُقتضاهُ .

وكونُهُ قياساً يَلزَمُ مُقتضاهُ هوَ أيضاً علىٰ قسمَينِ علىٰ ما علمتَ :

ـ فالقياسُ الَّذي يَلزَمُ مُقتضاهُ بحسَبِ الأمرِ في نفْسِهِ . . هوَ الَّذي مُقدِّماتُهُ

مُسلَّمةٌ في أنفُسِها وأَقْدَمُ مِنَ النَّتيجةِ .

ـ وأمَّا الَّذي هوَ بالقياسِ . . فالَّذي قد سَلَّمَ المُخاطَبُ مُقدِّماتِهِ ، فتلزَمُهُ النَّتيجةُ .

ومِنَ العجائبِ : أنَّ السُّوفسطائيَّ الَّذي غرضُهُ المُماراةُ يضطرُّ إلىٰ أحدِ أمرَينِ : إمَّا إلى السُّكوتِ والإعراضِ ، وإمَّا إلى اعترافٍ لا مَحالةَ بأشياءَ واعترافٍ بأنَّها تنتجُ عليهِ !!



وأمَّا المُتحيِّرُ . . فعلاجُهُ حلُّ شُبهةٍ ؛ وذٰلكَ لأنَّ المُتحيِّرَ لا مَحالةَ إنَّما وقعَ فيما وقعَ فيهِ :

إمَّا لِمَا يراهُ مِن تخالفِ الأفاضلِ الأكثرينَ ، ويُشاهِدُهُ مِن كونِ رأيِ كلِّ واحدٍ منهُم مُقابِلاً لرأيِ الآخرِ الَّذي يجدُهُ قِرناً لهُ لا يَقصُرُ عنهُ ، فلا يجبُ عندَهُ أن يكونَ أحدُ القولَينِ أَولىٰ بالصِّدقِ مِنَ الآخرِ .

وإمَّا لأنَّهُ سمعَ مِنَ المذكورينَ المشهورينَ المشهودِ لهُم بالفضيلةِ أقاويلَ لم يقبلْها عقلُهُ بالبديهةِ ؛ كقولِ مَن قالَ : (إنَّ الشَّيءَ لا يُمكِنُكَ أن تراهُ مرَّتَينِ ، بل ولا مَرَّةً واحدةً ، وإنَّ لا وجودَ لشيءٍ في نفْسِهِ ، بل بالإضافةِ) ، فإذا كانَ قائلُ مِثلِ هٰذا القولِ مشهوراً بالحكمةِ . . لم يكُنْ بعيداً أن يتحيَّرَ الشَّادي لقولِهِ !!(١) .

وإمَّا لأنَّهُ قدِ اجتمعَ عندَهُ قياساتٌ مُتقابِلةُ النَّتائجِ ، ليسَ يقدرُ علىٰ أن يختارَ واحداً منها ويُزيِّفَ الآخرَ .

فالفيلسوفُ يتداركُ ما عرضَ لأمثالِ هٰؤلاءِ مِن وجهَينِ :

أحدُهُما : حلُّ ما وقعَ فيهِ مِنَ الشَّكِّ .

---

(١) **الشادي** : مَن أخذ طَرَفاً من العِلم .

والثَّاني : تنبيهُهُ التَّامُّ علىٰ أنَّهُ لا يُمكِنُ أن يكونَ بينَ النَّقيضَينِ واسطةٌ .

أمَّا حلُّ ما وقعَ فيهِ . . فمِن ذٰلكَ : أن يُعرِّفَهُ أنَّ النَّاسَ ناسٌ لا ملائكةٌ ، ومعَ ذٰلكَ فليسَ يجبُ أن يكونوا مُتكافئينَ في الإصابةِ ، ولا يجبُ إذا كانَ واحدٌ أكثرَ صواباً في شيءٍ مِن آخَرَ ألَّا يكونَ الآخَرُ أكثرَ صواباً منهُ في شيءٍ آخَرَ .

وأن يُعرِّفَ أنَّ أكثرَ المُتفلسفينَ يتعلَّمُ المنطقَ وليسَ يستعملُهُ ، بل يعودُ آخِرَ الأمرِ فيهِ إلى القريحةِ فيركبُها ركوبَ الرَّاكضِ مِن غيرِ كفِّ عِنانٍ أو جذبِ خِطامٍ .

وأنَّ مِنَ الفضلاءِ مَن يرمزُ أيضاً برموزٍ ، ويقولُ ألفاظاً ظاهرةً مُستشنَعةً أو خطأً ولهُ فيها غرضٌ خفيٌّ ، بل أكثرُ الحكماءِ بلِ الأنبياءُ الَّذينَ لا يُؤتَونَ مِن جهةِ غلطٍ أو سهوٍ (١) . . هٰذهِ وتيرتُهُم .

فبهٰذا يُزيلُ شُغْلَ قلبِهِ مِن جهةِ ما استنكرَ مِنَ العلماءِ .

ثمَّ يُعرِّفُهُ ويقولَ : إنَّكَ إذا تكلَّمتَ . . فلا يخلو : إمَّا أن تقصدَ بلفظِكَ نحوَ شيءٍ مِنَ الأشياءِ بعينِهِ ، أو لا تقصدَ .

فإن قالَ : (إذا تكلَّمتُ . . لم أفهمْ شيئاً) . . فقد خرجَ هٰذا مِن جُملةِ المُسترشدينَ المُتحيِّرينَ ، وناقضَ الحالَ في نفْسِهِ ، وليسَ الكلامُ معَهُ هٰذا الضَّربَ مِنَ الكلامِ .

وإن قالَ : (إذا تكلَّمتُ . . فهمتُ باللَّفظِ كلَّ شيءٍ) . . فقد خرجَ عنِ الاسترشادِ .

فإن قالَ : (إذا تكلَّمتُ . . فهمتُ بهِ شيئاً بعينِهِ أو أشياءَ كثيرةً محدودةً) . .

---

(١) في (ج ، د ، و) : (لا يُؤتون من جهةٍ غلطاً أو سهواً) .

فعلىٰ كلِّ حالٍ قد جعلَ للَّفظِ دلالةً علىٰ أشياءَ بأعيانِها لا يدخلُ في تلكَ الدَّلالةِ غيرُها .

فإن كانَتْ تلكَ الكثرةُ تتَّفقُ في معنىً واحدٍ . . فقد دلَّ أيضاً علىٰ معنىً واحدٍ ، وإن لم يكُنْ كذٰلكَ . . فالاسمُ مُشترَكٌ ، ويُمكِنُ لا مَحالةَ أن يُفرِدَ لكلِّ واحدٍ مِن تلكَ الجُملةِ اسماً ، فهٰذا ما يُسلِّمُهُ مَن قامَ مقامَ المُسترشدينَ المُتحيِّرينَ .

وإذا كانَ الاسمُ دليلاً علىٰ شيءٍ واحدٍ كالإنسانِ مثلاً . . فاللَّاإنسانُ ـ أعني : ما هوَ مُباينٌ للإنسانِ ـ لا يدلُّ عليهِ ذٰلكَ الاسمُ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ، والَّذي يدلُّ عليهِ اسمُ الإنسانِ لا يكونُ الَّذي يدلُّ عليهِ اسمُ اللَّاإنسانِ ، فإن كانَ الإنسانُ يدلُّ على اللَّاإنسانِ . . فيكونُ لا مَحالةَ الإنسانُ والزَّورقُ والحجرُ والفيلُ شيئاً واحداً ، بل يدلُّ على الأسودِ والأبيضِ ، والثَّقيلِ والخفيفِ ، وجميعِ ما هوَ خارجٌ عمَّا دلَّ عليهِ اسمُ الإنسانِ .

وكذٰلكَ حالُ المفهومِ مِن ألفاظِ هٰذهِ ، فيَلزَمُ مِن هٰذا أن يكونَ كلُّ شيءٍ كلَّ شيءٍ ، وأن يكونَ لا شيءَ مِنَ الأشياءِ نفْسَهُ ، وألَّا يكونَ للكلامِ مفهومٌ .

ثمَّ لا يخلو : إمَّا أن يكونَ هٰذا حُكمَ كلِّ لفظٍ وحُكمَ كلِّ مدلولٍ عليهِ باللَّفظِ ، أو يكونَ بعضُ هٰذهِ الأشياءِ بهٰذهِ الصِّفةِ ، وبعضُها بخلافِها .

فإن كانَ هٰذا في كلِّ شيءٍ . . فقد عرضَ أن لا خطابَ ولا كلامَ ، بل لا شُبهةَ ولا حُجَّةَ أيضاً .

وإن كانَ في بعضِ الأشياءِ قد تتميَّزُ المُوجِبةُ مِنَ السَّالبةِ ، وفي بعضِها لا تتميَّزُ . . فحيثُ تتميَّزُ يكونُ لا مَحالةَ ما يُدَلُّ عليهِ بالإنسانِ غيرَ ما يُدَلُّ عليهِ باللَّاإنسانِ ، وحيثُ لا يتميَّزُ مثلاً كالأبيضِ واللَّاأبيضِ يكونُ مدلولُهُما واحداً ،

فيكونُ كلُّ شيءٍ هوَ لا أبيضَ . . فهوَ أبيضُ ، وكلُّ شيءٍ هوَ أبيضُ . . فهوَ لا أبيضَ ، والإنسانُ إذا كانَ لهُ مفهومٌ مُتميِّزٌ ؛ فإن كانَ أبيضَ . . فهوَ أيضاً لا أبيضَ الَّذي هوَ والأبيضُ واحدٌ ، واللَّاإنسانُ كذٰلكَ ، فيَعرِضُ مَرَّةً أُخرىٰ أن يكونَ الإنسانُ واللَّاإنسانُ غيرَ مُتميِّزَينِ .

فهٰذا وأمثالُهُ قد يُزيحُ علَّةَ المُتحيِّرِ المُسترشِدِ في أن يعرفَ أنَّ الإيجابَ والسَّلبَ لا يجتمعانِ ولا يصدقانِ معاً .

وكذٰلكَ أيضاً قد تبيَّنَ لهُ أنَّهُما لا يرتفعانِ ولا يكذبانِ معاً ؛ فإنَّهُ إذا كذبا معاً في شيءٍ . . كانَ ذٰلكَ الشَّيءُ ليسَ بإنسانٍ مثلاً ، وليسَ أيضاً بلا إنسانَ ، فيكونُ قدِ اجتمعَ الشَّيءُ الَّذي هوَ اللَّاإنسانُ وسالبُهُ الَّذي هوَ لا لا إنسانَ ، وقد نُبِّهَ علىٰ بطلانِهِ .

فبهٰذهِ الأشياءِ وما يُشبِهُها ممَّا لا نحتاجُ أن نُطوِّلَ فيهِ ، وبحلِّ الشُّبهِ المُتقابلةِ مِن قياساتِ المُتحيِّرِ . . يُمكِنُنا أن نهديَهُ .



وأمَّا المُتعنِّتُ[١] . . فينبغي أن يُكلَّفَ شُروعَ النَّارِ[٢] ؛ إذِ النَّارُ واللَّانارُ واحدٌ ، وأن يُؤلَمَ ضرباً ؛ إذِ الوجعُ واللَّاوجعُ واحدٌ ، وأن يُمنَعَ الطَّعامَ والشَّرابَ ؛ إذِ الأكلُ والشُّربُ وتركُهُما واحدٌ .



فهٰذا المَبدأُ الَّذي ذببْنا مَن يُكذِّبُهُ . . هوَ أوَّلُ مَبادئِ البراهينِ ، وعلى الفيلسوفِ الأوَّلِ أن يذبَّ عنهُ .

---

(١) **المُتعنِّت** : طالب الزَّلَّة .

(٢) **شُروع النار** : دُخولها .

ومَبادئُ البراهينِ تنفعُ في البراهينِ ، والبراهينُ تنفعُ في معرفةِ الأعراضِ الذَّاتيَّةِ لموضوعاتِها ، لٰكنْ معرفةُ جوهرِ الموضوعاتِ الَّذي كانَ فيما سلفَ يُعرَفُ بالحدِّ فقطْ ؛ فممَّا يَلزَمُ الفيلسوفَ ها هنا أن يُحصِّلَهُ ، فيكونُ لهٰذا العِلمِ الواحدِ أن يتكلَّمَ في الأمرَينِ جميعاً .

لٰكنْ قد يتشكَّكُ علىٰ هٰذا أنَّهُ :

إن تكلَّمَ في هٰذا [١] علىٰ سبيلِ التَّحديدِ والتَّصوُّرِ . . فهوَ ذٰلكَ الَّذي تكلَّمَ فيهِ صاحبُ العِلمِ الجزئيِّ .

وإن تكلَّمَ فيها [٢] في التَّصديقِ . . صارَ الكلامُ فيها برهانيّاً .

فنقولُ : إنَّ هٰذهِ الَّتي كانَتْ موضوعاتٍ في علومٍ أُخرىٰ تصيرُ عوارضَ في هٰذا العِلمِ ؛ لأنَّها أحوالٌ تَعرِضُ للموجودِ وأقسامٌ لهُ ، فيكونُ ما لا يُبرهَنُ عليهِ في عِلمٍ آخَرَ يُبرهَنُ عليهِ ها هنا .



وأيضاً : إذا لم يُلتفَتْ إلىٰ عِلمٍ آخَرَ ، وقُسِّمَ هٰذا العِلمُ نفْسُهُ إلىٰ جوهرٍ وعوارضَ تكونُ خاصَّةً لهُ . . فيكونُ ذٰلكَ الجوهرُ الَّذي هوَ موضوعٌ لعِلمٍ ما أوِ الجوهرُ مُطلَقاً ليسَ موضوعَ هٰذا العِلمِ ، بل قسماً مِن موضوعِهِ ، فيكونُ بنحوٍ ما عارضاً لطبيعةِ موضوعِهِ الَّذي هوَ الموجودُ . . أن صارَ [٣] ذٰلكَ الجوهرُ دونَ شيءٍ آخَرَ لطبيعةِ الموجودِ أن يُقارِنَهُ [٤] أو يكونَ هوَ ؛ فإنَّ الموجودَ طبيعةٌ

(١) أي : في جوهر الموضوعات . يُنظر « الحاشية علىٰ إلٰهيات الشفاء » للخوانساري (ص ٣٠٨) .
(٢) أي : في الموضوعات .
(٣) المصدرُ المُؤوَّل من (أن) وما بعدها . . اسمُ (يكون) المُتقدِّمِ مُؤخَّرٌ .
(٤) المصدرُ المُؤوَّل من (أن) وما بعدها . . مبتدأٌ مُؤخَّرٌ ، و(لطبيعة الموجود) خبرُه مُقدَّمٌ ، والجُملةُ صفةٌ ثانية لـ (شيء) .

يصحُّ حملُها علىٰ كلِّ شيءٍ كانَ ذٰلكَ الجوهرَ أو غيرَهُ ؛ فإنَّهُ ليسَ لأنَّهُ موجودٌ هوَ جوهرٌ أو جوهرٌ ما أو موضوعٌ ما علىٰ ما فهمتَ قبلَ هٰذا فيما سلفَ .

ومعَ هٰذا كلِّهِ فليسَ البحثُ عن مَبادئِ التَّصوُّرِ والحدِّ حدّاً ولا تصوُّراً ولا البحثُ عن مَبادئِ البرهانِ برهاناً حتَّىٰ يصيرَ البحثانِ المُتخالِفانِ بحثاً واحداً .



المقالة الثانية

[في تعريف الجوهر وأقسامه]

أربعة فصول

فَصْلٌ
في تعريفِ الجوهرِ وأقسامهِ بقولٍ كلّيّ

فنقولُ : إنَّ الوجودَ للشَّيءِ :

قد يكونُ بالذَّاتِ ؛ مِثلُ وجودِ الإنسانِ إنساناً .

وقد يكونُ بالعرَضِ ؛ مِثلُ وجودِ زيدٍ أبيضَ .

والأُمورُ الَّتي بالعرَضِ لا تُحَدُّ ، فلْنتركِ الآنَ ذٰلكَ ولْنشتغلْ بالموجودِ والوجودِ الَّذي بالذَّاتِ .

فأقدمُ أقسامِ الموجوداتِ بالذَّاتِ هوَ الجوهرُ ؛ وذٰلكَ لأنَّ الموجودَ علىٰ قسمَينِ :

أحدُهُما : الموجودُ في شيءٍ آخَرَ ، ذٰلكَ الشَّيءُ الآخَرُ مُتحصِّلُ القوامِ والنَّوعِ في نفْسِهِ وجوداً لا كوجودِ جزءٍ منهُ مِن غيرِ أن تصحَّ مُفارَقتُهُ لذٰلكَ الشَّيءِ ؛ وهوَ الموجودُ في موضوعٍ .

والثَّاني : الموجودُ مِن غيرِ أن يكونَ في شيءٍ مِنَ الأشياءِ بهٰذهِ الصِّفةِ ، فلا يكونُ في موضوعٍ ألبتَّةَ ؛ وهوَ الجوهرُ .



وإذ كانَ ما أُشيرَ إليهِ في القسمِ الأوَّلِ موجوداً في موضوعٍ . . فذٰلكَ الموضوعُ لا يخلو أيضاً مِن أحدِ هٰذَينِ الوصفَينِ :

فإن كانَ الموضوعُ جوهراً . . فقوامُ العرَضِ في الجوهرِ .

وإن لم يكُنْ جوهراً . . كانَ أيضاً في موضوعٍ ، ورجعَ البحثُ إلى الابتداءِ ،

واستحالَ ذهابُ ذٰلكَ إلىٰ غيرِ نهايةٍ كما سنُبيِّنُ في مِثلِ هٰذا المعنىٰ خاصَّةً [١] .

فيكونُ لا مَحالةَ بأَخَرةٍ فيما ليسَ في موضوعٍ ، فيكونُ في جوهرٍ ، فيكونُ الجوهرُ مُقوِّمُ العرَضِ موجوداً وغيرَ مُقوَّمٍ بالعرَضِ ، فيكونُ الجوهرُ هوَ المُقدَّمَ في الوجودِ .

وأمَّا أنَّهُ هل يكونُ عرَضٌ في عرَضٍ . . فليسَ ذٰلكَ بمُستنكَرٍ ؛ فإنَّ السُّرعةَ في الحركةِ ، والاستقامةَ في الخطِّ ، والشَّكلَ المُسطَّحَ في البسيطِ .



وأيضاً : فإنَّ الأعراضَ تُنسَبُ إلى الوحدةِ والكثرةِ ، وهٰذهِ ـ كما سيُبيَّنُ لكَ ـ كلُّها أعراضٌ .

والعرَضُ وإن كانَ في عرَضٍ . . فهُما جميعاً معاً في موضوعٍ ، والموضوعُ بالحقيقةِ هوَ الَّذي يُقيمُهُما جميعاً ، وهوَ قائمٌ بنفْسِهِ .

ثمَّ قد جوَّزَ كثيرٌ ممَّن يدَّعي المعرفةَ أن يكونَ شيءٌ مِنَ الأشياءِ جوهراً وعرَضاً معاً بالقياسِ إلىٰ شيئَينِ ، فقالَ : إنَّ الحرارةَ عرَضٌ في غيرِ جسمِ النَّارِ ، لٰكنَّها في جُملةِ النَّارِ ليسَتْ بعرَضٍ ؛ لأنَّها موجودةٌ فيهِ كجزءٍ ، وأيضاً ليسَ يجوزُ رفعُها عنِ النَّارِ ، والنَّارُ تبقىٰ ؛ **فإذاً** : وجودُها في النَّارِ ليسَ وجودَ العرَضِ فيها ، فإذا لم يكُنْ وجودُها فيها وجودَ العرَضِ . . فوجودُها فيها وجودُ الجوهرِ .

وهٰذا غلطٌ كبيرٌ ، وقد أشبعْنا القولَ فيهِ في أوائلِ (المنطقِ) [٢] ، وإن لم يكُنْ ذٰلكَ مَوضِعَهُ . . فإنَّهُم إنَّما غلطوا فيهِ هناكَ .

---

(١) يُنظر ما سيأتي في (فصل تناهي العلل الفاعلية والقابلية) من (المقالة الثامنة) (ص ٣٨٢) .
(٢) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد الأول (٢/ ٤٥ ـ ٥١) من (المقولات) .

فنقولُ : قد عُلِمَ فيما سلفَ أنَّ بينَ المحلِّ والموضوعِ فَرْقاً[١] .

وأنَّ الموضوعَ يُعنىٰ بهِ : ما صارَ بنفْسِهِ ونوعيَّتِهِ قائماً ، ثمَّ صارَ سبباً لِأنْ يقومَ بهِ شيءٌ فيهِ ليسَ كجزءٍ منهُ .

وأنَّ المحلَّ : كلُّ شيءٍ يحلُّهُ شيءٌ ، فيصيرُ بذٰلكَ الشَّيءِ بحالٍ ما ، فلا يبعدُ أن يكونَ شيءٌ موجوداً في المحلِّ ، ويكونَ ذٰلكَ المحلُّ لم يصِرْ بنفْسِهِ نوعاً قائماً كاملاً بالفعلِ ، بل إنَّما تحصَّلَ قوامُهُ مِن ذٰلكَ الَّذي حلَّهُ وحدَهُ ، أو معَ شيءٍ آخَرَ ، أو معَ أشياءَ أُخرى اجتمعَتْ فصيَّرَتْ ذٰلكَ الشَّيءَ موجوداً بالفعلِ ، أو صيَّرَتْهُ نوعاً بعينِهِ .

وهـٰذا الَّذي يحلُّ هـٰذا المحلَّ يكونُ لا مَحالةَ موجوداً لا في موضوعٍ ؛ وذٰلكَ لأنَّهُ ليسَ يصلحُ أن يُقالَ : إنَّهُ في شيءٍ إلَّا في الجُملةِ أو في المحلِّ ، وهوَ في الجُملةِ كجزءٍ ، وكانَ الموضوعُ ما يكونُ فيهِ الشَّيءُ وليسَ كجزءٍ منهُ ، وهوَ في المحلِّ ليسَ كشيءٍ حصلَ في شيءٍ ، ذٰلكَ الشَّيءُ قائمٌ بالفعلِ نوعاً ، ثمَّ يُقيمُ الحالَّ فيهِ ، بل هـٰذا المحلُّ جعلْناهُ إنَّما يتقوَّمُ بالفعلِ بتقويمِ ما حلَّهُ ، أو جعلْناهُ إنَّما تتمُّ لهُ بهِ نوعيَّتُهُ إذا كانَتْ نوعيَّتُهُ إنَّما تحصلُ بهِ ، أو تصيرُ لهُ نوعيَّةٌ باجتماعِ أشياءَ جُملتُها يكونُ ذٰلكَ النَّوعَ .

فبُيِّنَ : أنَّ بعضَ ما في المحلِّ ليسَ في موضوعٍ .

وأمَّا إثباتُ هـٰذا الشَّيءِ الَّذي هوَ في محلٍّ دونَ موضوعٍ . . فذٰلكَ علينا إلىٰ قريبٍ .

وإذا أثبتْناهُ . . فهوَ الشَّيءُ الَّذي يخصُّهُ في مِثلِ هـٰذا المَوضِعِ باسمِ الصُّورةِ وإن كنَّا قد نقولُ لغيرِهِ أيضاً : (صورةٌ) باشتراكِ الاسمِ .

---

(١) يُنظر ما أُحيل عليه في الهامش السابق .

وإذا كانَ الموجودُ لا في موضوعٍ هوَ المُسمَّىٰ : (جوهراً) . . فالصُّورةُ أيضاً جوهرٌ .

وأمَّا المحلُّ الَّذي لا يكونُ في محلٍّ آخَرَ . . فلا يكونُ في موضوعٍ لا مَحالةَ ؛ لأنَّ كلَّ موجودٍ في موضوعٍ فهوَ موجودٌ في محلٍّ ولا ينعكسُ ، فالمحلُّ الحقيقيُّ أيضاً جوهرٌ ، وهـٰذا المُجتمعُ أيضاً جوهرٌ .

وقد عرفتَ مِنَ الخواصِّ الَّتي لواجبِ الوجودِ أنَّ واجبَ الوجودِ لا يكونُ إلَّا واحداً ، وأنَّ ذا الأجزاءِ والمُكافِئَ لوجودِهِ لا يكونُ واجبَ الوجودِ ، فمِن هـٰذا تعرفُ أنَّ هـٰذا المُركَّبَ وهـٰذهِ الأجزاءَ كلَّها في أنفُسِها . . مُمكِنةُ الوجودِ ، وأنَّ لها لا مَحالةَ سبباً يُوجِبُ وجودَها .

فنقولُ أوَّلاً : إنَّ كلَّ جوهرٍ : فإمَّا أن يكونَ جسماً ، وإمَّا أن يكونَ غيرَ جسمٍ .

فإن كانَ غيرَ جسمٍ : فإمَّا أن يكونَ جزءَ جسمٍ ، وإمَّا ألَّا يكونَ جزءَ جسمٍ ، بل يكونُ مُفارِقاً للأجسامِ بالجُملةِ .

فإن كانَ جزءَ جسمٍ : فإمَّا أن يكونَ صورتَهُ ، وإمَّا أن يكونَ مادَّتَهُ .

وإن كانَ مُفارِقاً ليسَ جزءَ جسمٍ : فإمَّا أن تكونَ لهُ علاقةُ تصرُّفٍ ما في الأجسامِ بالتَّحريكِ ويُسمَّىٰ : نفْساً ، أو يكونَ مُتبرِّئاً عنِ الموادِّ مِن كلِّ جهةٍ ويُسمَّىٰ : عقلاً .

ونحنُ في إثباتِ كلِّ واحدٍ مِن هـٰذهِ الأقسامِ .



فَصْلٌ

في تحقيق الجوهر الجسمانيّ ، وما يتركّب عنه

وأوّلُ ذٰلكَ معرفةُ الجسمِ وتحقيقُ ماهيَّتِهِ .

أمّا بيانُ أنَّ الجسمَ جوهرٌ واحدٌ مُتَّصِلٌ ، وليسَ مُؤلَّفاً مِن أجزاءٍ لا تتجزَّأُ . . فقد فرغْنا عنهُ (١) .

وأمّا تحقيقُهُ وتعريفُهُ . . فقد جرَتِ العادةُ بأن يُقالَ : إنَّ الجسمَ جوهرٌ طويلٌ عريضٌ عميقٌ ، فيجبُ أن يُنظَرَ في كيفيَّةِ ذٰلكَ .

لٰكنْ كلُّ واحدٍ مِن ألفاظِ الطُّولِ والعَرْضِ والعُمقِ يُفهَمُ منهُ أشياءُ مُختلِفةٌ :

فتارةً يُقالُ : (طولٌ) للخطِّ كيفَ كانَ .

وتارةً يُقالُ : (طولٌ) لأعظمِ الخطَّينِ المُحيطَينِ بالسَّطحِ مقداراً .

وتارةً يُقالُ : (طولٌ) لأعظمِ الأبعادِ المُمتدَّةِ المُتقاطِعةِ كيفَ كانَ خطّاً أو غيرَ خطٍّ .

وتارةً يُقالُ : (طولٌ) للبُعْدِ المفروضِ بينَ الرَّأسِ ومُقابِلِهِ مِنَ القدمِ أوِ الذَّنَبِ مِنَ الحيوانِ .

وأمَّا العرْضُ . . فيُقالُ للسَّطحِ نفْسِهِ ، ويُقالُ لأنقصِ البُعْدَينِ مقداراً ، ويُقالُ للبُعْدِ الواصلِ بينَ اليمينِ واليسارِ .

والعمقُ أيضاً قد يُقالُ لمثلِ البُعْدِ الواصلِ بينَ السَّطحَينِ ، وقد يُقالُ لهُ

---

(١) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد الخامس (١/١٨٤ ـ ٢٠٢) من (السماع الطبيعي) من (الطبيعيات) .

مأخوذاً ابتداؤُهُ مِن فوقٍ ، حتَّىٰ إنِ ابتدأَ مِن أسفلَ . . سُمِّيَ : سَمْكاً .

فهٰذهِ هيَ الوجوهُ المشهورةُ في هٰذا .



وليسَ يجبُ أن يكونَ في كلِّ جسمٍ خطٌّ بالفعلِ ؛ فإنَّ الكرةَ ليسَ فيها خطٌّ بالفعلِ ألبتَّةَ ، ولا يتعيَّنُ فيها المحورُ ما لم تتحرَّكْ ، وليسَ مِن شرطِ الكرةِ في أن تصيرَ جسماً أن تكونَ مُتحرِّكةً حتَّىٰ يظهرَ فيها محورٌ أو خطٌّ آخَرُ ؛ فإنَّها تتحقَّقُ جسماً بما يُحقِّقُ الجسميَّةَ ، ثمَّ يَعرِضُ لها أو تَلزَمُها الحركةُ .



وأيضاً : الجسمُ ليسَ يجبُ أن يكونَ فيهِ مِن حيثُ هوَ جسمٌ . . سطحٌ ؛ فإنَّهُ إنَّما يجبُ فيهِ مِن حيثُ يكونُ مُتناهِياً ، وليسَ يحتاجُ في تحقُّقِهِ جسماً وفي معرفتِنا إيَّاهُ جسماً إلىٰ أن يكونَ مُتناهِياً ، بلِ التَّناهي عارضٌ لازمٌ لهُ ؛ ولذٰلكَ لا يحتاجُ إلىٰ تصوُّرِهِ للجسمِ حينَ يُتصوَّرُ الجسمُ .

ومَن تصوَّرَ جسماً غيرَ مُتناهٍ . . فلم يتصوَّرْ جسماً لا جسماً ، ولا تصوَّرَ عدمَ التَّناهي إلَّا للمُتصوَّرِ جسماً ، لٰكنَّهُ أخطأَ ؛ كمَن قالَ : (إنَّ الجسمَ آلةٌ) ؛ فقد أخطأَ في التَّصديقِ ، ولم يُخطِئْ في تصوُّرِ بسيطَيهِ ؛ وهُما : الموضوعُ ، والمحمولُ .

ثمَّ إن كانَ لا بدَّ للجسمِ في تحقُّقِهِ جسماً أن يكونَ لهُ سطحٌ [1] . . فقد يكونُ جسمٌ يُحيطُ بهِ سطحٌ واحدٌ ، وليسَ أيضاً مِن شرطِ الجسمِ في أن يكونَ جسماً أن تكونَ لهُ أبعادٌ مُتفاضِلةٌ ؛ فإنَّ المُكعَّبَ أيضاً جسمٌ معَ أنَّهُ مُحاطٌ

---

(١) في هامش (أ) : (سطوح) ، وأُشير إليه بأصح .

بحدودٍ ستَّةٍ ، ومعَ ذٰلكَ ليسَ فيهِ أبعادٌ مُتفاضِلةٌ حتَّىٰ يكونَ لهُ طولٌ وعرْضٌ وعمقٌ بأحدِ المعاني .

ولا أيضاً يتعلَّقُ كونُهُ جسماً بأن يكونَ موضوعاً تحتَ السَّماءِ حتَّىٰ تَعرِضَ لهُ الجهاتُ لأجلِ جهاتِ العالَمِ ، ويكونَ لهُ طولٌ وعرْضٌ وعمقٌ بمعنىً آخَرَ وإن كانَ لا بدَّ مِن أن يكونَ إمَّا سماءً ، وإمَّا في سماءٍ .

فبُيِّنَ مِن هٰذا : أنَّهُ ليسَ يجبُ أن يكونَ في الجسمِ ثلاثةُ أبعادٍ بالفعلِ على الوجوهِ المفهومةِ مِنَ الأبعادِ الثَّلاثةِ حتَّىٰ يكونَ جسماً بالفعلِ .

فإذا كانَ الأمرُ علىٰ هٰذا . . فكيفَ يُمكِنُنا أن نضطرَّ أنفُسَنا إلىٰ فرضِ أبعادٍ ثلاثةٍ بالفعلِ موجودةٍ في الجسمِ حتَّىٰ يكونَ جسماً ؟!

بل معنىٰ هٰذا الرَّسمِ للجسمِ : أنَّ الجسمَ هوَ الجوهرُ الَّذي يُمكِنُكَ أن تفرضَ فيهِ بُعْداً كيفَ شئتَ ابتداءً ، فيكونُ ذٰلكَ المُبتدَأُ هوَ الطُّولَ ، ثمَّ يُمكِنُكَ أن تفرضَ أيضاً بُعْداً آخَرَ مُقاطِعاً لذٰلكَ البُعْدِ علىٰ قوائمَ ، فيكونُ ذٰلكَ الثَّاني هوَ العرْضَ ، ويُمكِنُكَ أن تفرضَ فيهِ بُعْداً ثالثاً مُقاطِعاً لهٰذَينِ علىٰ قوائمَ تتلاقى الثَّلاثةُ علىٰ مَوضِعٍ واحدٍ ، ولا يُمكِنُكَ أن تفرضَ بُعداً عموديّاً بهٰذهِ الصِّفةِ غيرَ هٰذهِ الثَّلاثةِ .

وكونُ الجسمِ بهٰذهِ الصِّفةِ هوَ الَّذي يُشارُ لأجلِهِ إلى الجسمِ بأنَّهُ طويلٌ عريضٌ عميقٌ ؛ كما يُقالُ : إنَّ الجسمَ هوَ المُنقسِمُ في جميعِ الأبعادِ ، **وليسَ يُعنىٰ بهِ** : أنَّهُ مُنقسِمٌ بالفعلِ مفروغٌ عنهُ ، **بل علىٰ** : أنَّهُ مِن شأنِهِ أن يُفرَضَ فيهِ هٰذا القَسْمُ .

فهٰكذا يجبُ أن يُعرَّفَ الجسمُ ؛ وهوَ أنَّهُ الجوهرُ الَّذي كذا صورتُهُ ، وهوَ بها هوَ ما هوَ ، ثمَّ سائرُ الأبعادِ المفروضةِ فيهِ بينَ نهاياتِهِ ، ونهاياتُهُ أيضاً

وأشكالُهُ وأوضاعُهُ أُمورٌ ليسَتْ مُقوِّمةً لهُ ، بل هيَ تابعةٌ لجوهرِهِ ، ربَّما لزمَ بعضَ الأجسامِ شيءٌ منها أو كلُّها ، وربَّما لم يَلزَمْ بعضَ الأجسامِ شيءٌ منها أو بعضُها .

ولو أنَّكَ أخذتَ شمعةً فشكَّلتَها بشكلٍ . . افتُرِضَ لها أبعادٌ بالفعلِ بينَ تلكَ النِّهاياتِ معدودةٌ مُقدَّرةٌ محدودةٌ ، ثمَّ إذا غيَّرتَ ذٰلكَ الشَّكلَ . . لم يبقَ شيءٌ منها بالفعلِ واحداً بالشَّخصِ بذٰلكَ الحدِّ وبذٰلكَ القَدْرِ ، بل حدثَتْ أبعادٌ أُخرىٰ مُخالِفةٌ لتلكَ بالعددِ ، فهٰذهِ الأبعادُ هيَ الَّتي مِن بابِ الكمِّ .

فإنِ اتَّفقَ أن كانَ جسمٌ ـ كالفَلَكِ مثلاً ـ تَلزَمُهُ أبعادٌ واحدةٌ . . فليسَ ذٰلكَ لهُ بما هوَ جسمٌ ، بل لطبيعةٍ أُخرىٰ حافظةٍ لكمالاتِهِ الثَّانيةِ .

فالجسميَّةُ بالحقيقةِ صورةُ الاتِّصالِ القابلِ لِمَا قلْناهُ مِن فرضِ الأبعادِ الثَّلاثةِ ، وهٰذا المعنىٰ غيرُ المقدارِ وغيرُ الجسميَّةِ التَّعليميَّةِ ؛ فإنَّ هٰذا الجسمَ مِن حيثُ لهُ هٰذهِ الصُّورةُ لا يُخالِفُ جسماً آخَرَ بأنَّهُ أكبرُ أو أصغرُ ، ولا يُناسِبُهُ بأنَّهُ مُساوٍ أو معدودٌ بهِ أو عادٌّ لهُ أو مُشارِكٌ أو مُبايِنٌ ، وإنَّما لهُ ذٰلكَ مِن حيثُ هوَ مُقدَّرٌ ومِن حيثُ جزءٌ منهُ يعدُّهُ .

وهٰذا الاعتبارُ لهُ غيرُ اعتبارِ الجسميَّةِ الَّتي ذكرْنا ، وهٰذهِ أشياءُ قد شرحْناها لكَ بوجهٍ أبسطَ في مَوضِعٍ آخَرَ يُحتاجُ أن تستعينَ بهِ (١) .

ولهٰذا ما يكونُ الجسمُ الواحدُ يتخلخلُ ويتكاثفُ بالتَّسخينِ والتَّبريدِ فيختلفُ مقدارُ جسميَّتِهِ ، وجسميَّتُهُ الَّتي ذكرْناها لا تختلفُ ولا تتغيَّرُ ، فالجسمُ الطَّبيعيُّ جوهرٌ بهٰذهِ الصِّفةِ .

---

(١) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد الأول (٢/ ٥٤ ـ ١٢٤) من (المقولات) من (المنطق) .

وأمَّا قولُنا : (الجسمُ التَّعليميُّ) :

فإمَّا أن يُقصَدَ بهِ صورةُ هٰذا مِن حيثُ هوَ محدودٌ مُقدَّرٌ مأخوذٌ في النَّفْسِ ليسَ في الوجودِ .

أو يُقصَدَ بهِ مقدارٌ ما ذو اتِّصالٍ أيضاً بهٰذهِ الصِّفةِ مِن حيثُ لهُ اتِّصالٌ محدودٌ ، كانَ في نفْسٍ أو في مادَّةٍ .

فالجسمُ التَّعليميُّ كأنَّهُ عارضٌ في ذاتِهِ لهٰذا الجسمِ الَّذي بيَّنَّاهُ ، والسَّطحُ نهايتُهُ ، والخطُّ نهايةُ نهايتِهِ ، وسنُوضِّحُ القولَ فيهِما بعدُ ، وننظرُ في أنَّ الاتِّصالَ كيفَ يكونُ لها ، وكيفَ يكونُ للجسمِ الطَّبيعيّ .

فنقولُ أوَّلاً : إنَّ مِن طباعِ الأجسامِ أن تنقسمَ ، ولا يكفي في إثباتِ ذٰلكَ المُشاهَداتُ ؛ فإنَّ لقائلٍ أن يقولَ : إنَّ الأجسامَ المُشاهَدةَ ليسَ شيءٌ منها هوَ جسمٌ واحدٌ صرفاً ، بل هيَ مُؤلَّفةٌ مِن أجسامٍ ، وإنَّ الأجسامَ الوحدانيَّةَ غيرُ محسوسةٍ ، وإنَّها لا يُمكِنُ أن تُقسَمَ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ .

وقد تكلَّمْنا علىٰ إبطالِ هٰذا بالبياناتِ الطَّبيعيَّةِ ، وخصوصاً علىٰ أسهلِ المَذاهبِ نقضاً ؛ وهوَ مَذهَبُ مَن خالفَ بينَها بالأشكالِ .



فإن قالَ قائلٌ : إنَّ طبائعَها وإنَّ أشكالَها مُتشاكِلةٌ ، فيجبُ أن يُبطَلَ مَذهَبُهُ ورأيُهُ بما أقولُ ؟

فنقولُ : إن جُعِلَ أصغرُ الأجسامِ لا قسمةَ فيهِ لا بالقوَّةِ ولا بالفعلِ ، حتَّىٰ إنَّهُ كالنُّقطةِ جُملةً . . فإنَّ ذٰلكَ الجسمَ يكونُ لا مَحالةَ حُكمُهُ حُكمَ النُّقطةِ في امتناعِ تأليفِ الجسمِ المحسوسِ عنهُ .

وإن لم يكُنْ كذٰلكَ ، بل كانَ في ذاتِهِ بحيثُ يُمكِنُ أن يُفرَدَ قسمٌ منهُ عن

قسمٍ ، لٰكنَّهُ ليسَ يُطيعُ الفصلَ المُفرِّقَ بينَ القسمَينِ اللَّذَينِ يُمكِنُ فرضُهُما فيهِ توهُّماً . . فنقولُ : لا يخلو : إمَّا أن تكونَ حالُ ما بينَ القسمِ والقسمِ مُخالِفةً لحالِ ما بينَ الجزءِ والجزءِ في أنَّ الجزأَينِ لا يلتحمانِ وأنَّ القسمَينِ لا يفترقانِ أمراً لطبيعةِ الشَّيءِ وجوهرِهِ ، أو لسببٍ مِن خارجٍ عنِ الطَّبيعةِ والجوهرِ .

فإن كانَ سبباً مِن خارجٍ عنِ الطَّبيعةِ والجوهرِ : فإمَّا أن يكونَ سبباً يتقوَّمُ بهِ الطَّبيعةُ والجوهرُ بالفعلِ ؛ كالصُّورةِ للمادَّةِ والمحلِّ للعرَضِ ، أو سبباً لا يتقوَّمُ بهِ .

فإن كانَ سبباً لا يتقوَّمُ بهِ . . فجائزٌ مِن حيثُ الطَّبيعةُ والجوهرُ أن يكونَ بينَهُما التئامٌ عنِ افتراقٍ ، وافتراقٌ عنِ التئامٍ ، فتكونُ هٰذهِ الطَّبيعةُ الجسميَّةُ باعتبارِ نفْسِها قابلةً للانقسامِ ، وإنَّما لا تنقسمُ بسببٍ مِن خارجٍ ، وهٰذا القَدْرُ يكفينا فيما نحنُ بسبيلِهِ .

وأمَّا إن كانَ ذٰلكَ السَّببُ يتقوَّمُ بهِ كلُّ واحدٍ مِنَ الأجزاءِ : إمَّا تقوُّماً داخلاً في طبيعتِهِ وماهيَّتِهِ ، أو تقوُّماً في وجودِهِ بالفعلِ غيرَ داخلٍ في ماهيَّتِهِ ويختلفُ فيهِ :

فيَعرِضُ أوَّلَ ذٰلكَ : أنَّ هٰذهِ الأجسامَ مُختلِفةُ الجواهرِ ، وهٰؤلاءِ لا يقولونَ بهِ .

وثانياً : أنَّ طبيعةَ الجسميَّةِ الَّتي لها لا يكونُ مُستحيلاً عليها ذٰلكَ ، وإنَّما يستحيلُ عليها ذٰلكَ مِن حيثُ صورةُ تنوُّعِها ، ونحنُ لا نمنعُ ذٰلكَ ، ونُجوِّزُ أن يُقارِنَ الجسميَّةَ شيءٌ يجعلُ ذٰلكَ الجسمَ قائماً نوعاً لا يقبلُ القسمةَ ولا الاتِّصالَ بغيرِهِ ، وهٰذا قولُنا في الفَلَكِ .

والَّذي يُحتاجُ إليهِ ها هنا هوَ أن تكونَ طبيعةُ الجسميَّةِ لا تمنعُ ذٰلكَ بما هيَ طبيعةُ الجسميَّةِ .

فنقولُ أوَّلاً : قد تحقَّقْنا أنَّ الجسميَّةَ مِن حيثُ هيَ جسميَّةٌ ليسَتْ غيرَ قابلةٍ للانقسامِ ؛ ففي طباعِ الجسميَّةِ أن تقبلَ الانقسامَ ، **فيظهرُ مِن هٰذا** : أنَّ صورةَ الجسمِ والأبعادِ قائمةٌ في شيءٍ ؛ وذٰلكَ أنَّ هٰذهِ الأبعادَ هيَ الاتِّصالاتُ أنفُسُها ، أو شيءٌ يَعرِضُ للاتِّصالِ علىٰ ما سنُحقِّقُ(١) ، ليسَتْ أشياءَ يَعرِضُ لها الاتِّصالُ ؛ فإنَّ لفظَ الأبعادِ اسمٌ لنفْسِ الكمِّيَّاتِ المُتَّصِلةِ لا للأشياءِ الَّتي عرضَ لها الاتِّصالُ ، والشَّيءُ الَّذي هوَ الاتِّصالُ نفْسُهُ أوِ المُتَّصِلُ بذاتِهِ . . فمُستحيلٌ أن يبقىٰ هوَ بعينِهِ وقد بطَلَ الاتِّصالُ ، فكلُّ اتِّصالٍ بُعْدٌ(٢) ، إذا انفصلَ . . بطَلَ ذٰلكَ البُعْدُ ، وحصلَ بُعْدانِ آخرانِ .

وكذٰلكَ إذا حدثَ اتِّصالٌ ؛ أعني : الاتِّصالَ بالمعنى الَّذي هوَ فصلٌ لا عرَضٌ ، وقد بيَّنَّا هٰذا في مَوضِعٍ آخَرَ . . فقد حدثَ بُعْدٌ آخَرُ ، وبطَلَ كلُّ واحدٍ ممَّا كانَ بخاصِّيَّتِهِ ؛ ففي الأجسامِ إذاً شيءٌ موضوعٌ للاتِّصالِ والانفصالِ ، ولِمَا يَعرِضُ للاتِّصالِ مِنَ المَقاديرِ المحدودةِ .



وأيضاً : فإنَّ الجسمَ مِن حيثُ هوَ جسمٌ لهُ صورةُ الجسميَّةِ . . فهوَ شيءٌ بالفعلِ ، ومِن حيثُ هوَ مُستعِدٌّ أيَّ استعدادٍ شئتَ . . فهوَ بالقوَّةِ ، ولا يكونُ الشَّيءُ مِن حيثُ هوَ بالقوَّةِ شيئاً ومِن حيثُ هوَ بالفعلِ شيئاً آخَرَ ، فتكونُ القوَّةُ للجسمِ لا مِن حيثُ لهُ الفعلُ ، فصورةُ الجسمِ تُقارِنُ شيئاً آخَرَ غيراً لهُ في أنَّهُ صورةٌ ، فيكونُ الجسمُ جوهراً مُركَّباً مِن شيءٍ عنهُ لهُ القوَّةُ ، ومِن شيءٍ عنهُ لهُ الفعلُ ، فالَّذي لهُ بهِ الفعلُ هوَ صورتُهُ ، والَّذي عنهُ القوَّةُ هوَ مادَّتُهُ ؛ وهوَ الهَيُولىٰ .



---

(١) يُنظر ما سيأتي في (فصل أن المقادير أعراض) من (المقالة الثالثة) (ص ١٥٨) .
(٢) في (أ ، د) ضُبِطت العبارة : (فكلُّ اتِّصالٍ بُعْدٍ . . .) .

ولسائلٍ أن يسألَ فيقولَ : فالهَيُولىٰ أيضاً مُركَّبةٌ ؛ وذٰلكَ لأنَّها في نفْسِها هَيُولىٰ وجوهرٌ بالفعلِ ، وهيَ مُستعِدَّةٌ أيضاً ؟

فنقولُ : إنَّ جوهرَ الهَيُولىٰ وكونَها بالفعلِ هَيُولىٰ ليسَ شيئاً آخَرَ إلَّا أنَّهُ جوهرٌ مُستعِدٌّ لكذا ، والجوهريَّةُ الَّتي لها ليسَ تجعلُها بالفعلِ شيئاً مِنَ الأشياءِ ، بل تُعِدُّها لِأنْ تكونَ بالفعلِ شيئاً بالصُّورةِ ، وليسَ معنىٰ جوهريَّتِها إلَّا أنَّها أمرٌ ليسَ في موضوعٍ .

فالإثباتُ ها هنا هوَ أنَّـهُ أمرٌ ، وأمَّا أنَّـهُ ليسَ في موضوعٍ . . فهوَ سلبٌ ، و(أنَّـهُ أمرٌ) ليسَ يَلزَمُ منهُ أن يكونَ شيئاً مُعيَّناً بالفعلِ ؛ لأنَّ هٰذا عامٌّ ، ولا يصيرُ الشَّيءُ بالفعلِ شيئاً بالأمرِ العامِّ ما لم يكُنْ لهُ فصلٌ يخصُّهُ ، وفصلُهُ أنَّهُ مُستعِدٌّ لكلِّ شيءٍ ، فصورتُهُ الَّتي تُظَنُّ لهُ هيَ أنَّهُ مُستعِدٌّ قابلٌ .

فإذاً : ليسَ ها هنا حقيقةٌ للهَيُولىٰ تكونُ بها بالفعلِ ، وحقيقةٌ أُخرىٰ بالقوَّةِ ، إلَّا أن يطرأَ عليهِ حقيقةٌ مِن خارجٍ ، فيصيرَ بذٰلكَ بالفعلِ ، وتكونَ في نفْسِها واعتبارِ وجودِ ذاتِها بالقوَّةِ ، وهٰذهِ الحقيقةُ هيَ الصُّورةُ ، ونسبةُ الهَيُولىٰ إلىٰ هٰذَينِ المعنيَينِ أَشْبَهُ بنسبةِ البسيطِ إلىٰ ما هوَ جنسٌ وفصلٌ مِن نسبةِ المُركَّبِ إلىٰ ما هوَ هَيُولىٰ وصورةٌ .



فقد بانَ مِن هٰذا : أنَّ صورةَ الجسميَّةِ مِن حيثُ هيَ صورةُ الجسميَّةِ مُحتاجةٌ إلىٰ مادَّةٍ ، ولأنَّ طبيعةَ صورةِ الجسميَّةِ في نفْسِها مِن حيثُ هيَ صورةٌ جسميَّةٌ لا تختلفُ ؛ فإنَّها طبيعةٌ واحدةٌ بسيطةٌ ليسَ يجوزُ أن تتنوَّعَ بفصولٍ تدخلُ عليها بما هيَ جسميَّةٌ ، فإن دخلَتْها فصولٌ . . تكونُ أُموراً تنضافُ إليها مِن خارجٍ ، تكونُ أيضاً إحدى الصُّورِ المُقارِنةِ للمادَّةِ ، فلا يكونُ حُكمُها معَها حُكمَ الفصولِ الحقيقيَّةِ .

وبيانُ هٰذا : هوَ أنَّ الجسميَّةَ إذا خالفَتْ جسميَّةً أُخرىٰ . . فيكونُ لأجلِ أنَّ هٰذهِ حارَّةٌ وتلكَ باردةٌ ، أو هٰذهِ لها طبيعةٌ فلكيَّةٌ وتلكَ الأُخرىٰ لها طبيعةٌ أرضيَّةٌ .

وليسَ هٰذا كالمقدارِ الَّذي ليسَ هوَ في نفْسِهِ شيئاً مُحصَّلاً ما لم يتنوَّعْ بأن يكونَ خطّاً أو سطحاً أو جسماً ، وكالعددِ الَّذي ليسَ هوَ شيئاً مُحصَّلاً ما لم يتنوَّعِ اثنَينِ أو ثلاثةً أو أربعةً .

ثمَّ إذا تحصَّلَ . . لا يكونُ تحصُّلُهُ بأن ينضافَ إليهِ شيءٌ مِن خارجٍ ، وتكونَ الطَّبيعةُ الجنسيَّةُ كالمقداريَّةِ أوِ العدديَّةِ دونَها طبيعةً قائمةً مُشاراً إليها ، تنضافُ إليها طبيعةٌ أُخرىٰ فتتنوَّعُ بها ، بل تكونُ طبيعةُ الاثنَينِيَّةِ نفْسُها هيَ العدديَّةَ الَّتي تُحمَلُ على الاثنَينِيَّةِ وتختصُّ بها ، والطُّوليَّةُ نفْسُها هيَ المقداريَّةَ الَّتي تُحمَلُ عليها وتختصُّ بها .

وأمَّا ها هنا . . فلا يكونُ كذٰلكَ ، بلِ الجسميَّةُ إذا أُضيفَ إليها صورةٌ أُخرىٰ . . لا تكونُ تلكَ الصُّورةُ الَّتي تُظَنُّ فصلاً والجسميَّةُ باجتماعِهِما جسميَّةً ، بل تكونُ الجسميَّةُ أحدَهُما مُتحصِّلةً في نفْسِها مُتحقِّقةً .

فإنَّا نعني ها هنا بالجسميَّةِ : الَّتي كالمادَّةِ لا الَّتي كالجنسِ(١) ، وقد عرفتَ الفَرْقَ بينَهُما في كتابِ (البرهانِ)(٢) ، وسيأتيكَ ها هنا إيضاحٌ وبيانٌ لهٰذا(٣) .

علىٰ أنَّكَ قد تحقَّقتَ فيما تبيَّنَ لكَ الفَرْقَ بينَهُما ؛ فما كانَ كالمقدارِ يجوزُ أن تختلفَ أنواعُهُ بأُمورٍ لها في ذاتِها ، والمقدارُ المُطلَقُ لا يكونُ لهُ

---

(١) في (ج ، د ، هـ ، و) : (كالصورة) بدل (كالمادة) ، وفي هامش (ج) أُشير إلى المثبت .
(٢) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد الثالث (١/٩٩ ـ ١٠٥) من (المنطق) .
(٣) يُنظر ما سيأتي في (فصل الفصل بين الجنس والمادة) من (المقالة الخامسة) (ص ٢٥٨) .

في ذاتِهِ شيءٌ منها ؛ وذٰلكَ لأنَّ المقدارَ المُطلَقَ لا تكونُ لهُ ذاتٌ مُتقرِّرةٌ إلَّا أن يكونَ خطّاً أو سطحاً ، فإذا تحصَّلَ خطّاً أو سطحاً . . جازَ أن يكونَ للخطِّ لذاتِهِ مُخالَفةٌ للسَّطحِ بفصلٍ هوَ مُحصِّلٌ لطبيعةِ المقداريَّةِ خطّاً وسطحاً .

وأمَّا الجسميَّةُ الَّتي نتكلَّمُ فيها . . فهيَ في نفْسِها طبيعةٌ مُحصَّلةٌ ، ليسَ يُحصِّلُ نوعيَّتَها شيءٌ ينضمُّ إليها ، حتَّىٰ لو توهَّمْنا أنَّهُ لم ينضمَّ إلى الجسميَّةِ معنىً ، بل كانَتْ جسميَّةٌ . . لم يُمكِنْ أن يكونَ مُتحصِّلاً في أنفُسِنا ، إلَّا مادَّةٌ واتِّصالٌ فقطْ .

وكذٰلكَ إذا أثبتْنا معَ الاتِّصالِ شيئاً آخَرَ ؛ فليسَ لأنَّ الاتِّصالَ نفْسَهُ لا يتحصَّلُ لنا إلَّا بإضافتِهِ إليهِ وقرنِهِ بهِ ، بل بحُجَجٍ أُخرىٰ تُبيِّنُ أنَّ الاتِّصالَ لا يُوجَدُ بالفعلِ وحدَهُ .

فليسَ ألَّا يُوجَدَ الشَّيءُ بالفعلِ موجوداً هوَ ألَّا تتحصَّلَ طبيعتُهُ ؛ فإنَّ البياضَ والسَّوادَ كلُّ شيءٍ منهُما مُتحصِّلُ الطَّبيعةِ معنىً مُخصَّصاً أتمَّ تخصيصِهِ الَّذي في ذاتِهِ ، ثمَّ لا يجوزُ أن يُوجَدَ بالفعلِ إلَّا في مادَّةٍ .

وأمَّا المقدارُ مُطلَقاً . . فيستحيلُ أن يتحصَّلَ طبيعةً مُشاراً إليها إلَّا أن يُجعَلَ بالضَّرورةِ خطّاً أو سطحاً حتَّىٰ يصيرَ جائزاً أن يُوجَدَ ، لا أنَّ المقدارَ يجوزُ أن يُوجَدَ مقداراً ، ثمَّ يتبعَهُ أن يكونَ خطّاً أو سطحاً علىٰ سبيلِ أنَّ ذٰلكَ شيءٌ لا يُوجَدُ الأمرُ دونَهُ بالفعلِ وإن كانَ مُتحصِّلَ الذَّاتِ ؛ فإنَّ هٰذا ليسَ كذٰلكَ ، بلِ الجسميَّةُ يُتصوَّرُ أنَّها وُجِدَتْ بالأسبابِ الَّتي لها أن تُوجَدَ بها وفيها وهيَ جسميَّةٌ فقطْ بلا زيادةٍ ، والمقدارُ لا يُتصوَّرُ أنَّهُ وُجِدَ بالأسبابِ الَّتي لهُ أن يُوجَدَ بها وفيها وهوَ مقدارٌ فقطْ بلا زيادةٍ .

فلذٰلكَ المقدارُ لذاتِهِ يحتاجُ إلىٰ فصولٍ حتَّىٰ يُوجَدَ شيئاً مُتحصِّلاً ، وتلكَ

الفصولُ ذاتيَّاتٌ لهُ ، لا تُحوِجُهُ إلىٰ أن يصيرَ بحصولِها غيرَ المقدارِ ، فيجوزَ أن يكونَ مقدارٌ يُخالِفُ مقداراً في أمرٍ لهُ بالذَّاتِ .

وأمَّا صورةُ الجسميَّةِ مِن حيثُ هيَ جسميَّةٌ . . فهيَ طبيعةٌ واحدةٌ بسيطةٌ مُحصَّلةٌ لا اختلافَ فيها ، ولا يُخالِفُ مُجرَّدُ صورةٍ جسميَّةٍ لمُجرَّدِ صورةٍ جسميَّةٍ بفصلٍ داخلٍ في الجسميَّةِ ، وما يلحقُها إنَّما يلحقُها علىٰ أنَّها شيءٌ خارجٌ عن طبيعتِها .

فلا يجوزُ إذاً أن تكونَ جسميَّةٌ مُحتاجةً إلىٰ مادَّةٍ ، وجسميَّةٌ غيرَ مُحتاجةٍ إلىٰ مادَّةٍ .

واللَّواحقُ الخارجةُ لا تُغنيها عنِ الحاجةِ إلى المادَّةِ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ؛ لأنَّ الحاجةَ إلى المادَّةِ إنَّما تكونُ للجسميَّةِ ولكلِّ ذي مادَّةٍ لأجلِ ذاتِهِ ، وللجسميَّةِ مِن حيثُ هيَ جسميَّةٌ لا مِن حيثُ هيَ جسميَّةٌ معَ لاحقٍ .

فقد بانَ : أنَّ الأجسامَ مُؤلَّفةٌ مِن مادَّةٍ وصورةٍ .



فَصْلٌ

في أنّ المادّة الجسمانيّة لا تتعرّىٰ عن الصّورة

ونقولُ الآنَ : إنَّ هٰذهِ المادَّةَ الجسمانيَّةَ يستحيلُ أن تُوجَدَ بالفعلِ مُتعرِّيةً عنِ الصُّورةِ .

وممَّا يُوضِّحُ ذٰلكَ بسرعةٍ : أنَّا بيَّنَّا أنَّ كلَّ وجودٍ يُوجَدُ فيهِ شيءٌ بالفعلِ مُحصَّلٌ قائمٌ ، وأيضاً استعدادٌ لقَبولِ شيءٍ آخَرَ . . فذٰلكَ الوجودُ مُركَّبٌ مِن مادَّةٍ وصورةٍ ، والمادَّةُ الأخيرةُ غيرُ مُركَّبةٍ مِن مادَّةٍ وصورةٍ .



وأيضاً : إنَّها [١] إن فارقَتِ الصُّورةَ الجسميَّةَ . . فلا يخلو : إمَّا أن يكونَ لها وضعٌ وحيِّزٌ في الوجودِ الَّذي لها حينئذٍ ، أو لا يكونَ .

فإن كانَ لها وضعٌ وحيِّزٌ ، وكانَ يُمكِنُ أن تنقسمَ . . فهيَ لا مَحالةَ ذاتُ مقدارٍ وقد فُرِضَ لا مقدارَ لها .

وإن لم يُمكِنْ أن تنقسمَ ولها وضعٌ . . فهيَ لا مَحالةَ نقطةٌ ، ويُمكِنُ أن ينتهيَ إليها خطٌّ ، ولا يجوزُ أن تكونَ مُفرَدةَ الذَّاتِ مُنحازةً علىٰ ما علمتَ في مَواضعَ .

وأمَّا إن كانَ هٰذا الجوهرُ لا وضعَ لهُ ولا إليهِ إشارةٌ ، بل هوَ كالجواهرِ المعقولةِ . . لم يخلُ : إمَّا أن يحلَّ فيهِ البُعْدُ المُحصَّلُ بأسرِهِ دفعةً ، أو يتحرَّكَ هوَ إلىٰ كمالِ مقدارِهِ تحرُّكاً على الاتِّصالِ .

---

(١) أي : المادَّةَ .

فإن حلَّ فيهِ المقدارُ دفعةً ، وحصلَ لا مَحالةَ معَ مُقدَّرِهِ في حيِّزٍ مخصوصٍ[١] . . فيكونُ قد صادفَهُ المقدارُ مُختصّاً بحيِّزٍ .

وإلَّا . . لم يكُنْ حيِّزٌ أَولىٰ بهِ مِن حيِّزٍ ؛ فقد صادفَهُ المقدارُ حيثُ انضافَ إليهِ ، فيكونُ لا مَحالةَ قد صادفَهُ وهوَ في الحيِّزِ الَّذي هوَ فيهِ ، فيكونُ ذٰلكَ الجوهرُ مُتحيِّزاً ، إلَّا أنَّهُ عساهُ ألَّا يكونَ محسوساً وقد فُرِضَ غيرَ مُتحيِّزٍ ألبتَّةَ ، هٰذا خَلْفٌ .

ولا يجوزُ أن يكونَ التَّحيُّزُ قد حصلَ لهُ دفعةً معَ قَبولِ المقدارِ ؛ لأنَّ المقدارَ إن وافاهُ وليسَ هوَ في حيِّزٍ . . كانَ المقدارُ يقترنُ بهِ لا في حيِّزٍ ، ولم يكُنْ يُوافيهِ في حيِّزٍ مخصوصٍ مِنَ الأحيازِ المُختلِفةِ المُحتمِلةِ لهُ ، فيكونُ حينئذٍ لا حيِّزَ لهُ ، وهٰذا مُحالٌ .

أو يكونُ في كلِّ حيِّزٍ يُمكِنُ أن يكونَ لهُ لا يتخصَّصُ ببعضِهِ ، وهٰذا مُحالٌ .

وهٰذا يظهرُ ظهوراً أكثرَ في توهُّمِنا هَيُولىٰ مَدَرَةٍ ما قد تجرَّدَتْ[٢] ، ثمَّ حصلَ فيها صورةُ تلكَ المَدَرَةِ ، فلا يجوزُ أن تحصلَ فيها وليسَتْ في حيِّزٍ ، ولا يجوزُ أن تكونَ المَدَرَةُ تحصلُ في كلِّ حيِّزٍ هوَ بالقوَّةِ حيِّزٌ طبيعيٌّ للمَدَرَةِ ؛ فإنَّ المدريَّةَ لا تجعلُهُ شاغلاً لكلِّ حيِّزٍ لنوعِهِ ، ولا تجعلُهُ أَولىٰ بجهةٍ مِن حيِّزِهِ دونَ جهةٍ ، ولا يجوزُ أن تُوجَدَ إلَّا في جهةٍ مخصوصةٍ مِن جُملةِ كلِّيَّةِ الحيِّزِ ، ولا يجوزُ أن تحصلَ في جهةٍ مخصوصةٍ ولا مُخصِّصَ لهُ بها مِنَ الأحوالِ ؛ إذ ليسَ إلَّا اقترانُ صورةٍ بمادَّةٍ ، وذٰلكَ مُشترَكُ الاحتمالِ للحصولِ في أيِّ جهةٍ كانَ مِنَ الجهاتِ الطَّبيعيَّةِ لأجزاءِ الأرضِ .

---

(١) في (ج ، د ، و) : (تَقدُّره) بدل (مُقدَّره) .
(٢) المَدَرة : قطعة الطين اليابس .

وقد علمتَ أنَّ مِثلَ هٰذا الحصولِ في جهةٍ مِنَ الحيِّزِ إنَّما يكونُ فيما يكونُ بسببِ وقوعِهِ بالقربِ منهُ بقَسْرِ قاسرٍ خصَّصَ ذٰلكَ القربُ اتِّجاهَهُ إلىٰ ذٰلكَ المكانِ بعينِهِ بالحركةِ المُستقيمةِ أو حدوثِهِ في الابتداءِ هناكَ ، وبذٰلكَ القربِ أو وقوعِهِ فيهِ بنقلِ ناقلٍ لذٰلكَ تخصَّصَ ، وقد أُشبِعَ لكَ الكلامُ في هٰذا .

فالهَيُولى الَّتي للمَدَرَةِ لا تختصُّ بعدَ التَّجريدِ ثمَّ لُبْسِ صورةِ المدريَّةِ بجهةٍ إلَّا أن يكونَ لها معَ التَّجريدِ مُناسَبةٌ معَ تلكَ الجهةِ ، لتلكَ المُناسَبةِ لا لنفْسِ كونِها هَيُولىٰ أوَّلاً ، ونفْسِ اكتسابِها للصُّورةِ ثانياً تخصَّصَتْ بها ، وتلكَ المُناسَبةُ وضعٌ ما .

وكذٰلكَ إن كانَ قَبولُهُ المقدارَ بكمالِهِ لا دفعةً ، بل على انبساطٍ ، وعلىٰ أنَّ كلَّ ما مِن شأنِهِ أن ينبسطَ فلهُ جهاتٌ ، وكلَّ ما لهُ جهاتٌ فهوَ ذو وضعٍ . . فيكونُ ذٰلكَ الجوهرُ ذا وضعٍ وحيِّزٍ ، وقيلَ : لا وضعَ لهُ ولا حيِّزَ ، **وهٰذا خَلْفٌ** .

والَّذي أوجبَ هٰذا كلَّهُ فرضُنا أنَّهُ يُفارِقُ الصُّورةَ الجسميَّةَ ، فممتنعٌ أن يُوجَدَ بالفعلِ إلَّا مُتقوِّماً بالصُّورةِ الجسميَّةِ ، وكيفَ تكونُ ذاتٌ لا جزءَ لها في القوَّةِ ولا في الفعلِ تقبلُ الكمَّ ؟!

فبُيِّنَ : أنَّ المادَّةَ لا تبقىٰ مُفارِقةً .



وأيضاً : فإنَّها (١) لا تخلو :

إمَّا أن يكونَ وجودُها وجودَ قابلٍ ، فيكونُ دائماً قابلاً لشيءٍ لا يَعْرىٰ عن مقبولٍ .

---

(١) أي : الهَيُولىٰ .

وإمَّا أن يكونَ لها وجودٌ خاصٌّ مُتقوِّمٌ ، ثمَّ يلحقُ بهِ أنَّهُ يَقْبَلُ ، فيكونُ بوجودِها الخاصِّ المُتقوِّمِ غيرَ ذي كمٍّ وغيرَ ذي حيِّزٍ ، فيكونُ المقدارُ الجسمانيُّ هوَ الَّذي عرضَ لهُ وصيَّرَ ذاتَهُ بحيثُ لهُ بالقوَّةِ أجزاءٌ بعدَما آنَ لذاتِهِ أن يتقوَّمَ جوهراً في نفْسِهِ غيرَ ذي حيِّزٍ ولا كمِّيَّةٍ ولا قَبولِ قسمةٍ .

وإن كانَ وجودُهُ الخاصُّ الَّذي بهِ يتقوَّمُ لا يبقىٰ عندَ التَّكثُّرِ أصلاً . . فيكونُ ما هوَ مُتقوِّمٌ بأنَّهُ لا جزءَ لهُ (١) ولا ينقسمُ بالوهمِ والفرضِ يَعرِضُ لهُ أن يبطلَ عنهُ ما يتقوَّمُ بهِ بالفعلِ ؛ لورودِ عارضٍ عليهِ .

وإن كانَتْ تلكَ الوحدانيَّةُ لا لِمَا تتقوَّمُ بهِ الهَيُولىٰ ، بل لأمرٍ آخَرَ ، ويكونُ ما فرضْناهُ وجوداً خاصّاً ليسَ وجوداً خاصّاً بهِ يتقوَّمُ . . فيكونُ حينئذٍ للمادَّةِ صورةٌ عارضةٌ بها تكونُ واحدةً بالقوَّةِ والفعلِ ، وصورةٌ أُخرىٰ عارضةٌ لها بها تكونُ غيرَ واحدةٍ بالقوَّةِ .

فيكونُ بينَ الأمرَينِ شيءٌ مُشترَكٌ ، هوَ القابلُ للأمرَينِ ، مِن شأنِهِ أن يصيرَ مَرَّةً وليسَ في قوَّتِهِ أن ينقسمَ ، ومَرَّةً أُخرىٰ وفي قوَّتِهِ أن ينقسمَ ؛ أعني : القوَّةَ القريبةَ الَّتي لا واسطةَ لها .

فلْنفرضِ الآنَ هٰذا الجوهرَ وقد صارَ بالفعلِ اثنَينِ ، وكلُّ واحدٍ منهُما بالعددِ غيرُ الآخَرِ ، وحُكمُهُ أنَّهُ يُفارِقُ الصُّورةَ الجسمانيَّةَ ، فلْيُفارِقْ كلُّ واحدٍ منهُما الصُّورةَ الجسمانيَّةَ ، فيبقىٰ كلُّ واحدٍ منهُما جوهراً واحداً بالقوَّةِ والفعلِ .

ولْنفرضْهُ بعينِهِ لم يُقسَمْ ، إلَّا أنَّهُ أُزيلَ عنهُ الصُّورةُ الجسمانيَّةُ حتَّىٰ بقيَ جوهراً واحداً بالقوَّةِ والفعلِ ، فلا يخلو : إمَّا أن يكونَ هٰذا الَّذي بقيَ جوهراً وهوَ

---

(١) قوله : (لا جزء له) كذا في النُّسَخ المعتمدة ونُسَخ الاستئناس ، وفي نسخةٍ غيرِها : (لا حيِّزَ له) .

غيرُ جسمٍ هوَ بعينِهِ مِثلَ الَّذي هوَ جزؤُهُ الَّذي بقيَ كذٰلكَ مُجرَّداً ، أو يُخالِفَهُ .

فإن خالفَهُ . . فلا يخلو :

إمَّا أن يكونَ لأنَّ هٰذا بقيَ وذاكَ عُدِمَ ، أو بالعكسِ .

أو يكونَ كلاهُما قد بقيا ، ولٰكنْ تختصُّ بهٰذا كيفيَّةٌ أو صورةٌ لا تُوجَدُ لذٰلكَ ، أو يختلفانِ بالتَّفاوتِ بعدَ الاتِّفاقِ في المقدارِ أوِ الكيفيَّةِ أو غيرِ ذٰلكَ .

فإن بقيَ أحدُهُما وعُدِمَ الآخَرُ والطَّبيعةُ واحدةٌ مُتشابِهةٌ ، وإنَّما أَعدَمَ أحدَهُما رفعُ الصُّورةِ الجسمانيَّةِ . . فيجبُ أن يُعدِمَ الآخَرَ ذٰلكَ بعينِهِ .

وإنِ اختصَّ بهٰذا كيفيَّةٌ والطَّبيعةُ واحدةٌ ، ولم تحدثْ حالةٌ إلَّا مُفارَقةُ الصُّورةِ الجسمانيَّةِ ، ولم يحدثْ معَ هٰذهِ الحالةِ إلَّا ما يَلزَمُ هٰذهِ الحالةَ . . فيجبُ أن يكونَ حالُ الآخَرِ كذٰلكَ .



فإن قيلَ : إنَّ الأوَّلَينِ وهُما اثنانِ يتَّحدانِ فيصيرانِ واحداً ؟

فنقولُ : ومِنَ المُحالِ أن يتَّحدَ جوهرانِ ؛ لأنَّهُما إنِ اتَّحدا وكلٌّ واحدٍ منهُما موجودٌ . . فهُما اثنانِ لا واحدٌ ، وإنِ اتَّحدا وأحدُهُما معدومٌ والآخَرُ موجودٌ . . فالمعدومُ كيفَ يتَّحدُ بالموجودِ ؟!

وإن عُدِمَا جميعاً بالاتِّحادِ ، وحدثَ شيءٌ ثالثٌ منهُما . . فهُما غيرُ مُتَّحدَينِ ، بل فاسدانِ ، بينَهُما وبينَ الثَّالثِ مادَّةٌ مُشترَكةٌ ، وكلامُنا في نفْسِ المادَّةِ لا في شيءٍ ذي مادَّةٍ .

وأمَّا إنِ اختلفا بالتَّفاوتِ في القَدْرِ . . فيجبُ أن يكونا وليسَ لهُما صورةٌ جسمانيَّةٌ لهُما صورةٌ مقداريَّةٌ ، **هٰذا خَلْفٌ** .

وأمَّا إن لم يختلفا بوجهٍ مِنَ الوجوهِ . . فيكونُ حينئذٍ حُكمُ الشَّيءِ لو لم

ينفصلْ عنهُ ما هوَ غيرُهُ هوَ بعينِهِ حُكمَهُ وقدِ انفصلَ عنهُ غيرُهُ ، وحُكمُهُ معَ غيرِهِ وحُكمُهُ وحدَهُ ومِن كلِّ جهةٍ حُكماً واحداً ، هـٰذا خَلْفٌ .

أعني : أن يكونَ حُكمُ بعضِ الموضوعِ وحُكمُ كلِّهِ واحداً مِن كلِّ جهةٍ ؛ أعني : يكونُ لو كانَ الشَّيءُ لم ينقصْ بأن يُؤخَذَ منهُ شيءٌ . . كما إذا أُخِذَ منهُ شيءٌ ، وحُكمُهُ ولم يُضَفْ إليهِ شيءٌ . . حُكمُهُ وقد أُضِيفَ إليهِ شيءٌ .

وبالجُملةِ : كلُّ شيءٍ يجوزُ في وقتٍ مِنَ الأوقاتِ أن يصيرَ اثنَينِ . . ففي طباعِ ذاتِهِ استعدادٌ للانقسامِ لا يجوزُ أن يُفارِقَهُ ، ربَّما يُمنَعُ عنهُ بعارضٍ غيرِ استعدادِ الذَّاتِ ، وذٰلكَ الاستعدادُ مُحالٌ إلَّا بمُقارَنةِ المقدارِ الذَّاتَ .

فبقيَ : أنَّ المادَّةَ لا تتعرَّىٰ عنِ الصُّورةِ الجسمانيَّةِ .

ولأنَّ هـٰذا الجوهرَ إنَّما صارَ كمّاً بمقدارٍ حلَّهُ ؛ فليسَ بكمٍّ بذاتِهِ . . فليسَ يجبُ أن تختصَّ ذاتُهُ بقَبولِ قطرٍ بعينِهِ دونَ قطرٍ ، وقَدْرٍ دونَ قَدْرٍ .

وإن كانَتِ الصُّورةُ الجسميَّةُ واحدةً . . فنسبةُ ما هوَ غيرُ مُتجزِّئٍ ولا مُتكمِّمٍ في ذاتِـهِ ، بل إنَّما يتجزَّأُ ويتكمَّمُ بغيرِهِ إلىٰ أيِّ مقدارٍ يجوزُ وجودُهُ نسبةٌ واحدةٌ ، وإلَّا . . فلهُ مقدارٌ في ذاتِهِ يُطابِقُ ما يُساوِيهِ دونَ ما يفضلُ عليهِ(١) .

فبُيِّنَ مِن هـٰذا : أنَّهُ يُمكِنُ أن تصغُرَ المادَّةُ بالتَّكاثفِ وتكبُرَ بالتَّخلخلِ ، وهـٰذا محسوسٌ ، بل يجبُ أن يكونَ تعيُّنُ المقدارِ عليها بسببٍ يقتضي في الوجودِ ذٰلكَ المقدارَ .

وذٰلكَ السَّببُ لا يخلو : إمَّا أن يكونَ الصُّورَ والأعراضَ الَّتي تكونُ في المادَّةِ ، أو سبباً مِن خارجٍ .

---

(١) في (هـ) زيادة : (وهو للكلِّ والجزءِ واحدٌ ؛ لأنه محال أن يكون جزءٌ منه يطابق جزءاً من المقدار وليس له في ذاته جزءٌ) .

فإن كانَ سبباً مِن خارجٍ :

فإمَّا أن يُفيدَ ذٰلكَ المقدارَ المُقدَّرَ بتوسُّطِ أمرٍ آخَرَ ، أو بسببِ استعدادٍ خاصٍّ ، فيكونُ حُكمُ هٰذا وحُكمُ القسمِ الأوَّلِ واحداً ، يرجعُ إلىٰ أنَّ الأجسامَ لاختلافِ أحوالِها تختلفُ مَقاديرُها .

وإمَّا ألَّا تكونَ الإفادةُ بسببِ ذٰلكَ وبتوسُّطِهِ ، فتكونُ الأجسامُ مُتساوِيةَ الاستحقاقِ للكمِّ ومُتساوِيةَ الأحجامِ ، وهٰذا كاذبٌ .

ومعَ ذٰلكَ أيضاً فليسَ يجبُ أن يصدرَ عن ذٰلكَ السَّببِ حجمٌ بعينِهِ دونَ حجمٍ إلَّا لأمرٍ ، وأعني بذٰلكَ الأمرِ : شرطاً ينضافُ إلى المادَّةِ ، بهِ تستحقُّ المقدارَ المُعيَّنَ لا لنفْسِ كونِها مادَّةً ، ولا أيضاً لكونِها مادَّةً لها مُصوِّرٌ بالكمِّيَّةِ ، بل يكونُ للمادَّةِ شيءٌ لأجلِهِ تستحقُّ أن يُصوِّرَها المُصوِّرُ بذٰلكَ الحجمِ والكمِّيَّةِ .

ويجوزُ أن تختلفَ بالنَّوعِ مُطلقاً ، ويجوزُ أن تختلفَ بالأشدِّ والأضعفِ ، ليسَ بالنَّوعِ مُطلَقاً ، وإن كانَ الأشدُّ والأضعفُ قد يُقارِبُ الاختلافَ في النَّوعِ . . لٰكنْ بينَ الاختلافِ بالنَّوعِ مُطلَقاً وبينَ الاختلافِ بالأشدِّ والأضعفِ مُخالَفةٌ معلومةٌ عندَ المُعتبِرينَ ؛ فقد علمتَ أنَّ الهَيُولىٰ قد تتهيَّأُ بعينِها لمَقاديرَ مُختلِفةٍ ، وهٰذا أيضاً مَبدَأٌ للطَّبيعيَّاتِ .



وأيضاً : فإنَّ كلَّ جسمٍ يختصُّ لا مَحالةَ بحيِّزٍ مِنَ الأحيازِ ، وليسَ لهُ حيِّزُهُ الخاصُّ بهِ بما هوَ جسمٌ ، وإلَّا . . لَكانَ كلُّ جسمٍ كذٰلكَ ، فهوَ إذاً لا مَحالةَ مُختَصٌّ بهِ لصورةٍ ما في ذاتِهِ ، وهٰذا بيِّنٌ .

فإنَّهُ إمَّا أن يكونَ غيرَ قابلٍ للتَّشكيلاتِ والتَّفصيلاتِ ، فيكونُ لصورةٍ ما صارَ كذٰلكَ ؛ لأنَّهُ بما هوَ جسمٌ قابلٌ لهُ .

وإمَّا أن يكونَ قابلاً لها بسهولةٍ أو بعسرٍ ، فكيفَما كانَ فهوَ علىٰ إحدى الصُّورِ المذكورةِ في (الطَّبيعيَّاتِ) .

فإذاً : المادَّةُ المُجسَّمةُ لا تُوجَدُ مُفارِقةً للصُّورةِ ، فالمادَّةُ إذاً إنَّما تقومُ بالفعلِ بالصُّورةِ ، **فإذاً** : المادَّةُ إذا جُرِّدَتْ في التَّوهُّمِ . . فقد فُعِلَ بها ما لا تثبُتُ في الوجودِ معَهُ .



فصل

في تقديم الصّورة على المادّة في مرتبة الوجود

فقد صحّ : أنَّ المادَّةَ الجسمانيَّةَ إنَّما تقومُ بالفعلِ عندَ وجودِ الصُّورةِ ، **وأيضاً** : فإنَّ الصُّورةَ المادِّيَّةَ ليسَتْ تُوجَدُ مُفارِقةً للمادَّةِ ، فلا يخلو :

إمَّا أن يكونَ بينَهُما علاقةُ المُضافِ ، فلا يُعقَلُ ماهيَّةُ كلِّ واحدٍ منهُما إلَّا مقولةً بالقياسِ إلى الآخَرِ ، وليسَ كذٰلكَ ؛ فإنَّا نعقلُ كثيراً مِنَ الصُّورِ الجسمانيَّةِ ونحتاجُ إلىٰ تكلُّفٍ شديدٍ حتَّىٰ نُثبِتَ أنَّ لها مادَّةً ، وكذٰلكَ هٰذهِ المادَّةُ نعقلُها الجوهرَ المُستعِدَّ ولا نعلمُ مِن ذٰلكَ أنَّ ما تستعدُّ لهُ يجبُ أن يكونَ فيهِ منهُ شيءٌ بالفعلِ إلَّا ببحثٍ ونظرٍ .

نعم ؛ هيَ مِن حيثُ هيَ مُستعِدَّةٌ مضافةٌ إلىٰ مُستعَدٍّ لهُ ، وبينَهُما علاقةُ الإضافةِ ، لٰكنْ كلامُنا في مُقايَسةِ ما بينَ ذاتَيهِما دونَ ما يَعرِضُ لهُما مِن إضافةٍ أو يَلزَمُهُما ، وقد عرفتَ كيفَ هٰذا .

وأيضاً : فإنَّ كلامَنا في الحالِ بينَ المادَّةِ وبينَ الصُّورةِ مِن حيثُ هيَ موجودةٌ ، والاستعدادُ لا يُوجِبُ علاقةً معَ شيءٍ هوَ موجودٌ لا مَحالةَ .



وإن كانَ يجوزُ ذٰلكَ . . فلا يخلو : إمَّا أن تكونَ العلاقةُ بينَهُما علاقةَ ما بينَ العلَّةِ والمعلولِ ، وإمَّا أن تكونَ العلاقةُ بينَهُما علاقةَ أمرَينِ مُتكافِئَي الوجودِ ، وليسَ أحدُهُما علَّةً ولا معلولاً للآخَرِ ، ولٰكنْ لا يُوجَدُ أحدُهُما إلَّا والآخَرُ يُوجَدُ .

وكلُّ شيئَينِ ليسَ أحدُهُما علَّةً للآخَرِ ولا معلولاً لهُ ، ثمَّ بينَهُما هٰذهِ

العلاقةُ . . فلا يجوزُ أن يكونَ رفعُ أحدِهِما علَّةً لرفعِ الآخَرِ مِن حيثُ هوَ ذاتٌ ، بل يكونُ أمراً معَهُ ؛ أعني : يكونُ رفعاً لا يخلو عن أن يكونَ معَ رفعٍ لا رفعاً مُوجِبَ رفعٍ إن كانَ ولا بدَّ .

وقد عرفتَ الفَرْقَ بينَ الوجهَينِ ؛ فقد عرفتَ أنَّ الشَّيءَ الَّذي رفعُهُ علَّةٌ لرفعِ شيءٍ آخَرَ فهوَ علَّتُهُ ، قد بانَ لكَ هـٰذا قبلُ في مَواضعَ على التَّفصيلِ ، وسيزدادُ هـٰذا إيضاحاً في خَلَلِ ما تفهمُ .



وأمَّا الآنَ . . فقد علمتَ ها هنا أنَّهُ فرقٌ بينَ أن يُقالَ في الشَّيءِ : إنَّ رَفْعَهُ علَّةٌ لرفعِ شيءٍ ، وبينَ أن يُقالَ : لا بدَّ مِن أن يكونَ معَ رفعِهِ رفعُ شيءٍ .

فإن كانَ ليسَ رفعُ أحدِ هـٰذَينِ الشَّيئَينِ المذكورَينِ علَّةً لرفعِ الآخَرِ ، بل لا بدَّ مِن أن يكونَ معَ ارتفاعِ الآخَرِ . . فلا يخلو :

إمَّا أن يكونَ رفعُ المرفوعِ منهُما يُوجِبُ رَفْعَ شيءٍ ثالثٍ غيرِهِما .

أو يجبُ عن رفعِ شيءٍ ثالثٍ ، حتَّىٰ إنَّهُ لولا رفعٌ عَرَضَ لذٰلكَ الثَّالثِ . . لم يُمكِنْ رفعُ هـٰذا .

أو لا يكونَ شيءٌ مِن ذٰلكَ .

فإن لم يكُنْ ، بل كانَ ليسَ يرتفعُ هـٰذا إلَّا معَ ذٰلكَ ، وذٰلكَ إلَّا معَ هـٰذا مِن غيرِ سببٍ ثالثٍ غيرِ طبيعتِهِما ؛ فطبيعةُ كلِّ واحدٍ منهُما مُتعلِّقةٌ في الوجودِ بالفعلِ بالآخَرِ :

فإمَّا أن يكونَ ذٰلكَ لماهيَّتِهِما(١) ، فتكونُ مُضافةً وقد بانَ أنَّها ليسَتْ مُضافةً .

---

(١) في (ج ، د) : (لماهيته) .

وإمَّا أن يكون في وجودِها[١] .

وبُيِّنَ أنَّ مِثلَ هٰذا لا يكونُ واجبَ الوجودِ ، فيكونُ في ماهيَّتِهِ مُمكِنَ الوجودِ ، لٰكنَّهُ يصيرُ بغيرِهِ واجبَ الوجودِ ، فلا يجوزُ ألبتَّةَ أن يصيرَ واجبَ الوجودِ بذٰلكَ الآخَرِ ، فقد بيَّنَّا هٰذا .

فيجبُ أن يصيرَ واجبَ الوجودِ هوَ وصاحبُهُ معَهُ في آخِرِ الأمرِ إذا ارتقيْنا إلى العللِ بشيءٍ ثالثٍ ويكونُ ذٰلكَ الشَّيءُ الثَّالثُ مِن حيثُ هوَ علَّةٌ بالفعلِ لوجوبِ وجودِهِما لا يصحُّ رفعُ أحدِهِما إلَّا برفعِ كونِهِ علَّةً بالفعلِ ، فيكونُ هٰذانِ إنَّما يرتفعانِ برفعِ سببٍ ثالثٍ وقد قلْنا : ليسَ كذٰلكَ ، **هٰذا خَلْفٌ** .

فقد بطَلَ هٰذا ، **وبقيَ الحقُّ أحدَ القسمَينِ الآخَرَينِ** .



فإن كانَ رفعُهُما بسببِ رفعِ شيءٍ ثالثٍ حتَّىٰ يكونا هُما معلولَيهِ . . **فلْننظرْ** : كيفَ يُمكِنُ أن تكونَ ذاتُ كلِّ واحدٍ منهُما تتعلَّقُ بمُقارَنةِ ذاتِ الآخَرِ ؟ فإنَّهُ لا يخلو :

إمَّا أن يكونَ كلُّ واحدٍ منهُما يجبُ وجودُهُ مِنَ العلَّةِ بواسطةِ صاحبِهِ ، فيكونُ كلُّ واحدٍ منهُما هوَ العلَّةَ القريبةَ لوجوبِ وجودِ صاحبِهِ ، **وهٰذا خَلْفٌ** ، قد بانَ أنَّ هٰذا مُستحيلٌ فيما سلفَ مِن أقاويلِنا .

وإمَّا أن يكونَ أحدُهُما بعينِهِ أقربَ إلىٰ هٰذا الثَّالثِ ، فيصيرُ هوَ العلَّةَ الواسطةَ والثَّاني هوَ المعلولَ ، ويكونُ الحقُّ هوَ القسمَ الَّذي قلْنا : إنَّ العلاقةَ بينَهُما علاقةٌ يكونُ لها أحدُهُما علَّةً ، والآخَرُ معلولاً .



---

(١) في (ج ، د ، هـ) : (وجوده) .

وأمَّا إن كانَ رفعُ أحدِهِما يُوجِبُ رَفْعَ ثالثٍ يجبُ عن رفعِهِ رفعُ الثَّاني منهُما . . فقد صارَ أحدُهُما علَّةَ العلَّةِ ، وعلَّةُ العلَّةِ علَّةٌ ، والأمرُ يتقرَّرُ في آخِرِهِ علىٰ أن يكونَ أحدُهُما معلولاً ، والآخَرُ علَّةً .

فلْننظرِ الآنَ : أيُّهُما ينبغي أن تكونَ العلَّةُ منهُما ؟

فأمَّا المادَّةُ . . فلا يجوزُ أن تكونَ هيَ العلَّةَ لوجودِ الصُّورةِ :

أمَّا أوَّلاً : فلأنَّ المادَّةَ إنَّما هيَ مادَّةٌ لأنَّ لها قوَّةَ القَبولِ والاستعدادِ ، والمُستعِدُّ بما هوَ مُستعِدٌّ لا يكونُ سبباً لوجودِ ما هوَ مُستعَدٌّ لهُ ، ولو كانَ سبباً . . لَوجبَ أن يُوجَدَ ذٰلكَ دائماً لهُ مِن غيرِ استعدادٍ .

وأمَّا ثانياً : فإنَّهُ مِنَ المُستحيلِ أن تكونَ ذاتُ الشَّيءِ سبباً لشيءٍ بالفعلِ وهوَ بعدُ بالقوَّةِ ، بل يجبُ أن تكونَ ذاتُهُ قد صارَ بالفعلِ ، ثمَّ صارَ سبباً لشيءٍ آخَرَ ، سواءٌ كانَ هٰذا التَّقدُّمُ بالزَّمانِ أو بالذَّاتِ ؛ أعني : ولو لم يكُنْ ألبتَّةَ موجوداً إلَّا وهوَ سببٌ للثَّاني ، وإلَّا أن يقومَ الثَّاني بالذَّاتِ ؛ ولذٰلك يكونُ مُتقدِّماً بالذَّاتِ ، وسواءٌ كانَ ما هوَ سببٌ لهُ يُقارِنُ ذاتَهُ أو يكونُ مُفارِقاً ذاتَهُ . . فإنَّهُ يجوزُ أن يكونَ بعضُ أسبابِ وجودِ الشَّيءِ إنَّما يكونُ عنهُ وجودُ شيءٍ يكونُ مُقارِناً لذاتِهِ ، وبعضُ أسبابِ وجودِ الشَّيءِ إنَّما يكونُ عنهُ وجودُ شيءٍ يكونُ مُبايِناً لذاتِهِ ؛ فإنَّ العقلَ ليسَ ينقبضُ عن تجويزِ هٰذا .

ثمَّ البحثُ يُوجِبُ وجودَ القسمَينِ جميعاً ، فإن كانَتِ المادَّةُ سبباً للصُّورةِ . . فيجبُ أن تكونَ لها ذاتٌ بالفعلِ أقدمُ مِنَ الصُّورةِ ، وقد منعْنا هٰذا منعاً ليسَ بناؤُهُ علىٰ أنَّ ذاتَهُ لا يُمكِنُ أن يُوجَدَ إلَّا مُلتزِماً لمُقارَنةِ الصُّورةِ ، بل علىٰ أنَّ ذاتَهُ يستحيلُ وجودُها أن يكونَ بالفعلِ إلَّا بالصُّورةِ ، وبينَ الأمرَينِ فرقٌ .

وأمَّا ثالثاً : فإنَّهُ إذا كانَتِ المادَّةُ هيَ العلَّةَ القريبةَ للصُّورةِ ، والمادَّةُ لا اختلافَ لها في ذاتِها ، وما يَلزَمُ عنِ الشَّيءِ الَّذي لا اختلافَ فيهِ لا اختلافَ فيهِ ألبتَّةَ . . فكانَ يجبُ أن تكونَ الصُّوَرُ المادِّيَّةُ لا اختلافَ فيها .

فإن كانَ اختلافُها لأُمورٍ تختلفُ مِن أحوالٍ للمادَّةِ . . فتكونُ تلكَ الأُمورُ هيَ الصُّورَ الأُولىٰ في المادَّةِ ، ويعودُ الكلامُ جَذَعاً[1] .

وإن كانَ علَّةَ وجودِ هٰذهِ الصُّورِ المُختلِفةِ المادَّةُ وشيءٌ آخَرُ معَ المادَّةِ ليسَ في المادَّةِ حتَّىٰ لا تكونَ المادَّةُ وحدَها العلَّةَ القريبةَ ، بلِ المادَّةُ وشيءٌ آخَرُ . . فيكونُ ذٰلكَ الشَّيءُ الآخَرُ والمادَّةُ إذا اجتمعا جميعاً حصلَ صورةٌ ما مُعيَّنةٌ في المادَّةِ .

وإن كانَ شيءٌ غيرَ ذٰلكَ الآخَرِ ، واجتمعَ معَ المادَّةِ . . حصلَتْ صورةٌ غيرُ تلكَ الصُّورةِ المُعيَّنةِ ، فتكونُ المادَّةُ في الحقيقةِ لها قَبولٌ للصُّورةِ .

وأمَّا خاصِّيَّةُ كلِّ صورةٍ . . فإنَّما يكونُ عن تلكَ العللِ ، وإنَّما يكونُ كلُّ صورةٍ هيَ هيَ بخاصِّيَّتِها ، فيكونُ علَّةُ وجودِ كلِّ صورةٍ بخاصِّيَّتِها هيَ الشَّيءَ الخارجَ ، ولا يكونُ للمادَّةِ في تلكَ الخاصِّيَّةِ صنعٌ ، وإنَّما كانَتْ تلكَ الصُّورةُ موجودةً وجودَها بتلكَ الخاصِّيَّةِ ، فيكونُ لا صنعَ للمادَّةِ في خصوصيَّةِ وجودِ كلِّ صورةٍ إلَّا أنَّها لا بدَّ منها في أن تُوجَدَ الصُّورةُ فيها ، وهٰذهِ خاصِّيَّةُ العلَّةِ القابليَّةِ ، فيبقىٰ لها القَبولُ فقطْ .

فقد بطَلَ أن تكونَ المادَّةُ علَّةً للصُّورةِ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ .

وقد بقيَ أن تكونَ الصُّورةُ هيَ الَّتي بها يجبُ وجودُ المادَّةِ .



---

(١) **جَذَعاً** : جديداً كما بدأ .

فلْننظرْ : هل يُمكِنُ أن تكونَ الصُّورةُ وحدَها هيَ الَّتي بها يجبُ وجودُ المادَّةِ ؟

فنقولُ : أمَّا الصُّورةُ الَّتي لا تُفارِقُها مادَّتُها . . فذٰلكَ جائزٌ فيها ، وأمَّا الصُّورةُ الَّتي تُفارِقُ المادَّةَ ، وتبقى المادَّةُ موجودةً بصورةٍ أُخرىٰ . . فلا يجوزُ ذٰلكَ فيها .

وذٰلكَ لأنَّ هـٰذهِ الصُّورةَ لو كانَتْ وحدَها لذاتِها علَّةً . . لَكانَتِ المادَّةُ تُعدَمُ بعدَ عدمِها ، وتكونُ للصُّورةِ المُستأنَفةِ مادَّةٌ أُخرىٰ تُوجَدُ عنها ، ولَكانَ يكونُ تلكَ المادَّةُ حادثةً ، ولَكانَ يُحتاجُ لها إلىٰ مادَّةٍ أُخرىٰ .

فيجبُ إذاً : أن تكونَ علَّةُ وجودِ المادَّةِ شيئاً معَ الصُّورةِ حتَّىٰ تكونَ المادَّةُ إنَّما يفيضُ وجودُها عن ذٰلكَ الشَّيءِ ، لـٰكنْ يستحيلُ أن يكملَ فيضانُهُ عنهُ بلا صورةٍ ألبتَّةَ ، بل إنَّما يتمُّ الأمرُ بهِما جميعاً .

فيكونُ تعلُّقُ المادَّةِ في وجودِها بذٰلكَ الشَّيءِ وبصورةٍ ـ كيفَ كانَتْ ـ تصدرُ عنهُ فيها ، فلا تُعدَمُ بعدمِ الصُّورةِ ؛ إذِ الصُّورةُ لا تُفارِقُها إلَّا لصورةٍ أُخرىٰ تفعلُ معَ العلَّةِ الَّتي عنها مَبدَأُ وجودِ المادَّةِ ما كانَتْ تفعلُهُ الصُّورةُ الأُولىٰ ، فبما أنَّ هـٰذا الثَّانيَ يُشارِكُ الأوَّلَ في أنَّهُ صورةٌ . . يُشارِكُهُ في أنَّهُ يُعاوِنُ علىٰ إقامةِ هـٰذهِ المادَّةِ ، وبما يُخالِفُهُ يجعلُ المادَّةَ بالفعلِ جوهراً غيرَ الجوهرِ الَّذي كانَ يفعلُهُ الأوَّلُ .

فكثيرٌ مِنَ الأُمورِ الموجودةِ إنَّما يتمُّ بوجودِ شيئَينِ ؛ فإنَّ الإضاءةَ والإنارةَ إنَّما تحصلُ مِن سببٍ مُضيءٍ ومِن كيفيَّةٍ لا بعينِها تجعلُ الجسمَ المُستنيرَ قابلاً لِأنْ ينفُذَ فيهِ الشُّعاعُ ولا ينعكسَ ، ثمَّ تكونُ تلكَ الكيفيَّةُ تُقيمُ الشُّعاعَ علىٰ خاصِّيَّةٍ غيرِ الخاصِّيَّةِ الَّتي تُقيمُهُ كيفيَّةٌ أُخرىٰ مِنَ الألوانِ .

ويجبُ ألَّا تُناقِشَ فيما لفظْنا بهِ مِن نفوذِ الشُّعاعِ وانعكاسِهِ بعدَ أنَّكَ بالغرضِ

بصيرٌ ، ولا يبعدُ إذا تأمَّلتَ أن تجدَ لهٰذا أمثلةً أشدَّ مُوافَقةً ، ولا يضرُّكَ ألَّا تجدَ أيضاً مثالاً ؛ فإنَّهُ ليسَ يجبُ أن يكونَ لكلِّ شيءٍ مثالٌ .



ولقائلٍ أن يقولَ : إنَّهُ إن كانَ تعلُّقُ المادَّةِ بذٰلكَ الشَّيءِ وبصورةٍ . . فيكونُ مجموعُهُما كالعلَّةِ لهُ ، وإذا بطَلَتِ الصُّورةُ . . بطَلَ هٰذا المجموعُ الَّذي هوَ العلَّةُ ، فوجبَ أن يبطلَ المعلولُ ؟

فنقولُ : إنَّهُ ليسَ تعلُّقُ المادَّةِ بذٰلكَ الشَّيءِ وبالصُّورةِ مِن حيثُ الصُّورةُ صورةٌ مُعيَّنةُ النَّوعِ ، بل مِن حيثُ هيَ صورةٌ ، وهٰذا المجموعُ ليسَ يبطلُ ألبتَّةَ ؛ فإنَّهُ يكونُ دائماً موجوداً ذٰلكَ الشَّيءُ والصُّورةُ مِن حيثُ هيَ صورةٌ ، فيكونُ لو لم يكُنْ ذٰلكَ الشَّيءُ . . لم تكُنِ المادَّةُ ، ولو لم تكُنِ الصُّورةُ مِن حيثُ هيَ صورةٌ . . لم تكُنِ المادَّةُ ، ولو بطَلَتِ الصُّورةُ الأُولىٰ لا بسببِ تعقُّبِ الثَّانيةِ . . لَكانَ يكونُ ذٰلكَ الشَّيءُ المُفارِقُ وحدَهُ ، ولا يكونُ الشَّيءُ الَّذي هوَ الصُّورةُ مِن حيثُ هوَ صورةٌ ، فكانَ يستحيلُ أن يفيضَ عن ذٰلكَ الشَّيءِ وجودُ المادَّةِ ؛ إذ هوَ وحدَهُ بلا شريكٍ أو شريكةٍ (١) .



ولٰكنْ لقائلٍ أن يقولَ : إنَّ مجموعَ تلكَ العلَّةِ والصُّورةِ ليسَ واحداً بالعددِ ، بل واحداً بمعنىً عامٍّ ، والواحدُ بالمعنى العامِّ لا يكونُ علَّةً للواحدِ بالعددِ ، ولمِثلِ طبيعةِ المادَّةِ ؛ فإنَّها واحدةٌ بالعددِ ؟

فنقولُ : إنَّا لا نمنعُ أن يكونَ الواحدُ بالمعنى العامِّ المُستحفَظُ وحدةُ عمومِهِ بواحدٍ بالعددِ علَّةً لواحدٍ بالعددِ ، وها هنا فإنَّ الواحدَ بالنَّوعِ مُستحفَظٌ بواحدٍ

---

(١) في (د ، هـ) : (بلا شريكة أو شريطة) .

بالعددِ هوَ المُفارِقُ ، فيكونُ ذٰلكَ الشَّيءُ يُوجِبُ المادَّةَ ، ولا يتمُّ إيجابُها إلَّا بأحدِ أُمورٍ تُقارِنُهُ أيَّها كانَتْ ، وأمَّا ما هٰذا الشَّيءُ . . فستعلمُهُ بعدُ .

فالصُّورُ : إمَّا صورٌ لا تُفارِقُها المادَّةُ ، وإمَّا صورٌ تُفارِقُها المادَّةُ ولا تخلو المادَّةُ عن مِثلِها .

والصُّورُ الَّتي تُفارِقُ المادَّةَ إلىٰ عاقبٍ . . فإنَّ مُعقِّبَها فيها يستبقيها بتعقيبِ تلكَ الصُّورةِ ، فتكونُ الصُّورةُ مِن وجهٍ واسطةً بينَ المادَّةِ المُستبقاةِ وبينَ مُستبقيها ، والواسطةُ في التَّقويمِ ؛ فإنَّهُ أوَّلاً يتقوَّمُ ذاتُهُ ، ثمَّ يُقوَّمُ بهِ غيرُهُ أوَّليَّةً بالذَّاتِ ، وهيَ العلَّةُ القريبةُ مِنَ المُستبقىٰ في البقاءِ .

فإن كانَتْ تُقوَّمُ بالعلَّةِ المُبقِيةِ للمادَّةِ بوساطتِها . . فالقوامُ لها مِنَ الأوائلِ أوَّلاً ، ثمَّ للمادَّةِ ، وإن كانَتْ قائمةً لا بتلكَ العلَّةِ ، بل بنفْسِها ، ثمَّ تُقامُ المادَّةُ بها . . فذٰلكَ أظهرُ فيها .

وأمَّا الصُّورُ الَّتي لا تُفارِقُها المادَّةُ . . فلا يجوزُ أن تُجعَلَ معلولةً للمادَّةِ حتَّىٰ تكونَ المادَّةُ تقتضيها وتُوجِبُها بنفْسِها ، فتكونُ مُوجِبةً لوجودِ ما تستكملُ بهِ ، فتكونُ مِن حيثُ تستكملُ بهِ قابلةً ، ومِن حيثُ تُوجِبُهُ مُوجِدةً ، فتكونُ تُوجِبُ وجودَ شيءٍ في نفْسِها تُتصوَّرُ بهِ .

لٰكنَّ الشَّيءَ مِن حيثُ هوَ قابلٌ . . غيرُهُ مِن حيثُ هوَ مُوجِبٌ ، فتكونُ المادَّةُ ذاتَ أمرَينِ : بأحدِهِما تستعدُّ ، وبالآخَرِ يُوجَدُ عنها شيءٌ .

فيكونُ المُستعِدُّ منهُما هوَ جوهرَ المادَّةِ ، وذٰلكَ الآخَرُ أمراً زائداً علىٰ كونِهِ مادَّةً تُقارِنُهُ وتُوجِبُ فيهِ أثراً كالطَّبيعةِ للحركةِ في المادَّةِ ، فيكونُ ذٰلكَ الشَّيءُ هوَ الصُّورةَ الأُولىٰ ، ويعودُ الكلامُ جَذَعاً (١) .

---

(١) **جذعاً** : جديداً كما بدأ .

فإذاً : الصُّورةُ أقدمُ مِنَ الهَيُولىٰ ، ولا يجوزُ أن يُقالَ : إنَّ الصُّورةَ بنفْسِها موجودةٌ بالقوَّةِ ، وإنَّما تصيرُ بالفعلِ بالمادَّةِ ؛ لأنَّ جوهرَ الصُّورةِ هوَ الفعلُ .

وأمَّا طبيعةُ ما بالقوَّةِ . . فإنَّ محلَّها المادَّةُ ، فتكونُ المادَّةُ هيَ الَّتي يصلحُ فيها أن يُقالَ لها : إنَّها في نفْسِها بالقوَّةِ تكونُ موجودةً ، وإنَّها بالفعلِ بالصُّورةِ[١] .

والصُّورةُ وإن كانَتْ لا تُفارِقُ الهَيُولىٰ . . فليسَتْ تتقوَّمُ بالهَيُولىٰ ، بل بالعلَّةِ المُفيدةِ إيَّاها الهَيُولىٰ ، وكيفَ تتقوَّمُ الصُّورةُ بالهَيُولىٰ وقد بيَّنَّا أنَّها علَّتُها ؟! والعلَّةُ لا تتقوَّمُ بالمعلولِ ، ولا شيئانِ اثنانِ يتقوَّمُ أحدُهُما بالآخَرِ بأنَّ كلَّ واحدٍ منهُما يُفيدُ الآخَرَ وجودَهُ ، وقد بانَ استحالةُ هٰذا ، وتبيَّنَ لكَ الفَرْقُ بينَ الَّذي يتقوَّمُ بهِ الشَّيءُ ، وبينَ الَّذي لا يُفارِقُهُ .

فالصُّورةُ لا تُوجَدُ إلَّا في الهَيُولىٰ ، لا أنَّ علَّةَ وجودِها الهَيُولىٰ أو كونُها في الهَيُولىٰ ، كما أنَّ العلَّةَ لا تُوجَدُ إلَّا معَ المعلولِ ، لا أنَّ علَّةَ وجودِ العلَّةِ هيَ المعلولُ أو كونُهُ معَ المعلولِ .

بل كما أنَّ العلَّةَ إذا كانَتْ علَّةً بالفعلِ لزمَ عنها المعلولُ ، وأن يكونَ معَها . . كذٰلكَ الصُّورةُ إذا كانَتْ صورةً موجودةً يَلزَمُ عنها أن تُقوِّمَ شيئاً ، ذٰلكَ الشَّيءُ مُقارِنٌ لذاتِها .

فكانَ ما يُقوِّمُ شيئاً بالفعلِ ويُفيدُهُ الوجودَ :

منهُ : ما يُفيدُهُ وهوَ مُبايِنٌ .

ومنهُ : ما يُفيدُهُ وهوَ مُلاقٍ وإن لم يكُنْ جزءاً منهُ ؛ مِثلُ الجوهرِ للأعراضِ الَّتي تلحقُهُ أو تلزمُهُ والمزاجاتِ .

---

(١) في (و) زيادة : (ويكون من حقِّ ما سُمِّيَ : « مادةً » أن يُسمَّىٰ : « صورةً » ، وما سُمِّيَ : « صورةً » أن يُسمَّىٰ : « مادةً ») .

وبُيِّنَ بهٰذا : أنَّ كلَّ صورةٍ تُوجَدُ في مادَّةٍ مُجسَّمةٍ فبعلَّةٍ ما تُوجَدُ ؛ أمَّا الحادثةُ . . فذٰلكَ ظاهرٌ فيها ، وأمَّا المُلازِمةُ للمادَّةِ [1] . . فلأنَّ الهَيُولى الجسمانيَّةَ إنَّما خُصِّصَتْ بها لعلَّةٍ ، وسنتبيَّنُ هٰذا أظهرَ في مَواضعَ أُخرىٰ .



(١) قوله : (الملازمة) كذا في النُّسَخ المعتمدة ونُسَخ الاستئناس ، وفي نسخةٍ غيرِها : (اللازمة) .

المَقالَةُ الثّالِثَةُ

[في المقولات التّسع]

عشرة فصول

فَصْلٌ

في الإشارة إلىٰ ما ينبغي أن يُبْحَث عنه من حال المقولات التّسع في عرضيّتها

فنقولُ : قد بيَّنَّا ماهيَّةَ الجوهرِ ، وبيَّنَّا أنَّها مَقولةٌ على المُفارِقِ ، وعلى الجسمِ ، وعلى المادَّةِ والصُّورةِ .

فأمَّا الجسمُ . . فإثباتُهُ مُستغنىً عنهُ ، وأمَّا المادَّةُ والصُّورةُ . . فقد أثبتْناهُما ، وأمَّا المُفارِقُ . . فقد أثبتْناهُ بالقوَّةِ القريبةِ مِنَ الفعلِ ، ونحنُ مُثبِتوهُ مِن بعدُ .

وعلىٰ أنَّكَ إن تذكَّرتَ ما قلْناهُ في النَّفْسِ . . صحَّ لكَ وجودُ جوهرٍ مُفارِقٍ غيرِ جسمٍ ، فبالحريِّ أن ننتقلَ الآنَ إلىٰ تحقيقِ الأعراضِ وإثباتِها .

فنقولُ : أمَّا المَقولاتُ العشرُ . . فقد تفهَّمتَ ماهيَّاتِها في افتتاحِ (المنطقِ) (١) ، ثمَّ لا شكَّ أنَّ المُضافَ مِن جُملتِها مِن حيثُ هوَ مُضافٌ . . أمرٌ عارضٌ لشيءٍ ضرورةً .

وكذٰلكَ النِّسبُ الَّتي في أينَ ومتىٰ ، وفي الوضعِ ، وفي الفعلِ ، وفي الانفعالِ ؛ فإنَّها أحوالٌ عارضةٌ لأشياءَ هيَ فيها كالموجودِ في الموضوعِ ، اللَّهمَّ إلَّا أن يقولَ قائلٌ : إنَّ الفعلَ ليسَ كذٰلكَ ؛ لأنَّ وجودَ الفعلِ ليسَ في الفاعلِ ، بل في المفعولِ .

فإن قالَ ذٰلكَ ، وسُلِّمَ لهُ . . فليسَ يضرُّ فيما نرومُهُ مِن أنَّ الفعلَ موجودٌ

---

(١) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد الأول (١/٥٥ ـ ٧٢) من (المدخل) .

في شيءٍ وجودَهُ في الموضوعِ وإن كانَ ليسَ في الفاعلِ .



فبقيَ مِنَ المَقولاتِ ما يقعُ فيهِ إشكالٌ ؛ وهوَ أنَّهُ هل هوَ عرَضٌ أو ليسَ بعرَضٍ ؟ مَقولتانِ : **مَقولةُ الكيفِ ، ومَقولةُ الكمِّ .**

أمَّا مَقولةُ الكمِّ . . فكثيرٌ مِنَ النَّاسِ رأىٰ أن يجعلَ الخطَّ والسَّطحَ والمقدارَ الجسمانيَّ مِنَ الجوهرِ ، وألَّا يقتصرَ علىٰ ذٰلكَ ، بل يجعلُ هٰذهِ الأشياءَ مَبادئَ الجواهرِ .

وبعضُهُم رأىٰ ذٰلكَ في الكمِّيَّاتِ المُنفصِلةِ ؛ أيِ : الأعدادِ ، وجعلَها مَبادئَ الجواهرِ .

وأمَّا الكيفُ . . فقد رأىٰ آخَرونَ مِنَ الطَّبيعيِّينَ أنَّها ليسَتْ محمولةً ألبتَّةَ ، بلِ اللَّونُ جوهرٌ بنفْسِهِ ، والطَّعمُ جوهرٌ آخَرُ ، والرَّائحةُ جوهرٌ آخَرُ ، وأنَّ مِن هٰذهِ قوامَ الجواهرِ المحسوسةِ ، وأكثرُ أصحابِ الكُمونِ ذاهبونَ إلىٰ هٰذا .

فأمَّا شكوكُ أصحابِ القولِ بجوهريَّةِ الكيفِ . . فالأحرىٰ بها أن تُورَدَ في العِلمِ الطَّبيعيِّ ، وكأنَّا قد فعلْنا ذٰلكَ (١) .

وأمَّا أصحابُ القولِ بجوهريَّةِ الكمِّ ؛ فمَن ذهبَ إلىٰ أنَّ المُتَّصِلاتِ هيَ جواهرُ ومَبادئُ للجواهرِ . . فقد قالَ : إنَّ هٰذهِ هيَ الأبعادُ المُقوِّمةُ للجوهرِ الجسمانيِّ ، وما هوَ مُقوِّمٌ للشَّيءِ فهوَ أقدمُ منهُ ، وما هوَ أقدمُ مِنَ الجوهرِ فهوَ أَولىٰ بالجوهريَّةِ ، وجعلَ النُّقطةَ أَولى الثَّلاثةِ بالجوهريَّةِ .

وأمَّا أصحابُ العددِ . . فإنَّهُم جعلوا هٰذهِ مَبادئَ الجواهرِ ، إلَّا أنَّهُم جعلوها

---

(١) قال الخوانساري في « الحاشية علىٰ إلٰهيات الشفاء » (ص ٤٥١) : (كأنه لم يفعل ذٰلك ؛ إذ قد تصفَّحْنا قَدْراً ولم نجده ، وكأنه زاغ عنه البصر) .

مُؤلَّفةً مِنَ الوحداتِ حتَّىٰ صارَتِ الوحداتُ مَبادئَ المَبادئِ ، ثمَّ قالوا : إنَّ الوحدةَ طبيعةٌ غيرُ مُتعلِّقةٍ في ذاتِها بشيءٍ مِنَ الأشياءِ ؛ وذٰلكَ لأنَّ الوحدةَ تكونُ في كلِّ شيءٍ ، وتكونُ الوحدةُ في ذٰلكَ الشَّيءِ غيرَ ماهيَّةِ ذٰلكَ الشَّيءِ ؛ فإنَّ الوحدةَ في الماءِ غيرُ الماءِ ، وفي النَّاسِ غيرُ النَّاسِ ، ثمَّ هيَ بما هيَ وحدةٌ . . مُستغنِيةٌ عن أن تكونَ شيئاً مِنَ الأشياءِ ، وكلُّ شيءٍ فإنَّما يصيرُ هوَ ما هوَ بأن يكونَ واحداً مُتعيِّناً ، فتكونُ الوحدةُ مَبدَأً للخطِّ وللسَّطحِ ولكلِّ شيءٍ ؛ فإنَّ السَّطحَ لا يكونُ سطحاً إلَّا بوحدةِ اتِّصالِهِ الخاصِّ ، وكذٰلكَ الخطُّ والنُّقطةُ أيضاً وحدةٌ صارَ لها وضعٌ .

فالوحدةُ علَّةُ كلِّ شيءٍ .

وأوَّلُ ما يتكوَّنُ ويحدثُ عنِ الوحدةِ العددُ ؛ فالعددُ علَّةٌ مُتوسِّطةٌ بينَ الوحدةِ وبينَ كلِّ شيءٍ ، فالنُّقطةُ وحدةٌ وضعيَّةٌ ، والخطُّ اثنوةٌ وضعيَّةٌ (١) ، والسَّطحُ ثلاثيَّةٌ وضعيَّةٌ ، والجسمُ رباعيَّةٌ وضعيَّةٌ ، ثمَّ تدرَّجوا إلىٰ أن جعلوا كلَّ شيءٍ حادثاً عنِ العددِ .

فيجبُ علينا أوَّلاً : أن نُبيِّنَ أنَّ المَقاديرَ والأعدادَ أعراضٌ ، ثمَّ نشتغلَ بعدَ ذٰلكَ بحلِّ الشُّكوكِ الَّتي لهٰؤلاءِ .

وقبلَ ذٰلكَ يجبُ أن نُعرِّفَ حقيقةَ أنواعِ الكمِّيَّةِ ، والأَولىٰ بنا أن نُعرِّفَ طبيعةَ الواحدِ ؛ **فإنَّهُ يحقُّ علينا أن نُعرِفَ طبيعةَ الواحدِ في هٰذهِ المَواضعِ لشيئَينِ** :

أحدُهُما : أنَّ الواحدَ شديدُ المُناسَبةِ للموجودِ الَّذي هوَ موضوعُ هٰذا العِلمِ .

والثَّاني : لأنَّ الواحدَ مَبدَأٌ ما بوجهٍ ما للكمِّيَّةِ .

---

(١) سيأتي في (فصل تحقيق ماهية العدد) (ص ١٦٩ ـ ١٧١) بيانُ المراد بالاثنوة .

أمَّا كونُهُ مَبدَأً للعددِ . . فأمرٌ قريبٌ مِنَ المُتأمِّلِ ، وأمَّا للمُتَّصِلِ . . فلأنَّ الاتِّصالَ وحدةٌ ما ، وكأنَّهُ علَّةٌ صوريَّةٌ للمُتَّصِلِ ، ولأنَّ المقدارَ كونُهُ مقداراً هوَ أنَّهُ بحيثُ يُقدَّرُ ، وكونُهُ بحيثُ يُقدَّرُ هوَ كونُهُ بحيثُ يُعَدُّ ، وكونُهُ بحيثُ يُعَدُّ هوَ كونُهُ بحيثُ إنَّ لهُ واحداً .



فَصْلٌ

في الكلام في الواحد

فنقولُ : إنَّ الواحدَ يُقالُ بالتَّشكيكِ علىٰ معانٍ تتَّفقُ في أنَّها لا قسمةَ فيها بالفعلِ مِن حيثُ كلُّ واحدٍ هوَ هوَ ، لـٰكنَّ هـٰذا المعنىٰ يُوجَدُ فيها بتقدُّمٍ وبتأخُّرٍ ، وذٰلكَ بعدَ الواحدِ بالعرَضِ .

والواحدُ بالعرَضِ : هوَ أن يُقالَ في شيءٍ يُقارِنُ شيئاً آخَرَ : (إنَّهُ هوَ الآخَرُ ، وإنَّهُما واحدٌ) ، وذٰلكَ :

إمَّا موضوعٌ ومحمولٌ عرَضيٌّ ؛ كقولِنا : (إنَّ زيداً وابنَ عبدِ اللهِ واحدٌ) ، و(إنَّ زيداً والطَّبيبَ واحدٌ) .

وإمَّا محمولانِ في موضوعٍ ؛ كقولِنا : (إنَّ الطَّبيبَ هوَ وابنَ عبدِ اللهِ واحدٌ) ؛ إذ عرضَ أن كانَ شيءٌ واحدٌ طبيباً وابنَ عبدِ اللهِ .

أو موضوعانِ في محمولٍ واحدٍ عرَضيٍّ ؛ كقولِنا : (الثَّلجُ والجصُّ واحدٌ) ؛ أي : في البياضِ ؛ إذ قد عرضَ أن حُمِلَ عليهِما عرَضٌ واحدٌ .



لـٰكنِ الواحدُ الَّذي بالذَّاتِ :

منهُ : واحدٌ بالجنسِ .

ومنهُ : واحدٌ بالنَّوعِ ؛ وهوَ الواحدُ بالفصلِ .

ومنهُ : واحدٌ بالمُناسَبةِ .

ومنهُ : واحدٌ بالموضوعِ .

ومنهُ : واحدٌ بالعددِ .



والواحدُ بالعددِ :

قد يكونُ بالاتّصالِ .

وقد يكونُ بالتَّماسّ .

وقد يكونُ لأجلِ نوعِهِ .

وقد يكونُ لأجلِ ذاتِهِ .



والواحدُ بالجنسِ :

قد يكونُ بالجنسِ القريبِ .

وقد يكونُ بالجنسِ البعيدِ .



والواحدُ بالنَّوعِ كذٰلكَ :

قد يكونُ بنوعٍ قريبٍ لا يتجزَّأُ إلىٰ أنواعٍ .

وقد يكونُ بنوعٍ بعيدٍ ، فيُوافِقُ أحدَ قسمَيِ البابِ الأوَّلِ وإن كانَ هناكَ اختلافٌ في الاعتبارِ .



وإذا كانَ واحداً بالنَّوعِ . . فهوَ لا مَحالةَ واحدٌ بالفصلِ ، ومعلومٌ أنَّ الواحدَ بالجنسِ كثيرٌ بالنَّوعِ ، وأنَّ الواحدَ بالنَّوعِ قد يجوزُ أن يكونَ كثيراً بالعددِ ، وقد يجوزُ ألَّا يكونَ إذا كانَتْ طبيعةُ النَّوعِ كلُّها في شخصٍ واحدٍ ، فيكونُ

مِن جهةٍ نوعاً ، ومِن جهةٍ لا يكونُ نوعاً ؛ إذ هوَ مِن جهةٍ كلِّيٌّ ومِن جهةٍ ليسَ بكلِّيٍّ ، وتأمَّلْ هٰذا في المَوضِعِ الَّذي نتكلَّمُ فيهِ على الكلِّيِّ ، أو تذكَّرْ مَواضعَ سلفَتْ لكَ .

وأمَّا الواحدُ بالاتِّصالِ : فهوَ الَّذي يكونُ واحداً بالفعلِ مِن جهةٍ ، وفيهِ كثرةٌ أيضاً مِن جهةٍ .

أمَّا الحقيقيُّ : فهوَ الَّذي تكونُ فيهِ الكثرةُ بالقوَّةِ فقطْ ، وهوَ أمَّا في الخطوطِ . . فالَّذي لا زاويةَ لهُ ، وفي السُّطوحِ أيضاً . . البسيطُ المُسطَّحُ ، وفي المُجسَّماتِ . . المُجسَّمُ الَّذي يُحيطُ بهِ سطحٌ ليسَ فيهِ انفراجٌ علىٰ زاويةٍ .

ويليهِ ما يكونُ فيهِ كثرةٌ بالفعلِ ، إلَّا أنَّ أطرافَها تلتقي عندَ حدٍّ مُشترَكٍ ؛ مِثلُ جُملةِ الخطَّينِ المُحيطَينِ بالزَّاويةِ .

ويليهِ أن تكونَ الأطرافُ مُتماسَّةً تماسّاً يُشبِهُ المُتَّصِلَ في تلازمِ حركةِ بعضِها لبعضٍ ، فتكونُ وحدتُها كأنَّها تابعةٌ لوحدةِ الحركةِ ؛ لأنَّ هناكَ التحاماً ؛ وذٰلكَ كالأعضاءِ المُؤلَّفةِ مِن أعضاءٍ ، وأَولىٰ ذٰلكَ ما كانَ التحامُهُ طبيعيّاً لا صناعيّاً .

والوحدةُ بالجُملةِ في هٰذهِ أضعفُ ، وتخرجُ عنِ الوحدةِ الاتِّصاليَّةِ إلى الوحدةِ الاجتماعيَّةِ .

والوحدةُ الاتِّصاليَّةُ أَولىٰ مِنَ الاجتماعيَّةِ بمعنى الوحدةِ ؛ وذٰلكَ أنَّ الوحدةَ الاتِّصاليَّةَ لا كثرةَ فيها بالفعلِ ، والوحدةَ الاجتماعيَّةَ فيها كثرةٌ بالفعلِ ؛ فهناكَ كثرةٌ غشيَتْها وحدةٌ لا تُزيلُ عنها الكثرةَ .

والوحدةُ بالاتِّصالِ : إمَّا مُعتبَرةٌ معَ المقدارِ فقطْ ، وإمَّا أن تكونَ معَ طبيعةٍ أُخرىٰ ؛ مِثلُ أن تكونَ ماءً أو هواءً .

ويَعرِضُ للواحدِ بالاتِّصالِ أن يكونَ واحداً في الموضوعِ ؛ فإنَّ الموضوعَ للمُتَّصِلِ بالحقيقةِ جسمٌ بسيطٌ مُتَّفِقُ الطَّبعِ ، قد علمتَ هٰذا في (الطَّبيعيَّاتِ) ، فيكونُ موضوعُ وحدةِ الاتِّصالِ أيضاً واحداً في الطَّبيعةِ مِن حيثُ إنَّ طبيعتَهُ لا تنقسمُ إلىٰ صورٍ مُختلِفةٍ .

بل نقولُ : إنَّ الواحدَ بالعددِ لا شكَّ أنَّهُ غيرُ مُنقسِمٍ بالعددِ مِن حيثُ هوَ واحدٌ بهِ ، بل ولا غيرُهُ ممَّا هوَ واحدٌ مُنقسِمٌ مِن حيثُ هوَ واحدٌ ، لٰكنَّهُ يجبُ أن يُنظَرَ فيهِ مِن حيثُ الطَّبيعةُ الَّتي عرضَ لها الوحدةُ ، فيكونُ الواحدُ بالعددِ :

منهُ : ما ليسَ مِن طبيعتِهِ الَّتي عرضَ لها الوحدةُ . . أن يتكثَّرَ ؛ مِثلُ الإنسانِ الواحدِ .

ومنهُ : ما مِن طبيعتِهِ ذٰلكَ ؛ كالماءِ الواحدِ والخطِّ الواحدِ ؛ فإنَّهُ قد يصيرُ الماءُ مياهاً والخطُّ خطوطاً .

والَّذي ليسَ مِن طبيعتِهِ ذٰلكَ : فإمَّا أن يكونَ قد يتكثَّرُ مِن وجهٍ آخَرَ ، وإمَّا ألَّا يكونَ .

مثالُ الأوَّلِ : الواحدُ بالعددِ مِنَ النَّاسِ ؛ فإنَّهُ لا يتكثَّرُ مِن حيثُ طبيعتُهُ ؛ أي : مِن حيثُ هوَ إنسانٌ إذا قُسِمَ ، لٰكنَّهُ يتكثَّرُ مِن جهةٍ أُخرىٰ إذا قُسِمَ إلىٰ نفْسٍ وبدنٍ ، فيكونُ لهُ نفْسٌ وبدنٌ وليسَ واحدٌ منهُما بإنسانٍ .

وأمَّا الَّذي لا يكونُ . . **فهوَ علىٰ قسمَينِ** : إمَّا أن يكونَ موجوداً لهُ ـ معَ أنَّهُ شيءٌ ليسَ بمُنقسِمٍ ـ طبيعةٌ أُخرىٰ ، وإمَّا ألَّا يكونَ .

فإن كانَ موجوداً لهُ معَ ذٰلكَ طبيعةٌ أُخرىٰ :

فإمَّا أن تكونَ تلكَ الطَّبيعةُ هيَ الوضعَ وما يُناسِبُ الوضعَ ، فتكونُ نقطةً ،

والنُّقطةُ لا مُنقسِمةٌ مِن حيثُ هيَ نقطةٌ ولا مِن جهةٍ أُخرىٰ ، وهناكَ طبيعةٌ غيرُ الوحدةِ المذكورةِ .

وإمَّا ألَّا يكونَ الوضعَ وما يُناسِبُهُ ، فيكونُ مِثلَ العقلِ والنَّفْسِ ؛ فإنَّ العقلَ لهُ وجودٌ غيرُ الَّذي يُفهَمُ مِن أنَّهُ لا ينقسمُ ، وليسَ ذٰلكَ الوجودُ بوضعٍ ، وليسَ ينقسمُ في طبيعتِهِ ولا في جهةٍ أُخرىٰ .

وأمَّا الَّذي لا يكونُ هناكَ طبيعةٌ أُخرىٰ . . فكنفْسِ الوحدةِ الَّتي هيَ مَبدَأُ العددِ ؛ أعني : الَّتي إذا أُضيفَ إليها غيرُها . . صارَ مجموعُهُما عدداً .

فمِن هٰذهِ الأصنافِ مِنَ الوحدةِ ما لا ينقسمُ مفهومُهُ في الذِّهنِ ، فضلاً عن قسمةِ مادَّةٍ مكانيَّةٍ أو زمانيَّةٍ .

ولْنعُدَّ القسمَ الَّذي يتكثَّرُ أيضاً مِن حيثُ لهُ الطَّبيعةُ الواحدةُ بالوحدةِ ومِن حيثُ الاتِّصالُ :

فمِن ذٰلكَ : أن يكونَ تكثُّرُهُ في الطَّبيعةِ الَّتي هيَ لذاتِها مُعَدَّةٌ لكثرةٍ عنِ الوحدةِ ؛ وهٰذا هوَ المقدارُ .

ومِن ذٰلكَ : أن يكونَ تكثُّرُهُ في طبيعةٍ إنَّما لها الوحدةُ المُعَدَّةُ للتَّكثُّرِ بسببٍ غيرِ نفْسِها ؛ وذٰلكَ هوَ الجسمُ البسيطُ ؛ مِثلُ الماءِ .

فإنَّ هٰذا الماءَ واحدٌ بالعددِ ماءٌ ، وفي قوَّتِهِ أن يصيرَ مياهاً كثيرةً بالعددِ لا لأجلِ المائيَّةِ ، بل لمُقارَنةِ السَّببِ الَّذي هوَ المقدارُ ، فتكونُ تلكَ المياهُ الكثيرةُ بالعددِ واحدةً بالنَّوعِ ، وواحدةً أيضاً بالموضوعِ ؛ لأنَّ مِن طبعِ موضوعِها أن تتَّحدَ بالفعلِ واحداً بالعددِ .

ولا كذٰلكَ أشخاصُ النَّاسِ ؛ فإنَّها ليسَ مِن شأنِ عدَّةِ موضوعاتٍ منها أن يتَّحدَ موضوعُ إنسانٍ واحدٍ .

نعم ؛ كلُّ واحدٍ منها واحدٌ بموضوعِهِ الواحدِ ، ولٰكنْ ليسَ المُجتمِعُ مِنَ الكثرةِ واحداً بالموضوعِ ، وليسَ حالُهُ حالَ كلِّ قطعةٍ مِنَ الماءِ ؛ فإنَّها واحدةٌ في نفْسِها بموضوعِها .

والجُملةُ يُقالُ لها : (إنَّها واحدةٌ في الموضوعِ) ؛ إذ مِن شأنِ موضوعاتِها أن تتَّحدَ موضوعاً واحداً ، فيكونُ جُملتُها حينئذٍ ماءً واحداً .

ولٰكنْ كلُّ واحدٍ مِن هٰذَينِ القسمَينِ : إمَّا أن يكونَ حاصلاً فيهِ جميعُ ما يُمكِنُ أن يكونَ لهُ ، أو لا يكونَ .

فإن كانَ . . فهوَ تامٌّ وواحدٌ بالتَّمامِ .

وإن لم يكُنْ . . فهوَ كثيرٌ ، ومِن عادةِ النَّاسِ أن يجعلوا الكثيرَ غيرَ واحدٍ .

وهٰذهِ الوحدةُ التَّماميَّةُ :

إمَّا أن تكونَ بالفرضِ والوضعِ ؛ كدرهمٍ تامٍّ ودينارٍ تامٍّ .

وإمَّا أن تكونَ بالحقيقةِ ؛ وذٰلكَ :

إمَّا بالصِّناعةِ ؛ كالبيتِ التَّامِّ ؛ فإنَّ البيتَ النَّاقصَ لا يُقالُ لهُ : بيتٌ واحدٌ .

وإمَّا بالطَّبيعةِ ؛ كشخصِ إنسانٍ واحدٍ تامِّ الأعضاءِ .

ولأنَّ الخطَّ المُستقيمَ قد يقبلُ زيادةً في استقامةٍ ليسَتْ موجودةً لهُ . . فليسَ بواحدٍ مِن جهةِ التَّمامِ .

وأمَّا المُستديرُ ؛ فإذ ليسَ يقبلُها ، بل حصلَ لهُ بالطَّبعِ الإحاطةُ بالمركزِ مِن كلِّ جهةٍ . . فهوَ تامٌّ ، فهوَ واحدٌ بالتَّمامِ ، ويُشبِهُ أن يكونَ أيضاً كلُّ شخصٍ مِنَ النَّاسِ واحداً مِن هٰذهِ الجهةِ ، فيكونُ بعضُ الأشياءِ يَلزَمُهُ التَّمامُ ؛ كالأشخاصِ والخطِّ المُستديرِ ، وبعضُها لا يَلزَمُهُ التَّمامُ ؛ كالماءِ والخطِّ المُستقيمِ .

وأمَّا الواحدُ بالمُساواةِ . . فهوَ بمُناسَبةٍ ما ؛ مِثلُ أنَّ حالَ السَّفينةِ عندَ

الرُّبَّانِ ، وحالَ المدينةِ مِنَ المَلِكِ . . واحدةٌ ؛ فإنَّ هاتَينِ حالتانِ مُتَّفِقتانِ ، وليسَ وحدتُهُما بالعرَضِ ، بل وحدةٌ ما يتَّحدُ بهِما بالعرَضِ ؛ أعني : وحدةُ السَّفينةِ والمدينةِ بهِما هيَ وحدةٌ بالعرَضِ .

وأمَّا وحدةُ الحالتَينِ . . فليسَتِ الوحدةَ الَّتي جعلْناها وحدةً بالعَرضِ .

فنقولُ مِن رأسٍ : إنَّهُ إذا كانَتِ الوحدةُ : إمَّا أن تُقالَ علىٰ أشياءَ كثيرةٍ بالعددِ ، أو تُقالَ علىٰ شيءٍ واحدٍ بالعددِ وقد بيَّنَّا أنَّا حصرْنا أقسامَ الواحدِ بالعددِ . . فلْنمِلْ إلى الجنبةِ الأُخرىٰ .

فنقولُ : وأمَّا الأشياءُ الكثيرةُ بالعددِ . . فإنَّما يُقالُ لها مِن جهةٍ أُخرىٰ : (واحدةٌ) ؛ لاتِّفاقٍ بينَها في معنىً :

فإمَّا أن يكونَ اتِّفاقُها في نسبةٍ ، أو في محمولٍ غيرِ النِّسبةِ .

وإمَّا في موضوعٍ ، والمحمولُ : إمَّا جنسٌ ، وإمَّا نوعٌ ، وإمَّا فصلٌ ، وإمَّا عرَضٌ ، فيكونُ سهلاً عليكَ مِن هٰذا المَوضِعِ أن تعرفَ أنَّا قد حقَّقْنا أقسامَ الواحدِ ، وأنتَ تعرفُ ممَّا قد عرفتَ أيُّها أَولىٰ بالوحدةِ وأسبقُ استحقاقاً لها ، فتعرفُ أنَّ الواحدَ بالجنسِ أَولىٰ بالوحدةِ مِنَ الواحدِ بالمُناسَبةِ ، والواحدَ بالنَّوعِ أَولىٰ مِنَ الواحدِ بالجنسِ ، والواحدَ بالعددِ أَولىٰ مِنَ الواحدِ بالنَّوعِ ، والبسيطَ الَّذي لا ينقسمُ بوجهٍ أَولىٰ مِنَ المُركَّبِ ، والتَّامَّ مِنَ الَّذي ينقسمُ أَولىٰ مِنَ النَّاقصِ .

والواحدُ قد يُطابِقُ الموجودَ في أنَّ الواحدَ يُقالُ علىٰ كلِّ واحدٍ مِنَ المَقولاتِ كالموجودِ ، لٰكنْ مفهومُهُما علىٰ ما علمتَ مُختلِفٌ ، ويتَّفقانِ في أنَّهُ لا يدلُّ واحدٌ منهُما علىٰ جوهرِ شيءٍ مِنَ الأشياءِ ، وقد علمتَ ذٰلكَ .



فَصْل

في تحقيق الواحد والكثير، وإبانة أنّ العدد عرض

الَّذي يصعبُ علينا تحقيقُهُ الآنَ ماهيَّةُ الواحدِ ؛ وذٰلكَ أنَّا إذا قلْنا : (إنَّ الواحدَ لا ينقسمُ) . . فقد قلْنا : (إنَّ الواحدَ هوَ الَّذي لا يتكثَّرُ ضرورةً) ، فأخذْنا في بيانِ الواحدِ الكثرةَ .

وأمَّا الكثرةُ . . فمِنَ الضَّرورةِ أن تُحَدَّ بالواحدِ ؛ لأنَّ الواحدَ مَبدَأُ الكثرةِ ومنهُ وجودُها وماهيَّتُها ، ثمَّ أيُّ حدٍّ حدَدْنا بهِ الكثرةَ . . استعملْنا فيهِ الواحدَ بالضَّرورةِ .

فمِن ذٰلكَ : ما تقولُ : (إنَّ الكثرةَ هوَ المُجتمِعُ مِن وحداتٍ) ؛ فقد أخذْنا الوحدةَ في حدِّ الكثرةِ ، ثمَّ عملْنا شيئاً آخَرَ ؛ وهوَ أنَّا أخذْنا المُجتمِعَ في حدِّها ، والمُجتمِعُ يُشبِهُ أن يكونَ هوَ الكثرةَ نفْسَها .

وإذا قلْنا : (. . . مِنَ الوحداتِ أوِ الواحداتِ أوِ الآحادِ) . . فقد أوردْنا لفظَ الجمعِ معَ هٰذا اللَّفظِ ، ولا يُفهَمُ معناهُ ولا يُعرَّفُ إلَّا بالكثرةِ .

وإذا قلْنا : (إنَّ الكثرةَ هيَ الَّتي تُعَدُّ بالواحدِ) . . فنكونُ قد أخذْنا في حدِّ الكثرةِ الوحدةَ ، ونكونُ أيضاً قد أخذْنا في حدِّها العدَّ والتَّقديرَ ، وذٰلكَ إنَّما يُفهَمُ بالكثرةِ أيضاً .

فما أعسرَ علينا أن نقولَ في هٰذا البابِ شيئاً يُعتَدُّ بهِ !! لٰكنَّهُ يُشبِهُ أن تكونَ الكثرةُ أيضاً أعرفَ عندَ تخيُّلِنا .

ويُشبِهُ أن تكونَ الوحدةُ والكثرةُ مِنَ الأُمورِ الَّتي نتصوَّرُها بَدِيّاً [١] ، لٰكنِ

---

(١) بديّاً : أولاً .

الكثرةُ نتخيَّلُها أوَّلاً[1] ، والوحدةُ نعقلُها مِن غيرِ مَبدَأٍ لتصوُّرِها عقليٍّ ، بل إن كانَ ولا بدَّ . . فخياليٌّ .

ثمَّ يكونُ تعريفُنا الكثرةَ بالوحدةِ تعريفاً عقليّاً ، وهنالكَ نأخذُ الوحدةَ مُتصوَّرةً بذاتِها ومِن أوائلِ التَّصوُّرِ ، ويكونُ تعريفُنا الوحدةَ بالكثرةِ تنبيهاً نستعملُ فيهِ المَذهَبَ الخياليَّ لنُومِئَ إلىٰ معقولٍ عندَنا لا نتصوَّرُهُ حاضراً في الذِّهنِ .

فإذا قالوا : (إنَّ الوحدةَ هيَ الشَّيءُ الَّذي ليسَ فيهِ كثرةٌ) . . دلُّوا علىٰ أنَّ المُرادَ بهٰذهِ اللَّفظةِ الشَّيءُ المعقولُ عندَنا بديّاً الَّذي يُقابِلُ هٰذا الآخَرَ ، أو ليسَ هوَ ، فيُنبَّهُ عليهِ بسلبِ هٰذا عنهُ .

والعَجَبُ ممَّن يحدُّ العددَ فيقولُ : (**إنَّ العددَ** : كثرةٌ مُؤلَّفةٌ مِن وحداتٍ أو مِن آحادٍ) ، والكثرةُ نفْسُ العددِ ، ليسَ كالجنسِ للعددِ ، وحقيقةُ الكثرةِ أنَّها مُؤلَّفةٌ مِن وحداتٍ !!

فقولُهُم : (إنَّ الكثرةَ مُؤلَّفةٌ مِن وحداتٍ) . . كقولِهِم : (إنَّ الكثرةَ كثرةٌ) ؛ فإنَّ الكثرةَ ليسَ إلَّا اسماً للمُؤلَّفِ مِنَ الوحداتِ .



فإن قالَ قائلٌ : إنَّ الكثرةَ قد تُؤلَّفُ مِن أشياءَ غيرِ الوحداتِ ؛ مِثلُ النَّاسِ والدَّوابِّ ؟

فنقولُ : إنَّهُ كما أنَّ هٰذهِ الأشياءَ ليسَتْ وحداتٍ ، بل أشياءُ موضوعةٌ للوحداتِ . . كذٰلكَ أيضاً ليسَتْ هيَ بكثرةٍ ، بل أشياءُ موضوعةٌ للكثرةِ .

وكما أنَّ تلكَ الأشياءَ هيَ واحداتٌ لا وحداتٌ . . فكذٰلكَ هيَ كثيرةٌ لا كثرةٌ .

---

(١) في (ج ، د ، هـ) زيادة : (والوحدة نعقلها أولاً) ، وفي هامش (أ) أُشير إليها بنسخة .

والَّذينَ يحسَبونَ أنَّهُم إذا قالوا : (إنَّ العددَ كمِّيَّةٌ مُنفصِلةٌ ذاتُ ترتيبٍ) فقد تخلَّصوا مِن هٰذا . . فما تخلَّصوا ؛ فإنَّ الكمِّيَّةَ المُنفصِلةَ يُحوِجُ تصوُّرُها للنَّفْسِ إلىٰ أن تُعرَّفَ بالجزءِ أوِ القسمةِ[1] أوِ المُساواةِ .

أمَّا الجزءُ والقسمةُ . . فإنَّما يُمكِنُ تصوُّرُهُما بالكثرةِ[2] .

وأمَّا المُساواةُ . . فإنَّ الكمِّيَّةَ أعرفُ منها عندَ العقلِ الصَّريحِ ؛ لأنَّ المُساواةَ مِنَ الأعراضِ الخاصَّةِ بالكمِّيَّةِ الَّتي يجبُ أن تُؤخَذَ في حدِّها الكمِّيَّةُ[3] .

فيُقالُ : إنَّ المُساواةَ هيَ اتِّحادٌ في الكمِّيَّةِ .

والتَّرتيبُ الَّذي أُخِذَ في حدِّ العددِ أيضاً . . هوَ ممَّا لا يُفهَمُ إلَّا بعدَ فهمِ العددِ .

فيجبُ أن تعلمَ : أنَّ هٰذهِ كلَّها تنبيهاتٌ ؛ مِثلُ التَّنبيهِ بالأمثلةِ والأسماءِ المُترادِفةِ ، وأنَّ هٰذهِ المعانيَ مُتصوَّرةٌ كلُّها أو بعضُها لذواتِها ، وإنَّما يُدَلُّ عليها بهٰذهِ الأشياءِ ليُنبَّهَ عليها وتُميَّزَ فقطْ .

فنقولُ الآنَ : إنَّ الوحدةَ : إمَّا أن تُقالَ على الأعراضِ ، وإمَّا أن تُقالَ على الجواهرِ .

وإذا قيلَتْ على الأعراضِ . . فلا تكونُ جوهراً ، ولا شكَّ في ذٰلكَ .

وإذا قيلَتْ على الجواهرِ . . فليسَ تُقالُ عليها كفصلٍ ولا جنسٍ ألبتَّةَ ؛ إذ لا دخولَ لها في تحقيقِ ماهيَّةِ جوهرٍ مِنَ الجواهرِ ، بل هيَ أمرٌ لازمٌ للجوهرِ كما قد علمتَ .

---

(١) في (ج ، د ، هـ) : (والقسمة) بدل (أو القسمة) .
(٢) في هامش (أ) : (بالكمية) ، وأُشير إليها بنسخة .
(٣) في (ب) : (توجد) بدل (تؤخذ) .

فلا يكونُ إذاً قولُها عليها قولَ الجنسِ والفصلِ ، بل قولَ عرَضٍ[1] .

فيكونُ الواحدُ جوهراً ، والوحدةُ هيَ المعنى الَّذي هوَ العرَضُ ؛ فإنَّ العرَضَ الَّذي هوَ أحدُ الخمسةِ وإن كانَ كونُهُ عرَضاً بذٰلكَ المعنىٰ قد يجوزُ عليهِ أن يكونَ جوهراً . . فإنَّما يجوزُ ذٰلكَ عليهِ إذا أُخِذَ مُركَّباً ؛ كالأبيضِ .

وأمَّا طبيعةُ المعنى البسيطِ منهُ . . فهيَ لا مَحالةَ عرَضٌ بالمعنى الآخَرِ ؛ إذ هوَ موجودٌ في الجوهرِ وليسَ كجزءٍ منهُ ، ولا يصحُّ قوامُهُ مُفارِقاً لهُ .

فلْننظرِ الآنَ في الوحدةِ الموجودةِ في كلِّ جوهرٍ الَّتي ليسَتْ بجزءٍ منهُ مُقوِّمٍ لهُ : هل يصحُّ قوامُها مُفارِقاً للجوهرِ ؟

فنقولُ : إنَّ هٰذا مُستحيلٌ ؛ وذٰلكَ لأنَّها إن قامَتْ وحدةٌ مُجرَّدةٌ . . لم يخلُ :

إمَّا أن تكونَ مُجرَّدَ ألَّا تنقسمَ ، وليسَ هناكَ طبيعةٌ هيَ المحمولُ عليها أنَّها لا تنقسمُ .

أو تكونَ هناكَ طبيعةٌ أُخرىٰ .

والقسمُ الأوَّلُ مُحالٌ ؛ فإنَّهُ لا أقلَّ مِن أن يكونَ هناكَ وجودٌ ، ذٰلكَ الوجودُ لا ينقسمُ ، فإن كانَ ذٰلكَ الوجودُ لا مَحالةَ معنىً غيرَ الوحدةِ ، وأنَّهُ لا ينقسمُ : فإمَّا أن يكونَ ذٰلكَ الوجودُ جوهراً ، أو يكونَ عرَضاً .

فإن كانَ عرَضاً . . فالوحدةُ في عرَضٍ لا مَحالةَ ، ثمَّ في جوهرٍ .

وإن كانَ جوهراً والوحدةُ لا تُفارِقُهُ . . فهيَ موجودةٌ فيهِ وجودَ ما في الموضوعِ .

وإن كانَتْ تُفارِقُهُ . . تكونُ الوحدةُ إذا فارقَتْ ذٰلكَ الجوهرَ يكونُ لها جوهرٌ

---

(١) في هامش (أ ، و) : (بل قول عرضي) ، وأُشير إليه بنسخة .

آخَرُ يصيرُ إليهِ ، وتُقارِنُهُ إذا فُرِضَ وجودُها مُقارِنةً لجوهريَّةٍ ، ويكونُ ذٰلكَ الجوهرُ لو لم تَصِرْ إليهِ هٰذهِ الوحدةُ . . لم تكُنْ لهُ وحدةٌ ، وهٰذا مُحالٌ .

أو تكونُ لهُ وحدةٌ كانَتْ ووحدةٌ لحقَتْ ، فتكونُ لهُ وحدتانِ لا وحدةٌ ، فيكونُ جوهرانِ لا جوهرٌ واحدٌ ؛ لأنَّ ذٰلكَ الجوهرَ واحدانِ ، وهٰذا مُحالٌ .



وأيضاً : فإن كانَتْ كلُّ وحدةٍ في جوهرٍ آخَرَ . . فأحدُ الجوهرَينِ لم تنتقلْ إليهِ الوحدةُ ، وعادَ الكلامُ جَذَعاً فيما انتقلَ إليهِ الوحدةُ[1] ، وصارَ أيضاً جوهرَينِ .

وإن كانَ كلُّ وحدةٍ في الجوهرَينِ جميعاً . . فتكونُ الوحدةُ اثنوةً[2] ، **هٰذا خَلْفٌ** .

فقد بانَ مِن هٰذا كلِّهِ : أنَّ الوحدةَ ليسَ مِن شأنِها أن تُفارِقَ الجوهرَ الَّذي هيَ فيهِ .



ونبتدئُ فنقولُ : إنَّهُ إن كانَتِ الوحدةُ ليسَتْ مُجرَّدَ أنَّها لا تنقسمُ ، بل كانَتْ وجوداً لا ينقسمُ حتَّىٰ يكونَ الوجودُ داخلاً في الوحدةِ لا موضوعاً لها ؛ فإذا فرضْنا أنَّهُ قد فارقَتْ هٰذهِ الوحدةُ الجوهرَ إن كانَ يُمكِنُ أن تُوجَدَ بذاتِها . . كانَتْ وجوداً لا ينقسمُ مُجرَّداً ولم تكُنْ أيضاً وجوداً لا ينقسمُ فقطْ ، بل تكونُ الوحدةُ وجوداً جوهريّاً لا ينقسمُ إذ قامَ ذٰلكَ الوجودُ لا في موضوعٍ .

فلا يكونُ للأعراضِ وحدةٌ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ، وإن كانَ للأعراضِ وحدةٌ . .

---

(١) **جَذَعاً** : جديداً كما بدأ .

(٢) سيأتي في (فصل تحقيق ماهية العدد) (ص ١٦٩ ـ ١٧١) بيانُ المراد بالاثنوة .

تكونُ وحدتُها غيرَ وحدةِ الجواهرِ ، وتكونُ الوحدةُ تُقالُ عليها باشتراكِ الاسمِ .

فيكونُ أيضاً مِنَ الأعدادِ : ما تأليفُهُ مِن وحدةِ الأعراضِ ، **ومِنَ الأعدادِ** : ما تأليفُهُ مِن وحدةِ الجواهرِ .

فلْننظرْ : هل يشتركانِ في معنى الوجودِ الَّذي لا ينقسمُ ، أو لا يشتركانِ ؟

فإن لم يشتركا . . فتكونُ الوحدةُ في أحدِهِما وجوداً مُنقسِماً ، وفي الآخَرِ ليسَ كذٰلكَ .

وليسَ نعني بوحدةِ الأعراضِ أوِ الجواهرِ ذٰلكَ حتَّىٰ نعنيَ في أحدِهِما بالوحدةِ شيئاً غيرَ أنَّهُ وجودٌ غيرُ مُنقسِمٍ .

وإنِ اشتركا في ذٰلكَ المعنىٰ . . فذٰلكَ المعنىٰ هوَ الوجودُ الغيرُ المُنقسِمِ الَّذي إيَّاهُ نعني بالوحدةِ ، وذٰلكَ المعنىٰ أعمُّ مِنَ المعنى الَّذي ذكرْناهُ قُبَيلَ الآنَ ؛ فإنَّ ذٰلكَ كانَ يَلزَمُهُ معَ كونِهِ وجوداً لا ينقسمُ أن يكونَ وجوداً جوهريّاً ؛ إذ قد كانَ يُمكِنُ فرضُهُ مُجرَّداً ، وذٰلكَ المعنىٰ لا مَحالةَ إن كانَ جوهراً . . لم يَعرِضْ للعرَضِ .

وليسَ يَلزَمُ أن نقولَ : إنَّهُ إن كانَ عرَضاً . . لم يَعرِضْ للجوهرِ ؛ فإنَّ الجوهرَ يَعرِضُ لهُ العرَضُ ويقومُ بهِ العرَضُ ، والعرَضَ لا يَعرِضُ لهُ الجوهرُ حتَّىٰ يكونَ قائماً فيهِ .

فإذاً : الوحدةُ الجامعةُ أعمُّ مِن ذٰلكَ المعنىٰ ، وكلامُنا فيها ، ومِن حيثُ هيَ وجودٌ لا ينقسمُ فقطْ بلا زيادةٍ أُخرىٰ ، وذٰلكَ لا يُفارِقُ موضوعاتِهِ ، وإلَّا . . صارَ ذٰلكَ المعنى الأخصَّ ؛ فإذ كانَ هٰذا مِنَ المُحالِ ؛ أعني : أن تكونَ الوحدةُ وجوداً غيرَ مُنقسِمٍ في الأعراضِ والجواهرِ ، ويجوزُ معَ ذٰلكَ أن تُفارِقَ ، فيكونُ جوهراً عرَضَ لعرَضٍ ، أو أن تكونَ الوحدةُ مُختلِفةً في الجواهرِ والأعراضِ .

فبُيِّنَ : أنَّ الوحدةَ حقيقتُها معنىً عرَضيٌّ ، ومِن جُملةِ اللَّوازمِ للأشياءِ .



وليسَ لقائلٍ أن يقولَ : إنَّ هـٰذهِ الوحدةَ إنَّما لا تُفارِقُ علىٰ سبيلِ ما لا تُفارِقُ المعاني العامَّةُ قائمةً دونَ فصولِها كما لا تُفارِقُ الإنسانيَّةَ الحيوانيَّةُ ، وامتناعُ هـٰذهِ المُفارَقةِ لا يُوجِبُ العرَضيَّةَ ، بل إنَّما يُوجِبُ العرَضيَّةَ امتناعُ مُفارَقةٍ يكونُ للمعنى المُحصَّلِ الموجودِ المُشخَّصِ .

فنقولُ : ليسَ الأمرُ كذٰلكَ ؛ فإنَّ نسبةَ ما فرضْناهُ أعمَّ إلىٰ ما فرضْناهُ أخصَّ . . ليسَ نسبةَ المُنقسِمِ إليهِ بفصلٍ مُقوِّمٍ ؛ فقد بيَّنَّا أنَّ الوحدةَ غيرُ داخلةٍ في حدِّ جوهرٍ أو عرَضٍ ، بل نسبةُ لازمٍ عامٍّ .

وإذا أشَرْنا إلىٰ بسيطٍ واحدٍ منهُ كانَ مُتميِّزَ الذَّاتِ عنِ التَّخصيصِ الَّذي يُقارِنُهُ لا كاللَّونيَّةِ الَّتي في البياضِ ؛ فإذا صحَّ أنَّهُ غيرُ مُفارِقٍ . . صحَّ أنَّ المحمولَ الَّذي هوَ بمعنىٰ لازمٍ عامٍّ مُشتَقُّ الاسمِ مِنِ اسمِ معنىً بسيطٍ ؛ هوَ معنى الوحدةِ ، وذٰلكَ البسيطُ عرَضٌ .

وإذا كانَتِ الوحدةُ عرَضاً . . فالعددُ المُؤلَّفُ مِنَ الوحدةِ عرَضٌ .



فَصْلٌ

في أنّ المقادير أعراض

وأمَّا الكمّيّاتُ المُتَّصِلةُ . . فهيَ مقاديرُ المُتَّصِلاتِ :

أمَّا الجسمُ الَّذي هوَ الكمُّ . . فهوَ مقدارُ المُتَّصِلِ الَّذي هوَ الجسمُ بمعنى الصُّورةِ علىٰ ما عرفتَهُ في عدَّةِ مَواضعَ .

وأمَّا الجسمُ بالمعنى الآخَرِ الدَّاخلِ في مَقولةِ الجوهرِ . . فقد فرغْنا عنهُ .

وهٰذا المقدارُ قد بانَ أنَّهُ في مادَّةٍ ، وأنَّهُ يزيدُ وينقصُ والجوهرُ باقٍ ، فهوَ عرَضٌ لا مَحالةَ ، ولٰكنَّهُ مِنَ الأعراضِ الَّتي تتعلَّقُ بالمادَّةِ وبشيءٍ في المادَّةِ ؛ لأنَّ هٰذا المقدارَ لا يُفارِقُ المادَّةَ إلَّا بالتَّوهُّمِ ، ولا يُفارِقُ الصُّورةَ الَّتي للمادَّةِ ؛ لأنَّهُ مقدارُ الشَّيءِ المُتَّصِلِ الَّذي يقبلُ أبعاداً كذا ، وهٰذا لا يُمكِنُ أن يكونَ بلا هٰذا الشَّيءِ المُتَّصِلِ كما أنَّ الزَّمانَ لا يكونُ إلَّا بالمُتَّصِلِ الَّذي هوَ المسافةُ .

وهٰذا المقدارُ هوَ كونُ المُتَّصِلِ بحيثُ يُمسَحُ بكذا كذا مَرَّةً منهُ ، أو لا ينتهي المسحُ إن تُوهِّمَ غيرَ مُتناهٍ توهُّماً .

وهٰذا مُخالِفٌ لكونِ الشَّيءِ بحيثُ يقبلُ فَرْضَ الأبعادِ المذكورةِ ؛ فإنَّ ذٰلكَ لا يختلفُ فيهِ جسمٌ وجسمٌ ، وأمَّا أنَّهُ يُمسَحُ بكذا كذا مَرَّةً ، أو أنَّهُ لا يفنىٰ مسحُهُ بكذا ألبتَّةَ . . فقد يختلفُ فيهِ جسمٌ وجسمٌ .

فهٰذا المعنىٰ هوَ كمِّيَّةُ الجسمِ ، وذٰلكَ صورتُهُ ، وهٰذهِ الكمِّيَّةُ لا تُفارِقُ تلكَ الصُّورةَ في الوهمِ ألبتَّةَ ، لٰكنْ هيَ والصُّورةُ تفارقانِ المادَّةَ في الوهمِ .

وأمَّا الخطُّ والسَّطحُ . . فبالحريِّ أن يكونَ لهُ اعتبارُ أنَّهُ نهايةٌ[1] ، واعتبارُ أنَّهُ مقدارٌ ، وأيضاً للسَّطحِ اعتبارُ أنَّهُ يقبلُ فَرْضَ بُعْدَينِ فيهِ علىٰ صفةِ الأبعادِ المذكورةِ ؛ أعني : بُعْدَينِ فقطْ يتقاطعانِ علىٰ زاويةٍ قائمةٍ ، وأيضاً أنَّهُ يُقدَّرُ ويُمسَحُ ، ويكونُ أعظمَ وأصغرَ ، وأنَّهُ يُفرَضُ فيهِ أيضاً أبعادٌ بحسَبِ اختلافِ الأشكالِ .

فلْنتأمَّلْ هٰذهِ الأحوالَ .

فنقولُ : أمَّا قَبولُهُ لفرضِ البُعْدَينِ . . فإنَّما ذٰلكَ لهُ لأنَّهُ نهايةُ الجسمِ الَّذي هوَ قابلٌ لفرضِ الثَّلاثةِ ؛ فإنَّ كونَ الشَّيءِ نهايةً لقابلِ الثَّلاثةِ مِن حيثُ هوَ نهايةٌ لمِثلِ ذٰلكَ لا أنَّهُ نهايةٌ مُطلَقاً . . مُقتضاهُ أن يكونَ قابلاً لفرضِ بُعْدَينِ وليسَ هوَ بهٰذهِ الجهةِ مقداراً ، بل هوَ بهٰذهِ الجهةِ مُضافٌ .

وإن كانَ مُضافاً . . لا يكونُ إلَّا مقداراً ، وقد عرفتَ الفَرْقَ بينَ المُضافِ مُطلَقاً وبينَ المُضافِ الَّذي هوَ المَقولةُ الَّتي لا تجوزُ علىٰ ما بيَّنَّا أن يكونَ مقداراً أو كيفاً .

وأمَّا أنَّهُ مقدارٌ . . فهوَ بالجهةِ الأُخرى الَّتي بها يُمكِنُ أن يُخالِفَ غيرَهُ مِنَ السُّطوحِ في القَدْرِ والمساحةِ ، ولا يُمكِنُ أن يُخالِفَها بالمعنى الأوَّلِ بوجهٍ ، لٰكنَّهُ مِنَ الجهتَينِ جميعاً عرَضٌ ؛ فإنَّهُ مِن حيثُ هوَ نهايةٌ . . عارضٌ للمُتناهي ؛ لأنَّهُ موجودٌ فيهِ لا كجزءٍ منهُ ولا يقومُ دونَهُ ؛ فقد قلْنا : إنَّهُ ليسَ مِن شرطِ الموجودِ في شيءٍ أن يُطابِقَ ذاتَهُ ، وأمَّا أينَ قلْنا هٰذا . . ففي (الطَّبيعيَّاتِ) ، فلْيُتأمَّلْ هناكَ إن عرضَتْ مِن هٰذهِ الجهةِ شُبهةٌ .



---

(١) في (د ، هـ) : (لكل واحد منهما) بدل (له) .

وأيضاً : هوَ مِن حيثُ هوَ مقدارٌ . . عرَضٌ ، ولو كانَ كونُ السَّطحِ بحيثُ يُفرَضُ فيهِ بُعْدانِ أمراً لهُ في نفْسِهِ . . لم تكُنْ نسبةُ المقداريَّةِ في السَّطحِ إلىٰ ذٰلكَ الأمرِ نسبةَ المقداريَّةِ إلى الصُّورةِ الجسميَّةِ ، بل تكونُ نسبةُ ذٰلكَ المعنىٰ إلى المقداريَّةِ في السَّطحِ نسبةَ فصلٍ إلىٰ جنسٍ ، والنِّسبةُ الأُخرىٰ نسبةَ عارضٍ إلىٰ صورةٍ ، وأنتَ تعلمُ هـٰذا بتأمُّلِ الأُصولِ .



واعلمْ : أنَّ السَّطحَ لعرضيَّتِهِ ما يحدثُ ويبطلُ في الجسمِ بالاتِّصالِ والانفصالِ ، واختلافِ الأشكالِ والتَّقاطيعِ ، وقد يكونُ سطحُ الجسمِ مُسطَّحاً ، فيبطلُ مِن حيثُ هوَ مُسطَّحٌ ، ويحدثُ مُستديرٌ .

وقد علمتَ فيما سلفَ مِنَ الأقاويلِ أنَّ السَّطحَ الواحدَ بالحقيقةِ لا يكونُ موضوعاً للتَّسطيحِ والكريَّةِ في الوجودِ (١) ؛ ولذٰلكَ ليسَ كما أنَّ الجسمَ الواحدَ يكونُ موضوعاً لاختلافِ أبعادٍ بالفعلِ تترادفُ عليهِ . . فكذٰلكَ السَّطحُ ؛ لأنَّ السَّطحَ إذا أُزيلَ عن شكلِهِ حتَّىٰ تبطلَ أبعادُهُ . . فلا يُمكِنُ ذٰلكَ إلَّا بقطعِهِ .

وفي القطعِ إبطالُ صورةِ السَّطحِ الواحدِ الَّذي بالفعلِ (٢) ، وقد علمتَ هـٰذا مِن أقوالٍ أُخرىٰ ، وعلمتَ أنَّ هـٰذا لا يَلزَمُ في الهَيُولىٰ حتَّىٰ تكونَ الهَيُولىٰ للاتِّصالِ غيرَها للانفصالِ .

وقد علمتَ أنَّهُ إذا أُلِّفَ سطوحٌ ، ووُصِلَ بعضُها ببعضٍ تأليفاً يُبطِلُ الحدودَ المُشترَكةَ . . كانَ الكائنُ سطحاً آخَرَ بالعددِ ، بل لو أُعيدَ إلىٰ تأليفِهِ الأوَّلِ . .

---

(١) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد الخامس (١/٢٦٧ ـ ٢٧١) من (السماع الطبيعي) من (الطبيعيات) .

(٢) في (هـ) : (إبطالُ صورةِ السطح الواحدةِ التي بالفعل) .

لم يكُنْ ذٰلكَ السَّطحَ الأوَّلَ بالعددِ ، بل آخَرَ مِثلَهُ بالعددِ ؛ وذٰلكَ لأنَّ المعدومَ لا يُعادُ .

وإذ عرفتَ صورةَ الحالِ في السَّطحِ . . فقد عرفتَ في الخطِّ ؛ فاجعلْهُ قياساً عليهِ .

فقد تبيَّنَ لكَ : أنَّ هٰذهِ أعراضٌ لا تُفارِقُ المادَّةَ وجوداً ، وعرفتَ أنَّها أيضاً لا تُفارِقُ الصُّورةَ الَّتي هيَ في طباعِها مادِّيَّةٌ توهُّماً أيضاً .



فقد بقيَ : أن تعلمَ كيفَ ينبغي أن يُفهَمَ قولُنا : إنَّ السَّطحَ يُفارِقُ الجسمَ توهُّماً ، والخطَّ يُفارِقُ السَّطحَ توهُّماً .

فنقولُ : **إنَّ هٰذهِ المُفارَقةَ تُفهَمُ في هٰذا المَوضِعِ علىٰ وجهَينِ** :

أحدُهُما : أن يُفرَضَ في الوهمِ سطحٌ ولا جسمٌ ، وخطٌّ ولا سطحٌ .

والآخَرُ : أن يُلتفَتَ إلى السَّطحِ ولا يُلتفَتَ إلى الجسمِ أصلاً أنَّهُ معَهُ أو ليسَ معَهُ .

وأنتَ تعلمُ أنَّ الفَرْقَ بينَ الأمرَينِ ظاهرٌ ؛ فإنَّهُ فرقٌ بينَ أن يُنظَرَ إلى الشَّيءِ وحدَهُ وإن كانَ مُعتقَداً أنَّهُ معَ غيرِهِ لا يُفارِقُهُ ، وبينَ أن يُنظَرَ إليهِ وحدَهُ معَ شرطِ مُفارَقتِهِ ما هوَ معَهُ محكوماً عليهِ بأنَّهُ كما التُفِتَ إليهِ وحدَهُ حتَّىٰ هوَ في وهمِكَ قائمٌ وحدَهُ . . فهوَ معَ ذٰلكَ يُفرَقُ بينَهُ وبينَ الشَّيءِ الآخَرِ محكوماً بأنَّ ذٰلكَ الشَّيءَ ليسَ معَهُ .

فمَن ظنَّ أنَّ السَّطحَ والخطَّ والنُّقطةَ قد يُمكِنُ أن يُتوهَّمَ سطحاً وخطّاً ونقطةً معَ فرضِ أن لا جسمَ معَ السَّطحِ ولا معَ الخطِّ ولا معَ النُّقطةِ . . فقد ظنَّ باطلاً ؛ وذٰلكَ لأنَّهُ لا يُمكِنُ أن يُفرَضَ السَّطحُ في الوهمِ مُفرَداً ليسَ نهايةً

لشيءٍ إلَّا أن يُتوهَّمَ معَ وضعٍ خاصٍّ ، ويُتوهَّمَ لهُ جهتانِ تُوصِلانِ الصَّائرَ إليهِ إيصالاً يلقىٰ جانبَينِ غيرَينِ كما علمتَ .

فيكونُ حينئذٍ ما تُوهِّمَ سطحاً غيرَ سطحٍ ؛ فإنَّ السَّطحَ هوَ نفْسُ الحدِّ لا ذو الحدَّينِ .

وإن تُوهِّمَ السَّطحُ نفْسَ النِّهايةِ الَّتي تلي جهةً واحدةً فقطْ مِن حيثُ هوَ كذٰلكَ ، أو نفْسَ الجهةِ والحدِّ علىٰ أن لا انفصالَ لهُ مِن جهةٍ أُخرىٰ . . كانَ ما هوَ نهايتُهُ مُتوهَّماً معَهُ بوجهٍ ما ، وكذٰلكَ الحالُ في الخطِّ والنُّقطةِ .

والَّذي يُقالُ : (إنَّ النُّقطةَ ترسمُ بحركتِها الخطَّ) . . فإنَّهُ أمرٌ يُقالُ للتَّخيُّلِ ، ولا إمكانَ وجودٍ لهُ ؛ لا لأنَّ النُّقطةَ لا يُمكِنُ أن تُفرَضَ لها مُماسَّةٌ مُنتقِلةٌ ؛ فإنَّا قد بيَّنَّا أنَّ ذٰلكَ جائزٌ فيها بوجهٍ ، لٰكنِ المُماسَّةُ لَمَّا كانَتْ لا تثبتُ وكانَ لا يبقى الشَّيءُ بعدَ المُماسَّةِ إلَّا كما كانَ قبلَ المُماسَّةِ . . فلا تكونُ هناكَ نقطةٌ بقيَتْ مَبدَأَ خطٍّ بعدَ المُماسَّةِ ، ولا بقيَ امتدادٌ بينَها وبينَ أجزاءِ المُماسَّةِ ؛ لأنَّ تلكَ النُّقطةَ إنَّما صارَتْ نقطةً وحدّاً كما علمتَ في (الطَّبيعيَّاتِ) بالمُماسَّةِ لا غيرُ .

فإذا بطَلَتِ المُماسَّةُ بالحركةِ . . فكيفَ تبقىٰ هيَ نقطةً ؟! وكذٰلكَ كيفَ يبقىٰ ما هيَ مَبدَأٌ لهُ رسماً ثابتاً ؟! بل إنَّما ذٰلكَ في التَّخيُّلِ فقطْ .



وأيضاً : فإنَّ حركتَها تكونُ لا مَحالةَ وهناكَ شيءٌ موجودٌ تكونُ الحركةُ عليهِ أو فيهِ ، وذٰلكَ الشَّيءُ قابلٌ لِأنْ يتحرَّكَ فيهِ ؛ فهوَ جسمٌ أو سطحٌ أو بُعْدٌ في سطحٍ أو بُعْدٌ هوَ خطٌّ ، فتكونُ هٰذهِ الأشياءُ موجودةً قبلَ حركةِ النُّقطةِ ، فلا تكونُ حركةُ النُّقطةِ علَّةً لِأنْ تُوجَدَ هيَ .

فأمَّا وجودُ المقدارِ الجسمانيِّ . . فظاهرٌ .

وأمَّا وجودُ السَّطحِ . . فلوجوبِ تناهي المقدارِ الجسمانيِّ .

وأمَّا وجودُ الخطِّ . . فبسببِ جوازِ قطعِ السُّطوحِ وافتراضِ الحدودِ لها .

وأمَّا الزَّاويةُ . . فقد ظُنَّ بها أنَّها كمِّيَّةٌ مُتَّصِلةٌ غيرُ السَّطحِ والجسمِ ؛ فينبغي أن يُنظَرَ في أمرِها .

فنقولُ : إنَّ المقدارَ جسماً كانَ أو سطحاً فقد يَعرِضُ لهُ أن يكونَ مُحاطاً بينَ نهاياتٍ تلتقي عندَ نقطةٍ واحدةٍ ، فيكونُ مِن حيثُ هوَ بينَ هٰذهِ النِّهاياتِ شيئاً ذا زاويةٍ مِن غيرِ أن يُنظَرَ إلىٰ حالِ نهاياتِهِ مِن جهةٍ أُخرىٰ ، فكأنَّهُ مقدارٌ أكثرُ مِن بُعْدٍ ينتهي عندَ نقطةٍ ، فإن شئتَ . . سمَّيتَ نفْسَ هٰذا المقدارِ مِن حيثُ هوَ كذٰلكَ : زاويةً ، وإن شئتَ . . سمَّيتَ الكيفيَّةَ الَّتي لهُ مِن حيثُ هوَ كذا : زاويةً ، فيكونُ الأوَّلُ كالمُربَّعِ ، والثَّاني كالتَّربيعِ .

فإن أوقعتَ الاسمَ على المعنى الأوَّلِ . . قلتَ : زاويةٌ مُساوِيةٌ وناقصةٌ وزائدةٌ لنفْسِها ؛ لأنَّ جوهرَها مقدارٌ .

وإن أوقعتَ على المعنى الثَّاني . . قلتَ ذٰلكَ لها بسببِ المقدارِ الَّذي هيَ فيهِ كما للتَّربيعِ ؛ فلأنَّ هٰذا الَّذي هوَ الزَّاويةُ بالمعنى الأوَّلِ يُمكِنُ أن يُفرَضَ فيهِ إمَّا أبعادٌ ثلاثةٌ أو بُعْدانِ . . فهوَ مقدارُ جسمٍ أو سطحٍ .

والَّذي يظنُّهُ مَن يقولُ : إنَّهُ إنَّما كانَ يكونُ سطحاً لو تحرَّكَ الخطُّ الفاعلُ إيَّاهُ في الوهمِ بكِلتا نُقطتَيهِ حتَّىٰ أحدثَهُ ، حتَّىٰ كانَ قد تحرَّكَ الطُّولُ عرْضاً بالحقيقةِ فحدثَ عرْضٌ بعدَ الطُّولِ فكانَ طولٌ وعرْضٌ ، بل لم يتحرَّكِ الخطُّ المُحدِثُ للزَّاويةِ لا في الطُّولِ وحدَهُ كما هوَ ، ولا في العرْضِ حتَّىٰ يحدثَ سطحٌ ، وإنَّما تحرَّكَ بأحدِ رأسَيهِ فحدثَتِ الزَّاويةُ ، فجعلَ الزَّاويةَ جنساً رابعاً مِنَ المَقاديرِ .

فالسَّببُ في هٰذا : جهلُهُ بمعنىٰ قولِنا : إنَّ للشَّيءِ ثلاثةَ أبعادٍ أو بُعْدَينِ حتَّىٰ يكونَ مُجسَّماً أو مُسطَّحاً .

فإذ قد عرفتَ ذٰلكَ . . عرفتَ أنَّ هٰذا الَّذي قالَهُ لا يَلزَمُ ، ولا ينبغي أن يكونَ للعاقلِ إليهِ إصغاءٌ ، وإنَّما هوَ شروعٌ مِن ذٰلكَ الإنسانِ فيما لا يعنيهِ(١) .

وهٰذا الغافلُ الحيرانُ قد يذهبُ إلىٰ أنَّ السَّطحَ بالحقيقةِ هوَ المُربَّعُ أوِ المُستطيلُ لا غيرُ ، وليسَ كلامُهُ ممَّا يهمُّ فضلُ شغلٍ بهِ .

فقد عرفتَ وجودَ الأقدارِ ، وأنَّها أعراضٌ ، وأنَّها ليسَتْ مَبادئَ للأجسامِ ؛ إذِ الغلطُ في ذٰلكَ إنَّما عرضَ لِمَا عرفتَ .

وأمَّا الزَّمانُ . . فقد كانَ تحقَّقَ لكَ عرضيَّتُهُ وتعلُّقُهُ بالحركةِ فيما سلفَ .



فبقيَ : أن تعلمَ أنَّهُ لا مقدارَ خارجاً عن هٰذهِ المَقاديرِ .

فنقولُ : لأنَّ الكمَّ المُتَّصِلَ لا يخلو : إمَّا أن يكونَ قارّاً حاصلَ الوجودِ بجميعِ أجزائِهِ ، أو لا يكونَ .

فإن لم يكُنْ ، بل كانَ مُتجدِّدَ الوجودِ شيئاً بعدَ شيءٍ . . فهوَ الزَّمانُ .

وإن كانَ قارّاً وهوَ المقدارُ :

فإمَّا أن يكونَ أتمَّ المَقاديرِ ، وهوَ الَّذي يُمكِنُ فيهِ فرضُ أبعادٍ ثلاثةٍ ؛ إذ ليسَ يُمكِنُ أن يُفرَضَ فوقَ ذٰلكَ ، وهٰذا هوَ المقدارُ المُجسَّمُ .

وإمَّا أن يُفرَضَ فيهِ بُعْدانِ فقطْ .

وإمَّا أن يكونَ ذا بُعْدٍ واحدٍ فقطْ ؛ إذ كلُّ مُتَّصِلٍ فلهُ بُعْدٌ ما بالفعلِ أوِ القوَّةِ .

---

(١) **شروع** : دخول .

ولَمَّا كانَ لا أكثرَ مِن ثلاثةٍ ، ولا أقلَّ مِن واحدٍ . . فالمَقاديرُ ثلاثةٌ ، والكمِّيَّاتُ المُتَّصِلةُ لذاتِها أربعةٌ ، وقد يُقالُ لأشياءَ أُخَرَ : (إنَّها كمِّيَّاتٌ مُتَّصِلةٌ) وليسَتْ كذٰلكَ .

أمَّا المكانُ . . فهوَ السَّطحُ ، وأمَّا الثِّقلُ والخفَّةُ . . فإنَّها توجبُ بحركاتِها مَقاديرَ في الأزمنةِ والأمكنةِ ، وليسَ لها في نفْسِها أن تُجزَّأَ بجزءٍ يعدُّها ، وأن تُقابَلَ بالمُساواةِ والمُفاوَتةِ بأن يُفرَضَ لها حدٌّ مُنطبِقٌ علىٰ حدٍّ ما يُجانِسُهُ ، فيُطبَّقُ ما يليهِ منهُ علىٰ ما يليهِ ممَّا يُجانِسُهُ ، فينطبقُ عليهِ الحدُّ الآخَرُ فيُساوي ، أو يختلفُ فلا يُساوي ، بل يُفاوِتُ ؛ فإنَّا نعني بالمُساواةِ والمُفاوَتةِ المُعرِّفتَينِ للمقدارِ هٰذا المعنىٰ .

وأمَّا التَّجزئةُ الَّتي تَعرِضُ للثِّقلِ والخفَّةِ بأن يكونَ ثقلٌ نصفَ ثقلٍ . . فإنَّ ذٰلكَ لأنَّهُ تحرَّكَ في الزَّمانِ نصفَ المسافةِ أو في المسافةِ ضعفَ الزَّمانِ ، أو تحرَّكَ الأعظمُ إلىٰ أسفلَ في آلةٍ حركةً يَلزَمُ معَها أن يتحرَّكَ الأصغرُ إلى العلوِ ، أو أمراً ممَّا يجري هٰذا المَجرىٰ .

فهوَ كالحرارةِ الَّتي تكونُ ضعفَ الحرارةِ لأجلِ أنَّها تفعلُ في الضِّعفِ ، أو لأنَّها في ضعفِ الجسمِ الحارِّ المُشابِهِ في الحرارةِ .

وكذٰلكَ حالُ الكبيرِ والصَّغيرِ ، والقليلِ والكثيرِ ؛ فإنَّ هٰذهِ أعراضٌ أيضاً تلحقُ الكمِّيَّاتِ مِن بابِ المُضافِ ، وأنتَ قد حصَّلتَ الكلامَ في جميعِ هٰذهِ في مَواضعَ أُخَرَ .

فالكمِّيَّةُ بالجُملةِ حدُّها : هيَ أنَّها الَّتي يُمكِنُ أن يُوجَدَ فيها شيءٌ منها يصحُّ أن يكونَ واحداً عادّاً ، ويكونَ ذٰلكَ لذاتِهِ ، سواءٌ كانَتِ الصِّحَّةُ وجوديَّةً أو فرضيَّةً .



فصل

في تحقيق ماهيّة العدد ، وتحديد أنواعها وبيان أوائلها (١)

وبالحريّ أن نُحقّقَ ها هنا طبيعةَ الأعدادِ وخاصّيّاتِها ، وكيفَ يجبُ أن يُتصوَّرَ حالُها ووجودُها ؛ فقدِ انتقلْنا عنها إلى الكمّيّاتِ المُتَّصِلةِ مُستعجلينَ ؛ لأنَّ غرضَنا كانَ يُوجِبُ ذٰلكَ .

فنقولُ : إنَّ العددَ لهُ وجودٌ في الأشياءِ ، ووجودٌ في النَّفْسِ .

وليسَ قولُ مَن قالَ : (إنَّ العددَ لا وجودَ لهُ إلَّا في النَّفْسِ) بشيءٍ يُعتَدُّ بهِ ، أمَّا إن قالَ : (إنَّ العددَ لا وجودَ لهُ مُجرَّداً عنِ المعدوداتِ الَّتي في الأعيانِ إلَّا في النَّفْسِ) . . فهوَ حقٌّ .

فإنَّا قد بيَّنَّا أنَّ الواحدَ لا يتجرَّدُ عنِ الأعيانِ قائماً بنفْسِهِ إلَّا في الذِّهنِ ، فكذٰلكَ ما يترتَّبُ وجودُهُ علىٰ وجودِ الواحدِ .

وأمَّا أنَّ في الموجوداتِ أعداداً . . فذٰلكَ أمرٌ لا يُشَكُّ فيهِ ؛ إذ كانَ في الموجوداتِ وحداتٌ فوقَ واحدةٍ ، وكلُّ واحدٍ مِنَ الأعدادِ فإنَّهُ نوعٌ بنفْسِهِ ، وهوَ واحدٌ في نفْسِهِ مِن حيثُ هوَ ذٰلكَ النَّوعُ ، ولهُ مِن حيثُ هوَ ذٰلكَ النَّوعُ . . خواصُّ .

والشَّيءُ الَّذي لا حقيقةَ لهُ مُحالٌ أن تكونَ لهُ خاصّيَّةُ الأوَّليَّةِ أوِ التَّركيبيَّةِ

---

(١) في (ج ، و) : (أنواعه . . . أوائله) بدل (أنواعها . . . أوائلها) ، وفي هامش (أ) أُشير إليهما بنسخة .

أوِ التَّماميَّةِ أوِ الزَّائديَّةِ أوِ النَّاقصيَّةِ أوِ المُربَّعيَّةِ أوِ المُكعَّبيَّةِ أوِ الصَّممِ وسائرِ الأشكالِ الَّتي لها .

فإذاً : لكلِ واحدٍ مِنَ الأعدادِ حقيقةٌ تخصُّهُ ، وصورةٌ تتصوَّرُ منها في النَّفْسِ ، وتلكَ الحقيقةُ وحدتُهُ الَّتي بها هوَ ما هوَ .

وليسَ العددُ كثرةً لا تجتمعُ في وحدةٍ حتَّىٰ يُقالَ : إنَّهُ مجموعُ آحادٍ ؛ فإنَّهُ مِن حيثُ هوَ مجموعٌ . . هوَ واحدٌ يحتملُ خواصَّ ليسَتْ لغيرِهِ .

وليسَ بعجيبٍ أن يكونَ الشَّيءُ واحداً مِن حيثُ لهُ صورةٌ ما ؛ كالعشريَّةِ مثلاً أوِ الثُّلاثيَّةِ ولهُ كثرةٌ ؛ فمِن حيثُ العشريَّةُ ما هوَ بالخواصِّ الَّتي للعشرةِ [1] ، وأمَّا كثرتُهُ . . فليسَ لهُ فيها إلَّا الخواصُّ الَّتي للكثرةِ المُقابِلةِ للوحدةِ ؛ ولذٰلكَ فإنَّ العشرةَ لا تنقسمُ في العشريَّةِ إلىٰ عشرتَينِ لكلِّ واحدٍ منهُما خواصُّ العشريَّةِ .

وليسَ يجبُ أن يُقالَ : إنَّ العشرةَ ليسَ هوَ إلَّا تسعةٌ وواحدٌ ، أو خمسةٌ وخمسةٌ ، أو واحدٌ وواحدٌ كذٰلكَ حتَّىٰ تنتهيَ .

فإنَّ قولَكَ : (العشرةُ تسعةٌ وواحدٌ) قولٌ حملتَ فيهِ التِّسعةَ على العشرةِ ، وعطفتَ عليهِ الواحدَ ، فتكونُ كأنَّكَ قلتَ : (إنَّ العشرةَ أسودُ وحلوٌ) ، فيجبُ أن تصدقَ عليهِ الصِّفتانِ المعطوفةُ إحداهُما على الأُخرىٰ ، فتكونُ العشرةُ تسعةً وأيضاً واحداً .

فإن لم تُرِدْ بالعطفِ تعريفاً ، بل عنيتَ ما يُقالُ : (إنَّ الإنسانَ حيوانٌ وناطقٌ) ؛ أي : حيوانٌ ذٰلكَ الحيوانُ الَّذي هوَ ناطقٌ . . تكونُ كأنَّكَ قلتَ : (إنَّ العشرةَ تسعةٌ ، تلكَ التِّسعةُ الَّتي هيَ واحدٌ) ، وهٰذا أيضاً مُستحيلٌ .

وإن عنيتَ أنَّ العشرةَ تسعةٌ معَ واحدٍ ، وكانَ مُرادُكَ أنَّ العشرةَ هيَ التِّسعةُ

---

(١) في (أ) : (لما) بدل (ما) .

الَّتي تكونُ معَ واحدٍ ، حتَّىٰ إن كانَتِ التِّسعةُ وحدَها لم تكُنْ عشرةً ، فإذا كانَتْ معَ الواحدِ كانَتْ تلكَ التِّسعةُ عشرةً ؛ فقد أخطأتَ أيضاً ؛ فإنَّ التِّسعةَ إذا كانَتْ وحدَها أو معَ أيِّ شيءٍ كانَ معَها . . فإنَّها تكونُ تسعةً ولا تكونُ عشرةً ألبتَّةَ .

فإن لم تجعلْ (معَ) صفةً للتِّسعةِ ، بل للموصوفِ بها . . فتكونُ كأنَّكَ قلتَ : (إنَّ العشرةَ تسعةٌ ، ومعَ كونِها تسعةً هيَ أيضاً واحدٌ) ، فذٰلكَ أيضاً خطأٌ ، بل هٰذا كلُّهُ مَجازٌ مِنَ اللَّفظِ مُغلِّطٌ .

بلِ العشرةُ مجموعُ التِّسعةِ والواحدِ إذا أُخِذا جميعاً فصارَ منهُما شيءٌ غيرُهُما .

وحدُّ كلِّ واحدٍ مِنَ الأعدادِ إن أردتَ التَّحقيقَ : هوَ أن يُقالَ : إنَّهُ عددٌ مِنِ اجتماعِ واحدٍ وواحدٍ وواحدٍ ، وتُذكَرَ الآحادُ كلُّها .

وذٰلكَ أنَّهُ لا يخلو :

إمَّا أن يُحَدَّ العددُ مِن غيرِ أن يُشارَ إلىٰ تركيبِهِ ممَّا رُكِّبَ منهُ ، بل بخاصَّةٍ مِن خواصِّهِ ، فذٰلكَ يكونُ رسمَ ذٰلكَ العددِ لا حدَّهُ مِن جوهرِهِ .

وإمَّا أن يُشارَ إلىٰ تركيبِهِ ممَّا رُكِّبَ منهُ ، فإن أُشيرَ إلىٰ تركيبِهِ مِن عددَينِ دونَ الآخَرِ ؛ مثلاً أن تُجعَلَ العشرةُ مِن تركيبِ خمسةٍ وخمسةٍ . . لم يكُنْ ذٰلكَ أَولىٰ مِن تركيبِ ستَّةٍ معَ أربعةٍ ، وليسَ تعلُّقُ هُويَّتِهِ بأحدِهِما أَولىٰ مِنَ الآخَرِ .

وهوَ بما هوَ عشرةٌ . . ماهيَّةٌ واحدةٌ ، ومُحالٌ أن تكونَ ماهيَّتُهُ واحدةً ، وما يدلُّ علىٰ ماهيَّةٍ مِن حيثُ هيَ واحدةٌ . . حدودٌ مُختلِفةٌ .

فإذا كانَ كذٰلكَ . . فحدُّهُ ليسَ بهٰذا ولا بذاكَ ، بل بما قلْنا ، ويكونُ إذا كانَ

ذٰلكَ قد كانَ لهُ ؛ فقد كانَ لهُ التَّركيبُ مِن خمسةٍ وخمسةٍ ، ومِن ستَّةٍ وأربعةٍ ، ومِن ثلاثةٍ وسبعةٍ . . لازماً لذٰلكَ وتابعاً لهُ ، فتكونُ هـٰذهِ رسوماً لهُ .

علىٰ أنَّ تحديدَكَ بالخمسةِ يُحوِجُ إلىٰ تحديدِ الخمسةِ ، فينحلُّ ذٰلكَ كلُّهُ إلى الآحادِ ، وحينئذٍ يكونُ مفهومُ قولِكَ : (إنَّ العشرةَ مِن خمسةٍ وخمسةٍ) هوَ مفهومَ قولِكَ : (مِن ثلاثةٍ وسبعةٍ) ، و(ثمانيةٍ واثنَينِ) ؛ أعني : إذا كنتَ تلحظُ تلكَ الآحادَ .

فأمَّا إذا لحظتَ صورةَ الخمسةِ والخمسةِ ، والثَّلاثةِ والسَّبعةِ . . كانَ كلُّ اعتبارٍ غيرَ الآخَرِ ، وليسَ للذَّاتِ الواحدةِ حقائقُ مُختلِفةُ المفهوماتِ ، بل إنَّما تتكثَّرُ لوازمُهُ وعوارضُهُ ؛ ولهـٰذا ما قالَ الفيلسوفُ المُقدَّمُ : (لا تحسَبنَّ أنَّ ستَّةً ثلاثةٌ وثلاثةٌ ، بل هوَ ستَّةٌ مَرَّةً واحدةً) .

لـٰكنِ اعتبارُ العددِ مِن حيثُ آحادُهُ ممَّا يصعبُ على التَّخيُّلِ وعلى العبارةِ ، فيُصارُ إلى الرُّسومِ مِنَ الواجبِ .



وممَّا يجبُ أن يُبحَثَ عنهُ مِن حالِ العددِ : حالُ الاثنوةِ .

فقد قالَ بعضُهُم : (إنَّ الاثنوةَ ليسَتْ مِنَ العددِ ؛ وذٰلكَ لأنَّ الاثنوةَ هيَ الزَّوجُ الأوَّلُ ، والوحدةَ هيَ الفردُ الأوَّلُ ، وكما أنَّ الوحدةَ الَّتي هيَ الفردُ الأوَّلُ ليسَ بعددٍ . . فكذٰلكَ الاثنوةُ الَّتي هيَ الزَّوجُ الأوَّلُ ليسَ بعددٍ) .

قالَ : (ولأنَّ العددَ كثرةٌ مُركَّبةٌ مِنَ الآحادِ ، والآحادُ أقلُّها ثلاثةٌ ، ولأنَّ الاثنوةَ لا تخلو إن كانَتْ عدداً : إمَّا أن يكونَ مُركَّباً ، أو يكونَ أوَّلاً .

فإن كانَتْ مُركَّبةً . . فيعدُّها غيرُ الواحدِ .

وإن كانَتْ عدداً أوَّلاً . . فلا يكونُ لها نصفٌ) .

وأمَّا أصحابُ الحقيقةِ . . فلا يشتغلونَ بأمثالِ هٰذهِ الأشياءِ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ؛ فإنَّهُ لم تكُنِ الوحدةُ غيرَ عددٍ لأجلِ أنَّها فردٌ أو زوجٌ ، بل لأنَّها لا انفصالَ فيها إلىٰ وحداتٍ .

وإذا قالوا : (مُركَّبةٌ مِن وحداتٍ) . . **لا يعنونَ بهِ** : ما يعنيهِ النَّحويُّونَ مِن لفظِ الجمعِ ، وأنَّ أقلَّهُ ثلاثةٌ بعدَ الاختلافِ فيهِ ، **بل يعنونَ بذٰلكَ** : أكثرَ أو أزيدَ مِن واحدٍ .

وقد جرَتْ عادتُهُم بذٰلكَ ، ولا يُبالونَ ألَّا يُوجَدَ زوجٌ ليسَ بعددٍ ، وإن وُجِدَ فردٌ ليسَ بعددٍ . . فما فُرِضَ عليهِم أن يدأبوا في طلبِ زوجٍ ليسَ بعددٍ ؛ إذ وجدوا فرداً ليسَ بعددٍ .

وليسوا يشترطونَ في العددِ الأوَّلِ أن يكونَ لا نصفَ لهُ مُطلَقاً ، بل لا نصفَ لهُ عدداً مِن حيثُ هوَ أوَّلٌ ، **وإنَّما يعنونَ بالأوَّلِ** : أنَّهُ غيرُ مُركَّبٍ مِن عددٍ .

وإنَّما يُعنىٰ بالعددِ : ما فيهِ انفصالٌ ، ويُوجَدُ فيهِ واحدٌ .

فالاثنوةُ أوَّلُ العددِ ، وهوَ الغايةُ في القلَّةِ في العددِ ، **وأمَّا الكثرةُ في العددِ . . فلا تنتهي إلىٰ حدٍّ** ، وقلَّةُ الاثنوةِ ليسَتْ ممَّا تُقالُ بذاتِها ، بل بالقياسِ إلى العددِ .

وليسَ إذا لم تكُنِ الاثنوةُ أكثرَ مِن شيءٍ يجبُ مِن ذٰلكَ ألَّا تكونَ قلَّتُها بالقياسِ إلىٰ غيرِها ؛ فليسَ يجبُ أن يكونَ ما يَعرِضُ لهُ إضافةٌ إلىٰ شيءٍ يَلزَمُ أن تكونَ لهُ إضافةٌ أُخرىٰ إلىٰ شيءٍ آخَرَ يُقارِنُ تلكَ الإضافةَ .

فإنَّهُ ليسَ يجبُ إذا كانَ شيءٌ مِنَ الأشياءِ تَعرِضُ لهُ إضافتانِ : إضافةُ قلَّةٍ ، وإضافةُ كثرةٍ معاً ، حتَّىٰ يكونَ كما أنَّهُ قليلٌ بالقياسِ إلىٰ شيءٍ فهوَ كثيرٌ بالقياسِ إلىٰ شيءٍ آخَرَ . . يَلزَمُ مِن ذٰلكَ أن تكونَ كلُّ قلَّةٍ تَعرِضُ للشَّيءِ

تَعرِضُ لهُ معَها الكثرةُ ؛ كما أنَّهُ ليسَ إذا كانَ شيءٌ هوَ مالكاً ومملوكاً يجبُ ألَّا يكونَ شيءٌ مالكاً وحدَهُ ، أو شيءٌ هوَ جنسٌ ونوعٌ يَلزَمُ ألَّا يكونَ شيءٌ هوَ جنسٌ وحدَهُ ؛ فإنَّهُ ليسَ إنَّما صارَ القليلُ قليلاً لأجلِ أنَّ لهُ شيئاً هوَ أيضاً عندَهُ كثيرٌ ، بل لأجلِ الشَّيءِ الَّذي ذٰلكَ الشَّيءُ بالقياسِ إليهِ كثيرٌ .

فالاثنوةُ : هيَ القلَّةُ الأقلَّةُ :

أمَّا قلَّةٌ . . فبالقياسِ إلىٰ كلِّ عددٍ ؛ لأنَّها تنقصُ عن كلِّ عددٍ .

وأمَّا الأقلَّةُ . . فلأنَّها ليسَتْ تكثرُ عندَ عددٍ ، وإذا لم تُقَسِ الاثنوةُ إلىٰ شيءٍ آخَرَ . . لم تكُنْ قليلةً .

والكثرةُ يُفهَمُ منها معنيانِ :

أحدُهُما : أن يكونَ الشَّيءُ فيهِ مِنَ الآحادِ فوقَ واحدٍ ، وهٰذا ليسَ بالقياسِ إلىٰ شيءٍ آخَرَ ألبتَّةَ .

والآخَرُ : أن يكونَ الشَّيءُ فيهِ ما في شيءٍ آخَرَ وزيادةٌ ، وهٰذا هوَ الَّذي بالقياسِ .

وكذٰلكَ العِظَمُ والطُّولُ والعرْضُ ؛ فالكثرةُ مُطلَقةً تُقابِلُ الوحدةَ مُقابَلَةَ الشَّيءِ معَ مَبدَئِهِ الَّذي يكيلُهُ ، والكثرةُ الأُخرىٰ تُقابِلُ القلَّةَ مُقابَلَةَ المُضافِ ، ولا تضادَّ بينَ الوحدةِ والكثرةِ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ، وكيفَ والوحدةُ تُقوِّمُ الكثرةَ ؟! ويجبُ أن نُحقِّقَ القولَ في هٰذا .



فَصْلٌ
في تقابل الواحد والكثير

وبالحريّ أن نتأمَّلَ كيفَ تجري المُقابَلةُ بينَ الكثيرِ والواحدِ ؛ فقد كانَ التَّقابلُ عندَنا علىٰ أصنافٍ أربعةٍ ، وقد تحقَّقَ ذٰلكَ .

وسنُحقّقُ أيضاً بعدُ أنَّ صورةَ التَّقابلِ تُوجِبُ أن تكونَ أصنافُهُ علىٰ هٰذهِ الجُملةِ ، وكانَ مِن ذٰلكَ تقابلُ التَّضادّ .

وليسَ يُمكِنُ أن يكونَ التَّقابلُ بينَ الواحدِ والكثيرِ علىٰ هٰذهِ الجُملةِ ؛ وذٰلكَ لأنَّ الوحدةَ مُقوّمةٌ للكثرةِ ، ولا شيءَ مِنَ الأضدادِ يُقوّمُ ضدَّهُ ، بل يُبطِلُهُ وينفيهِ .



لٰكنْ لقائلٍ أن يقولَ : إنَّ الوحدةَ والكثرةَ هٰذا شأنُهما ؛ فإنَّهُ ليسَ يجبُ أن يُقالَ : إنَّ الضِّدَّ يُبطِلُ الضِّدَّ كيفَ كانَ ، بل أن يُقالَ : إنَّ الضِّدَّ يُبطِلُ الضِّدَّ بأن يحلَّ في موضوعِهِ ؛ فالوحدةُ أيضاً مِن شأنِها أن تُبطِلَ الكثرةَ بأن تحلَّ الموضوعَ الَّذي للكثرةِ علىٰ ما جوَّزتَ أن يكونَ الموضوعُ يَعرِضُ لهُ الوحدةُ والكثرةُ ؟

فنقولُ في جوابِ هٰذا الإنسانِ : إنَّ الكثرةَ كما أنَّها إنَّما تحصلُ بالوحدةِ . . فكذٰلكَ الكثرةُ إنَّما تبطلُ ببطلانِ وحداتِها ، ولا تبطلُ الكثرةُ ألبتَّةَ لذاتِها بطلاناً أوَّليّاً ، بل يَعرِضُ لوحداتِها أوّلاً أن تبطلَ ، ثمَّ يَعرِضُ لها أن تبطلَ معاً ؛ لبطلانِ وحداتِها ، فتكونُ الوحدةُ إذا أبطلَتِ الكثرةَ . . فليسَ بالقصدِ الأوَّلِ تُبطِلُها ، بل إنَّما تُبطِلُ أوَّلاً الوحداتِ الَّتي للكثرةِ عن حالِها بالفعلِ إلىٰ أن تصيرَ بالقوَّةِ ، فيَلزَمُ ألَّا يكونَ الكثرةُ .

فإذاً : الوحدةُ إنَّما تُبطِلُ أوّلاً الوحدةَ علىٰ أنَّها ليسَتْ تُبطِلُ الوحدةَ كما تُبطِلُ الحرارةُ البرودةَ ؛ فإنَّ الوحدةَ لا تُضادُّ الوحدةَ ، بل علىٰ أنَّ تلكَ الوحداتِ يَعرِضُ لها سببٌ مُبطِلٌ بأن تحدثَ عنهُ هٰذهِ الوحدةُ ، وذٰلكَ ببطلانِ سطوحٍ .

فإن كانَ لأجلِ هٰذهِ المُعاقَبةِ الَّتي على الموضوعِ يجبُ أن تكونَ الوحدةُ ضدَّ الكثرةِ . . فالأَولىٰ أن تكونَ الوحدةُ ضدَّ الوحدةِ .

وعلىٰ أنَّ الوحدةَ ليسَتْ تُبطِلُ الوحدةَ(١) إبطالَ الحرارةِ للبرودةِ ؛ لأنَّ الوحدةَ الطَّارئةَ إذا أبطلَتِ الوحدةَ الأُولىٰ . . أبطلَتْها عمَّا ليسَ هوَ بعينِهِ موضوعَ الوحدةِ الأُخرىٰ ، بلِ الأحرىٰ أن يظنَّ أنَّهُ جزءُ موضوعِهِ .

وأمَّا الكثرةُ . . فليسَتْ تبطلُ عن هٰذهِ الوحدةِ بطلاناً أوَّليّاً ، بل ليسَ يكفي في شرطِ المُتضادَّينِ أن يكونَ الموضوعُ واحداً يتعاقبانِ فيهِ ، بل يجبُ أن تكونَ معَ هٰذا التَّعاقبِ الطَّبائعُ مُتنافِيةً مُتباعِدةً ، ليسَ مِن شأنِ أحدِهِما أن يتقوَّمَ بالآخَرِ للخلافِ الذَّاتيّ فيها ، وأن يكونَ تنافيها أوَّليّاً .



وأيضاً : فلقائلٍ أن يقولَ : إنَّهُ ليسَ موضوعُ الواحدِ والكثرةِ واحداً ؛ فإنَّ شرطَ المُتضادَّينِ أن يكونَ للاثنَينِ منهُما بالعددِ موضوعٌ واحدٌ ، وليسَ لوحدةٍ بعينِها وكثرةٍ بعينِها موضوعٌ واحدٌ بالعددِ ، بل موضوعٌ واحدٌ بالنَّوعِ .

وكيفَ يكونُ موضوعُ الكثرةِ والوحدةِ واحداً بالعددِ ؟

ثمَّ عليكَ أن تعلمَ ممَّا سلفَ لكَ حقيقةَ هٰذا(٢) ، وما فيهِ وعليهِ ولهُ ؛ فقد

---

(١) قوله : (وعلىٰ أن الوحدة ليست تُبطِل الوحدةَ . . .) عطفٌ علىٰ قوله المُتقدِّم في الفقرة ما قبل السابقة : (علىٰ أنها ليست تُبطِل الوحدةَ . . .) .

(٢) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد الأول (٢/٢٤١ ـ ٢٧٣) من (المقولات) من (المنطق) .

ظهرَ وبانَ أنَّ التَّقابلَ الَّذي بينَ الواحدِ والكثيرِ ليسَ بتقابلِ التَّضادِّ .

فلْننظرْ : هلِ التَّقابلُ بينَهُما تقابلُ الصُّورةِ والعدمِ ؟

فنقولُ : إنَّهُ يَلزَمُ أوَّلَ ذٰلكَ أن يكونَ العدمُ منهُما عدمَ شيءٍ مِن شأنِهِ أن يكونَ للموضوعِ أو لنوعِهِ أو لجنسِهِ علىٰ ما قد مضىٰ لكَ مِن أمرِ العدمِ .

ولكَ أن تتمحَّلَ وجهاً تجعلُ بِهِ الوحدةَ عدمَ الكثرةِ فيما مِن شأنِهِ بنوعِهِ أن يتكثَّرَ ، وأن تتمحَّلَ وجهاً آخَرَ تجعلُ بِهِ الكثرةَ عدمَ الوحدةِ في أشياءَ في طبيعتِها أن تتوحَّدَ .

لٰكنِ الحقُّ لا يجوزُ أن يكونَ شيئانِ كلُّ واحدٍ منهُما عدمُ ملكةٍ بالقياسِ إلى الآخَرِ .

بلِ الملكةُ منهُما : هوَ المعقولُ بنفْسِهِ الثَّابتُ بذاتِهِ .

وأمَّا العدمُ : فهوَ ألَّا يكونَ ذٰلكَ الشَّيءُ الَّذي هوَ المعقولُ بنفْسِهِ الثَّابتُ بذاتِهِ فيما مِن شأنِهِ أن يكونَ ، فيكونُ إنَّما يُعقَلُ ويُحَدُّ بالملكةِ .

وأمَّا القدماءُ . . فقومٌ جعلوا هٰذا التَّقابلَ مِنَ العدمِ والملكةِ ، وجعلوها هيَ المُضادَّةَ الأُولىٰ ، ورتَّبوا تحتَ الملكةِ والصُّورةِ الخيرَ [1] والفردَ والواحدَ والنِّهايةَ واليمينَ والنُّورَ والسَّاكنَ والمُستقيمَ والمُربَّعَ والعِلمَ والذَّكَرَ ، ومِن حيِّزِ العدمِ مُقابِلاتِ هٰذهِ ؛ كالشَّرِّ والزَّوجِ والكثرةِ واللَّانهايةِ واليسارِ والظُّلمةِ والمُتحرِّكِ والمُنحني والمُستطيلِ والظَّنِّ والأُنثىٰ .

وأمَّا نحنُ . . فقد يصعبُ علينا أن نجعلَ الملكةَ هيَ الوحدةَ ، ونجعلَ الكثرةَ هيَ العدمَ :

---

(١) كذا في (ج) ، وفي باقي النسخ : (ورتبوا تحت الملكةِ الصورةَ والخيرَ . . .) ، ولا مُقابِل للصورة فيما سيأتي .

أمّا أوّلاً : فإنّا هَوْذا[1] نحدُّ الوحدةَ بعدمِ الانقسامِ أو عدمِ الجزءِ بالفعلِ ، ونأخذُ الانقسامَ والتَّجزُّؤَ في حدِّ الكثرةِ ، وقد ذكرْنا ما في هٰذا .

وأمّا ثانياً : فإنَّ الوحدةَ موجودةٌ في الكثرةِ مُقوِّمةٌ لها ، وكيفَ تكونُ ماهيَّةُ الملكةِ موجودةً في العدمِ حتَّىٰ يكونَ العدمُ يتألَّفُ مِن ملكاتٍ تجتمعُ ؟!

وكذٰلكَ إن كانَتِ الملكةُ هيَ الكثرةَ . . فكيفَ يكونُ تركيبُ الملكةِ مِن أعدامِها ؟! فليسَ يجوزُ أن تُجعَلَ المُقابَلةُ بينَهُما مُقابَلةَ العدمِ والملكةِ .

وإذ لا يجوزُ هٰذا . . فليسَ يجوزُ أن يُقالَ : إنَّ المُقابَلةَ بينَهُما هيَ مُقابَلةُ التَّناقضِ ؛ لأنَّ ما كانَ مِن ذٰلكَ في الألفاظِ . . فهوَ خارجٌ عن مُوافَقةِ هٰذا الاعتبارِ ، وما كانَ منهُ في الأُمورِ . . فهوَ مِن جنسِ تقابلِ العدمِ والملكةِ ، بل هوَ جنسُ هٰذا التَّقابلِ .

فإنَّ بإزاءِ المُوجِبةِ الثُّبوتَ ، وبإزاءِ السَّالبةِ العدمَ ، ويَعرِضُ في ذٰلكَ مِنَ المُحالِ ما يَعرِضُ فيما قلْناهُ .

فلْننظرْ : أنَّهُ هلِ التَّقابلُ بينَهُما تقابلُ المُضافِ ؟

فنقولُ : ليسَ يُمكِنُ أن يُقالَ : إنَّ بينَ الوحدةِ والكثرةِ في ذاتَيهِما تقابلَ المُضافِ ؛ وذٰلكَ لأنَّ الكثرةَ ليسَ إنَّما تُعقَلُ ماهيَّتُها بالقياسِ إلى الوحدةِ حتَّىٰ تكونَ إنَّما هيَ كثرةٌ لأجلِ أنَّ هناكَ وحدةً وإن كانَ إنَّما هيَ كثرةٌ بسببِ

---

(١) **هَوْذا** : كلمة مفردة ، وكثيراً ما يُكتَب بالياء ، يُستعمَل للتكثير والتأكيد والتحقيق ، ومرادفها في لغة الفرس : (همىٰ) ، وما أكثرها في أشعار البلغاء !! **انتهىٰ من هامش (ج)** ، وقال العاملي في « مفتاح الشفاء » (ق/١٣٧) مخطوط : (يعني : أنا هو الذي يصعب عليه تحديدُه) ، ثم قال : (وقد أُفيد أن « **هَوْذا** » بفتح الهاء وإسكان الواو ، كلمة مفردة للتحقيق أو للتأكيد أو للاستمرار على اختلاف المواقع والمقامات ، **ولعل المراد به** : المعنى الأول ، ومرادفتها في لغة الفرس : « همين » ، وهي مُتكرِّرة في كلام البلاغة جدّاً ، كذا أُفيد في حديثٍ وقعَتْ فيه هٰذه اللفظة ، **والظاهر** : أنه بعينه جارٍ ها هنا ، **فتبصَّرْ**) .

الوحدةِ ؛ فقد علمتَ في كتبِ المنطقِ الفَرْقَ بينَ ما لا يكونُ إلَّا بشيءٍ ، وبينَ ما لا يُقالُ ماهيَّتُهُ إلَّا بالقياسِ إلىٰ شيءٍ .

بل إنَّما تحتاجُ الكثرةُ إلىٰ أن يُفهَمَ لها أنَّها مِنَ الوحدةِ ؛ لأنَّها معلولةٌ للوحدةِ في ذاتِها ، ومعنىٰ أنَّها معلولةٌ غيرُ معنىٰ أنَّها كثرةٌ ، والإضافةُ لها إنَّما هيَ مِن حيثُ هيَ معلولةٌ ، والمعلوليَّةُ لازمةٌ للكثرةِ لا نفْسُ الكثرةِ .

ثمَّ لو كانَتْ مِنَ المُضافِ . . لَكانَ كما تُقالُ ماهيَّتُها بالقياسِ إلى الوحدةِ لكانَ يُقالُ ماهيَّةُ الوحدةِ مِن حيثُ هيَ وحدةٌ بالقياسِ إلى الكثرةِ علىٰ شرطِ انعكاسِ المُضافَينِ ، ولَكانا يتكافأانِ في الوجودِ مِن حيثُ هٰذهِ وحدةٌ وتلكَ كثرةٌ ، وليسَ الأمرُ كذٰلكَ .

فإذ قد بانَ لكَ جميعُ هٰذا . . فبالحريِّ أن نجزمَ أن لا تقابلَ بينَهُما في ذاتَيهِما ، ولٰكنْ يلحقُهُما تقابلٌ ؛ وهوَ أنَّ الوحدةَ مِن حيثُ هيَ مكيالٌ . . تُقابِلُ الكثرةَ مِن حيثُ هيَ مَكيلٌ .

وليسَ كونُ الشَّيءِ وحدةً وكونُهُ مكيالاً . . شيئاً واحداً ، بل بينَهُما فَرْقٌ .

والوحدةُ يَعرِضُ لها أن تكونَ مكيالاً كما أنَّها يَعرِضُ لها أن تكونَ علَّةً .

ثمَّ الأشياءُ يَعرِضُ لها بسببِ الوحدةِ الَّتي تُوجَدُ لها . . أن تكونَ مَكاييلَ ، ولٰكنْ واحدُ كلِّ شيءٍ ومكيالُهُ هوَ مِن جنسِهِ ؛ فالواحدُ في الأطوالِ طولٌ ، وفي العُروضِ عرْضٌ ، وفي المُجسَّماتِ مُجسَّمٌ ، وفي الأزمنةِ زمانٌ ، وفي الحركاتِ حركةٌ ، وفي الأوزانِ وزنٌ ، وفي الألفاظِ والحروفِ حرفٌ .

وقد يُجتهَدُ أن يُجعَلَ الواحدُ في كلِّ شيءٍ أصغرَ ما يُمكِنُ ؛ ليكونَ التَّفاوتُ فيهِ أقلَّ ما يكونُ ؛ فبعضُ الأشياءِ يكونُ واحداً مُفترَضاً بالطَّبعِ ؛ مِثلُ جوزةٍ وبِطِّيخةٍ ، وبعضُها يُفرَضُ فيهِ واحدٌ بالوضعِ .

فما زادَ علىٰ ذٰلكَ الواحدِ . . أُخِذَ أكثرَ مِنَ الواحدِ ، وما نقصَ منهُ . . لم يُؤخَذْ واحداً ، بل يكونُ الواحدُ هٰذا المفروضَ بتمامِهِ ، ويُجعَلُ هٰذا الواحدُ أيضاً مِن أظهرِ الأشياءِ في ذٰلكَ الجنسِ ؛ فالواحدُ مثلاً مِنَ الأطوالِ شبرٌ ، وفي العُروضِ مثلاً شبرٌ في شبرٍ ، وفي المُجسَّماتِ مثلاً شبرٌ في شبرٍ في شبرٍ ، وفي الحركاتِ حركةٌ مُقدَّرةٌ معلومةٌ ، ولا تُوجَدُ حركةٌ بهٰذهِ الصِّفةِ عامَّةٌ للجميعِ ، إلَّا الحركاتِ المُتقدِّرةَ بالطَّبيعةِ ، وخصوصاً الَّتي لا تختلفُ ، بل تمتدُّ مُتَّفِقةً فتبقىٰ واحدةً في كلِّ تقديرٍ ، وخصوصاً الَّتي هيَ أقلُّ مقدارِ حركةٍ .

والأقلُّ مقدارَ حركةٍ هوَ الأقلُّ زماناً ، وهٰذا هوَ الحركةُ الفلكيَّةُ السَّريعةُ جدّاً المضبوطُ قَدْرُها ؛ لأنَّ الدَّورَ لا يُزادُ عليهِ ، ولا يُنقِصُ المعلومَ صغرُ مقدارِها بسرعةِ العَودِ ، ليسَ ممَّا يُنتظَرُ تحدُّدُهُ إلىٰ حينٍ (١) ، بل في كلِّ يومٍ وليلةٍ تتمُّ دورةٌ قريبةٌ إلى الوجودِ والتَّحديدِ وإلى التَّجزئةِ أيضاً بحركاتِ السَّاعاتِ .

فتكونُ حركةُ ساعةٍ واحدةٍ مثلاً هيَ مكيالَ الحركاتِ ، وكذٰلكَ زمانُها مكيالُ الأزمنةِ ، وقد يُفرَضُ في الحركاتِ حركةٌ واحدةٌ بحسَبِ المسافةِ ، إلَّا أنَّ ذٰلكَ غيرُ مُستعمَلٍ وغيرُ واقعٍ مَوقِعَ الفرضِ الأوَّلِ .

وأمَّا في الأثقالِ . . فيُفرَضُ أيضاً ثقلُ درهمٍ ودينارٍ واحداً أيضاً ، وفي أبعادِ الموسيقا الإرخاءةُ الَّتي هيَ ربعُ طنيني ، أو ما يجري مَجراهُ مِنَ الأبعادِ الصِّغارِ ، ومِنَ الأصواتِ الحرفُ المُصوِّتُ المقصورُ ، أوِ الحرفُ السَّاكنُ ، أو مَقطَعٌ مقصورٌ ؛ كقولِنا : بل .

وليسَ يجبُ أن يكونَ كلُّ واحدٍ مِن هٰذهِ الأوضاعِ واقعاً بالضَّرورةِ ، بل قد يقعُ بالفرضِ .

---

(١) في (ب ، د ، هـ ، و) : (تجدُّده) بدل (تحدُّده) .

ويُمكِنُ أن يُفرَضَ الواحدُ مِن كلِّ بابٍ ما هوَ أزيدُ أو أنقصُ ممَّا فُرِضَ ، ومعَ هـٰذا فليسَ يجبُ إذا كانَ في هـٰذهِ الأشياءِ واحدٌ مفروضٌ أن يُكالَ بهِ جميعُ ما هوَ مِن ذٰلكَ الجنسِ ؛ فإنَّهُ يجوزُ أن يكونَ الآخَرُ مُبايِناً لكلِّ ما كيلَ بهِ أوَّلاً .

فها هنا خطٌّ مُبايِنٌ لخطٍّ ، وسطحٌ مُبايِنٌ لسطحٍ ، وجسمٌ مُبايِنٌ لجسمٍ ، وإذا كانَ الخطُّ والسَّطحُ والجسمُ تُبايِنُ جسماً وسطحاً وخطّاً . . فكذٰلكَ الحركةُ قد تُبايِنُ الحركةَ .

وإذا كانَ كذٰلكَ . . فالزَّمانُ والثِّقلُ أيضاً يُبايِنُ الزَّمانَ والثِّقلَ أيضاً ، ويجوزُ أن يكونَ لهـٰذا الَّذي يُبايِنُ ذٰلكَ مُبايِنٌ غيرُ ذٰلكَ ، وقد علمتَ جميعَ هـٰذا في صناعةِ التَّعاليمِ .

فإذا كانَ كذٰلكَ . . فستكونُ إذاً الوحداتُ الَّتي تُفرَضُ لكلِّ جنسٍ مِن هـٰذهِ كثيرةً ، وتكادُ ألَّا تتناهىٰ .

فإذا كانَ هناكَ واحدٌ يصلحُ لكيلِ شيءٍ . . فستكونُ أشياءُ تكادُ ألَّا تتناهىٰ لِأنْ تُكالَ بهِ ، ولَـمَّا كانَ المكيالُ يُعرَفُ بهِ المَكيلُ . . عُـدَّ العِلمُ والحسُّ كالمكاييلِ للأشياءِ ؛ فإنَّها تُعلَمُ بهِما .

وقالَ بعضُهُم : إنَّ الإنسانَ يكيلُ كلَّ شيءٍ ؛ لأنَّ لهُ الحسَّ والعِلمَ ، وبهِما يُدرِكُ كلَّ شيءٍ .

وبالحريِّ أن يكونَ العِلمُ والحسُّ مكيلَينِ بالمعلومِ والمحسوسِ ، وأن يكونَ ذٰلكَ أصلاً لهُ ، لـٰكنَّهُ قد يقعُ أن يُكالَ المكيالُ أيضاً بالمكيلِ ، فهـٰكذا يجبُ أن يُتصوَّرَ الحالُ في مُقابَلةِ الوحدةِ والكثرةِ .

وقد يُشكِلُ مِن حالِ الأعظمِ والأصغرِ أنَّهُما كيفَ يتقابلانِ ؟ وكيفَ يُقابِلانِ

المُساواةَ ؟ فإنَّ المُساويَ يُقابِلُ كلَّ واحدٍ منهُما ، فإنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ المُساوي والأعظمُ إلَّا مُتخالِفَينِ ، وكذٰلكَ المُساوي والأصغرُ ، أمَّا الأعظمُ والأصغرُ ، فإنَّهُما إن تقابلا . . مِنَ المُضافِ ، فكانَ هٰذا أيضاً أعظمَ بالقياسِ إلىٰ ما هوَ أصغرُ ؛ فليسَ المُساوي مُضايِفاً لأحدِهِما ، بل لِمَا هوَ مُساوٍ لهُ ، ويُظَنُّ أنَّهُ ليسَ يجبُ حيثُ كانَ أعظمُ وأصغرُ أن يكونَ بينَهُما مُساوٍ موجودٌ ؛ فإنَّ هٰذا قد علمتَهُ في مَوضِعٍ آخَرَ .

فإذا كانَ الأمرُ علىٰ هٰذا . . فبالحريّ أن يكونَ المُساوي ليسَتْ مُقابَلتُهُ الأُولىٰ للأعظمِ والأصغرِ ، بل لغيرِ المُساوي وهوَ عدمُهُ فيما مِن شأنِهِ أن تكونَ فيهِ المُساواةُ ، ليسَ عدمُهُ في النُّقطةِ والوحدةِ واللَّونِ والعقلِ وأشياءَ لا تقديرَ لها ، بل في أشياءَ لها تقديرٌ وكمِّيَّةٌ .

فالمُساوي إنَّما يُقابِلُ عدمَهُ وهوَ اللَّامُساواةُ ، لٰكنِ اللَّامُساواةُ تَلزَمُ هٰذَينِ ؛ أي : الأعظمَ والأصغرَ ؛ كالجنسِ ، **لستُ أعني** : أنَّهُ جنسٌ ، **بل نعني** : أنَّهُ يَلزَمُ كلَّ واحدٍ منهُما ؛ فإنَّ واحداً منهُما هوَ عظيمٌ ، والعظيمِيَّةُ معنىً وجوديٌّ يَلزَمُهُ هٰذا العدمُ ، والآخَرُ صغيرٌ ، والصَّغيريَّةُ مِن تلكَ الجنبةِ كذٰلكَ .



فَصْلٌ

في أنَّ الكيفيّات أعراض

فلْنتكلَّمِ الآنَ في الكيفيَّاتِ .

أمَّا الكيفيَّاتُ المحسوسةُ والجسمانيَّةُ . . فلا يقعُ شكٌّ في وجودِها ، وقد تكلَّمْنا أيضاً في وجودِها في مَواضعَ أُخَرَ (١) ، ونقضْنا مُشاغَباتِ مَن تمارىٰ في ذٰلكَ .

لٰكنَّهُ إنَّما يقعُ الشَّكُّ في أمرِها أنَّها : هل هيَ أعراضٌ أو ليسَتْ بأعراضٍ ؟

فإنَّ مِنَ النَّاسِ مَن يرىٰ أنَّ تلكَ جواهرُ تُخالِطُ الأجسامَ وتسري فيها ؛ فاللَّونُ بذاتِهِ جوهرٌ ، والحرارةُ كذٰلكَ ، وكلُّ واحدٍ مِن هٰذهِ الأُخَرِ فهيَ عندَهُ بهٰذهِ المنزلةِ .

وليسَ يُقنِعُهُ أنَّ هٰذهِ الأشياءَ تُوجَدُ تارةً وتُعدَمُ تارةً والشَّيءُ المُشارُ إليهِ قائمٌ موجودٌ .

فإنَّهُم يقولونَ : إنَّهُ ليسَ يُعدَمُ ذٰلكَ ، بل يأخذُ يُفارِقُ قليلاً قليلاً ؛ مِثلُ الماءِ الَّذي يُبَلُّ بهِ ثوبٌ ؛ فإنَّهُ بعدَ ساعةٍ لا يُوجَدُ هناكَ ماءٌ ، ويكونُ الثَّوبُ موجوداً بحالِهِ ، ولا يصيرُ الماءُ بذٰلكَ عرَضاً ، بلِ الماءُ جوهرٌ لهُ أن يُفارِقَ جوهراً آخَرَ لاقاهُ ، فربَّما فارقَ مُفارَقةً لا يُحَسُّ فيها بالأجزاءِ المُفارِقةِ منهُ ؛ لأنَّها فارقَتْ وهيَ أصغرُ ممَّا يُدرِكُهُ الحسُّ مُفارَقةً مُفترِقةً .

ويقولُ بعضُهُم : إنَّها قد تكمنُ .

---

(١) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد السادس (٣/ ٥٠ ـ ٥٧) من (النفس) من (الطبيعيات) .

فبالحريّ أن نُبيّنَ أنَّ ما يقولونَهُ باطلٌ .

فنقولُ : لا يخلو إن كانَتْ هٰذهِ جواهرَ : إمَّا أن تكونَ جواهرَ هيَ أجسامٌ ، أو تكونَ جواهرَ ليسَتْ بأجسامٍ .

فإن كانَتْ هٰذهِ جواهرَ غيرَ جسمانيَّةٍ :

فإمَّا أن يكونَ بحيثُ يُمكِنُ أن يُؤلَّفَ منها جسمٌ ، وهٰذا مُحالٌ ؛ إذ ما لا يتجزَّأُ في أبعادٍ جسمانيَّةٍ . . فليسَ بالمُمكِنِ أن يُؤلَّفَ منهُ جسمٌ .

وإمَّا ألَّا يُمكِنَ ، لٰكنْ إنَّما يكونُ وجودُهُ بالمُقارَنةِ للأجسامِ والسَّرَيانِ فيها .

فأوَّلُ ذٰلكَ : أنَّهُ يكونُ لهٰذهِ الجواهرِ وضعٌ ، وكلُّ جوهرٍ ذي وضعٍ فإنَّهُ مُنقسِمٌ ، قد بُيّنَ ذٰلكَ .

وثانياً : أنَّهُ لا يخلو : إمَّا أن يكونَ كلُّ واحدٍ مِن هٰذهِ الجواهرِ مِن شأنِهِ أن يُوجَدَ مُفارِقاً للجسمِ الَّذي يكونُ فيهِ ، أو لا يكونَ .

فإن لم يكُنْ يُوجَدُ مُفارِقاً ، وكانَ وجودُهُ في الأجسامِ علىٰ أنَّها موضوعاتٌ لهُ ، وليسَتْ فيهِ كالأجزاءِ ولا هيَ مُفارِقةً ، والجسمُ الموصوفُ بها مُستكمِلُ الجوهريَّةِ بنفْسِهِ . . فليسَتْ إلَّا أعراضاً ، وإنَّما لها اسمُ الجوهريَّةِ فقطْ .

وإن كانَتْ تُفارِقُ أجسامَها : فإمَّا أن تكونَ مُفارَقةً تنتقلُ بها مِن جسمٍ إلىٰ جسمٍ مِن غيرِ أن يصحَّ لها قوامٌ مُجرَّدٌ ، أو تكونَ لها مُفارَقةُ قوامٍ مُجرَّدٍ .

فإن كانَتْ إذا لم تُوجَدْ في جسمٍ . . فإنَّما يكونُ ذٰلكَ بأن تنتقلَ إلى الآخَرِ ، فيجبُ مِن ذٰلكَ أن يكونَ كلُّ جسمٍ فسدَ بياضُهُ فقدِ انتقلَ بياضُهُ إلىٰ جسمٍ يُماسُّهُ ، أو بقيَ مُجرَّداً إلىٰ أن يحصلَ في جسمٍ بعيدٍ وهوَ غيرُ مُقارِنٍ جسماً في مُدَّةِ قطعِ المسافةِ ، وليسَ الأمرُ كذٰلكَ .

وأمَّا الكُمونُ . . فقد فرغْنا منهُ وبيَّنَّا استحالتَهُ ؛ فإنَّهُ يجبُ مِن ذٰلكَ أن

يكونَ كلُّ جسمٍ يُسخِّنُ جسماً فإنَّهُ ينقلُ إليهِ مِن حرارةِ نفْسِهِ ، فيبردُ هٰذا الَّذي يُسخِّنُ .

ثمَّ هٰذا النَّوعُ مِنَ الانتقالِ لا تبطلُ عرضيَّتُهُ ؛ إذ كثيرٌ مِنَ النَّاسِ جوَّزَ في الأعراضِ نفْسِها هٰذا الانتقالَ ؛ أعني : الانتقالَ في أجزاءِ الموضوعِ ، والانتقالَ مِن موضوعٍ إلىٰ موضوعٍ ، وإنَّما كانَ لا يكونُ عرَضاً لو صحَّ قوامُهُ لا في موضوعٍ .

أمَّا القائمُ في الموضوعِ إذا نُظِرَ فيهِ أنَّهُ هل يصحُّ لهُ أن ينتقلَ إلىٰ موضوعٍ آخَرَ مِن غيرِ تجرُّدٍ عنهُما ؟ . . فهٰذا الاعتبارُ ليسَ يصحُّ فيهِ إلَّا بعدَ القوامِ في الموضوعِ .

ثمَّ هٰذا لا يصحُّ ألبتَّةَ ؛ لأنَّهُ لا يخلو : إمَّا أن يكونَ الَّذي وُجِدَ في موضوعٍ ما تتعلَّقُ ذاتُهُ بشخصيَّتِهِ بذٰلكَ الموضوعِ الشَّخصيِّ ، أو لا تتعلَّقُ .

فإن كانَ تتعلَّقُ ذاتُهُ بشخصيَّتِهِ بذٰلكَ الموضوعِ الشَّخصيِّ . . فمعلومٌ أنَّهُ لا يجوزُ أن يبقىٰ شخصُهُ إلَّا في ذٰلكَ الموضوعِ الشَّخصيِّ .

وإن كانَ إنَّما أوجدَهُ في ذٰلكَ الموضوعِ سببٌ مِنَ الأسبابِ ، وليسَ ذٰلكَ السَّببُ مُقوِّماً لهُ مِن حيثُ هوَ شخصٌ . . فقد يُمكِنُ أن يُزالَ عنهُ ذٰلكَ السَّببُ وسائرُ الأسبابِ حتَّىٰ لا يحتاجَ في قوامِهِ إلىٰ ذٰلكَ الموضوعِ .

وزوالُ ذٰلكَ السَّببِ ليسَ يكونُ سببَ احتياجِهِ إلىٰ موضوعٍ آخَرَ ؛ لأنَّ السَّببَ في ألَّا يحتاجَ شيءٌ إلىٰ موضوعٍ . . هوَ عدمُ السَّببِ في أن كانَ يحتاجُ وهوَ في ذاتِهِ ليسَ يحتاجُ .

فزوالُ ذٰلكَ السَّببِ ليسَ هوَ نفْسَ وجودِ السَّببِ الآخَرِ ، إلَّا أن يكونَ مُستحيلاً زوالُ ذٰلكَ السَّببِ إلَّا لوجودِ هٰذا السَّببِ الآخَرِ لا غيرُ .

فإذا عرضَ هـٰذا السَّببُ . . زالَ ذٰلكَ السَّببُ ، فيكونُ الشَّيءُ قد فارقَتْهُ الحاجةُ إلى الموضوعِ الأوَّلِ ، **واحتاجَ إلى الموضوعِ الآخَرِ لأمرَينِ** :

أمَّا الأوَّلُ : فبزوالِ السَّببِ الأوَّلِ .

وأمَّا الثَّاني : فبوجودِ السَّببِ الثَّاني .

لـٰكنْ جُملةُ هـٰذهِ الأسبابِ تكونُ أُموراً خارجةً عن طباعِهِ ليسَ يحتاجُ إليها في تحقُّقِ ذاتِهِ موجوداً ذٰلكَ اللَّونُ مثلاً ، بل إنَّما يحتاجُ إليها في أن تتخصَّصَ بموضوعٍ .

وكونُهُ لوناً وكونُهُ هـٰذا اللَّونَ بعينِهِ إن كانَ يُغنيهِ عنِ الموضوعِ . . فليسَ يُحوِجُهُ شيءٌ إلىٰ أن يجعلَهُ مُحتاجاً إلى الموضوعِ ؛ فإنَّ الغنيَّ بوجودِهِ عنِ الموضوعِ لا يَعرِضُ لهُ ما يُحوِجُهُ إلى الموضوعِ إلَّا بانقلابِ عينِهِ .

وإن كانَ لا يُغنيهِ ، بل يُعلِّقُهُ بموضوعٍ . . فيكونُ ذٰلكَ الموضوعُ مُتعيِّناً لهُ ؛ لأنَّهُ مُقتضىٰ أمرٍ مُتعيِّنٍ بعينِهِ .

فإنَّ المُتعيِّنَ لا يقتضي أيَّ شيءٍ اتَّفقَ ممَّا لا نهايةَ لهُ بالقوَّةِ ممَّا ليسَ بعضُهُ يُخالِفُ الآخَرَ في حُكمِهِ .



فإن قيلَ : فكيفَ يقتضي الواحدَ المُعيَّنَ ؟

فيُقالُ : يقتضي الَّذي تعلَّقَ بِهِ صحَّةُ وجودِهِ أوَّلاً ، فيتعيَّنُ لهُ بذٰلكَ .

فهـٰذا اللَّونُ مِن حيثُ هوَ هـٰذا اللَّونُ : إمَّا غنيٌّ عنِ الموضوعِ ، وإمَّا مُقتصِرٌ علىٰ موضوعٍ واحدٍ (١) .

وأمَّا انقلابُ العينِ . . فقد تَلزَمُنا مِن ذِكرِهِ عهدةٌ يجبُ أن نخرجَ منها .

---

(١) في هامش (أ) : (مفتقر إلىٰ) بدل (مقتصر علىٰ) ، وأُشير إليه بالظاهر .

فإنَّ انقلابَ العينِ ليسَ يُعنىٰ بهِ : أن يُعدَمَ هـٰذا ويُوجَدَ ذٰلكَ مِن غيرِ أن يدخلَ شيءٌ مِنَ الأوَّلِ في الثَّاني ؛ فإنَّهُ إن كانَ هـٰذا هـٰكذا . . فيكونُ الأوَّلُ قد عُدِمَ والآخَرُ قد حصلَ ، ولا يكونُ الأوَّلُ هوَ الَّذي انتقلَ إلى الثَّاني [١] .

بل إنَّما نعني بالانقلابِ : أنَّ الموصوفَ بالأوَّلِ صارَ موصوفاً بالثَّاني ؛ وذٰلكَ أنَّهُ يبقىٰ مِنَ الأوَّلِ شيءٌ في الآخَرِ ، فيكونُ مُركَّباً مِن مادَّةٍ وشيءٍ فيها .

فإن كانَ هـٰذا صفةَ اللَّونيَّةِ مثلاً في مسألتِنا . . فسيكونُ في اللَّونيَّةِ شيءٌ يبطلُ وشيءٌ يبقىٰ ، فيكونُ ذٰلكَ الَّذي بطَلَ هوَ الَّذي صارَ بهِ الشَّيءُ لوناً ، بل هوَ اللَّونيَّةُ وهوَ الصُّورةُ المادِّيَّةُ أوِ العرَضُ ، وكلامُنا فيها .



ونرجعُ فنقولُ : وأمَّا إن كانَ يجوزُ لهُ أن يُفارِقَ هـٰذهِ الجواهرَ ويقومَ مثلاً بياضاً أو شيئاً آخَرَ بذاتِهِ . . فلا يخلو : إمَّا أن يكونَ حينئذٍ إليهِ إشارةٌ ، ويكونَ البياضَ الَّذي مِن شأنِهِ أن يُدرَكَ إلَّا أن يُعجَزَ عن إدراكِهِ للقلَّةِ الفاحشةِ ، ويكونَ على الجُملةِ الَّتي يُعرَفُ البياضُ عليها [٢] .

فإن كانَ كذٰلكَ . . فيَلزَمُ أن يكونَ خلاءٌ موجوداً حتَّىٰ يكونَ فيهِ مُشاراً إليهِ وليسَ في الأجسامِ ، ويَلزَمُ أن يكونَ لهُ وضعٌ ما وتقديرٌ ما ، فيكونُ لهُ في ذاتِهِ مقدارٌ يكونُ ـ إلَّا القليلَ منهُ ـ محسوساً ؛ فإنَّا لا نتخيَّلُ بياضاً لا وضعَ لهُ ولا مقدارَ ، فضلاً عن أن نراهُ .

وإن كانَ لهُ وضعٌ ومقدارٌ وزيادةُ هيئةِ البياضيَّةِ . . كانَ جسماً أبيضَ لا مُجرَّدَ البياضِ ؛ **فإنَّا نعني بالبياضِ** : هـٰذهِ الهيئةَ الزَّائدةَ على المقدارِ والحجمِ .

---

(١) في هامش (أ) : (انقلب) بدل (انتقل) ، وأُشير إليه بنسخة .

(٢) وإمَّا ألَّا يكونَ ؛ كما هو مفهوم .

وإن كانَ لا يبقىٰ على الجُملةِ الَّتي كانَ يُعرَفُ البياضُ عليها ، بل قدِ انتقلَ عن هٰذهِ الصُّورةِ وصارَ شيئاً روحانيّاً . . فيكونُ البياضُ ـ مثلاً ـ لهُ موضوعٌ يَعرِضُ لهُ أن تكونَ فيهِ البياضيَّةُ الَّتي على النَّحوِ المعروفِ ، ويَعرِضُ لهُ أن يصيرَ مَرَّةً أُخرىٰ بصورةٍ أُخرىٰ روحانيَّةٍ ، فيكونُ أوّلاً ما تعرفُهُ بياضاً قد فسدَ وزالَتْ صورتُهُ .

وأمَّا المُفارِقُ العقليُّ . . فقد أشرْنا فيما سلفَ إلىٰ أنَّهُ لا يجوزُ أن ينتقلَ مِثلُ هٰذا الشَّيءِ مَرَّةً أُخرىٰ ذا وضعٍ ومُخالِطاً للأجسامِ .

وأمَّا إن جعلَ جاعلٌ البياضَ شيئاً في نفْسِهِ ذا مقدارٍ . . فيكونُ لهُ وجودانِ : وجودُ أنَّهُ بياضٌ ، ووجودُ أنَّهُ ذو مقدارٍ .

فإن كانَ مقدارُهُ بالعددِ غيرَ مقدارِ الجسمِ الَّذي هوَ فيهِ بالعددِ ؛ فإذا كانَ في الأجسامِ وسارياً فيها . . فيكونُ قد دخلَ بُعْدٌ في بُعْدٍ .

وإن كانَ هوَ نفْسَ الجسمِ مُنحازاً . . فيكونُ الأمرُ قد عادَ إلىٰ أنَّ الشَّيءَ الَّذي هوَ البياضُ جسمٌ ولهُ بياضيَّةٌ .

فتكونُ البياضيَّةُ موجودةً في ذٰلكَ الجسمِ إلَّا أنَّها لا تُفارِقُ ، ولا يكونُ البياضُ مجموعَ ذٰلكَ الجسمِ والكيفيَّةِ ، بل شيءٌ في ذٰلكَ الجسمِ ؛ إذ حدُّ البياضِ وماهيَّتُهُ ليسَ ماهيَّةَ الطَّويلِ العريضِ العميقِ ، بل تكونُ ماهيَّةُ الطَّويلِ العريضِ العميقِ للحلاوةِ أيضاً علىٰ هٰذا الرَّأيِ ، فيكونُ البياضُ مُقارِناً لهٰذا الشَّيءِ ناعتاً لهُ .

وهٰذا معنىٰ قولِنا : (الصِّفةُ في الموصوفِ) ، وتكونُ معَ ذٰلكَ لا تُفارِقُهُ ، وليسَتْ جزءاً مِن ذٰلكَ الشَّيءِ الَّذي هوَ الطَّويلُ العريضُ العميقُ ، فيكونُ البياضُ والحرارةُ عرَضاً ، إلَّا أنَّهُ لازمٌ ، فيبقى الكلامُ في أنَّ مِن طبيعتِهِ أن يُفارِقَ أيضاً .

فقد تبيَّنَ : أنَّ الكيفيَّاتِ الَّتي هيَ المحسوسةُ أعراضٌ ، وهٰذا مَبدَأٌ للطَّبيعيَّاتِ .

وأمَّا الاستعداديَّاتُ . . فأمرُها واضحٌ ، وأمَّا الَّتي تتعلَّقُ بالنَّفْسِ وذواتِ الأنفُسِ . . فقد تبيَّنَ في (الطَّبيعيَّاتِ) أنَّها أعراضٌ تقومُ في أجسامٍ ، وذٰلكَ حينَ تكلَّمْنا في أحوالِ النَّفْسِ [1] .



(١) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد السادس (٣/١٦٢ ـ ١٧٨) من (النفس) .

فَصْلٌ

في العلم وأنّه عرض

وأمَّا العِلمُ . . فإنَّ فيهِ شُبهةً .

وذٰلكَ لأنَّ لقائلٍ أن يقولَ : إنَّ العِلمَ هوَ المُكتسَبُ مِن صورِ الموجوداتِ مُجرَّدةً عن موادِّها ، وهيَ صورُ جواهرَ وأعراضٍ .

فإن كانَتْ صورُ الأعراضِ أعراضاً . . فصورُ الجواهرِ كيفَ تكونُ أعراضاً ؟!

فإنَّ الجوهرَ لذاتِهِ جوهرٌ ، فماهيَّتُهُ جوهرٌ ، فماهيَّتُهُ لا تكونُ في موضوعٍ ألبتَّةَ ، وماهيَّتُهُ محفوظةٌ ، سواءٌ نُسِبَتْ إلىٰ إدراكِ العقلِ لها ، أو نُسِبَتْ إلى الوجودِ الخارجيِّ .

فنقولُ : إنَّ ماهيَّةَ الجوهرِ جوهرٌ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ الموجودُ في الأعيانِ لا في موضوعٍ ، وهٰذهِ الصِّفةُ موجودةٌ لماهيَّةِ الجواهرِ المعقولةِ ؛ فإنَّها ماهيَّةٌ شأنُها أن تكونَ موجودةً في الأعيانِ لا في موضوعٍ ؛ أي : أنَّ هٰذهِ الماهيَّةَ هيَ معقولةٌ عن أمرٍ وجودُهُ في الأعيانِ أن يكونَ لا في موضوعٍ .

وأمَّا وجودُهُ في العقلِ بهٰذهِ الصِّفةِ . . فليسَ ذٰلكَ في حدِّهِ مِن حيثُ هوَ جوهرٌ ؛ أي : ليسَ حدُّ الجوهرِ أنَّهُ في العقلِ لا في موضوعٍ ، بل حدُّهُ أنَّهُ سواءٌ كانَ في العقلِ أو لم يكُنْ . . فإنَّ وجودَهُ في الأعيانِ ليسَ في موضوعٍ .



فإن قيلَ : فالعقلُ أيضاً مِنَ الأعيانِ ؟

قيلَ : **يُرادُ بالعينِ** : الَّتي إذا حصلَ فيها الجوهرُ . . صدرَتْ عنهُ أفاعيلُهُ وأحكامُهُ .

والحركةُ كذٰلكَ ؛ ماهيَّتُها أنَّها كمالُ ما بالقوَّةِ ، وليسَتْ في العقلِ حركةٌ بهٰذهِ الصِّفةِ حتَّىٰ يكونَ في العقلِ كمالُ ما بالقوَّةِ مِن جهةِ كذا حتَّىٰ تصيرَ ماهيَّتُها مُحرِّكةً للعقلِ ؛ لأنَّ معنىٰ كونِ ماهيَّتِها علىٰ هٰذهِ الصُّورةِ هوَ أنَّها ماهيَّةٌ تكونُ في الأعيانِ كمالاً لِمَا بالقوَّةِ ، وإذا عُقِلَتْ . . فإنَّ هٰذهِ الماهيَّةَ تكونُ أيضاً بهٰذهِ الصِّفةِ ؛ فإنَّها في العقلِ ماهيَّةٌ تكونُ في الأعيانِ كمالَ ما بالقوَّةِ ، فليسَ يختلفُ كونُها في الأعيانِ وكونُها في العقلِ ؛ فإنَّهُ في كلَيهِما علىٰ حُكمٍ واحدٍ ، فإنَّهُ في كلَيهِما ماهيَّةٌ تُوجَدُ في الأعيانِ كمالاً لِمَا بالقوَّةِ .

فلو كنَّا قلْنا : إنَّ الحركةَ ماهيَّةٌ تكونُ كمالاً لِمَا بالقوَّةِ في الأينِ مثلاً لكلِّ شيءٍ تُوجَدُ فيهِ ، ثمَّ وُجِدَتْ في النَّفْسِ لا كذٰلكَ . . لَكانَتِ الحقيقةُ تختلفُ .

وهٰذا كقولِ القائلِ : إنَّ حجرَ المغناطيسِ حقيقتُهُ أنَّهُ حجرٌ يجذبُ الحديدَ ، فإذا وُجِدَ (١) مُقارِناً لجسميَّةِ كفِّ الإنسانِ ولم يجذبْهُ ، ووُجِدَ مُقارِناً لجسميَّةِ حديدٍ ما فجذبَهُ . . فلم يجبْ أن يُقالَ : إنَّهُ مُختلِفُ الحقيقةِ في الكفِّ وفي الحديدِ ، بل هوَ في كلِّ واحدٍ منهُما بصفةٍ واحدةٍ ؛ وهوَ أنَّهُ حجرٌ مِن شأنِهِ أن يجذبَ الحديدَ ؛ فإنَّهُ إذا كانَ في الكفِّ أيضاً . . كانَ بهٰذهِ الصِّفةِ ، وإذا كانَ عندَ الحديدِ أيضاً كانَ بهٰذهِ الصِّفةِ .

وكذٰلكَ حالُ ماهيَّاتِ الأشياءِ في العقلِ ، والحركةُ في العقلِ أيضاً بهٰذهِ الصِّفةِ ، وليسَ إذا كانَ في العقلِ في موضوعٍ بطَلَ أن تكونَ في العقلِ ماهيَّةٌ ما في الأعيانِ ليسَتْ في موضوعٍ .



(١) في هامش (أ) زيادة : (حديد) ، وأُشير إليها بنسخة .

فإن قيلَ : قد قلتُم : إنَّ الجوهرَ هوَ ما ماهيَّتُهُ لا تكونُ في موضوعٍ أصلاً ، فقد صيَّرتُم ماهيَّةَ المعلوماتِ في موضوعٍ ؟

فنقولُ : قد قلْنا : إنَّهُ لا يكونُ في موضوعٍ في الأعيانِ أصلاً .



فإن قيلَ : قد جعلتُم ماهيَّةَ الجوهرِ أنَّها تارةً تكونُ عرَضاً وتارةً جوهراً ، وقد منعتُم هـٰذا ؟

فنقولُ : إنَّا منعْنا أيضاً أن تكونَ ماهيَّةُ شيءٍ تُوجَدُ في الأعيانِ مَرَّةً عرَضاً ومَرَّةً جوهراً حتَّىٰ تكونَ في الأعيانِ تحتاجُ إلىٰ موضوعٍ ما وفيها لا تحتاجُ إلىٰ موضوعٍ ألبتَّةَ ، ولم نمنعْ أن يكونَ معقولُ تلكَ الماهيَّةِ يصيرُ عرَضاً ؛ أي : تكونُ موجودةً في النَّفْسِ لا كجزءٍ .



ولقائلٍ أن يقولَ : فماهيَّةُ العقلِ الفعَّالِ والجواهرِ المُفارِقةِ أيضاً كذا يكونُ حالُها حتَّىٰ يكونَ المعقولُ منها عرَضاً ، لـٰكنِ المعقولُ منها لا يُخالِفُها ؛ لأنَّها لذاتِها معقولةٌ ؟

فنقولُ : ليسَ الأمرُ كذٰلكَ ؛ **فإنَّ معنىٰ قولِنا** : (**إنَّها لذاتِها معقولةٌ**) هوَ أنَّها تعقلُ ذاتَها وإن لم يعقلْها غيرُها ، **وأيضاً** : أنَّها مُجرَّدةٌ عنِ المادَّةِ وعلائقِها لذاتِها لا بتجريدٍ يحتاجُ أن يتولَّاهُ العقلُ .

وأمَّا إن قلْنا : إنَّ هـٰذا المعقولَ منها يكونُ مِن كلِّ وجهٍ هيَ أو مِثلَها ، أو قلْنا : إنَّهُ ليسَ يحتاجُ إلىٰ وجودِ المعقولِ منها إلَّا أن تُوجَدَ ذاتُها في النَّفْسِ . . فقد أحلْنا[١] .

---

(١) **أحلْنا** : أتينا بالمُحال وتكلَّمنا به .

فإنَّ ذاتَها مُفارِقةٌ ولا تصيرُ نفْسُها صورةً لنفْسِ إنسانٍ ، ولو صارَتْ . . لَكانَتْ تلكَ النَّفْسُ قد حصلَ فيها صورةُ الكلِّ وعلمَتْ كلَّ شيءٍ بالفعلِ ، ولَكانَتْ تصيرُ كذٰلكَ لنفْسٍ واحدةٍ ، وتبقى النُّفوسُ الأُخرىٰ ليسَ لها الشَّيءُ الَّذي تعقلُهُ ؛ إذ قدِ استبدَّ بها نفْسٌ ما [١] .

والَّذي يُقالُ : (إنَّ شيئاً واحداً بالعددِ يكونُ صورةً لموادَّ كثيرةٍ لا بأن يُؤثِّرَ فيها ، بل بأن يكونَ هوَ بعينِهِ مُنطبِعاً في تلكَ المادَّةِ وفي أُخرىٰ وأُخرىٰ) . . فهوَ مُحالٌ يُعلَمُ بأدنىٰ تأمُّلٍ ، وقد أشرْنا إلى الحالِ في ذٰلكَ عندَ كلامِنا في النَّفْسِ ، وسنُحوَجُ مِن بعدُ إلىٰ خوضٍ في إبانةِ ذٰلكَ .

فإذاً : تلكَ الأشياءُ إنَّما تحصلُ في العقولِ البشريَّةِ معاني ماهيَّاتِها لا ذواتُها ، ويكونُ حُكمُها كحُكمِ سائرِ المعقولاتِ مِنَ الجواهرِ إلَّا في شيءٍ واحدٍ ؛ وهوَ أنَّ تلكَ تحتاجُ إلىٰ تقشيراتٍ حتَّىٰ يتجرَّدَ منها معنىً يُعقَلُ ، وهٰذا لا يحتاجُ إلىٰ شيءٍ غيرَ أن يُؤخَذَ المعنىٰ كما هوَ فتنطبعَ بها النَّفْسُ [٢] .

وهٰذا الَّذي قلْناهُ إنَّما هوَ نقضُ حُجَّةِ المُحتَجِّ ، وليسَ فيهِ إثباتُ ما نذهبُ إليهِ .

فنقولُ : إنَّ هٰذهِ المعقولاتِ سنُبيِّنُ مِن أمرِها بعدُ أنَّ ما كانَ مِنَ الصُّورِ الطَّبيعيَّةِ والتَّعليميَّاتِ فليسَ يجوزُ أن يقومَ مُفارِقاً بذاتِهِ ، بل يجبُ أن يكونَ في عقلٍ أو نفْسٍ .

وما كانَ مِن أشياءَ مُفارِقةٍ فنفْسُ وجودِ تلكَ المُفارِقاتِ مُباينةً لنا ليسَ هوَ عِلمَنا بها ، بل يجبُ أن نتأثَّرَ عنها ، فيكونُ ما نتأثَّرُ عنها هوَ عِلمَنا بها .

---

(١) **استبدَّ** : تفرَّد .

(٢) في (ج ، د ، هـ) : (يوجد) بدل (يؤخذ) .

وكذٰلكَ لو كانَتْ صورٌ مُفارِقةٌ وتعليميَّاتٌ مُفارِقةٌ ؛ فإنَّما يكونُ عِلمُنا بها ما يحصلُ لنا منها ، ولا تكونُ أنفُسُها تُوجَدُ لنا مُنتقِلةً إلينا ؛ فقد بيَّنَّا بطلانَ هٰذا في مَواضعَ .

بلِ الموجودُ منها لنا هيَ الآثارُ المُحاكِيةُ لها لا مَحالةَ ؛ وهيَ عِلمُنا .

وذٰلكَ إمَّا أن يحصلَ لنا في أبدانِنا ، أو في نفوسِنا .

وقد بيَّنَّا استحالةَ حصولِ ذٰلكَ في أبدانِنا ، فيبقىٰ : أنَّها تحصلُ في نفوسِنا .

ولأنَّها آثارٌ في النَّفْسِ لا ذواتُ تلكَ الأشياءِ ولا أمثالٌ لتلكَ الأشياءِ قائمةٌ لا في موادَّ بدنيَّةٍ أو نفسانيَّةٍ . . فيكونُ ما لا موضوعَ لهُ يتكثَّرُ نوعُهُ بلا سببٍ يتعلَّقُ بهِ بوجهٍ ؛ فهيَ أعراضٌ في النَّفْسِ .



فَصْلٌ
في الكلام في الكيفيّات الّتي في الكمّيّة ، وإثباتها

وهٰذا الفصلُ يليقُ بـ (الطَّبيعيَّاتِ) ، وقد بقيَ جنسٌ واحدٌ مِنَ الكيفيَّاتِ يحتاجُ إلىٰ إثباتِ وجودِهِ وإلى التَّنبيهِ علىٰ كونِهِ كيفيَّةً ، وهٰذهِ هيَ الكيفيَّاتُ الَّتي في الكمِّيَّاتِ .

أمَّا الَّتي في العددِ ؛ كالزَّوجيَّةِ والفرديَّةِ وغيرِ ذٰلكَ . . فقد عُلِمَ وجودُ بعضِها ، وأُثبِتَ وجودُ الباقي في صناعةِ الحسابِ (١) .

وأمَّا أنَّها أعراضٌ . . فلأنَّها مُتعلِّقةٌ بالعددِ وخواصٌّ لهُ ، والعددُ مِنَ الكمِّ (٢) .

وأمَّا الَّتي تَعرِضُ للمَقاديرِ . . فليسَ وجودُها ببيِّنٍ ؛ فإنَّ الدَّائرةَ والخطَّ المُنحنِيَ والكرةَ والأُسطوانةَ والمخروطَ ليسَ شيءٌ منها ببيِّنِ الوجودِ ، ولا يُمكِنُ المُهندِسَ أن يُبرهِنَ علىٰ وجودِها ؛ لأنَّ سائرَ الأشياءِ إنَّما يتبيَّنُ لهُ بوضعِ وجودِ الدَّائرةِ ؛ وذٰلكَ لأنَّ المُثلَّثَ يصحُّ وجودُهُ إن صحَّتِ الدَّائرةُ ، وكذٰلكَ المُربَّعُ ، وكذٰلكَ سائرُ الأشكالِ .

وأمَّا الكرةُ . . فإنَّما يصحُّ وجودُها علىٰ طريقةِ المُهندِسِ إذا أُديرَتْ دائرةٌ في دائرةٍ علىٰ نحوِ ما علمتَ .

والأُسطوانةُ إذا حُرِّكَتْ دائرةٌ حركةً يَلزَمُ فيها مركزُها خطّاً مُستقيماً ، طرَفُهُ مركزُها في أوَّلِ الوضعِ لُزوماً على الاستقامةِ .

والمخروطُ إذا حَرَّكتَ مُثلَّثاً قائمَ الزَّاويةِ علىٰ أحدِ ضِلعَيِ القائمةِ حافظاً

---

(١) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد الثامن (١٧/٣ ـ ٦٩) من (الحساب) من (الرياضيات) .
(٢) في (ج) زيادة : (والكمُّ عرَضٌ) .

بطرَفِ ذٰلكَ الضِّلعِ مركزَ الدَّائرةِ ودائراً بالضِّلعِ الثَّاني علىٰ مُحيطِ الدَّائرةِ .



ثمَّ الدَّائرةُ ممَّا يُنكِرُ وجودَهُ جميعُ مَن يرىٰ أنَّ تأليفَ الأجسامِ مِن أجزاءٍ لا تتجزَّأُ ، فيجبُ أن نُبيِّنَ وجودَ الدَّائرةِ ، وأمَّا عرضيَّتُها . . فتظهرُ لنا لتعلُّقِها بالمَقاديرِ الَّتي هيَ أعراضٌ .

فنقولُ : أمَّا علىٰ مَذهَبِ مَن يُركِّبُ المَقاديرَ مِن أجزاءٍ لا تتجزَّأُ . . فيُمكِنُ أن يُثبَتَ عليهِ أيضاً وجودُ الدَّائرةِ مِن أُصولِهِ ، ثمَّ يُنقَضُ بوجودِ الدَّائرةِ جزؤُهُ الَّذي لا يتجزَّأُ .

وذٰلكَ لأنَّهُ إذا فُرِضَتْ دائرةٌ على النَّحوِ المحسوسِ ، وكانَتْ ـ علىٰ ما يقولونَ ـ غيرَ دائرةٍ في الحقيقةِ ، بل كانَ المُحيطُ مُضرَّساً ، وكذٰلكَ إذا فُرِضَ فيها جزءٌ علىٰ أنَّهُ المركزُ وإن لم يكُنْ ذٰلكَ الجزءُ مركزاً بالحقيقةِ ؛ فقد يكونُ عندَهُم مركزاً في الحسِّ ، ويُجعَلُ المفروضُ مركزاً في الحسِّ طرَفَ خطٍّ مُؤلَّفٍ مِن أجزاءٍ لا تتجزَّأُ مُستقيمٍ . . فإنَّ ذٰلكَ صحيحُ الوجودِ معَ فرضِ ما لا يتجزَّأُ .

فإن طُوبِقَ بطرَفِهِ الآخَرِ جزءٌ مِنَ الَّذي عندَ المُحيطِ ، ثمَّ أُزيلَ وضعُهُ وأُخِذَ الجزءُ الَّذي يلي الجزءَ مِنَ المُحيطِ ، الَّذي اعتبرْناهُ وطابقْنا بهِ أوَّلاً فطُوبِقَ بهِ رأسُ الخطِّ المُستقيمِ مُطابَقةَ مُماسَّةٍ أو مُوازاةٍ إلىٰ جهةِ المركزِ ؛ فإن طابقَ المركزَ . . فذٰلكَ الغرضُ ، وإن زادَ أو نقصَ . . فيُمكِنُ أن يُتمَّمَ ذٰلكَ بالأجزاءِ حتَّىٰ لا يكونَ هناكَ جزءٌ يزيدُ ؛ لأنَّهُ إذا زادَ . . أُزيلَ ، وإن نقصَ . . تُمِّمَ ، وإن نقصَ بإزالتِهِ وزادَ بإلحاقِهِ . . فهوَ مُنقسِمٌ لا مَحالةَ وفُرِضَ غيرَ مُنقسِمٍ .

فإذا فُعِلَ ذٰلكَ بجزءٍ جزءٍ . . تمَّتِ الدَّائرةُ .

ثمَّ إن كانَ في سطحِها تضريسٌ أيضاً مِن أجزاءٍ ؛ فإن كانَتْ موضوعةً في فُرَجٍ . . أُدخِلَتْ تلكَ الأجزاءُ الفُرَجَ لِيُسَدَّ بها الخللُ مِنَ السَّطحِ كلِّها .

فإن كانَ لا تدخلُ الفُرَجَ . . فالفُرَجُ أقلُّ منها في القَدْرِ ؛ فهيَ إذاً مُنقسِمةٌ ؛ إذِ الَّذي يملأُ الفُرَجَ أقلُّ حجماً منها .

وما هوَ كذٰلكَ فهوَ في نفْسِهِ مُنقسِمٌ وإن لم يُمكِنْ فصلُهُ .

وإن لم تكُنْ موضوعةً في فُرَجٍ . . أُزيلَتْ عن وجهِ السَّطحِ مِن غيرِ حاجةٍ إليها .



فإن قالَ قائلٌ : إنَّهُ إذا طُوبِقَ بينَ الجزءِ المركزيِّ وبينَ المُحيطيِّ مَرَّةً . . فليسَ يُمكِنُهُ التَّطبيقُ لا بمُماسَّةٍ ولا بمُوازاةٍ معَ المركزيِّ والَّذي يلي ذٰلكَ الجزءَ مِنَ المُحيطِ ؟

فإنَّا نقولُ لهُ : أرأيتَ لو أُعدِمَتْ هٰذهِ الأجزاءُ كلُّها ، وبقيَ الَّذي في المركزِ والمُحيطِ . . هل كانَ بينَهُما استقامةٌ يُمكِنُ أن يُطبَّقَ عليها هٰذا الخطُّ ؟

فإن لم يُجوِّزوا ذٰلكَ . . فقد خرجوا عنِ البيِّنِ بنفْسِهِ ، وأوقعوا أنفُسَهم في شغلٍ آخَرَ ؛ وهوَ أنَّهُ يُمكِنُ أن تُفرَضَ مَواضعُ مخصوصةٌ فيها تتمُّ هٰذهِ الاستقامةُ في الخلاءِ الَّذي لهُم حتَّىٰ يكونَ بينَ جزأَينِ في الخلاءِ استقامةٌ ، وبينَ جزأَينِ آخرَينِ لا يكونَ .

وهٰذا شَطَطٌ ممَّن يتكلَّفُهُ ويُجوِّزُ القولَ بهِ (١) ، فلا ضيرَ ؛ فإنَّما يبيعُ عقلَهُ بثمنٍ بخسٍ .

---

(١) **شطط** : مجاوزة للقَدْر ، وفي (ج) : (فمن) بدل (ممن) .

فإنَّ البديهةَ بالضَّرورةِ تشهدُ أنَّ بينَ كلِّ جزأَينِ تتَّفقُ مُحاذاةٌ لا مَحالةَ يملؤها مِنَ الملأ أقصرُ الملأ ، أو أقصرُ بُعْدٍ في الملأ .



وإن قالوا : إنَّ ذٰلكَ يكونُ ، ولٰكنْ ما دامَتْ هٰذهِ الأجزاءُ موجودةً . . فلا يكونُ بينَها هٰذهِ المُحاذاةُ ، ولا يجوزُ أن يُوازِيَ طرَفَيها طرَفَا مُستقيمٍ ، فهٰذا أيضاً مِن ذٰلكَ .

فتكونُ كأنَّ تلكَ الأجزاءَ إن وُجِدَتْ . . تغيَّرَ حُكمُ المُحاذاةِ عن حُكمِهِ لو كانَتْ معدومةً .

وجميعُ ذٰلكَ ممَّا لا يُشكِلُ على البديهةِ بطلانُهُ ، ولا الوهمُ الَّذي هوَ القانونُ في الأُمورِ المحسوسةِ وما يتعلَّقُ بها ـ كما علمتَ ـ . . يتصوَّرُهُ .

علىٰ أنَّ الأجزاءَ الَّتي لا تتجزَّأُ لا تتألَّفُ منها بالحقيقةِ لا دائرةٌ ولا غيرُ دائرةٍ ، وإنَّما هٰذا علىٰ قانونِ القائلينَ بها .

وإذا صحَّتِ الدَّائرةُ . . صحَّتِ الأشكالُ الهندسيَّةُ فبطَلَ الجزءُ ، يُعلَمُ ذٰلكَ مِن أنَّ كلَّ خطٍّ ينقسمُ بقسمَينِ مُتساوِيَينِ ، وأنَّ قطراً لا يُشارِكُ ضِلعاً ، وما أشبهَ ذٰلكَ ؛ فإنَّ الخطَّ الفردَ الأجزاءِ لا ينقسمُ بنصفَينِ ، وكلُّ خطٍّ مُؤلَّفٍ مِن أجزاءٍ لا تتجزَّأُ يُشارِكُ كلَّ خطٍّ ، وهٰذا خلافُ ما يُبرهَنُ عليهِ بعدَ وضعِ الدَّائرةِ ، وكذٰلكَ أشياءُ أُخرىٰ غيرُ هٰذا .

وأمَّا إثباتُ الدَّائرةِ علىٰ أصلِ المَذهَبِ الحقِّ . . فيجبُ أن نتكلَّمَ فيهِ ، وأمَّا الاستقامةُ ووجودُ مُحاذاةٍ بينَ طرَفَي خطٍّ إذا لزمَهُ المُتحرِّكُ لم يكُنْ حائداً ، وإن فارقَهُ كانَ حائداً عادلاً . . فذٰلكَ أمرٌ لا يُمكِنُ دفعُهُ .

فنقولُ : قد بُيِّنَ في (الطَّبيعيَّاتِ) مِن وجهٍ وجودُ الدَّائرةِ ؛ وذٰلكَ لأنَّهُ تبيَّنَ

أنَّ جسماً بسيطاً ، وتبيَّنَ أنَّ كلَّ جسمٍ بسيطٍ فلهُ شكلٌ طبيعيٌّ ، وتبيَّنَ أنَّ شكلَهُ الطَّبيعيَّ هوَ الَّذي لا يختلفُ ألبتَّةَ في أجزائِهِ ، ولا شيءَ مِنَ الأشكالِ الغيرِ المُستديرةِ كذٰلكَ ؛ فقد صحَّ وجودُ الكرةِ وقطعُها بالمُستقيمِ هوَ الدَّائرةُ ، فقد صحَّ وجودُ الدَّائرةِ .



وأيضاً : يُمكِنُنا أن نُصحِّحَ ذٰلكَ فنقولَ : مِنَ البيِّنِ أنَّهُ إذا كانَ خطٌّ أو سطحٌ علىٰ وضعٍ ما . . فليسَ مِنَ المُستحيلِ أن نفرضَ لسطحٍ آخَرَ أو خطٍّ آخَرَ أن يكونَ وضعُهُ بحيثُ يُلاقيهِ مِن أحدِ طرَفَيهِ علىٰ زاويةٍ .

ثمَّ مِنَ البيِّنِ أنَّا يُمكِنُنا أن ننقلَ هٰذا الجسمَ أو هٰذا الخطَّ نقلاً كيفَ شئْنا إلىٰ أن يصيرَ مُلاقِياً لذٰلكَ الآخَرِ ، أو موضوعاً في وضعِهِ كأنَّهُ يُحاذيهِ بجميعِ امتدادِهِ مُلاقِياً لهُ ، أو موضوعاً في مَوضِعِهِ ، أو مُوازِياً .

ويُمكِنُ لجسمٍ واحدٍ بنفْسِهِ أن يُوضَعَ علىٰ وضعٍ ، ثمَّ يُوضَعَ علىٰ وضعٍ آخَرَ يُقاطِعُهُ ، والكلامُ في الجسمَينِ والجسمِ الواحدِ واحدٌ .

فإن كانَتِ استقامةٌ ، ولم تكُنِ استدارةٌ . . لم يُمكِنْ هٰذا ألبتَّةَ ؛ لأنَّهُ إذا كانَتِ الحركةُ إلى الانطباقِ على الاستقامةِ ذاهبةً في الطُّولِ ، ثمَّ راجعةً أيَّ الرُّجوعاتِ كانَتْ ، أو ذاهبةً في السَّمْكِ راجعةً كيفَ كانَتْ ، أو ذاهبةً عرْضاً مِنَ الجهتَينِ أو كيفَ فُرِضَتْ ؛ فإنَّهُ إذا كانَ تُحفَظُ النُّقطةُ الَّتي تُفرَضُ علىٰ واسطةِ السَّطحِ أوِ الخطِّ في تحريكِها خطّاً مُستقيماً . . فإنَّهُ لا يلقىٰ ألبتَّةَ ذٰلكَ الجسمَ ، بل يُقاطِعُهُ كيفَ كانَ .

وأنتَ يُمكِنُكَ أن تفرضَ كلَّ واحدٍ مِنَ الأقسامِ بالفعلِ وتعتبرَهُ ، بل يجبُ آخِرَ الأمرِ أن تتَّفقَ حركةٌ علىٰ صفةٍ أذكرُها :

إمَّا أن يكونَ أحدُ الطَّرَفَينِ فيها مِنَ الخطِّ أوِ السَّطحِ أوِ الجسمِ لازماً مَوضِعَهُ ، والآخَرُ ينتقلُ ، وذٰلكَ على الدَّورِ .

أو كلاهُما ينتقلانِ ، ولٰكنْ علىٰ صفةِ أن يكونَ أحدُهُما أبطأَ ، والآخَرُ أسرعَ .

فيكونُ الطَّرَفانِ أوِ المُتحرِّكُ وحدَهُ علىٰ كلِّ حالٍ يفعلُ قوسَ دائرةٍ ، وإذا صحَّ وجودُ قوسِ دائرةٍ . . صحَّ أن يُضعَّفَ إلى التَّمامِ ، وهٰذا على الأُصولِ الصَّحيحةِ .

وأمَّا إن قالَ أحدٌ بالتَّفكيكِ . . فالطَّريقةُ الأُولىٰ تُناقِضُهُ .



وأيضاً : لِنفرضْ جسماً ثقيلاً ، ونجعلْ أحدَ طرَفَيهِ أثقلَ مِنَ الآخَرِ ، ونجعلْهُ قائماً علىٰ سطحٍ مُسطَّحٍ مُماسّاً لهُ بطرَفِهِ الأخفِّ حتَّىٰ يقومَ قائماً بحيلةٍ ، وأنتَ تعلمُ أنَّ قيامَهُ إذا عُدِّلَ ميلُهُ إلى الجهاتِ ممَّا يستمرُّ ، وأنَّهُ إذا أُميلَ إلىٰ جهةٍ فزالَ الدَّاعِمُ . . سقطَ فتحدثُ دائرةٌ لا مَحالةَ أو مُنحنٍ .

أمَّا كيفَ تكونُ . . فلْنفرضْ نقطةً في الرَّأسِ المُماسِّ للسَّطحِ ، وهيَ أيضاً تلقىٰ نقطةً مِنَ السَّطحِ ، فحينئذٍ لا يخلو :

إمَّا أن تثبُتَ النُّقطةُ في مَوضِعِها ، فيكونُ كلُّ نقطةٍ نفرضُها في رأسِ ذٰلكَ الجسمِ قد فعلَ دائرةً .

وإمَّا أن يكونَ معَ حركةِ هٰذا الطَّرَفِ إلىٰ أسفلَ يتحرَّكُ الطَّرَفُ الآخَرُ إلىٰ فوقٍ ، فيكونُ قد فعلَ كلُّ واحدٍ مِنَ الطَّرَفينِ دائرةً ، ومركزُها النُّقطةُ المُتحدِّدةُ بينَ الجزءِ الصَّاعدِ والجزءِ الهابطِ .

وإمَّا أن تتحرَّكَ النُّقطةُ مُنجرَّةً علىٰ طولِ السَّطحِ ، فيفعلُ الطَّرَفُ الآخَرُ قطعاً

وخطّاً مُنحنِياً ، ولأنَّ المَيلَ إلى المركزِ إنَّما هوَ على المُحاذاةِ . . فمُحالٌ أن تنجرَّ النُّقطةُ على السَّطحِ ؛ لأنَّ تلكَ الحركةَ : إمَّا أن تكونَ بالقَسْرِ ، أو بالطَّبعِ .

وليسَتْ بالطَّبعِ ، وليسَتْ بالقَسْرِ ؛ لأنَّ ذٰلكَ القَسْرَ لا يُتصوَّرُ إلَّا عنِ الأجزاءِ الَّتي هيَ أثقلُ ، وتلكَ ليسَتْ تدفعُها إلىٰ تلكَ الجهةِ ، بل إن دفعَتْها علىٰ حفظِ الاتِّصالِ . . دفعَتْها علىٰ خلافِ حركتِها ونقلَتْها ؛ لِيُمكِنَ أن تنزلَ هيَ كأنَّ العاليةَ منها (١) ؛ إذ هيَ أثقلُ تطلبُ حركةً أسرعَ ، والمُتوسِّطُ أبطأَ ، وهناكَ اتِّصالٌ يمنعُ مثلاً أن ينعطفَ ، فيضطرُّ العالي إلىٰ أن يُشيلَ السَّافلَ حتَّىٰ ينحدرَ (٢) ، فيكونُ حينئذٍ الجسمُ مُنقسِماً إلىٰ جزأَينِ : جزءٍ يميلُ إلىٰ فوقٍ قَسْراً ، وجزءٍ يميلُ إلىٰ أسفلَ طبعاً ، وبينَهُما حدٌّ هوَ مركزٌ للحركتَينِ وقد خرجَ منهُ خطٌّ مُستقيمٌ ما ، فيفعلُ الدَّائرةَ .

فبُيِّنَ : أنَّهُ إن لزمَ عنِ انحدارِ الجسمِ زوالٌ . . فهوَ إلىٰ فوقٍ ، وإن لم يَزُلْ عنهُ . . فوجودُ الدَّائرةِ أصحُّ .

وإذا ثبَتَتِ الدَّائرةُ . . ثبَتَ المُنحني ؛ لأنَّهُ إذا ثبَتَتِ الدَّائرةُ . . ثبَتَتِ المُثلَّثاتُ والقائمُ الزَّاويةِ أيضاً ، وثبَتَ جوازُ دورِ أحدِ ضِلعَيِ القائمةِ على الزَّاويةِ فصحَّ المخروطُ ، فإن فُصِلَ مخروطٌ بسطحٍ مُحارِفٍ (٣) . . صحَّ قطعٌ ، فصحَّ مُنحنٍ .



(١) في (و) : (ليمكن أن تنزل هي العالية . . .) .

(٢) **يُشيل** : يَرفع .

(٣) **مُحارِف** : غير مُوازٍ .

فصل

في المضاف

وأمَّا القولُ في المُضافِ ، وبيانُ أنَّهُ كيفَ يجبُ أن تتحقَّقَ ماهيَّةُ المُضافِ والإضافةِ وحدُّهُما . . فالَّذي قدَّمْناهُ في (المنطقِ) كافٍ لمَن فهمَهُ (١) .

وأمَّا أنَّهُ إذا فُرِضَ للإضافةِ وجودٌ كانَ عرَضاً . . فذٰلكَ أمرٌ لا شكَّ فيهِ ؛ إذ كانَ أمراً لا يُعقَلُ بذاتِهِ ، إنَّما يُعقَلُ دائماً لشيءٍ إلىٰ شيءٍ ؛ فإنَّهُ لا إضافةَ إلَّا وهوَ عارضٌ .

أوَّلُ عروضِها لجوهرٍ ؛ مِثلُ الأبِ والابنِ .

أو للكمِّ ؛ فمنهُ : ما هوَ مُختلِفٌ في الطَّرَفينِ ، ومنهُ : ما هوَ مُتَّفِقٌ .

والمُختلِفُ كالضِّعفِ والنِّصفِ ، والمُتَّفِقُ مِثلُ المُساوِي والمُساوىٰ ، والمُوازِي والمُوازىٰ ، والمُطابِقِ والمُطابَقِ ، والمُماسِّ والمُماسِّ .

ومِنَ المُختلِفِ : ما اختلافُهُ محدودٌ مُحقَّقٌ ؛ كالنِّصفِ والضِّعفِ ، ومنهُ : ما هوَ غيرُ مُحقَّقٍ ، إلَّا أنَّهُ مبنيٌّ علىٰ مُحقَّقٍ ؛ كالكثيرِ الأضعافِ والكلِّ والجزءِ ، ومنهُ : ما ليسَ بمُحقَّقٍ بوجهٍ ؛ مِثلُ الزَّائدِ والنَّاقصِ ، والبعضِ والجُملةِ .

وكذٰلكَ إذا وقعَ مُضافٌ في مُضافٍ ؛ كالأزيدِ والأنقصِ ؛ فإنَّ الأزيدَ إنَّما هوَ زائدٌ بالقياسِ إلىٰ زائدٍ أيضاً مَقيسٍ إلىٰ ناقصٍ .

ومِنَ المُضافِ ما في الكيفِ ؛ فمنهُ : مُتَّفِقٌ ؛ كالمُشابهَةِ ، ومنهُ : مُختلِفٌ ؛ كالسَّريعِ والبطيءِ ، والثَّقيلِ والخفيفِ في الأوزانِ ، والحادِّ والثَّقيلِ في الأصواتِ .

---

(١) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد الأول (١٤٣/٢ ـ ١٦٤) من (المقولات) .

وكذٰلكَ قد تقعُ فيها كلِّها إضافةٌ في إضافةٍ ، وفي الأينِ ؛ كالأعلىٰ والأسفلِ ، وفي المتىٰ ؛ كالمُتقدِّمِ والمُتأخِّرِ ، وعلىٰ هٰذهِ الصِّفاتُ .

وتكادُ تكونُ المُضافاتُ مُنحصِرةً في أقسامِ المُعادَلةِ ، والَّتي بالزِّيادةِ ، والَّتي بالفعلِ والانفعالِ ومصدرُها مِنَ القوَّةِ ، والَّتي بالمُحاكاةِ .

فأمَّا الَّتي بالزِّيادةِ : فإمَّا مِنَ الكمِّ كما تعلمُ ، وإمَّا في القوَّةِ ؛ مِثلُ الغالبِ والقاهرِ والمانعِ وغيرِ ذٰلكَ .

والَّتي بالفعلِ والانفعالِ . . كالأبِ والابنِ ، والقاطعِ والمُنقطِعِ ، وما أشبهَ ذٰلكَ .

والَّتي بالمُحاكاةِ . . كالعِلمِ والمعلومِ ، والحسِّ والمحسوسِ ؛ فإنَّ بينَهُما مُحاكاةً ؛ فإنَّ العِلمَ يُحاكي هيئةَ المعلومِ ، والحسَّ يُحاكي هيئةَ المحسوسِ .

علىٰ أنَّ هٰذا لا يُضبَطُ تقديرُهُ وتحديدُهُ .

لٰكنِ المُضافاتُ قد تنحصرُ مِن جهةٍ ؛ فقد يكونُ المُضافانِ شيئَينِ لا يحتاجانِ إلىٰ شيءٍ آخَرَ مِنَ الأشياءِ الَّتي لها استقرارٌ في المُضافِ حتَّىٰ تَعرِضَ لأجلِهِ لهُما إضافةٌ ؛ مِثلُ المُتيامِنِ والمُتياسِرِ ؛ فليسَ في المُتيامِنِ كيفيَّةٌ أو أمرٌ مِنَ الأُمورِ مُستقِرٌّ صارَ بهِ مُضافاً بالتَّيامنِ إلَّا نفْسُ التَّيامنِ .

وربَّما احتيجَ إلىٰ أن يكونَ في كلِّ واحدٍ مِنَ الأمرَينِ شيءٌ حتَّىٰ يصيرَ بهِ مُنقاساً إلى الآخَرِ ؛ مِثلُ العاشقِ والمعشوقِ ؛ فإنَّ في العاشقِ هيئةً إدراكيَّةً هيَ مَبدَأُ الإضافةِ ، وفي المعشوقِ هيئةً مُدرَكةً هيَ الَّتي جعلَتْهُ معشوقاً لعاشقِهِ .

وربَّما كانَ هٰذا الشَّيءُ في إحدى الجهتَينِ دونَ الأُخرىٰ ؛ مِثلُ العالِمِ والمعلومِ ؛ فإنَّ العالِمَ حصلَ في ذاتِهِ كيفيَّةٌ هيَ العِلمُ صارَ بها مُضافاً إلى

الآخَرِ ، والمعلومَ لم يحصلْ في ذاتِهِ شيءٌ آخَرُ ، إنَّما صارَ مُضافاً لأنَّهُ قد حصلَ في ذٰلكَ الآخَرِ شيءٌ هوَ العِلمُ .



والَّذي بقيَ لنا ها هنا مِن أمرِ المُضافِ : أن نعرفَ هلِ الإضافةُ معنىً واحدٌ بالعددِ وبالموضوعِ موجودٌ بينَ شيئَينِ ولهُ اعتباراتٌ كما ظنَّهُ بعضُ النَّاسِ بل أكثرُهُم ، أو لكلِّ واحدٍ مِنَ المُضافَينِ خاصّيَّةٌ في إضافتِهِ ؟

فنقولُ : إنَّ كلَّ واحدٍ مِنَ المُضافَينِ فإنَّ لهُ معنىً في نفْسِهِ بالقياسِ إلى الآخَرِ ليسَ هوَ المعنى الَّذي للآخَرِ في نفْسِهِ بالقياسِ إليهِ .

وهٰذا بيِّنٌ في الأُمورِ المُختلِفةِ الإضافةِ كالأبِ ؛ فإنَّ إضافتَهُ للأُبوَّةِ وهيَ وصفٌ وجودُهُ في الأبِ وحدَهُ ، ولٰكنْ إنَّما هوَ للأبِ بالقياسِ إلىٰ شيءٍ آخَرَ فهوَ في الأبِ ، وليسَ كونُهُ بالقياسِ إلى الآخَرِ هوَ كونَهُ في آخَرَ ؛ فإنَّ الأُبوَّةَ ليسَتْ في الابنِ ، وإلَّا . . لَكانَتْ وصفاً لهُ يُشتَقُّ لهُ منهُ الاسمُ ، بلِ الأُبوَّةُ في الأبِ .

وكذٰلكَ أيضاً حالُ الابنِ بالقياسِ إلى الأبِ ، وليسَ ها هنا شيءٌ واحدٌ ألبتَّةَ هوَ في كلَيهِما ؛ فليسَ ها هنا إلَّا أُبوَّةٌ أو بُنوَّةٌ ، وأمَّا حالةٌ موضوعةٌ للأُبوَّةِ والبُنوَّةِ . . فلسْنا نعرفُها ، ولا لها اسمٌ .

فإن كانَ ذٰلكَ كونَ كلِّ واحدٍ منهُما بحالٍ بالقياسِ إلى الآخَرِ . . فهٰذا ككونِ كلِّ واحدٍ مِنَ القُقْنُسِ والثَّلجِ أبيضَ (١) ؛ فإنَّهُ ليسَ يجبُ أن يكونَ شيئاً واحداً ، وليسَ كونُهُ بالقياسِ إلى الآخَرِ يجعلُهُ واحداً ؛ لأنَّ ما لكلِّ واحدٍ بالقياسِ إلى الآخَرِ . . فهوَ لذٰلكَ الواحدِ لا للآخَرِ ، لٰكنَّهُ بالقياسِ إلى الآخَرِ .

---

(١) **القُقْنُس** : بضمِّ القاف الأولىٰ وسكون الثانية ، طيرٌ معروف . **انتهىٰ من هامش (ج)** .

فإذا فهمتَ هٰذا فيما مثَّلْناهُ لكَ . . فكذٰلكَ فاعرفِ الحالَ في سائرِ المُضافاتِ الَّتي لا اختلافَ فيها ، وإنَّما يقعُ أكثرُ الإشكالِ في هٰذا المَوضِعِ ؛ فإنَّهُ لَمَّا كانَ لأحدِ الأخوَينِ حالةٌ بالقياسِ إلى الآخَرِ ، وكانَ للآخَرِ أيضاً حالةٌ بالقياسِ إلى الأوَّلِ ، وكانَتِ الحالتانِ مِن نوعٍ واحدٍ . . حُسِبَتا شخصاً واحداً وليسَ كذٰلكَ ؛ فإنَّ للأوَّلِ أُخوَّةَ الثَّاني ؛ أي : لهُ وصفُ أنَّهُ أخو الثَّاني ، ذٰلكَ الوصفُ لهُ ولٰكنْ بالقياسِ إلى الثَّاني ، وليسَ ذٰلكَ وصفَ الثَّاني بالعددِ ، بل بالنَّوعِ ؛ كما لو كانَ الثَّاني أبيضَ والأوَّلُ أبيضَ ، بل للثَّاني أيضاً أنَّهُ أخو هٰذا الأوَّلِ ؛ لأنَّ لهُ حالةً في ذاتِهِ مَقولةً بالقياسِ إلى الأوَّلِ .

وكذٰلكَ المُماسَّةُ في المُتماسَّينِ ؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهُما مُماسٌّ لصاحبِهِ بأنَّ لهُ مُماسَّتَهُ الَّتي لا تكونُ إلَّا بالقياسِ إلى الآخَرِ إذا كانَ الآخَرُ مِثلَهُ .

فلا تظنَّنَّ ألبتَّةَ أنَّ عرَضاً يكونُ في محلَّينِ حتَّىٰ يحتاجَ أن تعتذرَ مِن ذٰلكَ في جعلِكَ العرَضَ اسماً مُشكِّكاً كما فعلَهُ ضعفاءُ التَّمييزِ .

لٰكنِ الأشدُّ اهتماماً مِن هٰذا معرفتُنا هلِ الإضافةُ في نفْسِها موجودةٌ في الأعيانِ ، أو أمرٌ إنَّما يُتصوَّرُ في العقلِ ويكونُ ككثيرٍ مِنَ الأحوالِ الَّتي تَلزَمُ الأشياءَ إذا عُقِلَتْ بعدَ أن تحصلَ في العقلِ ؟ فإنَّ الأشياءَ إذا عُقِلَتْ . . تحدثُ لها في العقلِ أُمورٌ لم يكُنْ لها مِن خارجٍ ، فتصيرُ كلِّيَّةٌ وذاتيَّةٌ وعرضيَّةٌ ، ويكونُ جنسٌ وفصلٌ ، ويكونُ محمولٌ وموضوعٌ ، وأشياءُ مِن هٰذا القبيلِ .

فقومٌ ذهبوا إلىٰ أنَّ حقيقةَ الإضافاتِ إنَّما تحدثُ أيضاً في النَّفْسِ إذا عُقِلَتِ الأشياءُ .

وقومٌ قالوا : لا ، بلِ الإضافةُ شيءٌ موجودٌ في الأعيانِ .

واحتجُّوا وقالوا : نحنُ نعلمُ أنَّ هٰذا في الوجودِ أبو ذٰلكَ ، وأنَّ ذٰلكَ في

الوجودِ ابنُهُ ، عُقِلَ أو لم يُعقَلْ ، ونحنُ نعلمُ أنَّ النَّباتَ يطلبُ الغذاءَ ، وأنَّ الطَّلبَ معَ إضافةٍ ما ، وليسَ للنَّباتِ عقلٌ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ولا إدراكٌ ، ونحنُ نعلمُ أنَّ السَّماءَ في نفْسِها فوقَ الأرضِ ، والأرضَ تحتَها ، أُدرِكَتْ أو لم تُدرَكْ ، وليسَتِ الإضافةُ إلَّا أمثالَ هٰذهِ الأشياءِ الَّتي أومأْنا إليها ، وهيَ تكونُ للأشياءِ وإن لم تُدرَكْ .

وقالَتِ الفرقةُ الثَّانيةُ : إنَّهُ لو كانَتِ الإضافةُ موجودةً في الأشياءِ . . لَوجبَ مِن ذٰلكَ ألَّا تنتهيَ الإضافاتُ ؛ فإنَّهُ كانَ يكونُ بينَ الأبِ والابنِ إضافةٌ ، وكانَتْ تلكَ الإضافةُ موجودةً لهُما أو لأحدِهِما أو لكلِّ واحدٍ منهُما .

فمِن حيثُ الأُبوَّةُ للأبِ وهيَ عارضةٌ لهُ والأبُ معروضٌ لهُ . . فهيَ مُضافةٌ ، وكذٰلكَ البُنوَّةُ .

فها هنا إذاً علاقةٌ للأُبوَّةِ معَ الأبِ والبُنوَّةِ معَ الابنِ خارجةٌ عنِ العلاقةِ الَّتي بينَ الأبِ والابنِ ، فيجبُ أن تكونَ للإضافةِ إضافةٌ أُخرىٰ ، وأن تذهبَ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ ، وأن تكونَ أيضاً مِنَ الإضافاتِ ما هيَ علاقةٌ بينَ موجودٍ ومعدومٍ ؛ كما نحنُ مُتقدِّمونَ بالقياسِ إلى القرونِ الَّتي تخلفُنا وعالِمونَ بالقيامةِ .

والَّذي تنحلُّ بهِ الشُّبهةُ مِنَ الطَّريقَينِ جميعاً : أن نرجعَ إلىٰ حدِّ المُضافِ المُطلَقِ ، **فنقولَ** : إنَّ المُضافَ هوَ الَّذي ماهيَّتُهُ إنَّما تُقالُ بالقياسِ إلىٰ غيرِهِ ؛ فكلُّ شيءٍ في الأعيانِ يكونُ بحيثُ ماهيَّتُهُ إنَّما تُقالُ بالقياسِ إلىٰ غيرِهِ . . فذٰلكَ الشَّيءُ مِنَ المُضافِ .

لٰكنْ في الأعيانِ أشياءُ كثيرةٌ بهٰذهِ الصِّفةِ ؛ فالمُضافُ في الأعيانِ موجودٌ ، فإن كانَ للمُضافِ ماهيَّةٌ أُخرىٰ . . فينبغي أن يُجرَّدَ ما لهُ مِنَ المعنى المعقولِ بالقياسِ إلىٰ غيرِهِ ؛ فذٰلكَ المعنىٰ هوَ بالحقيقةِ المعنى المعقولُ بالقياسِ إلىٰ غيرِهِ ، وغيرُهُ إنَّما هوَ معقولٌ بالقياسِ إلىٰ غيرِهِ بسببِ هٰذا المعنىٰ ، وهٰذا

المعنىٰ ليسَ معقولاً بالقياسِ إلىٰ غيرِهِ بسببِ شيءٍ غيرِ نفْسِهِ ، بل هوَ مُضافٌ لذاتِهِ علىٰ ما علمتَ .

فليسَ هناكَ ذاتٌ وشيءٌ هوَ الإضافةُ ، بل هناكَ مُضافٌ بذاتِهِ لا بإضافةٍ أُخرىٰ ، فتنتهي مِن هـٰذا الطَّريقِ الإضافاتُ .

وأمَّا كونُ هـٰذا المعنى المُضافَ بذاتِهِ في هـٰذا الموضوعِ . . فهوَ مِن حيثُ إنَّهُ في هـٰذا الموضوعِ ماهيَّتُهُ معقولةٌ بالقياسِ إلىٰ هـٰذا الموضوعِ [1] ، ولهُ وجودٌ آخَرُ ـ مثلاً ـ هوَ وجودُ الأُبوَّةِ ، وذٰلكَ الوجودُ أيضاً مُضافٌ ، ولـٰكنْ ليسَ ذٰلكَ هـٰذا ، فلْيكُنْ هـٰذا عارضاً مِنَ المُضافِ لزِمَ المُضافَ ، وكلٌّ واحدٍ منهُما مُضافٌ لذاتِهِ إلىٰ ما هوَ مُضافٌ إليهِ بلا إضافةٍ أُخرىٰ .

فالكونُ محمولاً مُضافٌ لذاتِهِ ، والكونُ أُبوَّةً مُضافٌ لذاتِهِ ؛ فإنَّ نفْسَ هـٰذا الكونِ مُضافاً بذاتِهِ ليسَ يحتاجُ إلىٰ إضافةٍ يصيرُ بها مُضافاً ، بل هوَ لذاتِهِ ماهيَّةٌ معقولةٌ بالقياسِ إلى الموضوعِ ؛ أي : هوَ بحيثُ إذا عُقِلَتْ ماهيَّتُهُ . . كانَتْ مُحتاجةً إلىٰ أن يحضرَ في الذِّهنِ شيءٌ آخَرُ يُعقَلُ هـٰذا بالقياسِ إليهِ .

بل إذا أُخِذَ هـٰذا مُضافاً في الأعيانِ . . فهوَ موجودٌ معَ شيءٍ آخَرَ لذاتِهِ لا لمعيَّةٍ أُخرىٰ تتبعُهُ ، بل نفْسُهُ نفْسُ المعِ أوِ المعيَّةِ المُخصَّصةِ بنوعِ تلكَ الإضافةِ .

فإذا عُقِلَ . . احتيجَ أن يُعقَلَ معَ إحضارِ شيءٍ آخَرَ ؛ كما كانَتْ ماهيَّةُ الأُبوَّةِ مِن حيثُ هيَ أُبوَّةٌ ؛ فذاتُها مضافةٌ بذاتِها لا بإضافةٍ أُخرىٰ رابطةٍ ، وللعقلِ أن يخترعَ أمراً بينَهُما كأنَّهُ معيَّةٌ خارجةٌ منهُما لا يضطرُّ إليهِ نفْسُ التَّصوُّرِ ، بلِ اعتبارٌ آخَرُ مِنَ الاعتباراتِ اللَّاحقةِ الَّتي يفعلُها العقلُ .

---

(١) في (ب ، د ، هـ) : (مقولة) بدل (معقولة) ، وفي هامش (أ) أشير إليه بنسخة .

فإنَّ العقلَ قد يقرنُ أشياءَ بأشياءَ لأنواعٍ مِنَ الاعتبارِ لا للضَّرورةِ ، فأمَّا في نفْسِها . . فهيَ إضافةٌ لا بإضافةٍ ؛ لأنَّها ماهيَّةٌ لذاتِها يُعقَلُ بالقياسِ إلى الغيرِ .

وها هنا إضافاتٌ كثيرةٌ تلحقُ بعضَ الذَّواتِ لذاتِها لا لإضافةٍ أُخرىٰ عارضةٍ ، بل مثلَما يجري عليهِ الأمرُ مِن لُحوقِ هـٰذهِ الإضافةِ للإضافةِ الأبويَّةِ .

وذٰلكَ مِثلُ لُحوقِ الإضافةِ لهيئةِ العِلمِ ؛ فإنَّها لا تكونُ لاحقةً بإضافةٍ أُخرىٰ في نفْسِ الأُمورِ ، بل تلحقُها لذاتِها وإن كانَ العقلُ ربَّما اخترعَ هناكَ إضافةً أُخرىٰ .

فإذ قد عرفتَ هـٰذا . . فقد عرفتَ أنَّ المُضافَ في الوجودِ موجودٌ بمعنىٰ : أنَّ لهُ هـٰذا الحدَّ ، وهـٰذا الحدُّ لا يُوجِبُ أن يكونَ المُضافُ في الوجودِ إلَّا عرَضاً ، إذا عُقِلَ . . كانَ بالصِّفةِ المذكورةِ ، ولا يُوجِبُ أن يكونَ أمراً قائمَ الذَّاتِ واحداً واصلاً بينَ شيئَينِ .

وأمَّا القولُ بالقياسِ . . فإنَّما يحدثُ في العقلِ ، فيكونُ ذٰلكَ هوَ الإضافةَ العقليَّةَ ، والإضافةُ الوجوديَّةُ ما بيَّنَّاهُ ؛ وهوَ كونُهُ بحيثُ إذا عُقِلَ . . كانَ معقولَ الماهيَّةِ بالقياسِ ، وأمَّا كونُهُ في العقلِ . . فأن يكونَ عُقِلَ بالقياسِ إلىٰ غيرِهِ ؛ فلهُ في الوجودِ حُكمٌ ، ولهُ في العقلِ حُكمٌ ؛ مِن حيثُ هوَ في العقلِ لا مِن حيثُ هوَ إضافةٌ .

ويجوزُ في العقلِ إضافاتٌ مُخترَعةٌ إنَّما يفعلُها العقلُ بسببِ الخاصِّيَّةِ الَّتي للعقلِ منها .

فالمُضافُ إذاً : موجودٌ في الأعيانِ ، وبانَ أنَّ وجودَهُ لا يُوجِبُ أن يكونَ هناكَ إضافةٌ إلىٰ إضافةٍ بغيرِ نهايةٍ ، وليسَ يَلزَمُ مِن هـٰذا أن يكونَ كلُّ ما يُعقَلُ مُضافاً يكونُ لهُ في الوجودِ إضافةٌ .

وأمَّا المُتقدِّمُ والمُتأخِّرُ في الزَّمانِ ، وأحدُهُما معدومٌ ، وما أشبهَ ذٰلكَ . . فإنَّ التَّقدُّمَ والتَّأخُّرَ مُتضايِفانِ بينَ الوجودِ إذا عُقِلَ ، وبينَ المعقولِ الَّذي ليسَ مأخوذاً عنِ الوجودِ الحاضرِ ، **فاعلمْهُ** .

فإنَّ الشَّيءَ في نفْسِهِ ليسَ بمُتقدِّمٍ إلَّا لشيءٍ موجودٍ معَهُ ، وهٰذا النَّوعُ مِنَ المُتقدِّمِ والمُتأخِّرِ موجودُ الطَّرَفينِ معاً في الذِّهنِ ؛ فإنَّهُ إذا أُحضِرَ في الذِّهنِ صورةُ المُتأخِّرِ وصورةُ المُتقدِّمِ . . عقلَتِ النَّفْسُ هٰذهِ المُقايَسةَ واقعةً بينَ موجودَينِ فيهِ ؛ إذ كانَتْ هٰذهِ المُقايَسةُ بينَ موجودَينِ في العقلِ .

وأمَّا قبلَ ذٰلكَ . . فلا يكونُ الشَّيءُ في نفْسِهِ مُتقدِّماً ؛ فكيفَ يتقدَّمُ علىٰ لا شيءَ موجودٌ ؟!

فما كانَ مِنَ المُضافاتِ علىٰ هٰذهِ السَّبيلِ . . فإنَّما تضايفُها في العقلِ وحدَهُ ، وليسَ في الوجودِ لها معنىً قائمٌ مِن حيثُ هٰذا التَّقدُّمُ والتَّأخُّرُ ، بل هٰذا المُتقدِّمُ والمُتأخِّرُ بالحقيقةِ مِنَ المعاني العقليَّةِ ، ومِنَ المُناسَباتِ الَّتي يفرضُها العقلُ والاعتباراتِ الَّتي تحصلُ للأشياءِ إذا قايسَ بينَها العقلُ وأشارَ إليها .



المقالة الرابعة

[في الأشياء التي تقع من الوجود والوحدة موقع الخواصّ والعوارض اللّازمة]

ثلاثة فصول

فَصْلٌ
في المتقدّم والمتأخّر، وفي الحدوث

لَمَّا تكلَّمْنا على الأُمورِ الَّتي تقعُ مِنَ الوجودِ والوحدةِ مَوقِعَ الأنواعِ . . فبالحريِّ أن نتكلَّمَ في الأشياءِ الَّتي تقعُ منهُما مَوقِعَ الخواصِّ والعوارضِ اللَّازمةِ ، ونبدأُ أوَّلاً بالَّتي تكونُ للوجودِ ، ومنها بالتَّقدُّمِ والتَّأخُّرِ .

فنقولُ : إنَّ التَّقدُّمَ والتَّأخُّرَ وإن كانَ مَقولاً علىٰ وجوهٍ كثيرةٍ . . فإنَّها يكادُ أن تجتمعَ علىٰ سبيلِ التَّشكيكِ في شيءٍ ؛ وهوَ أن يكونَ للمُتقدِّمِ مِن حيثُ هوَ مُتقدِّمٌ . . شيءٌ ليسَ للمُتأخِّرِ ، ويكونَ لا شيءَ للمُتأخِّرِ إلَّا وهوَ موجودٌ للمُتقدِّمِ .

والمشهورُ عندَ الجمهورِ هوَ المُتقدِّمُ في المكانِ والزَّمانِ ، وكانَ التَّقدُّمُ والقَبْلُ في أشياءَ لها ترتيبٌ .

فما هوَ في المكانِ فهوَ الَّذي هوَ أقربُ مِنِ ابتداءٍ محدودٍ ، فيكونُ لهُ أن يَلِيَ ذٰلكَ المَبدَأَ حيثُ ليسَ يَلِي ما هوَ بعدَهُ ، والَّذي بعدَهُ يَلِي ذٰلك المَبدَأَ وقد وَلِيَهُ هوَ .

وفي الزَّمانِ كذٰلكَ أيضاً بالنِّسبةِ إلى الآنِ الحاضرِ أو آنٍ يُفرَضُ مَبدَأً وإن كانَ مُختلِفاً في الماضي والمُستقبَلِ كما تعلمُ .

ثمَّ نُقِلَ اسمُ القَبْلِ والبَعْدِ مِن ذٰلكَ إلىٰ كلِّ ما هوَ أقربُ مِن مَبدَأٍ محدودٍ .

وقد يكونُ هٰذا التَّقدُّمُ المَرتبيُّ في أُمورٍ بالطَّبعِ ؛ كما أنَّ الجسمَ قبلَ الحيوانِ بالقياسِ إلى الجوهرِ ووضعِ الجوهرِ مَبدَأً .

ثمَّ إن جُعِلَ المَبدأُ الشَّخصَ . . اختلفَ ، وكذٰلكَ الأقربُ مِنَ المُحرِّكِ الأوَّلِ ؛ كالصَّبيِّ يكونُ قبلَ الرَّجُلِ .

وقد يكونُ في أُمورٍ لا مِنَ الطَّبعِ :

إمَّا بصناعةٍ كنغمِ الموسيقا ؛ فإنَّكَ إن أخذتَ مِنَ الحدَّةِ . . كانَ المُتقدِّمُ غيرَ الَّذي يكونُ إذا أخذتَ مِنَ الثِّقلِ .

وإمَّا ببختٍ واتِّفاقٍ كيفَ كانَ .

ثمَّ نُقِلَ إلىٰ أشياءَ أُخرىٰ ، فجُعِلَ الفائقُ والفاضلُ والسَّابقُ أيضاً ـ ولو في غيرِ الفضلِ ـ مُتقدِّماً ، فجُعِلَ نفْسُ المعنىٰ كالمَبدأِ المحدودِ ، فما كانَ لهُ منهُ ما ليسَ للآخَرِ ـ وأمَّا الآخَرُ فليسَ لهُ إلَّا ما لذٰلكَ الأوَّلِ ـ . . جُعِلَ مُتقدِّماً ؛ فإنَّ السَّابقَ في بابٍ ما . . لهُ ما ليسَ للثَّاني ، وما للثَّاني منهُ[1] . . فهوَ للسَّابقِ وزيادةٌ .

ومِن هٰذا القبيلِ ما جعلوا المخدومَ والرَّئيسَ قبلَ الخادمِ والمرؤوسِ ؛ فإنَّ الاختيارَ يقعُ للرَّئيسِ وليسَ للمرؤوسِ ، وإنَّما يقعُ للمرؤوسِ حينَ وقعَ للرَّئيسِ ، فيتحرَّكُ باختيارِ الرَّئيسِ .

ثمَّ نقلوا ذٰلكَ إلىٰ ما يكونُ هٰذا الاعتبارُ لهُ بالقياسِ إلى الوجودِ ، فجعلوا الشَّيءَ الَّذي يكونُ لهُ الوجودُ أوَّلاً وإن لم يكُنْ للثَّاني ، والثَّاني لا يكونُ لهُ إلَّا وقد كانَ للأوَّلِ وجودٌ مُتقدِّماً على الآخَرِ ؛ مِثلُ الواحدِ ؛ فإنَّهُ ليسَ مِن شرطِ الوجودِ للواحدِ أن تكونَ الكثرةُ موجودةً ، ومِن شرطِ الوجودِ للكثرةِ أن يكونَ الواحدُ موجوداً .

وليسَ في هٰذا أنَّ الواحدَ يُفيدُ الوجودَ للكثرةِ أو لا يُفيدُ ، بل إنَّهُ يحتاجُ إليهِ حتَّىٰ يُفادَ للكثرةِ وجودٌ بالتَّركيبِ منهُ .

---

(١) في (د ، هـ ، و) : (للتالي) بدل (للثاني) في الموضعين .

ثمَّ نُقِلَ بعدَ ذٰلكَ إلىٰ حصولِ الوجودِ مِن جهةٍ أُخرىٰ ؛ فإنَّهُ إذا كانَ شيئانِ وليسَ وجودُ أحدِهِما مِنَ الآخَرِ ، بل وجودُهُ لهُ مِن نفْسِهِ أو مِن شيءٍ ثالثٍ ، لـٰكنْ وجودُ الثَّاني مِن هـٰذا الأوَّلِ ؛ فلهُ مِنَ الأوَّلِ وجوبُ الوجودِ الَّذي ليسَ لهُ لذاتِهِ مِن ذاتِهِ ، بل لهُ مِن ذاتِهِ الإمكانُ علىٰ تجويزٍ مِن أن يكونَ ذٰلكَ الأوَّلُ مهما وُجِدَ لزمَ وجودُهُ أن يكونَ علَّةً لوجوبِ وجودِ هـٰذا الثَّاني . . فإنَّ الأوَّلَ يكونُ مُتقدِّماً بالوجودِ لهـٰذا الثَّاني .

ولذٰلكَ لا يستنكرُ العقلُ ألبتَّةَ أن نقولَ : (لَمَّا حرَّكَ زيدٌ يدَهُ . . تحرَّكَ المفتاحُ) ، أو نقولَ : (حرَّكَ زيدٌ يدَهُ ، ثمَّ تحرَّكَ المفتاحُ) .

ويستنكرُ أن نقولَ : (لَمَّا تحرَّكَ المفتاحُ . . حرَّكَ زيدٌ يدَهُ) وإن كانَ يقولُ : (لَمَّا تحرَّكَ المفتاحُ . . علمْنا أنَّهُ قد حرَّكَ زيدٌ يدَهُ) .

فالعقلُ معَ وجودِ الحركتَينِ معاً في الزَّمانِ يفرضُ لأحدِهِما تقدُّماً وللآخَرِ تأخُّراً ؛ إذ كانَتِ الحركةُ الأُولىٰ ليسَ سببُ وجودِها الحركةَ الثَّانيةَ ، والحركةُ الثَّانيةُ سببُ وجودِها الحركةُ الأُولىٰ .

ولا يبعدُ أن يكونَ الشَّيءُ مهما وُجِدَ . . وجبَ ضرورةً أن يكونَ علَّةً لشيءٍ .

وبالحقيقةِ : فإنَّ الشَّيءَ لا يجوزُ أن يكونَ بحيثُ يصحُّ أن يكونَ علَّةً للشَّيءِ إلَّا ويكونُ معَهُ الشَّيءُ .

فإن كانَ شرطُ كونِهِ علَّةً نفْسَ ذاتِهِ ؛ فما دامَ ذاتُهُ موجوداً . . يكونُ علَّةً وسبباً لوجودِ الثَّاني ، وإن لم يكُنْ شرطُ كونِهِ علَّةً نفْسَ ذاتِهِ . . فذاتُهُ بذاتِهِ مُمكِنٌ أن يكونَ عنهُ الشَّيءُ ، ومُمكِنٌ ألَّا يكونَ ، وليسَ أحدُ الطَّرَفينِ أَولىٰ مِنَ الآخَرِ .

وكذٰلكَ المُتكوِّنُ ؛ هوَ كذٰلكَ مُمكِنٌ أن يكونَ ، ومُمكِنٌ ألَّا يكونَ .

فلا مِن حيثُ هوَ مُمكِنٌ أن يكونَ . . هوَ موجودٌ ، ولا مِن حيثُ ذٰلكَ مُمكِنٌ أن يُكوِّنَهُ . . فذٰلكَ مُعطٍ للوجودِ .

وذٰلكَ لأنَّ كونَ الشَّيءِ عنِ المُمكِنِ أن يُكوِّنَهُ ليسَ لذاتِ أنَّهُ مُمكِنٌ أن يُكوِّنَهُ ؛ فنفْسُ كونِهِ مُمكِناً أن يُكوِّنَهُ . . ليسَ كافياً في أن يكونَ الشَّيءُ عنهُ .

فإن كانَ نفْسُ كونِهِ مُمكِناً أن يُكوِّنَهُ وإن لم يكُنْ كافياً . . فقد يكونُ معَهُ الشَّيءُ موجوداً مَرَّةً ، ومَرَّةً لا يكونُ ، ونِسبتُهُ إلى الَّذي يكونُ ولا يكونُ في الحالَينِ نسبةٌ واحدةٌ .

وليسَ في الحالةِ الَّتي تتميَّزُ منها أن يكونَ مِن ألَّا يكونَ . . تميُّزُ أمرٍ بسببِهِ يُوجَدُ المعلولُ معَ إمكانِ كونِهِ عنِ العلَّةِ تميُّزاً يُخالِفُ بِهِ حالَ لا وجودِ المعلولِ عنِ العلَّةِ معَ إمكانِ كونِهِ عنِ العلَّةِ .

فتكونُ نسبةُ إمكانِ كونِهِ عنِ العلَّةِ إلىٰ وجودِ الشَّيءِ عنهُ ولا وجودِهِ عنهُ . . واحدةً ، وما نسبتُهُ إلىٰ وجودِ الشَّيءِ عنهُ ونسبتُهُ إلىٰ لا وجودِهِ عنهُ واحدةٌ . . فليسَ كونُهُ علَّةً أَولىٰ مِن لا كونِهِ علَّةً ، بلِ العقلُ الصَّحيحُ يُوجِبُ أن يكونَ هناكَ حالٌ يتميَّزُ بِهِ وجودُهُ عنهُ عن لا وجودِهِ .

فإن كانَتْ تلكَ الحالُ أيضاً تُوجِبُ هٰذا التَّميُّزَ ؛ فهٰذِهِ الحالُ إذا حصلَتْ للعلَّةِ ووُجِدَتْ . . يكونُ جُملةُ الذَّاتِ وما اقترنَ إليها هوَ العلَّةَ .

وقبلَ ذٰلكَ فإنَّ الذَّاتَ كانَتْ موضوعَ العلِّيَّةِ ، وكانَ الشَّيءُ الَّذي يصحُّ أن يصيرَ علَّةً ولم يكُنْ ذٰلكَ الوجودُ وجودَ العلَّةِ ، بل وجوداً إذا انضافَ إليهِ وجودٌ آخَرُ . . كانَ مجموعُهُما العلَّةَ ، وكانَ حينئذٍ يجبُ عنهُ المعلولُ ، سواءٌ كانَ ذٰلكَ الشَّيءُ إرادةً ، أو شهوةً ، أو غضباً ، أو طبعاً حادثاً ، أو غيرَ ذٰلكَ ، أو أمراً

خارجاً مُنتظِراً لوجودِ العلَّةِ ؛ فإنَّهُ إذا صارَ بحيثُ يصلحُ أن يصدرَ عنهُ المعلولُ مِن غيرِ نقصانِ شرطٍ باقٍ . . وجبَ وجودُ المعلولِ .

فإذاً : وجودُ كلِّ معلولٍ واجبٌ معَ وجودِ علَّتِهِ ، ووجودُ علَّتِهِ واجبٌ عنهُ وجودُ المعلولِ ، وهُما معاً في الزَّمانِ أوِ الدَّهرِ أو غيرِ ذٰلكَ ، ولٰكنْ ليسا معاً في القياسِ إلىٰ حصولِ الوجودِ .

وذٰلكَ لأنَّ وجودَ ذٰلكَ لم يحصلْ مِن هٰذا ؛ فذٰلكَ لهُ حصولُ وجودٍ ليسَ مِن حصولِ وجودِ هٰذا ، ولهٰذا حصولُ وجودٍ هوَ مِن حصولِ وجودِ ذٰلكَ ، فذٰلكَ أقدمُ بالقياسِ إلىٰ حصولِ الوجودِ .



ولقائلٍ أن يقولَ : إنَّهُ إذا كانَ كلُّ واحدٍ منهُما إذا وُجِدَ وُجِدَ الآخَرُ ، وإذا ارتفعَ ارتفعَ الآخَرُ . . فليسَ أحدُهُما علَّةً ، والآخَرُ معلولاً ؛ إذ ليسَ أحدُهُما أَولىٰ أن يكونَ علَّةً في الوجودِ مِنَ الآخَرِ ؟

ونحنُ نُجيبُ عن ذٰلكَ بعدَ أن ننظرَ فيما يتضمَّنُهُ مفهومُ هٰذهِ القضيَّةِ ؛ وذٰلكَ لأنَّهُ ليسَ إذا وُجِدَ كلُّ واحدٍ منهُما . . فقد وُجِدَ الآخَرُ بلا تفصيلٍ واختلافٍ .

وذٰلكَ لأنَّ معنىٰ (إذا) لا يخلو :

إمَّا أن يُعنىٰ بهِ : أنَّ وجودَ كلِّ واحدٍ منهُما إذا حصلَ . . يجبُ عنهُ في الوجودِ نفْسِهِ أن يحصلَ الآخَرُ .

أو أنَّ وجودَ كلِّ واحدٍ منهُما إذا حصلَ . . يجبُ عنهُ في الوجودِ أن يكونَ قد حصلَ وجودُ الآخَرِ .

أو أنَّ وجودَ كلِّ واحدٍ منهُما إذا حصلَ في العقلِ . . يجبُ عنهُ أن يحصلَ الآخَرُ في العقلِ .

أو أنَّ وجودَ كلِّ واحدٍ منهُما إذا حصلَ . . يجبُ عنهُ في العقلِ أن يكونَ قد حصلَ الآخَرُ في الوجودِ ، أو حصلَ في العقلِ .

فإنَّ لفظةَ (إذا) في مِثلِ هٰذا المَوضِعِ مُغلِّطةٌ مُشتَرَكةٌ .

فنقولُ : إنَّ الأوَّلَ كاذبٌ غيرُ مُسلَّمٍ ؛ فإنَّ أحدَهُما هوَ الَّذي إذا حصلَ . . يجبُ عنهُ حصولُ الآخَرِ بعدَ إمكانِهِ ؛ وهوَ العلَّةُ ، وأمَّا المعلولُ . . فليسَ حصولُهُ يجبُ عنهُ حصولُ العلَّةِ ، بل تكونُ العلَّةُ قد حصلَتْ حتَّىٰ حصلَ المعلولُ .

وأمَّا القسمُ الثَّاني . . فلا يصدقُ في جانبِ العلَّةِ ؛ فإنَّهُ ليسَ إذا وُجِدَتِ العلَّةُ . . وجبَ في الوجودِ أن كانَ المعلولُ قد حصلَ مِن تلقاءِ نفْسِهِ أو بغيرِ العلَّةِ ؛ وذٰلكَ لأنَّهُ إن كانَ قد حصلَ . . فلم يجبْ في الوجودِ مِن حصولِ العلَّةِ ؛ إذ وُجِدَتِ العلَّةُ وكانَتْ تلكَ قد حصلَتْ مُستغنِيةَ الوجودِ ، إلَّا ألَّا يُعنىٰ بـ (حصلَتْ) : ما مضىٰ ، ولٰكنِ : المُقارَنةُ [1] . . فيصحُّ .

فلا تصدقُ مِن جانبِ المعلولِ مِن وجهَينِ :

ـ وذٰلكَ لأنَّ العلَّةَ وإن كانَتْ حاصلةَ الذَّاتِ . . فليسَ ذٰلكَ واجباً مِن حصولِ المعلولِ .

والوجهُ الثَّاني : أنَّ الشَّيءَ الَّذي قد حصلَ يستحيلُ أن يجبَ وجودُهُ لحصولِ شيءٍ يُفرَضُ حاصلاً ، إلَّا ألَّا يُعنىٰ بلفظِ (حصلَ) مفهومُهُ .

وأمَّا القسمانِ الآخَرانِ . . فالأوَّلُ منهُما صحيحٌ ؛ فإنَّهُ يجوزُ أن تقولَ : إذا وُجِدَتِ العلَّةُ في العقلِ . . وجبَ عندَ العقلِ أن يحصلَ المعلولُ الَّذي تلكَ علَّتُهُ بالذَّاتِ في العقلِ .

---

(١) أي : ولٰكنْ يُعنى : المقارنةُ . . .

وأيضاً : إذا وُجِدَ المعلولُ في العقلِ . . وجبَ أن يحصلَ أيضاً في العقلِ وجودُ العلَّةِ .

وأمَّا الثَّاني منهُما ـ وهوَ القسمُ الرَّابعُ ـ . . فيصدقُ منهُ قولُكَ : إنَّهُ إذا وُجِدَ المعلولُ . . شهدَ العقلُ بأنَّ العلَّةَ قد حصلَ لها وجودٌ لا مَحالةَ مفروغٌ عنهُ حتَّىٰ حصلَ المعلولُ ، وربَّما كانَتْ في العقلِ بعدَ المعلولِ لا في الزَّمانِ فقطْ ، ولا يَلزَمُ أن يصدقَ القسمُ الآخَرُ مِن هٰذَينِ القسمَينِ الدَّاخلَينِ في الرَّابعِ ؛ لِمَا قد عرفتَ .

وكذٰلكَ في جانبِ الرَّفعِ ؛ فإنَّهُ إذا رفعْنا العلَّةَ . . رفعْنا المعلولَ بالحقيقةِ ، وإذا رفعْنا المعلولَ . . لم ترتفعِ العلَّةُ ، بل عرفْنا أنَّ العلَّةَ تكونُ قدِ ارتفعَتْ في ذاتِها أوَّلاً حتَّىٰ أمكنَ رفعُ المعلولِ .

فإنَّا لَـمَّا فرضْنا المعلولَ مرفوعاً . . فقد فرضْنا ما لا بدَّ مِن فرضِهِ معَهُ بالقوَّةِ ؛ وهوَ أنَّهُ كانَ مُمكِناً رفعُهُ .

وإذا كانَ مُمكِناً رفعُهُ . . فإنَّما أمكنَ بأن رُفِعَ العلَّةُ أوَّلاً ؛ فرفعُ العلَّةِ وإثباتُهُ سببُ رفعِ المعلولِ وإثباتِهِ ، ورفعُ المعلولِ دليلُ رفعِ ذٰلكَ ، وإثباتُهُ دليلُ إثباتِهِ .



فنرجعُ إلىٰ حيثُ فارقْنا فنقولُ في حلِّ الشُّبهةِ : إنَّهُ ليسَتِ المعيَّةُ هيَ الَّتي أوجبَتْ لأحدِهِما العلِّيَّةَ حتَّىٰ يكونَ ليسَ أحدُهُما أَولىٰ بالعلِّيَّةِ مِنَ الآخَرِ ؛ لأنَّهُما في المعيَّةِ سواءٌ ، بل إنَّما اختلفا لأنَّ أحدَهُما فرضْناهُ أنَّهُ لم يجبْ وجودُهُ بالآخَرِ ، بل معَ الآخَرِ ، والثَّاني فرضْناهُ أنَّهُ كما أنَّ وجودَهُ معَ وجودِ الآخَرِ . . فكذٰلكَ هوَ بالآخَرِ .

فهٰكذا يجبُ أن تتحقَّقَ هٰذهِ المسألةُ .

وممَّا يُشكِلُ ها هنا : أمرُ القوَّةِ والفعلِ ، وأنَّهُ أيُّهُما أقدمُ ، وأيُّهُما أشدُّ تأخُّراً ؛ فإنَّ معرفةَ ذٰلكَ مِنَ المُهِمَّاتِ في أمرِ معرفةِ التَّقدُّمِ والتَّأخُّرِ ، علىٰ أنَّ القوَّةَ والفعلَ نفْسَهُ مِن عوارضِ الموجودِ ولواحقِهِ والأشياءِ الَّتي يجبُ أن تُعلَمَ حيثُ تُعلَمُ أحوالُ الموجودِ المُطلَقِ .



فصل

في القوّة والفعل والقدرة والعجز وإثبات المادة لكلّ متكوّن

إنَّ لفظةَ (القوَّةِ) وما يُرادِفُها قد وُضِعَتْ أوَّلَ شيءٍ للمعنى الموجودِ في الحيوانِ الَّذي يُمكِنُهُ بهِ أن تصدرَ عنهُ أفعالٌ شاقَّةٌ مِن بابِ الحركاتِ ليسَتْ بأكثريَّةِ الوجودِ عنِ النَّاسِ في كمِّيَّتِها وكيفيَّتِها (١) ، ويُسمَّىٰ ضدُّهُ : الضَّعفَ ، وكأنَّها زيادةٌ وشِدَّةٌ مِنَ المعنى الَّذي هوَ القدرةُ ؛ وهوَ أن يكونَ الحيوانُ بحيثُ يصدرُ عنهُ الفعلُ إذا شاءَ ، ولا يصدرُ عنهُ إذا لم يشأ ، الَّتي ضدُّها عجْزٌ .

ثمَّ نُقِلَتْ عنهُ فجُعِلَتْ للمعنى الَّذي لا ينفعلُ لهُ وبسببِهِ الشَّيءُ بسهولةٍ ؛ وذٰلكَ لأنَّهُ كانَ يَعرِضُ لمَن يُزاوِلُ الأفعالَ والتَّحريكاتِ الشَّاقَّةَ أن ينفعلَ أيضاً منها ، فكانَ انفعالُهُ والألمُ الَّذي يَعرِضُ لهُ منهُ يصدُّهُ عن إتمامِ فعلِهِ .

فكانَ إنِ انفعلَ انفعالاً محسوساً . . قيلَ : ضَعُفَ وليسَ لهُ قوَّةٌ ، وإن لم ينفعلْ . . قيلَ : إنَّ لهُ قوَّةً ، فكانَ (ألَّا ينفعلَ) دليلاً على المعنى الَّذي سمَّيناهُ أوَّلاً : قوَّةً .

ثمَّ جعلوهُ اسمَ هٰذا المعنىٰ حتَّىٰ صارَ كونُهُ بحيثُ لا ينفعلُ إلَّا يسيراً يُسمَّىٰ : (قوَّةً) وإن لم يفعلْ شيئاً .

ثمَّ جعلوا الشَّيءَ الَّذي لا ينفعلُ ألبتَّةَ أَولىٰ بهٰذا الاسمِ ، فسمَّوا حالتَهُ مِن حيثُ هوَ كذٰلكَ : قوَّةً .

---

(١) في (د ، هـ) : (بحيث لا يصدر عن أمثاله مثلُ ذٰلك الفعل في الكمية والكيفية) بدل (ليست بأكثرية الوجود عن الناس في كميتها وكيفيتها) .

ثمَّ صيَّروا القدرةَ نفْسَها ـ وهيَ الحالُ الَّتي للحيوانِ ، وبها يكونُ لهُ أن يفعلَ وألَّا يفعلَ بحسَبِ المشيئةِ وعدمِ المشيئةِ وزوالِ العائقِ ـ قوَّةً ؛ إذ هوَ مَبدَأُ الفعلِ .

ثمَّ إنَّ الفلاسفةَ نقلوا اسمَ القوَّةِ ، فأطلقوا لفظةَ (القوَّةِ) علىٰ كلِّ حالٍ تكونُ في شيءٍ هوَ مَبدَأُ تغيُّرٍ يكونُ منهُ في آخَرَ مِن حيثُ ذٰلكَ آخَرُ وإن لم يكُنْ هناكَ إرادةٌ ، حتَّىٰ سمَّوُا الحرارةَ : (قوَّةً) لأنَّها مَبدَأُ التَّغيُّرِ مِن آخَرَ في آخَرَ بأنَّهُ آخَرُ .

حتَّىٰ إذا حرَّكَ الإنسانُ نفْسَهُ أو عالجَ نفْسَهُ ، وكانَ مَبدَأُ التَّغيُّرِ منهُ فيهِ . . فليسَ ذٰلكَ فيهِ مِن حيثُ هوَ قابلٌ للعلاجِ أوِ الحركةِ ، بل مِن حيثُ هوَ آخَرُ ، بل كأنَّهُ شيئانِ : شيءٌ لهُ قوَّةُ أن يفعلَ ، وشيءٌ لهُ قوةُ أن ينفعلَ .

ويُشبِهُ أن يكونَ الأمرانِ منهُ مُفترِقَينِ في جزأَينِ ، فيكونُ ـ مثلاً ـ المُحرِّكُ في نفْسِهِ ، والمُتحرِّكُ في بدنِهِ ، وهوَ المُحرِّكُ بصورتِهِ والمُتحرِّكُ في مادَّتِهِ .

فهوَ مِن حيثُ يقبلُ العلاجَ غيرٌ لذاتِهِ مِن حيثُ يُعالِجُ .

ثمَّ بعدَ ذٰلكَ لَمَّا وجدوا الشَّيءَ الَّذي لهُ قوَّةٌ بالمعنى المشهورِ ـ قدرةً كانَتْ أو شِدَّةَ قوَّةٍ ـ ليسَ مِن شرطِ تلكَ القوَّةِ أن يكونَ بها فاعلاً بالفعلِ ، بل لهُ مِن حيثُ القوَّةُ إمكانُ أن يفعلَ ، وإمكانُ ألَّا يفعلَ . . نقلوا اسمَ القوَّةِ إلى الإمكانِ ؛ فسمَّوُا الشَّيءَ الَّذي وجودُهُ في حدِّ الإمكانِ : موجوداً بالقوَّةِ ، وسمَّوا إمكانَ قَبولِ الشَّيءِ وانفعالِهِ : قوَّةً انفعاليَّةً ، ثمَّ سمَّوا تمامَ هٰذهِ القوَّةِ : (فعلاً) وإن لم تكُنْ فعلاً ، بلِ انفعالاً ؛ مِثلُ تحرُّكٍ أو تشكُّلٍ أو غيرِ ذٰلكَ .

فإنَّهُ لَمَّا كانَ هناكَ المَبدَأُ الَّذي يُسمَّىٰ : قوَّةً ، وكانَ الأصلُ الأوَّلُ في المُسمَّىٰ بهٰذا الاسمِ إنَّما هوَ علىٰ ما هوَ بالحقيقةِ فعلٌ . . سمَّوا هٰذا الَّذي

قياسُهُ إلىٰ ما سمَّوهُ الآنَ : (قوَّةً) كقياسِ الفعلِ إلى المُسمَّىٰ قديماً : (قوَّةً) باسمِ الفعلِ[١] ، **ويعنونَ بالفعلِ** : حصولَ الوجودِ وإن كانَ ذٰلكَ الأمرُ انفعالاً أو شيئاً ليسَ هوَ فعلاً ولا انفعالاً ؛ فهٰذهِ هيَ القوَّةُ الانفعاليَّةُ ، وربَّما قالوا : (قوَّةٌ) ؛ لجودةِ هٰذهِ وشِدَّتِها .

والمُهندِسونَ لَمَّا وجدوا بعضَ الخطوطِ مِن شأنِهِ أن يكونَ ضِلعاً لمُربَّعٍ ، وبعضَها ليسَ مُمكِناً لهُ أن يكونَ ضِلعَ ذٰلكَ المُربَّعِ . . جعلوا ذٰلكَ المُربَّعَ قوَّةَ ذٰلكَ الخطِّ ، كأنَّهُ أمرٌ مُمكِنٌ فيهِ ، وخصوصاً إذا تُخيِّلَ لبعضِهِم أنَّ حدوثَ المُربَّعِ هوَ بحركةِ ذٰلكَ الضِّلعِ علىٰ مِثلِ نفْسِهِ .

وإذ قد عرفتَ القوَّةَ . . فقد عرفتَ القويَّ ، وعرفتَ أنَّ غيرَ القويّ : إمَّا الضَّعيفُ ، وإمَّا العاجزُ ، وإمَّا السَّهلُ الانفعالِ ، وإمَّا الضَّروريُّ ، وإمَّا ألَّا يكونَ المقدارُ الخطِّيُّ ضِلعاً لمقدارٍ سطحيٍّ مفروضٍ .

وقد يُشكِلُ مِن هٰذهِ الجُملةِ أمرُ القوَّةِ الَّتي بمعنى القدرةِ ؛ فإنَّها يُظَنُّ أنَّها لا تكونُ موجودةً إلَّا لِمَا مِن شأنِهِ أن يفعلَ ، ومِن شأنِهِ ألَّا يفعلَ .

فإن كانَ مِن شأنِهِ أن يفعلَ فقطْ . . فلا يرونَ أنَّ لهُ قدرةً ، وهٰذا ليسَ بصادقٍ ؛ فإنَّهُ إن كانَ هٰذا الشَّيءُ الَّذي يفعلُ فقطْ يفعلُ مِن غيرِ أن يشاءَ ويُريدَ . . فذٰلكَ ليسَ لهُ قدرةٌ ولا قوَّةٌ بهٰذا المعنىٰ .

وإن كانَ يفعلُ بإرادةٍ ، إلَّا أنَّهُ دائمُ الإرادةِ لا يتغيَّرُ إرادتُهُ وجوداً اتِّفاقيّاً ، أو يستحيلُ تغيُّرُها استحالةً ذاتيَّةً . . فإنَّهُ يفعلُ بقدرةٍ .

وذٰلكَ لأنَّ حدَّ القدرةِ الَّتي يُؤثِرونَ هٰؤلاءِ أن يحدُّوها بِهِ موجودٌ ها هنا ؛ وذٰلكَ لأنَّ هٰذا يصحُّ عنهُ أن يفعلَ إذا شاءَ ، وألَّا يفعلَ إذا لم يشأْ ، وكِلا

---

(١) قوله : (باسم الفعل) مُتعلِّق بقوله : (سمَّوا هٰذا الذي قياسه إلىٰ . . .) .

هـٰذَينِ شرطيٌّ ؛ أي : أنَّهُ إذا شاءَ . . فعلَ ، وإذا لم يشأْ . . لم يفعلْ .

وإنَّما هُما داخلانِ في تحديدِ القدرةِ علىٰ ما هُما شرطيَّانِ ، وليسَ مِن صدقِ الشَّرطيّ أن يكونَ هناكَ استثناءٌ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ، أو صدقٌ حمليٌّ ؛ فإنَّهُ ليسَ إذا صدقَ قولُنا : (إذا لم يشأْ . . لم يفعلْ) . . يَلزَمُ أن يصدقَ : (لـٰكنَّهُ لا يشاءُ وقتاً ما) ، وإذا كذبَ : (أنَّهُ لا يشاءُ ألبتَّةَ) . . يُوجِبُ ذٰلكَ كَذِبَ قولِنا : (وإذا لم يشأْ . . لم يفعلْ) .

فإنَّ هـٰذا يقتضي أنَّهُ لو كانَ لا يشاءُ . . لَمَا كانَ يفعلُ كما أنَّهُ إذا يشاءُ . . فيفعلُ .

وإذا صحَّ أنَّهُ إذا شاءَ فعلَ . . صحَّ أنَّهُ إذا فعلَ فقد شاءَ ؛ أي : إذا فعلَ . . فعلَ مِن حيثُ هوَ قادرٌ .

فيصحُّ أنَّهُ إذا لم يشأْ . . لم يفعلْ ، وإذا لم يفعلْ . . لم يشأْ ، وليسَ في هـٰذا أنَّهُ يَلزَمُ ألَّا يشاءَ وقتاً ما .

وهـٰذا بيِّنٌ لمَن عرفَ المنطقَ .



وهـٰذهِ القُوى الَّتي هيَ مَبادئُ للحركاتِ والأفعالِ . . بعضُها قُوىً تُقارِنُ النُّطقَ والتَّخيُّلَ ، وبعضُها قُوىً لا تُقارِنُ ذٰلكَ .

والَّتي تُقارِنُ النُّطقَ والتَّخيُّلَ تُجانِسُ النُّطقَ والتَّخيُّلَ ؛ فإنَّهُ يكادُ أن يُعلَمَ بقوَّةٍ واحدةٍ الإنسانُ واللَّاإنسانُ ، ويكونُ لقوَّةٍ واحدةٍ أن تتوهَّمَ أمرَ اللَّذَّةِ والألمِ ، وأن تتوهَّمَ بالجُملةِ الشَّيءَ وضدَّهُ .

وكذٰلكَ هـٰذهِ القُوىٰ أنفُسُها أو حادُّها تكونُ قوَّةً على الشَّيءِ وعلىٰ ضدِّهِ ، لـٰكنَّها بالحقيقةِ لا تكونُ قوَّةً تامَّةً ؛ أي : مَبدَأَ تغيُّرٍ مِن آخَرَ في آخَرَ بأنَّهُ آخَرُ

بالتَّمامِ وبالفعلِ إلَّا إذا اقترنَ بها الإرادةُ مُنبعِثةً عنِ اعتقادٍ وهميّ تابعٍ لتخيُّلٍ شهوانيٍّ أو غضبيٍّ ، أو عن رأيٍ عقليٍّ تابعٍ لفكرةٍ عقليَّةٍ أو تصوُّرِ صورةٍ عقليَّةٍ .

فيكونُ إذا اقترنَ بها تلكَ الإرادةُ ولم تكُنْ إرادةً مُمِيلةً بعدُ ، بل إرادةً جازمةً ، وهيَ الَّتي هيَ الإجماعُ المُوجِبُ لتحريكِ الأعضاءِ . . صارَتْ لا مَحالةَ مَبدَأً بالفعلِ للفعلِ بالوجوبِ ؛ إذ قد بيَّنَّا أنَّ العلَّةَ ما لم تصرْ علَّةً بالوجوبِ حتَّىٰ يجبَ عنها الشَّيءُ . . لم يُوجَدْ عنها المعلولُ ، وقبلَ هٰذهِ الحالِ فإنَّما تكونُ الإرادةُ ضعيفةً لم يقعْ إجماعٌ .

فهٰذهِ القُوى المُقارِنةُ للنُّطقِ بانفرادِها لا يجبُ مِن حضورِ مُنفعِلِها ووقوعِهِ منها بالنِّسبةِ الَّتي إذا فعلَتْ فيهِ فعلَتْ بها . . أن يكونَ (١) يفعلُ بها وهيَ بعدُ قوَّةٌ (٢) .

وبالجُملةِ : لا يَلزَمُ مِن مُلاقاتِها للقوَّةِ المُنفعِلةِ أن تفعلَ ؛ وذٰلكَ لأنَّهُ لو كانَ يجبُ عنها وحدَها أن تفعلَ . . لَكانَ يجبُ مِن ذٰلكَ أن يصدرَ عنها الفعلانِ المُتضادَّانِ والمُتوسِّطاتُ بينَهُما ، وهٰذا مُحالٌ ، بل إذا صارَتْ كما قلْنا . . فإنَّها تفعلُ بالضَّرورةِ .

وأمَّا القُوى الَّتي في غيرِ ذواتِ النُّطقِ والتَّخيُّلِ ؛ فإنَّها إذا لاقَتِ القوَّةَ المُنفعِلةَ . . وجبَ هناكَ الفعلُ ؛ إذ ليسَ هناكَ إرادةٌ واختيارٌ يُنتظَرُ ، فإنِ انتُظِرَ هناكَ . . فيكونُ طبعٌ يُنتظَرُ .

---

(١) المصدرُ المُؤوَّل من (أن) وما بعدها . . فاعلُ (لا يجب) .

(٢) قال الخوانساري في « الحاشية علىٰ إلٰهيات الشفاء » (ص ٦٢٦) : (الضمير المستتر في « فعلَتْ » راجع إلى « القُوىٰ » ، وضمير « فيه » إلى « المنفعل » ، وضمير « بها » في الموضعَينِ إلى « النسبة » ، وضمير « هي » إلى « القُوىٰ ») ، وقوله : (يكون يفعل) كذا في (د ، هـ) ، ولم يُعجَم حرفُ المضارعة في (أ ، ب) ، وفي (ج) : (تكون ىفعل) بالتاء المثناة في الأول ودون إعجام في الثاني .

فإن كانَ يحتاجُ إلىٰ طبعٍ . . فذٰلكَ الطَّبعُ هوَ : إمَّا المَبدَأُ للأمرِ ، وإمَّا جزءٌ مِنَ المَبدَأ .

والمَبدَأُ مجموعُ ما كانَ قبلُ وما حصلَ ، ويكونُ حينئذٍ نظيراً للإرادةِ المُنتظَرةِ ، لٰكنِ الإرادةُ تُفارِقُ هٰذا مِن حيثُ تعلمُ .

والقوَّةُ الانفعاليَّةُ أيضاً الَّتي يجبُ إذا لاقَتِ الفاعلَ أن يحدثَ الانفعالُ في هٰذهِ الأشياءِ . . هيَ القوَّةُ الانفعاليَّةُ التَّامَّةُ ؛ فإنَّ القوَّةَ الانفعاليَّةَ قد تكونُ تامَّةً ، وقد تكونُ ناقصةً ؛ لأنَّها قد تكونُ قريبةً ، وقد تكونُ بعيدةً .

فإنَّ في المنيِّ قوَّةَ أن يصيرَ رَجُلاً ، وفي الصَّبيِّ أيضاً قوَّةَ أن يصيرَ رَجُلاً ، لٰكنِ القوَّةُ الَّتي في المنيِّ تحتاجُ إلىٰ أن تلقاها أيضاً قوَّةٌ مُحرِّكةٌ قبلَ المُحرِّكِ إلى الرَّجُليَّةِ ؛ لأنَّها تحتاجُ أن تخرجَ إلى الفعلِ شيئاً ما غيرَ الرَّجُلِ ، ثمَّ مِن بعدِ ذٰلكَ يتهيَّأُ أن تخرجَ إلى الفعلِ رَجُلاً .

وبالحقيقةِ : فإنَّ القوَّةَ الانفعاليَّةَ الحقيقيَّةَ هيَ هٰذهِ .

وأمَّا المنيُّ . . **فبالحقيقةِ** : ليسَتْ فيهِ بعدُ قوَّةٌ انفعاليَّةٌ ؛ فإنَّهُ يستحيلُ أن يكونَ المنيُّ ـ وهوَ منيٌّ ينفعلُ ـ رَجُلاً ، لٰكنَّهُ لَمَّا كانَ في قوَّتِهِ أن يصيرَ شيئاً مِن قبلُ غيرَ المنيِّ ، ثمَّ ينتقلَ مِن بعدِ ذٰلكَ إلىٰ شيءٍ آخَرَ . . كانَ هوَ بالقوَّةِ أيضاً ذٰلكَ الشَّيءَ ، بلِ المادَّةُ الأُولىٰ هيَ بالقوَّةِ كلُّ شيءٍ .

فبعضُ ما يحصلُ فيها يعوقُها عن بعضٍ ، فيحتاجُ المَعوقُ عنهُ إلىٰ زوالِهِ ، وبعضُ ما فيهِ لا يعوقُ عن بعضٍ آخَرَ ، ولٰكنَّهُ يحتاجُ إلىٰ قرينةٍ أُخرىٰ حتَّىٰ يتمَّ الاستعدادُ ، وهٰذهِ القوَّةُ هيَ قوَّةٌ بعيدةٌ .

وأمَّا القوَّةُ القريبةُ . . فهيَ الَّتي لا تحتاجُ إلىٰ أن يُقارِنَها قوَّةٌ فاعليَّةٌ قبلَ القوَّةِ الفاعليَّةِ الَّتي تنفعلُ عنها ؛ فإنَّ الشَّجرةَ ليسَتْ بالقوَّةِ مفتاحاً ؛ لأنَّها

تحتاجُ إلىٰ أن تلقاها أوّلاً قوّةٌ فاعليَّةٌ قبلَ القوَّةِ الفاعليَّةِ للمفتاحيَّةِ ؛ وهوَ القوَّةُ القالعةُ والنَّاشرةُ والنَّاحتةُ ، ثمَّ بعدَ ذٰلكَ تتهيَّأُ لِأنْ تنفعلَ مِن مُلاقاةِ القوَّةِ الفاعلةِ للمفتاحيَّةِ .

والقُوىٰ بعضُها يحصلُ بالطِّباعِ ، وبعضُها يحصلُ بالعادةِ ، وبعضُها يحصلُ بالصِّناعةِ ، وبعضُها يحصلُ بالاتِّفاقِ .

والفَرْقُ بينَ الَّذي يحصلُ بالصِّناعةِ ، والَّذي يحصلُ بالعادةِ : أنَّ الَّذي يحصلُ بالصِّناعةِ هوَ الَّذي يُقصَدُ فيهِ استعمالُ موادَّ وآلاتٍ وحركاتٍ ، فتكتسبُ النَّفْسُ بذٰلكَ مَلَكةً كأنَّها صورةُ تلكَ الصِّناعةِ .

وأمَّا الَّتي بالعادةِ . . فهيَ ما يحصلُ مِن أفاعيلَ ليسَتْ مقصودةً فيها ذٰلكَ ، بل إنَّما تصدرُ عن شهوةٍ أو غضبٍ أو رأيٍ ، أو يتوجَّهُ فيها القصدُ إلىٰ غيرِ هٰذهِ الغايةِ ، بل تتبعُها غايةٌ هيَ العادةُ ولم تُقصَدْ ، ولا تكونُ العادةُ نفْسَ ثبوتِ صورةِ تلكَ الأفاعيلِ في النَّفْسِ ، وربَّما لم يكُنِ العادةُ لها آلاتٌ وموادُّ مُعيَّنةٌ ؛ فإنَّهُ لا سواءٌ أن يعتادَ إنسانٌ المشيَ وأن يعتادَ النِّجارةَ مِنَ الجهةِ الَّتي قلْنا وبينَهُما تفاوتٌ شديدٌ .

ثمَّ معَ ذٰلكَ فإنَّكَ إذا دقَّقتَ النَّظرَ . . عادَ حصولُ العادةِ والصِّناعةِ إلىٰ جهةٍ واحدةٍ .

والقُوى الَّتي تكونُ بالطَّبعِ : منها ما يكونُ في الأجسامِ غيرِ الحيوانيَّةِ ، ومنها ما يكونُ في الأجسامِ الحيوانيَّةِ .

وقد قالَ بعضُ الأوائلِ ـ وغاريقوا منهُم ـ [١] : إنَّ القوَّةَ تكونُ معَ الفعلِ ، ولا تتقدَّمُهُ .

---

(١) قوله : (وغاريقوا) كذا في (أ ، ب ، و) ، وفي (ج ، د ، هـ) : (وغاريقو) دون ألف آخره ، ←

وقالَ أيضاً بهٰذا قومٌ مِنَ الواردينَ بعدَهُ بحينٍ كثيرٍ .

فالقائلُ بهٰذا القولِ كأنَّهُ يقولُ : إنَّ القاعدَ ليسَ يقوىٰ على القيامِ ؛ أي : لا يُمكِنُ في جبلَّتِهِ أن يقومَ ما لم يقمْ ، فكيفَ يقومُ ؟! وإنَّ الخشبَ ليسَ في جبلَّتِهِ أن يُنحَتَ منهُ بابٌ ، فكيفَ يُنحَتُ ؟!

وهٰذا القائلُ لا مَحالةَ غيرُ قويٍّ علىٰ أن يرىٰ وعلىٰ أن يُبصِرَ في اليومِ الواحدِ مراراً ، فيكونُ بالحقيقةِ أعمىٰ ، بل كلُّ ما ليسَ موجوداً ولا قوَّةَ لهُ علىٰ أن يُوجَدَ . . فإنَّهُ مُستحيلُ الوجودِ .

والشَّيءُ الَّذي هوَ مُمكِنٌ أن يكونَ . . فهوَ مُمكِنٌ ألَّا يكونَ ، وإلَّا . . كانَ واجباً أن يكونَ .

والمُمكِنُ أن يكونَ لا يخلو :

إمَّا أن يكونَ مُمكِناً أن يكونَ شيئاً آخَرَ ، وألَّا يكونَ ، وهٰذا هوَ الموضوعُ للشَّيءِ الَّذي مِن شأنِهِ أن تحلَّهُ صورتُهُ .

وإمَّا أن يكونَ كذٰلكَ باعتبارِ نفْسِهِ ؛ كالبياضِ إذا كانَ يُمكِنُ أن يكونَ ، ويُمكِنُ ألَّا يكونَ في نفْسِهِ ، فهٰذا لا يخلو : إمَّا أن يكونَ شيئاً إذا وُجِدَ . . كانَ

← وفي هامش (ج) : (نَفَوا ؛ أي : وغارٌ منهم نَفَوا ذٰلك ، **والصحيح** : بَقُوا ـ بالباء المفردة والقاف ـ علىٰ ما في الأصل ، وغارٌ بَقُوا : معاً بالعطف علىٰ « بعض » أو على « الأوائل ») ، وفي هامشها أيضاً : (نُقل من سيد المحقق الفندسكي : الغاريقو اسم حكيم من حكماء اليونان ، نُسب إليه معجون مشهور بغاريقو) ، وفي هامش (و) : (وغارٌ نَفَوا) ، وأُشير إليه بنسخة ، وقال العاملي في « مفتاح الشفاء » (ق/١٦٢) مخطوط : (**غاريقو** : بالياء المثناة من تحت ، بعدها قاف ، وهو بعض من القدماء ؛ هو أتباعُه القائلون بأن القوة الطبيعية والقوة الحيوانية ـ يعني : القدرة ـ لا يتقدَّمُ على الفعل) ، ثم قال : (لٰكن قد أُفيد أن قوله : « غاريقو منهم » أي : وغارٌ منهم نَفَوا ذٰلك ، **والصحيح** : بَقُوا منهم ـ بالباء المفردة والقاف ـ علىٰ ما في الأصل ، **والحاصل** : أنه من الغور ، وغورُ كلِّ شيء : قعرُه ، والغارُ : الجيشُ ؛ أي : طائفةٌ بَقُوا ، لا أنه اسمٌ لبعض القدماء) ، والله تعالىٰ أعلم .

قائماً بنفْسِهِ حتَّىٰ يكونَ إمكانُ وجودِهِ هوَ أنَّهُ يُمكِنُ أن يكونَ قائماً مُجرَّداً ، أو يكونَ إذا كانَ موجوداً . . وُجِدَ في غيرِهِ .

فإن كانَ المُمكِنُ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ يُمكِنُ أن يكونَ شيئاً في غيرِهِ . . فإنَّ إمكانَ وجودِهِ أيضاً في ذٰلكَ الغيرِ ، فيجبُ أن يكونَ ذٰلكَ الغيرُ موجوداً معَ إمكانِ وجودِهِ وهوَ موضوعُهُ .

وإن كانَ ـ إذا كانَ(١) ـ قائماً بنفْسِهِ لا في غيرِهِ ولا مِن غيرِهِ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ، ولا علاقةَ لهُ معَ مادَّةٍ مِنَ الموادِّ علاقةَ ما يقومُ فيها أو يحتاجُ في أمرٍ ما إليها . . فيكونُ إمكانُ وجودِهِ سابقاً عليهِ غيرَ مُتعلِّقٍ بمادَّةٍ دونَ مادَّةٍ ، ولا جوهرٍ دونَ جوهرٍ ؛ إذ ذٰلكَ الشَّيءُ لا علاقةَ لهُ معَ شيءٍ ؛ فيكونَ إمكانُ وجودِهِ جوهراً ؛ لأنَّهُ شيءٌ موجودٌ بذاتِهِ .

وبالجُملةِ : إن لم يكُنْ إمكانُ وجودِهِ حاصلاً . . كانَ غيرَ مُمكِنِ الوجودِ مُمتنِعاً ، وإذ هوَ حاصلٌ موجودٌ قائمٌ بذاتِهِ ـ كما فُرِضَ ـ . . فهوَ موجودٌ جوهراً ، وإذ هوَ جوهرٌ . . فلهُ ماهيَّةٌ ليسَ بها مِنَ المُضافِ ؛ إذ كانَ الجوهرُ ليسَ بمُضافِ الذَّاتِ ، بل يَعرِضُ لهُ المُضافُ فيكونُ لهٰذا القائمِ بذاتِهِ وجودٌ أكثرُ مِن إمكانِ وجودِهِ الَّذي هوَ بهِ مُضافٌ ، وكلامُنا في نفْسِ إمكانِ وجودِهِ ، وعليهِ حَكمْنا أنَّهُ ليسَ في موضوعٍ ، والآنَ فقد صارَ أيضاً في موضوعٍ ، **هٰذا خَلْفٌ** .

فإذاً : لا يجوزُ أن يكونَ لِمَا يبقىٰ قائماً بنفْسِهِ لا في موضوعٍ ولا مِن موضوعٍ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ . . وجودٌ بعدَما لم يكُنْ ، بل يجبُ أن تكونَ لهُ علاقةٌ ما معَ الموضوعِ حتَّىٰ يكونَ .

---

(١) أي : وُجِد ؛ فـ (كان) تامة هنا .

وأمَّا إذا كانَ الشَّيءُ الَّذي يُوجَدُ قائماً بنفْسِهِ ، لٰكنَّهُ يُوجَدُ مِن شيءٍ غيرِهِ أو معَ وجودِ شيءٍ غيرِهِ :

أمَّا الأوَّلُ : فكالجسمِ مِن هَيُولىٰ وصورةٍ .

وأمَّا الثَّاني : فكالأنفُسِ النَّاطقةِ معَ تكوُّنِ الأبدانِ .

. . فإنَّ إمكانَ وجودِهِ يكونُ مُعلَّقاً بذٰلكَ الشَّيءِ لا علىٰ أنَّ ذٰلكَ الشَّيءَ بالقوَّةِ هوَ كونُ الجسمِ أبيضَ بالقوَّةِ ، ولا أنَّ فيهِ قوَّةَ أن يُوجَدَ هوَ مُنطبِعاً فيهِ كونُ إمكانِ البياضِ في الموضوعِ الَّذي ينطبعُ فيهِ البياضُ ، بل علىٰ أن يُوجَدَ معَهُ أو عندَ حالٍ لهُ .

فالجسمُ الَّذي يحدثُ ؛ كنارٍ حادثةٍ . . إنَّما إمكانُ وجودِهِ هوَ أن يحدثَ مِنَ المادَّةِ والصُّورةِ ، فيكونُ لإمكانِ وجودِهِ محلٌّ بوجهٍ ما وهوَ مادَّتُهُ ، فيكونُ الشَّيءُ الَّذي يحدثُ منهُ أوَّلاً وهوَ الصُّورةُ يحدثُ في المادَّةِ ، ويحدثُ الجسمُ لاجتماعِهِما مِنَ المادَّةِ بوجهٍ ، ومِنَ الصُّورةِ بوجهٍ .

وأمَّا النَّفْسُ . . فإنَّها لا تحدثُ أيضاً إلَّا بوجودِ موضوعٍ بدنيٍّ ، وحينئذٍ يكونُ إمكانُ وجودِهِ في ذٰلكَ قائماً بِهِ لاختصاصِ تلكَ المادَّةِ بهِ ؛ فإنَّ النَّفْسَ إنَّما يُمكِنُ وجودُها بعدَما لم تكُنْ ، وهوَ إمكانُ حدوثِها عندَ وجودِ أجسامٍ علىٰ نحوٍ مِنَ الامتزاجِ تصلحُ أن تكونَ آلةً لها ، ويتميَّزُ بها استحقاقُ حدوثِها عنِ الأوائلِ مِن لا استحقاقِهِ عنها .

فإذا كانَ فيها إمكانُ هٰذا الامتزاجِ . . فهوَ إمكانٌ لوجودِ النَّفْسِ .

وكلُّ جسمٍ فإنَّهُ إذا صدرَ عنهُ فعلٌ ليسَ بالعرَضِ ولا بالقَسْرِ مِن جسمٍ آخَرَ . . فإنَّهُ يُفعَلُ بقوَّةٍ ما فيهِ .

أمَّا الَّذي بالإرادةِ والاختيارِ . . فذٰلكَ ظاهرٌ .

وأمَّا الَّذي ليسَ بالإرادةِ والاختيارِ . . فلأنَّ ذٰلكَ الفعلَ : إمَّا أن يصدرَ عن ذاتِهِ ، أو يصدرَ عن شيءٍ مُبايِنٍ لهُ جسمانيٍّ ، أو شيءٍ مُبايِنٍ لهُ غيرِ جسمانيٍّ .

فإن صدرَ عن ذاتِهِ ، وذاتُهُ تُشارِكُ الأجسامَ الأُخرىٰ في الجسميَّةِ ، وتُخالِفُها في صدورِ ذٰلكَ الفعلِ عنها . . **فإذاً** : في ذاتِهِ معنىً زائدٌ على الجسميَّةِ ؛ هوَ مَبدَأُ صدورِ هٰذا الفعلِ عنهُ ، وهٰذا هوَ الَّذي يُسمَّىٰ : قوَّةً .

وإن كانَ ذٰلكَ مِن جسمٍ آخَرَ . . فيكونُ هٰذا الفعلُ عن هٰذا الجسمِ بقَسْرٍ أو عرَضٍ وقد فُرِضَ لا بقَسْرٍ مِن جسمٍ آخَرَ ولا عرَضٍ .

وإن كانَ عن شيءٍ مُفارِقٍ . . فلا يخلو : إمَّا أن يكونَ اختصاصُ هٰذا الجسمِ بهٰذا التَّوسُّطِ عن ذٰلكَ المُفارِقِ هوَ بما هوَ جسمٌ ، أو لقوَّةٍ فيهِ ، أو لقوَّةٍ في ذٰلكَ المُفارِقِ .

فإن كانَ بما هوَ جسمٌ . . فكلُّ جسمٍ يُشارِكُهُ فيهِ ، لٰكنْ ليسَ يُشارِكُهُ فيهِ .

وإن كانَ لقوَّةٍ فيهِ . . فتلكَ القوَّةُ مَبدَأُ صدورِ ذٰلكَ الفعلِ عنهُ ، **وأيضاً** : إن كانَ قد يفيضُ مِنَ المُفارِقِ وبمُعاوَنتِهِ ، أو لكونِهِ المَبدَأَ الأوَّلَ فيهِ .

وأمَّا إن كانَ لقوَّةٍ في ذٰلكَ المُفارِقِ : فإمَّا أن تكونَ نفْسُ تلكَ القوَّةِ تُوجِبُ ذٰلكَ ، أوِ اختصاصُ إرادةٍ .

فإن كانَ نفْسُ القوَّةِ تُوجِبُ ذٰلكَ . . فلا يخلو أن يكونَ إيجابُ ذٰلكَ مِن هٰذا الجسمِ بعينِهِ لأحدِ الأُمورِ المذكورةِ ، ويرجعُ الكلامُ مِن رأسٍ .

وأمَّا أن يكونَ علىٰ سبيلِ إرادةٍ . . فلا يخلو : إمَّا أن تكونَ تلكَ الإرادةُ ميَّزَتْ هٰذا الجسمَ بخاصِّيَّةٍ يختصُّ بها مِن سائرِ الأجسامِ ، أو جزافاً كيفَ اتَّفقَ (١) .

---

(١) **الجزاف ـ بتثليث الجيم ـ** : الحدس والتخمين .

فإن كانَ جزافاً كيفَ اتَّفقَ . . لم يستمرَّ على النِّظامِ الأبديِّ والأكثريِّ ؛ فإنَّ الأُمورَ الاتِّفاقيَّةَ هيَ الَّتي ليسَتْ بدائمةٍ ولا أكثريَّةٍ ، لٰكنِ الأُمورُ الطَّبيعيَّةُ دائمةٌ وأكثريَّةٌ ، وليسَتْ باتِّفاقيَّةٍ .

فبقيَ : أن يكونَ بخاصِّيَّةٍ يختصُّ بها مِن سائرِ الأجسامِ ، وتكونُ تلكَ الخاصِّيَّةُ مُراداً منها صدورُ ذٰلكَ الفعلِ .

ثمَّ لا يخلو : إمَّا أن يُرادَ ذٰلكَ لأنَّ تلكَ الخاصِّيَّةَ تُوجِبُ ذٰلكَ الفعلَ ، أو تكونُ منهُ في الأكثرِ ، أو لا تُوجِبُ ولا تكونُ منهُ في الأكثرِ .

فإن كانَ يُوجِبُ . . فهوَ مَبدَأُ ذٰلكَ .

وإن كانَ في الأكثرِ والَّذي في الأكثرِ ـ كما علمتَ في (الطَّبيعيَّاتِ) ـ هوَ بعينِهِ الَّذي يُوجِبُ ، لٰكنْ لهُ عائقٌ ؛ لأنَّ اختصاصَهُ بأن يكونَ منهُ الأمرُ أكثرَ يكونُ بمَيلٍ مِن طبيعتِهِ إلىٰ جهةِ ما يكونُ منهُ ؛ فإن لم يكُنْ . . فيكونُ لعائقٍ ، فيكونُ الأكثريُّ أيضاً في نفْسِهِ مُوجِباً إن لم يكُنْ عائقٌ ، ويكونُ المُوجِبُ هوَ الَّذي يَسلَمُ لهُ الأمرَ بلا عائقٍ .

وإن كانَتْ تلكَ الخاصِّيَّةُ لا تُوجِبُهُ ولا تكونُ منهُ في الأكثرِ . . فكونُهُ عنهُ وعن غيرِهِ واحدٌ ، فاختصاصُهُ بهِ جزافٌ ، وقيلَ : ليسَ بجزافٍ .

وكذٰلكَ إن قيلَ : إنَّ كونَهُ مِن صاحبِ تلكَ الخاصِّيَّةِ أَولىٰ (١) ؛ فمعناهُ : أنَّ صدورَهُ منها أوفقُ ؛ فهوَ إذاً : مُوجِبٌ أو مُيسِّرٌ لوجوبِهِ ، والمُيسِّرُ : إمَّا علَّةٌ بالذَّاتِ ، وإمَّا بالعرَضِ ، وإذا لم تكُنْ علَّةٌ أُخرىٰ بالذَّاتِ غيرَهُ . . فليسَ هوَ بالعرَضِ ؛ لأنَّ الَّذي بالعرَضِ هوَ علىٰ أحدِ النَّحوَينِ المذكورَينِ .

فبقيَ : أنَّ تلكَ الخاصِّيَّةَ بنفْسِها مُوجِبةٌ .

---

(١) في (أ ، ب ، ج) : (إن كونه صاحب تلك الخاصية منه أَولىٰ) .

فالخاصِّيَّةُ المُوجِبةُ تُسمَّىٰ : قوَّةً ، وهٰذهِ القوَّةُ عنها تصدرُ الأفاعيلُ الجسمانيَّةُ وإن كانَ بمعونةٍ مِن مَبدَأٍ أبعدَ .

ولْنُؤكِّدْ بيانَ أنَّ لكلِّ حادثٍ مَبدَأً مادِّيّاً .

ونقولُ بالجُملةِ : إنَّ كلَّ حادثٍ بعدَما لم يكُنْ فلهُ لا مَحالةَ مادَّةٌ ؛ لأنَّ كلَّ كائنٍ فيحتاجُ أن يكونَ ـ قبلَ كونِهِ ـ مُمكِنَ الوجودِ في نفْسِهِ ؛ فإنَّهُ إن كانَ مُمتنِعَ الوجودِ في نفْسِهِ . . لم يكُنْ ألبتَّةَ ، وليسَ إمكانُ وجودِهِ هوَ أنَّ الفاعلَ قادرٌ عليهِ ، بلِ الفاعلُ لا يقدرُ عليهِ إذا لم يكُنْ هوَ في نفْسِهِ مُمكِناً .

ألا ترىٰ أنَّا نقولُ : إنَّ المُحالَ لا قدرةَ عليهِ ، ولٰكنِ القدرةُ هيَ علىٰ ما يُمكِنُ أن يكونَ ؟! فلو كانَ إمكانُ كونِ الشَّيءِ هوَ نفْسَ القدرةِ عليهِ . . كانَ هٰذا القولُ كأنَّا نقولُ : (إنَّ القدرةَ إنَّما تكونُ علىٰ ما عليهِ القدرةُ) ، وكأنَّا نقولُ : (والمُحالُ ليسَ عليهِ قدرةٌ ؛ لأنَّهُ ليسَ عليهِ قدرةٌ) ، وما كنَّا نعرفُ أنَّ هٰذا الشَّيءَ مقدورٌ عليهِ أو غيرُ مقدورٍ عليهِ بنظرِنا في نفْسِ الشَّيءِ ، بل بنظرِنا في حالِ قدرةِ القادرِ عليهِ : هل عليهِ قدرةٌ أم لا ؟

فإن أشكلَ علينا أنَّهُ مقدورٌ عليهِ أو غيرُ مقدورٍ عليهِ . . لم يُمكِنَّا أن نعرفَ ذٰلكَ ألبتَّةَ ؛ لأنَّا إن عرفْنا ذٰلكَ مِن جهةِ أنَّ الشَّيءَ مُحالٌ أو مُمكِنٌ ، وكانَ معنى المُحالِ : هوَ أنَّهُ غيرُ مقدورٍ عليهِ ، ومعنى المُمكِنِ : أنَّهُ مقدورٌ عليهِ . . كنَّا عرفْنا المجهولَ بالمجهولِ .

فبيِّنٌ واضحٌ : أنَّ معنىٰ كونِ الشَّيءِ مُمكِناً في نفْسِهِ هوَ غيرُ معنىٰ كونِهِ مقدوراً عليهِ وإن كانا بالموضوعِ واحداً ، وكونُهُ مقدوراً عليهِ لازمٌ لكونِهِ مُمكِناً في نفْسِهِ ، وكونُهُ مُمكِناً في نفْسِهِ هوَ باعتبارِ ذاتِهِ ، وكونُهُ مقدوراً عليهِ هوَ باعتبارِ إضافتِهِ إلىٰ مُوجِدِهِ .

وإذ قد تقرَّرَ هٰذا . . **فإنَّا نقولُ** : إنَّ كلَّ حادثٍ فإنَّهُ قبلَ حدوثِهِ : إمَّا أن يكونَ في نفْسِهِ مُمكِناً أن يُوجَدَ ، أو مُحالاً أن يُوجَدَ .

والمُحالُ أن يُوجَدَ لا يُوجَدُ ، والمُمكِنُ أن يُوجَدَ قد سبقَهُ إمكانُ وجودِهِ ، أو أنَّهُ مُمكِنُ الوجودِ ، فلا يخلو إمكانُ وجودِهِ مِن : أن يكونَ معنىً معدوماً ، أو معنىً موجوداً .

ومُحالٌ أن يكونَ معنىً معدوماً ، وإلَّا . . فلم يسبقْهُ إمكانُ وجودِهِ .

فهوَ إذاً : معنىً موجودٌ .

وكلُّ معنىً موجودٍ : فإمَّا قائمٌ في موضوعٍ ، أو قائمٌ لا في موضوعٍ .

وكلُّ ما هوَ قائمٌ لا في موضوعٍ فلهُ وجودٌ خاصٌّ لا يجبُ أن يكونَ بهِ مُضافاً .

وإمكانُ الوجودِ إنَّما هوَ ما هوَ بالإضافةِ إلىٰ ما هوَ إمكانُ وجودٍ لهُ ، فليسَ إمكانُ الوجودِ جوهراً لا في موضوعٍ .

فهوَ إذاً : معنىً في موضوعٍ ، وعارضٌ لموضوعٍ .

ونحنُ نُسمِّي إمكانَ الوجودِ : قوَّةَ الوجودِ ، ونُسمِّي حاملَ قوَّةِ الوجودِ الَّذي فيهِ قوَّةُ الشَّيءِ : موضوعاً وهَيُولىٰ ومادَّةً ، وغيرَ ذٰلكَ بحسَبِ اعتباراتٍ مُختلِفةٍ .

فإذاً : كلُّ حادثٍ فقد تقدَّمَتْهُ المادَّةُ .

ونقولُ : إنَّ هٰذهِ الفصولَ الَّتي أوردْناها تُوهِمُ أنَّ القوَّةَ على الإطلاقِ قبلَ الفعلِ ، ومُتقدِّمةٌ عليهِ لا في الزَّمانِ وحدَهُ ، وهٰذا شيءٌ قد مالَ إليهِ عامَّةٌ مِنَ القدماءِ :

فبعضُهُم : جعلَ للهَيُولىٰ وجوداً قبلَ الصُّورةِ ، وأنَّ الفاعلَ ألبسَها الصُّورةَ

بعدَ ذٰلكَ : إمَّا ابتداءً مِن نفْسِهِ ، وإمَّا لداعٍ دعاهُ إليهِ ؛ كما ظنَّهُ بعضُ الشَّارعينَ فيما لا يعنيهِ ، ولا لهُ درجةُ الخوضِ في مِثلِهِ ؛ فقالَ : إنَّ شيئاً كالنَّفْسِ وقعَ لهُ فلتةً أنِ اشتغلَ بتدبيرِ الهَيُولىٰ وتصويرِها[١] ، فلم يُحسِنِ التَّدبيرَ ، ولا كمَّلَ حُسنَ التَّصويرِ ، فتداركَها الباري وأحسنَ تقويمَها .

ومنهُم مَن قالَ : إنَّ هٰذهِ الأشياءَ كانَتْ في الأزلِ تتحرَّكُ بطباعِها حركاتٍ غيرَ مُنتظِمةٍ ، فأعانَ الباري طبيعتَها ونظَّمَها .

ومنهُم مَن قالَ : إنَّ القديمَ هوَ الظُّلْمةُ ، أوِ الهاويةُ ، أو شيءٌ لا يتناهىٰ لم يزلْ ساكناً ثمَّ حُرِّكَ ، أوِ الخليطُ الَّذي يقولُ بهِ أنكساغورسُ .

وذٰلكَ لأنَّهُم قالوا : إنَّ القوَّةَ تكونُ قبلَ الفعلِ ؛ كما في البزورِ والمنيِّ وفي جميعِ ما يُصنَعُ .

فبالحريِّ أن نتأمَّلَ هٰذا ونتكلَّمَ فيهِ .



فنقولُ : أمَّا الأمرُ في الأشياءِ الجزئيَّةِ الكائنةِ الفاسدةِ . . فهوَ علىٰ ما قالوا ؛ فإنَّ القوَّةَ فيها قبلَ الفعلِ قبليَّةً في الزَّمانِ .

وأمَّا الأُمورُ الكلِّيَّةُ أوِ المُؤبَّدةُ الَّتي لا تَفسُدُ وإن كانَتْ جزئيَّةً . . فإنَّها لا تتقدَّمُها الَّتي بالقوَّةِ ألبتَّةَ .

ثمَّ القوَّةُ مُتأخِّرةٌ بعدَ هٰذهِ الشَّرائطِ مِن كلِّ وجهٍ ؛ وذٰلكَ لأنَّ القوَّةَ إذ ليسَتْ تقومُ بذاتِها . . فلا بدَّ لها مِن أن تقومَ بجوهرٍ يحتاجُ أن يكونَ بالفعلِ ؛ فإنَّهُ إن لم يكُنْ صارَ بالفعلِ . . فلا يكونُ مُستعِدّاً لقَبولِ شيءٍ ؛ فإنَّ ما هوَ ليسَ مُطلَقاً فليسَ مُمكِناً أن يقبلَ شيئاً .

---

(١) فلتةً : فجأةً .

ثمَّ قد يكونُ الشَّيءُ بالفعلِ ولا يحتاجُ إلىٰ أن يكونَ بالقوَّةِ شيئاً كالأبديَّاتِ ؛ فإنَّها دائماً بالفعلِ ؛ **فمِن هـٰذهِ الجهةِ** : حقيقةُ ما بالفعلِ قبلَ حقيقةِ القوَّةِ بالذَّاتِ .

ومِن وجهٍ آخَرَ أيضاً : فإنَّ القوَّةَ تحتاجُ أن تخرجَ إلى الفعلِ بشيءٍ يكونُ موجوداً بالفعلِ وقتَ كونِ الشَّيءِ بالقوَّةِ ، ليسَ إنَّما يحدثُ ذٰلكَ الشَّيءُ حدوثاً معَ الفعلِ ؛ فإنَّ ذٰلكَ يحتاجُ أيضاً إلىٰ مُخرِجٍ آخَرَ ، وينتهي إلىٰ شيءٍ موجودٍ بالفعلِ لم يَحدثْ .

وفي أكثرِ الأمرِ : فإنَّما تخرجُ القوَّةُ إلى الفعلِ بشيءٍ مُجانِسٍ لذٰلكَ الفعلِ موجودٍ قبلَ الفعلِ بالفعلِ ؛ كالحارِّ يُسخِّنُ ، والباردِ يُبرِّدُ .



وأيضاً : فكثيراً ما يُوجَدُ ما هوَ بالقوَّةِ مِن حيثُ هوَ حاملُ القوَّةِ عنِ الشَّيءِ الَّذي هوَ بالفعلِ حتَّىٰ يكونَ الفعلُ بالزَّمانِ قبلَ القوَّةِ لا معَ القوَّةِ ؛ فإنَّ المنيَّ كانَ عنِ الإنسانِ ، والبِزرَ عنِ الشَّجرةِ ، حتَّىٰ كانَ عن ذٰلكَ إنسانٌ ، وعن هـٰذا شجرةٌ ؛ فليسَ أن يُفرَضَ الفعلُ في هـٰذهِ الأشياءِ قبلَ القوَّةِ أَولىٰ مِن أن تُفرَضَ القوَّةُ قبلَ الفعلِ .



وأيضاً : فإنَّ الفعلَ في التَّصوُّرِ والتَّحديدِ قبلَ القوَّةِ ؛ لأنَّكَ لا يُمكِنُكَ أن تحدَّ القوَّةَ إلَّا أنَّها للفعلِ ، وأمَّا الفعلُ . . فإنَّكَ لا تحتاجُ في تحديدِهِ وتصوُّرِهِ أنَّهُ للقوَّةِ ؛ فإنَّكَ تحدُّ المُربَّعَ وتعقلُهُ مِن غيرِ أن يخطرَ ببالِكَ قوَّةُ قَبولِهِ ، ولا يُمكِنُكَ أن تحدَّ القوَّةَ على التَّربيعِ إلَّا أن تذكرَ المُربَّعَ لفظاً أو عقلاً ، وتجعلَهُ جزءَ حدِّهِ .



وأيضاً : فإنَّ الفعلَ قبلَ القوَّةِ بالكمالِ والغائيَّةِ ؛ فإنَّ القوَّةَ نقصانٌ والفعلَ كمالٌ ، والخيرُ في كلِّ شيءٍ إنَّما هوَ معَ الكونِ بالفعلِ ، وحيثُ الشَّرُّ فهناكَ ما بالقوَّةِ بوجهٍ ما ؛ فإنَّ الشَّيءَ إذا كانَ شرّاً :

فإمَّا أن يكونَ لذاتِهِ شرّاً ومِن كلِّ وجهٍ ، وهٰذا مُحالٌ ؛ فإنَّهُ إن كانَ موجوداً . . فمِن حيثُ هوَ موجودٌ ليسَ بشرٍّ ، وإنَّما يكونُ شرّاً مِن حيثُ فيهِ عدمُ كمالٍ ؛ مِثلُ الجهلِ .

أو لأنَّهُ يُوجِبُ في غيرِهِ ذٰلكَ ؛ مِثلُ الظُّلْمِ .

فالظُّلْمُ إنَّما هوَ شرٌّ لأنَّهُ يُنقِصُ مِنَ الَّذي فيهِ الظُّلْمُ طبيعةَ الخيرِ ، ومِنَ الَّذي عليهِ الظُّلْمُ السَّلامةَ أوِ الغنىٰ أو غيرَ ذٰلكَ .

فيكونُ مِن حيثُ هوَ شرٌّ مَشوباً بعدمٍ وبشيءٍ بالقوَّةِ ، ولو أنَّهُ لم يكُنْ معَهُ ولا منهُ ما بالقوَّةِ . . لَكانَتِ الكمالاتُ الَّتي تجبُ للأشياءِ حاضرةً ، فما كانَ شرٌّ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ .

فبيِّنٌ : أنَّ الَّذي بالفعلِ هوَ الخيرُ مِن حيثُ هوَ كذٰلكَ ، والَّذي بالقوَّةِ هوَ الشَّرُّ أو منهُ الشَّرُّ .



واعلمْ : أنَّ القوَّةَ على الشَّرِّ خيرٌ مِنَ الفعلِ ، والكونَ بالفعلِ خيراً خيرٌ مِنَ القوَّةِ على الخيرِ ، ولا يكونُ الشِّرِّيرُ شرِّيراً بقوَّةِ الشَّرِّ ، بل بمَلَكةِ الشَّرِّ .



ونرجعُ إلىٰ ما كنَّا فيهِ فنقولُ : قد علمتَ حالَ تقدُّمِ القوَّةِ مُطلَقاً ، وأمَّا القوَّةُ الجزئيَّةُ . . فتتقدَّمُ الفعلَ الَّذي هوَ قوَّةٌ عليها .

وقد يتقدَّمُها فعلٌ مِثلُ فعلِها حتَّىٰ تكونَ القوَّةُ منهُ .

وقد لا يجبُ ، لٰكنْ يكونُ معَها شيءٌ آخَرُ بهِ تخرجُ القوَّةُ إلى الفعلِ ، وإلَّا . . لم يكُنْ فعلٌ ألبتَّةَ بموجودٍ ؛ إذِ القوَّةُ وحدَها لا تكفي في أن يكونَ فعلٌ ، بل تحتاجُ إلىٰ مُخرِجٍ للقوَّةِ إلى الفعلِ .

فقد علمتَ أنَّ الفعلَ بالحقيقةِ أقدمُ مِنَ القوَّةِ ، وأنَّهُ هوَ المُتقدِّمُ بالشَّرفِ والتَّمامِ .



فصل

في التّامّ والنّاقص، وما فوق التّمام وفي الكلّ، وفي الجميع

التَّامُّ أوَّلَ ما عُرِفَ عُرِفَ في الأشياءِ ذواتِ العددِ ؛ إذا كانَ جميعُ ما ينبغي أن يكونَ حاصلاً للشَّيءِ قد حصلَ بالعددِ ، فلم يبقَ شيءٌ مِن ذٰلكَ غيرَ موجودٍ .

ثمَّ نُقِلَ ذٰلكَ إلى الأشياءِ ذواتِ الكمِّ المُتَّصِلِ ؛ فقيلَ : (تامٌّ) في القامةِ ؛ إذ كانَتْ تلكَ أيضاً عندَ الجمهورِ معدودةً ؛ لأنَّها إنَّما تُعرَفُ عندَ الجمهورِ مِن حيثُ تُقدَّرُ ، وإذا قُدِّرَتْ . . لم يكُنْ بدٌّ مِن أن تُعَدَّ .

ثمَّ نقلوا ذٰلكَ إلى الكيفيَّاتِ والقُوىٰ ؛ فقالوا : (كذا تامُّ القوَّةِ ، وتامُّ البياضِ ، وتامُّ الحُسنِ ، وتامُّ الخيرِ) ، كأنَّ جميعَ ما يجبُ أن يكونَ لهُ مِنَ الخيرِ قد حصلَ لهُ ، ولم يبقَ شيءٌ مِن خارجٍ .

ثمَّ إذا كانَ مِن جنسِ الشَّيءِ شيءٌ ، وكانَ لا يحتاجُ إليهِ في ضرورةٍ أو مَنفعةٍ أو نحوِ ذٰلكَ . . رأوهُ زائداً ورأَوُا الشَّيءَ تامّاً دونَهُ .

ثمَّ إن كانَ ذٰلكَ الَّذي يحتاجُ إليهِ الشَّيءُ في نفْسِهِ قد حصلَ ، وحصلَ معَهُ شيءٌ آخَرُ مِن جنسِهِ ليسَ يحتاجُ إليهِ في أصلِ ذاتِ الشَّيءِ ، إلَّا أنَّهُ وإن كانَ ليسَ يحتاجُ إليهِ في ذٰلكَ الشَّيءِ فهوَ نافعٌ في بابِهِ . . قيلَ لجُملةِ ذٰلكَ : إنَّهُ فوقَ التَّمامِ ووراءَ الغايةِ .

فهٰذا هوَ التَّامُّ والتَّمامُ ، فكأنَّهُ اسمٌ للنِّهايةِ ، وهوَ أوَّلاً للعددِ ، ثمَّ لغيرِهِ على التَّرتيبِ .

وكأنَّ الجمهورَ لا يقولونَ لذي العددِ : (إنَّهُ تامٌّ) أيضاً إذا كانَ أقلَّ مِن

ثلاثةٍ ، وكذٰلكَ كأنَّهُم لا يقولونَ لهُ : (كلٌّ) و(جميعٌ) ، وكأنَّ الثَّلاثةَ إنَّما صارَتْ تامَّةً لأنَّ لها مَبدَأً وواسطةً ونهايةً ، وإنَّما كانَ كونُ الشَّيءِ لهُ مَبدَأٌ وواسطةٌ ونهايةٌ يجعلُهُ تامّاً لأنَّ أصلَ التَّمامِ كانَ في العددِ .

ثمَّ لم يكُنْ هٰذا في طبيعةِ عددٍ مِنَ الأعدادِ مِن حيثُ هوَ عددٌ أن يكونَ تامّاً على الإطلاقِ ؛ فإنَّ كلَّ عددٍ فمِن جنسِ وحدانيَّاتِهِ ما ليسَ موجوداً فيهِ ، بل إنَّما يكونُ تامّاً في العشريَّةِ والتِّسعيَّةِ (١) ، وأمَّا مِن حيثُ هوَ عددٌ . . فليسَ يجوزُ أن يكونَ تامّاً .

وأمَّا مِن حيثُ لهُ مَبدَأٌ ومُنتهىً وواسطةٌ . . فهوَ تامٌّ ؛ لأنَّهُ مِن حيثُ يكونُ لهُ مَبدَأٌ ومُنتهىً يكونُ ناقصاً مِن جهةِ ما ليسَ فيما بينَهُما شيءٌ مِن شأنِهِ أن يكونَ بينَهُما ؛ وهوَ الواسطةُ .

وقسْ عليهِ سائرَ الأقسامِ ؛ أي : أن يكونَ واسطةٌ وليسَ مُنتهىً ، أو واسطةٌ ومُنتهىً وقد فُقِدَ ما يجبُ أن يكونَ مَبدَأً .

ثمَّ مِنَ المُحالِ أن يكونَ مَبدَآنِ في الأعدادِ ليسَ أحدُهُما واسطةً بوجهٍ إلَّا لعددَينِ ، ولا مُنتهَيانِ ليسَ أحدُهُما واسطةً بوجهٍ إلَّا لعددَينِ .

وأمَّا الوسائطُ . . فقد يجوزُ أن تكثرَ ، إلَّا أنَّها تكونُ جُملتُها في أنَّها واسطةٌ كشيءٍ واحدٍ ، ثمَّ لا يكونُ للتَّكثُّرِ حدٌّ يُوقَفُ عليهِ .

فإذاً : حصولُ المبدئيَّةِ والنِّهائيَّةِ والتَّوسُّطِ هوَ أتمُّ ما يُمكِنُ أن يقعَ في ترتيبِ مِثلِهِ ، ولا يكونُ ذٰلكَ إلَّا للعددِ ، ولا يكونُ مُنحصِراً إلَّا في الثُّلاثيَّةِ .

وإذ أشرْنا إلىٰ هٰذا المَبلَغِ . . فلْنُعرِضْ عنهُ ؛ فليسَ مِن عادتِنا أن نتكلَّمَ

---

(١) في (د ، هـ) : (والسبعية) بدل (والتسعية) .

في مِثلِ هـٰذهِ الأشياءِ الَّتي تُبنىٰ علىٰ تحسيناتٍ إقناعيَّةٍ ، وليسَتْ مِن طرقِ القياساتِ العلميَّةِ .

بل نقولُ : إنَّ الحكماءَ أيضاً قد نقلوا التَّامَّ إلىٰ حقيقةِ الوجودِ :

فقالوا مِن وجهٍ : إنَّ التَّامَّ هوَ الَّذي ليسَ شيءٌ مِن شأنِهِ أن يكملَ بهِ وجودُهُ ليسَ لهُ ، بل كلُّ ما هوَ كذٰلكَ فهوَ حاصلٌ لهُ .

وقالوا مِن وجهٍ آخَرَ : إنَّ التَّامَّ هوَ الَّذي بهـٰذهِ الصِّفةِ معَ شرطِ أنَّ وجودَهُ بنفْسِهِ علىٰ أكملِ ما يكونُ لهُ هوَ حاصلٌ لهُ وليسَ منهُ إلَّا ما لهُ ، وليسَ يُنسَبُ إليهِ مِن جنسِ الوجودِ شيءٌ فضلَ علىٰ ذٰلكَ نسبةً أَوَّليَّةً إليهِ لا بسببِ غيرِهِ .

وفوقَ التَّمامِ ما لهُ الوجودُ الَّذي ينبغي لهُ ، ويفضلُ عنهُ الوجودُ لسائرِ الأشياءِ كأنَّهُ لهُ وجودُهُ الَّذي ينبغي لهُ ، ولهُ الوجودُ الزَّائدُ الَّذي ليسَ ينبغي لهُ ، ولـٰكنْ يفضلُ عنهُ للأشياءِ ، وذٰلكَ مِن ذاتِهِ .

ثمَّ جعلوا هـٰذا مَرتبةَ المَبدَأ الأوَّلِ الَّذي هوَ فوقَ التَّمامِ ، ومِن وجودِهِ في ذاتِهِ لا بسببِ غيرِهِ يفيضُ الوجودُ فاضلاً عن وجودِهِ على الأشياءِ كلِّها .

وجعلوا مَرتبةَ التَّمامِ للعقلِ مِنَ العقولِ المُفارِقةِ الَّذي هوَ في أوَّلِ وجودِهِ بالفعلِ لا يُخالِطُهُ ما بالقوَّةِ ، ولا ينتظرُ وجوداً آخَرَ ، فإن كانَ شيءٌ آخَرُ يُوجَدُ عنهُ . . فذٰلكَ أيضاً مِنَ الوجودِ الفائضِ مِنَ الأوَّلِ .

وجعلوا دونَ التَّمامِ شيئَينِ : المُكتفيَ ، والنَّاقصَ .

والمُكتفي : هوَ الَّذي أُعطِيَ ما بهِ يحصلُ كمالُ نفْسِهِ في ذاتِهِ .

والنَّاقصُ المُطلَقُ : هوَ الَّذي يحتاجُ إلىٰ آخَرَ يمدُّهُ الكمالَ بعدَ الكمالِ .

مثالُ المُكتفي : النَّفسُ النُّطقيَّةُ الَّتي للكلِّ ؛ أعني : السَّماواتِ ؛ فإنَّها بذاتِها تفعلُ الأفعالَ الَّتي لها ، وتُوجِدُ الكمالاتِ الَّتي يجبُ أن تكونَ لها شيئاً

بعدَ شيءٍ ، لا تجتمعُ كلُّها دفعةً واحدةً ولا تبقىٰ أيضاً دائماً إلَّا ما كانَ مِن كمالاتِها الَّتي في جوهرِها وصورتِها ، فهوَ لا يُفارِقُ ما بالقوَّةِ وإن كانَ فيهِ مَبدَأٌ تخرجُ قوَّتُهُ إلى الفعلِ كما تعلمُ هٰذا بعدُ .

وأمَّا النَّاقصُ : فهوَ مِثلُ هٰذهِ الأشياءِ الَّتي في الكونِ والفسادِ .

ولفظُ (التَّمامِ) ولفظُ (الكلِّ) ولفظُ (الجميعِ) تكادُ أن تكونَ مُتقارِبةَ الدَّلالةِ ، لٰكنِ (التَّمامُ) ليسَ مِن شرطِهِ أن يُحيطَ بكثرةٍ بالقوَّةِ أو بالفعلِ .

وأمَّا (الكلُّ) . . فيجبُ أن يكونَ لكثرةٍ بالقوَّةِ أو بالفعلِ ، بلِ الوحدةُ في كثيرٍ مِنَ الأشياءِ هيَ الوجودُ الَّذي ينبغي لهُ .

وأمَّا (التَّمامُ) في الأشياءِ ذواتِ المَقاديرِ والأعدادِ . . فيُشبِهُ أن يكونَ هوَ بعينِهِ (الكلَّ) في الموضوعِ .

فالشَّيءُ (تامٌّ) مِن حيثُ إنَّهُ لم يبقَ شيءٌ خارجاً عنهُ ، وهوَ (كلٌّ) لأنَّ ما يحتاجُ إليهِ حاصلٌ فيهِ .

فهوَ بالقياسِ إلى الكثرةِ الموجودةِ المحصورةِ فيهِ . . (كلٌّ) ، وبالقياسِ إلىٰ ما لم يبقَ خارجاً عنهُ . . (تامٌّ) .

ثمَّ قدِ اختُلِفَ في استعمالِ لفظتَيِ (الكلِّ) ، و(الجميعِ) على اعتبارَيهِما :

فتارةً يقولونَ : إنَّ (الكلَّ) يُقالُ للمُتَّصِلِ والمُنفصِلِ ، و(الجميعَ) لا يُقالُ إلَّا للمُنفصِلِ .

وتارةً يقولونَ : إنَّ (الجميعَ) يُقالُ خاصَّةً لِمَا ليسَ لوضعِهِ اختلافٌ ، و(الكلَّ) لِمَا لوضعِهِ اختلافٌ ، ويُقالُ : (كلٌّ) و(جميعٌ) معاً لِمَا تكونُ لهُ الحالانِ جميعاً .

وأنتَ تعلمُ أنَّ هٰذهِ الألفاظَ يجبُ أن تُستعمَلَ علىٰ ما يقعُ عليهِ الاصطلاحُ .

والأحرىٰ مِن وجهٍ أن يُقالَ : (كلٌّ) لِمَا كانَ فيهِ انفصالٌ حتَّىٰ يكونَ لهُ جزءٌ ؛ فإنَّ (الكلَّ) يُقالُ بالقياسِ إلى الجزءِ ، و(الجميعَ) أيضاً يجبُ أن يكونَ كذٰلكَ ؛ فإنَّ (الجميعَ) مِنَ الجمعِ ، والجمعُ إنَّما يكونُ لآحادٍ بالفعلِ أو وحداتٍ بالفعلِ ، لٰكنِ الاستعمالُ قد أطلقَهُ علىٰ ما كانَ أيضاً جزؤُهُ وواحدُهُ بالقوَّةِ .

فكأنَّ (الكلَّ) في الأصلِ بإزاءِ الجزءِ ، و(الجميعَ) بإزاءِ الواحدِ ، كأنَّ (الكلَّ) يُعتبَرُ فيهِ أن يكونَ لهُ ما يعدُّهُ وإن لم يُلتفَتْ إلىٰ وحدتِهِ ، وكأنَّ (الجميعَ) يُعتبَرُ فيهِ أن يكونَ فيهِ آحادٌ وإن لم يُلتفَتْ إلىٰ عدِّهِ .

وكأنَّ هٰذا القولَ كلَّهُ مِنَ الفضلِ ؛ فإنَّ الاصطلاحَ أجراهُما بعدَ ذٰلكَ مُجرىً واحداً ، وحتَّىٰ صارَ أيضاً يُقالُ : (الكلُّ) و(الجميعُ) في غيرِ ذواتِ الكمِّيَّةِ ؛ إذ كانَ لها أن تتكمَّمَ بالعرَضِ ؛ كالبياضِ كلِّهِ والسَّوادِ كلِّهِ ، أو كانَ لها أن تشتدَّ وتضعفَ ؛ كالحرارةِ كلِّها والقوَّةِ كلِّها .

ويُقالُ للمُركَّبِ مِن أشياءَ تختلفُ كالحيوانِ : (كلٌّ) ؛ إذ هوَ مِن نفْسٍ وبدنٍ .

وأمَّا الجزءُ . . فإنَّهُ تارةً يُقالُ لِمَا يعدُّ ، وتارةً لِمَا يكونُ شيئاً مِنَ الشَّيءِ ولهُ غيرُهُ معَهُ وإن كانَ لا يعدُّهُ ، وربَّما خُصَّ هٰذا باسمِ البعضِ .

ومِنَ الجزءِ ما ينقسمُ إليهِ الشَّيءُ لا في الكمِّ ، بل في الوجودِ ؛ مِثلُ النَّفْسِ والبدنِ للحيوانِ ، والهَيُولىٰ والصُّورةِ للمُركَّبِ ، **وبالجُملةِ** : ما يتركَّبُ منهُ المُركَّبُ المُختلِفُ المَبادئِ .



المقالة الخامسة

[في معرفة مطابقة الحدود للمحدودات الكلّيّة والجزئيّة]

[عشرة فصول][1]

(١) في (أ ، د ، هـ) : (تسعة فصول) ، والعدد ليس في (ب ، ج ، و) ، والمثبت موافق لعدد الفصول في (المقالة) ، ويُنظر « عون إخوان الصفاء علىٰ فهم كتاب الشفاء » (الإلـهيات) للفاضل الهندي (٣/٥ ، ٨٧ ، ٩٩) .

فصل

في الأمور العامّة، وكيف وجودها

وبالحريّ أن نتكلَّمَ الآنَ في الكلّيِّ والجزئيِّ ؛ فإنَّهُ مُناسِبٌ أيضاً لِمَا فرغْنا منهُ ، وهوَ مِنَ الأعراضِ الخاصَّةِ بالوجودِ .

فنقولُ : إنَّ الكلّيَّ قد يُقالُ علىٰ وجوهٍ ثلاثةٍ :

فيُقالُ : (كلّيٌّ) للمعنىٰ مِن جهةِ أنَّهُ مَقولٌ بالفعلِ علىٰ كثيرٍ ؛ مِثلُ الإنسانِ .

ويُقالُ : (كلّيٌّ) للمعنىٰ إذا كانَ جائزاً أن يُحمَلَ علىٰ كثيرٍ وإن لم يُشترَطْ أنَّهُم موجودونَ بالفعلِ ؛ مِثلُ معنى البيتِ المُسبَّعِ ؛ فإنَّهُ كلّيٌّ مِن حيثُ مِن طبيعتِهِ أن يُقالَ علىٰ كثيرٍ ، ولٰكنْ ليسَ يجبُ أن يكونَ أُولٰئكَ الكثيرُ لا مَحالةَ موجودينَ ، بل ولا الواحدُ منهُم .

ويُقالُ : (كلّيٌّ) للمعنى الَّذي لا مانعَ مِن تصوُّرِهِ أن يُقالَ علىٰ كثيرينَ ، إنَّما يمنعُ منهُ ـ إن منعَ ـ سببٌ ، ويدلُّ عليهِ دليلٌ ؛ مِثلُ الشَّمسِ والأرضِ ؛ فإنَّهُما مِن حيثُ تُعقَلُ شمساً وأرضاً لا يمتنعُ الذِّهنُ عن أن يُجوِّزَ أنَّ معناهُ يُوجَدُ في كثيرٍ إلَّا أن يأتيَهُ دليلٌ أو حُجَّةٌ يعرفُ بهِ أنَّ هٰذا مُمتنِعٌ ، ويكونُ ذٰلكَ مُمتنِعاً بسببٍ مِن خارجٍ لا لنفْسِ تصوُّرِهِ .

وقد يُمكِنُ أن يُجمَعَ هٰذا كلُّهُ في أنَّ هٰذا الكلّيَّ هوَ الَّذي لا يمنعُ نفْسُ تصوُّرِهِ عن أن يُقالَ علىٰ كثيرينَ ، ويجبُ أن يكونَ الكلّيُّ المُستعمَلُ في المنطقِ وما أشبهَهُ هوَ هٰذا .

وأمَّا الجزئيُّ المُفرَدُ . . فهوَ الَّذي نفْسُ تصوُّرِهِ يمنعُ أن يُقالَ معناهُ علىٰ كثيرينَ ؛ كذاتِ زيدٍ هٰذا المُشارِ إليهِ ؛ فإنَّهُ مُستحيلٌ أن تُتوهَّمَ إلَّا لهُ وحدَهُ .

فالكلِّيُّ مِن حيثُ هوَ كلِّيٌّ . . شيءٌ ، ومِن حيثُ هوَ شيءٌ تلحقُهُ الكلِّيَّةُ . . شيءٌ .

فالكلِّيُّ مِن حيثُ هوَ كلِّيٌّ هوَ ما يدلُّ عليهِ أحدُ هـٰذهِ الحدودِ ، فإذا كانَ ذٰلكَ إنساناً أو فَرساً . . فهناكَ معنىً آخَرُ غيرُ معنى الكلِّيَّةِ ؛ وهوَ الفرسيَّةُ .

فإنَّ حدَّ الفرسيَّةِ ليسَ حدَّ الكلِّيَّةِ ، ولا الكلِّيَّةُ داخلةٌ في حدِّ الفرسيَّةِ ؛ فإنَّ الفرسيَّةَ لها حدٌّ لا يفتقرُ إلى الكلِّيَّةِ ، لـٰكنْ تَعرِضُ لهُ الكلِّيَّةُ .

فإنَّهُ في نفْسِهِ ليسَ شيئاً مِنَ الأشياءِ ألبتَّةَ إلَّا الفرسيَّةَ (١) ؛ فإنَّهُ في نفْسِهِ لا واحدٌ ولا كثيرٌ ، ولا موجودٌ في الأعيانِ ولا في النَّفْسِ ، ولا شيءٌ مِن ذٰلكَ بالقوَّةِ ولا بالفعلِ ، علىٰ أن يكونَ داخلاً في الفرسيَّةِ ، بل هوَ مِن حيثُ هوَ فرسيَّةٌ . . فرسيَّةٌ فقطْ ، بلِ الواحديَّةُ صفةٌ تقترنُ إلى الفرسيَّةِ ، فتكونُ الفرسيَّةُ معَ تلكَ الصِّفةِ واحدةً .

وكذٰلكَ للفرسيَّةِ معَ تلكَ الصِّفةِ صفاتٌ أُخرىٰ كثيرةٌ داخلةٌ عليها ؛ فالفرسيَّةُ بشرطِ أنَّها يُطابِقُ حدُّها أشياءَ كثيرةً تكونُ عامَّةً ، ولأنَّها مأخوذةٌ بخواصَّ وأعراضٍ مُشارٍ إليها تكونُ خاصَّةً ؛ فالفرسيَّةُ في نفْسِها فرسيَّةٌ فقطْ .

فإن سُئِلْنا عنِ الفرسيَّةِ بطرَفَيِ النَّقيضِ مثلاً : هلِ الفرسيَّةُ أَلِفٌ أو ليسَ بألِفٍ ؟ . . لم يكُنِ الجوابُ إلَّا السَّلبَ أيَّ شيءٍ كانَ ، ليسَ علىٰ أنَّ السَّلبَ بعدَ (مِن حيثُ) ، بل علىٰ أنَّهُ قبلَ (مِن حيثُ) ؛ أي : ليسَ يجبُ أن يُقالَ : إنَّ الفرسيَّةَ مِن حيثُ هيَ فرسيَّةٌ ليسَتْ بألِفٍ ، بل ليسَتْ مِن حيثُ هيَ فرسيَّةٌ بألِفٍ ولا شيءٍ مِنَ الأشياءِ .

فإن كانَ طرَفَا المسألةِ مِن مُوجِبتَينِ لا يخلو منهُما شيءٌ . . لم يَلزَمْ أن

---

(١) في (ج) : (شيء) بدل (شيئاً) .

نُجيبَ عنهُما ألبتَّةَ ، وبهٰذا يفترقُ حُكمُ المُوجِبِ والسَّالبِ والمُوجِبتَينِ اللَّتَينِ في قوَّةِ النَّقيضَينِ .

وذٰلكَ لأنَّ المُوجِبَ منهُما الَّذي هوَ لازمٌ للسَّالبِ . . معناهُ : أنَّهُ إذا لم يكُنِ الشَّيءُ موصوفاً بذٰلكَ المُوجِبِ الآخَرِ . . كانَ موصوفاً بهٰذا المُوجِبِ ، وليسَ إذا كانَ موصوفاً بهِ . . كانَ ماهيَّتُهُ هوَ ؛ فإنَّهُ ليسَ إذا كانَ الإنسانُ واحداً أو أبيضَ . . كانَتْ هُويَّةُ الإنسانيَّةِ هيَ هُويَّةَ الوحدةِ أوِ البياضِ ، أو كانَتْ هُويَّةُ الإنسانِ هيَ هُويَّةَ الواحدِ أوِ الأبيضِ .

فإذا جعلْنا الموضوعَ في المَسألةِ هُويَّةَ الإنسانيَّةِ مِن حيثُ هيَ إنسانيَّةٌ كشيءٍ واحدٍ ، وسُئِلَ عن طرَفَيِ النَّقيضِ فقيلَ : أواحدٌ هوَ أم كثيرٌ ؟ . . لم يَلزَمْ أن يُجابَ ؛ لأنَّها مِن حيثُ هُويَّةُ الإنسانيَّةِ شيءٌ غيرُ كلِّ واحدٍ منهُما ، ولا يُؤخَذُ في حدِّ ذٰلكَ الشَّيءِ إلَّا الإنسانيَّةُ فقطْ .

وأمَّا أنَّهُ هل يُوصَفُ بأنَّهُ واحدٌ أو كثيرٌ علىٰ أنَّهُ وصفٌ يلحقُهُ ؟ . . فلا مَحالةَ أنَّهُ يُوصَفُ بذٰلكَ ، ولٰكنْ لا يكونُ هوَ ذٰلكَ الموصوفَ مِن حيثُ هوَ إنسانيَّةٌ ؛ فلا يكونُ مِن حيثُ هوَ إنسانيَّةٌ هوَ كثيراً ، بل إنَّما يكونُ كأنَّ ذٰلكَ شيءٌ يلحقُهُ مِن خارجٍ .

فإذا كانَ نظرُنا إليهِ مِن حيثُ هوَ إنسانيَّةٌ فقطْ . . فلا يجبُ أن نشوبَهُ بنظرٍ إلىٰ شيءٍ مِن خارجٍ يجعلُ النَّظرَ نظرَينِ : نظراً إليهِ بما هوَ هوَ ، ونظراً إلىٰ لواحقِهِ .

ومِن حيثُ النَّظرُ الواحدُ الأوَّلُ لا يكونُ إلَّا الإنسانيَّةَ فقطْ ؛ فلهٰذا إن قالَ قائلٌ : (إنَّ الإنسانيَّةَ الَّتي في زيدٍ مِن حيثُ هيَ إنسانيَّةٌ هل هيَ غيرُ الَّتي في عمرٍو ؟) . . فيَلزَمُ أن نقولَ : لا .

وليسَ يَلزَمُ مِن تسليمِهِ هٰذا أن يقولَ : (فإذاً : تلكَ وهيَ واحدةٌ بالعددِ) ؛

لأنَّ هٰذا كانَ سلباً مُطلَقاً ، وعَنَيْنا بهٰذا السَّلبِ أنَّ تلكَ الإنسانيَّةَ مِن حيثُ هيَ إنسانيَّةٌ . . هيَ إنسانيَّةٌ فقطْ ، وكونُها غيرَ الَّتي في عمرٍو شيءٌ مِن خارجٍ .

فإنَّهُ إن لم يكُنْ ذٰلكَ خارجاً عنِ الإنسانيَّةِ . . لزمَ أن تكونَ الإنسانيَّةُ مِن حيثُ هيَ إنسانيَّةٌ ألِفاً مثلاً أو ليسَ بألِفٍ وقد أبطلْنا ذٰلكَ ، وإنَّما أخذْنا الإنسانيَّةَ مِن حيثُ هيَ إنسانيَّةٌ فقطْ .

علىٰ أنَّهُ إذا قيلَ : (الإنسانيَّةُ الَّتي في زيدٍ مِن حيثُ هيَ إنسانيَّةٌ) . . يكونُ قد جعلَها اعتبارُ (مِن حيثُ هيَ إنسانيَّةٌ) ساقطاً عنها أنَّها في زيدٍ أو أنَّها الَّتي في زيدٍ ، وإلَّا . . فيكونُ قد أخذْنا الإنسانيَّةَ علىٰ أنَّها في زيدٍ ؛ فإنَّا قد جرَّدْناها وتكلَّمْنا علىٰ أنَّا نلتفتُ إليها وهيَ إنسانيَّةٌ .

ثمَّ لا يخلو : إمَّا أن ترجعَ الكنايةُ الَّتي في (أنَّها) إلى الإنسانيَّةِ الَّتي في زيدٍ (١) ، فيكونُ هٰذا مُحالاً مِنَ القولِ ؛ فإنَّهُ لا تجتمعُ أن تكونَ إنسانيَّةٌ في زيدٍ وهيَ باعتبارِ أنَّها إنسانيَّةٌ فقطْ .

وإن رجعَتْ إلى الإنسانيَّةِ . . فذِكرُ زيدٍ لغوٌ ، إلَّا أن يُعنىٰ : أنَّ الإنسانيَّةَ الَّتي عرضَ لها مِن خارجٍ أن كانَتْ في زيدٍ وقد أسقطْنا عنها أنَّها في زيدٍ ، فهل هيَ كذا ؟ وهٰذا أيضاً فيهِ اعتبارٌ غيرُ الإنسانيَّةِ .



فإن سألَنا سائلٌ وقالَ : ألستُم تُجيبونَ وتقولونَ : إنَّها ليسَتْ كذا وكذا ، وكونُها ليسَتْ كذا وكذا غيرُ كونِها إنسانيَّةً بما هيَ إنسانيَّةٌ ؟!

فنقولُ : إنَّا لا نُجيبُ أنَّها مِن حيثُ هيَ إنسانيَّةٌ ليسَ كذا ، بل نُجيبُ أنَّها

---

(١) **الكناية ـ هنا ـ** : الضمير .

ليسَتْ مِن حيثُ هيَ إنسانيَّةٌ كذا [١] ، وقد عُلِمَ الفَرْقُ بينَهُما في (المنطقِ) .

وها هنا شيءٌ آخَرُ ؛ وهوَ أنَّ الموضوعَ في مِثلِ هٰذهِ المَسائلِ يكادُ يرجعُ إلى الإهمالِ إذا لم يُعلَّقْ بحَصْرٍ ، ولا يكونُ عنها جوابٌ .

اللَّهمَّ إلَّا أن تجعلَ تلكَ الإنسانيَّةَ كأنَّها مُشارٌ إليها أو لا كثرةَ فيها ، فحينئذٍ لا يكونُ قولُنا : (مِن حيثُ هيَ إنسانيَّةٌ) جزءاً مِنَ الموضوعِ ؛ لأنَّهُ لا يصلحُ أن يُقالَ : (إنَّ الإنسانيَّةَ الَّتي هيَ مِن حيثُ هيَ إنسانيَّةٌ) إلَّا وقد عادَتْ مُهمَلةً .

وإن قيلَ : (تلكَ الإنسانيَّةُ الَّتي هيَ مِن حيثُ هيَ إنسانيَّةٌ) . . يكونُ قد وقعَ إليها الإشارةُ ، فزادَتْ على الإنسانيَّةِ .

ثمَّ إن ساهلْنا في ذٰلكَ . . فيكونُ الطَّرَفانِ مِنَ المَسألةِ مسلوبَينِ عنها ، ولم يجبْ أن يكونَ واحداً أو كثيراً هوَ هوَ أو غيراً لا على معنىً [٢] : أنَّهُ لا بدَّ لهُ أن يكونَ هوَ هوَ أو غيراً ؛ فحينئذٍ نقولُ : لا بدَّ لها مِن أن تصيرَ غيراً بالأعراضِ الَّتي معَها ؛ إذ لا تُوجَدُ ألبتَّةَ إلَّا معَ الأعراضِ .

وحينئذٍ لا تكونُ مأخوذةً مِن حيثُ هيَ إنسانيَّةٌ فقطْ ؛ فإذ ليسَتْ إنسانيَّةَ عمرٍو . . فهيَ غيرُ إنسانيَّتِهِ بالأعراضِ ، فيكونُ لهٰذهِ الأعراضِ تأثيرٌ في شخصِ زيدٍ بأنَّهُ مجموعُ الإنسانِ أوِ الإنسانيَّةِ وأعراضٍ لازمةٍ كأنَّها أجزاءٌ منهُ ، وتأثيرٌ في الإنسانِ أوِ الإنسانيَّةِ بأنَّها منسوبةٌ إليهِ .

---

(١) في هامش (أ) زيادة : (وذٰلك لأنه لا يخلو : إما أن يعتبر فيها أنه إنسانية من حيث إنسانية على سبيل الإهمال ، فلا يكون غير المهمل جواباً ؛ لأنه يصح أن يكون المهمل من الإنسانية ما في زيد ، فيصح أن يكون ما في عمرو ، وإما أن تعتبر فيها هٰذه الإنسانية ؛ فإذاً : قد زاد على أنها إنسانية مشار إليها) .

(٢) قوله : (غيراً لا) كذا في (أ ، ب ، د ، هـ ، و) ، وتحتمل في (أ) : (غيراً إلَّا) ، وفي (ج) : (غير إلا) .

ونعودُ مِن رأسٍ ، ونجمعُ هٰذا ونُخبِرُ عنهُ بعبارةٍ أُخرىٰ كالمُذكِّرِ لِمَا سلفَ مِن قولِنا .

فنقولُ : إنَّ ها هنا شيئاً محسوساً هوَ الحيوانُ أوِ الإنسانُ معَ مادَّةٍ وعوارضَ ؛ وهٰذا هوَ الإنسانُ الطَّبيعيُّ .

وها هنا شيءٌ هوَ الحيوانُ أوِ الإنسانُ منظوراً إلىٰ ذاتِهِ بما هوَ هوَ غيرَ مأخوذٍ معَهُ ما خالطَهُ ، وغيرَ مُشترَطٍ فيهِ شرطُ أنَّهُ عامٌّ أو خاصٌّ ، أو واحدٌ أو كثيرٌ ، لا بالفعلِ ولا باعتبارِ القوَّةِ أيضاً مِن حيثُ هوَ بالقوَّةِ ؛ إذِ الحيوانُ بما هوَ حيوانٌ ، والإنسانُ بما هوَ إنسانٌ ؛ أي : باعتبارِ حدِّهِ ومعناهُ ، غيرَ مُلتفَتٍ إلىٰ أُمورٍ أُخرىٰ تُقارِنُهُ . . ليسَ إلَّا حيواناً أو إنساناً .

وأمَّا الحيوانُ العامُّ ، والحيوانُ الشَّخصيُّ ، والحيوانُ مِن جهةِ اعتبارِ أنَّهُ بالقوَّةِ عامٌّ أو خاصٌّ ، والحيوانُ باعتبارِ أنَّهُ موجودٌ في الأعيانِ أو معقولٌ في النَّفْسِ . . هوَ حيوانٌ وشيءٌ ، وليسَ هوَ حيواناً منظوراً إليهِ وحدَهُ .

ومعلومٌ أنَّهُ إذا كانَ حيوانٌ وشيءٌ . . كانَ فيهِما الحيوانُ كالجزءِ منهُما ، وكذٰلكَ في جانبِ الإنسانِ .

ويكونُ اعتبارُ الحيوانِ بذاتِهِ جائزاً وإن كانَ معَ غيرِهِ ؛ لأنَّ ذاتَهُ معَ غيرِهِ ذاتُهُ ، فذاتُهُ لهُ بذاتِهِ ، وكونُهُ معَ غيرِهِ أمرٌ عارضٌ لهُ أو لازمٌ ما لطبيعتِهِ ؛ كالحيوانيَّةِ والإنسانيَّةِ (١) .

فهٰذا الاعتبارُ مُتقدِّمٌ في الوجودِ على الحيوانِ الَّذي هوَ شخصيٌّ بعوارضِهِ أو كلِّيٌّ وجوديٌّ أو عقليٌّ تقدُّمَ البسيطِ على المُركَّبِ والجزءِ على الكلِّ .

---

(١) في هامش (أ) : (الحيوانية) بدل (كالحيوانية) ، وأُشير إليه بنسخة .

وبهٰذا الوجودِ لا هوَ جنسٌ ولا نوعٌ ولا شخصٌ ولا واحدٌ ولا كثيرٌ ، بل بهٰذا الوجودِ هوَ حيوانٌ فقطْ وإنسانٌ فقطْ .

لٰكنَّهُ يَلزَمُهُ لا مَحالةَ أن يكونَ واحداً أو كثيراً ؛ إذ لا يخلو عنهُما شيءٌ موجودٌ ، علىٰ أنَّ ذٰلكَ لازمٌ لهُ مِن خارجٍ .

وهٰذا الحيوانُ بهٰذا الشَّرطِ وإن كانَ موجوداً في كلِّ شخصٍ . . فليسَ هوَ بهٰذا الشَّرطِ حيواناً ما وإن كانَ يَلزَمُهُ أن يصيرَ حيواناً ما ، لا أنَّهُ في حقيقتِهِ وماهيَّتِهِ بهٰذا الاعتبارِ حيوانٌ ما .

وليسَ يمنعُ كونُ الحيوانِ الموجودِ في الشَّخصِ حيواناً ما أن يكونَ الحيوانُ بما هوَ حيوانٌ لا باعتبارِ أنَّهُ حيوانٌ بحالٍ ما موجوداً فيهِ ؛ لأنَّهُ إذا كانَ هٰذا الشَّخصُ حيواناً ما . . فحيوانٌ ما موجودٌ ؛ فالحيوانُ الَّذي هوَ جزءٌ مِن حيوانٍ ما . . موجودٌ ؛ كالبياضِ ؛ فإنَّهُ وإن كانَ غيرَ مُفارِقٍ للمادَّةِ . . فهوَ ببياضيَّتِهِ موجودٌ في المادَّةِ علىٰ أنَّهُ شيءٌ آخَرُ مُعتبَرٌ بذاتِهِ وذو حقيقةٍ بذاتِهِ وإن كانَ عرضَ لتلكَ الحقيقةِ أن تُقارِنَ في الوجودِ أمراً آخَرَ .



ولقائلٍ أن يقولَ : إنَّ الحيوانَ بما هوَ حيوانٌ . . غيرُ موجودٍ في الأشخاصِ ؛ لأنَّ الموجودَ في الأشخاصِ هوَ حيوانٌ ما لا الحيوانُ بما هوَ حيوانٌ ، ثمَّ الحيوانُ بما هوَ حيوانٌ . . موجودٌ ؛ **فهوَ إذاً** : مُفارِقٌ للأشخاصِ .

ولو كانَ الحيوانُ بما هوَ حيوانٌ موجوداً لهٰذا الشَّخصِ . . لم يخلُ : إمَّا أن يكونَ خاصّاً لهُ ، أو غيرَ خاصٍّ .

فإذا كانَ خاصّاً . . لم يكُنِ الحيوانُ بما هوَ حيوانٌ هوَ الموجودَ فيهِ أو هوَ ، بل حيوانٌ ما .

وإن كانَ غيرَ خاصٍّ . . كانَ شيءٌ واحدٌ بالعددِ بعينِهِ موجوداً في الكثرةِ ، وهـٰذا مُحالٌ .

وهـٰذا الشَّكُّ وإن كانَ ركيكاً سخيفاً . . فقد أوردْناهُ بسببِ أنَّهُ قد وقعَ منهُ الشُّبهةُ في وقتِنا هـٰذا لبعضِ مَن يتشحَّطُ في التَّفلسفِ (١) .

فنقولُ : إنَّ هـٰذا الشَّكَّ وقعَ فيهِ الغلطُ مِن وجوهٍ عدَّةٍ :

أحدُها : الظَّنُّ بأنَّ الموجودَ مِنَ الحيوانِ إذا كانَ حيواناً ما . . فإنَّ طبيعةَ الحيوانيَّةِ مُعتبَرةٌ بذاتِها لا بشرطٍ آخَرَ لا تكونُ موجودةً فيهِ ، وبيانُ غلطِ هـٰذا الظَّنِّ قد تقدَّمَ .

والثَّاني : الظَّنُّ بأنَّ الحيوانَ بما هوَ حيوانٌ يجبُ أن يكونَ خاصّاً أو غيرَ خاصٍّ بمعنى العدولِ وليسَ كذٰلكَ ، بلِ الحيوانُ إذا نُظِرَ إليهِ بما هوَ حيوانٌ ومِن جهةِ حيوانيَّتِهِ . . لم يكُنْ خاصّاً ولا غيرَ خاصٍّ الَّذي هوَ العامُّ ، بل كلاهُما يُسلَبانِ عنهُ ؛ لأنَّهُ مِن جهةِ حيوانيَّتِهِ حيوانٌ فقطْ ، ومعنى الحيوانِ في أنَّهُ حيوانٌ . . غيرُ معنى الخاصِّ والعامِّ ، وليسا داخلَينِ أيضاً في ماهيَّتِهِ .

وإذا كانَ كذٰلكَ . . لم يكُنِ الحيوانُ بما هوَ حيوانٌ خاصّاً ولا عامّاً في حيوانيَّتِهِ ، بل هوَ حيوانٌ لا غيرُهُ مِنَ الأُمورِ والأحوالِ ، لـٰكنَّهُ يَلزَمُهُ أن يكونَ خاصّاً وعامّاً .

فقولُهُ : (لم يخلُ : إمَّا أن يكونَ خاصّاً ، وإمَّا أن يكونَ عامّاً) إن عنىٰ بقولِهِ أنَّهُ لا يخلو عنهُما في حيوانيَّتِهِ . . فهوَ خالٍ عنهُما في حيوانيَّتِهِ ، وإن عنىٰ أنَّهُ لا يخلو عنهُما في الوجودِ ؛ أي : لا يخلو عن لُزومِ أحدِهِما . . فهوَ صادقٌ .

فإنَّ الحيوانَ يَلزَمُهُ ضرورةً أن يكونَ خاصّاً أو عامّاً ، وأيُّهُما عرضَ لهُ . . لم

---

(١) يتشحَّط : يتخبَّط ويضطرب .

تبطلْ عنهُ الحيوانيَّةُ الَّتي هيَ باعتبارٍ ما ليسَ بخاصٍ ولا عامٍّ ، بل يصيرُ خاصّاً أو عامّاً بعدَها بما يَعرِضُ لها مِنَ الأحوالِ .

وها هنا شيءٌ يجبُ أن تفهمَهُ ؛ وهوَ أنَّهُ حقٌّ أن يُقالَ : (إنَّ الحيوانَ بما هوَ حيوانٌ لا يجبُ أن يُقالَ عليهِ خصوصٌ أو عمومٌ) ، وليسَ بحقٍّ أن يُقالَ : (الحيوانُ بما هوَ حيوانٌ يُوجِبُ ألَّا يُقالَ عليهِ خصوصٌ أو عمومٌ) ؛ وذٰلكَ أنَّهُ لو كانَتِ الحيوانيَّةُ تُوجِبُ ألَّا يُقالَ عليها خصوصٌ أو عمومٌ . . لم يكُنْ حيوانٌ خاصٌّ أو حيوانٌ عامٌّ .

ولهٰذا المعنىٰ يجبُ أن يكونَ فَرْقٌ قائمٌ بينَ أن نقولَ : إنَّ الحيوانَ بما هوَ حيوانٌ مُجرَّداً بلا شرطِ شيءٍ آخَرَ ، وبينَ أن نقولَ : إنَّ الحيوانَ بما هوَ حيوانٌ مُجرَّداً بشرطِ لا شيءٍ آخَرَ .

ولو كانَ يجوزُ أن يكونَ للحيوانِ بما هوَ حيوانٌ مُجرَّداً بشرطِ ألَّا يكونَ شيءٌ آخَرُ وجودٌ (١) في الأعيانِ . . لَكانَ يجوزُ أن يكونَ للمُثلِ الأفلاطونيَّةِ وجودٌ في الأعيانِ .

بلِ الحيوانُ بشرطِ لا شيءٍ آخَرَ وجودُهُ في الذِّهنِ فقطْ ، فأمَّا الحيوانُ مُجرَّداً لا بشرطِ شيءٍ آخَرَ . . فلهُ وجودٌ في الأعيانِ ؛ فإنَّهُ في نفْسِهِ وفي حقيقتِهِ بلا شرطِ شيءٍ آخَرَ وإن كانَ معَ ألفِ شرطٍ يُقارِنُهُ مِن خارجٍ .

فالحيوانُ بمُجرَّدِ الحيوانيَّةِ موجودٌ في الأعيانِ ، وليسَ يُوجِبُ ذٰلكَ عليهِ أن يكونَ مُفارِقاً ، بل هوَ الَّذي هوَ في نفْسِهِ خالٍ عنِ الشَّرائطِ اللَّاحقةِ موجودٌ في الأعيانِ وقدِ اكتنفَهُ مِن خارجٍ شرائطُ وأحوالٌ ؛ فهوَ في حدِّ وحدتِهِ الَّتي بها هوَ واحدٌ مِن تلكَ الجُملةِ . . حيوانٌ مُجرَّدٌ بلا شرطِ شيءٍ آخَرَ وإن كانَتْ تلكَ الوحدةُ زائدةً علىٰ حيوانيَّتِهِ ، ولٰكنَّها غيرُ اللَّواحقِ الأُخرىٰ .

---

(١) قوله : (وجودٌ) فاعلُ (يكون) التامة في قوله : (أن يكون للحيوان) .

ولو كانَ ها هنا حيوانٌ مُفارِقٌ كما يظنُّونَ . . لم يكُنْ هوَ الحيوانَ الَّذي نطلبُهُ ونتكلَّمُ عليهِ ؛ لأنَّا نطلبُ حيواناً مَقولاً علىٰ كثيرينَ بأن يكونَ كلُّ واحدٍ مِنَ الكثيرينَ هوَ هوَ .

وأمَّا المُباينُ الَّذي ليسَ محمولاً علىٰ هٰؤلاءِ ؛ إذ ليسَ شيءٌ منها هوَ هوَ . . فلا حاجةَ بنا إليهِ فيما نحنُ بسبيلِهِ .

فالحيوانُ مأخوذاً بعوارضِهِ هوَ الشَّيءُ الطَّبيعيُّ ، والمأخوذُ بذاتِهِ هوَ الطَّبيعةُ الَّتي يُقالُ : إنَّ وجودَها أقدمُ مِنَ الوجودِ الطَّبيعيِّ تقدُّمَ البسيطِ على المُركَّبِ ، وهوَ الَّذي يُخَصُّ وجودُهُ بأنَّهُ الوجودُ الإلـٰهيُّ ؛ لأنَّ سببَ وجودِهِ بما هوَ حيوانٌ مِن عنايةِ اللهِ تعالىٰ .

وأمَّا كونُهُ معَ مادَّةٍ وعوارضَ وهـٰذا الشَّخصَ وإن كانَ بعنايةِ اللهِ تعالىٰ . . فهوَ بسببِ الطَّبيعةِ الجزئيَّةِ ؛ فكما أنَّ للحيوانِ في الوجودِ أنحاءً فوقَ واحدٍ . . كذٰلكَ لهُ في العقلِ .

فإنَّ في العقلِ صورةَ الحيوانِ المُجرَّدِ على النَّحوِ الَّذي ذكرْناهُ مِنَ التَّجريدِ ، وهوَ بهـٰذا الوجهِ يُسمَّىٰ : صورةً عقليَّةً ، وفي العقلِ أيضاً صورةُ الحيوانِ مِن جهةِ ما يُطابِقُ في العقلِ بحدٍّ واحدٍ بعينِهِ أعياناً كثيرةً ، فتكونُ الصُّورةُ الواحدةُ مُضافةً عندَ العقلِ إلىٰ كثرةٍ ، وهوَ بهـٰذا الاعتبارِ كلِّيٌّ ، وهوَ معنىً واحدٌ في العقلِ لا تختلفُ نِسبتُهُ إلىٰ أيِّ واحدٍ أخذتَهُ مِنَ الحيواناتِ ؛ أي : أيُّ واحدٍ منها أحضرتَ صورتَهُ في الخيالِ ، ثمَّ انتزعَ العقلُ مُجرَّدَ معناهُ عنِ العوارضِ . . حصلَ في العقلِ هـٰذهِ الصُّورةُ بعينِها ، وكانَتْ هـٰذهِ الصُّورةُ هيَ ما يحصلُ عن تجريدِ الحيوانيَّةِ عن أيِّ خيالٍ شخصيٍّ مأخوذٍ عن موجودٍ مِن خارجٍ ، أو جارٍ مَجرى الموجودِ مِن خارجٍ وإن لم يُوجَدْ هوَ بعينِهِ مِن خارجٍ ، بلِ اخترعَهُ الخيالُ .

وهٰذهِ الصُّورةُ وإن كانَتْ بالقياسِ إلى الأشخاصِ كلِّيَّةً . . فهيَ بالقياسِ إلى النَّفْسِ الجزئيَّةِ الَّتي انطبعَتْ فيها شخصيَّةٌ ، وهيَ واحدةٌ مِنَ الصُّورِ الَّتي في العقلِ .

ولأنَّ الأنفُسَ الشَّخصيَّةَ كثيرةٌ بالعددِ . . فيجوزُ إذاً أن تكونَ هٰذهِ الصُّورةُ الكلِّيَّةُ كثيرةً بالعددِ مِنَ الجهةِ الَّتي هيَ بها شخصيَّةٌ ، ويكونُ لها معقولٌ كلِّيٌّ آخَرُ هوَ بالقياسِ إليها مِثلُها بالقياسِ إلىٰ خارجٍ ، ويتميَّزُ في النَّفْسِ عن هٰذهِ الصُّورةِ الَّتي هيَ كلِّيَّةٌ بالقياسِ إلىٰ خارجٍ بأن تكونَ مَقولةً عليها وعلىٰ غيرِها ، وسنُعيدُ الكلامَ في هٰذا عن قريبٍ بعبارةٍ أُخرىٰ .

فالأُمورُ العامَّةُ مِن جهةٍ موجودةٌ مِن خارجٍ ، ومِن جهةٍ ليسَتْ ، أمَّا شيءٌ واحدٌ بعينِهِ بالعددِ محمولٌ علىٰ كثيرينَ يكونُ هوَ محمولاً علىٰ هٰذا الشَّخصِ بأنَّ ذٰلكَ الشَّخصَ هوَ وعلىٰ شخصٍ آخَرَ كذٰلكَ . . فامتناعُهُ بيِّنٌ ، وسيزدادُ بياناً ، بلِ الأُمورُ العامَّةُ مِن جهةِ ما هيَ عامَّةٌ بالفعلِ . . موجودةٌ في العقلِ فقطْ .



فَصْلٌ

في كيفيّة كون الكلّيّة للطّبائع الكلّيّة، وإتمام القول في ذٰلك وفي الفرق بين الكلّ والجزء، والكلّيّ والجزئيّ

قد تحقَّقتَ إذاً أنَّ الكلِّيَّ مِنَ الموجوداتِ ما هوَ ، وهوَ هٰذهِ الطَّبيعةُ عارضاً لها أحدُ المعاني الَّتي سمَّيْناها : كلِّيَّةً .

وذٰلكَ المعنىٰ ليسَ لهُ وجودٌ مُفرَدٌ في الأعيانِ ألبتَّةَ ؛ فإنَّهُ ليسَ الكلِّيُّ بما هوَ كلِّيٌّ موجوداً مُفرَداً بنفْسِهِ ، إنَّما يُتشكَّكُ مِن أمرِهِ أنَّهُ هل لهُ وجودٌ علىٰ أنَّهُ عارضٌ لشيءٍ مِنَ الأشياءِ حتَّىٰ يكونَ في الأعيانِ مثلاً شيءٌ هوَ إنسانٌ ، وهوَ ذاتُهُ بعينِهِ موجودٌ لزيدٍ وعمرٍو وخالدٍ ؟

فنقولُ : أمَّا طبيعةُ الإنسانِ مِن حيثُ هوَ إنسانٌ . . فيلحقُها أن تكونَ موجودةً وإن لم يكُنْ أنَّها موجودةٌ هوَ أنَّها إنسانٌ ولا داخلاً فيهِ ، وقد تلحقُها معَ الوجودِ هٰذهِ الكلِّيَّةُ ولا وجودَ لهٰذهِ الكلِّيَّةِ إلَّا في النَّفْسِ .

وأمَّا الكلِّيَّةُ مِن خارجٍ . . فعلى اعتبارٍ آخَرَ شرحْناهُ في الفنونِ السَّالفةِ ، بل هٰذهِ الطَّبائعُ ما كانَ منها غيرَ مُحتاجٍ إلىٰ مادَّةٍ في أن يبقىٰ ، ولا في أن يبتدئَ لها وجودٌ . . فيكونُ مِنَ المُستحيلِ أن يتكثَّرَ ، بل إنَّما يكونُ النَّوعُ منهُ قائماً واحداً بالعددِ ؛ لأنَّ مِثلَ هٰذهِ الطَّبيعةِ ليسَتْ تتكثَّرُ بالفصولِ ولا بالموادِّ ولا بالأعراضِ .

أمَّا بالفصولِ . . فلنوعيَّتِهِ ، وأمَّا بالموادِّ . . فلتجرُّدِهِ ، وأمَّا بالأعراضِ . . فلأنَّ الأعراضَ : إمَّا أن تكونَ لازمةً للطَّبيعةِ ، فلا تختلفُ فيها الكثرةُ تحتَ النَّوعِ ، وإمَّا أن تكونَ عارضةً غيرَ لازمةٍ للطَّبيعةِ ، فيكونُ عروضُها بسببٍ

يتعلَّقُ بالمادَّةِ [١] ، فيكونُ حقُّ مِثلِ هٰذا إذا كانَ نوعاً موجوداً أن يكونَ واحداً بالعددِ [٢] .

وما كانَ منها مُحتاجاً إلى المادَّةِ . . فإنَّما يُوجَدُ معَ أن تُوجَدَ المادَّةُ مُهيَّأةً ، فيكونُ وجودُهُ مُستلحِقاً بِهِ أعراضاً وأحوالاً خارجةً يتشخَّصُ بها ، وليسَ يجوزُ أن تكونَ طبيعةٌ واحدةٌ مادِّيَّةً وغيرَ مادِّيَّةٍ ، قد عرفتَ هٰذا في خلالِ ما علمتَ .

وأمَّا إن كانَتْ هٰذهِ الطَّبيعةُ جنسيَّةً . . فسنُبيِّنُ أنَّ طبيعةَ الجنسِ مُحالٌ أن تقومَ إلَّا في الأنواعِ ، ثمَّ يقومُ قوامَ الأنواعِ ، فهٰذهِ حالُ وجودِ الكلِّيَّاتِ .

وليسَ يُمكِنُ أن يكونَ معنىً هوَ بعينِهِ موجوداً في كثيرينَ ؛ فإنَّ الإنسانيَّةَ الَّتي في عمرٍو إن كانَتْ بذاتِها لا بمعنى الحدِّ موجودةً في زيدٍ . . كانَ ما يَعرِضُ لهٰذهِ الإنسانيَّةِ في زيدٍ لا مَحالةَ يَعرِضُ لها وهيَ في عمرٍو ، إلَّا ما كانَ مِنَ العوارضِ ماهيَّتُهُ مَقولةً بالقياسِ إلىٰ زيدٍ .

وأمَّا ما كانَ يستقرُّ في ذاتِ الإنسانِ ، ليسَ استقرارُهُ فيهِ مُحوِجاً إلىٰ أن يصيرَ مُضافاً ؛ مِثلَ أن يبيضَّ أو يسودَّ أو يعلمَ ؛ فإنَّهُ إذا علمَ . . لم يكُنْ بهِ مُضافاً إلَّا إلى المعلومِ .

ويَلزَمُ مِن هٰذا أن تكونَ ذاتٌ واحدةٌ قدِ اجتمعَ فيها الأضدادُ [٣] ، وخصوصاً إن كانَ حالُ الجنسِ عندَ الأنواعِ حالَ النَّوعِ عندَ الأشخاصِ ، فتكونُ ذاتٌ واحدةٌ هيَ موصوفةٌ بأنَّها ناطقةٌ وغيرُ ناطقةٍ ، وليسَ يُمكِنُ أن يعقلَ مَن لهُ جبلَّةٌ سليمةٌ أنَّ إنسانيَّةً واحدةً اكتنفَتْها أعراضُ عمرٍو ، وإيَّاها بعينِها اكتنفَتْ أعراضُ زيدٍ .

---

(١) في (د ، هـ) زيادة : (وفُرِض أنها لا تتعلق بالمادة) .
(٢) في (ج ، د ، هـ) : (بوجوده) بدل (موجوداً) ، وفي هامش (أ) أُشير إليه بنسخة .
(٣) في (ج ، د ، هـ) : (ذاتاً واحدةً) بدل (ذاتٌ واحدةٌ) ، وفي هامش (أ) أُشير إليه بنسخة .

فإن نظرتَ إلى الإنسانيَّةِ بلا شرطٍ آخَرَ . . فلا تنظرنَّ إلىٰ هـٰذهِ الإضافاتِ بوجهٍ علىٰ ما علَّمْناكَ .

فقد بانَ : أنَّهُ ليسَ يُمكِنُ أن تكونَ الطَّبيعةُ تُوجَدُ في الأعيانِ ، وتكونُ بالفعلِ كلِّيَّةً ؛ أي : هيَ وحدَها مُشترَكةٌ للجميعِ ، وإنَّما تَعرِضُ الكلِّيَّةُ لطبيعةٍ ما إذا وقعَتْ في التَّصوُّرِ الذِّهنيِّ .

وأمَّا كيفيَّةُ وقوعِ ذٰلكَ . . فيجبُ أن تتأمَّلَ ما قلْناهُ في كتابِ (النَّفْسِ) .

فالمعقولُ في النَّفْسِ مِنَ الإنسانِ هوَ الَّذي هوَ كلِّيٌّ ، وكلِّيَّتُهُ لا لأجلِ أنَّهُ في النَّفْسِ ، بل لأجلِ أنَّهُ مَقيسٌ إلىٰ أعيانٍ كثيرةٍ موجودةٍ أو مُتوهَّمةٍ حُكمُها عندَهُ حُكمٌ واحدٌ .

وأمَّا مِن حيثُ هـٰذهِ الصُّورةُ هيئةٌ في نفْسٍ جزئيَّةٍ . . فهيَ أحدُ أشخاصِ العلومِ أوِ التَّصوُّراتِ ، وكما أنَّ الشَّيءَ باعتباراتٍ مُختلِفةٍ يكونُ جنساً ونوعاً . . فكذٰلكَ بحسَبِ اعتباراتٍ مُختلِفةٍ يكونُ كلِّيّاً وجزئيّاً .

فمِن حيثُ إنَّ هـٰذهِ الصُّورةَ صورةٌ ما في نفْسٍ ما مِن صورِ النَّفْسِ . . فهيَ جزئيَّةٌ ، ومِن حيثُ إنَّها يشتركُ فيها كثيرونَ علىٰ أحدِ الوجوهِ الثَّلاثةِ المذكورةِ الَّتي بيَّنَّا فيما سلفَ . . فهيَ كلِّيَّةٌ .

ولا تناقضَ بينَ هـٰذينِ الأمرَينِ ؛ لأنَّهُ ليسَ بمُمتنِعٍ اجتماعُ أن تكونَ الذَّاتُ الواحدةُ تَعرِضُ لها شركةٌ بالإضافةِ إلىٰ كثيرينَ ؛ فإنَّ الشِّركةَ في الكثرةِ (١) لا تُمكِنُ إلَّا بالإضافةِ فقطْ ، وإذا كانَتِ الإضافةُ لذواتٍ كثيرةٍ . . لم تكُنْ شركةً ؛ فيجبُ أن تكونَ إضافاتٌ كثيرةٌ لذاتٍ واحدةٍ بالعددِ .

والذَّاتُ الواحدةُ بالعددِ مِن حيثُ هيَ كذٰلكَ . . فهيَ شخصيَّةٌ لا مَحالةَ .

---

(١) في (د ، هـ) زيادة : (لِما لا ينقسم) ، وفي هامش (أ) أُشير إليها بنسخة .

والنَّفْسُ نفْسُها تتصوَّرُ أيضاً كلِّيّاً آخَرَ يجمعُ هـٰذهِ الصُّورةَ وأُخرىٰ في تلكَ النَّفْسِ أو في نفْسٍ غيرِها ؛ فإنَّها كلَّها مِن حيثُ هيَ في النَّفْسِ تُحَدُّ بحدٍّ واحدٍ .

وكذٰلكَ قد تُوجَدُ اشتراكاتٌ أُخرىٰ ، فيكونُ الكلِّيُّ الآخَرُ يُمايِزُ هـٰذهِ الصُّورةَ بحُكمٍ لهُ خاصٍّ ؛ وهوَ نِسبتُهُ إلىٰ أُمورٍ في النَّفْسِ ، وهـٰذهِ إنَّما كانَتْ نِسبتُها الجاعلةُ إيَّاها كلِّيَّةً هيَ إلىٰ أُمورٍ مِن خارجٍ علىٰ وجهِ أنَّ أيَّ تلكَ الخارجاتِ سبقَتْ إلى الذِّهنِ فجائزٌ أن يقعَ عنها هـٰذهِ الصُّورةُ بعينِها .

وإذا سبقَ واحدٌ فتأثَّرَتِ النَّفْسُ منهُ بهـٰذهِ الصِّفةِ . . لم يكُنْ لِمَا خلاهُ تأثيرٌ جديدٌ إلَّا بحُكمِ هـٰذا الجوازِ المُعتبَرِ ؛ فإنَّ هـٰذا الأثرَ هوَ مِثلُ صورةِ السَّابقِ قد جُرِّدَ عنِ العوارضِ ، وهـٰذا هوَ المُطابَقةُ .

ولو كانَ بدلَ أحدِ هـٰذهِ المُؤثِّراتِ أوِ المُؤثَّرِ بها شيءٌ غيرُ تلكَ الأُمورِ المفروضةِ وغيرُ مُجانِسٍ لها[1] . . لَكانَ الأثرُ غيرَ هـٰذا الأثرِ ، فلا يكونُ مُطابَقةٌ .

وأمَّا الكلِّيُّ الَّذي في النَّفْسِ بالقياسِ إلىٰ هـٰذهِ الصُّورِ في النَّفْسِ . . فهـٰذا الاعتبارُ لهُ بحسَبِ القياسِ إلىٰ أيِّ صورةٍ سبقَتْ مِن هـٰذهِ الصُّورِ الَّتي في النَّفْسِ إلى النَّفْسِ[2] .

ثمَّ هـٰذهِ أيضاً تكونُ صورةً شخصيَّةً مِن حيثُ هيَ علىٰ ما قلْنا ، ولأنَّ في

---

(١) في (ب) : (والمؤثر) بدل (أو المؤثر) ، وفي هامش (ج) : (في بعض النسخ بدلَ « أو » الفاصلة « واو » العاطفة ، وحينئذ يكون تأكيداً وبياناً لـ « المؤثرات ») ، وقال الخوانساري في « الحاشية علىٰ إلـٰهيات الشفاء » (ص ٦٦٠) : (كأنه علىٰ صيغة اسم الفاعل ، والمراد بـ « المؤثرات » : الأشخاص الخارجية ، و« المؤثر بها » : الطبيعة التي في ضمنها) .

(٢) في (د ، هـ) زيادة : (فيكون هـٰذه الخاصيةُ ما به تمايز تلك ما تصوَّر قبلها) ، وفي هامش (أ ، ج) أُشير إليها بنسخة .

قوَّةِ النَّفْسِ أن تعقلَ ، وتعقلَ أنَّها عقلَتْ ، وتعقلَ أنَّها عقلَتْ أنَّها عقلَتْ ، وأن تُركِّبَ إضافاتٍ في إضافاتٍ ، وتجعلَ للشَّيءِ الواحدِ أحوالاً مُختلِفةً مِنَ المُناسَباتِ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ بالقوَّةِ .

فيجبُ ألَّا تكونَ لهٰذهِ الصُّورِ العقليَّةِ المُرتَّبِ بعضُها علىٰ بعضٍ وقوفٌ ، ويَلزَمُ أن تذهبَ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ ، لٰكنْ تكونُ بالقوَّةِ لا بالفعلِ ؛ لأنَّهُ ليسَ يَلزَمُ النَّفْسَ إذا عقلَتْ شيئاً أن تكونَ بالفعلِ تعقلُ معَها الأُمورَ الَّتي تَلزَمُها لُزوماً قريباً ، وأن تُخطِرَها بالبالِ ، فضلاً عمَّا يُمعِنُ في البُعْدِ ؛ فإنَّ ها هنا مُناسَباتٍ في الجذورِ الصُّمِّ وفي إضافاتِ الأعدادِ كلِّها قريبةَ المُتناوَلِ مِنَ النَّفْسِ .

وليسَ يَلزَمُ أن تكونَ النَّفْسُ في حالةٍ واحدةٍ تعقلُ تلكَ كلَّها ، أو أن تكونَ مُشتغِلةً على الدَّوامِ بذٰلكَ ، بل في قوَّتِها القريبةِ أن تعقلَ ذٰلكَ ؛ مِثلُ إخطارِ المُضلَّعاتِ الَّتي لا نهايةَ لها بالبالِ ، ومُزاوَجةِ عددٍ بأعدادٍ لا نهايةَ لها بالبالِ ، بل بوقوعِ مُناسَبةِ عددٍ معَ مِثلِهِ مراراً لا نهايةَ لها بالتَّضعيفِ ؛ فإنَّ هٰذا أشبهُ شيءٍ بما نحنُ في ذِكرِهِ .

فأمَّا أنَّهُ هل يجوزُ أن تقومَ المعاني العامَّةُ للكثرةِ مُجرَّدةً عنِ الكثرةِ وعنِ التَّصوُّراتِ العقليَّةِ ؟ . . فأمرٌ سنتكلَّمُ فيهِ مِن بعدُ .

فإذا قلْنا : إنَّ الطَّبيعةَ الكلِّيَّةَ موجودةٌ في الأعيانِ . . **فلسْنا نعني** : مِن حيثُ هيَ كلِّيَّةٌ بهٰذهِ الجهةِ مِنَ الكلِّيَّةِ ، **بل نعني** : أنَّ الطَّبيعةَ الَّتي تَعرِضُ لها الكلِّيَّةُ موجودةٌ في الأعيانِ .

فهيَ مِن حيثُ هيَ طبيعةٌ . . شيءٌ ، ومِن حيثُ هيَ مُحتمِلةٌ لِأنْ تُعقَلَ عنها صورةٌ كلِّيَّةٌ . . شيءٌ .

وأيضاً : مِن حيثُ عُقِلَتْ بالفعلِ . . كذٰلكَ شيءٌ ، ومِن حيثُ هيَ صادقٌ

عليها أنَّها لو قارنَتْ بعينِها لا هٰذهِ المادَّةَ والأعراضَ ، بل تلكَ المادَّةَ والأعراضَ لَكانَ ذٰلكَ الشَّخصُ الآخَرُ . . شيءٌ .

وهٰذهِ الطَّبيعةُ موجودةٌ في الأعيانِ بالاعتبارِ الأوَّلِ ، وليسَتْ فيهِ كلِّيَّةً ، وموجودةٌ بالاعتبارِ الثَّاني والثَّالثِ والرَّابعِ أيضاً في الأعيانِ .

فإن جُعِلَ هٰذا الاعتبارُ بمعنى الكلِّيَّةِ . . كانَتْ هٰذهِ الطَّبيعةُ معَ الكلِّيَّةِ في الأعيانِ ، وأمَّا الكلِّيَّةُ الَّتي نحنُ في ذِكرِها . . فليسَتْ إلَّا في النَّفْسِ .

وإذ قد عرفْنا هٰذهِ الأشياءَ . . **فقد سَهُلَ لنا الفَرْقُ بينَ الكلِّ والجزءِ ، وبينَ الكلِّيِّ والجزئيِّ** .

وذٰلكَ أنَّ الكلَّ مِن حيثُ هوَ كلٌّ . . يكونُ موجوداً في الأشياءِ ، وأمَّا الكلِّيُّ مِن حيثُ هوَ كلِّيٌّ . . فليسَ موجوداً إلَّا في التَّصوُّرِ .

وأيضاً : الكلُّ يُعَدُّ بأجزائِهِ ، ويكونُ كلُّ جزءٍ داخلاً في قوامِهِ ، وأمَّا الكلِّيُّ . . فإنَّهُ لا يُعَدُّ بأجزائِهِ ، ولا أيضاً الجزئيَّاتُ داخلةٌ في قوامِهِ .

وأيضاً : فإنَّ طبيعةَ الكلِّ لا تُقوِّمُ الأجزاءَ الَّتي فيهِ ، بل تتقوَّمُ منها ، وأمَّا طبيعةُ الكلِّيِّ . . فإنَّها تُقوِّمُ الأجزاءَ الَّتي فيهِ .

وأيضاً : فإنَّ طبيعةَ الكلِّ لا تصيرُ جزءاً مِن أجزائِهِ ألبتَّةَ ، وأمَّا طبيعةُ الكلِّيِّ . . فإنَّها جزءٌ مِن طبيعةِ الجزئيَّاتِ ؛ لأنَّها :

إمَّا الأنواعُ ، فتتقوَّمُ مِن طبائعِ الكلِّيَّينِ ؛ أعني : الجنسَ ، والفصلَ .

وإمَّا الأشخاصُ ، فتتقوَّمُ مِن طبيعةِ الكلِّيَّاتِ كلِّها ، ومِن طبيعةِ الأعراضِ الَّتي تكتنفُها معَ المادَّةِ .

وأيضاً : فإنَّ الكلَّ لا يكونُ كلّاً لكلِّ جزءٍ وحدَهُ لوِ انفردَ ، والكلِّيَّ يكونُ كلِّيّاً محمولاً في كلِّ جزئيٍّ .

وأيضاً : فإنَّ أجزاءَ كلٍّ كلّ مُتناهِيةٌ ، وليسَ أجزاءُ كلِّ كلّيٍّ مُتناهِيةً .

وأيضاً : الكلُّ يحتاجُ إلىٰ أن تحضرَهُ أجزاؤُهُ معاً ، والكلِّيُّ لا يحتاجُ أن تحضرَهُ أجزاؤُهُ معاً .

وقد يُمكِنُكَ أن تجدَ فروقاً أيضاً غيرَ هٰذهِ ، فتعلمُ أنَّ الكلَّ غيرُ الكلِّيِّ .



فصل

في الفصل بين الجنس والمادّة

والَّذي يَلزَمُنا الآنَ هوَ أن نعرفَ طبيعةَ الجنسِ والنَّوعِ .

فأمَّا أنَّ الجنسَ علىٰ كم شيءٍ يدلُّ . . فقد كانَ يدلُّ في زمانِ اليونانيّينَ علىٰ معانٍ ، وقد ذهبَ استعمالُها في زمانِنا .

فالجنسُ في صناعتِنا لا يدلُّ إلَّا على المعنى المنطقيّ المعلومِ وعلى الموضوعِ ، وربَّما استعملْنا لفظةَ (الجنسِ) مكانَ (النَّوعِ) ؛ فقلْنا : ليسَ كذا مِن جنسِ كذا ؛ أي : مِن نوعِهِ أو مِن جُملةِ ما يُشارِكُهُ في حدِّهِ .

والنَّوعُ أيضاً ليسَ يدلُّ عندَنا الآنَ في زمانِنا وعادتِنا في الكتبِ العلميَّةِ إلَّا على النَّوعِ المنطقيّ وعلىٰ صورِ الأشياءِ .

وغرضُنا الآنَ فيما يستعملُهُ المنطقيُّونَ مِن ذٰلكَ .

فنقولُ : إنَّ المعنى الَّذي يُدَلُّ عليهِ بلفظةِ (الجنسِ) ليسَ يكونُ جنساً إلَّا علىٰ نحوٍ مِنَ التَّصوُّرِ ، إذا تغيَّرَ عنهُ ولو بأدنى اعتبارٍ . . لم يكُنْ جنساً .

وكذٰلكَ كلُّ واحدٍ مِنَ الكلِّيَّاتِ المشهورةِ .

ولْنجعلْ بيانَنا في الجنسِ ، وفي مثالٍ يكثرُ إشكالُهُ على المُتوسِّطينَ في النَّظرِ .

فنقولُ : إنَّ الجسمَ قد يُقالُ لهُ : إنَّهُ جنسُ الإنسانِ ، ويُقالُ لهُ : إنَّهُ مادَّةُ الإنسانِ .

فإن كانَ مادَّةَ الإنسانِ . . كانَ لا مَحالةَ جزءاً مِن وجودِهِ ، واستحالَ أن يُحمَلَ ذٰلكَ الجزءُ على الكلِّ .

فلْننظرْ : كيفَ يكونُ الفَرْقُ بينَ الجسمِ وقدِ اعتُبِرَ مادَّةً ، وبينَ الجسمِ وقدِ اعتُبِرَ جنساً ؟ فهنالكَ يصيرُ لنا سبيلٌ إلىٰ معرفةِ ما نُريدُ بيانَهُ .

فإذا أخذْنا الجسمَ جوهراً ذا طولٍ وعرْضٍ وعمقٍ مِن جهةِ ما لهُ هـٰذا ، وبشرطِ أنَّهُ ليسَ داخلاً فيهِ معنىً غيرُ هـٰذا ، وبحيثُ لوِ انضمَّ إليهِ معنىً غيرُ هـٰذا ؛ مِثلُ حسٍّ أو تغذٍّ أو غيرِ ذٰلكَ كانَ معنىً خارجاً عنِ الجسميَّةِ ، محمولاً في الجسميَّةِ مُضافاً إليها . . فالجسمُ مادَّةٌ .

وإن أخذْنا الجسمَ جوهراً ذا طولٍ وعرْضٍ وعمقٍ بشرطِ ألَّا نتعرَّضَ لشرطٍ آخَرَ ألبتَّةَ ، ولا نُوجِبَ أن تكونَ جسميَّتُهُ لجوهريَّةٍ مُصوَّرةٍ بهـٰذهِ الأقطارِ فقطْ ، بل جوهريَّةٍ كيفَ كانَتْ ولو معَ ألْفِ معنىً مُقوِّمٍ لخاصِّيَّةِ تلكَ الجوهريَّةِ وصورةٍ ، ولـٰكنْ معَها وفيها الأقطارُ ؛ فللجُملةِ أقطارٌ ثلاثةٌ علىٰ ما هيَ للجسمِ ، وبالجُملةِ : أيُّ مُجتمِعاتٍ تكونُ بعدَ أن تكونَ جُملتُها جوهراً ذا أقطارٍ ثلاثةٍ ، وتكونُ تلكَ المُجتمِعاتُ ـ إن كانَتْ هناكَ مُجتمِعاتٌ ـ داخلةً في هُويَّةِ ذٰلكَ الجوهرِ ، لا أن تكونَ تلكَ الجوهريَّةُ تمَّتْ بالأقطارِ ، ثمَّ لحقَتْ تلكَ المعاني خارجةً عنِ الشَّيءِ الَّذي قد تمَّ . . كانَ [١] هـٰذا المأخوذُ هوَ الجسمَ الَّذي هوَ الجنسُ .

فالجسمُ بالمعنى الأوَّلِ ؛ إذ هوَ جزءٌ مِنَ الجوهرِ المُركَّبِ مِنَ الجسمِ والصُّورِ الَّتي بعدَ الجسميَّةِ الَّتي بمعنى المادَّةِ . . فليسَ بمحمولٍ [٢] ؛ لأنَّ تلكَ الجُملةَ ليسَتْ بمُجرَّدِ جوهرٍ ذي طولٍ وعرْضٍ وعمقٍ فقطْ .

وأمَّا هـٰذا الثَّاني . . فإنَّهُ محمولٌ علىٰ كلِّ مُجتمِعٍ مِن مادَّةٍ وصورةٍ ؛ واحدةً كانَتْ أو ألْفاً ، وفيها الأقطارُ الثَّلاثةُ ؛ فهوَ إذاً : محمولٌ على المُجتمِعِ مِنَ

---

(١) هـٰذا جواب الشرط لقوله : (وإن أخذنا الجسم . . .) أولَ الفقرة .

(٢) قوله : (فليس بمحمول) خبرُ قوله : (فالجسمُ) أولَ الفقرة .

الجسميَّةِ الَّتي كالمادَّةِ ومِنَ النَّفْسِ ؛ لأنَّ جُملةَ ذٰلكَ جوهرٌ وإنِ اجتمعَ مِن معانٍ كثيرةٍ ؛ فإنَّ تلكَ الجُملةَ موجودةٌ لا في موضوعٍ ، وتلكَ الجُملةُ جسمٌ لأنَّها جوهرٌ ، وهوَ جوهرٌ لهُ طولٌ وعرْضٌ وعمقٌ .

وكذٰلكَ فإنَّ الحيوانَ إذا أُخِذَ حيواناً بشرطِ ألَّا يكونَ في حيوانيَّتِهِ إلَّا جسميَّةٌ وتغذٍّ وحسٌّ ، وأن يكونَ ما بعدَ ذٰلكَ خارجاً عنهُ . . فربَّما كانَ لا يبعدُ أن يكونَ مادَّةً للإنسانِ وموضوعاً ، وصورتُهُ النَّفْسُ النَّاطقةُ .

وإن أُخِذَ بشرطِ أن يكونَ جسماً بالمعنى الَّذي يكونُ بهِ الجسمُ جنساً ، وفي معاني ذٰلكَ الجسمِ علىٰ سبيلِ تجويزِ الحسِّ وغيرُ ذٰلكَ مِنَ الصُّورِ ، ولو كانَ النُّطقُ أو فصلٌ يُقابِلُ النُّطقَ غيرَ مُتعرِّضٍ لرفعِ شيءٍ منها أو وضعِهِ ، بل مُجوِّزاً وجودَ أيِّ ذٰلكَ كانَ في هُويَّتِهِ ، ولٰكنْ هناكَ معَها بالضَّرورةِ قوَّةُ تغذيةٍ وحسٍّ وحركةٍ ضرورةً ، ولا ضرورةَ في ألَّا يكونَ غيرُها أو يكونَ . . كانَ (١) حيواناً بمعنى الجنسِ .

وكذٰلكَ فافهمِ الحالَ في الحسَّاسِ والنَّاطقِ ؛ فإن أُخِذَ الحسَّاسُ جسماً أو شيئاً لهُ حسٌّ بشرطِ ألَّا يكونَ زيادةٌ أُخرىٰ . . لم يكُنْ فصلاً وإن كانَ جزءاً مِنَ الإنسانِ ، وكذٰلكَ كانَ الحيوانَ غيرُ محمولٍ عليهِ .

وإن أُخِذَ جسماً أو شيئاً مُجوَّزاً لهُ وفيهِ ومعَهُ أيُّ الصُّورِ والشَّرائطِ كانَتْ بعدَ أن يكونَ فيها حسٌّ . . كانَ فصلاً (٢) ، وكانَ الحيوانُ محمولاً عليهِ .

فإذاً : أيُّ معنىً أخذتَهُ ممَّا يُشكِلُ الحالُ في جنسيَّتِهِ أو مادِّيَّتِهِ مِن هٰذهِ فوجدتَهُ قد يجوزُ انضمامُ الفصولِ إليهِ أيَّها كانَ علىٰ أنَّها فيهِ ومنهُ . . كانَ جنساً .

---

(١) هٰذا جواب الشرط لقوله : (وإن أُخِذ . . .) أولَ الفقرة .

(٢) في (د ، هـ) زيادة : (للإنسان) .

وإن أخذتَهُ مِن جهةِ بعضِ الفصولِ وتمَّمتَ بهِ المعنىٰ وختمتَهُ حتَّىٰ لو دخلَ شيءٌ آخَرُ لم يكُنْ مِن تلكَ الجُملةِ ، بل مُضافاً مِن خارجٍ . . لم يكُنْ جنساً ، بل مادَّةً .

وإن أوجبتَ لها تمامَ المعنىٰ حتَّىٰ دخلَ فيهِ ما يُمكِنُ أن يدخلَ . . صارَ نوعاً .

وإن كنتَ في الإشارةِ إلىٰ ذٰلكَ المعنىٰ لا تتعرَّضُ لذٰلكَ . . كانَ جنساً .

فإذاً : باشتراطِ ألَّا يكونَ زيادةٌ . . يكونُ مادَّةً ، وباشتراطِ أن يكونَ زيادةٌ . . يكونُ نوعاً ، وبألَّا تتعرَّضَ لذٰلكَ ، بل يجوزُ أن يكونَ كلُّ واحدٍ مِنَ الزِّياداتِ علىٰ أنَّها داخلةٌ في جُملةِ معناهُ . . يكونُ جنساً .

وهٰذا إنَّما يُشكِلُ فيما ذاتُهُ مُركَّبٌ ، وأمَّا فيما ذاتُهُ بسيطٌ . . فعسىٰ أنَّ العقلَ يفرضُ فيهِ هٰذهِ الاعتباراتِ في نفْسِهِ على النَّحوِ الَّذي ذكرْنا قبلَ هٰذا الفصلِ .

وأمَّا في الوجودِ . . فلا يكونُ منهُ شيءٌ مُتميِّزٌ هوَ جنسٌ ، وشيءٌ هوَ مادَّةٌ .

فنقولُ : إنَّما يُوجَدُ للإنسانِ الجسميَّةُ قبلَ الحيوانيَّةِ في بعضِ وجوهِ التَّصوُّرِ إذا أُخِذَتِ الجسميَّةُ بمعنى المادَّةِ لا بمعنى الجنسِ .

وكذٰلكَ إنَّما يُوجَدُ لهُ الجسمُ قبلَ الحيوانيَّةِ إذا كانَ الجسمُ بمعنىً لا يُحمَلُ عليهِ (١) ، لا بمعنىً يُحمَلُ عليهِ .

وأمَّا الجسميَّةُ الَّتي تُفرَضُ معَ جوازِ أن تُوضَعَ مُتضمِّنةً لكلِّ معنىً مقروناً بها وجوبُ أن يتضمَّنَ الأقطارَ الثَّلاثةَ . . فإنَّها لم تُوجَدْ للشَّيءِ الَّذي هوَ نوعٌ مِنَ الحيوانِ إلَّا وقد تضمَّنَ الحيوانيَّةَ .

---

(١) في (د ، هـ) زيادة : (أي : بمعنى المادة) ، وفي هامش (أ) أُشير إليها بنسخة .

فيكونُ معنى الحيوانيَّةِ جزءاً ما مِن وجودِ ذٰلكَ الجسمِ بالفعلِ بعدَ أن كانَ مُجوَّزاً في نفْسِها تضمُّنُها إيَّاهُ جزءاً ما مِن وجودِ ذٰلكَ الجسمِ ـ بعكسِ حالِ الجسمِ إذا حُصِّلَ ـ كما أنَّ الجسمَ الَّذي هوَ بمعنى المادَّةِ جزءٌ مِن وجودِ الحيوانِ .

ثمَّ الجسمُ المُطلَقُ الَّذي ليسَ بمعنى المادَّةِ إنَّما وجودُهُ واجتماعُهُ مِن وجودِ أنواعِهِ ، وما تُوضَعُ تحتَهُ فهيَ أسبابٌ لوجودِهِ ، وليسَ هوَ سبباً لوجودِها .

ولو كانَ للجسميَّةِ الَّتي بمعنى الجنسِ وجودٌ مُحصَّلٌ قبلَ وجودِ النَّوعيَّةِ . . لَكانَ سبباً لوجودِ النَّوعيَّةِ ؛ مِثلُ الجسمِ الَّذي بمعنى المادَّةِ وإن كانَتْ قبليَّتُهُ لا بالزَّمانِ ، بل وجودُ تلكَ الجسميَّةِ في هٰذا النَّوعِ هوَ وجودُ ذٰلكَ النَّوعِ لا غيرُ .

وفي العقلِ أيضاً الحُكمُ هٰكذا ؛ فإنَّ العقلَ لا يُمكِنُهُ أن يضعَ في شيءٍ مِنَ الأشياءِ للجسميَّةِ الَّتي لطبيعةِ الجنسِ وجوداً يُحصَّلُ هوَ أوَّلاً وينضمُّ إليهِ شيءٌ آخَرُ حتَّىٰ يحدثَ الحيوانُ النَّوعُ في العقلِ (١) .

فإنَّهُ لو فعلَ ذٰلكَ . . لَكانَ ذٰلكَ المعنى الَّذي للجنسِ في العقلِ غيرَ محمولٍ علىٰ طبيعةِ النَّوعِ ، بل كانَ جزءاً منهُ في العقلِ أيضاً .

بل إنَّما يحدثُ للشَّيءِ الَّذي هوَ النَّوعُ طبيعةُ الجنسيَّةِ في الوجودِ وفي العقلِ معاً إذا حدثَ النَّوعُ بتمامِهِ ، ولا يكونُ الفصلُ خارجاً عن معنىٰ ذٰلكَ الجنسِ مُضافاً إليهِ ، بل مُضمَّناً فيهِ وجزءاً منهُ مِنَ الجهةِ الَّتي أومأْنا إليها .

وليسَ هٰذا حُكمَ الجنسِ وحدَهُ مِن حيثُ هوَ كلِّيٌّ ، بل حُكمُ كلِّ كلِّيٍّ مِن حيثُ هوَ كلِّيٌّ .

---

(١) في (ج) : (النوعيُّ) بدل (النوع) .

فبُيِّنَ مِن هٰذا : أنَّ الجسمَ إذا أُخِذَ على الجهةِ الَّتي يكونُ جنساً . . يكونُ كالمجهولِ بعدُ ، لا يُدرىٰ أنَّهُ علىٰ أيِّ صورةٍ ، وكم صورةً يشتملُ .

وتطلبُ النَّفْسُ تحصيلَ ذٰلكَ ؛ لأنَّهُ لم يتقرَّرْ بعدُ بالفعلِ شيءٌ هوَ جسمٌ مُحصَّلٌ .

وكذٰلكَ إذا أخذْنا اللَّونَ وأخطرْناهُ ببالِ النَّفْسِ ؛ فإنَّ النَّفْسَ لا تقنعُ بتحصيلِ شيءٍ مُتقرِّرٍ لا بالفعلِ ، بل تطلبُ في معنى اللَّونِ زيادةً حتَّىٰ يتقرَّرَ بالفعلِ لونٌ .

وأمَّا طبيعةُ النَّوعِ . . فليسَ يُطلَبُ فيها تحصيلُ معناها ، بل تحصيلُ الإشارةِ .

وأمَّا طبيعةُ الجنسِ ؛ فإنَّهُ وإن كانَتِ النَّفْسُ إذا طلبَتْ فيها تحصيلَ الإشارةِ كانَتْ قد فعلَتِ الواجبَ وما يجبُ أن تقنعَ معَهُ . . فإنَّ النَّفْسَ أيضاً قد تطلبُ معَ ذٰلكَ تحصيلَ معناهُ قبلَ هٰذا الطَّلبِ ، حتَّىٰ إنَّما يبقىٰ لهُ أن يستعدَّ لهٰذا الطَّلبِ أكثرَ ، ويكونُ إلى النَّفْسِ أن يفرضَهُ أيَّ مُشارٍ إليهِ شاءَ .

فلا يُمكِنُ النَّفْسَ أن تجعلَهُ بحيثُ يجوزُ أن يكونَ أيَّ مُشارٍ إليهِ شاءَ إلَّا بعدَ أن تُضيفَ إليهِ معانيَ أُخَرَ بعدَ اللَّونيَّةِ قبلَ الإشارةِ ؛ فإنَّهُ ليسَ يُمكِنُهُ أن يجعلَ اللَّونَ وهوَ لونٌ بعدُ بلا زيادةٍ شيئاً مُشاراً إليهِ أنَّهُ لونٌ في هٰذهِ المادَّةِ ذٰلكَ الشَّيءُ ليسَ إلَّا لوناً فقطْ .

وقد يُخصَّصُ بأُمورٍ عرضيَّةٍ عرضَتْ مِن خارجٍ يجوزُ أن يُتوهَّمَ هوَ بعينِهِ باقياً معَ زوالِ واحدٍ واحدٍ منها كما يكونُ في مُخصِّصاتِ طبيعةِ النَّوعيَّةِ .

وكذٰلكَ في المقدارِ والكيفيَّةِ أو غيرِهما ، وكذٰلكَ في الجسمِ الَّذي نحنُ بسبيلِهِ ؛ ليسَ يُمكِنُ أن يجعلَهُ الذِّهنُ مُشاراً إليهِ مُقتصِراً علىٰ أنَّهُ جوهرٌ يتضمَّنُ أيَّ شيءٍ اتَّفقَ بعدَ أن تكونَ الجُملةُ طويلةً عريضةً عميقةً علىٰ جُملتِهِ لم يتحدَّدِ الأشياءُ الَّتي يتضمَّنُها أو لا يتضمَّنُها فيصيرُ نوعاً .



فإن قالَ قائلٌ : فيُمكِنُنا أن نجمعَ مِثلَ هـٰذا الجمعِ أيَّ الأشياءِ شئْنا ؟

فنقولُ : إنَّ كلامَنا في نحوٍ مِنَ الاجتماعِ مخصوصٍ فيما يكونُ اجتماعُ الأشياءِ فيهِ علىٰ نحوِ الاجتماعِ في طبيعةِ الجنسِ مِن حيثُ هوَ جنسٌ .

وذٰلكَ النَّحوُ هوَ أن تكونَ المُجتمِعاتُ فصولاً تنضمُّ إليهِ ، إلَّا أنَّهُ ليسَ كلامُنا هـٰذا في الدَّلالةِ علىٰ طبيعةِ الجنسِ أنَّهُ كيفَ يحوي الفصولَ وغيرَ الفصولِ ؟ وأيُّ الأشياءِ يجتمعُ فيهِ علىٰ نحوِ الفصولِ ؟ بل كلامُنا فيها على النَّحوِ المُؤدِّي إلى الفَرْقِ بينَ الجنسِ والمادَّةِ .

وليسَ إذا أردْنا أن نُفرِّقَ بينَ شيئَينِ . . يَلزَمُنا أن نتعدَّى التَّفريقَ إلىٰ بياناتِ أحوالٍ أُخرىٰ ، وإنَّما غرضُنا أن نعرفَ أنَّ طبيعةَ الجنسِ الَّذي هوَ الجسمُ هوَ أنَّهُ جوهرٌ مُجوِّزٌ فيهِ اجتماعُ أشياءَ مِن شأنِها أن تجتمعَ فيهِ ، فتكونُ الجُملةُ طويلةً عريضةً عميقةً ، وتكونُ ـ وإن كانَتْ لا تكونُ إلَّا أشياءَ معلومةَ الشُّروطِ ـ مجهولةً بعدُ .

وإلىٰ هـٰذا الحدِّ ما نتكلَّمُ في هـٰذا الفصلِ .



فَصْلٌ

في كيفية دخول المعاني الخارجة عن الجنس على طبيعة الجنس

فلْنتكلَّمِ الآنَ في الأشياءِ الَّتي يجوزُ اجتماعُها في الجنسِ ، ويكونُ التَّوقُّفُ في إثباتِ طبيعتِهِ وماهيَّتِهِ مُحصَّلةً بالفعلِ إنَّما يقعُ لأجلِها .

فنقولُ : إنَّ هٰذا المَطلَبَ ينقسمُ إلىٰ قسمَينِ :

أحدُهُما : أنَّهُ أيُّ الأشياءِ هيَ الأشياءُ الَّتي يجبُ أن يحصرَها الجنسُ في نفْسِهِ وتجتمعَ ، فتكونُ تلكَ الأشياءُ جاعلةً إيَّاهُ نوعاً ؟

والثَّاني : أنَّهُ أيُّ الأشياءِ يكونُ واقعاً في حصرِهِ ممَّا ليسَ كذٰلكَ ؟

وذٰلكَ أنَّ الجسمَ إذا انحصرَ فيهِ البياضُ على النَّحوِ المذكورِ . . لم يجعلْهُ نوعاً ، والحيوانَ إذا قُسِمَ إلىٰ ذكرٍ وأُنثىٰ . . لم يتنوَّعْ بذٰلكَ ، وهوَ معَ ذٰلكَ يتنوَّعُ بأشياءَ أُخرىٰ .

ثمَّ الحيوانُ يجوزُ أن يقعَ علىٰ شخصٍ فيهِ أعراضٌ كثيرةٌ تكونُ تلكَ الجُملةُ حيواناً مُشاراً إليهِ .

فنقولُ أوَّلاً : ليسَ يَلزَمُنا أن نتكلَّفَ إثباتَ خاصِّيَّةِ فصلِ كلِّ جنسٍ عندَ كلِّ نوعٍ ، ولا أيضاً فصولِ أنواعِ جنسٍ واحدٍ ؛ فإنَّ ذٰلكَ ليسَ في مقدورِنا ، بلِ الَّذي في مقدورِنا هوَ معرفةُ القانونِ في ذٰلكَ ، وأنَّهُ كيفَ ينبغي أن يكونَ الأمرُ في نفْسِهِ ؟

وأمَّا إذا نظرْنا في معنىً مِنَ المعاني المعقولةِ الواقعةِ في تخصيصِ الجنسِ أنَّهُ هل هٰذا المعنىٰ للجنسِ علىٰ شرطِ ذٰلكَ القانونِ ، أو ليسَ ؟ . . فربَّما جهلْناهُ في كثيرٍ مِنَ الأشياءِ ، وربَّما علمْناهُ في بعضِها .

فنقولُ : إنَّ المعنى العامَّ إذا انضافَتْ إليهِ طبيعةٌ . . فيجبُ أوَّلَ شيءٍ أن يكونَ انضيافُها إليهِ علىٰ سبيلِ القسمةِ حتَّىٰ تردَّهُ إلى النَّوعيَّةِ ، وأن تكونَ القسمةُ مُستحيلةً أن تتقلَّبَ وذٰلكَ المُشارُ إليهِ باقي الجوهرِ حتَّىٰ يصيرَ مثلاً المُتحرّكُ منهُما غيرَ مُتحرّكٍ وهوَ واحدٌ بالشَّخصِ ، وغيرُ المُتحرّكِ مُتحرّكاً وهوَ واحدٌ بالشَّخصِ ، والمُتحرّكُ وغيرُ المُتحرّكِ قسما التَّقسيمِ الذَّاتيِّ ، بل يجبُ أن تكونَ القسمةُ لازمةً ، فيكونُ المعنى الخاصُّ لا يُفارِقُ قسطَهُ الخاصَّ مِنَ الجنسِ .

وبعدَ ذٰلكَ فيجبُ أن يكونَ المُوجِبُ مِنَ القسمَينِ أو كلاهُما ليسا عارضَينِ لهُ بسببِ شيءٍ قبلَهُما ، وتتضمَّنُ طبيعةُ الجنسِ أن يكونَ لهُ ذٰلكَ المعنىٰ أوَّلاً .

فإنَّهُ إن كانَ ثانياً . . جازَ ألَّا يكونَ ذٰلكَ المعنىٰ فصلاً ألبتَّةَ ، بل كانَ أمراً لازماً للأمرِ الَّذي هوَ الفصلُ ؛ مِثلُ أن يكونَ قاسمٌ قد غيَّرَ (١) ؛ فلم يقسمِ الجوهرَ : إلىٰ جسمٍ ، وإلىٰ غيرِ جسمٍ ، بل قسمَ : إلىٰ قابلٍ للحركةِ ، وإلىٰ غيرِ قابلٍ للحركةِ .

فإنَّ القابلَ للحركةِ لا يلحقُ الجوهرَ أوَّلَ اللُّحوقِ ، بل بعدَ أن يصيرَ مكانيّاً جسمانيّاً .

---

(١) في (د ، هـ) : (زاغ حكمه) بدل (غيَّرَ) ، وفي هامش (أ) أُشير إليه بنسخة ، وقوله : (غيَّرَ) كذا في (أ ، ب ، ج) ، وفي (و) : (غيَّرَ حكمه) ، وقال العاملي في « مفتاح الشفاء » (ق/١٨٥) مخطوط : (إنه بالعين المُهمَلة ، بعدَها باءٌ مُنقَّطة تحتها نقطة واحدة ، بعدَها راءٌ مُهمَلة ؛ فعلٌ ماضٍ من العُبور ؛ وذٰلك كما في أكثر نُسَخ هٰذا الكتاب ، وذٰلك علىٰ أن يكون ذٰلك من دون أن يتعرض لواسطة ؛ كالجسم الواقع بين الجوهر وبين القابل للحركة مثلاً ، وقد وُجِد في بعض النُّسَخ : « غيَّرَ » بالغين المُعجَمة ، بعدَها ياءٌ مُثنَّاة من تحت مُشدَّدة ، بعدَها راءٌ مُهمَلة ؛ فعلٌ من التغيُّر) .

فقابلُ الحركةِ يَلزَمُ الجسمَ ، ويَلزَمُ الجسمَ أشياءُ كثيرةٌ كلُّ واحدٍ منها يذكرُ الجسمَ ، لكنَّها ليسَتْ فصولاً ، بل أُمورٌ لزمَتِ الفصولَ ؛ لأنَّ الجوهرَ بتوسُّطِ الجسميَّةِ ممَّا تَعرِضُ لهُ تلكَ المعاني[1] ، وانقسامُهُ إلىٰ أن يكونَ ذا جسميَّةٍ ، أو غيرَ ذي جسميَّةٍ . . فهوَ لِمَا هوَ جوهرٌ لا لتوسُّطِ شيءٍ آخَرَ .

وقد يجوزُ أن يكونَ بعضُ ما لا يَعرِضُ أوَّلاً فصلاً ، ولٰكنْ لا يكونُ فصلاً قريباً لذٰلكَ الجنسِ ، بل فصلاً بعدَ فصلٍ .

مِثلُ أن يُقالَ : إنَّ الجسمَ : منهُ ناطقٌ ، ومنهُ غيرُ ناطقٍ ؛ لأنَّ الجسمَ بما هوَ جسمٌ فقطْ ليسَ مُستعِدّاً لِأنْ يكونَ ناطقاً وغيرَ ناطقٍ ، بل يحتاجُ أن يكونَ أوَّلاً ذا نفْسٍ حتَّىٰ يكونَ ناطقاً .

فإذا وُجِدَ الجنسُ فصلاً . . فيجبُ أن تكونَ تلكَ الفصولُ الَّتي بعدَهُ فصولاً تُعرِّفُ تخصيصَ ذٰلكَ الفصلِ[2] ؛ فإنَّ ذا النُّطقِ وعديمَ النُّطقِ يُعرِّفُ حالَ فصلِ كونِهِ ذا نفْسٍ ؛ فإنَّهُ ذو نطقٍ وعديمُ النُّطقِ مِن جهةِ ما هوَ ذو نفْسٍ ، لا مِن جهةِ أنَّهُ أبيضُ أو أسودُ أو أيُّ شيءٍ آخَرَ ألبتَّةَ بالفعلِ .

وكذٰلكَ كونُ الجسمِ ذا نفْسٍ أو غيرَ ذي نفْسٍ ؛ ليسَ لهُ هٰذا بسببِ شيءٍ ألبتَّةَ مِنَ الأجناسِ المُتوسِّطةِ ، فإذا عرضَ لطبيعةِ الجنسِ أيضاً عوارضُ تنفصلُ بها . . لم يخلُ : إمَّا أن يكونَ الاستعدادُ للانفصالِ بها إنَّما هوَ لطبيعةِ الجنسِ ، أو لطبيعةٍ أعمَّ منها كما كانَ قبلُ لطبيعةٍ أخصَّ منها .

فإن كانَ لطبيعةٍ أعمَّ منها ؛ مِثلُ أنَّ الحيوانَ منهُ أبيضُ وأسودُ ، والإنسانَ منهُ ذَكَرٌ وأُنثىٰ . . فليسَ ذٰلكَ مِن فصولِهِ .

---

(١) قوله : (مما تعرض) كذا في (و) ، وفي باقي النسخ : (ما) بدل (مما) ، ويُنظر « مفتاح الشفاء » للعاملي (ق/١٨٥) مخطوط .

(٢) في (ج ، د ، هـ ، و) : (تلك الفصول) بدل (ذلك الفصل) ، وفي هامش (أ) أُشير إليه بنسخة .

بلِ الحيوانُ إنَّما صارَ أبيضَ وأسودَ لأجلِ أنَّهُ جسمٌ طبيعيٌّ قد صارَ ذٰلكَ الجسمُ الطَّبيعيُّ قائماً بالفعلِ ، ثمَّ وُضِعَ لهٰذهِ العوارضِ وهوَ يقبلُها وإن لم يكُنْ حيواناً ، والإنسانُ إنَّما صارَ مُستعِدّاً للذَّكَرِ والأُنثىٰ لأجلِ أنَّهُ حيوانٌ ، فهٰذا لا يكونُ فصلاً للجنسِ .



وأيضاً : قد تكونُ أشياءُ خاصَّةٌ بالجنسِ تقسمُهُ ؛ كالذَّكَرِ والأُنثىٰ بالحيوانِ ، ولا تكونُ فصولاً بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ؛ وذٰلكَ لأنَّها إنَّما كانَتْ تكونُ فصولاً لو كانَتْ عارضةً للحيوانِ مِن جهةِ صورتِهِ حتَّى انقسمَتْ بها صورتُهُ انقساماً أوَّليّاً ، ولم تكُنْ لازمةً لشيءٍ يُقوِّمُهُ فصلٌ أوَّلاً .

فأمَّا إذا لم تكُنْ كذٰلكَ ، بل إنَّما عرضَتْ للحيوانِ لأنَّ مادَّتَهُ الَّتي يكونُ[١] منها عرضَ لها عارضٌ فصارَ[٢] بحالٍ مِنَ الأحوالِ لا تمنعُ حصولَ صورةِ الجنسِ وماهيَّتِهِ ، ولا طرفا القسمةِ في المادَّةِ ، ولا أيضاً تمنعُ أن يقعَ للجنسِ افتراقٌ آخَرُ مِن حيثُ صورتُهُ بالفصولِ . . فليسَ طرفا القسمةِ مِنَ الفصولِ ، بل مِنَ العوارضِ اللَّازمةِ فيهِ ؛ أعني : مِثلَ الذُّكورةِ والأُنوثةِ .

فإنَّ المنيَّ الَّذي كانَ صالحاً لصورةِ الحيوانِ ، وكانَ مُتعيِّناً لفصلٍ خاصٍّ مِنَ الحيوانِ الكلِّيِّ . . عرضَ لهُ انفعالٌ حارٌّ فصارَ ذَكَراً ، وكانَ يجوزُ أن يَعرِضَ لهُ بعينِهِ انفعالٌ مُبرِّدٌ في المِزاجِ فيكونَ أُنثىٰ .

وذٰلكَ الانفعالُ وحدَهُ لا يمنعُهُ مِن حيثُ هوَ نفْسُهُ أن يقبلَ أيَّ فصلٍ يَعرِضُ للحيوانِ مِن جهةِ صورتِهِ ؛ أي : مِن جهةِ كونِهِ ذا نفْسٍ درَّاكاً مُتحرِّكاً

(١) في (ج) : (تكوَّن) بدل (يكون) .
(٢) أي : المادَّةُ .

بالإرادةِ ، فكانَ يجوزُ أن يقبلَ النُّطقَ وغيرَ النُّطقِ ، فلم يكُنْ ذٰلكَ مُؤَثِّراً في تنويعِهِ .

وحتَّىٰ لو توهَّمْناهُ لا أُنثىٰ ولا ذَكَراً ، ولم نلتفتْ إلىٰ ذٰلكَ ألبتَّةَ . . لَقامَ نوعاً بما يُنوِّعُهُ ، فلا ذٰلكَ يمنعُ عنِ التَّنوُّعِ دونَ الالتفاتِ إليهِ ، ولا يُفيدُ التَّنوُّعَ بالالتفاتِ إليهِ .

وليسَ كذٰلكَ إذا توهَّمْناهُ لا ناطقاً ولا أعجمَ ، أو توهَّمْنا اللَّونَ لا أبيضَ ولا أسودَ بوجهٍ .

وليسَ يكفي إذا أردْنا أن نُفرِّقَ بينَ الفصولِ والخواصِّ القاسمةِ أن نقولَ : إنَّ الَّذي عرضَ مِن جهةِ المادَّةِ فليسَ بفصلٍ ؛ فإنَّ كونَهُ غاذياً أو غيرَ غاذٍ إنَّما يَعرِضُ مِن جهةِ المادَّةِ ، ولٰكنْ يجبُ أن تُراعى الشَّرائطُ الأُخرى الَّتي وصفْناها .

ولهٰذا لا نجدُ شيئاً مِن جُملةِ ما هوَ مُغتذٍ مِن أنواعِ الجسمِ يدخلُ في جُملةِ ما هوَ غيرُ مُغتذٍ ، ونجدُ الإنسانَ وهوَ نوعٌ لا مَحالةَ مِنَ الحيوانِ يدخلُ في جُملةِ الذَّكَرِ والأُنثىٰ جميعاً .

وكذٰلكَ الفَرسُ وغيرُهُ ، والذَّكَرُ والأُنثىٰ ؛ قد تدخلُ أيضاً في الإنسانِ وفي الفَرسِ علىٰ أنَّ هٰذا المعنىٰ وهوَ مُلازَمةُ ما بهِ تقعُ القسمةُ للمقسومِ وإن كانَ مِن شرائطِ الفصلِ . . فقد يكونُ في غيرِ الفصلِ ، فربَّما لزِمَ ما ليسَ بفصلٍ نوعاً واحداً لا يتعدَّاهُ ؛ وذٰلكَ إذا كانَ مِن لوازمِ الفصلِ .



ونرجعُ فنقولُ : وأنتَ تعلمُ أنَّ المادَّةَ إذا كانَتْ تتحرَّكُ إلىٰ قَبولِ حقيقةِ صورةٍ ليحدثَ نوعٌ . . فقد يَعرِضُ لها عوارضُ مِن الأمزجةِ وغيرِها تختلفُ بها

حالُها في أفعالٍ تصدرُ عنها لا مِن حيثُ تقبلُ صورةَ الجنسِ أو صورةَ الفصلِ ؛ إذ ليسَ كلُّ ما تقبلُهُ مِنَ الأحوالِ وما يَعرِضُ لها إنَّما يكونُ مِن جُملةِ ما هوَ داخلٌ في الغايةِ الَّتي إليها تتحرَّكُ في التَّكوُّنِ .

فقد علمتَ مُصادَماتِ الأُمورِ الطَّبيعيَّةِ ، ومُعارَضةَ بعضِها لبعضٍ ، والانفعالاتِ الَّتي تقعُ بينَها ؛ فربَّما كانَتِ الانفعالاتُ المُعترِضةُ صارفةً عنِ الغايةِ المقصودةِ ، وربَّما كانَتْ مُوقِعةً لاختلافاتٍ لا في نفْسِ الغايةِ المقصودةِ ، بل في أُمورٍ تُناسِبُ الغايةَ مُناسَبةً ما ، وربَّما كانَتْ في أُمورٍ خارجةٍ عنها جدّاً .

فما يَعرِضُ للمادَّةِ مِن هٰذهِ الجهةِ ، وتبقىٰ معَهُ المادَّةُ مُستمِرَّةً إلى الصُّورةِ . . فذٰلكَ خارجٌ عن معنى الغايةِ ، والذُّكورةُ والأُنوثةُ إنَّما تُؤثِّرُ في كيفيَّةِ حالِ الآلاتِ الَّتي بها يكونُ التَّناسلُ ، والتَّناسلُ لا مَحالةَ أمرٌ عارضٌ بعدَ الحياةِ وبعدَ تنوُّعِ الحياةِ شيئاً مُحصَّلاً بعينِهِ .

فيكونُ ذانِكَ وأمثالُهُما مِن جُملةِ الأحوالِ اللَّاحقةِ بعدَ تنوُّعِ النَّوعِ نوعاً وإن كانَتْ مُناسِبةً للغايةِ .

فما كانَ مِنَ الانفعالاتِ واللَّوازمِ بهٰذهِ الصِّفةِ . . **فلْيُعلَمْ** : أنَّها ليسَتْ مِنَ الفصولِ للأجناسِ .



فَصْلٌ (١)
[في عوارض الجنس]

قد عرَّفْنا طبيعةَ الكلِّيِّ ، وأنَّهُ كيفَ يُوجَدُ ، وأنَّ الجنسَ منها كيفَ يُفارِقُ المادَّةَ ، تعريفاً مِن وجهٍ يُمكِنُ أن يتفرَّعَ منهُ وجوهٌ سنُورِدُها بعدُ ، وعرفْنا أيُّ الأشياءِ يتضمَّنُها الجنسُ ممَّا يتنوَّعُ بها .

وقد بقيَ بحثانِ مُتَّصِلانِ بما نحنُ في سبيلِهِ :

أحدُهُما : أيُّ الأشياءِ يتضمَّنُها الجنسُ ممَّا ليسَ بمُنوِّعٍ إيَّاهُ ؟

والثَّاني : أنَّ هٰذا التَّأحيدَ كيفَ يكونُ ؟ وكيفَ يكونُ عنِ الجنسِ وعنِ الفصلِ ـ وهُما شيئانِ ـ شيءٌ واحدٌ مُتحصِّلٌ بالفعلِ ؟

فأمَّا البحثُ الأوَّلُ . . **فنقولُ فيهِ** : إنَّ تلكَ الأشياءَ إذ لا تكونُ فصولاً . . فهيَ لا مَحالةَ عوارضُ .

والعوارضُ : إمَّا لازمةٌ ، وإمَّا غيرُ لازمةٍ .

واللَّازمةُ : إمَّا لازمةٌ لأجناسِ الجنسِ إن كانَتْ لهُ أجناسٌ ، وإمَّا لفصولِ أجناسِهِ ، وإمَّا للجنسِ نفْسِهِ مِن فصلِهِ ، وإمَّا لفصولٍ تحتَهُ ، وإمَّا لمادَّةِ شيءٍ منها .

وأمَّا ما كانَ منها مِن فوقٍ . . فإنَّ اللَّازماتِ للأجناسِ الفوقانيَّةِ والفصولِ الَّتي لها والفصلِ المُقوِّمِ الَّذي للجنسِ نفْسِهِ ، واللَّازماتِ لموادِّ هٰذهِ ولأعراضِها ؛ إذ قد يَلزَمُ الأعراضَ أعراضٌ . . فجميعُ ذٰلكَ يكونُ لازماً للجنسِ ولِمَا تحتَهُ .

---

(١) قوله : (فصل) من النسخة (و) فقط .

وأمَّا الَّتي تَلزَمُ الفصولَ الَّتي تحتَ الجنسِ . . فلا يَلزَمُ الجنسَ شيءٌ منها ؛ إذ يَلزَمُ مِن ذٰلكَ أن يَلزَمَهُ النَّقيضانِ ، بل قد يجوزُ أن يقعَ فيهِ كلاهُما .



وأمَّا البحثُ الثَّاني . . فلْنفرضْ مُشاراً إليهِ هوَ مجموعٌ مُحصَّلٌ مِن فصولِ الأجسامِ وأعراضٍ كثيرةٍ .

فإذا قلْنا لهُ : (جسمٌ) . . **فلسْنا نعني بذٰلكَ** : مُجرَّدَ مجموعِ الصُّورةِ الجسميَّةِ معَ المادَّةِ الَّتي هٰذهِ الأشياءُ كلُّها عارضةٌ لها خارجةٌ ، **بل نعني** : شيئاً لا في موضوعٍ لهُ طولٌ وعرْضٌ وعمقٌ ، سواءٌ كانَ هٰذا الحملُ عليهِ أوَّليّاً أو غيرَ أوَّليٍّ .

فتكونُ هٰذهِ الجُملةُ مِن حيثُ هيَ جُملةٌ مُعيَّنةٌ . . يقعُ عليها حملُ الجسمِ بهٰذا المعنىٰ ، ولا يُحمَلُ الجسمُ عليهِ بالمعنى الآخَرِ الَّذي هوَ مادَّتُهُ .

فإذا قيلَ لهُ : (جسمٌ) . . لم يكُنْ ذٰلكَ الجسمُ إلَّا هوَ نفْسَهُ لا الجزءَ منهُ ولا شيئاً خارجاً عنهُ .



ولٰكنْ لقائلٍ أن يقولَ : قد جعلتُم طبيعةَ الجنسِ ليسَتْ غيرَ طبيعةِ الشَّخصِ ، وقد أجمعَ الحكماءُ علىٰ أنَّ للشَّخصِ أعراضاً وخواصَّ خارجةً عن طبيعةِ الجنسِ ؟

فنقولُ : **معنىٰ قولِهِم** : (إنَّ للشَّخصِ أعراضاً وخواصَّ خارجةً عن طبيعةِ الجنسِ) : هوَ أنَّ طبيعةَ الجنسِ المَقولةَ على الشَّخصِ لا تحتاجُ في أن يكونَ لها طبيعةُ الجنسِ مِن حيثُ تعمُّ إلىٰ تلكَ الأعراضِ بالفعلِ ، لا أنَّ طبيعةَ الجنسِ لا تُقالُ على الجُملةِ ؛ فإنَّهُ لو كانَ لا يُقالُ على الجُملةِ . .

لم يكُنْ محمولاً على الشَّخصِ ، بل كانَ يكونُ جزءاً مِنَ الشَّخصِ .

لٰكنَّهُ لو لم تكُنْ هٰذهِ الأعراضُ والخواصُّ . . لَكانَ يكونُ أيضاً هٰذهِ الطَّبيعةُ الَّتي قلْناها موجودةً بهٰذا المعنى المذكورِ ؛ وهوَ أنَّهُ طبيعةُ جوهرٍ كيفَ كانَتْ جوهريَّتُهُ يتقوَّمُ بكذا وكذا ممَّا يجبُ لهُ في أنَّهُ جسمٌ .

فهٰذهِ الأعراضُ والخواصُّ خارجةٌ عن أن يحتاجَ إليها الجسمُ مِنَ الأجناسِ ـ مثلاً ـ في أن يكونَ جسماً علىٰ ما قيلَ ، إلَّا أن يكونَ مُخصِّصاً .

وليسَ في ذٰلكَ أنَّهُ إذا كانَتْ هٰذهِ . . فليسَ يُقالُ عليها : الجسمُ ؛ ففَرْقٌ بينَ أن يُقالَ : إنَّ طبيعةً لا يُحتاجُ في معناها إلىٰ شيءٍ ، وبينَ أن يُقالَ : لا يُحمَلُ عليهِ ؛ فقد يُحمَلُ علىٰ ما لا يحتاجُ إلىٰ معناهُ ، وأمَّا إذا حُمِلَ . . فقد تخصَّصَ بهِ بالفعلِ بعدَ أن كانَ يجوزُ أن يتخصَّصَ بغيرِهِ .

وكذٰلكَ حالُهُ معَ الفصولِ ، ولولا هٰذا الوجهُ مِنَ الاعتبارِ في حملِ الجنسِ . . لَكانَ طبيعةُ الجنسِ جزءاً لا محمولاً .



فصل

في النوع

وأمَّا النَّوعُ : فإنَّهُ الطَّبيعةُ المُتحصِّلةُ في الوجودِ وفي العقلِ جميعاً ؛ وذٰلكَ لأنَّ الجنسَ إذا تحصَّلَ ماهيَّةً بأُمورٍ تُحصِّلُهُ (١) . . يكونُ العقلُ إنَّما يبتغي بعدَ ذٰلكَ أن يُحصِّلَها بالإشارةِ فقطْ ، ولا يطلبُ شيئاً في تحصيلِها إلَّا الإشارةَ فقطْ بعدَ أن تحصَّلَتِ الطَّبيعةُ نوعَ الأنواعِ .

ويكونُ حينئذٍ تَعرِضُ لهُ لوازمُ مِنَ الخواصِّ والأعراضِ تتعيَّنُ بها الطَّبيعةُ مُشاراً إليها ، تكونُ تلكَ الخواصُّ والأعراضُ :

إمَّا إضافاتٍ فقطْ مِن غيرِ أن تكونَ معنىً في الذَّاتِ ألبتَّةَ ، وهيَ ما يَعرِضُ لشخصيَّاتِ الأُمورِ البسيطةِ والأعراضِ (٢) .

وإمَّا أن تكونَ أحوالاً أيضاً زائدةً على المُضافاتِ ، لٰكنْ بعضُها بحيثُ لو تُوهِّمَ مرفوعاً عن هٰذا المُشارِ إليهِ . . لَوجبَ ألَّا يكونَ هٰذا المُشارُ إليهِ الَّذي هوَ مُغايِرٌ لآخَرينَ موجوداً ، بل يكونُ قد فسدَ نحوَ مُغايَرتِهِ اللَّازمةِ (٣) .

وبعضُها بحيثُ لو تُوهِّمَ مرفوعاً . . لم يجبْ بهِ لا بطلانُ ماهيَّتِهِ بعدَ

---

(١) في (ج ، د ، هـ) : (مُحصِّلة) بدل (تُحصِّله) .

(٢) في هامش (أ ، ج) زيادة : (لأن تشخصها بكونها محمولةً علىٰ موصوفاتها ، وتشخصها بالوضع يكون بالعرض كالصور الطبيعية ؛ مثلُ صورة النار) ، وأُشير إليها بنسخة ، لكن في (ج) : (أي : في موضوعاتها) بدل (علىٰ موصوفاتها) ، و(فصور) بدل (كالصور) .

(٣) في هامش (أ ، ج) زيادة : (فإن الشخص معلول المشخص ، فإذا عُدم المشخصُ . . عُدم معه معلولُه ؛ وهو الشخص ، وهٰذا المشخص هو الوضع) ، وأُشير إليها بنسخة ، لكن في (أ) سقط منها قوله : (عُدم المشخصُ) .

وجودِها ، ولا فسادُ ذاتِهِ بعدَ تخصُّصِها ، ولٰكنْ بطَلَتْ مُغايَرتُهُ ومُخالَفتُهُ لآخَرينَ إلىٰ مُغايَرةٍ أُخرىٰ مِن غيرِ فسادٍ .

لٰكنَّا ربَّما أشكلَ علينا ذٰلكَ فلم يتحصَّلْ ، وليسَ كلامُنا فيما نعلمُهُ نحنُ ، بل فيما الأمرُ في نفْسِهِ عليهِ .



فَصْلٌ
في تعريف الفصل وتحقيقه

والفصلُ أيضاً يجبُ أن نتكلَّمَ فيهِ ونُعرِّفَ حالَهُ .

فنقولُ : إنَّ الفصلَ بالحقيقةِ ليسَ هوَ مِثلَ النُّطقِ والحسِّ ؛ فإنَّ ذٰلكَ غيرُ محمولٍ علىٰ شيءٍ إلَّا علىٰ ما ليسَ فصلاً لهُ ، بل نوعاً ؛ مِثلَ اللَّمسِ للحسِّ علىٰ ما علمتَ في مَوضِعٍ آخَرَ(١) ، أو شخصاً ؛ مِثلَ حملِ النُّطقِ علىٰ نطقِ زيدٍ وعمرٍو .

فإنَّ أشخاصَ النَّاسِ لا يُحمَلُ عليها النُّطقُ ولا الحسُّ ؛ فلا يُقالُ لشيءٍ منها : (إنَّهُ نطقٌ أو حسٌّ) ، ولٰكنْ يُشتَقُّ لهُ مِن أسمائِها اسمٌ .

فإن كانَتْ هٰذهِ فصولاً . . فهيَ فصولٌ مِن جهةٍ أُخرىٰ ، وليسَتْ مِنَ الجهةِ الَّتي هيَ أقسامُ المَقولِ علىٰ كثيرينَ بالتَّواطؤِ .

فالأَولىٰ أن تكونَ هٰذهِ مَبادئَ الفصولِ لا الفصولَ ؛ فإنَّها إنَّما تُحمَلُ بالتَّواطؤِ علىٰ غيرِ أشخاصِ النَّوعِ الَّتي يُقالُ : إنَّها فصولُها .

وذٰلكَ لأنَّ النُّطقَ يُحمَلُ علىٰ نطقِ زيدٍ ونطقِ عمرٍو بالتَّواطؤِ ، والحسَّ يُحمَلُ على السَّمعِ والبصرِ بالتَّواطؤِ .

فالفصلُ الَّذي هوَ كالنُّطقِ والحسِّ ليسَ هوَ بحيثُ يُقالُ علىٰ شيءٍ مِنَ الجنسِ ؛ فليسَ الحسُّ والنُّطقُ حيواناً ألبتَّةَ .

---

(١) قال الشيخ الرئيس ابن سينا رحمه الله تعالىٰ في « التعليقات » (ص ٥٥) : (الحسُّ جنسُ اللمس ؛ فلذٰلك يُحمَل عليه ، لٰكنه فصلٌ لشيء آخَرَ ، ومثلُ هٰذا الفصل لا يُحمَل علىٰ ما هو فصلٌ له) ، ويُنظر « مفتاح الشفاء » للعاملي (ق/١٨٩) مخطوط .

وأمَّا الفصلُ الَّذي هوَ النَّاطقُ والحسَّاسُ . . فالجنسُ بالقوَّةِ هوَ ، وإذا صارَ هوَ بالفعلِ . . صارَ نوعاً .

وأمَّا كيفَ ذٰلكَ . . فقد تكلَّمْنا فيهِ وبيَّنَّا أنَّهُ كيفَ يكونُ الجنسُ هوَ الفصلَ وهوَ النَّوعُ في الوجودِ بالفعلِ ، وكيفَ تفترقُ هٰذهِ بعضُها مِن بعضٍ ، وأنَّ النَّوعَ بالحقيقةِ شيءٌ هوَ الجنسُ إذا صارَ موصوفاً بالفعلِ ، وأنَّ ذٰلكَ التَّمييزَ والتَّفريقَ هوَ عندَ العقلِ ، فإذا احتيلَ وفُصِلَ وتميَّزَ في الوجودِ في المُركَّباتِ . . صارَ الجنسُ مادَّةً والفصلُ صورةً ، ولم يكُنِ الجنسُ ولا الفصلُ مَقولاً على النَّوعِ .

ثمَّ مِنَ الشُّكوكِ الَّتي تَعرِضُ علىٰ هٰذا الكلامِ ، بل علىٰ وجودِ طبيعةِ الفصلِ ما أقولُهُ : إنَّهُ مِنَ البيِّنِ أنَّ كلَّ نوعٍ مُنفصِلٌ عن شركائِهِ في الجنسِ بفصلٍ ، ثمَّ ذٰلكَ الفصلُ معنىً أيضاً مِنَ المعاني : فإمَّا أن يكونَ أعمَّ المحمولاتِ ، وإمَّا أن يكونَ معنىً واقعاً تحتَ أعمِّ المحمولاتِ .

ومُحالٌ أن يُقالَ : إنَّ كلَّ فصلٍ هوَ أعمُّ المحمولاتِ ؛ فإنَّ النَّاطقَ وأشياءَ كثيرةً ممَّا يجري مَجراهُ ليسَ مَقولةً ولا في حُكمِ مَقولةٍ ، **فبقيَ** : أن يكونَ واقعاً تحتَ أعمِّ المحمولاتِ ، وكلُّ ما هوَ واقعٌ تحتَ معنىً أعمَّ منهُ . . فهوَ مُنفصِلٌ عمَّا يُشارِكُهُ فيهِ بفصلٍ يختصُّ بهِ ، **فيكونُ إذاً** : لكلِّ فصلٍ فصلٌ ، ويذهبُ هٰذا إلىٰ غيرِ النِّهايةِ .

والَّذي يجبُ أن يُعلَمَ حتَّىٰ ينحلَّ بهِ هٰذا الشَّكُّ : أنَّ مِنَ الحملِ ما يكونُ المحمولُ فيهِ مُقوِّماً لماهيَّةِ الموضوعِ ، ومنهُ ما يكونُ أمراً لازماً لهُ غيرَ مُقوِّمٍ لماهيَّتِهِ ؛ كالوجودِ .

وأنَّهُ ليسَ يجبُ أن يكونَ كلُّ معنىً يكونُ أخصَّ ويقعُ تحتَ معنىً أعمَّ

إنَّما ينفصلُ عن شركائِهِ فيهِ بفصلٍ في العقلِ هوَ معنىً يُغايِرُ ذاتَهُ وماهيَّتَهُ .

وإنَّما يجبُ ذٰلكَ إذا كانَ ما يُحمَلُ عليهِ مُقوِّماً لماهيَّتِهِ ، فيكونُ في العقلِ والذِّهنِ كالجزءِ لماهيَّتِهِ ، فما شاركَهُ عندَ العقلِ والذِّهنِ والتَّحديدِ في ذٰلكَ المعنىٰ . . شاركَهُ في شيءٍ هوَ جزءُ ماهيَّتِهِ .

فإذا خالفَهُ . . يجبُ أن يُخالِفَهُ في شيءٍ لا يتشاركانِ فيهِ ، ويكونُ ذٰلكَ جزءاً آخَرَ عندَ العقلِ والذِّهنِ والتَّحديدِ مِن ماهيَّتِهِ .

فتكونُ مُخالَفتُهُ الأوَّليَّةُ لهُ بشيءٍ مِن جُملةِ ماهيَّتِهِ ، ليسَ بجميعِ ما يدخلُ في ماهيَّتِهِ ؛ أعني : عندَ الذِّهنِ والتَّحديدِ .

والجزءُ غيرُ الكلِّ ، فتكونُ مُخالَفتُهُ لهُ بشيءٍ غيرِهِ ؛ وهوَ الفصلُ .

وأمَّا إذا كانَتِ المُشارَكةُ في أمرٍ لازمٍ ، وكانَ لا مُشارَكةَ في أجزاءِ حدِّ الماهيَّةِ أصلاً . . كانَتِ الماهيَّةُ بنفْسِها مُنفصِلةً لا بجزءٍ منها ؛ مِثلُ انفصالِ اللَّونِ عنِ العددِ ؛ فإنَّهُما وإنِ اشتركا في الوجودِ . . فالوجودُ ـ كما اتَّضحَ في سائرِ ما تعلَّمتَ مِنَ الفلسفةِ ـ لازمٌ غيرُ داخلٍ في الماهيَّةِ ، فلا يحتاجُ اللَّونُ في انفصالِهِ مِنَ العددِ عندَ التَّحديدِ والذِّهنِ إلىٰ شيءٍ آخَرَ غيرِ ماهيَّتِهِ وطبيعتِهِ .

ولو شاركَهُ العددُ في معنىً داخلٍ في ماهيَّتِهِ . . لَكانَ يحتاجُ أن ينفصلَ عنهُ بمعنىً آخَرَ غيرِ جُملةِ ماهيَّتِهِ ، لٰكنْ جُملةُ ماهيَّةِ اللَّونِ غيرُ مُشارِكةٍ ألبتَّةَ لماهيَّةِ العددِ ، وإنَّما تُشارِكُها بشيءٍ خارجٍ عنِ الماهيَّةِ .

فلا يحتاجُ إذاً اللَّونُ إلىٰ فصلٍ يُخالِفُ بِهِ العددَ .

ونقولُ أيضاً : إنَّ الجنسَ يُحمَلُ على النَّوعِ علىٰ أنَّهُ جزءٌ مِن ماهيَّتِهِ ، ويُحمَلُ على الفصلِ علىٰ أنَّهُ لازمٌ لهُ لا علىٰ أنَّهُ جزءٌ مِن ماهيَّتِهِ .

مثالُهُ : الحيوانُ يُحمَلُ على الإنسانِ علىٰ أنَّهُ جزءٌ مِن ماهيَّتِهِ ، ويُحمَلُ على النَّاطقِ علىٰ أنَّهُ لازمٌ لهُ لا علىٰ أنَّهُ جزءٌ مِن ماهيَّتِهِ .

فإنَّما يُعنىٰ بالنَّاطقِ : شيءٌ لهُ نطقٌ وشيءٌ لهُ نفْسٌ ناطقةٌ مِن غيرِ أن يتضمَّنَ نفْسُ قولِنا : (النَّاطقُ) بياناً لذٰلكَ الشَّيءِ أنَّهُ جوهرٌ أو غيرُ جوهرٍ ، إلَّا أنَّهُ يَلزَمُ ألَّا يكونَ هٰذا الشَّيءُ إلَّا جوهراً وإلَّا جسماً وإلَّا حسَّاساً ، فتكونُ هٰذهِ الأُمورُ مَقولةً عليهِ قولَ اللَّازمِ على الملزومِ ؛ لأنَّها غيرُ داخلةٍ في مفهومِ النَّاطقِ ؛ أي : الشَّيءِ ذي النُّطقِ .

فنقولُ الآنَ : أمَّا الفصلُ . . فإنَّهُ لا يُشارِكُ الجنسَ الَّذي يُحمَلُ عليهِ في الماهيَّةِ ، فيكونُ إذاً انفصالُهُ عنهُ بذاتِهِ ، ويُشارِكُ النَّوعَ علىٰ أنَّهُ جزءٌ منهُ ، فيكونُ انفصالُهُ عنهُ بطبيعةِ الجنسِ الَّتي هيَ في ماهيَّةِ النَّوعِ وليسَتْ في ماهيَّةِ الفصلِ .

وأمَّا حالُهُ معَ سائرِ الأشياءِ ؛ فإنَّ الفصلَ إن شاركَها في الماهيَّةِ . . وجبَ أن ينفصلَ عنها بفصلٍ ، وإن لم يُشارِكْها في الماهيَّةِ . . لم يجبْ أن ينفصلَ عنها بفصلٍ .

وليسَ يجبُ أن يكونَ كلُّ فصلٍ يُشارِكُ شيئاً في ماهيَّةٍ ؛ فليسَ يجبُ لا مَحالةَ إذا وقعَ الفصلُ تحتَ ما هوَ أعمُّ منهُ أن يكونَ وقوعُهُ تحتَهُ هوَ وقوعَهُ تحتَ الجنسِ ، بل قد يُمكِنُ أن يقعَ تحتَ ما هوَ أعمُّ منهُ ، ويكونَ الأعمُّ داخلاً في ماهيَّتِهِ .

ويُمكِنُ ألَّا يقعَ تحتَ ما هوَ أعمُّ منهُ إلَّا وقوعَ المعنىٰ تحتَ اللَّازمِ لهُ دونَ الدَّاخلِ في ماهيَّتِهِ ؛ مِثلُ النَّاطقِ مثلاً ؛ فإنَّهُ يقعُ تحتَ المُدرِكِ علىٰ أنَّ المُدرِكَ جنسٌ لهُ ، والمُدرِكُ يقعُ تحتَ الجوهرِ علىٰ أنَّهُ ـ أعني :

الجوهرَ ـ لازمٌ لهُ لا جنسٌ على الوجهِ الَّذي أومأْنا إليهِ ، ويقعُ أيضاً تحتَ المُضافِ لا علىٰ أنَّ الإضافةَ جوهرُهُ أو داخلةٌ في ماهيَّتِهِ ، بل علىٰ أنَّها لازمةٌ لهُ .

فالفصلُ ليسَ يحتاجُ في انفصالِهِ عنِ النَّوعِ إلىٰ فصلٍ آخَرَ ، وليسَ يحتاجُ في انفصالِهِ عنِ الأشياءِ المُشارِكةِ لهُ في الوجودِ وسائرِ اللَّوازمِ إلىٰ معنىً غيرِ نفْسِ ماهيَّتِهِ ، وليسَ يجبُ أن يقعَ لا مَحالةَ تحتَ ما هوَ أعمُّ منهُ وقوعَ النَّوعِ تحتَ الجنسِ ، بل قد يقعُ وقوعَ الملزومِ الأخصِّ تحتَ اللَّازمِ الَّذي لا يدخلُ في الماهيَّةِ .

فأمَّا إن أخذتَ الفصلَ ـ كالنُّطقِ مثلاً ـ . . فإنَّما يجبُ أمثالُهُ في فصولِ الأشياءِ المُركَّبةِ .

فإن عنيتَ بالنُّطقِ كونَهُ ذا نفْسٍ ناطقةٍ . . كانَ مِنَ المعاني المُؤلَّفةِ مِن نسبةٍ وجوهرٍ علىٰ ما علمتَ مِن حُكمِهِ في مَواضعَ أُخرىٰ .

وإن عنيتَ نفْسَ النَّفْسِ . . كانَتْ جوهراً ، وكانَتْ جزءَ جوهرٍ مُركَّبٍ تُخالِفُهُ بالفصلِ الواقعِ بينَ البسيطِ والمُركَّبِ في الجواهرِ علىٰ نحوِ ما تحقَّقتَ كثيراً .



ولْنرجعِ الآنَ إلى المُقدِّماتِ الَّتي في الشَّكِّ .

فنقولُ : أمَّا المُقدِّمةُ القائلةُ : (إنَّ الفصلَ لأنَّهُ معنىً مِنَ المعاني : فإمَّا أن يكونَ أعمَّ المحمولاتِ ، وإمَّا أن يكونَ معنىً واقعاً تحتَ أعمِّ المحمولاتِ) . . فمُسلَّمةٌ .

وأمَّا الأُخرىٰ ؛ وهيَ القائلةُ : (إنَّ كلَّ ما هوَ أعمُّ المحمولاتِ . . فهوَ

مَقولةٌ) . . كذبٌ ، وإنَّما المَقولةُ أعمُّ المحمولاتِ الجنسيَّةِ المُقوّمةِ للماهيَّةِ لا الَّتي هيَ أعمُّ المحمولاتِ وليسَ تُقوّمُ ماهيَّةَ كلِّ ما تحتَها ، بل تَلزَمُ الأشياءَ .

والقائلةُ الأُخرىٰ : (إنَّ كلَّ ما هوَ واقعٌ تحتَ معنىً أعمَّ منهُ . . فهوَ مُنفصِلٌ عمَّا يُشارِكُهُ فيهِ بفصلٍ يختصُّ بهِ) . . كاذبةٌ ؛ لأنَّ المُشارِكاتِ إذا كانَتْ مُشارِكةً في اللَّازمِ دونَ المعنى الدَّاخلِ في الماهيَّةِ . . لم يكُنِ الانفصالُ عنها بفصلٍ ، بل بمُجرَّدِ الماهيَّةِ .

وبيِّنٌ بعدَ هـٰذا : أنَّهُ لا يجبُ أن يكونَ لكلِّ فصلٍ فصلٌ .

ويجبُ أن يُعلَمَ أنَّ الَّذي يُقالُ مِن أنَّ فصولَ الجوهرِ جوهرٌ ، وفصولَ الكيفِ كيفٌ . . معنىٰ ذٰلكَ : أنَّ فصولَ الجوهرِ يَلزَمُ أن تكونَ جوهراً ، وفصولَ الكيفِ يَلزَمُ أن تكونَ كيفاً ، لا أنَّ فصولَ الجوهرِ يُؤخَذُ في مفهومِ ماهيَّتِها حدُّ الجوهرِ علىٰ أنَّها جواهرُ في أنفُسِها ، وفصولَ الكيفِ يُؤخَذُ في ماهيَّتِها حدُّ الكيفيَّةِ علىٰ أنَّها كيفيَّةٌ .

إلَّا أن يُعنىٰ بفصولِ الجوهرِ ـ مثلاً ـ لا الفصلُ المَقولُ على الجوهرِ بالتَّواطؤِ ، بلِ الفصلُ المَقولُ عليهِ بالاشتقاقِ ؛ أعني : لا النَّاطقَ بلِ النُّطقَ ، فيكونُ حينئذٍ ما علمتَ ، ويكونُ فصلاً بالاشتقاقِ لا بالتَّواطؤِ ، والفصلُ الحقيقيُّ هوَ الَّذي يُقالُ بالتَّواطؤِ .

وليسَ يجبُ إذا كانَ الفصلُ الَّذي بالتَّواطؤِ موجوداً أن يكونَ أيضاً الفصلُ الَّذي بالاشتقاقِ موجوداً ، إنَّما يكونُ هـٰكذا لا في كلِّ ما هوَ نوعٌ ، بل فيما هوَ نوعٌ جوهريٌّ دونَ الأنواعِ العرضيَّةِ ، وليسَ أيضاً في كلِّ نوعٍ جوهريٍّ ، بل فيما كانَ مُركَّباً ولم يكُنْ جوهراً بسيطاً .

فالفصلُ الَّذي يُقالُ بالتَّواطؤِ معناهُ : شيءٌ بصفةِ كذا مُطلَقاً ، ثمَّ بعدَ ذٰلكَ علىٰ سبيلِ النَّظرِ والتَّأمُّلِ يُعلَمُ أنَّهُ يجبُ أن يكونَ هٰذا الشَّيءُ الَّذي بصفةِ كذا جوهراً أو كيفاً .

مثالُهُ : أنَّ النَّاطقَ هوَ شيءٌ لهُ نطقٌ ، وليسَ في كونِهِ شيئاً لهُ نطقٌ هوَ أنَّهُ جوهرٌ أو عرَضٌ ، إلَّا أنَّهُ يُعرَفُ مِن خارجٍ أنَّهُ لا يُمكِنُ أن يكونَ هٰذا الشَّيءُ إلَّا جوهراً أو جسماً .



فَصْلٌ
في تعريف مناسبة الحدّ والمحدود

لقائلٍ أن يقولَ : إنَّ الحدَّ ـ كما وقعَ عليهِ الاتِّفاقُ مِن أهلِ الصِّناعةِ ـ مُؤلَّفٌ مِن جنسٍ وفصلٍ ، وكلٌّ واحدٍ منهُما مُفارِقٌ للآخَرِ ، ومجموعُهُما هوَ الحدُّ (١) ، وليسَ الحدُّ إلَّا ماهيَّةَ المحدودِ ، فتكونُ نسبةُ المعاني المدلولِ عليها بالجنسِ والفصلِ إلىٰ طبيعةِ النَّوعِ كنسبتِها في الحدِّ إلى المحدودِ .

وكما أنَّ الجنسَ والفصلَ جزءا الحدِّ . . فكذٰلكَ معنياهُما جزءا المحدودِ .

وإذا كانَ كذٰلكَ . . لم يصحَّ حملُ طبيعةِ الجنسِ علىٰ طبيعةِ النَّوعِ ؛ لأنَّهُ جزءٌ منهُ ؟

فنقولُ : إنَّا إذا حدَدْنا فقلْنا للإنسانِ مثلاً : (حيوانٌ ناطقٌ) . . **فليسَ مُرادُنا بذٰلكَ** : أنَّ الإنسانَ هوَ مجموعُ الحيوانِ والنَّاطقِ ، **بل مُرادُنا بذٰلكَ** : أنَّهُ الحيوانُ الَّذي ذٰلكَ الحيوانُ ناطقٌ ، بلِ الَّذي هوَ بعينِهِ النَّاطقُ ، كأنَّ الحيوانَ في نفْسِهِ أمرٌ لا يتحصَّلُ وجودُهُ على النَّحوِ الَّذي قلْنا قبلُ .

فإذا كانَ ذٰلكَ الحيوانُ ناطقاً حتَّىٰ يكونَ هٰذا الَّذي نقولُ لهُ : (إنَّهُ ذو نفْسٍ درَّاكةٍ) مُجمَلاً ـ الَّذي هوَ غيرُ مُحصَّلٍ ؛ أي : أنَّهُ ذو نفْسٍ هوَ ـ قد صارَ (٢) مُحصَّلاً مِن حالِهِ أنَّ نفْسَهُ حسَّاسةٌ ناطقةٌ . . فيكونُ (٣) هٰذا تحصيلاً لكونِهِ ذا نفْسٍ درَّاكةٍ .

---

(١) في (ج ، د ، هـ ، و) : (جزءا الحدِّ) بدل (الحدُّ) ، وفي هامش (أ) أُشير إليه بنسخة .
(٢) قوله : (قد صار . . .) خبرُ قوله : (يكون هٰذا الذي نقول . . .) .
(٣) هٰذا جواب الشرط لقوله : (فإذا كان ذٰلك الحيوان . . .) أولَ الفقرة .

فليسَ يكونُ الجسمُ ذو النَّفْسِ الدَّرَّاكةِ شيئاً وكونُهُ ذا نفْسٍ ناطقةٍ شيئاً ينضمُّ إليهِ خارجاً عنهُ ، بل يكونُ هـٰذا الَّذي هوَ حيوانٌ هوَ الجسمُ ذو النَّفْسِ الدَّرَّاكةِ .

ثمَّ كونُ نفْسِهِ درَّاكةً أمرٌ مُبهَمٌ ، ولا يكونُ بالفعلِ في الوجودِ مُبهَماً ألبتَّةَ كما علمتَ ، بل يكونُ فيهِ مُحصَّلاً ، وإنَّما يكونُ هـٰذا الإبهامُ في الذِّهنِ ؛ إذ يكونُ مُشكِلاً عليهِ حقيقةُ النَّفْسِ الدَّرَّاكةِ حتَّىٰ يُفصَّلَ فيُقالَ : درَّاكةٌ بالحسِّ والتَّخيُّلِ والنُّطقِ .

وإذا أُخِذَ الحسُّ في حدِّ الحيوانِ . . فليسَ هوَ بالحقيقةِ الفصلَ ، بل هوَ دليلٌ على الفصلِ .

فإنَّ فَصْلَ الحيوانِ أنَّهُ ذو نفْسٍ درَّاكةٍ مُتحرّكةٍ بالإرادةِ ، وليسَ هُويَّةُ نفْسِ الحيوانِ أن يحسَّ ، ولا هُويَّتُهُ أن يتخيَّلَ ، ولا هُويَّتُهُ أن يتحرَّكَ بالإرادةِ ، بل هوَ مَبدَأٌ لجميعِ ذٰلكَ ، وهـٰذهِ كلُّها قُواهُ ، ليسَ أن يُنسَبَ إلىٰ بعضِها أَولىٰ مِن أن يُنسَبَ إلى الآخَرِ ، لـٰكنَّهُ ليسَ لهُ في نفْسِهِ اسمٌ ، وهـٰذهِ توابعُهُ ، فيُضطَرُّ إلىٰ أن يُخترَعَ لهُ اسمٌ بالنِّسبةِ إليها .

ولهـٰذا يُجمَعُ الحسُّ والتَّحرُّكُ معاً في حدِّهِ ، ويُجعَلُ الحسُّ كأنَّهُ معنىً يجمعُ الحسَّ الظَّاهرَ والباطنَ ، أو يُقتصَرُ على الحسِّ فيكونُ دالّاً علىٰ جميعِ ذٰلكَ لا بالتَّضمُّنِ ، بل بالالتزامِ .

وقد سلفَ لكَ بيانُ هـٰذا وما أشبهَهُ ؛ فليسَ الحسُّ بالحقيقةِ فصلَ الحيوانِ ، بل أحدُ شُعَبِ فصلِهِ وأحدُ لوازمِهِ .

وإنَّما فصلُهُ وجودُ النَّفْسِ الَّتي هيَ مَبدَأُ هـٰذا كلِّهِ لهُ ، وكذٰلكَ النَّاطقُ للإنسانِ .

لـٰكنْ عدمُ الأسماءِ وقلَّةُ شعورِنا بالفصولِ يضطرُّنا ـ إمَّا هـٰذا ، وإمَّا ذاكَ ـ إلى الانحرافِ عن حقيقةِ الفصلِ إلىٰ لازمِهِ :

فربَّما اشتققْنا اسمَهُ مِن لازمِهِ فعنَيْنا بالحاسِّ الَّذي لهُ المَبدَأَ الَّذي ينبعثُ عنهُ الحسُّ وغيرُهُ .

وربَّما كانَ الفصلُ نفْسُهُ مجهولاً عندَنا ، ولم نشعرْ إلَّا بلازمِهِ .

وليسَ كلامُنا في هـٰذهِ الأُمورِ علىٰ حسَبِ ما نعقلُ نحنُ ونصنعُ نحنُ ونتصرَّفُ فيها نحنُ ، بل مِن جهةِ كيفيَّةِ وجودِها في أنفُسِها .

ثمَّ لو كانَ ليسَ للحيوانِ نفْسٌ إلَّا الحسَّاسةُ . . كانَ كونُهُ جسماً ذا حسٍّ ليسَ جنساً بمعنىٰ مُجرَّدِ الطَّبيعةِ الجسميَّةِ والحسِّيَّةِ بشرطِ أن يكونَ هوَ فقطْ ، بل على النَّحوِ الَّذي قلْنا .

فاتِّحادُ الفصلِ بالجنسِ ليسَ إلَّا علىٰ أنَّهُ شيءٌ كانَ مُضمَّنَ الجنسِ بالقوَّةِ لا مُلتزِمَ الجنسِ بالقوَّةِ ، واتِّحادُ المادَّةِ بالصُّورةِ أوِ الجزءِ بالجزءِ الآخَرِ في المُركَّبِ . . فإنَّما هوَ اتِّحادُ شيءٍ بشيءٍ خارجٍ عنهُ لازمٍ أو عارضٍ .

فتكونُ الأشياءُ الَّتي يكونُ فيها اتِّحادٌ علىٰ أصنافٍ :

أحدُها : أن يكونَ كاتِّحادِ المادَّةِ والصُّورةِ ، فتكونُ المادَّةُ شيئاً لا وجودَ لهُ بانفرادِ ذاتِهِ بوجهٍ ، وإنَّما يصيرُ بالفعلِ بالصُّورةِ علىٰ أن تكونَ الصُّورةُ أمراً خارجاً عنهُ ، ليسَ أحدُهُما الآخَرَ ، ويكونَ المجموعُ ليسَ ولا واحدٌ منهُما (١) .

---

(١) قوله : (ليس ولا واحدٌ) كذا في النسخ ، وفي هامش (ج) : (وهـٰذه العبارة [وقعت] في عدة مواضع من هـٰذا الكتاب ، يحتملُ أن يكون تقديرُها : « ليس كلُّ واحدٍ ولا واحدٌ » ، ويحتملُ أن يكون : « ولا واحدٌ » [تأكيداً] لـ « ليس » ، **وهـٰذا أظهرُ**) ، وقال العاملي في « مفتاح الشفاء » (ق/١٩١) مخطوط : (إنه منصوبٌ علىٰ أن يكون خبراً عن قوله : « ليس » ؛ يعني : أنه ليس المجموعُ واحداً منهما ، وكلمة « لا » ها هنا زائدةٌ تأكيداً للنفي ، **وما وقع في بعض النُّسَخ** ←

والثَّاني : اتِّحادُ أشياءَ يكونُ كلُّ واحدٍ منها في نفْسِهِ مُستغنِياً عنِ الآخَرِ في القوامِ ، إلَّا أنَّها تتَّحدُ فيحصلُ منها شيءٌ واحدٌ : إمَّا بالتَّركيبِ ، وإمَّا بالاستحالةِ والامتزاجِ .

ومنها : اتِّحادُ أشياءَ بعضُها لا يقومُ بالفعلِ إلَّا بما انضمَّ إليهِ ، وبعضُها يقومُ بالفعلِ ، فيقومُ الَّذي لا يقومُ بالفعلِ بالَّذي يقومُ بالفعلِ ، ويجتمعُ مِن ذٰلكَ جُملةٌ مُتَّحِدةٌ مِثلُ اتِّحادِ الجسمِ والبياضِ .

وهٰذهِ الأقسامُ كلُّها لا تكونُ المُتَّحِداتُ منها بعضُها بعضاً ، ولا جُملتُها أجزاءَها ، ولا يُحمَلُ ألبتَّةَ شيءٌ منها على الآخَرِ حَمْلَ التَّواطؤِ .

ومنها : اتِّحادُ شيءٍ بشيءٍ قوَّةُ هٰذا الشَّيءِ منهُما أن يكونَ ذٰلكَ الشَّيءُ لا أن ينضمَّ إليهِ ؛ فإنَّ الذِّهنَ قد يعقلُ معنىً يجوزُ أن يكونَ ذٰلكَ المعنىٰ نفْسُهُ أشياءَ كثيرةً كلُّ واحدٍ منها ذٰلكَ المعنىٰ في الوجودِ ، فيَضمُّ إليهِ معنىً آخَرَ تعيَّنَ وجودُهُ بأن يكونَ ذٰلكَ المعنىٰ مُتضمِّناً فيهِ ، وإنَّما يكونُ آخَرَ مِن حيثُ التَّعيينُ والإبهامُ لا في الوجودِ .

مِثلُ المقدارِ ؛ فإنَّهُ معنىً يجوزُ أن يكونَ هوَ الخطَّ والسَّطحَ والعمقَ لا علىٰ أن يُقارِنَهُ شيءٌ فيكونَ مجموعُهُما الخطَّ والسَّطحَ والعمقَ ، بل علىٰ أن يكونَ نفْسُ الخطِّ ذٰلكَ ، أو نفْسُ السَّطحِ ذٰلكَ .

وذٰلكَ لأنَّ معنى المقدارِ هوَ شيءٌ يحتملُ ـ مثلاً ـ المُساواةَ غيرَ مشروطٍ فيهِ أن يكونَ هٰذا المعنىٰ فقطْ ؛ فإنَّ مِثلَ هٰذا لا يكونُ جنساً كما علمتَ ، بل بلا شرطٍ غيرِ ذٰلكَ حتَّىٰ يجوزَ أن يكونَ هٰذا الشَّيءُ القابلُ للمُساواةِ هوَ في نفْسِهِ

← **الصحيحة** : « واحدٌ » مرفوعاً . . علىٰ أنه اسمٌ لكلمة « ليس » ؛ وذٰلك علىٰ أنَّ « يكون » تامةٌ ، **ومفاد ذٰلك** : أنه وُجِدَ المجموعُ وليس واحداً على الأول ، ولا واحدٌ على الثاني ؛ وذٰلك كما عليه أمر الأجزاء المحمولة على الشيء ؛ لأنه يكون كلٌّ منها مُتَّحِداً معه) .

أيَّ شيءٍ كانَ بعدَ أن يكونَ وجودُهُ لذاتِهِ هـٰذا الوجودَ ؛ أي : يكونَ محمولاً عليهِ لذاتِهِ أنَّهُ كذا ، سواءٌ كانَ في بُعْدٍ أو بُعْدَينِ أو ثلاثةٍ .

فهـٰذا المعنىٰ في الوجودِ لا يكونُ إلَّا أحدَ هـٰذهِ ، لـٰكنِ الذِّهنُ يخلقُ لهُ مِن حيثُ يعقلُ وجوداً مُفرَداً .

ثمَّ إنَّ الذِّهنَ إذا أضافَ إليهِ الزِّيادةَ ؛ أعني : الفصلَ . . لم يُضِفِ الزِّيادةَ علىٰ أنَّها معنىً مِن خارجٍ لاحقٍ بالشَّيءِ القابلِ للمُساواةِ حتَّىٰ يكونَ ذٰلكَ قابلاً للمُساواةِ في حدِّ نفْسِهِ ، وهـٰذا شيءٌ آخَرُ مُضافٌ إليهِ خارجٌ عن ذٰلكَ ، بل يكونُ ذٰلكَ تحصيلاً لقَبولِهِ للمُساواةِ أنَّهُ في بُعْدٍ واحدٍ فقطْ ، أو في أكثرَ منهُ .

فيكونُ القابلُ للمُساواةِ في بُعْدٍ واحدٍ في هـٰذا الشَّيءِ هوَ نفْسَ القابلِ للمُساواةِ حتَّىٰ يجوزَ لكَ أن تقولَ : إنَّ هـٰذا القابلَ للمُساواةِ هوَ هـٰذا الَّذي هوَ ذو بُعْدٍ واحدٍ وبالعكسِ ، ولا يكونُ هـٰذا في الأشياءِ الَّتي مضَتْ .

وها هنا وإن كانَتْ كثرةٌ ما لا شكَّ فيها . . فهيَ كثرةٌ ليسَتْ مِنَ الجهةِ الَّتي تكونُ مِنَ الأجزاءِ ، بل كثرةٌ تكونُ مِن جهةِ أمرٍ غيرِ مُحصَّلٍ وأمرٍ مُحصَّلٍ .

فإنَّ الأمرَ المُحصَّلَ في نفْسِهِ يجوزُ أن يُعتبَرَ مِن حيثُ هوَ غيرُ مُحصَّلٍ عندَ الذِّهنِ ، فتكونُ هناكَ غيريَّةٌ ، لـٰكنْ إذا صارَ مُحصَّلاً . . لم يكُنْ ذٰلكَ شيئاً آخَرَ إلَّا بالاعتبارِ المذكورِ الَّذي ذٰلكَ للعقلِ وحدَهُ ؛ فإنَّ التَّحصيلَ ليسَ يُغيِّرُهُ ، بل يُحقِّقُهُ .

فهـٰكذا يجبُ أن يُعقَلَ التَّوحيدُ الَّذي مِنَ الجنسِ والفصلِ ، وأنَّهُ وإن كانَ مُختلِفاً ، وكانَ بعضُ الأنواعِ فيها تركيبٌ في طبائعِها ، وتنبعثُ فصولُها مِن صورِها وأجناسِها مِنَ الموادِّ الَّتي لصورِها ، وإن لم يكُنْ لا أجناسُها ولا فصولُها موادَّها وصورَها مِن حيثُ هيَ موادُّ وصورٌ ، وبعضُها ليسَ فيها تركيبٌ

في طبائعِها ، بل إن كانَ فيها تركيبٌ . . فهوَ على النَّحوِ الَّذي قلْنا .

وإنَّما يكونُ أحدُ الشَّيئَينِ منهُما في كلِّ نوعٍ غيرَ الآخَرِ ؛ لأنَّهُ قد أُخِذَ مرَّةً لا بحالةٍ مِنَ التَّحصيلِ ، بل علىٰ أنَّهُ بالقوَّةِ مُحصَّلٌ ، وأُخِذَ مرَّةً وهوَ مُحصَّلٌ بالفعلِ .

وهـٰذهِ القوَّةُ لهُ ليسَ بحسَبِ الوجودِ ، بل بحسَبِ الذِّهنِ ؛ فإنَّهُ ليسَ لهُ في الوجودِ حصولُ طبيعةٍ جنسيَّةٍ هيَ بعدُ بالقوَّةِ مُحصَّلةٌ نوعاً ، وسواءٌ كانَ النَّوعُ لهُ تركيبٌ في الطِّباعِ أو لم يكُنْ .

والجنسُ والفصلُ في الحدِّ أيضاً مِن حيثُ كلُّ واحدٍ منهُما هوَ جزءٌ للحدِّ مِن حيثُ هوَ حدٌّ ؛ فإنَّهُ لا يُحمَلُ على الحدِّ ، ولا الحدُّ يُحمَلُ عليهِ .

فإنَّهُ لا يُقالُ للحدِّ : إنَّهُ جنسٌ ولا فصلٌ ولا بالعكسِ ؛ فلا يُقالُ لحدِّ الحيوانِ : إنَّهُ جسمٌ ولا إنَّهُ ذو حسٍّ ولا بالعكسِ .

وأمَّا مِن حيثُ الأجناسُ والفصولُ طبائعُ تنعتُ طبيعةً علىٰ ما علمتَ . . فإنَّها تُحمَلُ على المحدودِ .

بل نقولُ : إنَّ الحدَّ يُفيدُ بالحقيقةِ معنىٰ طبيعةٍ واحدةٍ .

مثلاً : إنَّكَ إذا قلتَ : (الحيوانُ النَّاطقُ) . . يحصلُ مِن ذٰلكَ معنىٰ شيءٍ واحدٍ هوَ بعينِهِ الحيوانُ الَّذي ذٰلكَ الحيوانُ هوَ بعينِهِ النَّاطقُ .

فإذا نظرتَ إلىٰ ذٰلكَ الشَّيءِ الواحدِ . . لم يكُنْ كثرةً في الذِّهنِ ، لـٰكنَّكَ إذا نظرتَ إلى الحدِّ فوجدتَهُ مُؤلَّفاً مِن عدَّةِ هـٰذهِ المعاني ، واعتبرتَها مِن جهةِ ما كلُّ واحدٍ منها على الاعتبارِ المذكورِ معنىً في نفْسِهِ غيرَ الآخَرِ . . وجدتَ هناكَ كثرةً في الذِّهنِ .

فإن عنيتَ بالحدِّ المعنى القائمَ في النَّفْسِ بالاعتبارِ الأوَّلِ ؛ وهوَ الشَّيءُ

الواحدُ الَّذي هوَ الحيوانُ الَّذي ذٰلكَ الحيوانُ هوَ النَّاطقُ . . كانَ الحدُّ بعينِهِ هوَ المحدودَ المعقولَ .

وإن عنيتَ بالحدِّ المعنى القائمَ في النَّفْسِ بالاعتبارِ الثَّاني المُفصَّلِ . . لم يكُنِ الحدُّ بعينِهِ معناهُ معنى المحدودِ ، بل كانَ شيئاً مُؤدِّياً إليهِ كاسباً لهُ .

ثمَّ الاعتبارُ الَّذي يُوجِبُ كونَ الحدِّ بعينِهِ هوَ المحدودَ . . لا يجعلُ النَّاطقَ والحيوانَ جزأَينِ مِنَ الحدِّ ، بل محمولَينِ عليهِ بأنَّهُ هوَ لا أنَّهُما شيئانِ مِن حقيقتِهِ مُتغايِرانِ ومُغايِرانِ للمُجتمِعِ .

لكنْ نعني بهِ في مثالِنا : الشَّيءَ الَّذي هوَ بعينِهِ الحيوانُ الَّذي ذٰلكَ الحيوانُ حيوانيَّتُهُ مُستكمِلةٌ مُتحصِّلةٌ بالنُّطقِ .

والاعتبارُ الَّذي يُوجِبُ كونَ الحدِّ غيرَ المحدودِ يمنعُ مِن أن يكونَ الجنسُ والفصلُ محمولَينِ على الحدِّ ، بل جزأَينِ منهُ .

فلذٰلكَ ليسَ الحدُّ بجنسٍ ، ولا الجنسُ بحدٍّ ، ولا الفصلُ واحداً منهُما ، ولا جُملةُ معنى الحيوانِ مُؤلَّفاً معَ النَّاطقِ هوَ معنى الحيوانِ غيرَ مُؤلَّفٍ ، ولا معنى النَّاطقِ غيرَ مُؤلَّفٍ .

ولا نفهمُ مِن معنىٰ مجموعِ حيوانٍ وناطقٍ ما نفهمُهُ مِن أحدِهِما ، ولا يُحمَلُ أحدُهُما عليهِ ؛ فليسَ مجموعُ حيوانٍ وناطقٍ هوَ حيوانٌ وناطقٌ ؛ لأنَّ المجموعَ مِن شيئَينِ غيرُهُما ، بل ثالثٌ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهُما جزءٌ منهُ ، والجزءُ لا يكونُ هوَ الكلَّ ، ولا الكلُّ يكونُ هوَ الجزءَ .



فصل

في الحدّ

والَّذي ينبغي لنا أن نُعرِّفَهُ الآنَ : أنَّ الأشياءَ كيفَ تتحدَّدُ ؟ وكيفَ نسبةُ الحدِّ إليها ؟ وما الفَرْقُ بينَ الماهيَّةِ للشَّيءِ ، وبينَ الصُّورةِ ؟

فنقولُ : كما أنَّ الموجودَ والواحدَ مِنَ الأشياءِ العامَّةِ للمَقولاتِ ، ولٰكنْ علىٰ سبيلِ تقديمٍ وتأخيرٍ . . فكذٰلكَ أيضاً كونُ الأشياءِ ذواتِ ماهيَّةٍ وحدٍّ ؛ فليسَ ذٰلكَ في الأشياءِ كلِّها علىٰ مَرتبةٍ واحدةٍ .

فأمَّا الجوهرُ . . فإنَّهُ ممَّا يتناولُهُ حدُّهُ تناولاً أوَّليّاً وبالحقيقةِ .

وأمَّا الأشياءُ الأُخرىٰ ؛ فلَمَّا كانَتْ ماهيَّتُها مُتعلِّقةً بالجوهرِ أو بالصُّورةِ الجوهريَّةِ علىٰ نحوِ ما حدَدْنا ؛ أمَّا الصُّورُ الطَّبيعيَّةُ فقد علمتَ حالَها ، والمقاديرُ والأشكالُ فقد عرفتَها أيضاً . . فتكونُ تلكَ الأشياءُ الأُخرىٰ أيضاً مِن وجهٍ لا تتحدَّدُ إلَّا بالجوهرِ ، فيَعرِضُ مِن ذٰلكَ أن تكونَ .

أمَّا الأعراضُ . . فإنَّ في حدودِها زيادةً علىٰ ذواتِها ؛ لأنَّ ذواتِها وإن كانَتْ أشياءَ لا يدخلُ الجوهرُ فيها علىٰ أنَّهُ جزءٌ لها بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ؛ وذٰلكَ لأنَّ ما جزؤُهُ جوهرٌ فهوَ جوهرٌ . . فإنَّ حدودَها يدخلُ الجوهرُ فيها علىٰ أنَّهُ جزءٌ ؛ إذ كانَتْ تتحدَّدُ بالجوهرِ لا مَحالةَ .

وأمَّا المُركَّباتُ . . فإنَّها يَعرِضُ فيها تكرارُ شيءٍ واحدٍ بعينِهِ مَرَّتَينِ ؛ فإنَّهُ إذ فيها جوهرٌ . . فلا بدَّ مِن إدخالِهِ في الحدِّ ، وإذ فيها عرَضٌ يتحدَّدُ بالجوهرِ . . فلا بدَّ مِن دخولِهِ في حدِّ العرَضِ مَرَّةً أُخرىٰ ؛ لتكونَ جُملةُ الحدِّ مُؤلَّفةً مِن حدِّ الجوهرِ وحدِّ العرَضِ لا مَحالةَ ، وعائداً إلىٰ تثنيةٍ وكثرةٍ .

ويتبيَّنُ إذا حُلِّلَ حدُّ ذٰلكَ العرَضِ ، ورُدَّ إلىٰ مُضمَّناتِهِ ، فيكونُ حدُّ هـٰذا المُركَّبِ قد وُجِدَ فيهِ الجوهرُ مَرَّتَينِ وهوَ في ذاتِ المُركَّبِ مَرَّةً واحدةً ، فيكونُ في هـٰذا الحدِّ زيادةٌ علىٰ معنى المحدودِ في نفْسِهِ ، والحدودُ الحقيقيَّةُ لا يجبُ أن تكونَ فيها زياداتٌ .

ومثالُ ذٰلكَ : أنَّكَ إذا حدَدتَ الأنفَ الأفطسَ . . فيجبُ أن تأخذَ فيهِ الأنفَ لا مَحالةَ ، وتأخذَ فيهِ الأفطسَ ، فتكونُ قد أخذتَ فيهِ حدَّ الأفطسِ ، لـٰكنِ الأفطسُ هوَ أنفٌ عميقٌ ولا يجوزُ أن تأخذَ عميقاً وحدَهُ ؛ فإنَّهُ لو كانَ العميقُ وحدَهُ هوَ الأفطسَ . . لَكانَتِ السَّاقُ المُعمَّقةُ أيضاً فطساءَ ، بل يجبُ لا مَحالةَ أن تأخذَ الأنفَ في حدِّ الأفطسِ .

فإذا حدَدتَ الأنفَ الأفطسَ . . تكونُ قد أخذتَ فيهِ الأنفَ مَرَّتَينِ ، فلا يخلو :

إمَّا ألَّا تكونَ أمثالُ هـٰذهِ حدوداً ، وإنَّما تكونُ الحدودُ للبسائطِ فقطْ .

أو تكونَ هـٰذهِ حدوداً علىٰ جهةٍ أُخرىٰ .

وليسَ ينبغي أن نقتصرَ مِنَ الحدِّ علىٰ أن يكونَ شَرْحَ الاسمِ ، فنجعلَ أمثالَ هـٰذهِ لذٰلكَ حدوداً حقيقيَّةً ؛ لأنَّ الحدَّ هوَ ما يدلُّ على الماهيَّةِ وقد عرفتَهُ .

ولو كانَ كلُّ قولٍ يُمكِنُ أن يُفرَضَ بإزائِهِ اسمٌ حدّاً . . لَكانَ جميعُ كتبِ الجاحظِ حدوداً !!

فإذا كانَ الأمرُ علىٰ هـٰذا . . فبيِّنٌ : أنَّ هـٰذهِ المُركَّباتِ حدودُها حدودٌ علىٰ جهةٍ أُخرىٰ .

وكلُّ بسيطٍ فإنَّ ماهيَّتَهُ ذاتُهُ ؛ لأنَّهُ ليسَ هناكَ شيءٌ هوَ قابلٌ لماهيَّتِهِ ، ولو كانَ هناكَ شيءٌ قابلاً لماهيَّتِهِ . . لم يكُنْ ذٰلكَ الشَّيءُ ماهيَّتُهُ ماهيَّةَ المقبولِ

الَّذي حصلَ لهُ أيضاً ؛ لأنَّ ذٰلكَ المقبولَ كانَ يكونُ صورتَهُ ، وصورتُهُ ليسَ هوَ الَّذي يُقابِلُهُ حدُّهُ ، ولا المُركَّباتُ بالصُّورةِ وحدَها هيَ ما هيَ ؛ فإنَّ الحدَّ للمُركَّباتِ ليسَ هوَ مِنَ الصُّورةِ وحدَها ، بل حدُّ الشَّيءِ يدلُّ علىٰ جميعِ ما يتقوَّمُ بهِ ذاتُهُ ، فيكونُ هوَ أيضاً يتضمَّنُ المادَّةَ بوجهٍ .

وبهٰذا يُعرَفُ الفَرْقُ بينَ الماهيَّةِ في المُركَّباتِ والصُّورةِ ، والصُّورةُ دائماً جزءٌ مِنَ الماهيَّةِ في المُركَّباتِ .

وكلُّ بسيطٍ فإنَّ صورتَهُ أيضاً ذاتُهُ ؛ لأنَّهُ لا تركيبَ فيهِ .

وأمَّا المُركَّباتُ . . فلا صورتُها ذاتُها ، ولا ماهيَّتُها ذاتُها ؛ أمَّا الصُّورةُ . . فظاهرٌ أنَّها جزءٌ منها ، وأمَّا الماهيَّةُ . . فهيَ ما بهِ هيَ ما هيَ ، وإنَّما هيَ ما هيَ بكونِ الصُّورةِ مُقارِنةً للمادَّةِ وهوَ أزيدُ مِن معنى الصُّورةِ .

والمُركَّبُ ليسَ هٰذا المعنىٰ أيضاً ، بل هوَ مجموعُ الصُّورةِ والمادَّةِ ؛ فإنَّ هٰذا هوَ ما هوَ المُركَّبُ ، والماهيَّةُ هٰذا التَّركيبُ .

فالصُّورةُ أحدُ ما يُضافُ إليهِ هٰذا التَّركيبُ ، والماهيَّةُ هيَ نفْسُ هٰذا التَّركيبِ الجامعِ للصُّورةِ والمادَّةِ ، والوحدةُ الحادثةُ منهُما لهٰذا الواحدِ .

فللجنسِ بما هوَ جنسٌ . . ماهيَّةٌ ، وللنَّوعِ بما هوَ نوعٌ . . ماهيَّةٌ ، وللمُفرَدِ الجزئيِّ أيضاً بما هوَ مُفرَدٌ جزئيٌّ . . ماهيَّةٌ ممَّا يتقوَّمُ بهِ مِنَ الأعراضِ اللَّازمةِ ، فكأنَّ الماهيَّةَ إذا قيلَتْ على الَّتي للجنسِ والنَّوعِ ، وعلى الَّتي للمُفرَدِ الشَّخصيِّ . . كانَ ذٰلكَ باشتراكِ الاسمِ .

وليسَتْ هٰذهِ الماهيَّةُ مُفارِقةً لِمَا هوَ بها ما هوَ ، وإلَّا . . لم تكُنْ ماهيَّةً (١) ، لٰكنَّهُ لا حدَّ للمُفرَدِ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ وإن كانَ للمُركَّبِ حدٌّ ما .

---

(١) في (د ، هـ ، و) : (ماهيتَهُ) بدل (ماهيةً) .

وذٰلكَ لأنَّ الحدَّ قولٌ مُؤلَّفٌ مِن أسماءٍ ناعتةٍ لا مَحالةَ ، ليسَ فيها إشارةٌ إلىٰ شيءٍ مُعيَّنٍ ، ولو كانَتْ إشارةٌ . . لَكانَتْ تسميةً فقطْ أو دلالةً أُخرىٰ بحركةٍ وإشارةٍ وما أشبهَ ذٰلكَ ، وليسَ فيها تعريفُ المجهولِ بالنَّعتِ .

وإذا كانَ كلُّ اسمٍ يحضرُ في حدِّ المُفرَدِ الجزئيِّ يدلُّ علىٰ نعتٍ ، والنَّعتُ يحتملُ الوقوعَ علىٰ عدَّةٍ ، والتَّأليفُ لا يُخرِجُها مِن هٰذا الاحتمالِ . . فإنَّهُ إذا كانَ (أ) معنىً كلِّيّاً ، وأُضيفَ إليهِ (ب) وهوَ معنىً كلِّيٌّ جازَ أن يكونَ فيهِ تخصيصٌ ما .

ولٰكنْ إذا كانَ تخصيصُ كلِّيٍّ بكلِّيٍّ يبقىٰ بعدَهُ الشَّيءُ الَّذي هوَ (أ) و(ب) كلِّيّاً . . يجوزُ أن يقعَ فيهِ شركةٌ .

ومثالُ ذٰلكَ : هٰذا سقراطُ ؛ إن حدَدتَهُ فقلتَ : (إنَّهُ الفيلسوفُ) . . ففيهِ شركةٌ .

فإن قلتَ : (الفيلسوفُ الدَّيِّنُ) . . ففيهِ أيضاً شركةٌ .

فإن قلتَ : (الفيلسوفُ الدَّيِّنُ المقتولُ ظُلْماً) . . ففيهِ شركةٌ .

فإن قلتَ : (ابنُ فلانٍ) . . ففيهِ احتمالُ شركةٍ أيضاً ، وكانَ فلانٌ شخصاً تعريفُهُ كتعريفِهِ .

فإن عُرِفَ ذٰلكَ الشَّخصُ بالإشارةِ أو باللَّقبِ . . عادَ الأمرُ إلى الإشارةِ واللَّقبِ ، وبطَلَ أن يكونَ بالتَّحديدِ .

وإن زِيدَ فقيلَ : (هوَ الَّذي قُتِلَ في مدينةِ كذا يومَ كذا) . . فهٰذا الوصفُ أيضاً معَ تشخيصِهِ بالحيلةِ كلِّيٌّ يجوزُ أن يُقالَ علىٰ كثيرينَ ، إلَّا أن يُسنَدَ إلىٰ شخصٍ .

فإن كانَ المُسنَدُ إليهِ شخصاً مِن جُملةِ أشخاصِ نوعٍ مِنَ الأنواعِ . . لم يكُنِ

السَّبيلُ إليهِ إلَّا بالمُشاهَدةِ ، ولم يجدِ العقلُ عليهِ وقوفاً إلَّا بالحسِّ .

فإن كانَ المُسنَدُ إليهِ مِنَ الأشخاصِ الَّتي كلُّ شخصٍ منها مُستوفٍ لحقيقةِ النَّوعِ ؛ فلا شخصٌ نظيراً لهُ ، وكانَ قد عقلَ العقلُ ذٰلكَ النَّوعَ وتشخَّصَهُ ؛ فإذا جُعِلَ الرَّسمُ مُسنَداً إليهِ . . كانَ للعقلِ وقوفٌ عليهِ ولم يَخفِ العقلُ تغيُّرَ الحالِ لجوازِ فسادِ ذٰلكَ الشَّيءِ ؛ إذ مِثلُ هٰذا الشَّيءِ لا يَفسُدُ .

ولٰكنَّ المرسومَ لا يُوثَقُ بوجودِهِ ودوامِ قولِ الرَّسمِ عليهِ ، وربَّما عرفَ العقلُ مُدَّةَ بقائِهِ ، فلم يكُنْ هٰذا أيضاً حدّاً حقيقيّاً .

فبُيِّنَ : أنَّهُ لا حدٌّ حقيقيّاً للمُفرَدِ الجزئيِّ ، إنَّما يُعرَفُ بلقبٍ أو إشارةٍ أو نسبةٍ إلىٰ معروفٍ بلقبٍ أو إشارةٍ .

وكلُّ حدٍّ فإنَّهُ تصوُّرٌ عقليٌّ صادقٌ أن يُحمَلَ على المحدودِ ، والجزئيُّ فاسدٌ إذا فسدَ (١) . . لم يكُنْ محدوداً بحدِّهِ ، فيكونُ حملُ الحدِّ عليهِ مُدَّةً ما صادقاً ، وفي غيرِها كاذباً ، فيكونُ حملُ الحدِّ عليهِ بالظَّنِّ دائماً ، أو يكونُ هناكَ غيرَ التَّحديدِ بالعقلِ زيادةُ إشارةٍ ومُشاهَدةٍ ، فيصيرُ بتلكَ الإشارةِ محدوداً بحدِّهِ ، وإذا لم يكُنْ ذٰلكَ . . يكونُ مظنوناً بهِ أنَّ لهُ حدَّهُ .

وأمَّا المحدودُ بالحقيقةِ . . فيكونُ حدُّهُ لهُ يقيناً .

فمَن شاءَ أن يحدَّ الفاسداتِ . . فقد تعرَّضَ لإبقائِها .



---

(١) في هامش (أ) : (الفاسد) بدل (فاسد) ، وأُشير إليه بنسخة .

فَصْلٌ

في مناسبة الحدّ وأجزائه

ونقولُ : إنَّهُ كثيراً ما يكونُ في الحدودِ أجزاءٌ هيَ أجزاءُ المحدودِ .

وليسَ إذا قلْنا : (إنَّ الجنسَ والفصلَ لا يتقوَّمانِ جزأينِ للنَّوعِ في الوجودِ) . . نكونُ كأنَّا قلْنا : (إنَّهُ لا يكونُ للنَّوعِ أجزاءٌ) .

فإنَّ النَّوعَ قد يكونُ لهُ أجزاءٌ ؛ وذٰلكَ إذا كانَ مِن أحدِ صنفَيِ الأشياءِ ؛ أمَّا في الأعراضِ . . فمِنَ الكمِّيَّاتِ ، وأمَّا في الجواهرِ . . فمِنَ المُركَّباتِ .

وظاهرُ الحالِ يُومِئُ إلىٰ أنَّ أجزاءَ الحدِّ أقدمُ مِنَ المحدودِ ، لٰكنَّهُ قد يتَّفقُ أن يكونَ في بعضِ المَواضعِ بالخلافِ .

فإنَّا إذا أردْنا أن نحدَّ قطعةَ الدَّائرةِ . . حدَدْناها بالدَّائرةِ ، وإذا أردْنا أن نحدَّ إصبعَ الإنسانِ . . حدَدْناها بالإنسانِ ، وإذا أردْنا أن نحدَّ الحادَّةَ ؛ وهيَ جزءٌ مِنَ القائمةِ . . حدَدْناها بالقائمةِ ، ولا نحدُّ ألبتَّةَ القائمةَ بالحادَّةِ ، ولا الدَّائرةَ بقطعتِها ، ولا الإنسانَ بالإصبعِ .

فيجبُ أن نعرفَ العلَّةَ في ذٰلكَ .

فنقولُ : إنَّ هٰذهِ ليسَ شيءٌ منها أجزاءَ النَّوعِ مِن جهةِ ماهيَّتِهِ وصورتِهِ .

ثمَّ إنَّهُ ليسَ مِن شرطِ الدَّائرةِ أن تكونَ فيها قطعةٌ بالفعلِ حتَّىٰ تتألَّفَ عنها صورةُ الدَّائرةِ كما مِن شرطِها أن يكونَ لها مُحيطٌ .

ولا مِن شرطِ الإنسانِ مِن حيثُ هوَ إنسانٌ . . أن يكونَ لهُ إصبعٌ بالفعلِ .

ولا مِن شرطِ القائمةِ أن تكونَ هناكَ حادَّةٌ هيَ جزءٌ منها .

فهٰذهِ كلُّها ليسَتْ أجزاءً للشَّيءِ مِن حيثُ ماهيَّتُهُ ، بل مِن حيثُ مادَّتُهُ وموضوعُهُ .

فإنَّما يَعرِضُ للقائمةِ أن تكونَ فيها حادَّةٌ ، وللدَّائرةِ أن تكونَ فيها قطعةٌ لانفعالٍ يَعرِضُ لمادَّتِها ، ليسَ ذٰلكَ ممَّا يتعلَّقُ بهِ استكمالُ مادَّتِها بصورتِها ، ولا استكمالُ صورتِها في نفْسِها .

واعلمْ : أنَّ السَّطحَ مادَّةٌ عقليَّةٌ لصورةِ الدَّائرةِ ، وبسببِهِ يقعُ لها الانقسامُ ، ولو كانَ يتعلَّقُ بها استكمالُ مادَّتِها . . لَكانَ مِنَ اللَّازماتِ الَّتي لا يخلو الشَّيءُ عنها لا مِنَ المُقوِّماتِ كما مضىٰ لكَ شرحُهُ ، وليسَ ما نحنُ فيهِ كذٰلكَ ، بل يخلو الشَّيءُ منها .

وما يجري مَجرى الإصبعِ أيضاً . . فإنَّهُ ليسَ يحتاجُ الإنسانُ في أن يكونَ حيواناً ناطقاً إلىٰ إصبعٍ ، بل هٰذا مِنَ الأجزاءِ الَّتي لمادَّتِهِ ؛ ليحسُنَ بها حالُ مادَّتِهِ .

فما كانَ مِنَ الأجزاءِ إنَّما هوَ بسببِ المادَّةِ ، وليسَ تحتاجُ إليهِ الصُّورةُ . . فليسَ هوَ مِن أجزاءِ الحدِّ ألبتَّةَ .

لٰكنَّها إذا كانَتْ أجزاءً للمادَّةِ ، ولم تكُنْ أجزاءً للمادَّةِ مُطلَقاً ، بل إنَّما تكونُ أجزاءً للمادَّةِ لأجلِ تلكَ الصُّورةِ . . وجبَ أن تُؤخَذَ في حدِّها تلكَ الصُّورةُ .

وذٰلكَ النَّوعُ فيكونُ أيضاً معَ المادَّةِ مثلَما أنَّ الإصبعَ ليسَ جزءاً مُناسِباً للجسمِ مُطلَقاً ، بل للجسمِ الَّذي صارَ حيواناً أو إنساناً .

وكذٰلكَ الحادَّةُ والقطعةُ ليسَ جزءاً للسَّطحِ مُطلَقاً ، بل لسطحٍ صارَ قائمةً أو دائرةً .

فلذٰلكَ تُؤخَذُ صورةُ هٰذهِ الكُلَّاتِ في حدودِ هٰذهِ الأجزاءِ .

ثمَّ تفترقُ هـٰذهِ الأمثلةُ الثَّلاثةُ ؛ فإنَّ الإصبعَ في الإنسانِ جزءٌ بالفعلِ ، فإذا حُدَّ أو رُسِمَ الإنسانُ مِن حيثُ هوَ شخصٌ كاملٌ إنسانيٌّ . . وجبَ أن يُؤخَذَ حينئذٍ الإصبعُ في رسمِهِ ؛ لأنَّهُ يكونُ لهُ ذٰلكَ جزءاً ذاتيّاً في أن يكونَ شخصاً كاملَ الأعراضِ ، ولا يكونُ مُقوّماً لطبيعةِ نوعِهِ ؛ إذ قلْنا مراراً : إنَّ ما يتقوَّمُ ويتمُّ بهِ الشَّخصُ في شخصيَّتِهِ هوَ غيرُ ما تتقوَّمُ بهِ طبيعةُ النَّوعِ .

فهـٰذا القسمُ مِنَ الجُملةِ الَّتي الجزءُ فيها جزءٌ بالفعلِ ، وأمَّا ذانِكَ الآخَرانِ . . فليسَ فيهِما الجزءُ جزءاً بالفعلِ .

ويُشبِهُ أن تكونَ الدَّائرةُ إذا قُسِمَتْ بالفعلِ إلىٰ قطعٍ . . بطَلَتِ الوحدةُ لسطحِها ، وبطَلَ عنها أنَّها دائرةٌ ؛ إذ لا يكونُ المُحيطُ خطّاً واحداً بالفعلِ ، اللَّهمَّ إلَّا أن تكونَ الأقسامُ بالوهمِ وبالفرضِ لا بالفعلِ بالقطعِ ، وكذٰلكَ حُكمُ القائمةِ .

ثمَّ الدَّائرةُ والقائمةُ يختلفانِ في شيءٍ ؛ وهوَ أنَّ قطعةَ الدَّائرةِ لا تكونُ إلَّا مِن دائرةٍ بالفعلِ .

والحادَّةُ ليسَ مِن شرطِها في الوجودِ أن تكونَ جزءَ زاويةٍ أُخرىٰ ، ولا أنَّها هيَ حادَّةٌ بالقياسِ إلى المُنفرِجةِ والقائمةِ ، بل هيَ في نفْسِها حادَّةٌ ؛ بسببِ وضعِ أحدِ ضِلعَيها عندَ الآخَرِ .

لـٰكنَّها مِن جهةِ أنَّ ذٰلكَ الوضعَ مِن حيثُ هوَ وضعٌ وقعَتْ فيهِ الإضافةُ ؛ لأنَّ المَيلَ والقُربَ بينَ الخطوطِ بعضِها إلىٰ بعضٍ ، أوِ البُعْدَ فيما بينَها ممَّا تتعلَّقُ بهِ إضافةٌ ما عرضَ أن يُعلَّقَ البيانُ للحادَّةِ بالإضافةِ ، وإن لم يدلَّ علىٰ هـٰذهِ الإضافةِ بالفعلِ لصعوبتِها . . فقد دلَّ عليها بالقوَّةِ في إدخالِ إضافةٍ بالفعلِ .

ثمَّ لَمَّا كانَتِ الزَّاويةُ السَّطحيَّةُ إنَّما تحدثُ عن قيامِ خطٍّ علىٰ خطٍّ ، وكانَ المَيلُ الَّذي يحدثُ هوَ مَيلٌ عنِ اعتدالٍ ما وعن جهةٍ ما ؛ لأنَّا لو أخذْنا قُربَ أحدِ الخطَّينِ مِنَ الآخَرِ مُطلَقاً ، وأخذْنا مَيلَهُ إليهِ مُطلَقاً مِن غيرِ تعيينِ المَيلِ عنهُ . . لم يكُنْ إلَّا مَيلٌ مُطلَقٌ ، يُوجَدُ ذٰلكَ للحادَّةِ وللقائمةِ وللمُنفرجةِ ؛ فإنَّ خطوطَها أيضاً فيها مَيلٌ لبعضِها إلىٰ بعضٍ ؛ فإنَّكَ إنِ اعتبرتَ اتِّصالَ خطَّينِ على الاستقامةِ . . لَوجدتَ المُنفرجةَ وفيها مَيلٌ لأحدِ خطَّيها إلى الآخَرِ ، لٰكنْ هٰذا المَيلُ هوَ مَيلٌ مُطلَقٌ يقتضيهِ انفراجُ خطَّي كلِّ زاويةٍ ، فيجبُ ضرورةً أن يكونَ هٰذا المَيلُ محدوداً عن شيءٍ .

ولَمَّا كانَ ذٰلكَ الشَّيءُ يجبُ أن يكونَ بُعْداً خطِّيّاً ، ولم يُمكِنْ أن تُتوهَّمَ خطوطٌ يميلُ عنها هٰذا الخطُّ إلَّا الخطُّ المُتَّصِلُ على الاستقامةِ بالخطِّ الثَّاني ، أوِ الَّذي يفعلُ زاويةً مُنفرِجةً ، أوِ الَّذي يفعلُ زاويةً قائمةً ، أوِ الَّذي يفعلُ زاويةً حادَّةً ؛ فأمَّا الخطُّ الغيرُ المُتَّصِلِ بهٰذا الخطِّ . . فإنَّهُ لا يُحدَّدُ بهِ شيءٌ ، وكانَ اعتبارُ المَيلِ مِنَ الخطِّ المُستقيمِ مُطلَقاً غيرَ صحيحٍ في هٰذا البابِ ، وإلَّا . . فالمُنفرِجةُ والقائمةُ أيضاً حادَّةٌ .

وكذٰلكَ اعتبارُ المَيلِ عنِ الخطِّ الفاعلِ للمُنفرجةِ ؛ لأنَّ المَيلَ عنِ الانفراجِ قد يحفظُ الانفراجَ ؛ إذ تكونُ مُنفرِجةٌ أصغرَ مِن مُنفرِجةٍ .

وكذٰلكَ حُكمُ الحادَّةِ هٰذهِ ، معَ أنَّ الحادَّةَ لا يُمكِنُ أن تُعرَّفَ بالحادَّةِ ؛ فيكونَ تعريفَ مجهولٍ بمجهولٍ .

فبقيَ ضرورةً[1] : أن يكونَ تعريفُها بالقائمةِ الَّتي لا يبقىٰ قوامُها معَ المَيلِ عنها محفوظاً .

---

(١) هٰذا جواب الشرطين المُتقدِّمين في قوله : (ثم لـمَّا كانت الزاوية السطحية . . .) ، وقوله : (ولمَّا كان ذٰلك الشيء . . .) .

فكأنَّهُ يقولُ : إنَّ الحادَّةَ هيَ الَّتي عن خطَّينِ قامَ أحدُهُما على الآخَرِ ، ومالَ أقربَ مِن خطٍّ قائمةٍ لو قامَتْ حتَّىٰ هيَ أصغرُ مِنَ القائمةِ لو كانَتْ .

وليسَ نعني بها : أنَّها بالفعلِ موجودةٌ مَقيسةٌ بقائمةٍ تزيدُ عليها ؛ فحينئذٍ يكونُ الحدُّ كاذباً ، **ولٰكنْ** : بقائمةٍ بهٰذهِ الصِّفةِ .

والقائمةُ بهٰذهِ الصِّفةِ مِن حيثُ هيَ بالقوَّةِ الموجودةِ بالفعلِ قوَّةٌ . . هيَ قائمةٌ بالقوَّةِ ؛ فإنَّ للقوَّةِ مِن حيثُ هيَ قوَّةٌ . . وجوداً بالفعلِ .

وربَّما كانَتِ القوَّةُ أيضاً موجودةً بالقوَّةِ وهيَ القوَّةُ البعيدةُ مِنَ الفعلِ ، ثمَّ تصيرُ بالفعلِ قوَّةً قريبةً .

فإنَّ القوَّةَ القريبةَ علىٰ تكوُّنِ الإنسانِ في الغذاءِ تكونُ بالقوَّةِ ، ثمَّ إذا صارَ منيّاً . . صارَتْ تلكَ القوَّةُ القريبةُ موجودةً بالفعلِ ، وإنَّما يكونُ فعلُها غيرَ موجودٍ .

فإذاً : الحادَّةُ تُحَدُّ بقائمةٍ لا بالفعلِ مُطلَقاً ، بل بالقوَّةِ ؛ فلا تُحَدُّ بنظيرٍ لها ، ولا أيضاً بما ليسَ لهُ حصولٌ ؛ فإنَّ المحدودَ بهِ قائمٌ بالقوَّةِ ، وذٰلكَ لهُ مِن حيثُ هوَ كذٰلكَ حصولٌ بالفعلِ .

وبالحريِّ أن عُرِّفَتِ الحادَّةُ والمُنفرِجةُ بالقائمةِ ؛ فإنَّ القائمةَ تتحقَّقُ مِنَ المُساواةِ والمُماثَلةِ والوحدانيَّةِ ، وتانِكَ تتحقَّقانِ مِنَ الخروجِ عنِ المُساواةِ ، وأمَّا القائمةُ . . فتتحقَّقُ بذاتِها .

ولقد كانَ يُمكِنُ أن يُقالَ : إنَّ الحادَّةَ أصغرُ زاويتَينِ مُختلِفتَينِ تحدثانِ مِن قيامِ خطٍّ علىٰ خطٍّ ، والمُنفرِجةَ أعظمُهُما ، وكانَ حينئذٍ إذا حُقِّقَ فقد أُشيرَ إلى القائمةِ ؛ لأنَّ الأكبرَ هوَ الَّذي يكونُ مِثْلاً وزيادةً ، والأصغرَ هوَ الَّذي ينقصُ عنِ المِثْلِ .

فبالمِثْلِ تتحقَّقُ معرفةُ الصِّغَرِ والكِبَرِ ، وبالواحدِ المُتشابِهِ [1] يتحقَّقُ المُتكثِّرُ الغيرُ المُتشابِهِ المُختلِفُ .

فهٰكذا يجبُ أن يُتصوَّرَ الحالُ في أجزاءِ المحدوداتِ ، ثمَّ يجبُ أن يُتذكَّرَ ما قلْناهُ قبلُ أيضاً في حالِ أجزاءِ المادَّةِ وعلائقِها .



(١) في (د ، هـ) زيادة : (الغير المتكثر) ، وفي هامش (أ) أُشير إليها بنسخة .

المقالة السادسة

[في العلّة والمعلول]

خمسة فصول

فَصْلٌ

في أقسام العلل وأحوالها

قد تكلَّمْنا في أمرِ الجواهرِ والأعراضِ ، وفي اعتبارِ التَّقدُّمِ والتَّأخُّرِ فيها ، وفي معرفةِ مُطابَقةِ الحدودِ للمحدوداتِ الكلّيَّةِ والجزئيَّةِ ، فبالحريّ أن نتكلَّمَ الآنَ في العلَّةِ والمعلولِ ؛ فإنَّهُما أيضاً مِنَ اللَّواحقِ الَّتي تلحقُ الموجودَ بما هوَ موجودٌ .

والعِللُ ـ كما سمعتَهُ ـ صورةٌ ، وعنصرٌ ، وفاعلٌ ، وغايةٌ .

فنقول : **إنَّا نعني بالعلَّةِ الصُّوريَّةِ** : العلَّةَ الَّتي هيَ جزءٌ مِن قوامِ الشَّيءِ ، يكونُ بها الشَّيءُ هوَ ما هوَ بالفعلِ .

وبالعنصرِ : العلَّةَ الَّتي هيَ جزءٌ مِن قوامِ الشَّيءِ ، يكونُ بها الشَّيءُ هوَ ما هوَ بالقوَّةِ ، وتستقرُّ فيها قوَّةُ وجودِهِ .

وبالفاعلِ : العلَّةَ الَّتي تُفيدُ وجوداً مُبايناً لذاتِها ؛ أي : لا تكونُ ذاتُها بالقصدِ الأوَّلِ محلّاً لِمَا يستفيدُ منها وجودَ شيءٍ تُتصوَّرُ بِهِ وحتَّىٰ يكونَ في ذاتِهِ قوَّةُ وجودِهِ إلَّا بالعرَضِ .

ومعَ ذٰلكَ فيجبُ ألَّا يكونَ ذٰلكَ الوجودُ مِن أجلِهِ مِن جهةِ ما هوَ فاعلٌ ، بل إن كانَ ولا بدَّ . . فباعتبارٍ آخرَ .

وذٰلكَ أنَّ الفلاسفةَ الإلٰهيّينَ ليسوا يعنونَ بالفاعلِ مَبدَأَ التَّحريكِ فقطْ كما يعنيهِ الطَّبيعيُّونَ ، بل مَبدَأَ الوجودِ ومُفيدَهُ ؛ مِثلُ الباري للعالَمِ .

وأمَّا العلَّةُ الفاعليَّةُ الطَّبيعيَّةُ . . فلا تُفيدُ وجوداً غيرَ التَّحريكِ بأحدِ أنحاءِ التَّحريكاتِ ، فيكونُ مُفيدُ الوجودِ في الطَّبيعيَّاتِ مَبدَأَ حركةٍ .

ونعني بالغايةِ : العلَّةَ الَّتي لأجلِها يحصلُ وجودُ شيءٍ مُبايِنٍ لها .

وقد يظهرُ أنَّهُ لا علَّةَ خارجةٌ عن هٰذهِ .

فنقولُ : إنَّ السَّببَ للشَّيءِ لا يخلو : إمَّا أن يكونَ داخلاً في قوامِهِ وجزءاً مِن وجودِهِ ، أو لا يكونَ .

فإن كانَ داخلاً في قوامِهِ وجزءاً مِن وجودِهِ :

فإمَّا أن يكونَ الجزءَ الَّذي ليسَ يجبُ مِن وجودِهِ وحدَهُ لهُ أن يكونَ بالفعلِ ، بل أن يكونَ بالقوَّةِ فقطْ ، ويُسمَّىٰ : هَيُولىٰ .

أو يكونَ الجزءَ الَّذي وجودُهُ هوَ صيرورتُهُ بالفعلِ ، وهوَ الصُّورةُ .

وأمَّا إن لم يكُنْ جزءاً مِن وجودِهِ : فإمَّا أن يكونَ ما هوَ لأجلِهِ ، أو لا يكونَ .

فإن كانَ ما هوَ لأجلِهِ . . فهوَ الغايةُ .

وإن لم يكُنْ ما هوَ لأجلِهِ . . فلا يخلو :

إمَّا أن يكونَ وجودُهُ منهُ بألَّا يكونَ هوَ فيهِ إلَّا بالعرَضِ ، وهوَ فاعلُهُ .

أو يكونَ وجودُهُ منهُ بأن يكونَ فيهِ ، وهوَ أيضاً عنصرُهُ أو موضوعُهُ .

فتكونُ المَبادئُ إذاً كلُّها مِن جهةٍ خمسةً ، ومِن جهةٍ أربعةً ؛ لأنَّكَ إن أخذتَ العنصرَ الَّذي هوَ قابلٌ وليسَ جزءاً مِنَ الشَّيءِ غيرَ العنصرِ الَّذي هوَ جزءٌ . . كانَتْ خمسةً .

وإن أخذتَ كلَيهما شيئاً واحداً لاشتراكِهما في معنى القوَّةِ والاستعدادِ . . كانَتْ أربعةً .

ويجبُ ألَّا تأخذَ العنصرَ بمعنى القابلِ الَّذي هوَ جزءٌ مَبدَأً للصُّورةِ ، بل للمُركَّبِ ، إنَّما القابلُ يكونُ مَبدَأً للعرَضِ لأنَّهُ إنَّما يتقوَّمُ أوَّلاً بالصُّورةِ بالفعلِ ،

وذاتُهُ باعتبارِ ذاتِهِ فقطْ تكونُ بالقوَّةِ ، والشَّيءُ الَّذي هوَ بالقوَّةِ مِن جهةِ ما هوَ بالقوَّةِ . . لا يكونُ مَبدَأً ألبتَّةَ .

ولٰكنَّهُ إنَّما يكونُ مَبدَأً للعرَضِ ؛ فإنَّ العرَضَ يحتاجُ إلىٰ أن يكونَ قد حصلَ الموضوعُ لهُ بالفعلِ ، ثمَّ صارَ سبباً لقوامِهِ ، سواءٌ كانَ العرَضُ لازماً فتكونُ الأوَّليَّةُ بالذَّاتِ ، أو زائلاً فتكونُ الأوَّليَّةُ بالذَّاتِ وبالزَّمانِ .

فهٰذِهِ هيَ أنواعُ العِللِ .

وإذا كانَ الموضوعُ علَّةً لعرَضٍ يُقيمُهُ . . فليسَ ذٰلكَ على النَّوعِ الَّذي يكونُ فيهِ الموضوعُ علَّةً للمُركَّبِ ، بل هوَ نوعٌ آخَرُ .

وإذا كانَتِ الصُّورةُ علَّةً للمادَّةِ تُقيمُها . . فليسَتْ على الجهةِ الَّتي تكونُ الصُّورةُ علَّةً للمُركَّبِ وإن كانا يتَّفقانِ مِن جهةِ أنَّ كلَّ واحدٍ منهُما علَّةٌ لشيءٍ لا تُباينُهُ ذاتُهُ ؛ فإنَّهُما وإنِ اتَّفقا في ذٰلكَ . . فإنَّ في أحدِ الوجهَينِ ليسَ تُفيدُ العلَّةُ الآخَرَ وجودَهُ ، بل إنَّما يُفيدُهُ الوجودَ شيءٌ آخَرُ ، ولٰكنْ فيهِ .

والثَّاني يكونُ العلَّةُ فيهِ هوَ المَبدَأَ القريبَ لإفادةِ المعلولِ وجودَهُ بالفعلِ ، ولٰكنْ ليسَ وحدَهُ ، وإنَّما يكونُ معَ شريكٍ وسببٍ يُوجِدُ هٰذِهِ العلَّةَ ؛ أعني : الصُّورةَ ، فتُقيمُ الآخَرَ بهِ ، فتكونُ واسطةً معَ شريكٍ في إفادةِ ذٰلكَ وجودَهُ بالفعلِ ، فتكونُ الصُّورةُ للمادَّةِ كأنَّها مَبدَأٌ فاعليٌّ لو كانَ وجودُها بالفعلِ يكونُ عنهُ وحدَهُ ، أو يُشبِهُ أن تكونَ الصُّورةُ جزءاً للعلَّةِ الفاعليَّةِ مِثلَ أحدِ مُحرِّكي السَّفينةِ ، وعلىٰ ما سيتَّضحُ بعدُ .

وإنَّما الصُّورةُ علَّةٌ صوريَّةٌ للمُركَّبِ منها ومِنَ المادَّةِ ؛ فالصُّورةُ إنَّما هيَ صورةٌ للمادَّةِ ، ولٰكنْ ليسَتْ علَّةً صوريَّةً للمادَّةِ .

والفاعلُ يُفيدُ شيئاً آخَرَ وجوداً ليسَ للآخَرِ عن ذاتِهِ ، ويكونُ صدورُ ذٰلكَ الوجودِ عن هٰذا الَّذي هوَ فاعلٌ مِن حيثُ لا تكونُ ذاتُ هٰذا الفاعلِ قابلةً

لصورةِ ذٰلكَ الوجودِ ، ولا مُقارِنةً لهُ مُقارَنةً داخلةً فيهِ ، بل يكونُ كلُّ واحدٍ مِنَ الذَّاتينِ خارجاً عنِ الآخَرِ ، ولا يكونُ في أحدِهِما قوَّةٌ أن يقبلَ الآخَرَ .

وليسَ يبعدُ أن يكونَ الفاعلُ يُوجِدُ المفعولَ حيثُ هوَ ومُلاقِياً لذاتِهِ ؛ فإنَّ الطَّبيعةَ الَّتي في الخشبِ هيَ مَبدأٌ فاعليٌّ للحركةِ ، وإنَّما تُحدِثُ الحركةَ في المادَّةِ الَّتي الطَّبيعةُ فيها وحيثُ ذاتُهُ ، ولٰكنْ ليسَ مُقارَنتُهُما علىٰ سبيلِ أنَّ أحدَهُما جزءٌ مِن وجودِ الآخَرِ أو مادَّةٌ لهُ ، بلِ الذَّاتانِ مُتبايِنتانِ في الحقائقِ ، ولهُما محلٌّ مُشترَكٌ .

فمِنَ الفاعلِ ما يتَّفقُ وقتاً ألَّا يكونَ فاعلاً ولا مفعولُهُ مفعولاً ، بل يكونُ مفعولُهُ معدوماً ، ثمَّ يَعرِضُ للفاعلِ الأسبابُ الَّتي يصيرُ بها فاعلاً بالفعلِ ، وقد تكلَّمْنا في هٰذا فيما سلفَ .

فحينئذٍ يصيرُ فاعلاً ، فيكونُ عنهُ وجودُ الشَّيءِ بعدَما لم يكُنْ ، فيكونُ لذٰلكَ الشَّيءِ وجودٌ ، ولذٰلكَ الشَّيءِ أنَّهُ لم يكُنْ ، وليسَ لهُ مِنَ الفاعلِ أنَّهُ لم يكُنْ ، ولا أنَّهُ كانَ بعدَما لم يكُنْ ، إنَّما لهُ مِنَ الفاعلِ وجودُهُ ، وإذا كانَ لهُ مِن ذاتِهِ اللَّاوجودُ . . لزمَ أن صارَ وجودُهُ بعدَما لم يكُنْ ، فصارَ كائناً بعدَما لم يكُنْ .

فالَّذي لهُ بالذَّاتِ مِنَ الفاعلِ الوجودُ ، وأنَّ الوجودَ الَّذي لهُ إنَّما هوَ لأنَّ الشَّيءَ الآخَرَ علىٰ جُملةٍ يجبُ عنها أن يكونَ لغيرِهِ وجودٌ عن وجودِهِ الَّذي لهُ بالذَّاتِ .

وأمَّا أنَّهُ لم يكُنْ موجوداً . . فليسَ عن علَّةٍ فعليَّةٍ (١) ؛ فإنَّ كونَهُ غيرَ موجودٍ قد يُنسَبُ إلىٰ علَّةٍ ما وهوَ عدمُ علَّتِهِ .

---

(١) في (ب ، ج ، و) : (فعلَتْه) بدل (فعلية) .

فأمَّا كونُ وجودِهِ بعدَ العدمِ . . فأمرٌ لم يصرْ لعلَّةٍ ؛ فإنَّهُ لا يُمكِنُ ألبتَّةَ أن يكونَ وجودُهُ إلَّا بعدَ عدمٍ ، وما لا يُمكِنُ فلا علَّةَ لهُ .

نعم ؛ وجودُهُ يُمكِنُ أن يكونَ وألَّا يكونَ ؛ فلوجودِهِ علَّةٌ ، وعدمُهُ قد يكونُ وقد لا يكونُ ؛ فيجوزُ أن يكونَ لعدمِهِ علَّةٌ ، وأمَّا كونُ وجودِهِ بعدَما لم يكُنْ . . فلا علَّةَ لهُ .



فإن قالَ قائلٌ : كذٰلكَ وجودُهُ بعدَ عدمِهِ يجوزُ أن يكونَ ، ويجوزُ ألَّا يكونَ ؟

فنقولُ : إن عنيتَ وجودَهُ مِن حيثُ هوَ وجودُهُ . . فلا مَدخَلَ للعدمِ فيهِ ؛ فإنَّ نفْسَ وجودِهِ يكونُ غيرَ ضروريٍّ ؛ أي : مُمكِنٌ ، وليسَ هوَ غيرَ ضروريٍّ مِن حيثُ هوَ بعدَ عدمٍ ، ولٰكنِ الغيرُ الضَّروريِّ وجودُهُ هٰذا الَّذي اتَّفقَ الآنَ ، وكانَ معدوماً .

وأمَّا مِن حيثُ تَأخُذُ وجودَهُ وجوداً بعدَ عدمٍ ، فتَلحَظُ كونَهُ بعدَ عدمٍ لا كونَهُ موجوداً فقطِ الَّذي كانَ بعدَ عدمٍ واتَّفقَ بعدُ . . فذٰلكَ لا سببَ لهُ ، فلا سببَ لكونِ وجودِهِ بعدَ العدمِ وإن كانَ سببٌ لوجودِهِ الَّذي كانَ بعدَ عدمٍ مِن حيثُ وجودُهُ .

فحقٌّ : أنَّ وجودَهُ جائزٌ أن يكونَ وألَّا يكونَ بعدَ العدمِ الحاصلِ ، وليسَ بحقٍّ : أنَّ وجودَهُ بعدَ العدمِ مِن حيثُ هوَ وجودٌ بعدَ العدمِ . . جائزٌ أن يكونَ وجوداً بعدَ العدمِ وألَّا يكونَ .

اللَّهمَّ إلَّا ألَّا يكونَ وجوداً أصلاً ، فيكونُ الاعتبارُ للوجودِ .

وربَّما ظنَّ ظانٌّ أنَّ الفاعلَ والعلَّةَ إنَّما يُحتاجُ إليهِ ليكونَ للشَّيءِ وجودٌ

بعدَما لم يكُنْ ، فإذا وُجِدَ الشَّيءُ ؛ فلو فُقِدَتِ العلَّةُ . . لَوُجِدَ الشَّيءُ مُستغنِياً بنفْسِهِ ، فظنَّ أنَّ الشَّيءَ إنَّما يحتاجُ إلى العلَّةِ في حدوثِهِ ، فإذا حدثَ ووُجِدَ . . فقدِ استغنىٰ عنِ العلَّةِ ، فتكونُ عندَهُ العِللُ عِللَ الحدوثِ فقطْ وهيَ مُتقدِّمةٌ لا معاً .

وهوَ ظنٌّ باطلٌ لِمَا علمتَ ؛ لأنَّ الوجودَ بعدَ الحدوثِ لا يخلو : إمَّا أن يكونَ وجوداً واجباً ، أو وجوداً غيرَ واجبٍ .

فإن كانَ وجوداً واجباً :

فإمَّا أن يكونَ وجوبُهُ لتلكَ الماهيَّةِ لذاتِ تلكَ الماهيَّةِ حتَّىٰ تقتضيَ تلكَ الماهيَّةُ وجوبَ الوجودِ ، فيستحيلُ حينئذٍ أن تكونَ حادثةً .

وإمَّا أن يجبَ لها بشرطٍ ؛ وذٰلكَ الشَّرطُ : إمَّا الحدوثُ ، وإمَّا صفةٌ مِن صفاتِ تلكَ الماهيَّةِ ، وإمَّا شيءٌ مُباينٌ .

ولا يجوزُ أن يكونَ وجوبُ وجودِهِ بالحدوثِ ؛ فإنَّ الحدوثَ نفْسَهُ ليسَ وجودُهُ واجباً بذاتِهِ ، فكيفَ يجبُ بهِ وجودُ غيرِهِ ؟! والحدوثُ قد بطَلَ ، فكيفَ يكونُ عندَ عدمِهِ لوجوبِ غيرِهِ ؟!



إلَّا أن يُقالَ : إنَّ العلَّةَ ليسَ هوَ الحدوثَ ، بل كونُ الشَّيءِ قد حصلَ لهُ الحدوثُ ، فيكونُ هٰذا مِنَ الصِّفاتِ الَّتي للشَّيءِ الحادثِ ، فيدخلُ في الجُملةِ الثَّانيةِ مِنَ القسمَينِ ؟

فنقولُ : إنَّ هٰذهِ الصِّفاتِ لا تخلو :

إمَّا أن تكونَ للماهيَّةِ بما هيَ ماهيَّةٌ لا بما قد وُجِدَتْ ، فيجبُ أن يكونَ ما يَلزَمُها يَلزَمُ الماهيَّةَ ، فتكونُ الماهيَّةُ يَلزَمُها وجوبُ الوجودِ .

أو تكونَ هـٰذهِ الصِّفاتُ حادثةً معَ الوجودِ ، فيكونُ الكلامُ في وجوبِ وجودِها كالكلامِ في الأوَّلِ :

فإمَّا أن يكونَ هناكَ صفاتٌ بلا نهايةٍ كلُّها بهـٰذهِ الصِّفةِ ، فتكونُ كلُّها مُمكِنةَ الوجودِ غيرَ واجبةٍ بذاتِها .

وإمَّا أن تنتهيَ إلىٰ صفةٍ تجبُ بشيءٍ خارجٍ .

والقسمُ الأوَّلُ يجعلُ الصِّفاتِ كلَّها مُمكِنةَ الوجودِ في أنفُسِها وقد بانَ أنَّ المُمكِنَ الوجودِ في نفْسِهِ وجودُهُ بغيرِهِ ، فتكونُ جميعُ الصِّفاتِ تجبُ بغيرٍ خارجٍ عنها .

والقسمُ الثَّاني يُوجِبُ أنَّ الوجودَ الحادثَ إنَّما يبقىٰ وجوداً بسببٍ مِن خارجٍ ؛ وهوَ العلَّةُ .

علىٰ أنَّكَ قد علمتَ أنَّ الحدوثَ ليسَ معناهُ إلَّا وجوداً بعدَما لم يكُنْ ؛ فهناكَ وجودٌ ، وهناكَ كونُهُ بعدَما لم يكُنْ ، وليسَ للعلَّةِ المُحدِثةِ غَناءٌ وتأثيرٌ في أنَّهُ لم يكُنْ (١) ، بل إنَّما تأثيرُهُ وغَناؤُهُ في أنَّ منهُ الوجودَ .

ثمَّ عرضَ أن كانَ ذٰلكَ في ذٰلكَ الوقتِ بعدَما لم يكُنْ ، والعارضُ الَّذي عرضَ بالاتِّفاقِ لا دخولَ لهُ في تقوُّمِ الشَّيءِ ، فلا دخولَ للعدمِ المُتقدِّمِ في أن يكونَ للوجودِ الحادثِ علَّةٌ ، بل ذٰلكَ النَّوعُ مِنَ الوجودِ بما هوَ لذٰلكَ النَّوعِ مِنَ الماهيَّاتِ . . مُستحِقٌّ لِأنْ يكونَ لهُ علَّةٌ وإنِ استمرَّ وبقيَ .

ولهـٰذا لا يُمكِنُكَ أن تقولَ : (إنَّ شيئاً جعلَ وجودَ الشَّيءِ بحيثُ يكونُ بعدَ أن لم يكُنْ) ؛ فهـٰذا غيرُ مقدورٍ عليهِ ، بل بعضُ ما هوَ موجودٌ . . واجبٌ ضرورةً ألَّا يكونَ بعدَ عدمٍ ، وبعضُهُ واجبٌ ضرورةً أن يكونَ بعدَ عدمٍ .

---

(١) الغَناء : النفع والإجزاء .

فأمَّا الوجودُ مِن حيثُ هوَ وجودُ هٰذهِ الماهيَّةِ . . فيجوزُ أن يكونَ عن علَّةٍ .

وأمَّا صفةُ هٰذا الوجودِ ؛ وهوَ أنَّهُ بعدَما لم يكُنْ . . فلا يجوزُ أن تكونَ عن علَّةٍ ؛ فالشَّيءُ مِن حيثُ وجودُهُ . . حادثٌ ؛ أي : مِن حيثُ إنَّ الوجودَ الَّذي لهُ موصوفٌ بأنَّهُ بعدَ العدمِ لا علَّةَ لهُ بالحقيقةِ ، بلِ العلَّةُ لهُ مِن حيثُ لماهيَّتِهِ وجودٌ .

فالأمرُ بالعكسِ ممَّا يظنُّونَ ، بلِ العلَّةُ للوجودِ فقطْ ، فإنِ اتَّفقَ أن سبقَهُ عدمٌ . . كانَ حادثاً ، وإن لم يتَّفقْ . . كانَ غيرَ حادثٍ .

فالفاعلُ الَّذي تُسمِّيهِ العامَّةُ : (فاعلاً) . . فليسَ هوَ بالحقيقةِ علَّةً مِن حيثُ يجعلونَهُ فاعلاً ؛ فإنَّهُم يجعلونَهُ فاعلاً مِن حيثُ يجبُ أن يُعتبَرَ فيهِ أنَّهُ لم يكُنْ فاعلاً (١) ، فلا يكونُ فاعلاً مِن حيثُ هوَ علَّةٌ ، بل مِن حيثُ هوَ علَّةٌ وأمرٌ لازمٌ معَهُ ؛ فإنَّهُ يكونُ فاعلاً مِن حيثُ اعتبارُ ما لهُ فيهِ أثرٌ مقروناً باعتبارِ ما ليسَ لهُ فيهِ أثرٌ ، كأنَّهُ إذا اعتُبِرَتِ العلَّةُ مِن حيثُ ما يُستفادُ منها مُقارِناً لِمَا لا يُستفادُ منها . . سُمِّيَ : فاعلاً .

فلذٰلكَ كلُّ شيءٍ يُسمُّونَهُ : (فاعلاً) يكونُ مِن شرطِهِ أن يكونَ بالضَّرورةِ قد كانَ مرَّةً غيرَ فاعلٍ ، ثمَّ أرادَ أو قُسِرَ ، أو عرضَ عارضٌ أو حالٌ مِنَ الأحوالِ لم يكُنْ ، فلَمَّا قارنَهُ ذٰلكَ المُقارِنُ . . كانَ ذاتُهُ معَ ذٰلكَ المُقارِنِ علَّةً بالفعلِ وقد كانَ خلا عن ذٰلكَ ، فيكونُ فاعلاً عندَهُم مِن حيثُ هوَ علَّةٌ بالفعلِ بعدَ كونِهِ علَّةً بالقوَّةِ لا مِن حيثُ هوَ علَّةٌ بالفعلِ فقطْ .

فيكونُ كلُّ ما يُسمُّونَهُ : (فاعلاً) يَلزَمُ أيضاً أن يكونَ ما يُسمُّونَهُ :

---

(١) أي : ثم صار أو جُعل فاعلاً .

(مُنفعِلاً) ؛ فإنَّهُم لا يُخلُّونَهُ عن مُقارَنةِ ما يُقارِنُهُ مِن حالٍ حادثةٍ لأجلِها ما صدرَ عنهُ وجودٌ بعدَما لم يكُنْ .

فإذ ظهرَ أنَّ وجودَ الماهيَّةِ يتعلَّقُ بالغيرِ مِن حيثُ هوَ وجودٌ لتلكَ الماهيَّةِ لا مِن حيثُ هوَ بعدَما لم يكُنْ . . فذٰلكَ الوجودُ مِن هٰذهِ الجهةِ معلولٌ ما دامَ موجوداً ، كذٰلكَ كانَ معلولاً مُتعلِّقاً بالغيرِ .

فقد بانَ : أنَّ المعلولَ يحتاجُ إلىٰ مُفيدِهِ الوجودَ لنفْسِ الوجودِ بالذَّاتِ ، لٰكنِ الحدوثُ وما سوىٰ ذٰلكَ أُمورٌ تَعرِضُ لهُ .

وأنَّ المعلولَ مُحتاجٌ إلىٰ مُفيدِهِ الوجودَ دائماً سرمداً ما دامَ موجوداً .



فصل

في حلّ ما يتشكّك به على ما يذهب إليه أهل الحقّ من أنّ كلّ علّةٍ فهي مع معلولها، وتحقيق الكلام في العلّة الفاعليّة

والَّذي يُظَنُّ مِن أنَّ الابنَ يبقىٰ بعدَ الأبِ ، والبِناءَ يبقىٰ بعدَ الباني ، والسُّخونةَ تبقىٰ بعدَ النَّارِ . . فالسَّببُ فيهِ تخليطٌ واقعٌ مِن جهةِ جهلِ العلَّةِ بالحقيقةِ ؛ فإنَّ البَنَّاءَ والأبَ والنَّارَ ليسَتْ عِللاً بالحقيقةِ لقوامِ هٰذهِ المعلولاتِ .

فإنَّ البانيَ العاملَ لهُ المذكورَ ليسَ علَّةً لقوامِ البِناءِ ، ولا أيضاً لوجودِهِ .

أمَّا البَنَّاءُ . . فحركتُهُ علَّةٌ لحركةٍ ما ، ثمَّ سكونُهُ وتركُهُ الحركةَ ، أو عدمُ حركتِهِ ونقلتِهِ بعدَ تلكَ النَّقلةِ . . علَّةٌ لانتهاءِ تلكَ الحركةِ ، وذٰلكَ النَّقلُ بعينِهِ وانتهاءُ تلكَ الحركةِ . . علَّةٌ لاجتماعٍ ما ، وذٰلكَ الاجتماعُ علَّةٌ لتشكُّلٍ ما ، وكلُّ واحدٍ ممَّا هوَ علَّةٌ . . فهوَ ومعلولُهُ معاً .

وأمَّا الأبُ . . فهوَ علَّةٌ لحركةِ المنيِّ ، وحركةُ المنيِّ إذا انتهَتْ على الجهةِ المذكورةِ . . علَّةٌ لحصولِ المنيِّ في القرارِ ، ثمَّ حصولُهُ في القرارِ علَّةٌ لأمرٍ .

وأمَّا تصويرُهُ حيواناً ، وبقاؤُهُ حيواناً . . فلهُ علَّةٌ أُخرىٰ .

فإذا كانَ كذٰلكَ . . كانَ كلُّ علَّةٍ معَ معلولِها .

وكذٰلكَ النَّارُ علَّةٌ لتسخينِ عنصرِ الماءِ ، والتَّسخينُ علَّةٌ لإبطالِ استعدادِ الماءِ بالفعلِ التَّامِّ لقَبولِ صورةِ المائيَّةِ أو حفظِها (١) ، وذٰلكَ أو شيءٌ آخرُ علَّةٌ

---

(١) قوله : (التام) ليس في (ب ، ج ، و) ، وفي (د ، هـ) : (الاستعداد التام بالفعل) بدل (استعداد الماء بالفعل التام) .

لإحداثِ الاستعدادِ التَّامّ في مِثلِ هٰذهِ الحالِ لقَبولِ ضدِّها وهيَ صورةُ النَّاريَّةِ ، وعلَّةُ الصُّورةِ النَّاريَّةِ هيَ العِللُ الَّتي تكسو العناصرَ صورَها وهيَ مُفارِقةٌ .

فتكونُ العِللُ الحقيقيَّةُ موجودةً معَ المعلولِ .

وأمَّا المُتقدِّماتُ . . فهيَ عِللٌ : إمَّا بالعرَضِ ، وإمَّا مُعيناتٌ ؛ فلهٰذا يجبُ أن يُعتقَدَ أنَّ علَّةَ شكلِ البناءِ هوَ الاجتماعُ ، وعلَّةُ ذٰلكَ طبائعُ المُجتمِعاتِ وثباتُها علىٰ ما أُلِّفَتْ ، وعلَّةُ ذٰلكَ السَّببُ المُفارِقُ الفاعلُ للطَّبائعِ .

وعلَّةَ الولدِ اجتماعُ صورتِهِ معَ مادَّتِهِ بالسَّببِ المُفيدِ للصُّورِ .

وعلَّةَ النَّارِ السَّببُ المُفيدُ للصُّورةِ وزوالُ الاستعدادِ التَّامِّ لضدِّ تلكَ الصُّورةِ معاً .

فنجدُ إذاً العِللَ معَ المعلولاتِ .

وإذا قضَيْنا فيما يتَّصلُ بهِ كلامُنا بأنَّ العِللَ مُتناهِيةٌ . . فإنَّما نُشيرُ إلىٰ هٰذهِ العِللِ ولا نمنعُ أن تكونَ عِللاً مُعينةً ومُعِدَّةً بلا نهايةٍ بعضُها قبلَ بعضٍ ، بل ذٰلكَ واجبٌ ضرورةً ؛ لأنَّ كلَّ حادثٍ فقد وجبَ بعدَما لم يجبْ لوجوبِ علَّتِهِ حينئذٍ كما بيَّنَّا ، وعلَّتُهُ ما كانَ أيضاً وجبَ فوجبَ .

فيجبُ في الأُمورِ الجزئيَّةِ أن تكونَ الأُمورُ المُتقدِّمةُ ـ الَّتي بها تجبُ في العِللِ الموجودةِ بالفعلِ أن تصيرَ عِللاً بالفعلِ ـ أُموراً بلا نهايةٍ ؛ ولذٰلكَ لا يقفُ فيها سؤالُ (لِمَ ؟) ألبتَّةَ .



ولٰكنِ الإشكالُ ها هنا في شيءٍ ؛ وهوَ أنَّ هٰذهِ الَّتي بلا نهايةٍ لا يخلو :

إمَّا أن يُوجَدَ كلُّ واحدٍ منها آناءً ، فتتوالىٰ آناتٌ مُتشافِعةٌ ليسَ بينَها زمانٌ ، وهٰذا مُحالٌ .

وإمَّا أن يبقىٰ زماناً ، فيجبُ أن يكونَ إيجابُها في كلِّ ذٰلكَ الزَّمانِ لا في طرَفٍ منهُ ، ويكونُ المعنى المُوجِبُ إيجابَها أيضاً معَها في ذٰلكَ الزَّمانِ ، ويكونُ الكلامُ في إيجابِ إيجابِها كالكلامِ فيهِ ، وتحصلُ عِللٌ بلا نهايةٍ معاً .

وهٰذا هوَ الَّذي نحنُ في منعِهِ .

فنقولُ : إنَّهُ لولا الحركةُ . . لَوجبَ هٰذا الإشكالُ ، إلَّا أنَّ الحركةَ تُبقي الشَّيءَ الواحدَ لا علىٰ حالةٍ واحدةٍ ، ولا يكونُ ما يتجدَّدُ مِن حالةٍ بعدَ حالةٍ في آنٍ بعدَ آنٍ يُشافِعُهُ ويُماسُّهُ ، بل كذٰلكَ على الاتِّصالِ ، فتكونُ ذاتُ العلَّةِ غيرَ مُوجِبةٍ لوجودِ المعلولِ ، بل لكونِها علىٰ نسبةٍ ما ، وتلكَ النِّسبةُ تكونُ علَّتُها الحركةَ ، أو شريكةُ علَّتِها أوِ الَّتي بها العلَّةُ علَّةٌ بالفعلِ الحركةَ ، فتكونُ العلَّةُ حينئذٍ لا ثابتةَ الوجودِ علىٰ حالةٍ واحدةٍ ولا باطلةَ الوجودِ حادثةً في آنٍ واحدٍ .

فباضطرارٍ إذاً : أن تكونَ العلَّةُ الحافظةُ أوِ المُشارِكةُ لنظامِ هٰذهِ العِللِ الَّتي بسببِها تنحلُّ الإشكالاتُ هوَ الحركةَ ، وسنُوضِّحُ هٰذا في مَوضِعِهِ إيضاحاً أشفىٰ مِن هٰذا(١) .

فقد بانَ ووضحَ : أنَّ العِللَ الذَّاتيَّةَ للشَّيءِ الَّتي بها وجودُ ذاتِ الشَّيءِ بالفعلِ يجبُ أن تكونَ معَهُ لا تتقدَّمُهُ في الوجودِ تقدُّماً يكونُ زوالُهُ معَ حدوثِ المعلولِ ، وأنَّ هٰذا إنَّما يجوزُ في عللٍ غيرِ الذَّاتيَّةِ أو غيرِ القريبةِ ، والعِللُ الغيرُ الذَّاتيَّةِ والغيرُ القريبةِ لا نمنعُ ذهابَها إلىٰ غيرِ النِّهايةِ ، بل نُوجِبُهُ .

وإذ قد تقرَّرَ هٰذا ؛ فإذا كانَ شيءٌ مِنَ الأشياءِ لذاتِهِ سبباً لوجودِ شيءٍ آخَرَ دائماً . . كانَ سبباً لهُ دائماً ما دامَتْ ذاتُهُ موجودةً .

---

(١) يُنظر ما سيأتي في (فصل ما عليه المبدأ الأول) من (المقالة التاسعة) (ص ٤٣٤) .

فإن كانَ دائمَ الوجودِ . . كانَ معلولُهُ دائمَ الوجودِ ، فيكونُ مِثلُ هـٰذا مِنَ العِللِ أَولىٰ بالعلّيَّةِ ؛ لأنَّهُ يمنعُ مُطلَقَ العدمِ للشَّيءِ ؛ فهوَ الَّذي يُعطي الوجودَ التَّامَّ للشَّيءِ .

وهـٰذا هوَ المعنى الَّذي يُسمَّىٰ : (إبداعاً) عندَ الحكماءِ ؛ وهوَ تأييسُ الشَّيءِ بعدَ ليسٍ مُطلَقٍ [1] ؛ فإنَّ للمعلولِ في نفْسِهِ أن يكونَ (ليسَ) [2] ، ويكونَ لهُ عن علَّتِهِ أن يكونَ (أيسَ) [3] ، والَّذي يكونُ للشَّيءِ في نفْسِهِ أَقْدَمُ عندَ الذِّهنِ بالذَّاتِ لا في الزَّمانِ مِنَ الَّذي يكونُ عن غيرِهِ ، فيكونُ كلُّ معلولٍ أيساً بعدَ ليسٍ بعديَّةً بالذَّاتِ .

فإن أُطلِقَ اسمُ المُحدَثِ علىٰ كلِّ ما لهُ أيسٌ بعدَ ليسٍ وإن لم تكُنْ بعديَّةً في الزَّمانِ . . كانَ كلُّ معلولٍ مُحدَثاً .

وإن لم يُطلَقْ ، بل كانَ شرطُ المُحدَثِ أن يُوجَدَ زمانٌ ووقتٌ كانَ قَبْلَهُ ، فبطَلَ لمجيئِهِ بعدَهُ ؛ إذ كانَ بعديَّتُهُ بعديَّةً لا تكونُ معَ القبليَّةِ موجودةً ، بل تكونُ مُمايِزةً لها في الوجودِ لأنَّها زمانيَّةٌ . . فلا يكونُ كلُّ معلولٍ مُحدَثاً ، بلِ المعلولُ الَّذي سبقَ وجودَهُ زمانٌ ، وسبقَ وجودَهُ لا مَحالةَ حركةٌ ، وتغيَّرَ كما علمتَ ، ونحنُ لا نُناقِشُ في الأسماءِ .

ثمَّ المُحدَثُ بالمعنى الَّذي لا يستوجبُ الزَّمانَ لا يخلو :

إمَّا أن يكونَ وجودُهُ بعدَ ليسٍ مُطلَقٍ .

أو يكونَ وجودُهُ بعدَ ليسٍ غيرِ مُطلَقٍ ، بل بعدَ عدمٍ مُقابِلٍ خاصٍّ في مادَّةٍ موجودةٍ علىٰ ما عرفتَهُ .

---

(١) أي : عدم بوجهٍ من الوجوه . انتهىٰ من هامش (ج) .
(٢) أي : معدوماً .
(٣) أي : موجوداً .

فإن كانَ وجودُهُ بعدَ ليسٍ مُطلَقٍ . . كانَ صدورُهُ عنِ العلَّةِ ذٰلكَ الصُّدورَ إبداعاً ، ويكونُ أفضلَ أنحاءِ إعطاءِ الوجودِ ؛ لأنَّ العدمَ يكونُ قد مُنِعَ ألبتَّةَ وسُلِّطَ عليهِ الوجودُ ، ولو مُكِّنَ العدمُ تمكيناً يسبقُ الوجودَ . . كانَ تكوينُهُ مُمتنِعاً إلَّا عن مادَّةٍ ، وكانَ سلطانُ الإيجادِ ـ أعني : وجودَ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ ـ ضعيفاً قصيراً مُستأنَفاً .

ومِنَ النَّاسِ مَن لا يجعلُ كلَّ ما هٰذهِ صفتُهُ مُبدَعاً ، بل يقولُ : إذا توهَّمْنا شيئاً وُجِدَ عن علَّةٍ أُولىٰ بتوسُّطِ علَّةٍ وسطىٰ فاعليَّةٍ وإن لم يكُنْ عن مادَّةٍ ولا كانَ لعدمِهِ سلطانٌ ، ولٰكنْ كانَ وجودُهُ عنِ العلَّةِ الأُولى الحقيقيَّةِ بعدَ وجودٍ آخَرَ انساقَ إليهِ . . فليسَ تأييسُهُ عن ليسٍ مُطلَقاً ، بل عن أيسٍ وإن لم يكُنْ مادِّيّاً .

ومِنَ النَّاسِ مَن يجعلُ الإبداعَ لكلِّ وجودٍ صوريّ كيفَ كانَ ، وأمَّا المادِّيُّ وإن لم تكُنِ المادَّةُ سبقَتْ . . فيخصُّ نسبتَهُ إلى العلَّةِ باسمِ التَّكوينِ .

ونحنُ لا نُناقِشُ في هٰذهِ الأسماءِ ألبتَّةَ بعدَ أن تحصلَ المعاني مُتميِّزةً ، فنجدُ بعضَها لهُ وجودٌ عن علَّةٍ دوماً بلا مادَّةٍ ، وبعضَها بمادَّةٍ ، وبعضَها بواسطةٍ ، وبعضَها بغيرِ واسطةٍ ، ويَحسُنُ أن يُسمَّىٰ كلُّ ما لم يُوجَدْ عن مادَّةٍ سابقةٍ : غيرَ مُتكوِّنٍ ، بل مُبدَعاً ، وأن نجعلَ أفضلَ ما يُسمَّىٰ : (مُبدَعاً) ما لم يكُنْ بواسطةٍ عن علَّتِهِ الأُولىٰ ؛ مادِّيَّةً كانَتْ أو فاعليَّةً أو غيرَ ذٰلكَ .



ونرجعُ إلىٰ ما كنَّا فيهِ فنقولُ : وأمَّا الفاعلُ الَّذي يَعرِضُ لهُ أن يكونَ فاعلاً . . فلا بدَّ لهُ مِن مادَّةٍ يفعلُ فيها ؛ لأنَّ كلَّ حادثٍ ـ كما علمتَ ـ يحتاجُ إلىٰ مادَّةٍ ؛ فربَّما فعلَ دفعةً ، وربَّما كانَ فعلُهُ بالتَّحريكِ فيكونُ مَبدَأَ الحركةِ .

وإذا قالَ الطَّبيعيُّونَ للفاعلِ : (مَبدَأُ الحركةِ) . . **عنَوا بهِ** : الحركاتِ الأربعَ ، وتساهلوا في هٰذا المَوضِعِ فجعلوا الكونَ والفسادَ حركةً .

وقد يكونُ الفاعلُ بذاتِهِ فاعلاً ، وقد يكونُ بقوَّةٍ .

والَّذي بذاتِهِ . . فمِثلُ الحرارةِ لو كانَتْ موجودةً مُجرَّدةً تفعلُ ، فكانَ يصدرُ عنها ما يصدرُ لأنَّها حرارةٌ فقطْ .

وأمَّا الفاعلُ بقوَّةٍ . . فمِثلُ النَّارِ بحرارتِها .

وقد عدَدْنا في مَوضِعٍ آخَرَ أصنافَ القُوىٰ .



فَصْلٌ

في مناسبة ما بين العلل الفاعليّة ومعلولاتها

نقولُ : إنَّهُ ليسَ الفاعلُ كلَّما أفادَ وجوداً . . إفادَهُ مِثلَ نفْسِهِ ؛ فربَّما أفادَ وجوداً مِثلَ نفْسِهِ ، وربَّما أفادَ وجوداً لا مِثلَ نفْسِهِ ؛ كالنَّارِ تُسوِّدُ ، والحركةِ تُسخِّنُ .

والفاعلُ الَّذي يفعلُ وجوداً مِثلَ نفْسِهِ . . فإنَّ المشهورَ أنَّهُ أَولىٰ وأقوىٰ في الطَّبيعةِ الَّتي يُفيدُها مِن غيرِهِ ، وليسَ هٰذا المشهورُ ببيِّنٍ ولا بحقٍّ مِن كلِّ وجهٍ إلَّا أن يكونَ ما يُفيدُهُ هوَ نفْسَ الوجودِ والحقِّيَّةِ ، فحينئذٍ يكونُ المُفيدُ أَولىٰ بما يُفيدُهُ مِنَ المُستفيدِ .

ولْنَعُدْ مِن رأسٍ ، **فنقولُ** : إنَّ العِللَ لا تخلو :

إمَّا أن تكونَ عِللاً للمعلولاتِ في نحوِ وجودِ أنفُسِها .

وإمَّا أن تكونَ عِللاً للمعلولاتِ في وجودٍ آخَرَ .

مثالُ الأوَّلِ : تسخينُ النَّارِ .

ومثالُ الثَّاني : تسخينُ الحركةِ ، وحدوثُ التَّخلخلِ مِنَ الحرارةِ ، وأشياءُ كثيرةٌ مُشابِهةٌ لذٰلكَ .

ولْنتكلَّمْ على العِللِ والمعلولاتِ الَّتي تُناسِبُ الوجهَ الأوَّلَ ، ولْنُورِدِ الأقسامَ الَّتي قد يُظَنُّ في الظَّاهرِ أنَّها أقسامُهُ .

فنقولُ : قد يُظَنُّ في الوجهِ الأوَّلِ أنَّهُ قد يكونُ المعلولُ في كثيرٍ منهُ أنقصَ وجوداً مِنَ العلَّةِ في ذٰلكَ المعنىٰ إن كانَ ذٰلكَ المعنىٰ يقبلُ الأشدَّ والأنقصَ ؛ مِثلُ الماءِ إذا تسخَّنَ عنِ النَّارِ .

وأنَّـهُ قد يكونُ في ظاهرِ النَّظرِ مِثلُهُ أيضاً ، قَبِلَ ذٰلكَ أو لم يقبلْ ؛ مِثلُ النَّارِ ؛ فإنَّها يُعتقَدُ فيها في الظَّاهرِ أنَّها تُحيلُ غيرَها مِثلَ نفْسِها ناراً في الظَّاهرِ ، فيكونُ مُساوِياً لها في صورةِ النَّاريَّةِ ؛ لأنَّ تلكَ الصُّورةَ لا تقبلُ الأزيدَ والأقلَّ ، ومُساوِياً لها في العرَضِ اللَّازمِ مِنَ السُّخونةِ المحسوسةِ ؛ إذ كانَ صدورُ ذٰلكَ الفعلِ عنِ الصُّورةِ المُساوِيةِ لصورتِهِ وعنهُ أيضاً ، والمادَّةُ مُساوِيةٌ في التَّهيُّؤِ .

وأمَّا كونُ المعلولِ أزيدَ في المعنى الَّذي مِنَ العلَّةِ . . فهوَ الَّذي يُرىٰ أنَّهُ لا يُمكِنُ ألبتَّةَ ، ولا يُوجَدُ في الأشياءِ المظنونةِ عِللاً ومعلولاتٍ ؛ لأنَّ تلكَ الزِّيادةَ لا يجوزُ أن يكونَ حدوثُها بذاتِها ، ولا يجوزُ أن يكونَ حدوثُها لزيادةِ استعدادِ المادَّةِ حتَّىٰ يكونَ قد أوجبَ ذٰلكَ خروجُ شيءٍ إلى الفعلِ بذاتِهِ ؛ فإنَّ الاستعدادَ ليسَ سبباً للإيجادِ .

فإن جُعِلَ سببُها العلَّةَ والأثرَ الَّذي وُجِدَ عنِ العلَّةِ معاً . . فتلكَ الزِّيادةُ تكونُ معلولةَ أمرَينِ لا معلولةَ أمرٍ واحدٍ ، وهُما مجموعَينِ يكونانِ أكثرَ وأزيدَ مِنَ المعلولِ الَّذي هوَ الزِّيادةُ .

فإن سلَّمْنا هٰذهِ الظُّنونَ إلىٰ أن نستبرئَ حالَها . . ساغَ لنا أن نقولَ : إنَّهُ إذا كانَ المعنىٰ في المعلولِ والعلَّةِ مُتساوِياً في الشِّدَّةِ والنَّقصِ . . فإنَّهُ يكونُ للعلَّةِ بما هيَ علَّةٌ التَّقدُّمُ الذَّاتيُّ لا مَحالةَ في ذٰلكَ المعنىٰ ، والتَّقدُّمُ الذَّاتيُّ الَّذي لهُ في ذٰلكَ المعنىٰ معنىً مِن حالِ ذٰلكَ المعنىٰ . . غيرُ موجودٍ للثَّاني ، فيكونُ ذٰلكَ للأوَّلِ إذا أُخِذَ بحسَبِ وجودِهِ وأحوالِهِ الَّتي لهُ مِن جهةِ وجودِهِ أَقْدَمَ منهُ للآخَرِ .

فيزولُ إذاً مُطلَقُ المُساواةِ ؛ لأنَّ المُساواةَ تبقىٰ في الحدِّ ، وهُما مِن جهةٍ ما لهُما ذٰلكَ الحدُّ . . مُتساوِيانِ ، وليسَ أحدُهُما علَّةً ولا معلولاً .

فأمَّا مِن جهةٍ ما أحدُهُما علَّةٌ والآخَرُ معلولٌ . . فواضحٌ أنَّ اعتبارَ وجودِ

ذٰلكَ الحدِّ لأحدِهِما أَولىٰ ؛ إذ كانَ لهُ أوَّلاً لا مِنَ الثَّاني ، ولم يكُنِ الثَّاني إلَّا منهُ [1] .

فظاهرٌ مِن هٰذا : أنَّ هٰذا المعنىٰ إذا كانَ نفْسَ الوجودِ . . لم يُمكِنْ أن يتساويا فيهِ ألبتَّةَ ؛ إذ كانَ إنَّما يُمكِنُ أن يُساوِيَهُ باعتبارِ الحدِّ ، ويَفضُلَ عليهِ باعتبارِ استحقاقِ الوجودِ .

والآنَ : فإنَّ استحقاقَ الوجودِ هوَ مِن جنسِ الحدِّ بعينِهِ ؛ إذ قد أُخِذَ هٰذا المعنىٰ نفْسَ الوجودِ ؛ **فبيِّنٌ** : أنَّهُ لا يُمكِنُ أن يُساوِيَهُ إذا كانَ المعنىٰ نفْسَ الوجودِ ؛ فمُفيدُ وجودِ الشَّيءِ مِن حيثُ هوَ وجودٌ . . أَولىٰ بالوجودِ مِنَ الشَّيءِ .



ولٰكنْ ها هنا تفصيلٌ آخَرُ ، ونوعٌ مِنَ التَّحقيقِ يجبُ ألَّا نُغفِلَهُ ؛ وهوَ أنَّ العِللَ والمعلولاتِ تنقسمُ في أوَّلِ النَّظرِ عندَ الفكرِ إلىٰ قسمَينِ :

قسمٌ : تكونُ طباعُ المعلولِ فيهِ ونوعيَّتُهُ وماهيَّتُهُ الذَّاتيَّةُ تُوجِبُ أن يكونَ معلولاً في وجودِهِ لطبيعةٍ أو لطبائعَ ، فتكونُ العِللُ مُخالِفةً لنوعيَّتِهِ لا مَحالةَ ؛ إذ كانَتْ عِللاً لهُ في نوعِهِ لا في شخصِهِ .

وإذا كانَ كذٰلكَ . . لم يكُنِ النَّوعانِ واحداً ؛ إذِ المطلوبُ علَّةُ ذٰلكَ النَّوعِ ، بل تكونُ المعلولاتُ تجبُ عن نوعٍ غيرِ نوعِها ، والعِللُ يجبُ عنها نوعٌ غيرُ نوعِها ، وتكونُ عِللاً للشَّيءِ المعلولِ ذاتيَّةً بالقياسِ إلىٰ نوعِ المعلولِ مُطلَقاً .

وقسمٌ : منهُ يكونُ المعلولُ ليسَ معلولَ العلَّةِ ، والعلَّةُ علَّةَ المعلولِ في نوعِهِ ، بل في شخصِهِ .

ولْنأخذْ هٰذا علىٰ ظاهرِ ما يقتضيهِ الفكرُ مِنَ التَّقسيمِ وظاهرِ ما يُوجَدُ لهُ

---

(1) في (ج ، د ، هـ ، و) : (للثاني) بدل (الثاني) .

مِنَ الأمثلةِ وعلىٰ سبيلِ التَّوسُّعِ إلىٰ أن نُبيِّنَ حقيقةَ الحالِ الواجبةِ فيهِ مِن نظرِنا في السَّببِ المُعطي لصورةِ كلِّ ذي صورةٍ مِن الأجسامِ .

فمثالُ الأوَّلِ : كونُ النَّفْسِ علَّةً للحركةِ الاختياريَّةِ .

ومثالُ الثَّاني : كونُ هـٰذهِ النَّارِ علَّةً لتلكَ النَّارِ .

والفرقُ بينَ الأمرَينِ معلومٌ ؛ فإنَّ هـٰذهِ النَّارَ ليسَتْ علَّةً لتلكَ النَّارِ علىٰ أنَّها علَّةُ نوعيَّةِ النَّارِ ، بل علىٰ أنَّها علَّةُ نارٍ ما ، فإذا اعتُبِرَ مِن جهةِ النَّوعيَّةِ . . كانَتْ هـٰذهِ العلَّةُ للنَّوعيَّةِ بالعرَضِ .

وكذٰلكَ الأبُ للابنِ ؛ لا مِن جهةِ ما هوَ أبٌ وذٰلكَ ابنٌ ، بل مِن جهةِ وجودِ الإنسانيَّةِ .

وهـٰذا القسمُ مُتوهَّمٌ علىٰ وجهَينِ :

أحدُهُما : أن تكونَ العلَّةُ والمعلولُ مُشترِكَينِ في استعدادِ المادَّةِ ؛ كالنَّارِ والنَّارِ .

والآخَرُ : ألَّا يكونا فيهِ مُشترِكَينِ ؛ كضوءِ الشَّمسِ الَّذي في جوهرِهِ الفاعلِ للضَّوءِ ها هنا أو في القمرِ ، وإذ ليسَ استعدادُ المادَّتَينِ فيهِما مُتساوِياً ، ولا المادَّتانِ مِن نوعٍ واحدٍ . . فبالحريِّ ألَّا يتساوى الشَّخصانِ في ذٰلكَ ؛ أعني : هـٰذا الضَّوءَ الَّذي في الشَّمسِ ، وهـٰذا الضَّوءَ الحادثَ عنهُ .

فيكادُ لذٰلكَ ألَّا يكونَ الضَّوءانِ مِن نوعٍ واحدٍ عندَ مَن يشترطُ في تساوي نوعيَّةِ الكيفيَّاتِ ألَّا يكونَ أحدُهُما أنقصَ والآخَرُ أزيدَ علىٰ ما علمتَ في مَوضعِهِ مِن صفتِهِ ، ويكونانِ نوعاً واحداً عندَ مَن يرى المُخالَفَةَ بالتَّنقُّصِ والاشتدادِ مُخالَفةً بالعوارضِ والشَّخصيَّاتِ .



وأمَّا القسمُ الأوَّلُ ؛ وهوَ أن يكونَ الأمرانِ مُشترِكَينِ في استعدادِ المادَّةِ . .

فهوَ أيضاً علىٰ قسمَينِ ؛ لأنَّ ذٰلكَ الاستعدادَ : إمَّا أن يكونَ استعداداً في المُنفعِلِ تامّاً ، أو يكونَ استعداداً ناقصاً .

والاستعدادُ التَّامُّ : ألَّا يكونَ في طباعِ الشَّيءِ مُعاوِقٌ ومُضادٌّ لِمَا هوَ بالقوَّةِ فيهِ ؛ كاستعدادِ الماءِ المُسخَّنِ للتَّبرُّدِ لأنَّ فيهِ نفْسِهِ قوَّةً طبيعيَّةً ـ كما علمْناهُ في (الطَّبيعيَّاتِ) ـ تُعاوِنُ القوَّةَ الخارجةَ في التَّبريدِ أو لا تُعاوِقُهُ (١) .

وأمَّا الاستعدادُ النَّاقصُ : فهوَ كاستعدادِ الماءِ للتَّسخُّنِ ؛ لأنَّ فيهِ قوَّةً تُعاوِقُ التَّسخُّنَ الَّذي يحدثُ فيهِ مِن خارجٍ ، وتُوجَدُ معَ التَّسخُّنِ باقيةً فيهِ ولا تبطلُ .



والقسمُ الأوَّلُ علىٰ أقسامٍ ثلاثةٍ ؛ **فإنه** :

ـ إمَّا أن يكونَ في المُستعِدِّ قوَّةٌ مُعاوِنةٌ تبقىٰ وتُعِينُ ؛ كما في الماءِ إذا تبرَّدَ عن سخونةٍ .

ـ وإمَّا أن يكونَ في المُستعِدِّ قوَّةٌ مُضادَّةٌ للأمرِ ، إلَّا أنَّها تبطلُ معَ وجودِ الأمرِ ؛ كما في الشَّعرِ إذا شابَ عن سوادٍ .

ـ وإمَّا ألَّا يكونَ في المُستعِدِّ ولا واحدٌ مِنَ الأمرَينِ لا ضدٌّ ولا مُعِينٌ ، ولٰكنْ عدمُ الأمرِ والاستعدادُ لهُ فقطْ ؛ مِثلُ حالِ التَّفِهِ في قَبولِ الطَّعمِ ، وعديمِ الرَّائحةِ في قَبولِ الرَّائحةِ .

فإن سُئِلْنا عنِ استعدادِ الماءِ لِأنْ يصيرَ ناراً : أنَّهُ مِن أيِّ الأقسامِ الخمسةِ هوَ ؟ . . لم يُشكِلْ علينا أنَّهُ مِن قسمِ المُشارَكةِ في استعدادٍ تامٍّ للمادَّةِ ، ولٰكنْ في المادَّةِ ضدُّهُ .



---

(١) في (د ، هـ) : (تعاوق) بدل (تعاون) .

ولقائلٍ أن يقولَ : إنَّكُم قد تركتُمُ اعتبارَ قسمٍ واحدٍ ؛ وهوَ ألَّا يكونَ هناكَ مُشارَكةٌ في المادَّةِ أصلاً ؛ إذ لا يكونُ لها مادَّةٌ ؟

فالجوابُ عن هٰذا : أنَّ هناكَ لا يُمكِنُ أن يكونَ اتّفاقٌ في النَّوعِ ألبتَّةَ ؛ فإنَّهُ قدِ استبانَ أنَّ الأشياءَ المُتَّفِقةَ في النَّوعِ البريئةَ عنِ المادَّةِ أصلاً يكونُ وجودُها عيناً واحداً ، ولا يجوزُ أن يُقالَ معنى الواحدِ منها علىٰ كثيرينَ .



فإذ قد دللْنا علىٰ هٰذهِ الأقسامِ الَّتي حاصلُها خمسةٌ . . **فإنَّا نُوردُ الحُكمَ في قسمٍ قسمٍ منها فنقولُ** :

أمَّا القسمُ مِن هٰذا البابِ الَّذي لا مُشارَكةَ فيهِ في استعدادِ المادَّةِ لا القريبةِ ولا البعيدةِ . . فليسَ يجبُ فيهِ أن يكونَ ما يُحدِثُهُ الفاعلُ مِنَ الآثارِ القابلةِ للزّيادةِ والنُّقصانِ مُساوِياً لنفْسِهِ ؛ لأنَّهُ يُمكِنُ أن يكونَ بما افترقا فيهِ مِن جوهرِ المادَّةِ افترقا في الاستعدادِ لقَبولِ الأمرِ ، فلم يقبلاهُ بالسَّويَّةِ .

وليسَ أيضاً يجبُ ألَّا يتساويا فيهِ ، بل يجوزُ أن يكونَ الحالُ في ذٰلكَ مِثلَ الحالِ في اتّباعِ سطحِ الأثيرِ لسطحِ فَلَكِ القمرِ في الحركةِ الَّتي بالعرَضِ ؛ وذٰلكَ حيثُ يُمكِنُ ألَّا يكونَ في هٰذا مانعٌ مِن قَبولِ التَّأثيرِ مُساوِياً لِمَا يُؤثِّرُهُ الفاعلُ ؛ وهوَ في هٰذا المَوضِعِ إحداثُ مِثلِ نفْسِهِ .

وأمَّا القسمُ مِن هٰذا البابِ الَّذي هناكَ استعدادٌ تامٌّ كيفَ كانَ . . فالأمرُ ظاهرٌ في أنَّ المُنفعِلَ قد يجوزُ أن يتشبَّهَ بالفاعلِ تشبُّهاً تامّاً ؛ وذٰلكَ مِثلُ النَّارِ تُحيلُ الماءَ ناراً ، والملحِ يُحيلُ العسلَ ملحاً ، وما أشبهَ ذٰلكَ .

وقد يجوزُ أن يزيدَ فيهِ المُنفعِلُ على الفاعلِ في الظَّاهرِ الغيرِ المُحقَّقِ ؛ مِثلُ الماءِ الَّذي يُجمِّدُهُ الهواءُ ولا يكونُ بَرْدُ ذٰلكَ الهواءِ بَرْدَ ذٰلكَ الجَمْدِ .

إلَّا أنَّكَ إذا تحقَّقتَ . . لم يكُنِ الفاعلُ وحدَهُ هوَ البَرْدَ الَّذي في الهواءِ ، بل والقوَّةُ المُبرِّدةُ الصُّوريَّةُ الَّتي في جوهرِ الماءِ ـ الَّذي دللْنا عليهِ في (الطَّبيعيَّاتِ) ـ إذا عاونَها ولم يُعاوِقْها بَرْدُ الهواءِ (١) .

وأمَّا القسمُ مِن هٰذا البابِ الَّذي يكونُ استعدادُ المُنفعِلِ فيهِ ناقصاً . . فليسَ يُمكِنُ ألبتَّةَ أن يتشبَّهَ فيهِ المُنفعِلُ بالفاعلِ التَّامِّ القوَّةِ ويُساوِيَهُ ؛ فإنَّهُ لا يُمكِنُ أن يكونَ الشَّيءُ الحاصلُ مِن قوَّةٍ في الشَّيءِ لا مُضادَّ لها ، والحاصلُ مِن قوَّةٍ أُخرىٰ وهناكَ مُضادٌّ مُمانِعٌ . . مُتساوِيَينِ ألبتَّةَ ، أو يبطلُ المُمانِعُ .

ولهٰذا لا يُمكِنُ أن يكونَ شيءٌ غيرُ النَّارِ يتسخَّنُ مِنَ النَّارِ وتكونَ سخونتُهُ مِثلَ سخونةِ تلكَ النَّارِ ، أو شيءٌ غيرُ الماءِ يبردُ عنِ الماءِ وتكونَ برودتُهُ أكثرَ مِن برودةِ ذٰلكَ الماءِ ؛ لأنَّ استعدادَ النَّارِ للتَّسخُّنِ والماءِ للتَّبرُّدِ حالٌ غيرُ مُضادٍّ في جوهرِهِ ، والقوَّةُ الفاعلةُ داخلةٌ في جوهرِهِ غيرُ غريبةٍ منهُ ، فأمَّا ما ينفعلُ منهُما . . ففيهِ مانعٌ عنهُ مُضادٌّ .

والفاعلُ الأوَّلُ للانفعالِ خارجٌ عن جوهرِهِ ويفعلُ فيهِ بمُماسَّةٍ وبتوسُّطِ أمرٍ ؛ كالسُّخونةِ المحسوسةِ في النَّارِ المُسخِّنةِ ، والبرودةِ المحسوسةِ في الماءِ المُبرِّدِ ، فليسَ يُمكِنُ أن يُساوِيَهُ .



فإن قالَ قائلٌ : إنَّ النَّارَ قد تُذيبُ الجواهرَ فتجعلُها أسخنَ منها ؛ لأنَّا نُدخِلُ أيدينَا في النَّارِ ونُمِرُّها فيها بعجلةٍ فلا تحترقُ احتراقَها في المسبوكاتِ لو فُعِلَ بها ذٰلكَ بعينِهِ ، فيُعلَمُ مِن ذٰلكَ يقيناً أنَّ المسبوكاتِ أسخنُ مِنَ النَّارِ ، ومعَ ذٰلكَ فإنَّما سخنَتْ مِنَ النَّارِ ؟

---

(١) في (د ، هـ) : (أو لم يعاونها) بدل (ولم يعاوقها) .

فإنَّا نُجيبُ ونقولُ : إنَّ ذٰلكَ ليسَ بسببِ أنَّ المسبوكَ أسخنُ ، ولٰكنْ لمعانٍ ثلاثةٌ منها أقربُ إلى الظُّهورِ :

أحدُها : في المسبوكِ .

والآخَرُ : في النَّارِ .

والثَّالثُ : في اللَّامسِ .

وكلُّها مُتعاوِنةٌ مُتقارِبةٌ .

أمَّا الَّذي في المسبوكِ . . فلأنَّهُ غليظٌ ، فيهِ تشبُّثٌ ما ولزوجةٌ وبطءُ انفصالٍ ، فإذا لُمِسَ . . ذهبَ معَ اللَّامسِ ولم يُمكِنْ أن يُفارِقَ إلَّا في زمانٍ ذي قَدْرٍ في نفْسِهِ بالقياسِ إلىٰ زمانِ مُفارَقةِ اللَّامسِ للنَّارِ وإن كانَ الحسُّ لا يضبطُ ذٰلكَ الاختلافَ ، لٰكنِ العقلُ والذِّهنُ يُوجِبُهُ .

ومِن شأنِ الفاعلِ الطَّبيعيِّ أن يفعلَ في المُنفعِلِ في مُدَّةٍ أطولَ فعلاً آكدَ وأحكمَ ، وأن يفعلَ الضَّعيفُ في مُدَّةٍ أطولَ ما لا يفعلُهُ القويُّ في مُدَّةٍ قصيرةٍ .

وأمَّا الَّذي في النَّارِ . . فلأنَّ النَّارَ المحسوسةَ إنَّما هيَ أجزاءٌ مِنَ النَّارِ الحقيقيَّةِ معَ أجزاءٍ مِنَ الأرضِ مُتصعِّدةٍ مُتحرِّكةٍ ، واجتماعُها علىٰ سبيلِ التَّجاورِ لا علىٰ سبيلِ الاتِّصالِ ، بل هيَ في أنفُسِها مُتفرِّقةٌ ، ويتخلَّلُها الهواءُ تخلُّلاً علىٰ سبيلِ التَّجدُّدِ فيكسرُ ما بداخلِهِ فيها مِن صرافةِ حرِّهِ (١) ؛ لأنَّهُ أبردُ منها ، ولأنَّهُ ليسَ ينفعلُ في تلكَ العجلةِ انفعالاً يصيرُ بهِ ناراً محضاً ، ومعَ ذٰلكَ فإنَّها سريعةُ الحركةِ في نفْسِها لا يكادُ يبقىٰ جزءٌ منها مُماسّاً لجزءٍ مِنَ اليدِ زماناً يُؤثِّرُ فيهِ تأثيراً محسوساً ، بل يتجدَّدُ ، فما لم تجتمعْ تأثيراتٌ غيرُ محسوسةٍ كثيرةٌ . . لا يُؤدِّي إلىٰ قَدْرٍ محسوسٍ ، وذٰلكَ في مُدَّةٍ لها قَدْرٌ .

---

(١) في (ج ، د ، هـ) : (ما يُداخلُه منها) بدل (ما بداخلِه فيها) .

وأمَّا المسبوكُ . . فإنَّ جوهرَهُ مُجتمِعٌ مُتَّحِدٌ ثابتٌ قائمٌ بالاتِّصالِ ، فإذا كانَ كذٰلكَ . . كانَ ما يُلاقي سطحَ اليدِ مِنَ المسبوكِ سطحاً واحداً مُطابِقاً لكلِّيَّتِهِ ، وما يُلاقيهِ مِنَ النَّارِ المحسوسةِ سطوحٌ صغارٌ مُخالِطةٌ لِمَا هوَ بالقياسِ إليها بردٌ(١) ، فيختلفُ بذٰلكَ التَّأثيرُ ، إلَّا أن يبقىٰ مُدَّةً تتوالىٰ فيها المُماسَّاتُ فتكثرُ ، أو يفعلُ كلُّ سطحٍ فيما يُماسُّهُ فعلاً ، ثمَّ يتسلَّطُ الفعلُ علىٰ ما عليهِ الأمرُ في الاستحالاتِ الطَّبيعيَّةِ(٢) .

وأمَّا النَّارُ المحقونةُ في مِثلِ الكيرانِ للحدَّادينَ . . فإنَّها أعظمُ تأثيراً فيما تُماسُّهُ مِنَ المسبوكاتِ وغيرِها ، وأسرعُ مُدَّةً لاجتماعِها وصرافتِها .

وأمَّا الحالُ الَّذي في اليدِ . . فلأنَّ اليدَ قادرةٌ علىٰ قطعِ الهواءِ والنَّارِ والأجسامِ اللَّطيفةِ بأسرعِ حركةٍ ، وليسَتْ قادرةً علىٰ قطعِ المسبوكِ الكثيفِ بأسرعِ حركةٍ ؛ لأنَّ المُقاوَمةَ للدَّفعِ والخرقِ في اللَّطيفِ قليلٌ ، وفي الكثيفِ كثيرٌ ، ويكادُ أن يكونَ هٰذا يُسمَّىٰ : كثيفاً ، وذٰلكَ : لطيفاً ؛ بسببِ اختلافِهِما في هٰذا المعنىٰ .

فلو كانَ المسبوكُ ليسَ ألزجَ وأكثرَ تشبُّثاً لِمَا يُلامِسُهُ ، وليسَ أيضاً أشدَّ اجتماعاً واتِّحاداً ، ثمَّ كانَ قطعُهُ في مُدَّةٍ أطولَ لمُقاوَمتِهِ ، وكانَ ثابتاً لازماً غيرَ هاربٍ عنِ المُماسَّةِ . . لَكفاهُ ذٰلكَ في جوازِ أن يُؤثِّرَ تأثيراً أشدَّ مِن تأثيرِ اللَّطيفِ بحسَبِ نِسَبِ الأزمنةِ ؛ إذ كانَ إذا أثَّرَ في مِثلِ زمانِ مُلاقاةِ اللَّطيفِ أثراً ما ؛ فإذا ضُوعِفَ الزَّمانُ . . أمكنَ أن يُساوِيَهُ في بعضِ الأضعافِ ، وإذا زِيدَ في الأضعافِ . . أمكنَ أن يزيدَ عليهِ ، وربَّما لم يكُنْ زمانُهُ المُضاعَفُ معَ عِظَمِ نِسبتِهِ محسوسَ القَدْرِ ؛ لِمَا تعرفُهُ .

ومِن حقِّ هٰذا المَوضِعِ أن يُبسَطَ بسطاً أكثرَ ممَّا بسطْناهُ ، لٰكنَّهُ أَولىٰ

---

(١) في (ج ، و) : (مبرد) بدل (برد) .

(٢) في هامش (أ) زيادة : (فيبرد) ، وأُشير إليها بنسخة ، ولعلها مُصحَّحة .

بالصِّناعةِ الطَّبيعيَّةِ ، وإنَّما يجبُ أن نذكرَ ها هنا قَدْرَ ما تنحلُّ بهِ الشُّبهةُ ويظهرُ وجهُها ، ثمَّ إن شاءَ مُستقصٍ أن يستقصيَ ذٰلكَ . . استقصاهُ مِنَ الأقوالِ المُستقصاةِ في عِلمِ الطَّبيعةِ ، وخصوصاً ما عسىٰ يجدُهُ مِن جهتِنا .

فقد ظهرَ مِن جُملةِ هٰذهِ التَّفصيلاتِ : المَوضِعُ الَّذي يُظَنُّ أنَّهُ يجوزُ أن يتساوى الفاعلُ والمُنفعِلُ فيهِ ، والمَوضِعُ الَّذي يُظَنُّ فيهِ أنَّهُ يجوزُ أن يزيدَ عليهِ ، والمَوضِعُ الَّذي لا يجوزُ إلَّا أن يقصرَ عنهُ .

وظهرَ في خلالِ ذٰلكَ : أنَّهُ وإن كانَ كذٰلكَ . . فوجودُ المعنىٰ مِن جهةِ نفْسِ الوجودِ لا يتساوىٰ فيهِ الفاعلُ والمُنفعِلُ إذا لم يكُنْ فاعلاً للمعنىٰ بما هوَ وجودُ المعنىٰ بالعرَضِ كما بيَّنَّاهُ .

ثمَّ الفاعلُ والمَبدَأُ الَّذي ليسَ مُنفعِلُهُ مُشارِكاً لهُ في النَّوعِ ولا في المادَّةِ ، وإنَّما يُشارِكُهُ بوجهٍ ما في معنى الوجودِ . . ليسَ يُمكِنُ أن يُعتبَرَ فيهِ حالُ المعنى الَّذي لهُ الوجودُ ؛ لأنَّهُما ليسا يشتركانِ فيهِ ، فبقيَ فيهِ حالُ اعتبارِ الوجودِ نفْسِهِ وقد كانَ في سائرِ تلكَ ما كانَ مِنَ المُساويةِ والزَّائدةِ على المَبدَأ الفاعلِ ، إذا رجعَ إلىٰ حالِ اعتبارِ الوجودِ . . كانَ المَبدَأُ الفاعليُّ غيرَ مُساوٍ لهُ ؛ لأنَّ وجودَهُ بنفْسِهِ ، ووجودَ المُنفعِلِ مِن حيثُ ذٰلكَ الانفعالُ مُستفادٌ منهُ .

ثمَّ الوجودُ بما هوَ وجودٌ لا يختلفُ في الشِّدَّةِ والضَّعفِ ، ولا يقبلُ الأقلَّ والأنقصَ ، وإنَّما يختلفُ في ثلاثةِ أحكامٍ ؛ وهيَ : التَّقدُّمُ والتَّأخُّرُ ، والاستغناءُ والحاجةُ ، والوجوبُ والإمكانُ .

أمَّا في التَّقدُّمِ والتَّأخُّرِ . . فإنَّ الوجودَ ـ كما علمتَ ـ للعلَّةِ أوَّلاً ، وللمعلولِ ثانياً .

وأمَّا الاستغناءُ والحاجةُ . . فقد علمتَ أنَّ العلَّةَ لا تفتقرُ في الوجودِ إلى

المعلولِ ، بل يكونُ موجوداً بذاتِهِ أو بعلَّةٍ أُخرىٰ ، وهٰذا المعنىٰ قريبٌ مِنَ الأوَّلِ وإن خالفَهُ في الاعتبارِ .

وأمَّا الوجوبُ والإمكانُ . . فإنَّكَ تعلمُ أنَّهُ إن كانَتْ علَّةٌ هيَ علَّةٌ لكلِّ ما هوَ معلولٌ . . فهيَ واجبةُ الوجودِ بالقياسِ إلى الكلِّ مِن كلِّ المعلولاتِ وعلى الإطلاقِ .

وإن كانَتْ علَّةٌ لمعلولٍ ما . . فهيَ واجبةُ الوجودِ بالقياسِ إلىٰ ذٰلكَ المعلولِ ، وذٰلكَ المعلولُ كيفَ كانَ . . فهوَ مُمكِنُ الوجودِ في نفْسِهِ .

وتلخيصُ هٰذا : هوَ أنَّ المعلولَ هوَ في ذاتِهِ بحيثُ لا يجبُ لهُ وجودٌ ، وإلَّا . . لَوجبَ مِن دونِ علَّتِهِ إذا فُرِضَ واجباً لذاتِهِ ، وبحيثُ لا يمتنعُ لهُ وجودٌ ، وإلَّا . . لَمَا وُجِدَ بالعلَّةِ ؛ فذاتُهُ بذاتِهِ بلا شرطِ كونِ علَّةٍ لهُ ، أو لا كونِ علَّةٍ لهُ . . مُمكِنُ الوجودِ ، وإنَّما يجبُ لا مَحالةَ بالعلَّةِ .

ثمَّ العلَّةُ ـ كما قد تبيَّنَ ـ لا يجوزُ أن تجبَ بهِ ، بل يكونُ : إمَّا واجباً بذاتِهِ ، وإمَّا واجباً مِن شيءٍ غيرِهِ .

فإذا حصلَ لهُ الوجوبُ بهِ . . فحينئذٍ يصحُّ أن يكونَ عنهُ وجوبُ غيرِهِ ، فيكونُ المعلولُ باعتبارِ ذاتِهِ مُمكِناً .

وأمَّا العلَّةُ . . فباعتبارِ ذاتِهِ : إمَّا واجباً ، وإمَّا مُمكِناً .

فإن كانَ واجباً . . فوجودُها أحقُّ مِن وجودِ المُمكِنِ .

وإن كانَ مُمكِناً ، وليسَ يجبُ بالمعلولِ والمعلولُ يجبُ بهِ وبعدَ وجوبِهِ . . فتكونُ العلَّةُ إذا صار ذاتُها واجبةً لم يكُنْ بالقياسِ إلى المعلولِ ، والمعلولُ لا يصيرُ ذاتُهُ واجباً إلَّا بالقياسِ إليهِ ، فيكونُ إلىٰ ذاتِ العلَّةِ نظرٌ قد وجبَ بهِ لا يتناولُ ذاتَ المعلولِ ، بل يكونُ بهِ هوَ واجباً ، والمعلولُ غيرُ ملحوظٍ بعدُ ،

وذاتُ المعلولِ لا يكونُ إلَّا مُمكِناً ، ولا يجبُ إلَّا أن تُلحَظَ مَقيسةً بالعلَّةِ ، فيكونُ للعلَّةِ اختصاصٌ بوجوبٍ ، ولا يكونُ للمعلولِ إلَّا الإمكانُ فقطْ عندَ ذٰلكَ الاختصاصِ ، ويكونُ إذا كانَ للمعلولِ وجوبٌ . . كانَ للعلَّةِ أوَّلاً ، وإلَّا . . لَكانَتِ العلَّةُ بعدُ مُمكِنةً لم يجبْ وجودُها ووجبَ وجودُ المعلولِ ، فيكونُ وجبَ لا عن ذاتِ العلَّةِ ، وهٰذا مُحالٌ ، فيكونُ للعلَّةِ وجوبٌ باعتبارِ ذاتِهِ ومِن حيثُ لم تُضَفْ إلى المعلولِ ، والمعلولُ بعدُ ثابتٌ علىٰ مُقتضىٰ إمكانِهِ ؛ إذ كانَتِ العلَّةُ تجبُ لا عنهُ ، بل بذاتِهِ أو بإضافةٍ إلىٰ غيرِهِ لا إليهِ ومِن حيثُ العلَّةُ غيرُ مُضافةٍ إلى المعلولِ بعدُ .

فالمعلولُ ليسَ يجبُ وجودُهُ ، بل إنَّما يجبُ وجودُهُ مِن حيثُ العلَّةُ مُضافةٌ إليهِ .

فتصيرُ العلَّةُ لهٰذهِ المعاني الثَّلاثةِ أَولىٰ بالوجودِ مِنَ المعلولِ ؛ فالعلَّةُ أحقُّ مِنَ المعلولِ ، ولأنَّ الوجودَ المُطلَقَ إذا جُعِلَ وجودَ شيءٍ . . صارَ حقِّيّاً .

فبُيِّنَ : أنَّ المَبدَأَ المُعطِيَ للحقِّيَّةِ المُشارِكَ فيها أَولىٰ بالحقِّيَّةِ ، فإذا صحَّ أنَّ ها هنا مَبدَأً أوَّلاً هوَ المُعطي لغيرِهِ الحقِّيَّةَ . . صحَّ أنَّهُ الحقُّ بذاتِهِ ، وصحَّ أنَّ العِلمَ بهِ هوَ العِلمُ بالحقِّ مُطلَقاً ، فإذا حصلَ العِلمُ بهِ . . كانَ العِلمَ الحقَّ مُطلَقاً بالنَّحوِ الَّذي يُقالُ للعِلمِ : (حقٌّ) ، وهوَ الَّذي بقياسِ المعلومِ .



فَصْلٌ

في العلل الأخرى العنصريّة والصّوريّة والغائيّة

فهٰذا ما نقولُهُ في المَبدَأ الفاعليّ ، ولْنشرحِ القولَ الآنَ في المَبادئِ الأُخَرِ .

فأمّا العنصريُّ : فهوَ الّذي فيهِ قوّةُ وجودِ الشّيءِ .

فنقولُ : **إنَّ الشّيءَ تكونُ لهُ هٰذهِ الحالةُ معَ شيءٍ آخَرَ علىٰ وجوهٍ** :

فتارةً : يكونُ كما للّوحِ إلى الكتابةِ ؛ وهوَ أنَّهُ مُستعِدٌّ لقَبولِ شيءٍ يَعرِضُ لهُ مِن غيرِ تغيُّرٍ فيهِ ولا زوالِ أمرٍ كانَ لهُ عنهُ .

وتارةً : يكونُ كما للشَّمعةِ إلى الصَّنمِ ، وللصَّبيّ إلى الرَّجُلِ ؛ وهوَ أنَّهُ مُستعِدٌّ لقَبولِ شيءٍ يَعرِضُ لهُ مِن غيرِ أن يتغيَّرَ مِن أحوالِهِ شيءٌ إلّا حركةٌ في أينٍ أو كمٍّ أو غيرِ ذٰلكَ .

وتارةً : يكونُ مثلَما للخشبةِ إلى السَّريرِ ؛ فإنَّهُ يُنقِصُهُ بالنَّحتِ شيئاً مِن جوهرِهِ .

وتارةً : يكونُ مثلَما للأسودِ إلى الأبيضِ ؛ فإنَّهُ يستحيلُ ويفقدُ كيفيّةً لهُ مِن غيرِ فسادِ جوهرِهِ .

وتارةً : يكونُ كما للماءِ إلى الهواءِ ؛ فإنَّهُ إنّما يكونُ الهواءُ عنهُ بأن يَفسُدَ .

وتارةً : يكونُ كما للمنيّ إلى الحيوانِ ؛ فإنَّهُ يحتاجُ أن ينسلخَ عن صورٍ لهُ انسلاخاتٍ حتّىٰ يستعدَّ لصورةِ الحيوانِ ، وكذٰلكَ الحصرمُ للخمرِ .

وتارةً : يكونُ كما للمادّةِ الأُولىٰ إلى الصُّورةِ ؛ فإنَّها مُستعِدّةٌ لقَبولِها مُتقوّمةً بها بالفعلِ .

وتارةً : يكونُ مثلَما للهَلِيلَجةِ إلى المعجونِ [١] ؛ فإنَّهُ ليسَ عنهُ وحدَهُ يكونُ المعجونُ ، بل عنهُ وعن غيرِهِ ، فيكونُ قبلَ ذٰلكَ جزءاً مِن أجزائِهِ بالقوَّةِ .

وتارةً : يكونُ كما للخشبِ والحجارةِ إلى البيتِ ؛ فإنَّهُ كالأوَّلِ ، إلَّا أنَّ الأوَّلَ إنَّما يكونُ منهُ المعجونُ بضربٍ مِنَ الاستحالةِ ، وهٰذا ليسَ فيهِ إلَّا التَّركيبُ ، ومِن هٰذا الجنسِ أيضاً الآحادُ للعددِ .

وقد يجعلُ قومٌ المُقدِّماتِ كذٰلكَ للنَّتيجةِ ، وذٰلكَ غلطٌ ، بلِ المُقدِّماتُ كذٰلكَ لشكلِ القياسِ ، وأمَّا النَّتيجةُ . . فليسَتْ صورةً في المُقدِّماتِ ، بل شيئاً يَلزَمُ عنها ، كأنَّ المُقدِّماتِ تفعلُها في النَّفْسِ .

فعلىٰ هٰذهِ الأنحاءِ نجدُ الأشياءَ الحاملةَ للقوَّةِ ؛ فإنَّها : إمَّا أن تكونَ حاملةً للقوَّةِ بوحدانيَّتِها ، أو بشركةِ غيرِها .

فإن كانَتْ بوحدانيَّتِها :

فإمَّا ألَّا تحتاجَ فيما يكونُ منها إلَّا إلى الخروجِ بالفعلِ لذٰلكَ فقطْ ، وهٰذا هوَ الَّذي بالحريِّ أن يُسمَّىٰ : (موضوعاً) بالقياسِ إلىٰ ما هوَ فيهِ ، ويجبُ أن يكونَ لمِثلِ هٰذا بنفْسِهِ بالفعلِ قوامٌ ؛ فإنَّهُ إن لم يكُنْ لهُ قوامٌ . . لم يجُزْ أن يكونَ مُهيَّأً لحصولِ الحاصلِ فيهِ ، بل يجبُ أن يكونَ قائماً بالفعلِ .

فإن كانَ إنَّما يصيرُ قائماً بما يحلُّهُ . . فقد كانَ فيهِ شيءٌ يحلُّهُ قبلَ ما حلَّهُ ثانياً بهِ يُقوَّمُ ؛ فإمَّا أن يكونَ الثَّاني ليسَ ممَّا يُقوِّمُهُ بل مُضافاً إليهِ ، أو يكونَ ورودُهُ عليهِ يُبطِلُ ما كانَ يُقيمُهُ قبلَهُ ، فيكونُ قدِ استحالَ وفرضْناهُ لم يستحلْ ، فهٰذا قسمٌ .

وأمَّا إن كانَ يحتاجُ إلىٰ زيادةِ شيءٍ : فإمَّا أن يكونَ إلىٰ حركةٍ فقطْ مكانيَّةٍ ،

---

(١) الهَلِيلَجة : ثمرة صفراء أو سوداء ، تُستعمل في علاج بعض الأدواء .

وإمَّا حركةٍ كيفيَّةٍ ، أو حركةٍ كمِّيَّةٍ أو وضعيَّةٍ ، أو حركةٍ جوهريَّةٍ ، وإمَّا إلىٰ فواتِ أمرٍ آخَرَ عن جوهرِهِ مِن كمٍّ أو كيفٍ أو غيرِ ذٰلكَ .

وأمَّا الَّذي يكونُ بمُشارَكةِ غيرِهِ ، فيكونُ لا مَحالةَ فيهِ اجتماعٌ وتركيبٌ : فإمَّا أن يكونَ تركيبٌ مِنِ اجتماعٍ فقطْ ، وإمَّا أن يكونَ معَ ذٰلكَ استحالةٌ في الكيفِ .

وكلُّ ما فيهِ تغيُّرٌ . . فإمَّا أن ينتهيَ إلى الغايةِ بتغيُّرٍ واحدٍ ، أو بتغيُّراتٍ كثيرةٍ .

وقد جرَتِ العادةُ بأن يُسمَّى الَّذي يكونُ الكونُ منهُ بالتَّركيبِ وهوَ في الشَّيءِ : أُسْطُقساً ؛ وهوَ الَّذي ينحلُّ إليهِ أخيراً ، فإن كانَ جسمانيّاً . . فهوَ أصغرُ ما ينتهي إليهِ القاسمُ في القسمةِ إلى المُختلِفاتِ الصُّورِ الموجودةِ فيهِ ، وقد حُدَّ : بأنَّهُ الَّذي منهُ ومِن غيرِهِ تَركُّبُ الشَّيءِ وهوَ فيهِ بالذَّاتِ ، ولا ينقسمُ بالصُّورةِ .

ومَن رأىٰ أنَّ الأشياءَ إنَّما تتكوَّنُ مِنَ الأجناسِ والفصولِ . . جعلَها الأُسْطُقساتِ الأُولىٰ ، وخصوصاً الواحدَ والهُويَّةَ ؛ فقد جعلوها أَولى المَبادئِ بالمبدئيَّةِ ؛ لأنَّها أشدُّها كلِّيَّةً وجنسيَّةً .

ولو أنصفوا . . لَعلموا أنَّ القوامَ بالذَّاتِ إنَّما هوَ للأشخاصِ ، فما يَلِيها أَولىٰ بأن يكونَ جواهرَ وقائماتٍ بأنفُسِها ، وأنَّها أَولىٰ بالوحدةِ أيضاً .



ولْنعُدْ إلىٰ أمرِ العنصرِ .

فنقولُ : قد جرتِ العادةُ في مَواضعَ بأن يُقالَ : (إنَّ الشَّيءَ كانَ عنِ العنصرِ) ، ولم تجرِ في مَواضعَ ؛ فإنَّهُ يُقالُ : (إنَّهُ كانَ مِنَ الخشبِ بابٌ) ، ولا يُقالُ : (كانَ مِنَ الإنسانِ كاتبٌ) .

وأن يُنسَبَ الكائنُ إلى الموضوعِ في مَواضعَ ، وألَّا يُنسَبَ في مَواضعَ ؛ فيُقالُ تارةً : (إنَّ هٰذا بابٌ خشبيٌّ) ، ولا يُقالُ : (إنَّ هٰذا كاتبٌ إنسانيٌّ) .

فأمَّا الأوَّلُ ؛ فإذا وجدوا الموضوعَ لم يتحرَّكْ ألبتَّةَ ، ولم يتغيَّرْ في قَبولِ الشَّيءِ . . فإنَّهُم حينئذٍ لا يقولونَ : (إنَّهُ كانَ عنهُ) ، بل إنَّما يقولونَ دائماً : (إنَّهُ كانَ عنِ العدمِ) كما يقولونَ : (. . . عن غيرِ الكاتبِ) .

وإذا تغيَّرَ ـ وخصوصاً فيما لا يجدونَ للمعدومِ فيهِ اسماً[1] ـ . . فيقولونَ : (كانَ عنِ الموضوعِ) .

وأمَّا النِّسبةُ إلى الموضوعِ . . فإنَّما يُستعمَلُ في الأكثرِ إذا كانَ الموضوعُ قد يصلحُ غيرُهُ للصُّورةِ .

وأمَّا الصُّورةُ . . فلا يُنسَبُ إليها ، ولا يُقالُ : (كانَ منها) ، إنَّما يُشتَقُّ منها الاسمُ .

والموضوعُ قد يكونُ مُشترَكاً للكلِّ ، وقد يكونُ مُشترَكاً لعدَّةِ أُمورٍ ؛ مِثلُ العصيرِ للخمرِ والخلِّ والطِّلاءِ والرُّبِّ وغيرِ ذٰلكَ .

وكلُّ عنصرٍ فإنَّهُ مِن حيثُ هوَ عنصرٌ إنَّما لهُ القَبولُ فقطْ ، وأمَّا حصولُ الصُّورةِ . . فلهُ مِن غيرِهِ ، وما كانَ مِنَ العناصرِ أوِ القوابلِ مَبدَأَ الحركةِ إلى الأثرِ موجوداً في نفْسِهِ . . ظُنَّ أنَّهُ مُتحرِّكٌ إليهِ بنفْسِهِ وليسَ كذٰلكَ ؛ فقد تبيَّنَ لنا في مَواضعَ أُخرىٰ أنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ شيءٌ واحدٌ فاعلاً وقابلاً لشيءٍ واحدٍ مِن غيرِ أن يتجزَّأَ ذاتُهُ ، لٰكنِ العنصرُ إذا كانَ مَبدَأُ حركتِهِ فيهِ بذاتِهِ . . كانَ مُتحرِّكاً عنِ الطَّبيعةِ ، وكانَ ما يكونُ منهُ طبيعيّاً .

وإذا كانَ مَبدَأُ الحركةِ فيهِ مِن خارجٍ ، ولم يكُنْ لهُ أن يتحرَّكَ إلىٰ ذٰلكَ

---

(١) في (ج ، د ، هـ ، و) : (للعدم) بدل (للمعدوم) ، وفي هامش (أ) أُشير إليه بنسخة .

الكمالِ مِن نفْسِهِ . . كانَ ما يكونُ منهُ صناعيّاً أو جارياً مَجراهُ .

فهٰذا جُمَلُ ما نقولُهُ في العنصرِ .



وأمَّا الصُّورةُ . . فنقولُ : قد يُقالُ : (صورةٌ) لكلِّ معنىً بالفعلِ يصلحُ أن يُعقَلَ حتَّىٰ تكونَ الجواهرُ المُفارِقةُ صوراً بهٰذا المعنىٰ .

وقد يُقالُ : (صورةٌ) لكلِّ هيئةٍ وفعلٍ يكونُ في قابلٍ وحدانيٍّ أو بالتَّركيبِ حتَّىٰ تكونَ الحركاتُ والأعراضُ صوراً .

ويُقالُ : (صورةٌ) لِمَا تتقوَّمُ بهِ المادَّةُ بالفعلِ فلا تكونُ حينئذٍ الجواهرُ العقليَّةُ والأعراضُ صوراً .

ويُقالُ : (صورةٌ) لِمَا تكملُ بهِ المادَّةُ وإن لم تكُنْ مُتقوِّمةً بها بالفعلِ ؛ مِثلُ الصِّحَّةِ وما يتحرَّكُ إليها بالطَّبعِ .

ويُقالُ : (صورةٌ خاصَّةٌ) لِمَا يحدثُ في الموادِّ بالصِّناعةِ مِنَ الأشكالِ وغيرِها .

ويُقالُ : (صورةٌ) لنوعِ الشَّيءِ ولجنسِهِ ولفصلِهِ ولجميعِ ذٰلكَ .

وتكونُ كلِّيَّةُ الكلِّ صورةً في الأجزاءِ أيضاً .

والصُّورةُ قد تكونُ ناقصةً كالحركةِ ، وقد تكونُ تامَّةً كالتَّربيعِ والتَّدويرِ .

وقد علمتَ أنَّ الشَّيءَ الواحدَ يكونُ صورةً وغايةً ومَبدَأً فاعليّاً مِن وجوهٍ مُختلِفةٍ .

وفي الصِّناعةِ أيضاً ؛ فإنَّ الصِّناعةَ هيَ صورةُ المصنوعِ في النَّفْسِ ؛ فإنَّ البنَّاءَ في نفْسِهِ صورةُ الحركةِ إلىٰ صورةِ البيتِ ، وذٰلكَ هوَ المَبدَأُ الَّذي يصدرُ عنهُ حصولُ الصُّورةِ في مادَّةِ البيتِ .

وكذٰلكَ الصِّحَّةُ هيَ صورةُ البرءِ ، ومعرفةُ العلاجِ هيَ صورةُ الإبراءِ .

والفاعلُ النَّاقصُ يحتاجُ إلىٰ حركةٍ وآلاتٍ حتَّىٰ يصدرَ ما في نفْسِهِ مُحصَّلاً في المادَّةِ .

والكاملُ فإنَّ الصُّورةَ الَّتي في ذاتِهِ يتبعُها وجودُ الصُّورةِ في مادَّتِها ، ويُشبِهُ أن تكونَ الأُمورُ الطَّبيعيَّةُ صورُها عندَ العِللِ المُتقدِّمةِ للطَّبيعةِ بنوعٍ ، وعندَ الطَّبيعةِ علىٰ طريقِ التَّسخيرِ بنوعٍ ، وأنتَ تعلمُ هٰذا بعدُ .



وأمَّا الغايةُ . . فهيَ ما لأجلِهِ يكونُ الشَّيءُ ، وقد علمتَهُ فيما سلفَ .

وقد تكونُ الغايةُ في بعضِ الأشياءِ في نفْسِ الفاعلِ فقطْ ؛ كالفرحِ بالغلبةِ .

وقد تكونُ الغايةُ في بعضِ الأشياءِ في شيءٍ غيرِ الفاعلِ ؛ وذٰلكَ :

تارةً : في الموضوعِ ؛ مِثلُ غاياتِ الحركاتِ الَّتي تصدرُ عن رويَّةٍ أو طبيعةٍ .

وتارةً : في شيءٍ ثالثٍ ؛ كمَن يفعلُ شيئاً ليرضىٰ بهِ فلانٌ ، فيكونُ رضا فلانٍ غايةً خارجةً عنِ الفاعلِ والقابلِ وإن كانَ الفرحُ بذٰلكَ الرِّضا أيضاً غايةً أُخرىٰ .

ومِنَ الغاياتِ : التَّشبُّهُ بشيءٍ آخَرَ ، والمُتشبَّهُ بهِ مِن حيثُ هوَ مُتشوَّقٌ إليهِ . . هوَ غايةٌ ، والتَّشبُّهُ نفْسُهُ أيضاً غايةٌ .



فَصْلٌ

في إثبات الغاية ، وحلّ شكوكٍ قيلت في إبطالها والفرق بين الغاية وبين الضّروريّ وتعريف الوجه الّذي به تتقدّم الغاية على سائر العلل والوجه الّذي تتأخّر به

فنقولُ : إنَّهُ قد بانَ فيما سلفَ لنا مِنَ القولِ أنَّ كلَّ معلولٍ فلهُ مَبدَأٌ ، وكلَّ حادثٍ فلهُ مادَّةٌ ولهُ صورةٌ ، ولم يتبيَّنْ بعدُ أنَّ كلَّ تحريكٍ فلهُ غايةٌ ما ؛ فإنَّ ها هنا ما هوَ عبثٌ ، وها هنا ما هوَ اتِّفاقٌ .

وأيضاً : ها هنا مِثلُ حركةِ الفَلَكِ ؛ فإنَّهُ لا غايةَ لها في ظاهرِ الأمرِ ، والكونُ والفسادُ لا غايةَ لهُما في ظاهرِ الظَّنِّ .



ثمَّ لقائلٍ أن يقولَ : قد يجوزُ أن يكونَ لكلِّ غايةٍ غايةٌ كما لكلِّ ابتداءٍ ابتداءٌ ، فلا يكونُ بالحقيقةِ غايةٌ وتمامٌ ؛ لأنَّ الغايةَ بالحقيقةِ ما يُسكَنُ لديهِ ، وقد نجدُ أشياءَ هيَ غاياتٌ ولها غاياتٌ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ ؛ فإنَّ ها هنا أشياءَ يُظَنُّ أنَّها غاياتٌ ولا تتناهىٰ ؛ كنتائجَ تترادفُ عنِ القياساتِ ولا تتناهىٰ .



ثمَّ لقائلٍ أن يقولَ : لِنُنزِّلْ أنَّ الغايةَ موجودةٌ لكلِّ فعلٍ ، فلِمَ جُعِلَتْ علَّةً مُتقدِّمةً وهيَ بالحقيقةِ معلولةُ العِلَلِ كلِّها ؟

وممَّا يليقُ أن نتكلَّمَ فيهِ بعدَ حلِّ هٰذهِ الشُّبهةِ : أنَّهُ هلِ الغايةُ والخيرُ شيءٌ واحدٌ ، أم مُختلِفٌ ؟

وأيضاً : ما الفرقُ بينَ الجودِ والخيريَّةِ ؟



فنقولُ الآنَ : أمَّا الشَّكُّ الأوَّلُ المنسوبُ إلى الاتِّفاقِ والعبثِ . . **فنحلُّهُ ونقولُ** : أمَّا حالُ المنسوبِ إلى الاتِّفاقِ ، وأنَّهُ غايةٌ ما . . فقد فُرِغَ منهُ في (الطَّبيعيَّاتِ) .

وأمَّا بيانُ أمرِ العبثِ . . فيجبُ أن نعرفَ أنَّ كلَّ حركةٍ إراديَّةٍ فلها مَبدَأٌ قريبٌ ، ومَبدَأٌ بعيدٌ .

فالمَبدَأُ القريبُ : هوَ القوَّةُ المُحرِّكةُ الَّتي في عضلةِ العضوِ .

والمَبدَأُ الَّذي يَليهِ : هوَ الإجماعُ مِنَ القوَّةِ الشَّوقيَّةِ .

والأبعدُ مِن ذٰلكَ : هوَ التَّخيُّلُ أوِ الفكرُ .

فإذا ارتسمَ في التَّخيُّلِ أو في الفكرِ النُّطقيِّ صورةٌ ما ، فتحرَّكَتِ القوَّةُ الشَّوقيَّةُ إلى الإجماعِ . . خدمَتْها القوَّةُ المُحرِّكةُ الَّتي في الأعضاءِ :

فربَّما كانَتِ الصُّورةُ المُرتسَمةُ في التَّخيُّلِ أو في الفكرِ هيَ نفْسَ الغايةِ الَّتي تنتهي إليها الحركةُ .

وربَّما كانَ شيئاً غيرَ ذٰلكَ ، إلَّا أنَّهُ لا يُتوصَّلُ إليهِ إلَّا بالحركةِ إلىٰ ما تنتهي إليهِ الحركةُ ، أو تدومُ عليهِ الحركةُ .

مثالُ الأوَّلِ : أنَّ الإنسانَ ربَّما ضجرَ عنِ المقامِ في مَوضِعٍ ما ، وتخيَّلَ في نفْسِهِ صورةَ مَوضِعٍ آخرَ ، فاشتاقَ إلى المقامِ فيهِ فتحرَّكَ نحوَهُ وانتهَتْ حركتُهُ إليهِ ، فكانَ مُتشوَّقُهُ نفْسَ ما انتهىٰ إليهِ تحريكُ القُوى المُحرِّكةِ للعضلةِ .

ومثالُ الثَّاني : أنَّ الإنسانَ قد يتخيَّلُ في نفْسِهِ صورةَ لقائِهِ لصديقٍ لهُ ، فيشتاقُهُ فيتحرَّكُ إلى المكانِ الَّذي يُقدِّرُ مُصادَفتَهُ فيهِ ، فتنتهي حركتُهُ إلىٰ ذٰلكَ المكانِ ، ولا تكونُ نفْسُ ما انتهَتْ إليهِ حركتُهُ نفْسَ المُتشوَّقِ الأوَّلِ الَّذي نزعَ إليهِ ، بل معنىً آخَرَ ، لٰكنِ المُتشوَّقُ يتبعُهُ أو يحصلُ بعدَهُ ، وهوَ لقاءُ الصَّديقِ .

فقد عرفتَ هٰذَينِ القسمَينِ ، وتبيَّنَ لكَ مِن ذٰلكَ بأدنىٰ تأمُّلٍ أنَّ الغايةَ الَّتي تنتهي إليها الحركةُ في كلِّ حالٍ مِن حيثُ هيَ غايةُ حركةٍ . . هيَ غايةٌ أُولىٰ حقيقيَّةٌ للقوَّةِ الفاعليَّةِ للحركةِ الَّتي في الأعضاءِ ، وليسَتْ للقوَّةِ المُحرِّكةِ الَّتي في الأعضاءِ غايةٌ غيرُها ، لٰكنَّهُ ربَّما كانَ للقوَّةِ الَّتي قبلَها غايةٌ غيرُها ، فليسَ يجبُ دائماً أن يكونَ ذٰلكَ الأمرُ غايةً أُولىٰ للقوَّةِ الشَّوقيَّةِ ؛ تخيُّليَّةً كانَتْ أو فكريَّةً ، ولا أيضاً يجبُ دائماً ألَّا يكونَ ، بل ربَّما كانَتْ ، وربَّما لم يكُنْ ، كما قد تبيَّنَ لكَ في المثالَينِ .

أمَّا الأوَّلُ منهُما . . فكانَتِ الغايةُ فيهِما واحدةً ، وأمَّا الثَّاني . . فكانَتْ مُختلِفةً .

والقوَّةُ المُحرِّكةُ الَّتي في الأعضاءِ مَبدَأُ حركةٍ لا مَحالةَ ، والقوَّةُ الشَّوقيَّةُ أيضاً مَبدَأٌ أوَّلُ لتلكَ الحركةِ ؛ فإنَّهُ لا يُمكِنُ أن تكونَ حركةٌ نفسانيَّةٌ لا عن شوقٍ ألبتَّةَ ؛ لأنَّ الشَّيءَ الَّذي لا تنبعثُ إليهِ القوَّةُ ، ثمَّ تنبعثُ إليهِ انبعاثاً نفسانيّاً . . يكونُ لشوقٍ نفسانيٍّ لا مَحالةَ قد حدثَ بعدَما لم يكُنْ .

فإذاً : كلُّ حركةٍ نفسانيَّةٍ فيكونُ مَبدَؤُها الأقربُ قوَّةً مُحرِّكةً في عضلِ الأعضاءِ ، ومَبدَؤُها الَّذي يَلِيهِ شوقٌ ، والشَّوقُ ـ كما عُلِمَ في كتابِ (النَّفْسِ) ـ تابعٌ لتخيُّلٍ أو فكرٍ لا مَحالةَ ، فيكونُ المَبدَأُ الأبعدُ تخيُّلاً أو فكراً .

فإذاً : ها هنا مَبادئُ للحركةِ النَّفسانيَّةِ :

منها : واجبةٌ بأعيانِها ضرورةً .

ومنها : غيرُ واجبةٍ بأعيانِها ضرورةً .

والواجبةُ ضرورةً : هيَ القُوى المُحرِّكةُ في الأعضاءِ ، والقوَّةُ الشَّوقيَّةُ .

وغيرُ الواجبةِ : هوَ التَّخيُّلُ والفكرُ ؛ فإنَّهُ ليسَ يجبُ ـ لا مَحالةَ ـ أن يكونَ تخيُّلٌ ولا فكرٌ ، أو فكرٌ ولا تخيُّلٌ ، ولكلِّ مَبدَأ حركةٍ غايةٌ لا مَحالةَ .

والمَبدَأُ الَّذي لا بدَّ منهُ في الحركةِ الإراديَّةِ . . لهُ غايةٌ لا بدَّ منها .

والمَبدَأُ الَّذي منهُ بدٌّ . . قد تُوجَدُ الحركةُ خاليةً عن غايتِهِ .

فإنِ اتَّفقَ أن يتطابقَ المبدأُ الأقربُ ـ وهوَ القوَّةُ المُحرِّكةُ ـ والمَبدَآنِ اللَّذانِ بعدَهُ ـ أعني : الشَّوقيَّةَ معَ التَّخيُّلِ ، أوِ الشَّوقيَّةَ معَ الفكرِ ـ . . كانَتْ نهايةُ الحركةِ هيَ الغايةَ للمَبادئِ كلِّها ، وكانَ ذٰلكَ غيرَ عبثٍ لا مَحالةَ .

وإنِ اتَّفقَ أن يختلفَ ـ أعني : ألَّا يكونَ ما هوَ الغايةُ الذَّاتيَّةُ للقوَّةِ المُحرِّكةِ غايةً ذاتيَّةً للقوَّةِ الشَّوقيَّةِ ـ . . وجبَ ضرورةً أن يكونَ للقوَّةِ الشَّوقيَّةِ غايةٌ أُخرىٰ بعدَ الغايةِ الَّتي في القوَّةِ المُحرِّكةِ الَّتي للعضوِ .

وذٰلكَ لأنَّا قد أوضحْنا أنَّ الحركةَ الإراديَّةَ لا تكونُ بلا شوقٍ ، وكلُّ ما هوَ شوقٌ فهوَ شوقٌ لشيءٍ ، وإذا لم يكُنْ لمُنتهى الحركةِ . . كانَ لشيءٍ آخَرَ غيرِهِ لا مَحالةَ ، وإذا كانَ ذٰلكَ الشَّيءُ يُرادُ لأجلِهِ الحركةُ . . فيجبُ أن يكونَ بعدَ انتهاءِ الحركةِ .

فكلُّ نهايةٍ تنتهي إليها الحركةُ أو تحصلُ بعدَ نهايةِ الحركةِ ، ويكونُ الشَّوقُ التَّخيليُّ والفكريُّ قد تطابقا عليها . . **فبُيِّنَ** : أنَّها غايةٌ إراديَّةٌ ، وليسَتْ بعبثٍ ألبتَّةَ .

وكلُّ نهايةٍ تنتهي إليها الحركةُ ، وتكونُ هيَ بعينِها الغايةَ المُتشوَّقةَ التَّخيليَّةَ ، ولا تكونُ المُتشوَّقةَ بحسَبِ الفكرةِ . . فهيَ الَّتي تُسمَّى : العبثَ .

وكلُّ غايةٍ ليسَتْ هيَ نهايةَ الحركةِ ، ومَبدَؤُها تشوُّقٌ تخيُّليٌّ غيرُ فكريٍّ . . فلا يخلو :

إمَّا أن يكونَ التَّخيُّلُ وحدَهُ هوَ المَبدَأَ لحركةِ الشَّوقِ .

أوِ التَّخيُّلُ معَ طبيعةٍ أو مِزاجٍ مِثلِ التَّنفُّسِ أو حركةِ المريضِ .

أوِ التَّخيُّلُ معَ خُلقٍ وملكةٍ نفسانيَّةٍ داعيةٍ إلىٰ ذٰلكَ الفعلِ بلا رويَّةٍ .

فإن كانَ التَّخيُّلُ وحدَهُ هوَ المَبدَأَ للشَّوقِ . . سُمِّيَ ذٰلكَ الفعلُ : جزافاً (١) ، ولم يُسمَّ : عبثاً .

وإن كانَ تخيُّلٌ معَ طبيعةٍ مِثلِ التَّنفُّسِ . . سُمِّيَ ذٰلكَ الفعلُ : قصداً ضروريّاً أو طبيعيّاً .

وإن كانَ تخيُّلٌ معَ خُلقٍ وملكةٍ نفسانيَّةٍ . . سُمِّيَ ذٰلكَ الفعلُ : عادةً ؛ لأنَّ الخُلقَ إنَّما يتقرَّرُ باستعمالِ الأفعالِ ، فما يكونُ بعدَ الخُلقِ . . يكونُ عادةً لا مَحالةَ .

وإذا كانَتِ الغايةُ الَّتي للقوَّةِ المُحرِّكةِ ـ وهيَ نهايةُ الحركةِ ـ موجودةً ، ولم تُوجَدِ الغايةُ الأُخرى الَّتي بعدَها وينحوها التَّشوُّقُ ، وهيَ غايةُ التَّشوُّقِ . . فيُسمَّىٰ ذٰلكَ الفعلُ : باطلاً ؛ كمَن حصلَ في المكانِ الَّذي قدَّرَ فيهِ مُصادَفةَ الصَّديقِ ولم يُصادِفْهُ هناكَ ، فسُمِّيَ فعلُهُ : (باطلاً) بالقياسِ إلى القوَّةِ المُتشوِّقةِ دونَ القوَّةِ المُحرِّكةِ ، وبالقياسِ إلى الغايةِ الأُولىٰ دونَ الغايةِ الثَّانيةِ .

فإذ تقرَّرَتْ هٰذهِ المُقدِّماتُ . . فنقولُ : قولُ القائلِ : (إنَّ العبثَ فعلٌ مِن غيرِ غايةٍ ألبتَّةَ) هوَ قولٌ كاذبٌ .

---

(١) **الجزاف ـ بتثليث الجيم ـ** : الحدس والتخمين .

وقولُ القائلِ أيضاً : (إنَّ العبثَ فعلٌ مِن غيرِ غايةٍ ألبتَّةَ هيَ خيرٌ أو مظنونٌ خيراً) هوَ قولٌ كاذبٌ .

أمَّا الأوَّلُ . . فإنَّ الفعلَ إنَّما يكونُ بلا غايةٍ إذا لم يكُنْ لهُ غايةٌ بالقياسِ إلىٰ ما هوَ مَبدَأُ حركتِهِ ، لا بالقياسِ إلىٰ ما ليسَ مَبدَأَ حركتِهِ وإلىٰ أيِّ شيءٍ اتَّفقَ .

وما مُثِّلَ بهِ في الشَّكِّ مِنَ اللَّعبِ باللِّحيةِ . . فمَبدَأُ حركتِهِ القريبةِ هوَ القوَّةُ الَّتي في العضلةِ ، والَّذي قبلَهُ تشوُّقٌ تخيُّليٌّ بلا فكرٍ ، وليسَ مَبدَؤُهُ فكراً ألبتَّةَ ، فليسَتْ فيهِ غايةٌ فكريَّةٌ وقد حصلَتْ فيهِ الغايةُ الَّتي للتَّشوُّقِ التَّخيُّليِّ وللقوَّةِ المُحرِّكةِ .

فبُيِّنَ : أنَّ هٰذا الفعلَ بحسَبِ مَبدَئِهِ المُحرِّكِ مُنتهٍ إلىٰ غايةٍ ، وأنَّهُ إنَّما لا يتحرَّكُ إلىٰ غايةٍ بحسَبِ ما ليسَ مَبدَأَهُ المُحرِّكَ .

ولا يجبُ أن يُظَنَّ أنَّ هٰذا يصدرُ لا عن شوقٍ تخيُّليٍّ ألبتَّةَ ؛ فإنَّ كلَّ فعلٍ نفسانيٍّ كانَ بعدَما لم يكُنْ . . فهناكَ شوقٌ ما لا مَحالةَ وطلبٌ نفسانيٌّ ، وذٰلكَ معَ تخيُّلٍ ما ، إلَّا أنَّ ذٰلكَ التَّخيُّلَ ربَّما كانَ غيرَ ثابتٍ بل سريعَ البطلانِ ، أو كانَ ثابتاً ولٰكنْ لم يُشعَرْ بهِ ؛ فليسَ كلُّ مَن تخيَّلَ شيئاً يشعرُ معَ ذٰلكَ ويحكمُ أنَّهُ قد تخيَّلَ ؛ وذٰلكَ لأنَّ التَّخيُّلَ غيرُ الشُّعورِ بأنَّهُ قد تخيَّلَ ، وهٰذا ظاهرٌ .

ولو كانَ كلُّ تخيُّلٍ يتبعُهُ شعورٌ بالتَّخيُّلِ . . لَذهبَ الأمرُ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ .

وأمَّا الثَّاني . . فلأنَّ لانبعاثِ هٰذا الشَّوقِ علَّةً ما لا مَحالةَ : إمَّا عادةٌ ، وإمَّا ضجرٌ عن هيئةٍ وإرادةُ انتقالٍ إلىٰ هيئةٍ أُخرىٰ ، وإمَّا حرصٌ مِنَ القُوى المُحرِّكةِ والمُحِسَّةِ علىٰ أن يتجدَّدَ لها فعلُ تحريكٍ أو إحساسٍ .

والعادةُ لذيذةٌ ، والانتقالُ عنِ المملولِ لذيذٌ ، والحرصُ على الفعلِ الجديدِ لذيذٌ ؛ أعني : بحسَبِ القوَّةِ الحيوانيَّةِ والتَّخيُّليَّةِ .

واللَّذَّةُ هيَ الخيرُ الحسِّيُّ والتَّخيُّليُّ والحيوانيُّ بالحقيقةِ ، وهيَ المظنونةُ خيراً بحسَبِ الخيرِ الإنسانيِّ ، فإذا كانَ المَبدَأُ تخيُّليّاً حيوانيّاً . . فيكونُ خيرُهُ لا مَحالةَ خيراً حيوانيّاً تخيُّليّاً .

فليسَ إذاً هـٰذا الفعلُ خالياً عن خيرٍ بحسَبِهِ وإن لم يكُنْ خيراً حقيقيّاً ؛ أي : بحسَبِ العقلِ ، ثمَّ وراءَ هـٰذا عِللٌ لتخصيصِ هيئةٍ دونَ هيئةٍ مِنَ الحركاتِ جزئيَّةٌ لا تُضبَطُ .



وأمَّا الشَّكُّ الَّذي يَلِيهِ (١) . . فينكشفُ بأن نعرفَ الفَرْقَ بينَ الغايةِ بالذَّاتِ ، وبينَ الضَّروريِّ الَّذي هوَ أحدُ الغاياتِ الَّتي بالعرَضِ .

والفَرْقُ بينَهُما : أنَّ الغايةَ بالذَّاتِ هيَ الغايةُ الَّتي تُطلَبُ لذاتِها .

والضَّروريَّ أحدُ ثلاثةِ أُمورٍ :

ـ إمَّا أمرٌ لا بدَّ مِن وجودِهِ حتَّىٰ تُوجَدَ الغايةُ علىٰ أنَّهُ علَّةٌ للغايةِ بوجهٍ ؛ مِثلُ صلابةِ الحديدِ حتَّىٰ يتمَّ القطعُ .

ـ وإمَّا أمرٌ لا بدَّ مِن وجودِهِ حتَّىٰ تُوجَدَ الغايةُ لا علىٰ أنَّهُ علَّةٌ ، بل علىٰ أنَّهُ أمرٌ لازمٌ للعلَّةِ ؛ مِثلُ أنَّهُ لا بدَّ مِن أن يكونَ جسمٌ أدكنُ حتَّىٰ يتمَّ القطعُ بهِ ، وإنَّما لم يكُنْ بدٌّ مِن جسمٍ أدكنَ لا لدُكْنتِهِ (٢) ، لـٰكنْ لأنَّهُ كانَ لازماً للحديدِ الَّذي لا بدَّ منهُ .

---

(١) أي : المُتقدِّم في قول القائل : (قد يجوز أن يكون لكل غاية . . .) (ص ٣٣٥) .

(٢) **الدُّكْنة** : لون بين الحمرة والسواد .

ـ وإمَّا أمرٌ لا بدَّ مِن وجودِهِ لازماً للعلَّةِ الغائيَّةِ نفْسِها ؛ مِثلُ أنَّ العلَّةَ الغائيَّةَ في أمرِ التَّزويجِ ـ مثلاً ـ التَّوليدُ ، ثمَّ التَّوليدُ يتبعُهُ حبُّ الولدِ ويَلزَمُهُ ، لا أنَّ التَّزويجَ كانَ لأجلِهِ .

وهٰذهِ كلُّها غاياتٌ بالعرَضِ الضَّروريِّ لا العرَضِ الاتِّفاقيِّ ؛ فقد علمتَ الغاياتِ العرضيَّةَ الاتِّفاقيَّةَ في مَوضِعٍ آخَرَ .



واعلمْ : أنَّ وجودَ مَبادئِ الشَّرِّ في الطَّبيعةِ هوَ مِنَ القسمِ الثَّاني مِن هٰذهِ الأقسامِ ؛ فإنَّهُ ـ مثلاً ـ لَمَّا كانَ يجبُ في الغايةِ الإلٰهيَّةِ الَّتي هيَ الجُودُ أن تُؤتِيَ كلَّ مُمكِنِ الوجودِ الخيريِّ وجودَهُ الخيريَّ ، وكانَ منها الوجودُ الَّذي للمُركَّباتِ مِنَ العناصرِ ، وكانَ لا يُمكِنُ أن تكونَ المُركَّباتُ إلَّا مِنَ العناصرِ ، وكانَ لا يُمكِنُ أن تكونَ العناصرُ لها إلَّا الأرضُ والماءُ والنَّارُ والهواءُ ، وكانَ لا يُمكِنُ أن تكونَ النَّارُ على الجهةِ المُؤدِّيةِ إلى الغايةِ الخيريَّةِ المقصودةِ بها إلَّا أن تكونَ مُحرِقةً مُفرِّقةً . . لزمَ ذٰلكَ ضرورةً أن تكونَ بحيثُ تضرُّ الصَّالحينَ ، وتُفسِدُ كثيراً مِنَ المُركَّباتِ .



وكأنَّا قد خرجْنا عن غرضِنا ، فلْنعُدْ إليهِ ولْنُجِبْ عنِ الشَّكِّ المُورَدِ .

فنقولُ : أمَّا أشخاصُ الكائناتِ الغيرِ المُتناهِيةِ . . فليسَتْ هيَ بغاياتٍ ذاتيَّةٍ في الطَّبيعةِ ، ولٰكنِ الغايةُ الذَّاتيَّةُ هوَ ـ مثلاً ـ أن يُوجَدَ الجوهرُ الَّذي هوَ الإنسانُ أوِ الفرسُ أوِ النَّخلةُ ، وأن يكونَ هٰذا الوجودُ وجوداً دائماً ثابتاً ، وكانَ هٰذا مُمتنِعاً في الشَّخصِ الواحدِ المُشارِ إليهِ ؛ لأنَّ كلَّ كائنٍ يَلزَمُهُ ضرورةً الفسادُ ؛ أعني : الكائناتِ مِنَ الهَيُولى الجسمانيَّةِ ، ولَمَّا امتنعَ في الشَّخصِ . . استُبقِيَ بالنَّوعِ .

فالغرضُ الأوَّلُ إذاً : هوَ بقاءُ الطَّبيعةِ الإنسانيَّةِ مثلاً ، أو غيرِها ، أو شخصٍ مُنتشِرٍ غيرِ مُعيَّنٍ ، وهوَ العلَّةُ التَّماميَّةُ لفعلِ الطَّبيعةِ الكلِّيَّةِ ، وهوَ واحدٌ .

لٰكنْ هٰذا الواحدُ لا بدَّ لهُ في حصولِهِ باقياً مِن أن يكونَ أشخاصٌ بعدَ أشخاصٍ بلا نهايةٍ ، فيكونُ لا تناهي الأشخاصِ بالعددِ غرضاً على المعنى الضَّروريّ مِنَ القسمِ الأوَّلِ لا علىٰ أنَّهُ غرضٌ بنفْسِهِ ؛ لأنَّهُ لو أمكنَ أن يبقى الإنسانُ دائماً كما تبقى الشَّمسُ والفَلَكُ . . لَمَا احتيجَ إلى التَّوالدِ والتَّكاثرِ بالنَّسلِ .

علىٰ أنَّهُ وإن سلَّمْنا أنَّ الغرضَ لا تناهي الأشخاصِ . . كانَ لا تناهي الأشخاصِ معنىً غيرَ معنىٰ كلِّ شخصٍ ، وإنَّما يذهبُ بلا نهايةٍ شخصٌ بعدَ شخصٍ لا لا تناهٍ بعدَ لا تناهٍ .

فإذاً : الغايةُ بالحقيقةِ ها هنا موجودةٌ ؛ وهيَ وجودُ شخصٍ مُنتشِرٍ أو لا تناهي الأشخاصِ ، ثمَّ الشَّخصُ الَّذي يُؤدِّي إلىٰ شخصٍ آخَرَ إلىٰ ثالثٍ إلىٰ رابعٍ . . ليسَ هوَ بعينِهِ غايةً للطَّبيعةِ الكلِّيَّةِ ، بل للطَّبيعةِ الجزئيَّةِ ؛ فإذ هيَ غايةٌ للطَّبيعةِ الجزئيَّةِ . . فليسَ غيرُها بعدَها غرضاً أو غايةً لتلكَ الطَّبيعةِ الجزئيَّةِ الَّتي هيَ غايتُها .

وأعني بالطَّبيعةِ الجزئيَّةِ : القوَّةَ الخاصَّةَ التَّدبيرِ بشخصٍ واحدٍ .

وأعني بالطَّبيعةِ الكلِّيَّةِ : القوَّةَ الفائضةَ في جواهرِ السَّماويَّاتِ كشيءٍ واحدٍ ، والمُدبِّرةَ لكلِّيَّةِ ما في الكونِ .

وأنتَ تعلمُ هٰذهِ كلَّها مِن بعدِ هٰذا .

وأمَّا الحركةُ الذَّاهبةُ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ . . فإنَّها واحدةٌ بالاتِّصالِ كما علمتَ في (الطَّبيعيَّاتِ) .

وأيضاً : فإنَّ الغرضَ في تلكَ الحركةِ ليسَ هوَ نفْسَ الحركةِ بما هيَ هٰذهِ

الحركةُ ، بلِ الغرضُ هناكَ الدَّوامُ الَّذي نَصِفُهُ بعدُ ، وهٰذا الدَّوامُ معنىً واحدٌ ، إلَّا أنَّهُ مُتعلِّقُ الوجودِ بأشياءَ ليُسلَّمَ أنَّ عددَها بغيرِ نهايةٍ .

وأمَّا حديثُ المُقدِّماتِ والنَّتيجةِ . . فيجبُ أن تعلمَ أنَّ المُرادَ في قولِنا : (إنَّ العلَّةَ الغائيَّةَ تتناهىٰ وتقفُ) : أنَّ العلَّةَ الغائيَّةَ الَّتي بحسَبِ فاعلٍ واحدٍ وفعلٍ واحدٍ تتناهىٰ ، ولا يجوزُ أن يكونَ فاعلٌ طبيعيٌّ أوِ اختياريٌّ يفعلُ فعلاً يرومُ بهِ بعينِهِ غايةً بعدَ غايةٍ مِن غيرِ أن يقفَ عندَ نهايةٍ .

وأمَّا المَبدَأُ الواحدُ إذا كانَ قد يصدرُ عنهُ فعلٌ بعدَ فعلٍ ، ويصيرُ بحسَبِ كلِّ فعلٍ فاعلاً غيرَ الفاعلِ الَّذي كانَ بحسَبِ الفعلِ الآخَرِ وإن لم يكُنْ بالذَّاتِ والموضوعِ غيرَهُ . . فيجوزُ أن تتكثَّرَ غاياتُهُ ، ويكونَ لهُ بحسَبِ كلِّ كونٍ منهُ فاعلاً غايةٌ أُخرىٰ ، وإن جازَ أن يُعتبَرَ لهُ كونُهُ فاعلاً بعدَ كونِهِ فاعلاً غيرَهُ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ . . كانَتْ غاياتُهُ بغيرِ نهايةٍ .

ثمَّ النَّتيجةُ هيَ علَّةٌ تماميَّةٌ للقياسِ الَّذي يكونُ علىٰ مطلوبٍ محدودٍ ، وكلُّ تركيبِ قياسٍ فعلٌ مُبتدَأٌ ، وللنَّفْسِ بحسَبِ كلِّ قياسٍ مُستأنَفٌ يصدرُ عنهُ استحقاقُ أن يُقالَ لهُ : فاعلٌ مُستأنَفٌ ، وفي كلِّ واحدٍ مِن مرَّاتِ كونِهِ فاعلاً غايةٌ محدودةٌ بعينِها لا يجوزُ أن تكونَ ذاهبةً إلىٰ غيرِ النِّهايةِ ؛ إذ لكلِّ قياسٍ واحدٍ نتيجةٌ واحدةٌ لا مَحالةَ .



وأمَّا الشَّكُّ الَّذي يَلِيهِ(١) . . فينحلُّ بأن تعلمَ أنَّ الغايةَ تُفرَضُ شيئاً ، وتُفرَضُ موجوداً ، وفرقٌ بينَ الشَّيءِ والموجودِ وإن كانَ الشَّيءُ لا يكونُ إلَّا موجوداً ؛ كالفرقِ بينَ الأمرِ ولازمِهِ .

---

(١) أي : المُتقدِّم في قول القائل : (لنُنزِّل أن الغاية . . .) (ص ٣٣٥) .

وقد علمتَ هٰذا وتحقَّقتَهُ ، واستأنفْ تأمُّلَهُ مِنَ الإنسانِ ؛ فإنَّ للإنسانِ حقيقةً هيَ حدُّهُ وماهيَّتُهُ مِن غيرِ شرطِ وجودٍ خاصٍّ أو عامٍّ في الأعيانِ أو في النَّفْسِ ، بالقوَّةِ شيءٌ مِن ذٰلكَ أو بالفعلِ .

وكلُّ علَّةٍ فإنَّها مِن حيثُ هيَ تلكَ العلَّةُ . . لها حقيقةٌ وشيئيَّةٌ ؛ فالعلَّةُ الغائيَّةُ هيَ في شيئيَّتِها سببٌ لِأنْ يكونَ سائرُ العِللِ موجودةً بالفعلِ عِللاً ، والعلَّةُ الغائيَّةُ في وجودِها مُسبِّبةٌ لوجودِ سائرِ العِللِ عِللاً بالفعلِ ، فكأنَّ الشَّيئيَّةَ مِنَ العلَّةِ الغائيَّةِ علَّةُ علَّةِ وجودِها ، وكأنَّ وجودَها معلولُ معلولِ شيئيَّتِها ، لٰكنْ شيئيَّتُها لا تكونُ علَّةً ما لم تحصلْ مُتصوَّرةً في نفْسٍ أو ما يجري مَجراهُ ، ولا علَّةَ للعلَّةِ الغائيَّةِ في شيئيَّتِها إلَّا علَّةٌ أُخرىٰ غيرُ العلَّةِ الَّتي تحرَّكَ إليها أو يتحرَّكُ إليها .



واعلمْ : أنَّ الشَّيءَ : يكونُ معلولاً في شيئيَّتِهِ ، ويكونُ معلولاً في وجودِهِ .

فالمعلولُ في شيئيَّتِهِ مِثلُ الاثنينيَّةِ ؛ فإنَّها في حدِّ كونِها اثنينيَّةً معلولةٌ للوحدةِ ، والمعلولُ في وجودِهِ ظاهرٌ لا يخفىٰ .

وكذٰلكَ قد يكونُ للشَّيءِ أمرٌ حاصلٌ موجودٌ في شيئيَّتِهِ ؛ مِثلُ العدديَّةِ للاثنينيَّةِ .

وقد يكونُ لأمرٍ زائدٍ علىٰ شيئيَّتِهِ ؛ مِثلُ كونِ التَّربيعِ في خشبٍ أو حجرٍ .

والأجسامُ الطَّبيعيَّةُ علَّةٌ لشيئيَّةِ كثيرٍ مِنَ الصُّورِ والأعراضِ ؛ أعني : الَّتي لا تتحدَّدُ إلَّا بها ، وعلَّةٌ لوجودِ بعضِها دونَ شيئيَّتِهِ ؛ كما يُظَنُّ أنَّ الحُكمَ في التَّعليميَّاتِ كذٰلكَ .

فقدِ اتَّضحَ إذاً : أنَّ العلَّةَ الغائيَّةَ في الشَّيئيَّةِ قبلَ العلَّةِ الفاعليَّةِ والقابليَّةِ .

وكذٰلكَ قبلَ الصُّورةِ مِن جهةِ ما الصُّورةُ علَّةٌ صوريَّةٌ مُؤدِّيةٌ إليها .

وكذٰلكَ أيضاً العلَّةُ الغائيَّةُ في وجودِها في النَّفْسِ قبلَ العِللِ الأُخرىٰ :

أمَّا في نفْسِ الفاعلِ . . فلأنَّها تُوجَدُ أوَّلاً ، ثمَّ تُتصوَّرُ عندَهُ الفعليَّةُ وطلبُ القابلِ وكيفيَّةُ الصُّورةِ .

وأمَّا في نفوسِ غيرِ الفاعلِ . . فليسَ لبعضِها ترتيبٌ على الآخَرِ ضروريٌّ .

فإذاً : في اعتبارِ الشَّيئيَّةِ واعتبارِ الوجودِ في العقلِ ليسَتْ علَّةٌ أقدمَ مِنَ الغائيَّةِ ، بل هيَ علَّةٌ لصيرورةِ سائرِ العِللِ عِللاً ، لٰكنْ وجودُ العِللِ الأُخرىٰ بالفعلِ عِللاً علَّةٌ لوجودِها ، وليسَتِ العلَّةُ الغائيَّةُ علَّةً علىٰ أنَّها موجودةٌ ، بل علىٰ أنَّها شيءٌ ؛ فبالجهةِ الَّتي هيَ علَّةٌ . . هيَ علَّةُ العِللِ ، وبالجهةِ الأُخرىٰ هيَ معلولةُ العِللِ .

هٰذا إذا كانَتِ العلَّةُ الغائيَّةُ في الكونِ ، وأمَّا إذا كانَتِ العلَّةُ الغائيَّةُ ليسَتْ في الكونِ ، ولٰكنْ وجودُها أعلىٰ مِنَ الكونِ علىٰ ما سيتَّضحُ في مَوضِعِهِ . . فلا يكونُ شيءٌ مِنَ العِللِ الأُخرىٰ علَّةً لها ، ولا في الواحدِ الَّذي هوَ الحصولُ والوجودُ .

فتكونُ إذاً العلَّةُ الغائيَّةُ ليسَتْ معلولةً لسائرِ العِللِ لأنَّها علَّةٌ غائيَّةٌ ، ولٰكنْ لأنَّها ذاتُ كونٍ ، ولو كانَتْ ليسَتْ ذاتَ كونٍ . . لَمَا كانَتْ معلولةً ألبتَّةَ .

وأمَّا إذا اعتبرتَ كونَها علَّةً غائيَّةً . . فتجدُها علَّةً لسائرِ العِللِ في أن تكونَ عِللاً ؛ مِثلُ أن تكونَ علَّةً فاعليَّةً وعلَّةً قابليَّةً وعلَّةً صوريَّةً ، لا في أن تكونَ كائنةً وموجودةً في أنفُسِها .

فإذاً : الَّذي بالذَّاتِ للعلَّةِ الغائيَّةِ بما هيَ علَّةٌ غائيَّةٌ . . أن تكونَ علَّةً لسائرِ

العِلَلِ ، ويَعرِضُ لها مِن جهةِ أنَّ معناها قد يكونُ واقعاً في الكونِ أن يكونَ معلولاً مِن جهةِ الكونِ .

فقد تبيَّنَ لكَ : أنَّهُ كيفَ يكونُ الشَّيءُ علَّةً ومعلولاً علىٰ أنَّهُ فاعلٌ وغايةٌ ، وهٰذا مِنَ المَبادئِ للطَّبيعيّينَ .



وأمَّا البحثُ الَّذي بعدَ هٰذا . . فينكشفُ بما نقولُهُ : **إنَّ الغايةَ الَّتي تحصلُ في فعلِ الفاعلِ تنقسمُ إلىٰ قسمَينِ** :

ـ غايةٌ تكونُ صورةً أو عرَضاً في مُنفعِلٍ قابلٍ للفعلِ .

ـ وغايةٌ لا تكونُ صورةً ولا عرَضاً في مُنفعِلٍ قابلٍ ألبتَّةَ ، فتكونُ في الفاعلِ لا مَحالةَ ؛ لأنَّها إن لم تكُنْ في الفاعلِ ولا في المُنفعِلِ وليسَ يجوزُ أن يكونَ ممَّا يقومُ بنفْسِهِ جوهراً حدثَ لا مِن مادَّةٍ ولا في مادَّةٍ . . فلا يكونُ لها وجودٌ ألبتَّةَ .

فمثالُ الأوَّلِ : صورةُ الإنسانيَّةِ في المادَّةِ الإنسانيَّةِ ؛ فإنَّها غايةٌ للقوَّةِ الفاعلةِ للتَّصويرِ في مادَّةِ الإنسانِ ، وإليها يتوجَّهُ فعلُها وتحريكُها .

ومثالُ الثَّاني : الاستكنانُ ؛ فإنَّهُ غايةٌ لمُستبني البيتِ الَّذي هوَ مَبدَأٌ لحركةِ كونِهِ ، وليسَ هوَ ألبتَّةَ صورةً في البيتِ .

ويُشبِهُ أن تكونَ غايةُ الفاعلِ القريبِ المُلاصِقِ لتحريكِ المادَّةِ صورةً في المادَّةِ ، وأن يكونَ ما ليسَ غايتُهُ صورةً في المادَّةِ ليسَ مَبدَأً قريباً للحركةِ بما هوَ كذٰلكَ .

فإن عرضَ أن يكونَ ما غايتُهُ صورةٌ في المادَّةِ المُتعاطاةِ وما غايتُهُ معنىً ليسَ صورةً في تلكَ المادَّةِ شيئاً واحداً . . فإنَّ وحدتَهُ تكونُ بالعرَضِ .

مِثلُ أن يكونَ الإنسانُ يبني بيتاً ليستكنَّ بهِ ؛ فإنَّهُ مِن جهةِ ما هوَ طالبٌ للكنِّ . . داعٍ إلى البناءِ وعلَّةٌ أُولىٰ للبناءِ ، ومِن جهةِ ما هوَ بنَّاءٌ . . معلولٌ لِمَا هوَ مُستكِنٌّ ، فتكونُ الغايةُ لِمَا هوَ مُستكِنٌّ غيرَ الغايةِ لِمَا هوَ بانٍ .

وإذا كانَ كذٰلكَ . . فيكونُ أيضاً في الإنسانِ الواحدِ المُستكِنِّ الباني غايتُهُ بما هوَ مُستكِنٌّ غيرَ غايتِهِ بما هوَ بانٍ .

وإذ قد تقرَّرَ هٰذا . . **فنقولُ** : أمَّا في القسمِ الأوَّلِ . . فإنَّ للغايةِ نسبةً إلىٰ أُمورٍ كثيرةٍ هيَ قَبْلَها في الحصولِ بالفعلِ والوجودِ ؛ لأنَّ لها نسبةً إلى الفاعلِ ، ونسبةً إلى القابلِ وهوَ بالقوَّةِ ، ونسبةً إلى القابلِ وهوَ بالفعلِ قابلٌ ، ونسبةً إلى الحركةِ .

فهيَ بقياسِها إلى الفاعلِ غايةٌ ، وبقياسِها إلى الحركةِ نهايةٌ وليسَتْ بغايةٍ ؛ لأنَّ الغايةَ الَّتي لأجلِها الشَّيءُ ويؤمُّها الشَّيءُ . . لا يبطلُ معَ وجودِها الشَّيءُ ، بل يستكملُ بها الشَّيءُ ، والحركةُ تبطلُ معَ انتهائِها .

وهوَ بقياسِهِ إلى القابلِ المُستكمِلِ بهِ وهوَ بالقوَّةِ خيرٌ يُصلِحُهُ ؛ لأنَّ الشَّرَّ هوَ العدمُ لكمالِهِ ، والخيرُ الَّذي يُقابِلُهُ هوَ الحصولُ والوجودُ بالفعلِ ، وبالقياسِ إلى القابلِ وهوَ بالفعلِ صورةٌ .

وأمَّا الغايةُ الَّتي بحسَبِ القسمِ الثَّاني . . **فبُيِّنَ** : أنَّها ليسَتْ صورةً للمادَّةِ المُنفعِلةِ ولا هيَ نفْسَ نهايةِ الحركةِ ، وقد بانَ أنَّها تكونُ صورةً أو عرَضاً في الفاعلِ ، ويكونُ لا مَحالةَ قد خرجَ بها الفاعلُ مِنَ الَّذي بالقوَّةِ إلى الَّذي بالفعلِ ، والَّذي بالقوَّةِ هوَ لأجلِ العدمِ الَّذي يُقارِنُهُ . . شرٌّ ، والَّذي بالفعلِ هوَ الخيرُ الَّذي يُقابِلُهُ .

فتكونُ إذاً : هٰذهِ الغايةُ خيراً بالقياسِ إلىٰ ذاتِ الفاعلِ لا إلىٰ ذاتِ القابلِ ؛

فإذا نُسِبَتْ إلى الفاعلِ مِن جهةِ ما هوَ مَبدَأُ حركةٍ وفاعلٌ . . كانَتْ غايةً ، وإذا نُسِبَتْ إليهِ مِن جهةِ ما هوَ خارجٌ بها مِنَ القوَّةِ إلى الفعلِ ومُستكمِلٌ . . كانَتْ خيراً إذا كانَ ذٰلكَ الخروجُ مِنَ القوَّةِ إلى الفعلِ في معنىً نافعٍ في الوجودِ أو بقاءِ الوجودِ ، وكانَتِ الحركةُ طبيعيَّةً أوِ اختياريَّةً عقليَّةً .

وأمَّا إن كانَتْ تخيُّليَّةً . . فليسَ يجبُ أن يكونَ خيراً حقيقيّاً ، بل قد يكونُ خيراً مظنوناً .

فيكونُ إذاً : كلُّ غايةٍ فهوَ باعتبارٍ غايةٌ ، وباعتبارٍ آخَرَ خيرٌ : إمَّا حقيقيٌّ ، وإمَّا مظنونٌ .

فهٰذا هوَ حالُ الخيرِ والعلَّةِ التَّماميَّةِ .



وأمَّا حالُ الجُودِ والخيرِ . . فيجبُ أن تعلمَ أنَّ شيئاً واحداً لهُ قياسٌ إلى القابلِ المُستكمِلِ بهِ ، وقياسٌ إلى الفاعلِ الَّذي يصدرُ عنهُ .

وإذا كانَ قياسُهُ إلى الفاعلِ الَّذي يصدرُ عنهُ ؛ بحيثُ لا يُوجِبُ أن يكونَ الفاعلُ مُنفعِلاً بهِ أو بشيءٍ يتبعُهُ . . كانَ قياسُهُ إلى الفاعلِ جُوداً ، وإلى المُنفعِلِ خيراً .

ولفظةُ (الجُودِ) وما يقومُ مقامَها . . موضوعُها الأوَّلُ في اللُّغاتِ إفادةُ المُفيدِ لغيرِهِ فائدةً لا يستعيضُ منها بدلاً ، وأنَّهُ إذا استعاضَ منها بدلاً . . قيلَ لهُ : مُبايِعٌ ، أو مُعاوِضٌ ، **وبالجُملةِ** : مُعامِلٌ .

ولأنَّ الشُّكرَ والثَّناءَ والصِّيتَ وسائرَ الأحوالِ المُستحبَّةِ لا يُعَدُّ عندَ الجمهورِ مِنَ الأعواضِ ، بل إمَّا جواهرُ ، وإمَّا أعراضٌ يُقرِّرونَها في موضوعاتٍ . . فظُنَّ أنَّ المُفيدَ غيرَهُ فائدةً يربحُ منها شكراً هوَ أيضاً جوادٌ ، وليسَ مُبايِعاً ، ولا

مُعاوِضاً ، وهوَ في الحقيقةِ مُعاوِضٌ ؛ لأَنَّهُ أفادَ واستفادَ ، سواءٌ استفادَ عِوَضاً ماليّاً مِن جنسِهِ أو غيرِ جنسِهِ ، أو شكراً أو ثناءً يفرحُ بهِ ، أوِ استفادَ أن صارَ فاضلاً محموداً بأن فعلَ ما هوَ أَولىٰ وأحرى ؛ الَّذي لو لم يفعلْهُ . . لم يكُنْ جميلَ الحالِ في فضيلتِهِ .

لٰكنِ الجمهورُ لا يعدُّونَ هٰذهِ المعانيَ في الأعواضِ ، فلا يمتنعونَ عن تسميةِ مَن يُحسِنُ إلىٰ غيرِهِ بشيءٍ مِن هٰذهِ الخيراتِ المظنونةِ أوِ الحقيقيَّةِ الَّتي يحصلُ لهُ بذٰلكَ : جواداً ، ولو فطنوا لهٰذا المعنىٰ . . لم يُسمُّوهُ : جواداً ؛ إذِ الواحدُ منهُم إذا أُحسِنَ إليهِ لغرضٍ وإن كانَ شيئاً غيرَ المالِ ففطنَ لهُ (١) . . استخفَّ المنَّةَ أو أنكرَها ، وأبىٰ أن يكونَ المُحسِنُ إليهِ جواداً ؛ إذ كانَ فعلُهُ لعلَّةٍ .

فإذا حُقِّقَ وحُصِّلَ معنى الجُودِ . . كانَ إفادةُ الغيرِ كمالاً في جوهرِهِ أو في أحوالِهِ مِن غيرِ أن يكونَ بإزائِهِ غرضٌ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ (٢) ؛ فكلُّ فاعلٍ يفعلُ فعلاً لغرضٍ يُؤدِّي إلىٰ شبهِ عِوَضٍ . . فليسَ بجوادٍ ، فكلُّ مُفيدٍ للقابلِ صورةً أو عرضاً ولهُ غايةٌ أُخرىٰ يحصلُ بالخيرِ الَّذي أفادَهُ إيَّاهُ . . فليسَ بجوادٍ .

بل نقولُ : إنَّ الغرضَ والمُرادَ في المقصودِ لا يقعُ إلَّا للشَّيءِ النَّاقصِ الذَّاتِ ؛ وذٰلكَ لأنَّ الغرضَ : إمَّا أن يكونَ بحسَبِ نفْسِهِ في ذاتِهِ ، أو بحسَبِ مَصالحِ ذاتِهِ ، أو بحسَبِ شيءٍ آخَرَ في ذاتِهِ أو في مَصالحِهِ .

ومعلومٌ أنَّهُ إن كانَ غرضُهُ بحسَبِ ذاتِهِ ، أو بحسَبِ مَصالحِ ذاتِهِ ، أو بحسَبِ شيءٍ آخَرَ في ذاتِهِ أو في مَصالحِهِ ، **وبالجُملةِ** : بحسَبِ أمرٍ يعودُ علىٰ ذاتِهِ بعائدةٍ ما . . فذاتُهُ ناقصةٌ في وجودِها أو في كمالاتِها .

---

(١) في (أ ، ب) : (لعِوَض) بدل (لغرض) .
(٢) في (ج ، د ، هـ ، و) : (عِوَض) بدل (غرض) .

وإن كانَ بحسَبِ شيءٍ آخَرَ . . فلا يخلو :

ـ إمَّا أن يكونَ صدورُ ذٰلكَ المعنىٰ عنهُ إلىٰ غيرِهِ بحيثُ كونُهُ عنهُ لهُ ولا كونُهُ بمنزلةٍ ، وحتَّىٰ إنَّهُ لو لم يصدرْ عنهُ ذٰلكَ الخيرُ الَّذي هوَ خيرٌ بحسَبِ غيرِهِ . . كانَتْ حالُهُ مِن كلِّ جهةٍ كحالِهِ لو صدرَ عنهُ ، فلم يكُنْ ذٰلكَ أجملَ بهِ وأحسنَ بهِ وأجلبَ لمَحمَدةٍ أو غيرِها مِنَ الأغراضِ الخاصَّةِ المأثورةِ في ذاتِهِ ، ولا ضدُّهُ غيرَ الأجملِ بهِ وغيرَ الجالبِ إليهِ مَحمَدةً أو غيرَها مِنَ الأغراضِ المأثورةِ والنَّافعةِ .

وحتَّىٰ لو لم يفعلْ ذٰلكَ . . ما تركَ ما هوَ الأَولىٰ والأحسنُ بهِ ، فيكونُ لا داعيَ لهُ إلىٰ ذٰلكَ ولا مُرجِّحَ لِأنْ يصدرَ عنهُ ذٰلكَ الخيرُ إلىٰ غيرِهِ علىٰ مُقابِلِهِ .

ومِثلُ هٰذا إن لم يكُنْ شيئاً يصدرُ عن طبعٍ أو عن إرادةٍ ليسَتْ علىٰ سبيلِ إجابةِ داعٍ ، بل علىٰ وجهٍ آخَرَ سيُوقَفُ عليهِ . . فلا يكونُ مَصدَراً لأمرٍ مِنَ الأُمورِ عن علَّةٍ مِنَ العِللِ .

ـ بل يجبُ أن يكونَ الأَولىٰ بالفاعلِ القاصدِ القصدَ المذكورَ أن يكونَ إنَّما يفيضُ خيراً علىٰ غيرِهِ لأنَّهُ أَولىٰ بهِ ، وضدُّهُ غيرُ الأَولىٰ بهِ ، ويرجعُ آخِرَ الأمرِ إلىٰ غرضٍ يتَّصلُ بهِ بذاتِهِ ويعودُ علىٰ ذاتِهِ ويرجعُ إلىٰ ذاتِهِ .

وحينئذٍ لا يكونُ وجودُ ذٰلكَ الغرضِ ولا وجودُهُ بمنزلةٍ واحدةٍ بالقياسِ إلىٰ ذاتِهِ وكمالاتِ ذاتِهِ ومَصالحِها ، بل يكونُ كونُهُ عن ذاتِهِ كونَ الأغراضِ الَّتي تختصُّ بذاتِهِ ، فيعودُ إلىٰ أنَّ ذاتَهُ تنالُ بذٰلكَ حظّاً وكمالاً خاصّاً .

ولذٰلكَ فإنَّ سؤالَ اللِّمَ لا يزالُ يتكرَّرُ إلىٰ أن يبلغَ المَبلَغَ الرَّاجعَ إلى الذَّاتِ .

مثالُهُ : إذا قيلَ للفاعلِ : (لِمَ فعلتَ كذا ؟) ، فقالَ : (لينالَ فلانٌ غرضاً) ،

فيُقالُ لـهُ : (ولِـمَ طلبتَ أن ينالَ فلانٌ غرضاً ؟) ، فقالَ : (لأنَّ الإحسانَ حَسنٌ) . . لم يقفِ السُّؤالُ .

بل قيلَ : (ولِمَ تطلبُ ما هوَ حَسنٌ ؟) ، فإذا أُجيبَ حينئذٍ بخيرٍ يعودُ عليهِ أو شرٍّ ينتفي عنهُ . . وقفَ السُّؤالُ ؛ فإنَّ حصولَ الخيرِ لكلِّ شيءٍ وزوالَ الشَّرِّ عنهُ هوَ المطلوبُ بذاتِهِ مُطلَقاً .

وأمَّا الشَّفقةُ والرَّحمةُ ، والعطفُ على الغيرِ ، والفرحُ بما يُحسنُ إلى الغيرِ ، والغمُّ بما يقعُ مِنَ التَّقصيرِ ، وغيرُ ذٰلكَ . . فهيَ أغراضٌ خاصَّةٌ للفاعلِ ، ودواعٍ يُذَمُّ عاصيها أو تنحطُّ بهِ منزلةُ كمالِهِ .

فالجُودُ هوَ إفادةُ الغنيِّ في جميعِ الجهاتِ عنِ الإفادةِ كمالاً ، فيكونُ ذٰلكَ المعنىٰ بالقياسِ إلى القابلِ خيراً ، وبالقياسِ إلى الفاعلِ جُوداً .

وكلُّ إفادةِ كمالٍ فإنَّهُ يكونُ بالقياسِ إلى القابلِ خيراً ، سواءٌ كانَ بعِوَضٍ أو لا بعِوَضٍ ، ولا يكونُ بالقياسِ إلى الفاعلِ جُوداً إلَّا أن يكونَ لا لعِوَضٍ .

فهٰذا هوَ البيانُ لحقيقةِ الخيرِ والجُودِ .



وقد تكلَّمْنا على العِللِ وأحوالِها ، وبقيَ : أن نُجمِلَ فيهِ القولَ .

فنقولُ : إنَّ هٰذهِ العِللَ الأربعَ وإن كانَ يُظَنُّ بها أنَّها لا تجتمعُ في كثيرٍ مِنَ الأُمورِ الموجودةِ التَّرتيبِ في العلومِ . . فإنَّ الأُمورَ الَّتي لا تتحرَّكُ والتَّعليميَّاتِ لا يُظَنُّ أنَّ فيها فاعلاً ؛ أي : مَبدأَ حركةٍ ، ولا أيضاً يُظَنُّ أنَّ فيها غايةً ؛ لأنَّ الغايةَ يُظَنُّ أنَّها للحركةِ ، ولا أيضاً لها مادَّةٌ ، بل إنَّما يبحثُ عن صورِها .

فلذٰلكَ استخفَّ بها مَنِ استخفَّ قائلاً : إنَّها لا تدلُّ علىٰ علَّةٍ تماميَّةٍ ؛ فالنَّظرُ فيها لهٰذا العِلمِ لا أنَّ عِلماً واحداً يتناولُها كما للمُتقابِلاتِ ؛ فليسَتْ

مُتقابِلةً ، ولٰكنْ لأنَّ عِلماً واحداً بالوجهِ الَّذي بهِ هٰذا العِلمُ واحدٌ . . يشرحُ أَمْرَها .

وذٰلكَ لأنَّا وإن سلَّمْنا أنَّ هٰذهِ العِلَلَ لا تجتمعُ في العلومِ كلِّها حتَّىٰ تكونَ مِنَ الأُمورِ العامَّةِ الواقعةِ في موضوعاتٍ للعلومِ مُختلِفةٍ . . فإنَّها أيضاً قد تُوجَدُ في علومٍ مُتفرِّقةٍ مُختلِفةٍ .

ولو كانَتْ أيضاً في عِلمٍ واحدٍ . . لم يكُنْ في منَّةِ صاحبِ ذٰلكَ العِلمِ الواحدِ ؛ كالطَّبيعيِّ ـ مثلاً ـ الَّذي في صناعتِهِ هٰذهِ المَبادئُ كلُّها أن يُبيِّنَها ؛ لأنَّها مَبادئُ للعِلمِ الطَّبيعيِّ ، ويتكلَّمَ فيما يَعرِضُ لها علىٰ أنَّهُ ليسَ الأمرُ كذٰلكَ .

فليسَ كلُّ فاعلٍ مَبدَأَ حركةٍ علىٰ ما قيلَ ؛ فالأُمورُ التَّعليميَّةُ في طباعِها إنَّما يجبُ وجودُها بغيرِها ، وطبائعُها لا تُفارقُ المادَّةَ ، وإن جُرِّدَتْ في الوهمِ . . فقد يَلزَمُها في الوهمِ مِنَ القسمةِ ومِنَ التَّشكيلِ ما يكونُ بسببِ المادَّةِ ، ويكادُ أن تكونَ المقاديرُ هَيُوليَّاتٍ قريبةً للأشكالِ المقداريَّةِ ، والوحداتُ أيضاً للعددِ ، والعددُ لخواصِّ العددِ ؛ فهٰذهِ يُوجَدُ لها مَبدَأٌ فاعليٌّ ومَبدَأٌ قابليٌّ ، وحيثُ كانا . . كانَ تمامٌ ، والتَّمامُ هوَ الاعتدالُ والتَّحديدُ والتَّرتيبُ الَّتي بها يكونُ لها ما يكونُ مِنَ الخواصِّ ، وإنَّما هيَ لأجلِ أن يكونَ علىٰ ما هيَ عليهِ مِنَ التَّرتيبِ والاعتدالِ والتَّحديدِ .

فإن مُنِعَ أن يكونَ هٰذا تماماً ؛ أي : غايةَ حركةٍ . . فلا يمنعُ أن يكونَ خيراً أو يكونَ علَّةً ؛ لأنَّهُ خيرٌ ، وهناكَ أيضاً إنَّما كانَ علَّةً لأنَّهُ خيرٌ ، ثمَّ كانَ اتَّفقَ لذٰلكَ الخيرِ أن كانَ تماماً لحركةٍ ؛ إذ كانَ السَّبيلُ إليهِ بحركةٍ .

ولولا أنَّ الخواصَّ واللَّواحقَ الَّتي لهٰذهِ هيَ غاياتٌ تتأدَّىٰ إليها هيئاتُها . . لَمَا كانَ الطَّالبُ يطلبُها في الموادِّ لتلكَ الغاياتِ ؛ فإنَّ الصَّانعَ يُحرِّكُ المادَّةَ

إلىٰ أن تكونَ مُستديراً ، ولا تكونُ الغايةُ هيَ الاستدارةَ نفْسَها ، بل شيءٌ مِن خواصِّها ولواحقِها ، فتُطلَبُ الدَّائرةُ لها .

فقد صارَتْ هٰذهِ العِللُ مُشترَكةً ، فيجبُ أن ينظرَ فيها صاحبُ هٰذا العِلمِ .

وليسَ إنَّما ينظرُ في المُشترَكِ فقطْ ، بل ينظرُ فيما يخصُّ عِلماً عِلماً ، لٰكنَّهُ مَبدَأٌ لذٰلكَ العِلمِ وعارضٌ للمُشترَكِ ؛ فإنَّ هٰذا العِلمَ قد ينظرُ في العوارضِ المُخصِّصةِ للجزئيَّاتِ إذا كانَتْ لذاتِها وأوَّلاً وكانَتْ لم تتأدَّ بعدُ إلىٰ أن تكونَ أعراضاً ذاتيَّةً لموضوعاتِ العلومِ الجزئيَّةِ .

ولو كانَتْ هٰذهِ علوماً مُفرَدةً . . لَكانَ أفضلُها عِلمَ الغايةِ ، وكانَ يكونُ ذٰلكَ هوَ الحكمةَ ، والآنَ فذٰلكَ أيضاً أفضلُ أجزاءِ هٰذا العِلمِ ؛ أعني : العِلمَ النَّاظرَ في العِللِ الغائيَّةِ للأشياءِ .



المَقَالَةُ السَّابِعَةُ

في مناقشة آراء المعارضين لأرسطو

ثلاثة فصول

فَصْلٌ

في لواحق الوحدة من الهوهويّة وأقسامها[1] ولواحق الكثرة من الغير والخلاف، وأصناف التقابل المعروفة

يُشبِهُ أن يكونَ قدِ استوفَيْنا الكلامَ بحسَبِ غرضِنا هٰذا في الأُمورِ الَّتي تختصُّ بالهُويَّةِ مِن حيثُ هيَ هُويَّةٌ أو تلحقُها .

ثمَّ الواحدُ والموجودُ قد يتساويانِ في الحملِ على الأشياءِ ، حتَّىٰ إنَّ كلَّ ما يُقالُ لهُ : (إنَّهُ موجودٌ باعتبارٍ) يصحُّ أن نقولَ لهُ : (إنَّهُ واحدٌ باعتبارٍ) ، وكلُّ شيءٍ فلهُ وجودٌ واحدٌ .

ولذٰلكَ ربَّما ظُنَّ أنَّ المفهومَ منهُما واحدٌ وليسَ كذٰلكَ ، بل هُما واحدٌ بالموضوعِ ؛ أي : كلُّ ما يُوصَفُ بهٰذا يُوصَفُ بذٰلكَ .

ولو كانَ مفهومُ الواحدِ مِن كلِّ جهةٍ مفهومَ الموجودِ . . لَمَا كانَ الكثيرُ مِن حيثُ هوَ كثيرٌ موجوداً كما ليسَ واحداً وإن كانَ يَعرِضُ لهُ الواحدُ أيضاً ، فيُقالُ للكثرةِ : (إنَّها كثرةٌ واحدةٌ) ، ولٰكنْ لا مِن حيثُ هيَ كثرةٌ .

فحريٌّ بنا أن نتكلَّمَ أيضاً في الأُمورِ الَّتي تختصُّ بالوحدةِ وبمُقابِلِها ؛ أي : الكثرةِ ؛ مِثلُ الهوهُويَّةِ ، والمُجانَسةِ ، والمُوافَقةِ ، والمُساواةِ ، والمُشابَهةِ ، ومُقابِلاتِها ، بلِ الكلامُ في الجانبِ المُقابِلِ لها أكثرُ .

فإنَّ الوحدةَ مُتشابِهةٌ ، وما يُضادُّها مُتفنِّنٌ مُتشعِّبٌ .

فالهوَهوَ هوَ أن تحصلَ للكثيرِ مِن وجهٍ وحدةٌ مِن وجهٍ آخرَ .

---

(١) في (ج) : (الهوية) بدل (الهوهوية) .

فمِن ذٰلكَ بالعرَضِ ؛ وهوَ علىٰ قياسِ الواحدِ بالعرَضِ ؛ فكما يُقالُ هناكَ : (واحدٌ) . . يُقالُ ها هنا : (هوَ هوَ) .

وما كانَ هوَ هوَ في الكيفِ . . فهوَ شبيهٌ .

وما كانَ هوَ هوَ في الكمِّ . . فهوَ مُساوٍ .

وما كانَ هوَ هوَ في الإضافةِ . . يُقالُ لهُ : مُناسِبٌ .

وأمَّا الَّذي بالذَّاتِ . . فيكونُ في الأُمورِ الَّتي تُقوِّمُ الذَّاتَ .

فما كانَ هوَ هوَ في الجنسِ . . قيلَ : مُجانِسٌ .

وما كانَ هوَ هوَ في النَّوعِ . . قيلَ : مُماثِلٌ .

وأيضاً : فإنَّ ما كانَ هوَ هوَ في الخواصِّ . . يُقالُ لهُ : مُشاكِلٌ .

ومُقابِلاتُ هٰذهِ معروفةٌ مِنَ المعرفةِ بهٰذهِ .

ومُقابِلُ الهوَهوَ على الإطلاقِ : الغيرُ .

والغيرُ :

منهُ : غيرٌ في الجنسِ .

ومنهُ : غيرٌ في النَّوعِ ، وهوَ بعينِهِ الغيرُ بالفصلِ .

ومنهُ : غيرٌ بالعرَضِ ، ويجوزُ أن يكونَ الغيرُ بالعرَضِ شيئاً واحداً هوَ غيرٌ لنفسِهِ مِن وجهَينِ .

وأمَّا الآخَرُ . . فاسمٌ خاصٌّ في اصطلاحٍ ما للمُخالِفِ بالعددِ .

والغيرُ يُفارِقُ المُخالِفَ بأنَّ المُخالِفَ يُخالِفُ بشيءٍ ، والغيرَ قد يُغايِرُ بالذَّاتِ ، والمُخالِفُ أخصُّ مِنَ الغيرِ ، وكذٰلكَ الآخَرُ .

والأشياءُ المُتغايِرةُ بالجنسِ الأعلىٰ إذا كانَتْ ممَّا يحلُّ الموادَّ . . فنفْسُ

تغايرِها بالجنسِ الأعلىٰ لا يُوجِبُ ألَّا يجتمعَ في مادَّةٍ واحدةٍ .

وأمَّا المُتغايِراتُ الَّتي تختلفُ بالأنواعِ تحتَ الأجناسِ القريبةِ الَّتي دونَ الأعلىٰ . . فيستحيلُ أن تجتمعَ ألبتَّةَ في موضوعٍ واحدٍ ، وكلُّ الأشياءِ الَّتي لا تجتمعُ في موضوعٍ واحدٍ مِن جهةٍ واحدةٍ في زمانٍ واحدٍ . . فإنَّها تُسمَّىٰ : مُتقابِلاتٍ ، وقد علمتَ في (المنطقِ) عددَها وخاصِّيَّاتِها .

والقنيةُ والعدمُ منها يدخلُ بوجهٍ تحتَ التَّناقضِ ، والأضدادُ تدخلُ بوجهٍ تحتَ العدمِ والقنيةِ .

ووجهُ دخولِ العدمِ تحتَ السَّالبةِ غيرُ وجهِ دخولِ الضِّدّ تحتَ العدمِ .

ولٰكنْ يجبُ أن تعلمَ أنَّ العدمَ يُقالُ علىٰ وجوهٍ :

ـ فيُقالُ لِمَا مِن شأنِهِ أن يكونَ لموجودٍ ما وليسَ لهُ ؛ لأنَّهُ ليسَ مِن شأنِهِ أن يكونَ لهُ وإن كانَ مِن شأنِهِ أن يُوجَدَ لأمرٍ ما كالبصرِ ؛ فإنَّهُ مِن شأنِهِ أن يكونَ لشيءٍ ، ولٰكنِ الحائطُ ليسَ مِن شأنِهِ أن يكونَ لهُ البصرُ .

ـ ويُقالُ لِمَا مِن شأنِهِ أن يكونَ لجنسِ الشَّيءِ وليسَ للشَّيءِ ولا مِن شأنِهِ أن يكونَ لهُ ، كانَ جنساً قريباً أو بعيداً .

ـ ويُقالُ لِمَا مِن شأنِهِ أن يكونَ لنوعِ الشَّيءِ وليسَ مِن شأنِهِ أن يكونَ لشخصِهِ ؛ كالأُنوثةِ .

ـ ويُقالُ لِمَا مِن شأنِهِ أن يكونَ للشَّيءِ وليسَ لهُ مُطلَقاً أو في وقتِهِ ، أو لأنَّ وقتَهُ لم يجئْ ؛ كالمَرَدِ (١) ، أو لأنَّ وقتَهُ قد فاتَ ؛ كالدَّرَدِ (٢) .

والضَّربُ الأوَّلُ يُطابِقُ السَّالبةَ مُطابَقةً شديدةً ، وأمَّا الوجوهُ الأُخرىٰ . . فتُخالِفُها .

---

(١) **المَرَد** : نقاء الخدَّينِ من الشَّعر .

(٢) **الدَّرَد** : ذهاب الأسنان .

ـ ويُقالُ : (عدمٌ) لكلِّ فقدٍ بالقسرِ .

ـ ويُقالُ : (عدمٌ) لِمَا يكونُ قد فُقِدَ بهِ الشَّيءُ بتمامِهِ ؛ فإنَّ الأعورَ لا يُقالُ لهُ : أعمىٰ ، ولا هوَ أيضاً بصيرٌ مُطلَقٌ ، لـٰكنْ هـٰذا إنَّما يكونُ بالقياسِ إلى الموضوعِ البعيدِ ؛ أعني : الإنسانَ لا العينَ .

ثمَّ إنَّ العدمَ يُحمَلُ عليهِ السَّلبُ ولا ينعكسُ ، وأمَّا العدمُ . . فلا يُحمَلُ على الضِّدِّ ؛ لأنَّهُ ليسَ المرارةُ عدمَ الحلاوةِ ، بل هيَ شيءٌ آخَرُ معَ عدمِ الحلاوةِ .

فالعدمُ قد يكونُ وحدَهُ في المادَّةِ ، وقد يكونُ مُصاحِباً لذاتٍ تُوجِبُ في المادَّةِ عدمَ ذاتٍ أُخرىٰ ، أو لا يكونُ إلَّا معَ العدمِ .

وهـٰذهِ هيَ الأضدادُ ، **وليسَ السَّببُ في تقابلِها** : تغايرَ الأجناسِ ؛ فقد بيَّنَّا ذٰلكَ ، **بلِ السَّببُ في ذٰلكَ** : أنَّ ذواتِها في حدِّ أنفُسِها وحدِّ فصولِها تتمانعُ عنِ الاجتماعِ وتتفاسدُ ، وإذ ليسَ شيءٌ مِنَ الأجناسِ العاليةِ بمُتضادٍّ . . فيجبُ أن تكونَ الأضدادُ الحقيقيَّةُ واقعةً في جنسٍ ، وأن يكونَ جنسُها واحداً ، فيجبُ أن يكونَ الأضدادُ تتخالفُ بالفصولِ ، فتكونُ الأضدادُ مِن جُملةِ الغيرِ في الصُّورِ مِثلَ السَّوادِ والبياضِ تحتَ اللَّونِ ، والحلاوةِ والمرارةِ تحتَ الذَّوقِ .

وأمَّا الخيرُ والشَّرُّ . . فليسا بالحقيقةِ أجناساً عاليةً ، ولا الخيرُ يدلُّ علىٰ معنىً مُتواطَأٍ فيهِ ولا الشَّرُّ ، ومعَ ذٰلكَ فالشَّرُّ في كلِّ شيءٍ يدلُّ بوجهٍ ما علىٰ عدمِ الكمالِ الَّذي لهُ ، والخيرُ علىٰ وجودِهِ ؛ فبينَهُما مُخالَفةُ الوجودِ والعدمِ .

وأمَّا الرَّاحةُ والألمُ وأمثالُ ذٰلكَ . . فإنَّها تشتركُ في غيرِ جنسِ الخيرِ والشَّرِّ ؛ فإنَّها تشتركُ في المحسوسِ أو في المُتخيَّلِ وغيرِ ذٰلكَ ، فليسَتْ أنواعاً للخيرِ والشَّرِّ .

ويُشبِهُ أن يكونَ أهلُ الظَّاهرِ مِنَ النَّظرِ عمدوا إلى الأشياءِ الَّتي هيَ مُتضادَّةٌ ، ولها أجناسٌ قريبةٌ تدخلُ فيها ، وطبقةٌ منها مُوافِقةٌ [١] للحاسَّةِ أوِ العقلِ ، وطبقةٌ مُخالِفةٌ لأيِّهِما كانَ ، فالتقطوا منها المعنى المُوافِقَ والمعنى المُخالِفَ ، فجعلوا أحدَهُما جنساً لطبقةٍ ، والآخَرَ للطَّبقةِ الأُخرىٰ ، وليسَ الواجبُ كذٰلكَ ، بل دلالةُ المُوافَقةِ والمُخالَفةِ دلالةُ اللَّوازمِ ؛ لأنَّها ليسَتْ للأشياءِ في أنفُسِها ، بل بالإضافةِ .

ثمَّ إنَّ الأُمورَ المُوافِقةَ والمُخالِفةَ إذا جُعِلا كطبيعتَينِ . . وُجِدَ لهُما أشياءُ يصلحُ أن تُجعَلَ بحسَبِ الاعتباراتِ المُختلِفةِ كالأجناسِ لها ؛ فإنَّها قد تدخلُ في جُملةِ الأفعالِ والانفعالاتِ مِن جهةٍ ، وفي الكيفيَّاتِ مِن جهةٍ أُخرىٰ ، وفي المُضافاتِ باعتباراتٍ أُخَرَ ؛ فإنَّها :

مِن حيثُ هيَ صادرةٌ مِن أشياءَ . . هيَ أفعالٌ .

ومِن حيثُ هيَ حاصلةٌ عن أشياءَ في أشياءَ . . هيَ انفعالاتٌ .

ومِن حيثُ يتقرَّرُ منها هيئاتٌ قارَّةٌ في حوامِلها . . فهيَ مِنَ الكيفيَّاتِ .

ومِن حيثُ إنَّ المُوافِقَ مُوافِقٌ لمُوافِقِهِ . . فهيَ مِنَ المُضافِ .

فإذا كانَ اسمُ المُوافَقةِ والمُخالَفةِ مصروفاً إلىٰ أحدِ هٰذهِ المعاني بعينِهِ . . دخلَ في الجنسِ الخاصِّ لهُ ، لستُ أقولُ : (إنَّ شيئاً واحداً يدخلُ في أجناسٍ مُختلِفةٍ) ؛ فهٰذا ممَّا نُحرِّمُهُ ، بل كلُّ اعتبارٍ هوَ شيءٌ آخَرُ ، وهوَ الدَّاخلُ في جنسٍ آخَرَ ، ولا هٰذهِ بالحقيقةِ أجناسٌ ، بل كأجناسٍ ؛ لأنَّها أُمورٌ مُركَّبةٌ مِن معنىً ومِن فعلٍ أوِ انفعالٍ أو إضافةٍ أو غيرِ ذٰلكَ ، ويُشبِهُ أن تكونَ في ذواتِها

---

(١) في هامش (أ) زيادة : (للإيجاب والأخرىٰ للفصل ، وطبقةٌ مخالفة لأيهما كان ، وطبقةٌ منها موافقة) .

كيفيَّاتٍ ، وتكونُ سائرُ الاعتباراتِ تَلزَمُها ، ثمَّ معَ الاجتهادِ كلِّهِ في أن تُجعَلَ المُوافَقةُ والمُخالَفةُ ممَّا يُسنِدُهُما إلى الأجناسِ العاليةِ ؛ فإنَّ لتلكَ الطَّبائعِ الأضدادِ الَّتي جُعِلَتْ طبيعتَينِ أجناساً حقيقيَّةً غيرَ المُوافِقةِ والمُخالِفةِ هيَ تدخلُ فيها ، وقد علمتَ هٰذا في مَوضِعِهِ .

وأمَّا القولُ بوجودِ الضِّدَّينِ في جنسَينِ مُتضادَّينِ ؛ مِثلُ الشَّجاعةِ والتَّهوُّرِ . . فهوَ أيضاً قولٌ مُتوسَّعٌ فيهِ ؛ فإنَّ الشَّجاعةَ في نفْسِها كيفيَّةٌ ، وهيَ باعتبارٍ ما تكونُ فضيلةً ، وكذٰلكَ التَّهوُّرُ في نفْسِهِ كيفيَّةٌ ، وباعتبارٍ ما يكونُ رذيلةً .

فالفضيلةُ والرَّذيلةُ ليستا مِنَ الأجناسِ لهٰذهِ الكيفيَّاتِ كما أنَّ الطَّيِّبَ وغيرَ الطَّيِّبِ ليسا جنسَينِ للرَّوائحِ والمذاقاتِ ، بل لوازمُ لها بحسَبِ اعتباراتٍ تلحقُها .

فالشَّجاعةُ في ذاتِها لا تُضادُّ التَّهوُّرَ ولا الجبنَ ، وإنَّما المُتضادَّانِ هُما التَّهوُّرُ والجبنُ الدَّاخلانِ في بابِ الملكةِ مِنَ الكيفِ .

وأمَّا الشَّجاعةُ . . فتُقابِلُ اللَّاشجاعةَ كما قلْنا في المُساوي في آخِرِ (الفصلِ السَّادسِ) مِنَ (المَقالةِ الثَّالثةِ) وما يُقابِلُهُ [1] .

ثمَّ اللَّاشجاعةُ كالجنسِ للتَّهوُّرِ والجبنِ ، فإذا ضادَّ الشَّجاعةُ التَّهوُّرَ . . فتُضادُّهُ لا لطبيعةِ ذاتِها ، بل إنَّما تُضادُّهُ لعارضٍ فيها ؛ وهوَ أنَّ هٰذهِ محمودةٌ وفضيلةٌ ونافعةٌ ، وذٰلكَ مذمومٌ ورذيلةٌ وضارٌّ .

فالأضدادُ بالحقيقةِ هيَ الَّتي تتَّفقُ في الجنسِ ، وتتَّفقُ في الموضوعِ .

فمنها : ما يكونُ الموضوعُ الواحدُ يقبلُ الضِّدَّينِ جميعاً مِن غيرِ استحالةٍ في غيرِهِما .

---

(١) يُنظر ما تقدم (ص ١٧٨ ـ ١٧٩) .

ومنها : ما يكونُ الموضوعُ يستحيلُ أوَّلاً في غيرِهِما حتَّىٰ يَعرِضَ لهُ أحدُهُما ؛ فإنَّ مِزاجاً ما يحلو بهِ الشَّيءُ ، وإذا أمرَّ . . احتاجَ إلىٰ مِزاجٍ آخَرَ ، وليسَ كذٰلكَ الحالُ في استحالةِ الحارِّ إلى الباردِ .

ولَمَّا كانَ الضِّدُّ يكونُ في الجنسِ . . فلا يخلو :

إمَّا أن يكونَ عدمُ كلِّ واحدٍ منهُما في طبيعةِ الجنسِ يَلزَمُهُ الآخَرُ فقطْ ، فيكونُ لا واسطةَ بينَهُما .

وإمَّا أن يكونَ ليسَ كذٰلكَ ، فلا يخلو :

إمَّا أن تكونَ مُخالَفةُ تلكَ الكثرةِ للواحدِ منها مُخالَفةً واحدةً ، ليسَ مُخالَفةُ بعضِها لبعضٍ أقلَّ أو أكثرَ .

أو يكونَ ذٰلكَ مُختلِفاً .

فإن كانَ مُختلِفاً في ذٰلكَ . . فيكونُ بعضُها أقربَ إلىٰ مُشابَهتِهِ ، والأقربُ إلىٰ مُشابَهتِهِ فيهِ شيءٌ مِن صورتِهِ ، وبعضُها في غايةِ الخلافِ لهُ ، فيكونُ الضِّدُّ ذٰلكَ ، ويكونُ التَّضادُّ غايةَ الخلافِ للمُتقابِلاتِ المُتَّفِقةِ الجنسِ والمادَّةِ .

وذٰلكَ لأنَّهُ يصدقُ أن يقولَ : غايةُ الخلافِ مِن حيثُ كانَ مُتوسِّطٌ وحيثُ لم يكُنْ ؛ لأنَّهُ إن كانَ اثنانِ كلُّ واحدٍ منهُما في غايةِ البعدِ عنِ الآخَرِ . . فالتَّضادُّ خلافٌ تامٌّ ؛ ولذٰلكَ فإنَّ ضدَّ الشَّيءِ واحدٌ .

وأمَّا إن جعلَ جاعلٌ غايةَ الخلافِ والبعدِ قد يقعُ بينَ الواحدِ وبينَ آخَرَينِ اثنَينِ مُتخالِفَينِ . . فذٰلكَ مُحالٌ ؛ لأنَّ التَّخالفَ بينَ الواحدِ وبينَهُما :

إمَّا أن يكونَ في معنىً واحدٍ مِن جهةٍ واحدةٍ ، فتكونُ المُخالِفاتُ للواحدِ مِن جهةٍ واحدةٍ مُتَّفِقةً في صورةِ الخلافِ ، ويكونُ نوعاً واحداً لا أنواعاً كثيرةً .

وإمَّا أن يكونَ في جهاتٍ ، فيكونُ ذٰلكَ وجوهاً مِنَ التَّضادِّ لا وجهاً واحداً ،

فلا يكونُ ذٰلكَ بسببِ الفصلِ الَّذي إذا لحقَ الجنسَ . . فعلَ ذٰلكَ النَّوعَ مِن غيرِ انتظارِ شيءٍ ، وخصوصاً في البسائطِ وقد علمتَ هٰذا ، بل يكونُ مِن جهةِ لواحقَ وأحوالٍ تَلزَمُ النَّوعَ ، وكلامُنا في نمطٍ واحدٍ مِنَ التَّضادِّ وفي التَّضادِّ الَّذي بالذَّاتِ .

فقد بانَ : أنَّ ضدَّ الواحدِ واحدٌ .

والمُتوسِّطُ في الحقيقةِ هوَ الَّذي معَ أنَّهُ يُخالِفُ يُشابِهُ ؛ فحينئذٍ يجبُ أن يكونَ الانتقالُ إليهِ أوَّلاً في التَّغيُّرِ إلى الضِّدِّ ؛ فإنَّ الأسودَ لذٰلكَ يغبرُّ أو يخضرُّ أو يحمرُّ أوَّلاً ، ثمَّ يبيضُّ .

وقد يَعرِضُ للأضدادِ مُتوسِّطاتٌ بسلبِ الطَّرَفينِ ، فربَّما كانَ ذٰلكَ لعدمِ الاسمِ والمُتوسِّطُ مُتوسِّطٌ ، **ويُعنىٰ بهِ** : مُتوسِّطٌ حقيقيٌّ ؛ مِثلُ اللَّاحارِّ واللَّابارِدِ إذا لم يكُنْ للفاترِ اسمٌ ؛ فمِثلُ هٰذا أيضاً يكونُ في الجنسِ ، وإذا خرجَ عنِ الجنسِ ؛ كقولِهِ : لا خفيفَ ولا ثقيلَ . . فذٰلكَ ليسَ بالمُتوسِّطِ الحقيقيِّ ، إنَّما ذٰلكَ مُتوسِّطٌ باللَّفظِ .

وأمَّا الملكةُ والعدمُ . . فلا يكونُ لهُما في الموضوعِ مُتوسِّطٌ ؛ لأنَّهُما هُما المُوجِبةُ والسَّالبةُ بعينِها مُخصَّصةً بجنسٍ أو موضوعٍ ، **وأيضاً** : في وقتٍ وحالٍ ، فتكونُ نسبةُ الملكةِ والعدمِ إلىٰ ذٰلكَ الشَّيءِ والحالِ نسبةَ النَّقيضَينِ إلى الوجودِ كلِّهِ ، وإذ لا واسطةَ بينَ النَّقيضَينِ . . فكذٰلكَ لا واسطةَ بينَ العدمِ والملكةِ .



فَصْلٌ

في اقتصاص مذاهب القدماء الأقدمين في المُثل والتّعليمات والسّبب الدّاعي إلىٰ ذلك وبيان أصل الجهل الّذي وقع لهم حتّىٰ زاغوا لأجله

قد حانَ لنا أن نتجرَّدَ لمُناقَضةِ آراءٍ قيلَتْ في الصُّورِ والتَّعليماتِ والمَبادئِ المُفارِقةِ والكلّيّاتِ ، مُخالِفةٍ لأُصولِنا الَّتي قرَّرْناها وإن كانَ في صحَّةِ ما قلْناهُ وإعطائِنا القوانينَ الَّتي أعطيناها تنبيهٌ للمُستبصِرِ علىٰ حلِّ جميعِ شُبهِهِم وإفسادِها ومُناقَضاتِ مَذاهبِهِم ، لٰكنَّا مُستظهِرونَ بتكلُّفِ ذٰلكَ بأنفُسِنا ؛ لِمَا نرجو أن يجريَ في ذٰلكَ مِن فوائدَ نذكرُها خلالَ مُقاوَماتِنا إيَّاهُم ، يكونُ قد ذهبَتْ علينا فيما قدَّمْناهُ وشرحْناهُ .

ونقولُ : إنَّ كلَّ صناعةٍ فإنَّ لها ابتداءَ نشأةٍ تكونُ فيها نِيَّةً فِجَّةً غيرَ أنَّها تنضجُ بعدَ حينٍ (١) ، ثمَّ إنَّها تزدادُ وتكملُ بعدَ حينٍ آخَرَ .

وكذٰلكَ كانَتِ الفلسفةُ في قديمِ ما اشتغلَ بها اليونانيُّونَ خُطبيَّةً ، ثمَّ خالطَها غلطٌ وجدلٌ ، وكانَ السَّابقُ إلى الجمهورِ مِن أقسامِها هوَ القسمَ الطَّبيعيَّ ، ثمَّ أخذوا ينتبهونَ للتَّعليميِّ ، ثمَّ الإلٰهيِّ ، وكانَتْ لهُمُ انتقالاتٌ مِن بعضِها إلىٰ بعضٍ غيرُ سديدةٍ .

وأوَّلَ ما انتقلوا عنِ المحسوسِ إلى المعقولِ . . تشوَّشوا :

فظنَّ قومٌ : أنَّ القسمةَ تُوجِبُ وجودَ شيئَينِ في كلِّ شيءٍ ؛ كإنسانَينِ في

---

(١) نِيَّة : نِيئَة ؛ أي : غير نضيجة ، وفِجَّة : عطف تفسير علىٰ (نِيَّة) .

معنى الإنسانيَّةِ : إنسانٍ فاسدٍ محسوسٍ ، وإنسانٍ معقولٍ مُفارِقٍ أبديٍّ لا يتغيَّرُ .

وجعلوا لكلِّ واحدٍ منهُما وجوداً ؛ فسمَّوُا الوجودَ المُفارِقَ : وجوداً مثاليّاً .

وجعلوا لكلِّ واحدٍ مِنَ الأُمورِ الطَّبيعيَّةِ صورةً مُفارِقةً هيَ المعقولةُ ، وإيَّاها يتلقَّى العقلُ ؛ إذ كانَ المعقولُ أمراً لا يَفسُدُ ، وكلُّ محسوسٍ مِن هـٰذهِ . . فهوَ فاسدٌ .

وجعلوا العلومَ والبراهينَ تنحو نحوَ هـٰذهِ ، وإيَّاها تتناولُ .

وكانَ المعروفُ بأفلاطونَ ومُعلِّمُهُ سقراطُ يُفرطانِ في هـٰذا الرَّأيِ ، ويقولانِ : إنَّ للإنسانيَّةِ معنىً واحداً موجوداً يشتركُ فيهِ الأشخاصُ ويبقىٰ معَ بطلانِها ، وليسَ هوَ المعنى المحسوسَ المُتكثِّرَ الفاسدَ ؛ فهوَ إذاً المعنى المعقولُ المُفارِقُ .

وقومٌ آخَرونَ : لم يروا لهـٰذهِ الصُّورةِ مُفارَقةً ، بل لمَبادئِها ، وجعلوا الأُمورَ التَّعليميَّةَ الَّتي تُفارِقُ بالحدودِ مُستحِقَّةً للمُفارَقةِ بالوجودِ .

وجعلوا ما لا يُفارِقُ بالحدِّ مِنَ الصُّورِ الطَّبيعيَّةِ لا يُفارِقُ بالذَّاتِ .

وجعلوا الصُّورَ الطَّبيعيَّةَ إنَّما تتولَّدُ بمُقارَنةِ تلكَ الصُّورِ التَّعليميَّةِ للمادَّةِ كالتَّقعيرِ ؛ فإنَّهُ معنىً تعليميٌّ ، فإذا قارنَ المادَّةَ . . صارَ فطوسةً ، وصارَ معنىً طبيعيّاً ، فكانَ للتَّقعيرِ مِن حيثُ هوَ تعليميٌّ أن يُفارِقَ ، وليسَ لهُ مِن حيثُ هوَ طبيعيٌّ أن يُفارِقَ .

وأمَّا أفلاطونُ . . فأكثرُ مَيلِهِ إلىٰ أنَّ الصُّورَ هيَ المُفارِقةُ ، وأمَّا التَّعليميَّاتُ . . فإنَّها عندَهُ معانٍ بينَ الصُّورِ وبينَ المادِّيَّاتِ ؛ فإنَّها وإن فارقَتْ في الحدِّ . . فليسَ يجوزُ أن يكونَ عندَهُ بُعْدٌ قائمٌ لا في مادَّةٍ ؛ لأنَّهُ : إمَّا أن يكونَ مُتناهِياً ، أو غيرَ مُتناهٍ .

فإن كانَ غيرَ مُتناهٍ ، وذٰلكَ يلحقُهُ لأنَّهُ مُجرَّدُ طبيعةٍ . . كانَ حينئذٍ كلُّ بُعْدٍ غيرَ مُتناهٍ .

وإن لحقَهُ لأنَّهُ مُجرَّدٌ عنِ المادَّةِ . . كانَتِ المادَّةُ مُفيدةً للحصرِ والصُّورةِ .

وكلا الوجهَينِ مُحالٌ ، بل وجودُ بُعْدٍ غيرِ مُتناهٍ مُحالٌ .

وإن كانَ مُتناهِياً . . فانحصارُهُ في حدٍّ محدودٍ وشكلٍ مُقدَّرٍ ليسَ إلَّا لانفعالٍ عرضَ لهُ مِن خارجٍ لا لنفْسِ طبيعتِهِ ، ولن تنفعلَ الصُّورةُ إلَّا لمادَّتِها ، فتكونُ مُفارِقةً وغيرَ مُفارِقةٍ ، وهٰذا مُحالٌ ، فيجبُ أن تكونَ مُتوسِّطةً .

وأمَّا الآخَرونَ . . فإنَّهُم جعلوا مَبادئَ الأُمورِ الطَّبيعيَّةِ أُموراً تعليميَّةً ، وجعلوها المعقولاتِ بالحقيقةِ ، فجعلوها المُفارقاتِ بالحقيقةِ .

وذكروا أنَّهُم إذا جرَّدوا الأحوالَ الجسمانيَّةَ عنِ المادَّةِ . . لم تبقَ إلَّا أعظاماً وأشكالاً وأعداداً ؛ وذٰلكَ لأنَّ المقولاتِ التِّسعَ فإنَّ الكيفيَّاتِ الانفعاليَّةَ والانفعالاتِ منها ، والملكاتِ والقوَّةَ واللَّاقوَّةَ أُمورٌ تكونُ لذواتِ الانفعالاتِ والملكاتِ والقُوىٰ .

وأمَّا الإضافةُ . . فممَّا يتعلَّقُ بأمثالِ هٰذهِ ؛ فهيَ أيضاً مادِّيَّةٌ .

فيبقى الأينُ وهوَ كمِّيٌّ ، ومتىٰ وهوَ كمِّيٌّ ، والوضعُ وهوَ كمِّيٌّ .

وأمَّا الانفعالُ والفعلُ . . فهوَ مادِّيٌّ .

فيحصلُ مِن هٰذا : أنَّ جميعَ ما ليسَ بكمِّيٍّ . . فهوَ مُتعلِّقٌ بالمادَّةِ ، والمُتعلِّقُ بالمادَّةِ مَبدَؤُهُ ما ليسَ مُتعلِّقاً بالمادَّةِ ، فتكونُ التَّعليميَّاتُ هيَ المَبادئَ ، وتكونُ هيَ المعقولاتِ الحقيقيَّةَ ، وسائرُ ذٰلكَ غيرُ معقولٍ ؛ ولذٰلكَ فليسَ واحدٌ يحدُّ اللَّونَ والطَّعمَ وغيرَ ذٰلكَ حدّاً يُعبَأُ بهِ ، إنَّما هوَ نسبةٌ إلىٰ قوَّةٍ مُدرِكةٍ ، ولا يعقلُها عندَهُمُ العقلُ ، إنَّما يتخيَّلُها الخيالُ تبعاً للحسِّ .

قالوا : وأمَّا الأعدادُ والمقاديرُ وأحوالُها . . فهيَ معقولةٌ لذاتِها ؛ فهيَ إذاً المُفارِقةُ .

وقومٌ : جعلوها مَبادئَ ولم يجعلوها مُفارِقاتٍ ؛ وهُم أصحابُ فيثاغورسَ ، وركَّبوا كلَّ شيءٍ مِنَ الوحدةِ والثُّنائيَّةِ ، وجعلوا الوحدةَ في حيِّزِ الخيرِ والحصرِ ، وجعلوا الثُّنائيَّةَ في حيِّزِ الشَّرِّ وغيرِ الحصرِ .

وقومٌ : جعلوا المَبادئَ الزَّائدَ والنَّاقصَ والمُساوِيَ ، وجعلوا المُساوِيَ مكانَ الهَيُولىٰ ؛ إذ عنهُ الاستحالةُ إلى الطَّرَفَينِ .

وقومٌ : جعلوهُ مكانَ الصُّورةِ ؛ لأنَّها المحصورةُ المحدودةُ ، ولا حدَّ للزَّائدِ والنَّاقصِ .



ثمَّ تشعَّبوا في أمرِ تركيبِ الكلِّ مِنَ التَّعليميَّاتِ :

فجعلَ بعضُهُمُ العددَ مَبدَأً للمقدارِ ؛ فركَّبَ الخطَّ مِن وحدتَينِ ، والسَّطحَ مِن أربعِ وحداتٍ .

وبعضُهُم جعلَ لكلِّ واحدٍ منها حيِّزاً علىٰ حِدَةٍ .

وأكثرُهُم علىٰ أنَّ العددَ هوَ المَبدَأُ ، والوحدةَ هيَ المَبدَأُ الأوَّلُ ، وأنَّ الوحدةَ والهُويَّةَ مُتلازِمتانِ أو مُترادِفتانِ .

وقد رتَّبوا العددَ وإنشاءَهُ مِنَ الوحدةِ علىٰ وجوهٍ ثلاثةٍ :

أحدُها : علىٰ وجهِ العددِ العدديِّ .

والثَّاني : علىٰ وجهِ العددِ التَّعليميِّ .

والثَّالثُ : علىٰ وجهِ التَّكرارِ .

أمَّا وجهُ العددِ العدديِّ . . فجعلوا الوحدةَ في أوَّلِ التَّرتيبِ ، ثمَّ الثُّنائيَّةَ ، ثمَّ الثُّلاثيَّةَ .

وأمَّا العددُ التَّعليميُّ . . فجعلوا الوحدةَ مَبدَأً ، ثمَّ الثَّاني ، ثمَّ الثَّالثَ ، فرتَّبوا العددَ علىٰ توالي وحدةٍ وحدةٍ .

وأمَّا الثَّالثُ . . فجعلوا إنشاءَ العددِ بتكرارِ وحدةٍ بعينِها لا بإضافةٍ أُخرىٰ إليها .

والعجبُ مِن طائفةٍ فيثاغوريَّةٍ ترىٰ أنَّ العددَ يتألَّفُ مِن وحدةٍ وجوهرٍ ؛ إذِ الوحدةُ لا تقومُ وحدَها ؛ فإنَّها وحدةُ شيءٍ ، والمحلُّ جوهرٌ ، وحينئذٍ يكونُ التَّركيبُ ، فتكونُ الكثرةُ !!

ومِن هٰؤلاءِ مَن يجعلُ لكلِّ رتبةٍ تعليميَّةٍ مِنَ العددِ مُطابَقةً لصورةٍ موجودةٍ[١] ، فيكونُ عندَ التَّجريدِ رتبةَ عددٍ ، وعندَ الخلطِ بالمادَّةِ صورةَ إنسانٍ أو فرسٍ ، وذٰلكَ للمعنى الَّذي أشرْنا إليهِ فيما سلفَ .

وقومٌ يرونَ أنَّ بينَ هٰذهِ الصُّورِ العدديَّةِ وبينَ المُثلِ فَرْقاً .

ومِن هٰؤلاءِ مَن جعلَها مُتوسِّطاتٍ علىٰ ما سلفَ قبلُ .

وأكثرُ الفيثاغوريّينَ يرونَ أنَّ العددَ التَّعليميَّ هوَ المَبدَأُ ، ولٰكنْ غيرُ مُفارِقٍ .

ومنهُم مَن يُجوِّزُ تركيبَ الصُّورِ الهندسيَّةِ مِنَ الآحادِ ، فيمنعُ تنصيفَ المقاديرِ .

ومنهُم مَن لا يرىٰ بأساً بأن تكونَ التَّعليميَّاتُ مُركَّبةً مِن أعدادٍ يَعرِضُ لها بعدَ التَّركيبِ أن تنقسمَ إلىٰ غيرِ نهايةٍ .

ومنهُم مَن يجعلُ الصُّورَ العدديَّةَ مُبايِنةً للصُّورِ الهندسيَّةِ .



---

(١) في (د ، هـ) : (ومن هٰؤلاء مَن يجعل الكلَّ رتبةً تعليميةً من العدد مُطابِقةً . . .) .

وأنتَ إذا فكَّرتَ . . وجدتَ أُصولَ أسبابِ الغلطِ في جميعِ ما ضلَّ فيهِ هـٰؤلاءِ القومُ خمسةً :

أحدُها : ظنُّهُم أنَّ الشَّيءَ إذا جُرِّدَ مِن حيثُ لم يقترنْ بهِ اعتبارُ غيرِهِ . . كانَ مُجرَّداً في الوجودِ عنهُ ، كأنَّهُ إذا التُفِتَ إلى الشَّيءِ وحدَهُ ومعَهُ قرينٌ التفاتاً خلا عنِ الالتفاتِ إلىٰ قرينِهِ . . فقد جُعِلَ غيرَ مُجاوِرٍ لقرينِهِ .

وبالجُملةِ : إذا نُظِرَ إليهِ لا بشرطِ المُقارَنةِ . . فقد ظُنَّ أنَّهُ نُظِرَ إليهِ بشرطِ غيرِ المُقارَنةِ ، حتَّىٰ إنَّما صلحَ أن يُنظَرَ فيهِ لأنَّهُ غيرُ مُقارِنٍ ، بل مُفارِقٌ .

فظُنَّ لهـٰذا أنَّ المعقولاتِ الموجودةَ في العالَمِ لَمَّا كانَ العقلُ ينالُها مِن غيرِ أن يتعرَّضَ لِمَا يُقارِنُها . . أنَّ العقلَ ليسَ ينالُ إلَّا المُفارِقاتِ منها وليسَ كذٰلكَ ، بل لكلِّ شيءٍ مِن حيثُ ذاتُهُ . . اعتبارٌ ، ومِن حيثُ إضافتُهُ إلىٰ مُقارِنٍ . . اعتبارٌ .

وإنَّا إذا عقلْنا صورةَ الإنسانِ ـ مثلاً ـ مِن حيثُ هيَ صورةُ إنسانٍ وحدَهُ . . فقد عقلْناهُ موجوداً وحدَهُ مِن حيثُ ذاتُهُ ومِن حيثُ عقلْنا ، وليسَ يجبُ أن يكونَ وحدَهُ مُفارِقاً ؛ فإنَّ المُخالِطَ مِن حيثُ هوَ هوَ غيرُ مُفارِقٌ علىٰ جهةِ السَّلبِ لا علىٰ جهةِ العدولِ الَّذي يُفهَمُ منهُ المُفارَقةُ بالقوامِ [1] ، وليسَ يعسرُ علينا أن نقصدَ بالإدراكِ أو بغيرِ ذٰلكَ مِنَ الأحوالِ واحداً مِنَ الاثنَينِ ليسَ شأنُهُ أن يُفارِقَ صاحبَهُ قواماً وإن فارقَهُ حدّاً ومعنىً وحقيقةً إذا كانَتْ حقيقتُهُ ليسَتْ مدخولةً في حقيقةِ الآخَرِ ؛ إذِ المعيَّةُ تُوجِبُ المُقارَنةَ لا المُداخَلةَ في المعاني .



---

(١) قوله : (غيرٌ مُفارِقٌ) ضُبِط في (د) : (غيرُ مُفارِقٍ) ، ويُنظر « الحاشية علىٰ إلـٰهيات الشفاء » للخوانساري (ص ٧٥٦) .

والسَّببُ الثَّاني : غلطُهُم في أمرِ الواحدِ ؛ فإنَّا إذا قلْنا : (إنَّ الإنسانيَّةَ معنىً واحدٌ) . . لم نذهبْ فيهِ إلىٰ أنَّهُ معنىً عددُهُ واحدٌ ، وهوَ بعينِهِ يُوجَدُ في كثيرينَ فيتكثَّرُ بالإضافةِ ؛ كأبٍ واحدٍ يكونُ لكثيرينَ ، بل هوَ كآباءٍ لأولادٍ مُتفرِّقينَ ، وقد استقصَيْنا القولَ في هـٰذا في مَواضعَ أُخَرَ .

فهـٰؤلاءِ لم يعلموا أنَّا نقولُ لأشياءَ كثيرةٍ : (إنَّ معناها واحدٌ) **ونعني بذٰلكَ** : أنَّ أيَّ واحدٍ منها لو توهَّمْناهُ سابقاً إلىٰ مادَّةٍ هيَ بالحالةِ الَّتي للأُخرىٰ . . كانَ يحصلُ منها هـٰذا الشَّخصُ الواحدُ .

وكذٰلكَ أيُّ واحدٍ منها سبقَ إلى الذِّهنِ مُنطبِعاً فيهِ . . كانَ يحصلُ منهُ هـٰذا المعنى الواحدُ ، وإن كانَ إذا سبقَ واحدٌ . . تعطَّلَ الآخَرُ فلم يعملْ شيئاً ؛ لا كالحرارةِ الَّتي لو طرأَتْ علىٰ مادَّةٍ فيها رطوبةٌ . . أثَّرَتْ معنىً آخَرَ ، أو تعرَّضَتْ لذهنٍ سبقَ إليهِ معنىٰ رطوبةٍ ومعقولُها . . لَفعلَتْ معنىً آخَرَ ؛ فلو أنَّهُم فهموا معنى الواحدِ في هـٰذا . . لَكفاهُم ذٰلكَ ما أضلَّهُم .



والثَّالثُ : جهلُهُم بأنَّ قولَنا : (إنَّ كذا مِن حيثُ هوَ كذا شيءٌ آخَرُ مُبايِنٌ في الحدِّ لهُ) قولٌ مُتناقِضٌ ؛ كقولِ المسؤولِ الغالطِ إذا سُئِلَ : (هلِ الإنسانُ مِن حيثُ هوَ إنسانٌ : واحدٌ ، أو كثيرٌ ؟) ، فقالَ : (واحدٌ ، أو كثيرٌ) ؛ فإنَّ الإنسانَ مِن حيثُ هوَ إنسانٌ . . إنسانٌ فقطْ ، وليسَ هوَ مِن حيثُ هوَ إنسانٌ شيئاً غيرَ الإنسانِ ، والوحدةُ والكثرةُ غيرُ الإنسانِ ، وقد فرغْنا أيضاً مِن تفهيمِ هـٰذا .



والرَّابعُ : ظنُّهُم أنَّا إذا قلْنا : (إنَّ الإنسانيَّةَ تُوجَدُ دائماً باقيةً) . . أنَّ هـٰذا القولَ هوَ قولُنا : (إنسانيَّةٌ واحدةٌ أو كثيرةٌ) ، وإنَّما كانَ يكونُ هـٰذا لو كانَ قولُنا : (الإنسانيَّةُ وإنسانيَّةٌ واحدةٌ أو كثيرةٌ) معنىً واحداً .

ولذٰلكَ لا يجبُ أن يحسبوا أنَّهُم إذا سلَّموا لأنفُسِهم أنَّ الإنسانيَّةَ باقيةٌ . . فقد لزمَهُم أنَّ الإنسانيَّةَ الواحدةَ بعينِها باقيةٌ حتَّىٰ يضعوا إنسانيَّةً أزليَّةً .



والخامسُ : ظنُّهُم أنَّ أُموراً مادِّيَّةً إذا كانَتْ معلولةً . . يجبُ أن تكونَ عِللُها أيَّ أُمورٍ يُمكِنُ أن تُفارِقَ ؛ فإنَّهُ ليسَ إذا كانَتِ الأُمورُ المادِّيَّةُ معلولةً وكانَتِ التَّعليميَّاتُ مُفارِقةً يجبُ أن تكونَ عِللُها التَّعليميَّاتِ لا مَحالةَ ، بل ربَّما كانَتْ جواهرَ أُخرىٰ ليسَتْ مِنَ المَقولاتِ التِّسعِ ، ولم يتحقَّقوا كُنْهَ التَّحقُّقِ أنَّ الهندسيَّاتِ مِنَ التَّعليميَّاتِ لا تستغني حدودُها عنِ الموادِّ مُطلَقاً وإنِ استغنَتْ عن نوعٍ مِنَ الموادِّ ، وهٰذهِ أشياءُ يُشبِهُ أن يكفيَ في تحقيقِها أُصولٌ سلفَتْ لنا .

فلْنتجرَّدْ للقائلينَ بالتَّعليميَّاتِ .



فَصْلٌ

في إبطال القول بالتعليميّات والمُثُل

فنقولُ : إنَّهُ إن كانَ في التَّعليميَّاتِ تعليميٌّ مُفارِقٌ للتَّعليميِّ المحسوسِ : فإمَّا ألَّا يكونَ في المحسوسِ تعليميٌّ ألبتَّةَ ، أو يكونَ .

فإن لم يكُنْ في المحسوسِ تعليميٌّ . . وجبَ ألَّا يكونَ مُربَّعٌ ولا مُدوَّرٌ ولا معدودٌ محسوسٌ .

وإذا لم يكُنْ شيءٌ مِن هٰذا محسوساً . . فكيفَ السَّبيلُ إلىٰ إثباتِ وجودِها ، بل إلىٰ تخيُّلِها ؟! فإنَّ مَبدَأَ تخيُّلِنا لذٰلكَ مِنَ الوجودِ المحسوسِ ، حتَّىٰ لو توهَّمْنا واحداً لم نحسَّ شيئاً منها . . لَحكَمْنا أنَّهُ لا يُتخيَّلُ ، بل لا نعقلُ شيئاً منها .

علىٰ أنَّا أثبتْنا وجودَ كثيرٍ منها في المحسوسِ .

وإن كانَتْ طبيعةُ التَّعليميَّاتِ قد تُوجَدُ أيضاً في المحسوساتِ . . فيكونُ لتلكَ الطَّبيعةِ بذاتِها اعتبارٌ ، فتكونُ ذاتُها : إمَّا مُطابِقةً بالحدِّ والمعنىٰ للمُفارِقِ ، أو مُبايِنةً لهُ .

فإن كانَتْ مُفارِقةً لهُ . . فتكونُ التَّعليميَّاتُ المعقولةُ أُموراً غيرَ الَّتي نتخيَّلُها ونعقلُها ونحتاجُ في إثباتِها إلىٰ دليلٍ مُستأنَفٍ ، ثمَّ نشتغلُ بالنَّظرِ في حالِ مُفارَقتِها ، فلا يكونُ ما عملوا عليهِ مِنَ الإخلادِ إلى الاستغناءِ عن إثباتِها والاشتغالِ بتقديمِ الشُّغلِ في بيانِ مُفارَقتِها . . عملاً يُستنامُ إليهِ (١) .

وإن كانَتْ مُطابِقةً مُشارِكةً لهُ في الحدِّ . . فلا يخلو :

---

(١) يُستنام : يُسكَن ويُطمأَن .

إمَّا أن تكونَ هـٰذهِ الَّتي في المحسوساتِ إنَّما صارَتْ فيها لطبيعتِها وحدَها ، فكيفَ يُفارِقُ ما لهُ حدُّها ؟!

وإمَّـا أن يكـونَ ذٰلـكَ أمـراً يَعـرِضُ لهـا بسببٍ مِـنَ الأسبـابِ ، وتكـونَ هـيَ معروضةً لذٰلكَ ، وحدودُها غيرَ مانعةٍ عن لحوقِ ذٰلكَ إيَّاها ، فيكونُ مِن شأنِ تلكَ المُفارِقاتِ أن تصيرَ مادِّيَّةً ، ومِن شأنِ هـٰذهِ المادِّيَّةِ أن تُفارِقَ ، وهـٰذا هوَ خلافُ ما عقدوهُ وبنَوا عليهِ أصلَ رأيِهِم .



وأيضاً : فإنَّ هـٰذهِ المادَّةَ الَّتي معَ العوارضِ : إمَّا أن تحتاجَ إلى المُفارِقاتِ ، أو لا تحتاجَ إليها .

فإن كانَتْ تحتاجُ إلىٰ مُفارِقاتٍ ، وإنَّما تحتاجُ إلىٰ مُفارِقاتٍ غيرِها لطبائعِها . . فستحتاجُ المُفارِقاتُ أيضاً إلىٰ أُخرىٰ .

وإن كانَتْ هـٰذهِ إنَّما تحتاجُ إلى المُفارِقاتِ لِمَا عرضَ لها ، حتَّىٰ لولا ذٰلكَ العارضُ لَكانَتْ لا تحتاجُ إلى المُفارِقاتِ ألبتَّةَ ، ولا كانَ يجبُ أن يكونَ للمُفارِقاتِ وجودٌ ألبتَّةَ . . فيكونُ العارضُ للشَّيءِ يُوجِبُ وجودَ أمرٍ أقدمَ منهُ وغنيٍّ عنهُ ، ويجعلُ المُفارِقاتِ مُحتاجةً إليها حتَّىٰ يجبَ لها وجودٌ .

فإن لم يكُنِ الأمرُ كذٰلكَ ، بل كانَ وجودُ المُفارِقاتِ يُوجِبُ وجودَها معَ هـٰذا العارضِ . . فلِمَ يُوجِبُ العارضَ في غيرِها ولا يُوجِبُ في أنفُسِها والطَّبيعةُ مُتَّفِقةٌ ؟!

وإن كانَتْ غيرَ مُحتاجةٍ إلى المُفارِقاتِ . . فلا تكونُ المُفارِقاتُ عِللاً لها بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ولا مَبادئَ أُولىٰ ، ويَلزَمُ أن تكونَ هـٰذهِ المُفارِقاتُ ناقصةً ؛ فإنَّ هـٰذا المُقارِنَ للمادَّةِ يلحقُهُ مِنَ القُوىٰ والأفاعيلِ ما لا يُوجَدُ للمُفارِقِ ، وكمِ

الفرقُ بينَ شكلٍ إنسانيٍّ ساذجٍ وبينَ شكلٍ إنسانيٍّ حيٍّ فاعلٍ !!

والعجبُ منهُم إذ يجعلونَ الخطَّ مُتجرِّداً في قوامِهِ عنِ السَّطحِ والنُّقطةَ عنِ الخطِّ !! فما الَّذي يجمعُها في الجسمِ الطَّبيعيِّ ؟ أطبيعةٌ واحدٍ منها تُوجِبُ ذٰلكَ ؟ فكذٰلكَ يجبُ أن تجمعَها (١) لو كانَتْ مُفارِقةً ، أو قوَّةٌ أُخرىٰ نفْسٌ أو عقلٌ أو باري ؟

ثمَّ الخطُّ كيفَ يتقدَّمُ الجسمَ التَّامَّ تقدُّمَ العِللِ وليسَ هوَ صورتَهُ ؟! فليسَ الخطُّ صورةَ الجسميَّةِ ولا هوَ فاعلَهُ ولا هوَ غايتَهُ ، بل إن كانَ ولا بدَّ . . فالجسمُ التَّامُّ الكاملُ في الأبعادِ هوَ غايةُ الخطِّ وغيرِهِ ، ولا هوَ هَيُولاهُ ، بل هوَ شيءٌ يلحقُهُ مِن جهةٍ ما يتناهىٰ وينقطعُ .



وأيضاً : يَلزَمُ القائلَ بالأعدادِ أن يجعلَ التَّفاوتَ بينَ الأُمورِ بزيادةِ كثرةٍ ونقصانِها ، فيكونُ الخلافُ بينَ الإنسانِ والفرسِ أنَّ أحدَهُما أكثرُ ، والأقلُّ موجودٌ دائماً في الأكثرِ ، فيكونُ في أحدِهِما الآخَرُ .

ومِن هٰؤلاءِ مَن يجعلُ الوحداتِ مُتساوِيةً ، فيكونُ ما خالفَ بِهِ الأكثرُ الأقلَّ جزءاً مِنَ الأقلِّ .

لٰكنْ منهُم مَن يجعلُ الوحداتِ أيضاً غيرَ مُتساوِيةٍ :

فإن كانَتْ تختلفُ بالحدِّ . . فليسَتْ وحداتٍ إلَّا باشتراكِ الاسمِ .

وإن كانَتْ لا تختلفُ بالحدِّ ، لٰكنَّها بعدَ اتِّفاقٍ في الحدِّ تزيدُ وتنقصُ :

فإمَّا أن تكونَ زيادةُ الزَّائدِ منها بشيءٍ فيها بالقوَّةِ كالمقاديرِ ، فتكونُ الوحدةُ مقداراً لا مَبدَأَ مقدارٍ .

---

(١) أي : تجمع الطبيعةُ الخطَّ والسطحَ والنقطةَ .

وإن كانَتْ زيادةُ الزَّائدِ بشيءٍ فيها بالفعلِ كالأعدادِ . . فتكونُ الوحدةُ كثرةً .

ويَلزَمُ القائلينَ بالعددِ العدديِّ والمُركِّبينَ منها صورَ الطَّبيعيَّاتِ أن يعملوا أحدَ شيئَينِ :

ـ إمَّا أن يجعلوا للعددِ المُفارِقِ الموجودِ نهايةً ، فيكونُ تناهيهِ عندَ حدٍّ مِنَ الحدودِ دونَ غيرِهِ مِنَ الاختراعِ الَّذي لا محصولَ لهُ .

ـ أو يجعلوهُ غيرَ مُتناهٍ ، فيجعلوا صورَ الطَّبيعيَّاتِ غيرَ مُتناهِيةٍ .

وهٰؤلاءِ يجعلونَ الوحدةَ الأُولىٰ غيرَ كلِّ واحدةٍ مِنَ الوحدتَينِ اللَّتَينِ في الثُّنائيَّةِ ، ثمَّ يجعلونَ الثُّنائيَّةَ الأُولىٰ غيرَ الثُّنائيَّةِ الَّتي في الثُّلاثيَّةِ وأقدمَ منها ، وكذٰلكَ فيما بعدَ الثُّلاثيَّةِ ، وهٰذا مُحالٌ ؛ فإنَّهُ ليسَ بينَ الثُّنائيَّةِ الأُولىٰ والثُّنائيَّةِ الَّتي في الثُّلاثيَّةِ فَرْقٌ في الذَّاتِ ، بل في عارضٍ ؛ وهوَ مُقارَنةُ شيءٍ لهُ .

ومُقارَنةُ الشَّيءِ للشَّيءِ لا يجوزُ أن يُبطِلَ ذاتَهُ ، ولو أبطلَ ذاتَهُ . . لَمَا كانَ مُقارِناً ؛ لأنَّ المُقارِنَ مُقارِنٌ للموجودِ ، وأمَّا المُفسِدُ . . فغيرُ مُقارِنٍ ، وكيفَ تكونُ الوحدةُ مُفسِدةً للوحدتَينِ إلَّا بإفسادِها واحداً واحداً منهُما ؟! وكيفَ تكونُ الوحدةُ مُفسِدةً للوحدةِ ولو أفسدَتْها . . لم تكُنْ ثنائيَّةً ؟! بلِ الثُّنائيَّةُ بمُقارَنةِ وحدةٍ إيَّاها لا تصيرُ مُباينةً في الذَّاتِ للثُّنائيَّةِ بوجودِها غيرَ مُقارِنةٍ للوحدةِ ؛ فإنَّ الوحدةَ لا تُغيِّرُ بالمُقارَنةِ حالاً ، بل تجعلُ الكلَّ أكثرَ ، وتذرُ الجزءَ علىٰ حالِهِ .

وبالجُملةِ : إذا كانَتِ الوحداتُ مُتشاكِلةً ، والتَّركيبُ واحداً . . كانَتِ الطَّبيعتانِ مُتَّفِقتَينِ ، إلَّا أن يَعرِضَ شيءٌ يُغيِّرُ ويُفسِدُ ، ولا يجوزُ ألَّا تكونَ الوحداتُ مُتشاكِلةً ؛ فإنَّ العددَ يحدثُ مِن وحداتٍ مُتشاكِلةٍ لا غيرُ .

علىٰ أنَّ قوماً منهُم يقولونَ : إنَّ الثُّنائيَّةَ يلحقُها مِن حيثُ هيَ ثنائيَّةٌ . . وحدةٌ غيرُ وحدةِ الثُّلاثيَّةِ ، فكذٰلكَ تكونُ وحدةُ الثُّنائيَّةِ غيرَ وحدةِ الثُّلاثيَّةِ ،

فيَلزَمُ أن تكونَ العشاريَّةُ مُركَّبةً لا مِن خماسيَّتَينِ علىٰ ما تكونُ بهِ الخماسيَّتانِ خماسيَّتَينِ ؛ لأنَّ آحادَ العشرةِ غيرُ آحادِ الخماسيَّةِ فلا تتركَّبُ العشاريَّةُ مِن خماسيَّتَينِ ، ويَلزَمُ أن تكونَ آحادُ الخماسيَّةِ إذا كانَتْ جزءَ عشرةٍ . . مُخالِفةً لآحادِها إذا كانَتْ جزءَ خمسةَ عشرَ .

لكنَّهُم عساهُم يقولونَ : إنَّ الخماسيَّةَ الَّتي في خمسةَ عشرَ غيرُ الخماسيَّةِ الَّتي في العشاريَّةِ البسيطةِ ؛ لأنَّها خماسيَّةُ عشاريَّةٍ هيَ جزءُ خمسةَ عشرَ ، فيَلزَمُ أن تكونَ العشاريَّةُ إذا أُضيفَ إليها الخماسيَّةُ لا تصيرُ خمسةَ عشرَ ، أو تستحيلُ آحادُها ، وذٰلكَ كلُّهُ مُحالٌ .

ثمَّ إن لم تكُنْ خماسيَّةُ العشرةِ مُساوِيةً للخماسيَّةِ المُطلَقةِ . . فلا تكونُ خماسيَّةً إلَّا باشتراكِ الاسمِ ، وبالحريِّ أن يُتفهَّمَ معنى الخماسيَّةِ فيها بعدَ المُشارَكةِ في اللَّفظِ .

وإن كانَتْ مُساوِيةً . . فتكونُ إذاً الآحادُ في جميعِها مُتساوِيةً والثُّنائيَّاتُ والثُّلاثيَّاتُ ، فتكونُ أيضاً صورةُ الثُّلاثيَّةِ موجودةً في الرُّباعيَّةِ ، لٰكنِ الثُّلاثيَّةُ صورةٌ لنوعٍ طبيعيٍّ ، والرُّباعيَّةُ كذٰلكَ ، فتكونُ الأنواعُ الطَّبيعيَّةُ موجودةً فيها أنواعُ أُمورٍ أُخرىٰ مُخالِفةٍ .

مثلاً : إذا كانَ عددٌ ما هوَ صورةٌ للإنسانِ ، ثمَّ عددٌ آخَرُ صورةٌ للفرسِ : إمَّا أكثرُ منهُ ، وإمَّا أقلُّ :

فإن كانَ أكثرَ منهُ . . كانَ نوعُ الإنسانِ موجوداً في الفرسِ .

وإن كانَ أقلَّ منهُ . . كانَ نوعُ الفرسِ موجوداً في الإنسانِ .

فيَلزَمُ أن تكونَ صورةُ أنواعٍ قبلَ أنواعٍ وصورةُ أنواعٍ بعدَ أنواعٍ إذا كانَتْ أشدَّ تركيباً منها ، وأن يأخذَ تركيبُ الأنواعِ مِنَ الأنواعِ مَأخَذاً غيرَ مُتناهٍ .

ثمَّ كيفَ يكونُ عددٌ موجودٌ لهُ ترتيبٌ ذاتيٌّ مِنَ الوحدانيَّةِ والثُّنائيَّةِ يذهبُ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ بالفعلِ وقد تبيَّنَ استحالةُ هٰذا ؟!

فأمَّا الَّذينَ يُولِّدونَ العددَ بالتَّكريرِ معَ ثباتِ الوحدةِ الواحدةِ . . فليسَ يُفهَمُ للتَّكريرِ فيهِ معنىً إلَّا إيجادُ شيءٍ آخَرَ غيرِ الأوَّلِ بالعددِ ، فإن كانَ العددُ يفعلُهُ التَّكريرُ وليسَ كلٌّ واحدٍ مِنَ الأوَّلِ والثَّاني فيهِ وحدةٌ . . فليسَ الوحدةُ مَبدَأَ تأليفِ عددٍ .

فإن كانَ الأوَّلُ مِن حيثُ هوَ أوَّلٌ وحدةً ، والثَّاني مِن حيثُ هوَ ثانٍ وحدةً . . فهناكَ وحدتانِ ؛ فإنَّ الوحدةَ الواحدةَ لا تتكرَّرُ إلَّا بأن تكونَ هناكَ مَرَّةٌ بعدَ مَرَّةٍ .

وهٰذهِ المَرَّةُ : إمَّا أن تكونَ زمانيَّةً ، أو ذاتيَّةً .

فإن كانَتْ زمانيَّةً ، ولم تُعدَمْ في الوسطِ . . فهيَ كما كانَتْ ، إلَّا أنَّها كُرِّرَتْ .

وإن عُدِمَتْ ، ثمَّ أُوجِدَتْ . . فالمُوجَدةُ شخصيَّةٌ أُخرىٰ .

وإن كانَتْ ذاتيَّةً . . فذٰلكَ أَبْيَنُ .

وقومٌ جعلوا الوحدةَ كالهَيُولىٰ للعددِ ، وقومٌ جعلوها كالصُّورةِ ؛ لأنَّها تُقالُ على الكلِّ .

والعجبُ مِنَ الفيثاغوريِّينَ إذ جعلوا الوحداتِ الغيرَ المُتجزِّئةِ مَبادئَ المقاديرِ ، وعلموا أنَّها تذهبُ في التَّجزُّؤِ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ !!

وقالَ قومٌ : إنَّ الوحدةَ إذا قارنَتِ المادَّةَ . . صارَتْ نقطةً ، والثُّنائيَّةُ علىٰ ذٰلكَ القياسِ إذا قارنَتْها . . فعلَتْ خطّاً ، والثُّلاثيَّةُ سطحاً ، والرُّباعيَّةُ جسماً .

فلا يخلو : إمَّا أن تكونَ المادَّةُ لها مُشترَكةً ، أو تكونَ لكلٍّ واحدٍ منها مادَّةٌ أُخرىٰ .

فإن كانَتْ لها مادَّةٌ واحدةٌ . . فستصيرُ المادَّةُ تارةً نقطةً ، ثمَّ تنقلبُ جسماً ، ثمَّ تنقلبُ نقطةً ، وهٰذا معَ استحالتِهِ يُوجِبُ ألَّا يكونَ كونُ النُّقطةِ مَبدَأً للجسمِ أَولىٰ مِن أن يكونَ الجسمُ مَبدَأً للنُّقطةِ ، بل يكونانِ مِنَ الأُمورِ المُتعاقِبةِ علىٰ موضوعٍ واحدٍ .

وإن كانَتْ موادُّها مُختلِفةً . . فلا تُوجَدُ في مادَّةِ الثُّنائيَّةِ وحدةٌ ، فلا تكونُ في مادَّةِ الثُّنائيَّةِ وحدتانِ ، فلا يُوجَدُ في مادَّةِ الثُّنائيَّةِ ثنائيَّةٌ ، ويَلزَمُ ألَّا تكونَ هٰذهِ الأشياءُ ألبتَّةَ معاً .

وأمَّا علىٰ مَذهَبِ التَّحقيقِ . . فليسَتِ النُّقطةُ موجودةً إلَّا في الخطِّ الَّذي هوَ في السَّطحِ الَّذي هوَ في الجسمِ الَّذي هوَ في المادَّةِ ، وليسَتِ النُّقطةُ مَبدَأً إلَّا بمعنى الطَّرَفِ ، وأمَّا بالحقيقةِ . . فالجسمُ هوَ المَبدَأُ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ معروضٌ لهُ التَّناهي بهِ .

والعجبُ ممَّن جعلَ المَبدَأَ الزِّيادةَ والنُّقصانَ ، فجعلَ المُضافَ مَبدَأً والمُضافُ هوَ أمرٌ عارضٌ لغيرِهِ مِنَ الموجوداتِ ومُتأخِّرٌ عن كلِّ شيءٍ !!

ثمَّ كيفَ يُمكِنُهُم أن يجعلوا في الوجودِ كثرةً ؟! فإنَّ الوحدةَ الثَّانيةَ الَّتي تُوجَدُ في الكثرةِ مُضافَةً إلى الأُولىٰ إن كانَتْ موجودةً لذاتِها . . فبماذا تُبايِنُ وحدةٌ وحدةً ؟ وواجبُ الوجودِ بذاتِهِ لا يتكثَّرُ ولا يُبايِنُ شيئاً إلَّا بالجوهرِ لا بالعددِ ، وإن جاءَتْ بانقسامِ وحدةٍ . . فليسَتِ الوحدةُ إلَّا مقداراً ، وإن جاءَتْ بسببٍ آخَرَ . . فالوحدةُ لها علَّةٌ مُوجَدةٌ في طبيعتِها ، وليسَتْ مِنَ الأُمورِ الَّتي بذاتِها ومِنَ المَبادئِ الَّتي تُوجَدُ ولا سببَ لها .

ثمَّ كيفَ جعلوا الوحدةَ والكثرةَ مِنَ الأضدادِ ، وقسموها إلى الخيرِ والشَّرِّ ؟

فمنهُم : مَن مالَ إلىٰ أن يجعلَ العددَ مِنَ الخيرِ ؛ لِمَا فيهِ مِنَ التَّرتيبِ والتَّركيبِ والنِّظامِ .

ومنهُم : مَن مالَ إلىٰ أن يجعلَ الوحدةَ مِنَ الخيرِ ، فإن كانَتِ الوحدةُ مِنَ الخيرِ . . فكيفَ تولَّدَ مِن خيرٍ شرٌّ ؟ وكيفَ صارَ ازديادُ الخيرِ شرّاً ؟

وإن كانَتِ الكثرةُ خيراً ، والوحدةُ شرّاً . . فكيفَ حصلَ مِنِ ازديادِ الشَّرِّ خيرٌ ؟ وكيفَ كانَ الأوَّلُ والمَبدَأُ شرّاً حتَّىٰ صارَ الأفضلُ معلولاً ، والأنقصُ علَّةً ؟

ومنهُم : مَن جعلَ العددَ والوحدةَ مِن بابِ الخيرِ ، وجعلَ الشَّرَّ الهَيُولىٰ ، والهَيُولىٰ إن كانَتْ معلولةً . . فتكونُ لها علَّةٌ تستندُ إلىٰ هَيُولىٰ أو إلىٰ صورةٍ .

فإن كانَتْ تستندُ إلىٰ هَيُولىٰ . . فستقفُ علىٰ ما نقصدُ بالكلامِ .

وإن كانَتْ تستندُ إلىٰ صورةٍ . . فكيفَ يُولِّدُ الخيرُ شرّاً ؟

وإن لم تكُنْ معلولةً . . فهيَ واجبةٌ بذاتِها ؛ فإمَّا أن تكونَ قابلةً للانقسامِ ، أو مُجرَّدةً .

فإن كانَتْ قابلةً للانقسامِ في نفْسِها . . فهيَ مقدارٌ مُؤلَّفٌ مِن آحادٍ علىٰ آرائِهِم ، فهيَ أيضاً مِنَ الخيرِ .

وإن كانَتْ غيرَ مُنقسِمةٍ في ذاتِها . . فذاتُها وحدانيَّةٌ ، والوحدانيَّةُ بما هيَ وحدانيَّةٌ . . خيرٌ ؛ إذ ليسَ عندَهُم للخيرِ معنىً إلَّا كونُهُ وحدةً أو نظاماً مِنَ العددِ ، والوحدةُ أَولىٰ عندَهُم بذٰلكَ .

فإن جعلوا كونَ الوحدةِ وحدةً غيرَ كونِها خيراً . . انتقضَتْ أُصولُهُم كلُّها .

وإن جعلوا الوحدانيَّةَ خيريَّةً . . لزمَ مِن ذٰلكَ أن تكونَ الهَيُولىٰ ـ لأنَّها وحدانيَّةٌ ـ خيريَّةً .

ثمَّ إن كانَتِ الوحدانيَّةُ فيها خيريَّةً ، ولٰكنَّها لاحقٌ لها غريبٌ . . فلِتجرُّدِ الملحوقِ بهِ يَلزَمُهُ هٰذا البحثُ بعينِهِ .

ثـمَّ كيفَ يتولَّدُ مِنَ الأعـدادِ حرارةٌ وبـرودةٌ وثقلٌ وخفَّةٌ حتَّىٰ يكونَ عددٌ يُوجِبُ أن يتحرَّكَ الـشَّيءُ إلىٰ فوقٍ ، وعـددٌ يُوجِبُ أن يتحرَّكَ الـشَّيءُ إلىٰ أسفلَ ؟! فإنَّ بطلانَ هـٰذهِ ممَّا يُغني عن تكلُّفِ إبانةٍ .

علىٰ أنَّ قوماً منهُم جعلوا الأشياءَ تتولَّدُ مِن عددٍ يُطابِقُ كيفيَّةً ويُوجَدُ معَها ، فستكونُ المَبادئُ ليسَتْ أعداداً ، بل أعداداً وكيفيَّاتٍ وأُموراً أُخرىٰ ، وهـٰذا مُحالٌ عندَهُم .



واعلمْ بعدَ هـٰذا كلِّهِ : أنَّ التَّعليميَّاتِ لا تُفارِقُ الخيريَّةَ ؛ وذٰلكَ لأنَّها في أنفُسِها ذواتُ حظٍّ وافرٍ مِنَ التَّرتيبِ والنِّظامِ والاعتدالِ ، وكلُّ شيءٍ منها علىٰ ما ينبغي أن يكونَ لهُ ، وهـٰذا خيرُ كلِّ شيءٍ .



المَقالَةُ الثّامِنَةُ

في معرفة المبدأ الأوّل

[سبعة فصول]

فَصْلٌ

في تناهي العِلل الفاعليّة والقابليّة

وإذ قد بلغْنا هٰذا المَبلَغَ مِن كتابِنا . . فبالحريّ أن نختمَهُ بمعرفةِ المَبدَأ الأوَّلِ للوجودِ كلِّهِ ، وأنَّهُ هل هوَ موجودٌ ؟ وأنَّهُ هل هوَ واحدٌ لا شريكَ لهُ في مَرتبتِهِ ، ولا ندَّ لهُ ؟

وندلَّ علىٰ مَرتبتِهِ في الوجودِ ، وعلىٰ ترتيبِ الموجوداتِ دونَهُ ومَراتبِها ، وعلىٰ حالِ العودِ إليهِ مُستعينينَ بهِ .

فأوَّلُ ما يجبُ علينا مِن ذٰلكَ : أن ندلَّ علىٰ أنَّ العِللَ مِنَ الوجوهِ كلِّها مُتناهِيةٌ ، وأنَّ في كلِّ طبقةٍ منها مَبدَأً أوَّلَ ، وأنَّ مَبدَأَ جميعِها واحدٌ ، وأنَّهُ مُبايِنٌ لجميعِ الموجوداتِ واجبُ الوجودِ وحدَهُ ، وأنَّ كلَّ موجودٍ فمنهُ ابتداءُ وجودِهِ .

فنقولُ : أمَّا أنَّ علَّةَ الوجودِ للشَّيءِ تكونُ موجودةً معَهُ . . فقد سلفَ ذٰلكَ وتحقَّقَ .

ثمَّ نقولُ : إنَّا إذا فرضْنا معلولاً ، وفرضْنا لهُ علَّةً ولعلَّتِهِ علَّةً . . فليسَ يُمكِنُ أن يكونَ لكلِّ علَّةٍ علَّةٌ بغيرِ نهايةٍ ؛ لأنَّ المعلولَ وعلَّتَهُ وعلَّةَ علَّتِهِ إذا اعتُبِرَتْ جُملتُها في القياسِ الَّذي لبعضِها إلىٰ بعضٍ . . كانَتْ علَّةُ العلَّةِ علَّةً أُولىٰ مُطلَقَةً للأمرَينِ ، وكانَ للأمرَينِ نسبةُ المعلوليَّةِ إليها .

وإنِ اختلفا في أنَّ أحدَهُما معلولٌ بمُتوسِّطٍ ، والآخَرَ معلولٌ بغيرِ مُتوسِّطٍ ، ولم يكُنْ كذٰلكَ لا الأخيرُ ولا المُتوسِّطُ ؛ لأنَّ المُتوسِّطَ الَّذي هوَ العلَّةُ المُماسَّةُ للمعلولِ علَّةٌ لشيءٍ واحدٍ فقطْ ، والمعلولُ ليسَ علَّةً لشيءٍ ، ولكلِّ واحدٍ

مِنَ الثَّلاثةِ خاصِّيَّةٌ . . فكانَتْ خاصِّيَّةُ الطَّرَفِ المعلولِ أنَّهُ ليسَ علَّةً لشيءٍ ، وخاصِّيَّةُ الطَّرَفِ الآخرِ أنَّهُ علَّةٌ للكلِّ غيرِهِ ، وكانَتْ خاصِّيَّةُ المُتوسِّطِ أنَّهُ علَّةٌ لطرَفٍ ومعلولٌ لطرَفٍ .

وسواءٌ كانَ الوسطُ واحداً أو فوقَ واحدٍ ، وإن كانَ فوقَ واحدٍ . . فسواءٌ ترتَّبَ ترتُّباً مُتناهِياً ، أو ترتَّبَ ترتُّباً غيرَ مُتناهٍ ؛ فإنَّهُ إن ترتَّبَ في كثرةٍ مُتناهِيةٍ . . كانَتْ جُملةُ عددِ ما بينَ الطَّرَفَينِ كواسطةٍ واحدةٍ تشتركُ في خاصِّيَّةِ الواسطةِ بالقياسِ إلى الطَّرَفَينِ ، ويكونُ لكلِّ واحدٍ مِنَ الطَّرَفَينِ خاصِّيَّةٌ .

وكذٰلكَ إن ترتَّبَ في كثرةٍ غيرِ مُتناهِيةٍ ، ولم يحصلِ الطَّرَفُ . . كانَ جميعُ الغيرِ المُتناهي في خاصِّيَّةِ الواسطةِ ؛ لأنَّكَ أيَّ جُملةٍ أخذتَ . . كانَتْ علَّةً لوجودِ المعلولِ الأخيرِ ، وكانَتْ معلولةً ؛ إذ كلُّ واحدٍ منها معلولٌ ، والجُملةُ مُتعلِّقةُ الوجودِ بها ، ومُتعلِّقُ الوجودِ بالمعلولِ معلولٌ ، إلَّا أنَّ تلكَ الجُملةَ شرطٌ في وجودِ المعلولِ الأخيرِ وعلَّةٌ لهُ ، وكلَّما زدتَ في الحصرِ والأخذِ . . كانَ الحُكمُ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ باقياً .

فليسَ يجوزُ إذاً أن تكونَ جُملةُ عِللٍ موجودةً وليسَ فيها علَّةٌ غيرُ معلولةٍ وعلَّةٌ أُولىٰ ؛ فإنَّ جميعَ غيرِ المُتناهي يكونُ واسطةً بلا طرَفٍ ، وهٰذا مُحالٌ .

وقولُ القائلِ : (إنَّها ـ أعني : العِللَ قبلَ العِللِ ـ تكونُ بلا نهايةٍ) معَ تسليمِهِ لوجودِ الطَّرَفَينِ حتَّىٰ يكونَ الطَّرَفانِ وبينَهُما وسائطُ بلا نهايةٍ . . ليسَ يمنعُ غرضَنا الَّذي نحنُ فيهِ ؛ وهوَ إثباتُ العلَّةِ الأُولىٰ .

علىٰ أنَّ قولَ القائلِ : (إنَّ ها هنا طرَفَينِ ووسائطَ بغيرِ نهايةٍ) قولٌ يقولُهُ باللِّسانِ دونَ الاعتقادِ ؛ وذٰلكَ لأنَّهُ إذا كانَ لهُ طرَفٌ . . فهوَ مُتناهٍ في نفْسِهِ ، وإن كانَ المُحصىٰ لا ينتهي إلىٰ طرَفِهِ . . فإنَّ ذٰلكَ معنىً في المُحصىٰ لا معنىً

في الشَّيءِ نفْسِهِ ، وكونُ الأمرِ في نفْسِهِ مُتناهِياً هوَ أن يكونَ لهُ طرَفٌ ، وكلُّ ما بينَ الطَّرَفَينِ فهوَ محدودٌ ضرورةً بهِما .



فقد تبيَّنَ مِن جميعِ هٰذهِ الأقاويلِ : أنَّ ها هنا علَّةً أُولىٰ ؛ فإنَّهُ وإن كانَ ما بينَ الطَّرَفَينِ غيرَ مُتناهٍ ، ووُجِدَ الطَّرَفُ . . فذٰلكَ الطَّرَفُ أوَّلٌ لِمَا لا يتناهىٰ ، وهوَ علَّةٌ غيرُ معلولٍ .

وهٰذا البيانُ يصلحُ أن يُجعَلَ بياناً لتناهي جميعِ طبقاتِ أصنافِ العِللِ وإن كانَ استعمالُنا لهُ في العِللِ الفاعليَّةِ ، بل قد علمتَ أنَّ كلَّ ذي ترتيبٍ في الطَّبعِ فإنَّهُ مُتناهٍ ، وذٰلكَ في (الطَّبيعيَّاتِ) وإن كانَ كالدَّخيلِ فيها .



فلْنُقبِلْ علىٰ بيانِ تناهي العِللِ الَّتي تكونُ أجزاءً مِن وجودِ الشَّيءِ ، وتتقدَّمُهُ في الزَّمانِ ، وهيَ العِللُ الَّتي تُخَصُّ باسمِ العنصريَّةِ ، وهيَ ما يكونُ عنهُ الشَّيءُ بأن يكونَ هوَ جزءاً ذاتيّاً للشَّيءِ .

وبالجُملةِ : اعتبرْ بقولِنا : (شيءٌ مِن شيءٍ) أن يكونَ قد دخلَ في وجودِ الثَّاني أمرٌ كانَ للشَّيءِ الأوَّلِ :

إمَّا الجوهرُ والذَّاتُ الَّذي للشَّيءِ الأوَّلِ ؛ مِثلُ الإنسانِ في الصَّبيّ إذا قيلَ : إنَّهُ كانَ منهُ رَجُلٌ .

أو جزءٌ مِنَ الجوهرِ والذَّاتِ الَّذي للشَّيءِ الأوَّلِ ؛ مِثلُ الهَيُولىٰ في الماءِ إذا قيلَ : إنَّهُ كانَ منهُ هواءٌ .

ولا تعتبرِ المفهومَ مِن قولِ القائلِ : (كانَ كذا مِن كذا) إذا كانَ بعدَهُ ولم تدلَّ لفظةُ (مِن) علىٰ شيءٍ مِن ذاتِ الأوَّلِ ، بل على البعديَّةِ فقطْ .

فنقولُ : **إنَّ كونَ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ لا بمعنىٰ** : بعدَ الشَّيءِ ، **بل بمعنىٰ** : أنَّ في الثَّاني أمراً مِنَ الأوَّلِ داخلاً في جوهرِهِ يُقالُ علىٰ وجهَينِ :

أحدُهُما : بمعنىٰ : أن يكونَ الأوَّلُ إنَّما هوَ ما هوَ بأنَّهُ بالطَّبعِ يتحرَّكُ إلى الاستكمالِ بالثَّاني ؛ كالصَّبيِّ إنَّما هوَ صبيٌّ لأنَّهُ في طريقِ السُّلوكِ إلى الرَّجُليَّةِ مثلاً ، فإذا صارَ رَجُلاً . . لم يَفسُدْ ، ولٰكنَّهُ استكملَ ؛ لأنَّهُ لم يَزُلْ عنهُ أمرٌ جوهريٌّ ولا أيضاً أمرٌ عرَضيٌّ إلَّا ما يتعلَّقُ بالنَّقصِ وبكونِهِ بالقوَّةِ بعدُ إذا قيسَ إلى الكمالِ الأخيرِ .

والثَّاني : بأن يكونَ الأوَّلُ ليسَ طباعَهُ أن يتحرَّكَ إلى الثَّاني وإن كانَ يَلزَمُهُ الاستعدادُ لقَبولِ صورتِهِ لا مِن جهةِ ماهيَّتِهِ ، ولٰكنْ مِن جهةِ حاملِ ماهيَّتِهِ ، وإذا كانَ منهُ الثَّاني . . لم يكُنْ مِن جوهرِهِ الَّذي بالفعلِ إلَّا بمعنىٰ : بعدُ ، ولٰكنْ كانَ مِن جزءِ جوهرِهِ ، وهوَ الجزءُ الَّذي يُقارِنُ القوَّةَ .

مِثلُ الماءِ ؛ إنَّما يصيرُ هواءً بأن تنخلعَ عن هَيُولاهُ صورةُ المائيَّةِ ، ويحصلَ لها صورةُ الهوائيَّةِ .

والقسمُ الأوَّلُ ـ كما لا يخفىٰ عليكَ ـ يحصلُ فيهِ الجوهرُ الَّذي للأوَّلِ بعينِهِ في الثَّاني .

والقسمُ الثَّاني لا يحصلُ الجوهرُ الَّذي في الأوَّلِ بعينِهِ في الثَّاني ، بل جزءٌ منهُ ، ويَفسُدُ ذٰلكَ الجوهرُ .

ولَمَّا كانَ في أوَّلِ القسمَينِ جوهرٌ ما هوَ أقدمُ موجوداً فيما هوَ أشدُّ تأخُّراً ، كأنَّهُ هوَ بعينِهِ أو هوَ بعضٌ منهُ ، وكانَ الثَّاني هوَ مجموعَ جوهرِ الأوَّلِ وكمالٍ مُضافٍ إليهِ ، ولَمَّا كانَ قد عُلِمَ فيما سلفَ أنَّ الشَّيءَ المُتناهيَ الموجودَ بالفعلِ لا يكونُ لهُ أبعاضٌ بالفعلِ كانَتْ أبعاضاً مقداريَّةً أو معنويَّةً لها ترتيبٌ غيرَ مُتناهيةٍ . . فقد استغنَيْنا بذٰلكَ عن أن نشتغلَ ببيانِ : أنَّهُ هل يُمكِنُ أن يكونَ

موضوعٌ مِن هٰذا القبيلِ قبلَ موضوعٍ بلا نهايةٍ ، أو لا يُمكِنُ ؟

وأمَّا الثَّاني مِنَ القسمَينِ . . فإنَّهُ مِنَ الظَّاهِرِ أيضاً وجوبُ التَّناهي فيهِ ؛ لأنَّ الأوَّلَ إنَّما هوَ بالقوَّةِ الثَّاني لأجلِ المُقابَلةِ الَّتي بينَ صورتِهِ وصورةِ الثَّاني ، وتلكَ المُقابَلةُ تقتصرُ في الاستحالةِ على الطَّرَفَينِ ؛ أي : يكونُ كلُّ واحدٍ مِنَ الأمرَينِ موضوعاً للآخَرِ ، فيَفسُدُ هٰذا إلىٰ ذاكَ ، وذاكَ إلىٰ هٰذا .

فحينئذٍ بالحقيقةِ لا يكونُ أحدُهُما بالذَّاتِ مُتقدِّماً على الآخَرِ ، بل يكونُ تقدُّمُهُ عليهِ بالعرَضِ ؛ أي : باعتبارِ الشَّخصيَّةِ دونَ النَّوعيَّةِ ؛ ولهٰذا ليسَ طبيعةُ الماءِ أَولىٰ بأن تكونَ مَبدَأً للهواءِ مِنَ الهواءِ للماءِ ، بل هُما كالمُتكافِئَينِ في الوجودِ .

وأمَّا هٰذا الشَّخصُ مِنَ المياهِ . . فيجوزُ أن يكونَ مَبدَأً لهٰذا الشَّخصِ مِنَ الهواءِ ، ولا يمنعُ أن يتَّفقَ ألَّا يكونَ لتلكَ الأشخاصِ نهايةٌ أو بدايةٌ .

وليسَ كلامُنا ها هنا فيما هوَ بشخصيَّتِهِ مَبدَأٌ لا بنوعيَّتِهِ ، وفيما هوَ بالعرَضِ مَبدَأٌ لا بالذَّاتِ ؛ فإنَّا نُجوِّزُ أن تقعَ هناكَ عِللٌ قبل عِللٍ بلا نهايةٍ في الماضي والمُستقبَلِ ، وإنَّما علينا أن نُبيِّنَ التَّناهيَ في الأشياءِ الَّتي هيَ بذواتِها عِللٌ .

فهٰذا هوَ الحالُ في ثاني القسمَينِ بعدَ أن نستعينَ أيضاً بما قيلَ في (الطَّبيعيَّاتِ) .

والقسمُ الأوَّلُ هوَ الَّذي هوَ بذاتِهِ علَّةٌ موضوعيَّةٌ ، ولا ينعكسُ فيصيرُ الثَّاني علَّةً للأوَّلِ ؛ فإنَّ الثَّانيَ لَمَّا كانَ عندَ الاستكمالِ ، والأوَّلَ عندَ الحركةِ إلى الاستكمالِ . . لم يجُزْ أن تكونَ الحركةُ إلى الاستكمالِ بعدَ حصولِ الاستكمالِ كما يجوزُ أن يكونَ الاستكمالُ بعدَ الحركةِ إلى الاستكمالِ ، فجازَ رَجُلٌ مِن صبيٍّ ، ولم يجُزْ صبيٌّ مِن رَجُلٍ .



فَصْلٌ

في شكوكٍ تلزم ما قيل ، وحلّها

ونحنُ فقد آثرْنا في هٰذا البيانِ(١) أن نُحاذِيَ المذكورَ منهُ في التَّعليمِ الأوَّلِ في المَقالةِ الموسومةِ بألفِ الصُّغرىٰ ، ثمَّ علىٰ هٰذا المَوضِعِ شكوكٌ يجبُ أن نُورِدَها ، ثمَّ نتجرَّدَ لحلِّها .

فمِن ذٰلكَ : **أنَّ لقائلٍ أن يقولَ** : إنَّ المُعلِّمَ الأوَّلَ لم يستوفِ القسمةَ في كونِ الشَّيءِ مِن شيءٍ آخَرَ ؛ **لأنَّهُ ذكرَ ذٰلكَ علىٰ وجهَينِ** :

أحدُهُما : كونُ الشَّيءِ عن آخَرَ يُضادُّهُ ، **وبالجُملةِ** : الكونُ الَّذي علىٰ سبيلِ الاستحالةِ .

والثَّاني : كونُ الشَّيءِ المُستكمَلِ عنِ المُتحرِّكِ إليهِ ، والَّذي في طريقِ الكونِ .

وهٰذا غيرُ مُستوفٍ للقسمةِ ؛ **لأنَّ كلَّ ما يكونُ عنِ الشَّيءِ يكونُ أوّلاً علىٰ وجهَينِ** ؛ **وهوَ أنَّهُ لا يخلو** :

ـ إمَّا أن يكونَ الأوَّلُ المُكوَّنُ منهُ هوَ علىٰ وجودِ ذاتِهِ لم يبطلْ منهُ شيءٌ ولم يَفسُدْ إلَّا معنى الاستعدادِ أو ما يتعلَّقُ بهِ .

ـ وإمَّا أن يكونَ الأوَّلُ إنَّما يُمكِنُ أن يكونَ منهُ الثَّاني بزوالِ شيءٍ مِنَ الأوَّلِ .

والقسمُ الأوَّلُ لا يخلو :

إمَّا أن يكونَ عنهُ الشَّيءُ وقد كانَ مُستعِدّاً فقطْ ، فخرجَ إلى الفعلِ دفعةً مِن غيرِ سلوكٍ .

---

(١) أي : في الفصل السابق .

أو يكونَ قد كانَ مُستعِدّاً فقطْ ، وخرجَ إلى الفعلِ بحركةٍ مُتَّصِلةٍ كانَ فيها بينَ الاستعدادِ الصِّرفِ وبينَ الاستكمالِ الصِّرفِ .

فيكونُ الكائنُ في القسمِ الأوَّلِ يُنسَبُ أنَّهُ كانَ عن حالةٍ واحدةٍ ؛ كقولِنا : (كانَ عنِ الجاهلِ بأمرِ كذا عالِمٌ) .

والكائنُ في القسمِ الثَّاني يُنسَبُ أنَّهُ كانَ تارةً عن حالةٍ سالكاً ؛ كقولِنا : (كانَ مِنَ الصَّبيِّ رَجُلٌ) ، وتارةً عن حالةٍ مُستعِدّاً فقطْ ؛ كقولِنا : (كانَ عنِ المنيّ رَجُلٌ) .

فكانَ اسمُ الصَّبيِّ هوَ للمُستعِدِّ أن يستكملَ رَجُلاً وهوَ في السُّلوكِ ، واسمُ المنيّ للمُستعِدِّ أن يكونَ إنساناً لا بشرطِ أن يكونَ في السُّلوكِ .

فقد تركَ المُعلِّمُ الأوَّلُ مِنَ الأقسامِ ما كانَ استكمالاً ، وكانَ الكونُ منهُ غيرَ منسوبٍ إلى الحركةِ نحوَ الاستكمالِ .



وأيضاً : فإنَّهُ ليسَ كلُّ خروجٍ عنِ استعدادٍ صِرفٍ إلىٰ فعلٍ استكمالاً ؛ فإنَّ النَّفْسَ تعتقدُ الرَّأيَ الخطأَ ، فيخرجُ إلى الفعلِ فيهِ مِنَ القوَّةِ ، ويكونُ ليسَ علىٰ سبيلِ الاستكمالِ ، ولا أيضاً علىٰ سبيلِ الاستحالةِ .



وأيضاً : فإنَّ العناصرَ تتكوَّنُ منها الكائناتُ ، فتكونُ مُستحيلةً عندَ الامتزاجِ غيرَ فاسدةٍ في صورِها الذَّاتيَّةِ علىٰ ما علمتَ ، فيكونُ المِزاجُ غيرَ كائنٍ فيها لزوالِ ضدِّ المِزاجِ ، بل عدمِهِ فقطْ .

فيكونُ هٰذا القسمُ ليسَ هوَ مِنَ القسمِ الَّذي مثَّلَ لهُ بكونِ الهواءِ مِنَ الماءِ ؛ وذٰلكَ لأنَّ العناصرَ لا تَفسُدُ في أنواعِها عندَ المِزاجِ ، بل تستحيلُ ، ولا مِنَ

القسمِ الَّذي مثَّلَ لهُ بكونِ الرَّجُلِ مِنَ الصَّبيِّ ؛ لأَنَّهُ كانَ لا ينعكسُ ، ولا يكونُ الصَّبيُّ بفسادِ الرَّجُلِ ، وها هنا ينعكسُ فيكونُ مِنَ المُمتزِجِ شيءٌ عنهُ امتزجَ بعدَ فسادِ المِزاجِ .



وأيضاً : فإنَّهُ إنَّما تكلَّمَ لا على الموضوعِ بما هوَ الموضوعُ ، بل بما تدلُّ عليهِ لفظةُ (الكونِ) مِنَ الشَّيءِ ، ومعلومٌ أنَّ هٰذا لا يُقالُ لكلِّ نسبةٍ للمُتكوِّنِ إلىٰ موضوعِهِ ؛ فإنَّ ما كانَ مِنَ المُستعِدَّاتِ الَّتي يكونُ منها الشَّيءُ بالاستكمالِ لا اسمَ لهُ مِن جهةِ ما هوَ مُستعِدٌّ ، أو لا يلحقُهُ تغيُّرٌ عن حالتِهِ الَّتي لهُ قبلَ الخروجِ إلى الفعلِ ؛ فلا يُقالُ : (إنَّ الشَّيءَ كانَ منهُ) ، فلا يُقالُ : (كانَ مِنَ الإنسانِ رَجُلٌ ، ولٰكنْ مِنَ الصَّبيِّ) ؛ لأنَّ الصَّبيَّ اسمٌ لهُ مِن جهةِ ما هوَ ناقصٌ ، ولأنَّهُ لا يتمُّ إلَّا باستحالاتٍ أيضاً في طريقِ السُّلوكِ ، فكأنَّهُ لَمَّا سُمِّيَ . . كانَ لهُ معنىً يدلُّ عليهِ الاسمُ يزولُ عنهُ عندَ الخروجِ إلى الفعلِ ، كأنَّهُ ما لم يُتوهَّمْ فيهِ زوالُ أمرٍ ما كانَ لهُ بسببِهِ استحقاقُ الاسمِ . . لم يُقَلْ : (إنَّهُ يكونُ منهُ شيءٌ) .

فيَعرِضُ مِن هٰذا أن يكونَ ما لا يُسمَّىٰ فيهِ نسبةُ الكائنِ إلى الموضوعِ غيرَ داخلٍ في هٰذهِ القسمةِ ، ويَعرِضُ منهُ أن تكونَ النِّسبةُ إلى الموضوعِ بالعرَضِ لا الَّذي بالذَّاتِ ؛ لأنَّ الصَّبيَّ بما هوَ صبيٌّ لا يجوزُ أن يصيرَ رَجُلاً حتَّىٰ يكونَ هوَ صبيّاً ورجلاً ، بل يَفسُدُ المعنى المفهومُ مِن اسمِ الصَّبيِّ حتَّىٰ يصيرَ رَجُلاً ، فيكونُ الكونُ مِنَ الصَّبيِّ آخِرَ الأمرِ بمعنىٰ : بعدُ .

ويكونُ أيضاً : إنَّما يتكلَّمُ على الموضوعاتِ الَّتي بالعرَضِ .



وأيضاً : فإنَّهُ لا يخلو : إمَّا أن يكونَ الماءُ إذا كانَ منهُ الهواءُ عنصراً لهُ بوجهٍ ما ، أو لا يكونَ .

فإن لم يكُنْ . . فالاشتغالُ بذِكرِهِ باطلٌ .

وإن كانَ . . فليسَ يجبُ إذا كانَ الهواءُ يستحيلُ في كيفيَّتِهِ الفاعلةِ إلى المائيَّةِ فيصيرُ عنصراً لهُ ألَّا يستحيلَ في كيفيَّةٍ أُخرىٰ ، فيصيرُ عنصراً لشيءٍ آخَرَ ؛ مثلاً في رطوبتِهِ ، فيصيرُ عنصراً للنَّارِ مِن غيرِ أن يرجعَ ماءً ، ثمَّ كذٰلكَ النَّارُ في كيفيَّةٍ أُخرىٰ غيرِ مُقابِلةٍ للَّتي فيها استحالَ إليها الهواءُ ، فتكونُ العِللُ المادِّيَّةُ تذهبُ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ مِن غيرِ أن ترجعَ .

فإذاً : لم يتبيَّنْ مِن وضعِهِ أنَّهُ يجبُ أن يرجعَ لا مَحالةَ ، بل بانَ إمكانُ الرُّجوعِ ، ويتعلَّقُ بذٰلكَ إمكانُ التَّناهي ، فليسَ ذٰلكَ مطلوبَهُ ، بل مطلوبُهُ وجوبُ التَّناهي .



ولْنشرعِ الآنَ في حلِّ هٰذهِ الشُّكوكِ .

فنقولُ : الأَولىٰ أن يكونَ كلامُ المُعلِّمِ الأوَّلِ إنَّما هوَ في مَبادئِ الجوهرِ بما هوَ جوهرٌ لا بما هوَ جوهرٌ معروضٌ ، لهُ ما لا يُقوِّمُ جوهريَّتَهُ ولا أيضاً يُكمِّلُهُ ، فيكونُ كلامُهُ في كونِ الجوهرِ مِن عنصرِهِ أو مِن موضوعٍ لهُ : إمَّا علىٰ سبيلِ نوعِ الجوهرِ مُطلَقاً ، وإمَّا علىٰ سبيلِ كمالِ نوعِ الجوهرِ .

والأَولىٰ أيضاً أن يكونَ كلامُهُ في الكونِ الطَّبيعيِّ دونَ الصِّناعيِّ ، وإذا كانَ كذٰلكَ . . كانَ العنصرُ جزءاً ذاتيّاً في وجودِ الكائنِ ، وأيضاً في وجودِ المُكوَّنِ منهُ ، **لستُ أعني بالذَّاتيِّ** : أنَّهُ يكونُ ضروريّاً لوجودِ المُركَّبِ منهُ ومِن غيرِهِ ؛ فإنَّ هٰذا أيضاً موجودٌ للعنصرِ في الأكوانِ الغيرِ الذَّاتيَّةِ ؛ مِثلُ العنصرِ في الجسمِ الأبيضِ .

ولٰكنْ أعني بالذَّاتيَّةِ : أن يكونَ كونُ العنصرِ جزءاً . . أمراً ذاتيّاً لهُ ، فلا يقومُ ذٰلكَ العنصرُ بالفعلِ إلَّا أن يكونَ جزءاً لذٰلكَ الشَّيءِ أو لِمَا الشَّيءُ كمالُهُ

الطَّبيعيُّ أن يكونَ [1] جزءاً لجوهرٍ أو لآخَرَ حُكمُهُ حُكمُهُ ، لا أن يكونَ العنصرُ يقومُ دونَ ذٰلكَ ، ثمَّ عرضَ لهُ أن صارَ جزءاً مِن مُركَّبٍ منهُ ومِن عرَضٍ فيهِ ليسَ هوَ مُقوّماً لهُ ولا مُكمِّلاً لِمَا يُقوِّمُهُ ، فيكونُ كونُهُ جزءاً هوَ ذاتيٌّ بالقياسِ إلى المُركَّبِ ، وليسَ ذاتيّاً بالقياسِ إلىٰ ذاتِهِ ، بل يجبُ ألَّا يعرىٰ عن كونِهِ جزءاً .

وإذا كانَ كذٰلكَ . . لم يخلُ الموضوعُ مِن أحدِ أمرَينِ :

ـ إمَّا أن يكونَ مُتقوِّماً بهٰذا الشَّيءِ أو بآخَرَ يقومُ مقامَهُ ، فيكونُ قد كانَ فيهِ قبلَ حصولِ الصُّورةِ الحادثةِ فيهِ شيءٌ آخَرُ يقومُ مقامَها في تقويمِهِ ، إلَّا أنَّها لا تجتمعُ معَ هٰذا ، فيكونُ قد كانَ حصلَ مِنَ العنصرِ ومِن ذٰلكَ الشَّيءِ جوهرٌ ، فلَمَّا كانَ الثَّاني . . فسدَ ذٰلكَ الجوهرُ المُركَّبُ ، وهٰذا أحدُ القسمَينِ .

ـ وإمَّا أن يكونَ العنصرُ قد يُقوَّمُ لا بهٰذا الشَّيءِ الَّذي حدثَ ، ولٰكنْ بصورةٍ غيرِ مُستكمَلةٍ فيما لها بالطَّبعِ ، ولٰكنَّها قد حصلَتْ بحيثُ تُقوِّمُ المادَّةَ فقطْ ، ولم يحصلِ الأمرُ الَّذي هوَ علَّةٌ غائيَّةٌ لهٰذهِ الصُّورةِ بالطَّبعِ ، فيكونُ الجوهرُ قد حصلَ ولم يحصلْ كاملاً بالطَّبعِ ، وإذا كانَ ذٰلكَ الكمالُ كمالاً لهُ بالطَّبعِ ، والقوَّةُ الطَّبيعيَّةُ مَبدَأُ الحركةِ إلى الكمالِ الَّذي بالطَّبعِ . . فيَلزَمُ ضرورةً ألَّا يكونَ هٰذا الشَّيءُ موجوداً علىٰ سلامتِهِ الطَّبيعيَّةِ زماناً لا عائقَ لهُ فيهِ وهوَ غيرُ مُتحرِّكٍ بالطَّبعِ إلىٰ ذٰلكَ الكمالِ .

---

(1) قوله : (أن يكونَ) مِن نسخة في هامش (ج) ، وفي (أ ، ب) : (إذ يكونُ) ، وفي (ج ، د ، هـ ، و) : (أو يكونَ) ، وفي هامش (ج) : (**والضمير في « كماله »** : إما راجع إلى الشيء ، أو إلى الموصول في « لِمَا » ؛ **فعلى الأول** : يكون قوله : « أن يكون » بعد هٰذا ، **ويحتمل** : أن يكون بدلَ « أن » « إذ » التعليلية بل الوقتية ، **وأما على الثاني** : فهو « إذ » التعليلية بل الوقتية لا غيرُ) ، وفي هامش (ج) أيضاً : (**ويحتمل أيضاً** : أن يكون لفظة « الشيء » بدلاً عن الموصول في « لِمَا ») ، ويُنظر « الحاشية علىٰ إلٰهيات الشفاء » للخوانساري (ص ٧٦٦ ـ ٧٦٧) ، و« مفتاح الشفاء » للعاملي (ق/ ٢٢٠) مخطوط .

فإذاً : يَلزَمُ ضرورةً في هـٰذا القسمِ أن يكونَ المُستعِدُّ مُتحرِّكاً إلى الكمالِ .

فقد ظهرَ إذاً : أنَّ جميعَ أصنافِ كونِ الجوهرِ الَّذي بحسَبِ هـٰذا النَّظرِ هوَ داخلٌ تحتَ أحدِ هـٰذَينِ القسمَينِ ضرورةً ، وكذٰلكَ جميعُ أصنافِ ما هوَ كونُ الشَّيءِ عن شيءٍ ؛ يكونُ ذٰلكَ القابلُ في كلَيهِما جزءاً ذاتيّاً باعتبارِهِ في نفْسِهِ ، وباعتبارِهِ بالقياسِ إلى المُركَّبِ .



وليسَ لقائلٍ أن يقولَ : إنَّهُ يجوزُ أن تكونَ القوَّةُ الطَّبيعيَّةُ لا تتحرَّكُ إلىٰ كمالِها لإعوازِ مُعِينٍ مِن خارجٍ أو عائقٍ مانعٍ .

مثالُ الأوَّلِ : فقدانُ ضوءِ الشَّمسِ في الحبوبِ والبزورِ .

ومثالُ الثَّاني : الأمراضُ المُذبِلةُ .

فالجوابُ عن ذٰلكَ [1] : أنَّ كلامَ المُعلِّمِ الأوَّلِ ليسَ في الَّذي يكونُ لا مَحالةَ يتحرَّكُ بالفعلِ ، بل في الَّذي لو لم يكُنْ عائقٌ لطبيعتِهِ ، وكانَتِ الأسبابُ الطَّبيعيَّةُ المُعاضِدةُ بالطَّبعِ لطبيعتِهِ موجودةً . . كانَ مُتحرِّكاً إلى الكمالِ ، وكانَ في طريقِ السُّلوكِ .



فقد ظهرَ إذاً : أنَّ سائرَ الأقسامِ غيرُ مقصودةٍ في هـٰذا البحثِ ، إلَّا القسمَ

---

(١) في (د ، هـ) زيادة : (هو أنه لا يكون حينئذ الشيءُ المستعدُّ تمامَ الاستعداد ؛ لأنه يحتاج إلىٰ تغيُّر ما حتىٰ يقبل تمام فعل الطبيعة . **مثاله في الأول** : أنه يحتاج أن يتسخن من الشمس أولاً . **ومثاله في الثاني** : أنه يحتاج أن يفارق سوء المزاج . علىٰ) ، وفي هامش (ج) : (وفي بعض النسخ وقعت بعد قوله : « ذٰلك » هـٰذه العبارة : هو ألا يكون حينئذ الشيء مستعدّاً تمامَ الاستعداد ؛ لأنه يحتاج إلىٰ تغيُّر ما حتىٰ يقبل تمام فعل الطبيعة) .

المذكورَ ، بل هٰذا الحُكمُ غيرُ صحيحٍ في سائرِ الأقسامِ ؛ فإنَّهُ يجوزُ في غيرِ كونِ الجوهرِ إذا فرضْنا موضوعاً مُبتدَأً ألَّا يزالَ يكتسبُ استعداداً بعدَ استعدادٍ لأُمورٍ عرضيَّةٍ مِن غيرِ أن يتناهىٰ كالخشبِ ؛ فإنَّكَ كلَّما شكَّلتَهُ بشكلٍ . . استعدَّ بذٰلكَ لأمرٍ ، وإذا خرجَ استعدادُهُ إلى الفعلِ . . استعدَّ لأمرٍ آخرَ ، وكذٰلكَ النَّفْسُ في إدراكِ المعقولاتِ ، ويُشبِهُ أن تكونَ الاستحالاتُ الطَّبيعيَّةُ لا يُمنَعُ فيها هٰذا المعنىٰ .



وأمَّا الشُّبهةُ المذكورةُ في كونِ الأشياءِ مِنَ العناصرِ ، وأنَّهُ ليسَ علىٰ أحدِ القسمَينِ . . فحلُّها يظهرُ أيضاً ممَّا قد قيلَ ؛ وهوَ أنَّ العنصرَ مُفرَداً ليسَ مُستعِدّاً لقَبولِ الصُّورِ الحيوانيَّةِ والنَّباتيَّةِ ، بل يحصلُ لهُ ذٰلكَ الاستعدادُ بالكيفيَّةِ الَّتي تحدثُ فيهِ بالمِزاجِ ، والمِزاجُ يُحدِثُ فيهِ لا مَحالةَ استحالةً ما في أمرٍ طبيعيٍّ لهُ وإن لم يكُنْ مُقوِّماً ، فتكونُ نِسبتُهُ إلىٰ صورةِ المِزاجِ مِنَ القسمِ الَّذي يكونُ بالاستحالةِ .

وإذا حصلَ فيهِ المِزاجُ . . كانَ قَبولُ صورةِ الحيوانيَّةِ لهُ استكمالاً لذٰلكَ المِزاجِ ، ويتحرَّكُ الطَّبعُ بهِ إليهِ ، فتكونُ نِسبتُهُ إلىٰ صورةِ الحيوانيَّةِ نسبةَ الصَّبيِّ إلى الرَّجُلِ .

فلذٰلكَ ليسَ تَفسُدُ صورةُ الحيوانيَّةِ إلىٰ أن تصيرَ مُجرَّدَ مِزاجٍ ؛ كما لا يكونُ الصَّبيُّ مِنَ الرَّجُلِ ، ويَفسُدُ المِزاجُ إلىٰ مُوجَبِ الصُّورةِ البسيطةِ ؛ كما يستحيلُ الماءُ إلى الهواءِ ، وليسَ الحيوانُ عنصراً لجوهرِ العناصرِ ، بل يستحيلُ إليها مِن حيثُ هيَ بسيطةٌ .

فيكونُ إذاً الامتزاجُ والبساطةُ يتعاقبانِ على الموضوعِ ، والبساطةُ ليسَتْ تُقوِّمُ جوهرَ العناصرِ ، ولٰكنْ تُكمِّلُ طبيعةَ كلِّ واحدٍ منها مِن حيثُ هوَ بسيطٌ ،

فتكونُ النَّارُ ناراً صرفةً في الكيفيَّةِ الَّتي فيها اللَّازمةِ لصورتِها ، وكذٰلكَ الماءُ ، وكذٰلكَ كلٌّ واحدٍ مِنَ العناصرِ .

فإذاً : كونُ الحيوانِ يتعلَّقُ بكونَينِ ، ولكلِّ واحدٍ منهُما حُكمٌ يخصُّهُ مِن وجوبِ التَّناهي . . فهوَ داخلٌ أيضاً في القسمَينِ المذكورَينِ .



وأمَّا الشُّبهةُ الَّتي تَعرِضُ مِن جهةِ أنَّهُ إنَّما أخذَ مِنَ العناصرِ ما جرَتْ بهِ العادةُ أن يُقالَ : (إنَّ الشَّيءَ منهُ) دونَ ما لم تجرِ بهِ العادةُ . . فالجوابُ عن تلكَ الشُّبهةِ : هوَ أنَّهُ ليسَ تتغيَّرُ أحكامُ الأشياءِ مِن جهةِ الأسماءِ ، ولٰكنْ يجبُ أن نقصدَ المعنىٰ ، فلْنقصدْ ولْنتعرَّفِ الحالَ فيهِ .

فنقولُ : إنَّ العنصرَ أوِ الموضوعَ الَّذي يكونُ منهُ الشَّيءُ إذا كانَ يتقدَّمُهُ في الزَّمانِ . . فإنَّ لهُ مِن جهةِ تقدُّمِهِ لهُ خاصِّيَّةً لا تكونُ معَ حصولِهِ لهُ ؛ وهيَ الاستعدادُ القويُّ ، وإنَّما يتكوَّنُ الجوهرُ منهُ لأجلِ استعدادِهِ لقَبولِ صورتِهِ .

وأمَّا إذا زالَ الاستعدادُ بالخروجِ إلى الفعلِ . . وُجِدَ الجوهرُ وكانَ مُحالاً أن يُقالَ : إنَّهُ مُتكوِّنٌ منهُ .

فإذا لم يكُنْ لهُ مِن جهةِ الاستعدادِ اسمٌ ، بل أُخِذَ لهُ اسمُهُ الَّذي لذاتِهِ الَّذي يكونُ لهُ أيضاً عندَما لا يجوزُ أن يتكوَّنَ منهُ الشَّيءُ . . لم يكُنْ هوَ الاسمَ الَّذي يتعلَّقُ بمعناهُ التَّكوُّنُ .

فإن لم يكُنْ لهُ مِن جهةِ الاستعدادِ اسمٌ . . لم يُمكِنْ أن يُقالَ باللَّفظِ وإن كانَ المعنىٰ حاصلاً في الوجودِ .

وإذا كانَ المعنى الَّذي يكونُ للمُسمَّىٰ حاصلاً في غيرِ المُسمَّىٰ . . كانَ

حُكمُهُ في المعنىٰ حُكمَ ذٰلكَ وإن كانَ عدمُ الاسمِ يمنعُ أن يكونَ حُكمُهُ في اللَّفظِ حُكمَ ذٰلكَ .

فإذا أخذْنا القولَ الَّذي يكونُ لذٰلكَ الاسمِ لو كانَ موضوعاً . . أمكنَنا حينئذٍ أن نقولَ في كلِّ شيءٍ : (إنَّهُ يكونُ مِنَ العنصرِ لهُ) .

مثلاً : أمكنَنا أن نقولَ : (إنَّ النَّفْسَ العالمةَ تكونُ مِن نفْسٍ جاهلةٍ مُستعِدَّةٍ للعِلمِ) ، إلَّا أن نمنعَ استعمالَ لفظِ (يكونُ) فيما خلا التَّكوُّنَ الَّذي في الجوهرِ ؛ فلا يجوزُ أن نقولَ في النَّفْسِ العالمةِ : (إنَّها كانَتْ مِن نفْسٍ مُستعِدَّةٍ للعِلمِ) ، ولٰكنْ يجوزُ لا مَحالةَ في الجواهرِ ، وكلامُنا فيها .

علىٰ أنَّهُ فيما أحسبُ لا يختلفُ هٰذا الحُكمُ في الجواهرِ ذواتِها ، وفي الجواهرِ معَ أحوالِها .

وأمَّا قولُ هٰذا القائلِ : (إنَّ هٰذا يكونُ كوناً مِنَ الشَّيءِ بمعنىٰ بعدُ) . . فليسَ إذا كانَ بمعنىٰ بعدُ كيفَ كانَ لم يكُنِ الكونُ الَّذي نقصدُهُ ؛ فإنَّهُ لا بدَّ في كلِّ كونٍ عن شيءٍ أن يكونَ الكائنُ بعدَما عنهُ كانَ ، إنَّما الَّذي يُزيِّفُهُ المُعلِّمُ الأوَّلُ ولا يتعرَّضُ لهُ هوَ ألَّا يكونَ هناكَ معنىً غيرُ البعديَّةِ ؛ مِثلُ المَثلِ الَّذي يضربُهُ ويشرحُهُ ، وأمَّا إذا كانَ مِنَ الشَّيءِ بمعنىٰ أن كانَ بعدَهُ بأن بقيَ لهُ مِن جوهرِهِ الَّذي كانَ أوَّلاً ما هوَ أيضاً مِن جوهرِ الثَّاني . . لم يكُنْ بمعنىٰ بعدُ فقطْ ، فكانَ الَّذي كلامُنا فيهِ .

وأمَّا قولُ هٰذا القائلِ : (إنَّهُ تكلَّمَ في العنصرِ الَّذي بالعرَضِ دونَ العنصرِ الَّذي بالذَّاتِ) . . فقد وقعَتْ فيهِ مُغالَطةٌ بسببِ أنَّ العنصرَ للكونِ ليسَ هوَ هوَ بعينِهِ العنصرَ للقوامِ في الاعتبارِ ، فإن كانَ هوَ هوَ بالذَّاتِ . . فإنَّ العنصرَ بالذَّاتِ للكونِ هوَ ذاتٌ مُقارِنةٌ للقوَّةِ ، والعنصرَ بالذَّاتِ للقوامِ هوَ ذاتٌ مُقارِنةٌ

للفعلِ ، وكلُّ واحدٍ منهُما هوَ عنصرٌ بالعرَضِ لِمَا ليسَ هوَ عنصراً لهُ بالذَّاتِ ، وكلامُهُ في العنصرِ الَّذي للكونِ لا في الَّذي للقوامِ ، فيكونُ إنَّما أخذَ العنصرَ بالعرَضِ لو أخذَ العنصرَ الَّذي للكونِ مَبدَأً للقوامِ ؛ فإنَّ الصَّبيَّ ليسَ عنصراً لقوامِ الرَّجُلِ ، ولا يكونُ منهُ قوامُ الرَّجُلِ ، ولـٰكنَّهُ عنصرٌ لكونِ الرَّجُلِ ، ويكونُ منهُ كونُ الرَّجُلِ .



فإن قالَ قائلٌ : إنَّ المُعلِّمَ الأوَّلَ إنَّما يتكلَّمُ في مَبادئِ الجوهرِ مُطلَقاً ، فلِمَ أعرضَ عنِ العنصرِ الَّذي للجوهرِ في قوامِهِ ؛ مِثلُ موضوعِ السَّماءِ ، واقتصرَ على العنصرِ الَّذي للجوهرِ في كونِهِ ؟

فالجوابُ عن ذٰلكَ : لأنَّ عنصرَ قوامِهِ جزءٌ منهُ هوَ معَهُ بالفعلِ ، ولا يُشكِلُ تناهي الأُمورِ الموجودةِ بالفعلِ في شيءٍ مُتناهٍ موجودٍ بالفعلِ .

علىٰ أنَّ مَن بلغَ أن يتعلَّمَ هـٰذا العِلمَ ، ووقفَ علىٰ سائرِ ما سلفَ . . فإنَّما يُشكِلُ عليهِ مِن أمرِ تناهي العللِ ولا تناهيها أنَّهُ هل يُمكِنُ أن يكونَ كذٰلكَ في العناصرِ الَّتي بالقوَّةِ واحداً بعدَ آخَرَ مُختلِفةً بالقُربِ والبُعدِ ؟[1] .



وأمَّا الشُّبهةُ الأخيرةُ في حديثِ الماءِ والهواءِ . . فحلُّها سهلٌ علىٰ مَن وقفَ علىٰ كلامِنا في العناصرِ ؛ حيثُ تكلَّمْنا في الكونِ والفسادِ .

علىٰ أنَّ الكلامَ ها هنا في كونِ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ بالذَّاتِ ، وكلُّ تغيُّرٍ مِنَ الَّذي بالذَّاتِ . . فهوَ في مُضادَّةٍ واحدةٍ مُقتصَراً عليها ، فيكونُ الَّذي

---

(١) في (د ، هـ ، و) : (قبل) بدل (بعد) ، وفي هامش (أ) أُشير إليه بنسخة .

كانَ عنها بالذَّاتِ يَفسُدُ إليها ضرورةً ، وفي الأُخرىٰ كذٰلكَ ، فتكونُ جُملةُ التَّغيُّراتِ محصورةً ، وكلُّ طبقةٍ منها مُقتصِرةً علىٰ طرفَينِ نرجعُ بأحدِهِما على الآخَرِ .

فقدِ انحلَّتْ جميعُ الشُّبهِ المذكورةِ .



فصل

في إبانة تناهي العلل الغائيّة والصّوريّة، وإثبات المبدأ الأوّل مطلقاً وفصل القول في العلّة الأولىٰ مطلقاً، وفي العلّة الأولىٰ مقيّداً وبيان أنّ ما هو علّةٌ أولىٰ مطلقة.. علّةٌ لسائر العلل

وأمَّا تناهي العِللِ الغائيَّةِ . . فيظهرُ لكَ مِنَ المَوضِعِ الَّذي حاولْنا فيهِ إثباتَها ، وحلَلْنا الشُّكوكَ في أمرِها ؛ فإنَّ العلَّةَ الغائيَّةَ إذا ثبتَ وجودُها . . ثبتَ تناهيها ؛ وذٰلكَ لأنَّ العلَّةَ التَّماميَّةَ هيَ الَّتي تكونُ سائرُ الأشياءِ لأجلِها ، ولا تكونُ هيَ مِن أجلِ شيءٍ آخَرَ ، فإن كانَ وراءَ العلَّةِ التَّماميَّةِ علَّةٌ تماميَّةٌ . . كانَتِ الأُولىٰ لأجلِ الثَّانيةِ ، فلم تكُنِ الأُولىٰ علَّةً تماميَّةً وقد فُرِضَتْ علَّةً تماميَّةً .

فإذا كانَ كذٰلكَ ؛ فمَن جوَّزَ أن تكونَ العِللُ التَّماميَّةُ تستمرُّ واحدةً بعدَ أُخرىٰ . . فقد رفعَ العِللَ التَّماميَّةَ في أنفُسِها ، وأبطلَ طبيعةَ الخيرِ الَّتي هيَ العلَّةُ التَّماميَّةُ ؛ إذِ الخيرُ هوَ الَّذي يُطلَبُ لذاتِهِ ، وسائرُ الأشياءِ تُطلَبُ لأجلِهِ ، فإذا كانَ شيءٌ يُطلَبُ لشيءٍ آخَرَ . . كانَ نافعاً لا خيراً حقيقيّاً .

فقدِ اتَّضحَ : أنَّ في إيجابِ لا تناهي العِللِ التَّماميَّةِ رَفْعَ العِللِ التَّماميَّةِ ؛ فإنَّ مَن جوَّزَ أنَّ وراءَ كلِّ تمامٍ تماماً . . فقد أبطلَ فِعْلَ العقلِ ؛ فإنَّهُ مِنَ البيِّنِ بنفْسِهِ أنَّ العاقلَ إنَّما يفعلُ ما يفعلُ بالعقلِ ؛ لأنَّهُ يؤمُّ مقصوداً وغايةً ، حتَّىٰ إذا كانَ فاعلٌ ما منَّا يفعلُ فعلاً وليسَ لهُ غايةٌ عقليَّةٌ . . قيلَ : إنَّهُ يعبثُ ويُجازِفُ ويفعلُ لا بما هوَ ذو عقلٍ ، ولٰكنْ بما هوَ حيوانٌ .

وإذا كانَ هٰذا هٰكذا . . فيجبُ أن تكونَ الأُمورُ الَّتي يفعلُها العاقلُ بما هوَ عاقلٌ محدودةً تُفيدُ غاياتٍ مقصودةً لأنفُسِها .

وإذا كانَ الفعلُ العقليُّ لا يكونُ إلّا محدودَ الغايةِ ، وليسَ ذٰلكَ للفعلِ العقليِّ مِن جهةِ ما هوَ فعلٌ عقليٌّ ، بل مِن جهةِ ما هوَ فعلٌ يؤمُّ بهِ الفاعلُ الغايةَ . . فهوَ إذاً كذٰلكَ مِن جهةِ ما هوَ ذو غايةٍ ؛ **فإذاً** : كونُهُ ذا غايةٍ يمنعُ أن يكونَ لكلِّ غايةٍ غايةٌ ، **فظاهرٌ** : أنَّهُ لا يصحُّ قولُ القائلِ : (إنَّ كلَّ غايةٍ وراءَها غايةٌ) .

وأمَّا الأفعالُ الطَّبيعيَّةُ والحيوانيَّةُ . . فقد عُلِمَ أيضاً في مَواضعَ أُخرىٰ أنَّها لغاياتٍ .

وأمَّا العلَّةُ الصُّوريَّةُ للشَّيءِ . . فيُفهَمُ عن قريبٍ تناهيها بما قيلَ في (المنطقِ) ، وبما عُلِمَ مِن تناهي الأجزاءِ الموجودةِ للشَّيءِ بالفعلِ علىٰ ترتيبٍ طبيعيٍّ ، وأنَّ الصُّورةَ التَّامَّةَ للشَّيءِ واحدةٌ ، وأنَّ الكثيرَ يقعُ منها علىٰ نحوِ الخصوصِ والعمومِ ، وأنَّ العمومَ والخصوصَ يقتضي التَّرتيبَ الطَّبيعيَّ ، وما لهُ ترتيبٌ طبيعيٌّ . . فقد عُلِمَ تناهيهِ .

وبتأمُّلِ هٰذا القَدْرِ كفايةٌ وغُنْيةٌ عنِ التَّطويلِ .



ونبتدئُ فنقولُ : إذا قلْنا : (مَبدَأٌ أوَّلُ فاعليٌّ ، بل مَبدَأٌ أوَّلُ مُطلَقٌ) . . فيجبُ أن يكونَ واحداً .

وأمَّا إذا قلْنا : (علَّةٌ أُولىٰ عنصريَّةٌ ، وعلَّةٌ أُولىٰ صوريَّةٌ ، وغيرُ ذٰلكَ) . . لم يجبْ أن تكونَ واحدةً وجوبَ ذٰلكَ في الواجبِ الوجودِ ؛ لأنَّهُ لا تكونُ ولا واحدٌ منها علَّةً أُولىٰ مُطلَقاً ؛ لأنَّ الواجبَ الوجودِ واحدٌ ، وهوَ في طبقةِ المَبدَأِ الفاعليِّ ، فيكونُ الواحدُ الواجبُ الوجودِ هوَ مَبدَأً أيضاً لتلكَ الأوائلِ .

فقد بانَ مِن هٰذا ، وممَّا سلفَ لنا شرحُهُ : أنَّ واجبَ الوجودِ واحدٌ بالعددِ ، **وبانَ** : أنَّ ما سواهُ إذا اعتُبِرَ ذاتُهُ . . كانَ مُمكِناً في وجودِهِ ، فكانَ معلولاً ، ولاحَ أنَّهُ ينتهي في المعلوليَّةِ لا مَحالةَ إليهِ .

فإذاً : كلُّ شيءٍ إلَّا الواحدَ الَّذي هوَ لذاتِهِ واحدٌ ، والموجودَ الَّذي هوَ لذاتِهِ موجودٌ . . فإنَّهُ مُستفيدُ الوجودِ عن غيرِهِ ، وهوَ أَيْسٌ بهِ لَيْسٌ في ذاتِهِ ، وهٰذا معنىٰ كونِ الشَّيءِ مُبدَعاً ؛ أي : نائلَ الوجودِ عن غيرِهِ ، ولهُ عدمٌ يستحقُّهُ في ذاتِهِ مُطلَقٌ ليسَ إنَّما يستحقُّ العدمَ بصورتِهِ دونَ مادَّتِهِ أو بمادَّتِهِ دونَ صورتِهِ ، بل بكلِّيَّتِهِ ؛ فكلِّيَّتُهُ إذا لم يقترنْ بإيجابِ المُوجِدِ لهُ ، واحتُسِبَ أنَّهُ مُنقطِعٌ عنهُ . . وجبَ عدمُهُ بكلِّيَّتِهِ .

فإذاً : إيجادُهُ عنِ المُوجِدِ لهُ بكلِّيَّتِهِ فليسَ جزءٌ منهُ يسبقُ وجودَهُ بالقياسِ إلىٰ هٰذا المعنىٰ ، لا مادَّتُهُ ولا صورتُهُ إن كانَ ذا مادَّةٍ وصورةٍ .

فالكلُّ إذاً بالقياسِ إلى العلَّةِ الأُولىٰ مُبدَعٌ ، وليسَ إيجادُهُ لِمَا يُوجَدُ عنهُ إيجاداً يُمكِنُ العدمَ ألبتَّةَ مِن جواهرِ الأشياءِ ، بل إيجادٌ يمنعُ العدمَ مُطلَقاً فيما يحتملُ السَّرمدَ .

فلذٰلكَ هوَ الإبداعُ المُطلَقُ ، والتَّأييسُ المُطلَقُ ليسَ تأييساً ما ، وكلُّ شيءٍ حادثٌ عن ذٰلكَ الواحدِ ، وذٰلكَ الواحدُ مُحدِثٌ لهُ ؛ إذِ المُحدَثُ هوَ الَّذي كانَ بعدَما لم يكُنْ ، وهٰذا البَعْدُ إن كانَ زمانيّاً . . سبقَهُ القَبْلُ وعُدِمَ معَ حدوثِهِ ، فكانَ شيءٌ هوَ الموصوفُ بأنَّهُ قَبْلَهُ وليسَ الآنَ ، فلم يكُنْ يتهيَّأُ أن يحدثَ شيءٌ إلَّا وقَبْلَهُ شيءٌ آخَرُ يُعدَمُ بوجودِهِ ، فيكونُ الإحداثُ عنِ اللَّيْسِ المُطلَقِ ـ وهوَ الإبداعُ ـ باطلاً لا معنىٰ لهُ ، بلِ البَعْدُ الَّذي ها هنا هوَ البَعْدُ الَّذي بالذَّاتِ ؛ فإنَّ الأمرَ الَّذي للشَّيءِ مِن تلقاءِ نفْسِهِ قَبْلَ الَّذي لهُ مِن غيرِهِ ، وإذا كانَ لهُ مِن غيرِهِ الوجودُ والوجوبُ . . فلهُ مِن نفْسِهِ العدمُ

والإمكانُ ، وكانَ عدمُهُ قبلَ وجودِهِ ووجودُهُ بعدَ عدمِهِ قبليَّةً وبعديَّةً بالذَّاتِ ، فكلُّ شيءٍ غيرُ الأوَّلِ الواحدِ موجودٌ بعدَما لم يكُنْ موجوداً باستحقاقِ نفْسِهِ .



فَصْلٌ

في الصّفات الأولىٰ للمبدأ الواجب الوجود

فقد ثبتَ لكَ الآنَ : شيءٌ واجبُ الوجودِ ، **وكانَ ثبتَ لكَ** : أنَّ واجبَ الوجودِ واحدٌ ، فواجبُ الوجودِ واحدٌ لا يُشارِكُهُ في رتبتِهِ شيءٌ ، فلا شيءَ سواهُ واجبُ الوجودِ .

وإذ لا شيءَ سواهُ واجبُ الوجودِ . . فهوَ مَبدَأُ وجوبِ وجودِ كلِّ شيءٍ ، ويُوجِبُهُ إيجاباً أَوَّليّاً أو بواسطةٍ .

وإذا كانَ كلُّ شيءٍ غيرِهِ وجودُهُ مِن وجودِهِ . . فهوَ أَوَّلُ .

ولا نعني بالأَوَّلِ : معنىً ينضافُ إلىٰ وجوبِ وجودِهِ حتَّىٰ يتكثَّرَ بهِ وجوبُ وجودِهِ ، **بل نعني بهِ** : اعتبارَ إضافتِهِ إلىٰ غيرِهِ .

واعلمْ : أنَّا إذا قلْنا ، بل بيَّنَّا أنَّ واجبَ الوجودِ لا يتكثَّرُ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ، وأنَّ ذاتَهُ وحدانيٌّ صِرفٌ محضٌ حقٌّ . . **فلا نعني بذٰلكَ** : أنَّهُ أيضاً لا يُسلَبُ عنهُ وجوداتٌ ، ولا تقعُ لهُ إضافةٌ إلىٰ وجوداتٍ ؛ فإنَّ هٰذا لا يُمكِنُ ؛ وذٰلكَ لأنَّ كلَّ موجودٍ فيُسلَبُ عنهُ أنحاءٌ مِنَ الوجودِ مُختلِفةٌ كثيرةٌ ، ولكلِّ موجودٍ إلى الموجوداتِ نوعٌ مِنَ الإضافةِ والنِّسبةِ ، وخصوصاً الَّذي يفيضُ عنهُ كلُّ وجودٍ .

لٰكنَّا نعني بقولِنا : (إنَّهُ وحدانيُّ الذَّاتِ ، لا يتكثَّرُ) : أنَّهُ كذٰلكَ في ذاتِهِ ، ثمَّ إن تبعَتْهُ إضافاتٌ إيجابيَّةٌ وسلبيَّةٌ كثيرةٌ . . فتلكَ لوازمُ للذَّاتِ معلولةٌ للذَّاتِ ، تُوجَدُ بعدَ وجودِ الذَّاتِ ، وليسَتْ مُقوِّمةً للذَّاتِ ولا أجزاءً لها .



فإن قالَ قائلٌ : فإن كانَتْ تلكَ معلولةً . . فلها أيضاً إضافةٌ أُخرىٰ ، وتذهبُ إلىٰ غيرِ النّهايةِ ؟

فإنَّا نُكلِّفُهُ أن يتأمَّلَ ما حقَّقْناهُ في بابِ (المُضافِ) مِن هٰذا الفنِّ ؛ حيثُ أردْنا أن نُبيِّنَ أنَّ الإضافةَ تتناهىٰ (١) ؛ ففي ذٰلكَ انحلالُ شكِّهِ .



ونعودُ فنقولُ : إنَّ الأوَّلَ لا ماهيَّةَ لهُ غيرُ الإنِّيَّةِ ، وقد عرفتَ معنى الماهيَّةِ ، وبماذا تُفارِقُ الإنِّيَّةَ فيما تُفارِقُهُ في افتتاحِ بيانِنا هٰذا .

فنقولُ : إنَّ واجبَ الوجودِ لا يصحُّ أن يكونَ لهُ ماهيَّةٌ يَلزَمُها وجوبُ الوجودِ .

بل نقولُ مِن رأسٍ : إنَّ واجبَ الوجودِ قد يُعقَلُ نفْسَ واجبِ الوجودِ ؛ كالواحدِ يُعقَلُ نفْسَ الواحدِ ، وقد يُعقَلُ مِن ذٰلكَ أنَّ ماهيَّةً هيَ ـ مثلاً ـ إنسانٌ أو جوهرٌ آخَرُ مِنَ الجواهرِ ، ذٰلكَ الإنسانُ هوَ الَّذي هوَ واجبُ الوجودِ ؛ كما أنَّهُ قد يُعقَلُ مِنَ الواحدِ أنَّهُ ماءٌ أو هواءٌ أو إنسانٌ وهوَ واحدٌ .

وقد تتأمَّلُ فتعلمُ ذٰلكَ ممَّا وقعَ فيهِ الاختلافُ في أنَّ المَبدَأَ في الطَّبيعيَّاتِ واحدٌ أو كثيرٌ ؛ فبعضُهُم جعلَ المَبدَأَ واحداً ، وبعضُهُم جعلَهُ كثيراً .

والَّذي جعلَهُ منهُم واحداً :

فمنهُم : مَن جعلَ المَبدَأَ الأوَّلَ لا ذاتَ الواحدِ ، بل شيئاً هوَ الواحدُ ؛ مِثلُ ماءٍ أو هواءٍ أو نارٍ أو غيرِ ذٰلكَ .

ومنهُم : مَن جعلَ المَبدَأَ ذاتَ الواحدِ مِن حيثُ هوَ واحدٌ لا شيءٌ عرضَ لهُ الواحدُ ؛ ففَرْقٌ إذاً بينَ ماهيَّةٍ يَعرِضُ لها الواحدُ أوِ الموجودُ ، وبينَ الواحدِ والموجودِ مِن حيثُ هوَ واحدٌ وموجودٌ .

---

(١) يُنظر ما تقدم (ص ١٩٩ ـ ٢٠٦) .

فنقولُ : إنَّ واجبَ الوجودِ لا يجوزُ أن يكونَ على الصِّفةِ الَّتي فيها تركيبٌ حتَّىٰ يكونَ هناكَ ماهيَّةٌ ما ، وتكونَ تلكَ الماهيَّةُ واجبةَ الوجودِ ، فيكونُ لتلكَ الماهيَّةِ معنىً غيرُ حقيقتِها ، وذٰلكَ المعنىٰ وجوبُ الوجودِ .

مثلاً : إن كانَتْ تلكَ الماهيَّةُ أنَّهُ إنسانٌ . . فيكونُ (أنَّهُ إنسانٌ) غيرَ أنَّهُ واجبُ الوجودِ ؛ فحينئذٍ لا يخلو : إمَّا أن يكونَ لقولِنا : (وجوبُ الوجودِ) هناكَ حقيقةٌ ، أو لا يكونَ .

ومُحالٌ ألَّا يكونَ لهٰذا المعنىٰ حقيقةٌ ، وهيَ مَبدَأُ كلِّ حقيقةٍ ، بل هيَ تُؤكِّدُ الحقيقةَ وتُصحِّحُها .

فإن كانَ لهُ حقيقةٌ ، وهيَ غيرُ تلكَ الماهيَّةِ ؛ فإن كانَ ذٰلكَ الوجوبُ مِنَ الوجودِ يَلزَمُهُ أن يتعلَّقَ بتلكَ الماهيَّةِ ولا يجبَ دونَها . . فيكونُ معنىٰ واجبِ الوجودِ مِن حيثُ هوَ واجبُ الوجودِ يُوجَدُ بشيءٍ ليسَ هوَ ، فيكونُ واجبُ الوجودِ مِن حيثُ هوَ واجبُ الوجودِ ، وبالنَّظرِ في ذاتِهِ مِن حيثُ هوَ واجبُ الوجودِ . . ليسَ بواجبِ الوجودِ ؛ لأنَّ لهُ شيئاً بهِ يجبُ .

وهٰذا مُحالٌ إذا أُخِذَ [١] مُطلَقاً غيرَ مُقيَّدٍ بالوجودِ الصِّرفِ الَّذي يلحقُ الماهيَّةَ .

وإذا أُخِذَ لاحقاً لماهيَّةٍ [٢] ؛ فإنَّهُ وإن كانَ قد يُفارِقُ ذٰلكَ الشَّيءَ . . فليسَتْ تلكَ الماهيَّةُ ألبتَّةَ بواجبةِ الوجودِ مُطلَقاً ، ولا عارضاً لها وجوبُ الوجودِ مُطلَقاً ؛ لأنَّها لا تجبُ في كلِّ وقتٍ ، وواجبُ الوجودِ مُطلَقاً يجبُ في كلِّ وقتٍ .

---

(١) أي : ذٰلك الوجوبُ .

(٢) في (ج) : (لاحقَ الماهية) بدل (لاحقاً لماهية) .

وليسَ هٰكذا حالُ الوجوبِ [١] إذا أُخِذَ مُطلَقاً غيرَ مُقيَّدٍ بالوجودِ [٢] الصِّرفِ الَّذي يلحقُ الماهيَّةَ ؛ فلا ضيرَ لو قالَ قائلٌ : (إنَّ ذٰلكَ الوجودَ معلولُ الماهيَّةِ مِن هٰذهِ الجهةِ أو لشيءٍ آخَرَ) ؛ وذٰلكَ لأنَّ الوجودَ يجوزُ أن يكونَ معلولاً ، والوجوبُ المُطلَقُ الَّذي بالذَّاتِ لا يكونُ معلولاً .

فبقيَ : أن يكونَ واجبُ الوجودِ بالذَّاتِ مُطلَقاً مُتحقِّقاً مِن حيثُ هوَ واجبُ الوجودِ بنفْسِهِ . . واجبَ الوجودِ مِن دونِ تلكَ الماهيَّةِ ، فتكونُ تلكَ الماهيَّةُ عارضةً لواجبِ الوجودِ المُتحقِّقِ القوامِ بنفْسِهِ إن كانَ يُمكِنُ ، فواجبُ الوجودِ مُشارٌ إليهِ بالعقلِ في ذاتِهِ ، ويتحقَّقُ واجبُ الوجودِ وإن لم تكُنْ تلكَ الماهيَّةُ العارضةُ .

فإذاً : ليسَتْ تلكَ الماهيَّةُ ماهيَّةً للشَّيءِ المُشارِ إليهِ بالعقلِ أنَّهُ واجبُ الوجودِ ، بل ماهيَّةٌ لشيءٍ آخَرَ لاحقٍ لهُ وقد كانَتْ فُرِضَتْ ماهيَّةً لذٰلكَ الشَّيءِ ، هٰذا خَلْفٌ .

فلا ماهيَّةَ لواجبِ الوجودِ غيرَ أنَّهُ واجبُ الوجودِ ، وهٰذهِ هيَ الإِنِّيَّةُ .

وإذِ الإِنِّيَّةُ والوجودُ عارضانِ للماهيَّةِ . . فلا يخلو : أن يَلزَمَها لذاتِها ، أو لشيءٍ مِن خارجٍ .

ومُحالٌ أن يكونَ لذاتِ الماهيَّةِ ؛ فإنَّ التَّابعَ لا يتبعُ إلَّا موجوداً .

فيَلزَمُ أن يكونَ للماهيَّةِ وجودٌ قبلَ وجودِها [٣] .

فنقولُ : إنَّ كلَّ ما لهُ ماهيَّةٌ غيرُ الإِنِّيَّةِ . . فهوَ معلولٌ ؛ وذٰلكَ لأنَّكَ علمتَ

---

(١) في (ج ، د ، هـ ، و) : (الوجود) بدل (الوجوب) ، وفي هامش (ج) أُشير إلى المثبت بنسخة .

(٢) في (ج ، هـ) : (بالوجوب) بدل (بالوجود) .

(٣) في (ج ، د ، هـ ، و) زيادة : (وهٰذا محال) .

أنَّ الإنِّيَّةَ والوجودَ لا يقومُ مِنَ الماهيَّةِ الَّتي هيَ خارجةٌ عنِ الإنِّيَّةِ مقامَ الأمرِ المُقوِّمِ ، فيكونُ مِنَ اللَّوازمِ ، فلا يخلو :

إمَّا أن تَلزَمَ الماهيَّةَ لأنَّها تلكَ الماهيَّةُ .

وإمَّا أن يكونَ لزومُها إيَّاها بسببِ شيءٍ .

ومعنىٰ قولِنا : (اللُّزومُ) : اتِّباعُ الوجودِ ، ولن يتبعَ موجودٌ إلَّا موجوداً .

فإن كانَتِ الإنِّيَّةُ تتبعُ الماهيَّةَ وتَلزَمُها لنفْسِها . . فتكونُ الإنِّيَّةُ قد تبعَتْ في وجودِها وجوداً ، وكلُّ ما يتبعُ في وجودِهِ وجوداً . . فإنَّ متبوعَهُ موجودٌ بالذَّاتِ قَبْلَهُ ، فتكونُ الماهيَّةُ موجودةً بذاتِها قَبْلَ وجودِها ، وهٰذا خَلْفٌ .

فبقيَ : أن يكونَ الوجودُ لها عن علَّةٍ ؛ فكلُّ ذي ماهيَّةٍ معلولٌ ، وسائرُ الأشياءِ غيرُ الواجبِ الوجودِ . . فلها ماهيَّاتٌ ، تلكَ الماهيَّةُ هيَ الَّتي بأنفُسِها مُمكِنةُ الوجودِ ، وإنَّما يَعرِضُ لها وجودٌ مِن خارجٍ .

فالأوَّلُ لا ماهيَّةَ لهُ ، وذواتُ الماهيَّاتِ يفيضُ عليها الوجودُ منهُ ، فهوَ مُجرَّدُ الوجودِ بشرطِ سلبِ العدمِ وسائرِ الأوصافِ عنهُ .

ثمَّ سائرُ الأشياءِ الَّتي لها ماهيَّاتٌ . . فإنَّها مُمكِنةٌ تُوجَدُ بهِ .

وليسَ معنىٰ قولي : (إنَّهُ مُجرَّدُ الوجودِ بشرطِ سلبِ سائرِ الزَّوائدِ عنهُ) : أنَّهُ الموجودُ المُطلَقُ المُشترَكُ فيهِ إن كانَ موجودٌ هٰذهِ صفتُهُ ؛ فإنَّ ذٰلكَ ليسَ الموجودَ المُجرَّدَ بشرطِ السَّلبِ ، بلِ الموجودُ لا بشرطِ الإيجابِ .

أعني في الأوَّلِ : أنَّهُ الموجودُ معَ شرطِ لا زيادةِ تركيبٍ ، وهٰذا الآخَرُ هوَ الموجودُ لا بشرطِ الزِّيادةِ ؛ فلهٰذا ما كانَ الكلِّيُّ يُحمَلُ علىٰ كلِّ شيءٍ ، وهٰذا لا يُحمَلُ علىٰ ما هناكَ زيادةٌ ، وكلُّ شيءٍ غيرُهُ فهناكَ زيادةٌ .

والأوَّلُ أيضاً لا جنسَ لهُ ؛ وذٰلكَ لأنَّ الأوَّلَ لا ماهيَّةَ لهُ ، وما لا ماهيَّةَ لهُ . .

فلا جنسَ لهُ ؛ إذِ الجنسُ مَقولٌ في جوابِ : (ما هوَ ؟) ، والجنسُ مِن وجهٍ هوَ بعضُ الشَّيءِ ، والأوَّلُ قد تحقَّقَ أنَّهُ غيرُ مُركَّبٍ .

وأيضاً : إنَّ معنى الجنسِ لا يخلو :

إمَّا أن يكونَ واجبَ الوجودِ ، فلا يتوقَّفُ إلىٰ أن يكونَ هناكَ فصلٌ .

وإن لم يكُنْ واجبَ الوجودِ ، وكانَ مُقوِّماً لواجبِ الوجودِ . . كانَ واجبُ الوجودِ مُتقوِّماً بما ليسَ بواجبِ الوجودِ ، **هـٰذا خَلْفٌ** .

فالأوَّلُ لا جنسَ لهُ ؛ ولذٰلكَ فإنَّ الأوَّلَ لا فصلَ لهُ ، وإذ لا جنسَ لهُ ولا فصلَ لهُ . . فلا حدَّ لهُ ، ولا برهانَ عليهِ ؛ لأنَّهُ لا علَّةَ لهُ ، وكذٰلكَ لا لِمَ لهُ ، وستعلمُ أنَّهُ لا لِمِّيَّةَ لفعلِهِ .



ولقائلٍ أن يقولَ : إنَّكُم إن تحاشيتُم أن تُطلِقوا على الأوَّلِ اسمَ الجوهرِ . . فلستُم تتحاشونَ أن تُطلِقوا عليهِ معناهُ ؛ وذٰلكَ لأنَّهُ موجودٌ لا في موضوعٍ ، وهـٰذا المعنىٰ هوَ معنى الجوهرِ الَّذي جنَّستموهُ ؟

فنقولُ : ليسَ هـٰذا معنى الجوهرِ الَّذي جنَّسْناهُ ، **بل معنىٰ ذٰلكَ** : أنَّهُ الشَّيءُ ذو الماهيَّةِ المُتقرِّرةِ الَّذي وجودُهُ وجودٌ ليسَ في موضوعٍ ؛ كجسمٍ أو نفْسٍ .

والدَّليلُ علىٰ أنَّهُ إذا لم يُعنَ بالجوهرِ هـٰذا . . لم يكُنْ ألبتَّةَ جنساً : هوَ أنَّ المدلولَ عليهِ بلفظةِ (الموجودِ) ليسَ يقتضي جنسيَّةً ، والسَّلبُ الَّذي يلحقُ بهِ لا يزيدُهُ على الوجودِ إلَّا نسبةً مُباينةً ، وهـٰذا المعنىٰ ليسَ فيهِ إثباتُ شيءٍ مُحصَّلٍ بعدَ الوجودِ ، ولا هوَ معنىً للشَّيءِ بذاتِهِ ، بل هوَ بالنِّسبةِ فقطْ ؛ فالموجودُ لا في موضوعٍ إنَّما المعنى الإثباتيُّ فيهِ الَّذي يجوزُ أن يكونَ لذاتٍ

ما هوَ الموجودُ ، وبعدَهُ شيءٌ سلبيٌّ ومُضافٌ خارجٌ عنِ الهُويَّةِ الَّتي تكونُ للشَّيءِ .

فهٰذا المعنىٰ إن أُخِذَ علىٰ هٰذا الوجهِ . . لم يكُنْ جنساً ، وأنتَ قد علمتَ هٰذا في (المنطقِ) عِلماً مُتقَناً .

وقد تعلَّمتَ في (المنطقِ) أيضاً أنَّا إذا قلْنا : (كلُّ « أ ») مثلاً . . عنَيْنا كلَّ شيءٍ موصوفٍ بأنَّهُ (أ) ولو كانَ لهُ حقيقةٌ غيرُ الألِفيَّةِ ؛ فقولُنا في حدِّ الجوهرِ : (إنَّهُ الموجودُ لا في موضوعٍ) **معناهُ** : أنَّهُ الشَّيءُ الَّذي يُقالُ عليهِ : (موجودٌ لا في موضوعٍ) علىٰ أنَّ الموجودَ لا في موضوعٍ محمولٌ عليهِ ولهُ في نفْسِهِ ماهيَّةٌ ؛ مِثلُ الإنسانِ والحجرِ والشَّجرِ ، فهٰكذا يجبُ أن يُتصوَّرَ الجوهرُ حتَّىٰ يكونَ جنساً .

والدَّليلُ علىٰ أنَّ بينَ الأمرَينِ فَرْقاً ، وأنَّ الجنسَ أحدُهُما دونَ الآخَرِ : أنَّكَ تقولُ لشخصِ إنسانٍ ما مجهولِ الوجودِ : (إنَّهُ لا مَحالةَ هوَ ما وجودُهُ ألَّا يكونَ في موضوعٍ) ، ولا تقولُ : (إنَّهُ لا مَحالةَ موجودٌ الآنَ لا في موضوعٍ) .

وكأنَّا قد بالغْنا في تعريفِ هٰذا حيثُ تكلَّمْنا في (المنطقِ) .



فَصْلٌ

كأنّه تأكيدٌ أو تكرارٌ لما سلف من توحيد واجب الوجود وجميع صفاته السّلبيّة على سبيل الإنتاج

وبالحريِّ أن نُعيدَ القولَ في أنَّ حقيقةَ الأوَّلِ موجودةٌ للأوَّلِ دونَ غيرِهِ ؛ وذٰلكَ لأنَّ الواحدَ ممَّا هوَ واجبُ الوجودِ يكونُ ما هوَ بهِ هوَ وهوَ ذاتُهُ ومعناهُ : إمَّا مقصوراً عليهِ لذاتِ ذٰلكَ المعنىٰ ، أو لعلَّةٍ .

مثلاً : لو كانَ الشَّيءُ الواجبُ الوجودِ شيئاً هوَ هٰذا الإنسانُ . . فلا يخلو : إمَّا أن يكونَ هوَ هٰذا للإنسانيَّةِ ولأنَّهُ إنسانٌ ، أو لا يكونَ .

فإن كانَ لأنَّهُ إنسانٌ هوَ هٰذا . . فالإنسانيَّةُ تقتضي أن يكونَ هٰذا فقطْ .

فإن وُجِدَتْ لغيرِهِ . . فما اقتضَتِ الإنسانيَّةُ أن يكونَ هٰذا ، بل إنَّما صارَ هٰذا هٰذا لأمرٍ غيرِ الإنسانيَّةِ .

وكذٰلكَ الحالُ في حقيقةِ واجبِ الوجودِ ؛ فإنَّها إن كانَتْ لأجلِ نفْسِها هيَ هٰذا المُعيَّنَ . . استحالَ أن تكونَ تلكَ الحقيقةُ لغيرِهِ ، فتكونُ تلكَ الحقيقةُ ليسَتْ هٰذا (١) .

وإن كانَ تحقُّقُ هٰذا المعنىٰ لهٰذا المُعيَّنِ لا عن ذاتِهِ ، بل عن غيرِهِ ، وإنَّما هوَ هوَ لأنَّهُ هٰذا المُعيَّنُ . . فيكونُ وجودُهُ الخاصُّ لهُ مُستفاداً مِن غيرِهِ ، فلا يكونُ واجبَ الوجودِ ، وهٰذا خَلْفٌ .

فإذاً : حقيقةُ واجبِ الوجودِ لواجبِ الوجودِ الواحدِ فقطْ .

---

(١) في (ج) : (ليست إلا هٰذا) ، لكن أُشير في هامشها إلىٰ أن (إلا) زيادة من نسخة .

وكيفَ تكونُ الماهيَّةُ المُجرَّدةُ عنِ المادَّةِ لذاتَينِ والشَّيئانِ إنَّما يكونانِ اثنَينِ : إمَّا بسببِ المعنىٰ ، وإمَّا بسببِ الحاملِ للمعنىٰ ، وإمَّا بسببِ الوضعِ والمكانِ ، أو بسببِ الوقتِ والزَّمانِ ، **وبالجُملةِ** : لعلَّةٍ مِنَ العِللِ ؟!

لأنَّ كلَّ اثنَينِ لا يختلفانِ بالمعنىٰ . . فإنَّما يختلفانِ بشيءٍ عارضٍ للمعنىٰ مُقارِنٍ لهُ ؛ فكلُّ ما ليسَ لهُ وجودٌ إلَّا وجودُ معنىً ، ولا يتعلَّقُ بسببٍ خارجٍ أو حالةٍ خارجةٍ . . فبماذا يُخالِفُ مِثلَهُ ؟

فإذاً : لا يكونُ لهُ مُشارِكٌ في معناهُ ، فالأوَّلُ لا ندَّ لهُ .



وأيضاً : فإنَّا نقولُ : إنَّ وجوبَ الوجودِ لا يجوزُ أن يكونَ معنىً مُشترَكاً فيهِ لعدَّةٍ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ؛ لا مُتَّفِقي الحقائقِ والأنواعِ ، ولا مُختلِفي الحقائقِ والأنواعِ .

أمَّا أوَّلُ ذٰلكَ . . فإنَّ وجوبَ الوجودِ لا ماهيَّةَ تُقارِنُهُ غيرُ وجوبِ الوجودِ ، فلا يُمكِنُ أن يكونَ لحقيقةِ وجوبِ الوجودِ اختلافٌ بعدَ وجوبِ الوجودِ .



وأيضاً : لا يخلو : إمَّا أن يكونَ ما يختلفُ بهِ آحادُ واجبِ الوجودِ بعدَ الاتِّفاقِ في وجوبِ الوجودِ أشياءَ موجودةً لكلِّ واحدٍ مِنَ المُتَّفِقينَ فيهِ بها يُخالِفُ صاحبَهُ ، أو غيرَ موجودةٍ لشيءٍ منها ، أو موجودةً لبعضِها وليسَ في البعضِ الآخَرِ إلَّا عدمُها .

فإن كانَتْ غيرَ موجودةٍ ، وليسَ هناكَ شيءٌ يقعُ بهِ الاختلافُ بعدَ الاتِّفاقِ . . فلا اختلافَ بينَهُما في الحقائقِ ؛ فهيَ مُتَّفِقةُ الحقائقِ وقد قلْنا : إنَّها تختلفُ حقائقُها بعدَما اشتركَتْ فيهِ .

وإن كانَتْ غيرَ موجودةٍ في بعضِها وموجودةً في بعضِها ؛ مثلاً : أن يكونَ أحدُهُما انفصلَ عنِ الآخَرِ بأنَّ لهُ حقيقةَ وجوبِ الوجودِ وشيئاً هوَ الشَّرطُ في الانفصالِ ، وللآخَرِ حقيقةَ وجوبِ الوجودِ معَ عدمِ الشَّرطِ الَّذي لذٰلكَ ، وإنَّما فارقَهُ لأجلِ هـٰذا العدمِ فقطْ ، وليسَ هناكَ شيءٌ إلَّا العدمَ ، وينفصلُ بهِ مِنَ الآخَرِ . . فيكونُ مِن شأنِ وجوبِ الوجودِ والحقيقةِ الَّتي لهُ أن تثبتَ قائمةً معَ عدمِ شرطٍ يلحقُ بهِ ، والعدمُ لا معنىٰ لهُ مُحصَّلاً في الأشياءِ ، وإلَّا . . لَكانَ في شيءٍ واحدٍ معانٍ بلا نهايةٍ ؛ فإنَّ فيهِ اختلافَ أشياءَ بلا نهايةٍ .

فلا يخلو : إمَّا أن يكونَ وجوبُ الوجودِ مُتحقِّقاً في الثَّاني مِن دونِ الزِّيادةِ الَّتي لهُ ، أو لا يكونَ .

فإن لم يكُنْ . . فيكونُ ليسَ لهُ دونَهُ وجوبُ الوجودِ ، ويكونُ شرطاً في وجوبِ الوجودِ في الآخَرِ أيضاً .

وإن كانَ . . فتكونُ الزِّيادةُ فضلاً أيضاً ، وليسَ مِن وجوبِ الوجودِ وهوَ معَ ذٰلكَ مُركَّبٌ ، وواجبُ الوجودِ غيرُ مُركَّبٍ .

وإن كانَ لكلِّ واحدٍ منهُما ما ينفصلُ بهِ عنِ الآخَرِ . . فهوَ يقتضي التَّركيبَ في كلِّ واحدٍ منهُما .

ثمَّ لا يخلو : إمَّا أن يكونَ وجوبُ الوجودِ يتمُّ وجوبَ وجودٍ دونَ كلِّ واحدٍ مِنَ الزِّيادتَينِ ، أو يكونَ ذٰلكَ شرطاً لهُ في أن يتمَّ .

فإن تمَّ . . فوجوبُ الوجودِ لا اختلافَ فيهِ في الذَّاتِ ، إنَّما الاختلافُ لعوارضَ تلحقُهُ وقد قامَ الوجودُ واجباً مُستغنِياً في قوامِهِ عن تلكَ اللَّواحقِ .

وإن لم يتمَّ . . فلا يخلو : إمَّا ألَّا يتمَّ دونَ ذٰلكَ في أن يكونَ لهُ حقيقةُ وجوبِ الوجودِ ، وإمَّا أن يكونَ وجوبُ الوجودِ معنىً مُتحقِّقاً في نفْسِهِ .

وليسَ ذاتِكَ ولا أحدُهُما داخلاً في هُويَّتِهِ مِن حيثُ هوَ واجبُ الوجودِ ، ولٰكنَّهُ لا بدَّ مِن أن يصيرَ حاصلُ الوجودِ بأحدِهِما ؛ مِثلُ أنَّ الهَيُولىٰ وإن كانَتْ لها جوهريَّتُها في حدِّ هَيُوليَّتِها . . فإنَّ وجودَها بالفعلِ : إمَّا بهٰذهِ الصُّورةِ ، وإمَّا بالأُخرىٰ .

وأيضاً : اللَّونُ ؛ فإنَّهُ وإن كانَ فصلُ السَّوادِ لا يُقوِّمُهُ مِن حيثُ هوَ لونٌ ، ولا فصلُ البياضِ . . فإنَّ كلَّ واحدٍ منهُما كالعلَّةِ لهُ في أن يُوجَدَ بالفعلِ ويحصلَ ، وليسَ أحدُهُما علَّةً لهُ بعينِهِ بالفعلِ ، بل أيُّهُما اتَّفقَ ، ولٰكنْ ذٰلكَ في حالٍ ، وذٰلكَ في حالٍ .

فإن كانَ الأمرُ علىٰ مُقتضى الوجهِ الأوَّلِ . . فكلٌّ واحدٍ منهُما داخلٌ في تقويمِ وجوبِ الوجودِ وشرطٌ فيهِ ؛ فحيثُ كانَ وجوبُ الوجودِ . . وجبَ أن يكونَ معَهُ .

وإن كانَ علىٰ مُقتضى المعنى الثَّاني . . فواجبُ الوجودِ يحتاجُ إلىٰ شيءٍ يُوجَدُ بهِ ، فيكونُ واجبُ الوجودِ مِن بعدِما يتقرَّرُ لهُ معنىٰ أنَّهُ واجبُ الوجودِ . . يحتاجُ إلىٰ شيءٍ آخَرَ يُوجَدُ بهِ ، وهٰذا مُحالٌ .

وأمَّا في اللَّونِ ، وفي الهَيُولىٰ . . فليسَ الأمرُ هناكَ علىٰ هٰذهِ الصُّورةِ ؛ فإنَّ الهَيُولىٰ في أنَّهُ هَيُولىٰ . . شيءٌ ، واللَّونَ في أنَّهُ لونٌ . . شيءٌ ، وفي أنَّهُ موجودٌ . . شيءٌ .

ونظيرُ اللَّونِ هناكَ . . هوَ واجبُ الوجودِ ها هنا ، ونظيرُ فصلِ السَّوادِ أوِ البياضِ هناكَ . . هوَ ما يختصُّ بهِ كلُّ واحدٍ مِنَ المفروضَينِ ها هنا ؛ فكما أنَّ كلَّ واحدٍ مِن فصلَيِ السَّوادِ والبياضِ لا مَدخَلَ لهُ في تقرُّرِ اللَّونيَّةِ لونيَّةً . . كذٰلكَ يجبُ أن يكونَ خاصَّةُ كلِّ واحدٍ مِن هٰذَينِ المفروضَينِ لا مَدخَلَ لهُ في تقرُّرِ وجوبِ الوجودِ .

وأمَّا هناكَ . . فكانَ المَدخَلُ للفصلَينِ في أن صارَ اللَّونُ موجوداً ؛ أي : صارَ اللَّونُ شيئاً هوَ غيرُ اللَّونِ ، وزائداً علىٰ أنَّهُ لونٌ .

وها هنا ليسَ يُمكِنُ ذٰلكَ ؛ لأنَّ وجوبَ الوجودِ يكونُ مُتقرِّرَ الوجودِ ، بل هوَ مُقرِّرُ الوجودِ ، بلِ الوجودُ شرطٌ في تقرُّرِ ماهيَّةِ واجبِ الوجودِ ، أو هوَ نفْسُهُ معَ عدمِ عدمٍ أوِ امتناعِ بطلانٍ .

وأمَّا في اللَّونِ . . فالوجودُ لاحقٌ يلحقُ ماهيَّةً هيَ اللَّونُ ، فتُوجَدُ الماهيَّةُ الَّتي هيَ بنفْسِها لونٌ عيناً موجودةً بالوجودِ (١) .

فلو كانَتِ الخاصِّيَّةُ ليسَتْ علَّةً في تقرُّرِ ماهيَّةِ وجوبِ الوجودِ ، بل في أن يحصلَ لهُ الوجودُ ، وكانَ الوجودُ أمراً خارجاً عن تلكَ الماهيَّةِ خروجَها عن ماهيَّةِ اللَّونِ . . كانَ الأمرُ مُستمِرّاً علىٰ قياسِ سائرِ الأسماءِ العامَّةِ المُنفصِلةِ بفصولٍ وبالجُملةِ المُنقسِمةِ في معانٍ مُختلِفةٍ ، لٰكنِ الوجودُ يجبُ أن يكونَ حاصلاً حتَّىٰ يكونَ وجوبُهُ ، فتكونُ الخاصِّيَّةُ كأنَّها تحتاجُ إليها كشيءٍ في أمرٍ هوَ الَّذي استغنىٰ فيهِ عنها ، **وهٰذا خَلْفٌ مُحالٌ** .

بلِ الوجودُ ليسَ لهُ الوجودُ كشيءٍ ثانٍ يحتاجُ إليهِ كما للَّونيَّةِ وجودٌ ثانٍ .

وبالجُملةِ : كيفَ يكونُ شيءٌ خارجٌ عن وجوبِ الوجودِ شرطاً في وجوبِ الوجودِ ؟! ومعَ ذٰلكَ فإنَّ حقيقةَ وجوبِ الوجودِ كيفَ يتعلَّقُ بمُوجِبٍ لهُ (٢) ، فيكونُ وجوبُ الوجودِ في نفْسِهِ إمكانَ الوجودِ ؟!

ونُقرِّرُ مِن رأسٍ فنقولُ بالجُملةِ : إنَّ الفصولَ وما يجري مَجراها لا يتحقَّقُ بها حقيقةُ المعنى الجنسيّ مِن حيثُ معناهُ ، بل ربَّما كانَتْ علَّةً لتقويمِ الحقيقةِ

---

(١) في (د ، هـ ، و) : (بالفعل) بدل (بالوجود) .
(٢) في (د ، هـ ، و) : (لها) بدل (له) .

موجودةً ؛ فإنَّ النَّاطقَ ليسَ شرطاً يتعلَّقُ بهِ الحيوانُ في أنَّ لهُ معنى الحيوانِ وحقيقتَهُ ، بل في أن يكونَ موجوداً مُعيَّناً .

وإذا كانَ المعنى العامُّ هوَ نفْسَ واجبِ الوجودِ ، وكانَ الفصلُ يحتاجُ إليهِ في أن يكونَ واجبُ الوجودِ موجوداً . . دخلَ ما هوَ كالفصلِ في ماهيَّةِ ما هوَ كالجنسِ ، والحالُ فيما يقعُ بهِ اختلافٌ غيرُ فصليٍّ في جميعِ هٰذا . . ظاهرٌ .

فبُيِّنَ : أنَّ وجوبَ الوجودِ ليسَ مُشترَكاً فيهِ ، فالأوَّلُ لا شريكَ لهُ .

وإذ هوَ بريءٌ عن كلِّ مادَّةٍ وعلائقِها وعنِ الفسادِ ، وكلاهُما شرطُ ما يقعُ تحتَ التَّضادِّ . . فالأوَّلُ لا ضدَّ لهُ .

فقد وضَحَ : أنَّ الأوَّلَ لا جنسَ لهُ ولا ماهيَّةَ لهُ ، ولا كيفيَّةَ لهُ ولا كمِّيَّةَ لهُ ، ولا أينَ لهُ ولا متىٰ لهُ ، ولا ندَّ لهُ ولا شريكَ لهُ ولا ضدَّ لهُ تعالىٰ وجلَّ .

وأنَّهُ لا حدَّ لهُ ولا برهانَ عليهِ ، بل هوَ البرهانُ علىٰ كلِّ شيءٍ ، بل إنَّما عليهِ الدَّلائلُ الواضحةُ .

وأنَّهُ إذا حقَّقتَهُ . . فإنَّما يُوصَفُ بعدَ الإنِّيَّةِ بسلبِ المُشابِهاتِ عنهُ وبإيجابِ الإضافاتِ كلِّها إليهِ ؛ فإنَّ كلَّ شيءٍ منهُ وليسَ هوَ مُشارِكاً لِمَا منهُ ، وهوَ كلُّ شيءٍ وليسَ هوَ شيئاً مِنَ الأشياءِ بعدَهُ .



فَصْلٌ

في أنّه تامّ، بل فوق التّمام، وخيرٌ ويفيد كلّ شيءٍ بعده وأنّه حقٌّ، وأنّه عقلٌ مَحْض ويعقل كلّ شيءٍ، وكيف ذلك وكيف يعلم ذاته، وأنّه كيف يعلم الكلّيّات، وكيف يعلم الجزئيّات وعلى أيّ وجهٍ لا يجوز أن يقال: يدركها

فواجبُ الوجودِ تامُّ الوجودِ ؛ لأَنَّهُ ليسَ شيءٌ مِن وجودِهِ وكمالاتِ وجودِهِ قاصراً عنهُ ، ولا شيءٌ مِن جنسِ وجودِهِ خارجاً عن وجودِهِ لغيرِهِ كما يخرجُ في غيرِهِ ؛ مِثلُ الإنسانِ ؛ فإنَّ أشياءَ كثيرةً مِن كمالاتِ وجودِهِ قاصرةٌ عنهُ ، **وأيضاً** : فإنَّ إنسانيَّتَهُ تُوجَدُ لغيرِهِ .

بل واجبُ الوجودِ فوقَ التَّمامِ ؛ لأَنَّهُ ليسَ إنَّما لهُ الوجودُ الَّذي لهُ فقطْ ، بل كلُّ وجودٍ أيضاً . . فهوَ فاضلٌ عن وجودِهِ ، ولهُ وفائضٌ عنهُ .

وواجبُ الوجودِ بذاتِهِ خيرٌ محضٌ ، **والخيرُ بالجُملةِ** : هوَ ما يتشوَّقُهُ كلُّ شيءٍ ، وما يتشوَّقُهُ كلُّ شيءٍ هوَ الوجودُ أو كمالُ الوجودِ مِن بابِ الوجودِ .

والعدمُ مِن حيثُ هوَ عدمٌ . . لا يُتشوَّقُ ، بل مِن حيثُ يتبعُهُ وجودٌ أو كمالٌ للوجودِ ، فيكونُ المُتشوَّقُ بالحقيقةِ الوجودَ ؛ فالوجودُ خيرٌ محضٌ وكمالٌ محضٌ .

والخيرُ بالجُملةِ : هوَ ما يتشوَّقُهُ كلُّ شيءٍ في حدِّهِ ويتمُّ بهِ وجودُهُ ، والشَّرُّ لا ذاتَ لهُ ، بل هوَ : إمَّا عدمُ جوهرٍ ، أو عدمُ صلاحِ حالِ الجوهرِ .

فالوجودُ خيريَّةٌ ، وكمالُ الوجودِ خيريَّةُ الوجودِ .

والوجودُ الَّذي لا يُقارِنُهُ عدمٌ ؛ لا عدمُ جوهرٍ ولا عدمُ شيءٍ للجوهرِ ، بل هوَ دائماً بالفعلِ . . فهوَ خيرٌ محضٌ .

والمُمكِنُ الوجودِ بذاتِهِ ليسَ خيراً محضاً ؛ لأنَّ ذاتَهُ بذاتِهِ لا يجبُ لهُ الوجودُ بذاتِهِ ، فذاتُهُ بذاتِهِ تحتملُ العدمَ ، وما احتملَ العدمَ بوجهٍ ما . . فليسَ مِن جميعِ جهاتِهِ بريئاً مِنَ الشَّرِّ والنَّقصِ .

فإذاً : ليسَ الخيرُ المحضُ إلَّا الواجبَ الوجودِ بذاتِهِ .

وقد يُقالُ أيضاً : (خيرٌ) لِمَا كانَ مُفيداً لكمالاتِ الأشياءِ وخيراتِها ، **وقد بانَ** : أنَّ واجبَ الوجودِ يجبُ أن يكونَ لذاتِهِ مُفيداً لكلِّ وجودٍ ولكلِّ كمالِ وجودٍ ؛ فهوَ مِن هٰذهِ الجهةِ خيرٌ أيضاً لا يدخلُهُ نقصٌ ولا شرٌّ .

وكلُّ واجبِ الوجودِ فهوَ حقٌّ ؛ لأنَّ حقيقةَ كلِّ شيءٍ خصوصيَّةُ وجودِهِ الَّذي يثبتُ لهُ ؛ فلا أحقَّ إذاً مِن واجبِ الوجودِ .

وقد يُقالُ : (حقٌّ) أيضاً لِمَا يكونُ الاعتقادُ لوجودِهِ صادقاً ؛ فلا أحقَّ بهٰذهِ الحقيقةِ ممَّا يكونُ الاعتقادُ لوجودِهِ صادقاً معَ صدقِهِ دائماً ومعَ دوامِهِ لذاتِهِ لا لغيرِهِ .

وسائرُ الأشياءِ فإنَّ ماهيَّاتِها ـ كما علمتَ ـ لا تستحقُّ الوجودَ ، بل هيَ في أنفُسِها وقطعِ إضافتِها إلىٰ واجبِ الوجودِ تستحقُّ العدمَ ؛ فلذٰلكَ كلُّها في أنفُسِها باطلةٌ وبهِ حقَّةٌ ، وبالقياسِ إلى الوجهِ الَّذي يَلِيهِ حاصلةٌ ؛ فلذٰلكَ كلُّ شيءٍ هالكٌ إلَّا وجهَهُ ؛ فهوَ أحقُّ بأن يكونَ حقّاً .

وواجبُ الوجودِ عقلٌ محضٌ ؛ لأنَّهُ ذاتٌ مُفارِقةٌ للمادَّةِ مِن كلِّ وجهٍ ، وقد عرفتَ أنَّ السَّببَ في ألَّا يعقلَ الشَّيءُ . . هوَ المادَّةُ وعلائقُها لا وجودُهُ .

وأمَّا الوجودُ الصُّوريُّ . . فهوَ الوجودُ العقليُّ ، وهوَ الوجودُ الَّذي إذا تقرَّرَ

في شيءٍ . . صارَ للشَّيءِ بهِ عقلٌ ، والَّذي يحتملُ نيلَهُ هوَ عقلٌ بالقوَّةِ ، والَّذي نالَهُ بعدَ القوَّةِ هوَ عقلٌ بالفعلِ علىٰ سبيلِ الاستكمالِ ، والَّذي هوَ لهُ ذاتُهُ هوَ عقلٌ بذاتِهِ .

وكذٰلكَ هوَ معقولٌ محضٌ ؛ لأنَّ المانعَ للشَّيءِ أن يكونَ معقولاً . . هوَ أن يكونَ في مادَّةٍ وعلائقِها ، وهوَ المانعُ عن أن يكونَ عقلاً ، قد تبيَّنَ لكَ هٰذا .

فالبريءُ عنِ المادَّةِ والعلائقِ المُتحقِّقُ بالوجودِ المُفارِقِ . . هوَ معقولٌ لذاتِهِ ، ولأنَّهُ عقلٌ بذاتِهِ وهوَ أيضاً معقولٌ بذاتِهِ . . فهوَ معقولُ ذاتِهِ ؛ فذاتُهُ عقلٌ وعاقلٌ ومعقولٌ لا أنَّ هناكَ أشياءَ مُتكثِّرةً .

وذٰلكَ لأنَّهُ بما هوَ هُويَّةٌ مُجرَّدةٌ . . عقلٌ ، وبما يُعتبَرُ لهُ أنَّ هُويَّتَهُ المُجرَّدةُ لذاتِهِ . . فهوَ معقولٌ لذاتِهِ ، وبما يُعتبَرُ لهُ أنَّ ذاتَهُ لهُ هُويَّةٌ مُجرَّدةٌ . . هوَ عاقلُ ذاتِهِ .

فإنَّ المعقولَ هوَ الَّذي ماهيَّتُهُ المُجرَّدةُ لشيءٍ ، والعاقلَ هوَ الَّذي لهُ ماهيَّةٌ مُجرَّدةٌ لشيءٍ ، وليسَ في شرطِ هٰذا الشَّيءِ أن يكونَ هوَ أو آخَرُ ، بل شيءٌ مُطلَقاً ، والشَّيءُ مُطلَقاً أعمُّ مِن هوَ أو غيرِهِ .

فالأوَّلُ باعتبارِكَ أنَّ لهُ ماهيَّةً مُجرَّدةً لشيءٍ . . هوَ عاقلٌ ، وباعتبارِكَ أنَّ ماهيَّتَهُ مُجرَّدةٌ لشيءٍ . . هوَ معقولٌ ، وهٰذا الشَّيءُ هوَ ذاتُهُ ؛ فهوَ عاقلٌ بأنَّ لهُ الماهيَّةَ المُجرَّدةَ الَّتي لشيءٍ هوَ ذاتُهُ ، ومعقولٌ بأنَّ ماهيَّتَهُ المُجرَّدةَ هيَ لشيءٍ هوَ ذاتُهُ .

وكلُّ مَن تفكَّرَ قليلاً . . علمَ أنَّ العاقلَ يقتضي شيئاً معقولاً ، وهٰذا الاقتضاءُ لا يتضمَّنُ أنَّ ذٰلكَ الشَّيءَ آخَرُ أو هوَ ، بلِ المُتحرِّكُ إذا اقتضىٰ شيئاً مُحرِّكاً . . لم يكُنْ نفْسُ هٰذا الاقتضاءِ يُوجِبُ أن يكونَ شيئاً آخَرَ أو هوَ ، بل نوعٌ آخَرُ

مِنَ البحثِ يُوجِبُ ذٰلكَ ، ويُبيِّنُ أنَّهُ مِنَ المُحالِ أن يكونَ ما يتحرَّكُ هوَ ما يُحرِّكُ (١) .

ولذٰلكَ لم يمتنعْ أن يَتصوَّرَ فريقٌ لهُم عددٌ أنَّ في الأشياءِ شيئاً مُحرِّكاً لذاتِهِ إلىٰ وقتِ أن قامَ البرهانُ على امتناعِهِ ، ولم يكُنْ نفْسُ تصوُّرِ المُحرِّكِ والمُتحرِّكِ يُوجِبُ ذٰلكَ ؛ إذ كانَ المُتحرِّكُ يُوجِبُ أن يكونَ لهُ شيءٌ مُحرِّكٌ بلا شرطِ أنَّهُ آخَرُ أو هوَ ، والمُحرِّكُ يُوجِبُ أن يكونَ لهُ شيءٌ مُتحرِّكٌ عنهُ بلا شرطِ أنَّهُ آخَرُ أو هوَ .

وكذٰلكَ المُضافاتُ تُعرَفُ اثنَينِيَّتُها لأمرٍ لا لنفْسِ النِّسبةِ والإضافةِ المفروضةِ في الذِّهنِ ؛ فإنَّا نعلمُ يقيناً أنَّ لنا قوَّةً نعقلُ بها الأشياءَ :

فإمَّا أن تكونَ القوَّةُ الَّتي نعقلُ بها هٰذهِ القوَّةَ هيَ هٰذهِ القوَّةَ نفْسَها ، فتكونُ هيَ نفْسُها تعقلُ ذاتَها .

أو تعقلَ ذٰلكَ قوَّةٌ أُخرىٰ ، فتكونُ لنا قوَّتانِ : قوَّةٌ نعقلُ الأشياءَ بها ، وقوَّةٌ نعقلُ بها هٰذهِ القوَّةَ ، ثمَّ يتسلسلُ الكلامُ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ ، فيكونُ فينا قُوىً تعقلُ الأشياءَ بلا نهايةٍ بالفعلِ .

فقد بانَ : أنَّ نفْسَ كونِ الشَّيءِ معقولاً لا يُوجِبُ أن يكونَ معقولَ شيءٍ ، ذٰلكَ الشَّيءُ آخَرُ .

وبهٰذا تبيَّنَ : أنَّهُ ليسَ يقتضي العاقلُ أن يكونَ عاقلَ شيءٍ آخَرَ ، بل كلُّ ما تُوجَدُ لهُ الماهيَّةُ المُجرَّدةُ . . فهوَ عاقلٌ ، وكلُّ ماهيَّةٍ مُجرَّدةٍ تُوجَدُ لهُ أو لغيرِهِ . . فهوَ معقولٌ ؛ إذ كانَتْ هٰذهِ الماهيَّةُ لذاتِها عاقلةً ، ولذاتِها أيضاً معقولةً لكلِّ ماهيَّةٍ مُجرَّدةٍ تُفارِقُها أو لا تُفارِقُها .

---

(١) في (د ، هـ) زيادة : (بيانَ ما يُجهَل بالفطرة ويُكتسَب بالبحث) .

فقد فهمتَ أنَّ نفْسَ كونِهِ معقولاً وعاقلاً لا يُوجِبُ أن يكونَ اثنَينِ في الذَّاتِ ، ولا اثنَينِ في الاعتبارِ أيضاً ؛ فإنَّهُ ليسَ تحصيلُ الأمرَينِ إلَّا اعتبارَ أنَّ ماهيَّةً مُجرَّدةً لذاتِها ، وأنَّ ماهيَّةً مُجرَّدةً ذاتُها لها ، وها هنا تقديمٌ وتأخيرٌ في ترتيبِ المعاني ، والغرضُ المُحصَّلُ شيءٌ واحدٌ بلا قسمةٍ .

فقد بانَ : أنَّ كونَهُ عاقلاً ومعقولاً لا يُوجِبُ فيهِ كثرةً ألبتَّةَ .

وليسَ يجوزُ أن يكونَ واجبُ الوجودِ يعقلُ الأشياءَ مِنَ الأشياءِ ، وإلَّا . . فذاتُهُ :

إمَّا مُتقوِّمةٌ بما يعقلُ ، فيكونُ تقوُّمُها بالأشياءِ .

وإمَّا عارضةٌ لها أن تعقلَ ، فلا تكونُ واجبةَ الوجودِ مِن كلِّ جهةٍ ، وهـٰذا مُحالٌ ، ويكونُ لولا أُمورٌ مِن خارجٍ . . لم يكُنْ هوَ بحالٍ ، ويكونُ لهُ حالٌ لا يَلزَمُ عن ذاتِهِ ، بل عن غيرِهِ ، فيكونُ لغيرِهِ فيهِ تأثيرٌ ، والأُصولُ السَّالفةُ تُبطِلُ هـٰذا وما أشبهَهُ .

ولأنَّهُ مَبدَأُ كلِّ وجودٍ فيعقلُ مِن ذاتِهِ ما هوَ مَبدَأٌ لهُ ، وهوَ مَبدَأٌ للموجوداتِ التَّامَّةِ بأعيانِها ، والموجوداتِ الكائنةِ الفاسدةِ بأنواعِها أوَّلاً ، وبتوسُّطِ ذٰلكَ بأشخاصِها .

ومِن وجهٍ آخَرَ : فلا يجوزُ أن يكونَ عاقلاً لهـٰذهِ المُتغيِّراتِ معَ تغيُّرِها مِن حيثُ هيَ مُتغيِّرةٌ عقلاً زمانيّاً مُشخَّصاً ، بل علىٰ نحوٍ آخَرَ نُبيِّنُهُ ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ تارةً يعقلُ عقلاً زمانيّاً منها أنَّها موجودةٌ غيرُ معدومةٍ ، وتارةً يعقلُ عقلاً زمانيّاً منها أنَّها معدومةٌ غيرُ موجودةٍ ، فيكونُ لكلِّ واحدٍ مِنَ الأمرَينِ صورةٌ عقليَّةٌ علىٰ حِدَةٍ ، ولا واحدةَ مِنَ الصُّورتَينِ تبقىٰ معَ الثَّانيةِ ، فيكونُ واجبُ الوجودِ مُتغيِّرَ الذَّاتِ .

ثمَّ الفاسداتُ إن عُقِلَتْ بالماهيَّةِ المُجرَّدةِ وبما يتبعُها ممَّا لا يتشخَّصُ . . لم تُعقَلْ بما هيَ فاسدةٌ .

وإن أُدرِكَتْ بما هيَ مُقارِنةٌ لمادَّةٍ وعوارضِ مادَّةٍ ووقتٍ وتشخيصٍ . . لم تكُنْ معقولةً ، بل محسوسةً أو مُتخيَّلةً ، **ونحنُ قد بيَّنَّا في كتبٍ أُخرىٰ** : أنَّ كلَّ صورةٍ لمحسوسٍ وكلَّ صورةٍ خياليَّةٍ . . فإنَّما تُدرَكُ مِن حيثُ هيَ محسوسةٌ أو مُتخيَّلةٌ بآلةٍ مُتجزِّئةٍ .

وكما أنَّ إثباتَ كثيرٍ مِنَ الأفاعيلِ للواجبِ الوجودِ نقصٌ لهُ . . كذٰلكَ إثباتُ كثيرٍ مِنَ التَّعقُّلاتِ ، بل واجبُ الوجودِ إنَّما يعقلُ كلَّ شيءٍ علىٰ نحوٍ كلِّيٍّ ، ومعَ ذٰلكَ فلا يعزُبُ عنهُ شيءٌ شخصيٌّ ؛ فلا يعزُبُ عنهُ مثقالُ ذرَّةٍ في السَّماواتِ والأرضِ ، وهٰذا مِنَ العجائبِ الَّتي يُحوِجُ تصوُّرُها إلىٰ لطفِ قريحةٍ .

وأمَّا كيفيَّةُ ذٰلكَ ؛ فلأنَّهُ إذا عقلَ ذاتَهُ ، وعقلَ أنَّهُ مَبدَأُ كلِّ موجودٍ . . عقلَ أوائلَ الموجوداتِ عنهُ وما يتولَّدُ عنها ، ولا شيءَ مِنَ الأشياءِ يُوجَدُ إلَّا وقد صارَ مِن جهةٍ ما يكونُ واجباً بسببِهِ ، وقد بيَّنَّا هٰذا ، فتكونُ هٰذهِ الأسبابُ يتأدَّىٰ بمُصادَماتِها إلىٰ أن تُوجَدَ عنها الأُمورُ الجزئيَّةُ .

فالأوَّلُ يعلمُ الأسبابَ ومُطابقاتِها ، فيعلمُ ضرورةً ما تتأدَّىٰ إليهِ وما بينَها مِنَ الأزمنةِ وما لها مِنَ العوداتِ ؛ لأنَّهُ ليسَ يُمكِنُ أن يعلمَ تلكَ ولا يعلمَ هٰذا ، فيكونُ مُدرِكاً للأُمورِ الجزئيَّةِ مِن حيثُ هيَ كلِّيَّةٌ ؛ أعني : مِن حيثُ لها صفاتٌ .

وإن تخصَّصَتْ بها شخصاً . . فبالإضافةِ إلىٰ زمانٍ مُتشخِّصٍ أو حالٍ مُتشخِّصةٍ ، لو أُخِذَتْ تلكَ الحالُ بصفاتِها . . كانَتْ أيضاً بمنزلتِها ؛ لكونِها تستندُ إلىٰ مَبادئَ ، كلُّ واحدٍ منها نوعُهُ في شخصِهِ ، فيستندُ إلىٰ أُمورٍ

شخصيَّةٍ ، وقد قلْنا : إنَّ مِثلَ هٰذا الاستنادِ قد يجعلُ للشخصيَّاتِ رسماً ووصفاً مقصوراً عليها .

فإن كانَ ذٰلكَ الشَّخصُ ممَّا هوَ عندَ العقلِ شخصيٌّ أيضاً . . كانَ للعقلِ إلىٰ ذٰلكَ المرسومِ سبيلٌ ؛ وذٰلكَ هوَ الشَّخصُ الَّذي هوَ واحدٌ في نوعِهِ لا نظيرَ لهُ ؛ ككُرةِ الشَّمسِ ـ مثلاً ـ أو كالمُشتري ، وأمَّا إذا كانَ النَّوعُ مُنتشِراً في الأشخاصِ . . لم يكُنْ للعقلِ إلىٰ رسمِ ذٰلكَ الشَّيءِ سبيلٌ إلَّا أن يُشارَ إليهِ ابتداءً علىٰ ما عرفتَهُ .



ونعودُ ونقولُ : كما أنَّكَ إذ تعلمُ حركاتِ السَّماويَّاتِ كلِّها . . فأنتَ تعلمُ كلَّ كسوفٍ وكلَّ اتِّصالٍ وانفصالٍ جزئيٍّ يكونُ بعينِهِ ، ولٰكنْ علىٰ نحوٍ كلِّيٍّ ؛ لأنَّكَ تقولُ في كسوفٍ ما : (إنَّهُ كسوفٌ يكونُ بعدَ زمانِ حركةٍ يكونُ لكذا مِن كذا شماليّاً نصفيّاً ، ينفصلُ القمرُ منهُ إلىٰ مُقابَلةِ كذا ، ويكونُ بينَهُ وبينَ كسوفٍ مِثلِهِ سابقٍ لهُ أو مُتأخِّرٍ عنهُ مُدَّةُ كذا) .

وكذٰلكَ بينَ حالِ الكسوفَينِ الآخَرَينِ ، حتَّىٰ لا تُقدِّرُ عارضاً مِن عوارضِ تلكَ الكسوفاتِ إلَّا علمتَهُ (١) ، ولٰكنَّكَ علمتَهُ كلِّيّاً ؛ لأنَّ هٰذا المعنىٰ قد يجوزُ أن يُحمَلَ علىٰ كسوفاتٍ كثيرةٍ ، كلُّ واحدٍ منها يكونُ حالُهُ تلكَ الحالَ ، لٰكنَّكَ تعلمُ بحُجَّةٍ ما أنَّ ذٰلكَ الكسوفَ لا يكونُ إلَّا واحداً بعينِهِ ، وهٰذا لا يدفعُ الكلِّيَّةَ إن تذكَّرتَ ما قلْناهُ قبلُ .

ولٰكنَّكَ معَ هٰذا كلِّهِ ربَّما لم يَجُزْ أن تحكمَ في هٰذا الآنَ بوجودِ هٰذا

---

(١) في (و) : (تعرف) بدل (تُقدِّر) ، وفي هامشها : (لا تُقدِّر) ، و(لا تغادر) ، وأُشير إليهما بنسخة .

الكسوفِ أو لا وجودِهِ إلَّا أن تعرفَ جزئيَّاتِ الحركاتِ بالمُشاهَدةِ الحسِّيَّةِ ، وتعلمَ ما بينَ هـٰذا المُشاهَدِ وبينَ ذٰلكَ الكسوفِ مِنَ المُدَّةِ ، وليسَ هـٰذا نفْسَ معرفتِكَ بأنَّ في الحركاتِ حركةً جزئيَّةً صفتُها صفةُ ما شاهدتَ ، وبينَها وبينَ الكسوفِ الثَّاني الجزئيّ كذا .

فإنَّ ذٰلكَ قد يجوزُ أن تعلمَهُ علىٰ هـٰذا النَّوعِ مِنَ العِلمِ ، ولا تعلمَهُ وقتَ ما يُشَكُّ فيهِ أنَّها هل هيَ موجودةٌ ، بل يجبُ أن يكونَ قد حصلَ لكَ بالمُشاهَدةِ شيءٌ مُشارٌ إليهِ حتَّىٰ تعلمَ حالَ ذٰلكَ الكسوفِ .

فإن منعَ مانعٌ أن يُسمَّىٰ هـٰذا : (معرفةً) للجزئيَّةِ مِن جهةٍ كلِّيَّةٍ . . فلا مُناقَشةَ معَهُ ؛ فإنَّ غرضَنا الآنَ في غيرِ ذٰلكَ ؛ وهوَ في تعريفِنا أنَّ الأُمورَ الجزئيَّةَ كيفَ تُعلَمُ وتُدرَكُ عِلماً وإدراكاً لا يتغيَّرُ معَهُما العالِمُ ، وكيفَ تُعلَمُ وتُدرَكُ عِلماً واحداً وإدراكاً يتغيَّرُ معَهُما العالِمُ .

فإنَّكَ إذا علمتَ أَمْرَ الكسوفاتِ كما تُوجَدُ أنتَ ، أو لو كنتَ موجوداً دائماً . . كانَ لكَ عِلمٌ لا بالكسوفِ المُطلَقِ ، بل بكلِّ كسوفٍ كائنٍ ، ثمَّ كانَ وجودُ ذٰلكَ الكسوفِ وعدمُهُ لا يُغيِّرُ منكَ أمراً ؛ فإنَّ عِلمَكَ في الحالَينِ يكونُ واحداً ؛ وهوَ أنَّ كسوفاً لهُ وجودٌ بصفاتِ كذا بعدَ كسوفِ كذا ، أو بعدَ وجودِ الشَّمسِ في الحَمَلِ كذا في مُدَّةِ كذا ، ويكونُ بعدَ كذا وبعدَهُ كذا ، ويكونُ هـٰذا العقدُ منكَ صادقاً قبلَ ذٰلكَ الكسوفِ ومعَهُ وبعدَهُ .

فأمَّا إن أدخلتَ الزَّمانَ في ذٰلكَ ؛ فعلمتَ في آنٍ مفروضٍ أنَّ هـٰذا الكسوفَ ليسَ بموجودٍ ، ثمَّ علمتَ في آنٍ آخَرَ أنَّهُ موجودٌ . . لم يبقَ عِلمُكَ ذٰلكَ عندَ وجودِهِ ، بل يحدثُ عِلمٌ آخَرُ ، ويكونُ فيكَ التَّغيُّرُ الَّذي أشرْنا إليهِ ، ولم يصحَّ أن تكونَ في وقتِ الانجلاءِ علىٰ ما كنتَ قبلَ الانجلاءِ ، هـٰذا وأنتَ زمانيٌّ وآنيٌّ .

والأوَّلُ [١] الَّذي لا يدخلُ في زمانٍ وحُكمِهِ . . فهوَ بعيدٌ أن يحكمَ حُكماً في هٰذا الزَّمانِ وذٰلكَ الزَّمانِ مِن حيثُ هوَ فيهِ ، ومِن حيثُ هوَ حُكمٌ منهُ جديدٌ أو معرفةٌ جديدةٌ .

واعلمْ : أنَّكَ إنَّما كنتَ تتوصَّلُ إلىٰ إدراكِ الكسوفاتِ الجزئيَّةِ لإحاطتِكَ بجميعِ أسبابِها ، وإحاطتِكَ بكلِّ ما في السَّماءِ ، وإذا وقعَتِ الإحاطةُ بجميعِ الأسبابِ ووجودِها . . انتقلَ منها إلىٰ جميعِ المُسبَّباتِ ، ونحنُ سنُبيِّنُ هٰذا مِن ذي قبلُ بزيادةِ كشفٍ ؛ فتعلمُ كيفَ يُعلَمُ الغيبُ ، وتعلمُ مِن هناكَ أنَّ الأوَّلَ مِن ذاتِهِ كيفَ يعلمُ مَبدَأَ كلِّ شيءٍ ، وأنَّ ذٰلكَ لأنَّهُ مَبدَأُ شيءٍ هوَ مَبدَأُ شيءٍ أو أشياءَ حالُها وحركاتُها كذا ، وما ينتجُ عنها كذا . . . إلى التَّفصيلِ الَّذي لا تفصيلَ بعدَهُ ، ثمَّ على التَّرتيبِ الَّذي يَلزَمُ ذٰلكَ التَّفصيلَ لُزومَ التَّعديةِ والتَّأديةِ ، فتكونُ هٰذهِ الأشياءُ مَفاتيحَ الغيبِ .



---

(١) أي : اللهُ تبارك وتعالىٰ .

فصل

في نسبة المعقولات إليه
وفي إيضاح أنّ صفاته الإيجابيّة والسّلبيّة لا توجب في ذاته كثرةً
وأنّ له البهاء الأعظم والجلال الأرفع والمجد الغير المتناهي
وفي تفصيل حال اللّذّة العقليّة

ثمَّ يجبُ أن تعلمَ أنَّهُ إذا قيلَ : (عقلٌ) للأوَّلِ . . قيلَ على المعنى البسيطِ الَّذي عرفتَهُ في كتابِ (النَّفْسِ) ، وأنَّهُ ليسَ فيهِ اختلافُ صورٍ مُرتَّبةٍ مُتخالِفةٍ كما يكونُ في النَّفْسِ على المعنى الَّذي مضىٰ في كتابِ (النَّفْسِ) [1] .

فهوَ لذٰلكَ يعقلُ الأشياءَ دفعةً واحدةً مِن غيرِ أن يتكثَّرَ في جوهرِهِ بها ، أو يتصوَّرَ في حقيقةِ ذاتِهِ بصورِها ، بل تفيضُ عنهُ صورُها معقولةً ، وهوَ أَولىٰ بأن يكونَ عقلاً مِن تلكَ الصُّورِ الفائضةِ عن عقليَّتِهِ ، ولأنَّهُ يعقلُ ذاتَهُ ، وأنَّها مَبدأُ كلِّ شيءٍ . . فيعقلُ مِن ذاتِهِ كلَّ شيءٍ .

واعلمْ : أنَّ المعنى المعقولَ قد يُؤخَذُ مِنَ الشَّيءِ الموجودِ ؛ كما عرضَ أن أخذْنا نحنُ عنِ الفَلَكِ بالرَّصدِ والحسِّ صورتَهُ المعقولةَ ، وقد تكونُ الصُّورةُ المعقولةُ غيرَ مأخوذةٍ عنِ الموجودةِ ، بل بالعكسِ كما أنَّا نعقلُ صورةً بنائيَّةً نخترعُها ، ثمَّ تكونُ تلكَ الصُّورةُ المعقولةُ مُحرِّكةً لأعضائِنا إلىٰ أن نُوجِدَها ، فلا تكونُ وُجِدَتْ فعقلْناها ، ولٰكنْ عقلْناها فوُجِدَتْ .

ونسبةُ الكلِّ إلى العقلِ الأوَّلِ الواجبِ الوجودِ هوَ هٰذا ؛ فإنَّهُ يعقلُ ذاتَهُ

---

(١) يُنظر « الشفاء » لابن سينا ، المجلد السادس (٢١٢/٣ ـ ٢٢٠) من (الطبيعيات) .

وما تُوجِبُهُ ذاتُهُ ، ويعلمُ مِن ذاتِهِ كيفيَّةَ كونِ الخيرِ في الكلِّ ، فتتبعُ صورتَهُ المعقولةَ صورةُ الموجوداتِ على النِّظامِ المعقولِ عندَهُ لا علىٰ أنَّها تابعةٌ اتِّباعَ الضَّوءِ للمُضيءِ والإسخانِ للحارِّ ، بل هوَ عالِمٌ بكيفيَّةِ نظامِ الخيرِ في الوجودِ وأنَّهُ عنهُ ، وعالِمٌ بأنَّ هٰذهِ العالِميَّةَ يفيضُ عنها الوجودُ على التَّرتيبِ الَّذي يعقلُهُ خيراً ونظاماً .

وعاشقُ ذاتِهِ الَّتي هيَ مَبدَأُ كلِّ نظامِ خيرٍ مِن حيثُ هيَ كذٰلكَ ، فيصيرُ نظامُ الخيرِ معشوقاً لهُ بالعرَضِ ، لٰكنَّهُ لا يتحرَّكُ إلىٰ ذٰلكَ عن شوقٍ ؛ فإنَّهُ لا ينفعلُ عنهُ ألبتَّةَ ، ولا يشتاقُ شيئاً ولا يطلبُهُ .

فهٰذهِ إرادتُهُ الخاليةُ عن نقصٍ يجلبُهُ شوقٌ وانزعاجُ قصدٍ إلىٰ غرضٍ .

ولا يُظَنُّ أنَّهُ لو كانَتْ للمعقولاتِ عندَهُ صورٌ وكثرةٌ . . كانَتْ كثرةُ الصُّورِ الَّتي يعقلُها أجزاءً لذاتِهِ ، وكيفَ وهيَ تكونُ بعدَ ذاتِهِ ؟! لأنَّ عَقْلَهُ لذاتِهِ ذاتُهُ ، ومنهُ يعقلُ كلَّ ما بعدَهُ ؛ فعقلُهُ لذاتِهِ علَّةُ عقلِهِ ما بعدَ ذاتِهِ ، فعقلُهُ ما بعدَ ذاتِهِ معلولُ عقلِهِ لذاتِهِ .

علىٰ أنَّ المعقولاتِ والصُّورَ الَّتي لهُ بعدَ ذاتِهِ إنَّما هيَ معقولتُهُ علىٰ نحوِ المعقولِ العقليِّ لا النَّفسانيِّ ، وإنَّما لهُ إليها إضافةُ المَبدَأِ الَّذي يكونُ عنهُ لا فيهِ ، بل إضافاتٌ على التَّرتيبِ بعضُها قبلَ بعضٍ وإن كانَتْ معاً لا تتقدَّمُ ولا تتأخَّرُ في الزَّمانِ ؛ فلا يكونُ هناكَ انتقالٌ في المعقولاتِ .

ولا يُظَنُّ أنَّ الإضافةَ العقليَّةَ إليها إضافةٌ إليها كيفَ وُجِدَتْ ، وإلَّا . . لَكانَ كلُّ مَبدَأِ صورةٍ في مادَّةٍ مِن شأنِ تلكَ الصُّورةِ أن تُعقَلَ بتدبيرٍ ما مِن تجريدٍ وغيرِهِ يكونُ هوَ عقلاً بالفعلِ ، بل هٰذهِ الإضافةُ لهُ إليها وهيَ بحالٍ معقولةٍ .

ولو كانَتْ مِن حيثُ وجودُها في الأعيانِ . . لَكانَ إنَّما يَعقلُ ما يُوجَدُ في

كلِّ وقتٍ ، ولا يعقلُ المعدومَ منها في الأعيانِ إلىٰ أن يُوجَدَ ، فيكونُ لا يعقلُ مِن نفْسِهِ أنَّهُ مَبدَأٌ ذٰلكَ الشَّيءِ على التَّرتيبِ إلَّا عندَما يصيرُ مَبدَأً ، فلا يعقلُ ذاتَهُ لأنَّ ذاتَهُ مِن شأنِها أن يفيضَ عنها كلُّ وجودٍ ، وإدراكُها مِن حيثُ مِن شأنِها أنَّها كذا يُوجِبُ إدراكَ الآخَرِ وإن لم يُوجَدْ ، فيكونُ العالَمُ الرُّبوبيُّ مُحيطاً بالوجودِ الحاصلِ والمُمكِنِ ، ويكونُ لذاتِهِ إضافةٌ إليها مِن حيثُ هيَ معقولةٌ لا مِن حيثُ لها وجودٌ في الأعيانِ .

فبقيَ لكَ : النَّظرُ في حالِ وجودِها معقولةً أنَّها تكونُ موجودةً في ذاتِ الأوَّلِ كاللَّوازمِ تلحقُهُ ، أو يكونُ لها وجودٌ مُفارِقٌ لذاتِهِ وذاتِ غيرِهِ كصورٍ مُفارِقةٍ علىٰ ترتيبِ موضوعِهِ (١) في صُقعِ الرُّبوبيَّةِ ، أو مِن حيثُ هيَ موجودةٌ في عقلٍ أو نفْسٍ ، إذا عقلَ الأوَّلُ هٰذهِ الصُّورَ . . ارتسمَتْ في أيِّهِما كانَ ، فيكونُ ذٰلكَ العقلُ أوِ النَّفْسُ كالموضوعةِ لتلكَ الصُّورةِ المعقولةِ ، وتكونُ معقولةً لهُ علىٰ أنَّها فيهِ ، ومعقولةً مِنَ الأوَّلِ علىٰ أنَّها عنهُ ، ويعقلُ الأوَّلُ مِن ذاتِهِ أنَّهُ مَبدَأٌ لها ، فيكونُ مِن جُملةِ تلكَ المعلولاتِ (٢) : ما المعقولُ منهُ أنَّ الأوَّلَ مَبدَأٌ لهُ بلا واسطةٍ ، بل يفيضُ وجودُهُ عنهُ أوَّلاً ، وما المعقولُ منهُ أنَّهُ مَبدَأٌ لهُ بتوسُّطٍ ، فهوَ يفيضُ عنهُ ثانياً .

وكذٰلكَ يكونُ الحالُ في وجودِ تلكَ المعقولاتِ وإن كانَ ارتسامُها في شيءٍ واحدٍ ، لٰكنْ بعضُها قبلُ وبعضُها بعدُ على التَّرتيبِ السَّببيِّ والمُسبَّبيِّ .

وإذا كانَتْ تلكَ الأشياءُ المُرتسِمةُ في ذٰلكَ الشَّيءِ مِن معلولاتِ الأوَّلِ . . فتدخلُ في جُملةِ ما الأوَّلُ يعقلُ ذاتَهُ مَبدَأً لهُ ، فيكونُ صدورُها عنهُ ليسَ علىٰ ما قلْنا مِن أنَّهُ إذا عقلَهُ خيراً . . وُجِدَ ؛ لأنَّها نفْسُ عقلِهِ للخيرِ ، أو يتسلسلُ

---

(١) كذا في النُّسَخ من غير إعجام ، وتحتمل : (علىٰ ترتيبٍ موضوعةٍ . . .) .
(٢) في (د ، هـ) : (المعقولات) بدل (المعلولات) ، وفي هامش (أ) أُشير إليه بنسخة .

الأمرُ ؛ لأنَّـهُ يحتاجُ أن يعقلَ أنَّـها عُقِلَتْ ، وكذٰلكَ إلىٰ ما لا نهايةَ ، وذٰلكَ مُحالٌ ؛ فهيَ نفْسُ عقلِهِ للخيرِ .

فإذا قلْنا : (لَـمَّا عقلَها . . وُجِـدَتْ) ، ولـم يكُـنْ معَـها عقلٌ آخَـرُ ، ولم يكُنْ وجودُها إلَّا أنَّها تعقُّلاتٌ . . فإنَّا نكونُ كأنَّا قلْنا : (لأنَّهُ عقلَها عقلَها) ، أو (لأنَّها وُجِدَتْ عنهُ وُجِدَتْ عنهُ) .

فإن جعلتَ هٰذهِ المعقولاتِ أجزاءَ ذاتِهِ . . عرضَ تكثُّرٌ .

وإن جعلتَها لواحقَ ذاتِهِ . . عرضَ لذاتِهِ ألَّا يكونَ مِن جهتِها واجبَ الوجودِ ؛ لمُلاصَقتِهِ مُمكِنَ الوجودِ .

وإن جعلتَها أُموراً مُفارِقةً لكلِّ ذاتٍ . . عرضَتِ الصُّورُ الأفلاطونيَّةُ .

وإن جعلتَها موجودةً في عقلٍ ما . . عرضَ أيضاً ما ذكرْنا قُبَيلَ هٰذا مِنَ المُحالِ .

فينبغي أن تجتهدَ جهدَكَ في التَّخلُّصِ مِن هٰذهِ الشُّبَهِ ، وتتحفَّظَ ألَّا تُكثِّرَ ذاتَهُ ، ولا تُباليَ بأن تكونَ ذاتُهُ مأخوذةً معَ إضافةٍ ما مُمكِنةَ الوجودِ ؛ فإنَّها مِن حيثُ هيَ علَّةٌ لوجودِ زيدٍ . . ليسَتْ بواجبةِ الوجودِ ، بل مِن حيثُ ذاتُها .

وتعلمَ أنَّ العالَمَ الرُّبوبيَّ عظيمٌ جدّاً ، وتعلمَ أنَّهُ فَرْقٌ بينَ أن يفيضَ عنِ الشَّيءِ صورةٌ مِن شأنِها أن تُعقَلَ ، وأن يفيضَ عنِ الشَّيءِ صورةٌ معقولةٌ مِن حيثُ هيَ معقولةٌ بلا زيادةٍ ، وهوَ يعقلُ ذاتَـهُ مَبدَأً لفيضانِ كلِّ معقولٍ مِن حيثُ هوَ معقولٌ معلولٌ كما هوَ مَبدَأٌ لفيضانِ كلِّ موجودٍ مِن حيثُ هوَ موجودٌ معلولٌ .

ثمَّ تجتهدَ في تأمُّلِ الأُصولِ المُعطاةِ والمُستقبَلةِ ؛ لينفتحَ لكَ ما ينبغي أن ينفتحَ .

فالأوَّلُ يعقلُ ذاتَهُ ونظامَ الخيرِ الموجودِ في الكلِّ أنَّهُ كيفَ يكونُ بذٰلكَ النِّظامِ ؛ لأنَّهُ يعقلُهُ وهوَ مُستفيضٌ كائنٌ موجودٌ .

وكلُّ معلومِ الكونِ وُجِدَ الكونُ عن مَبدَئِهِ عندَ مَبدَئِهِ [١] ، وهوَ خيرٌ غيرُ مُنافٍ ، وهوَ تابعٌ لخيريَّةِ ذاتِ المَبدَأ وكمالِها المعشوقَينِ لذاتَيهِما . . فذٰلكَ الشَّيءُ مُرادٌ ، لٰكنْ ليسَ مُرادُ الأوَّلِ هوَ علىٰ نحوِ مُرادِنا حتَّىٰ يكونَ لهُ فيما يتكوَّنُ عنهُ غرضٌ ، فكأنَّكَ قد علمتَ استحالةَ هٰذا وستعلمُ ، بل هوَ لذاتِهِ مُريدٌ هٰذا النَّحوَ مِنَ الإرادةِ العقليَّةِ المحضةِ .

وحياتُهُ أيضاً هٰذا بعينِهِ ؛ فإنَّ الحياةَ الَّتي عندَنا تكملُ بإدراكٍ وفعلٍ هوَ التَّحريكُ ، ينبعثانِ عن قوَّتَينِ مُختلِفتَينِ ، وقد صحَّ أنَّ نفْسَ مُدرَكِهِ وهوَ ما يعقلُهُ عنِ الكلِّ . . هوَ سببُ الكلِّ ، وهوَ بعينِهِ مَبدَأُ فعلِهِ ، وذٰلكَ إيجادٌ للكلِّ ؛ فمعنىً واحدٌ منهُ هوَ إدراكٌ وسبيلٌ إلى الإيجادِ ، فالحياةُ منهُ ليسَ ممَّا تفتقرُ إلىٰ قوَّتَينِ حتَّىٰ تتمَّ بقوَّتَينِ ، ولا الحياةُ منهُ غيرُ العِلمِ ، وكلُّ ذٰلكَ لهُ بذاتِهِ .



وأيضاً : فإنَّ الصُّورةَ المعقولةَ الَّتي تحدثُ فينا فتكونُ سبباً للصُّورِ الموجودةِ الصِّناعيَّةِ لو كانَتْ بنفْسِ وجودِها كافيةً لِأنْ تتكوَّنَ منها الصُّورُ الصِّناعيَّةُ ؛ بأن تكونَ صوراً هيَ بالفعلِ مَبادٍ لِمَا هيَ صورٌ لهُ . . لَكانَ المعقولُ عندَنا هوَ بعينِهِ القدرةَ .

ولٰكنْ ليسَ كذٰلكَ ، بل وجودُها لا يكفي في ذٰلكَ ، لٰكنْ يحتاجُ إلىٰ إرادةٍ مُتجدِّدةٍ مُنبعِثةٍ مِن قوَّةٍ شوقيَّةٍ تتحرَّكُ منهُما معاً القوَّةُ المُحرِّكةُ ، فتُحرِّكُ

---

(١) في (ب ، ج ، هـ) : (وجهة) بدل (وجد) ، وفي (أ ، د ، و) : (وجهه) ، والمثبت من نسخةٍ غيرِها من نُسَخ الاستئناس .

العصبَ والأعضاءَ الأَدَوِيَّةَ ، ثمَّ تُحرِّكُ الآلاتِ الخارجةَ ، ثمَّ تُحرِّكُ المادَّةَ .

فلذٰلكَ لم يكُنْ نفْسُ وجودِ هٰذهِ الصُّورةِ المعقولةِ قدرةً ولا إرادةً ، بل عسى القدرةُ فينا عندَ المَبدَأ المُحرِّكِ ، وهٰذهِ الصُّورةُ مُحرِّكةٌ لمَبدَأ القدرةِ ، فتكونُ مُحرِّكةَ المُحرِّكِ .

فواجبُ الوجودِ ليسَتْ إرادتُهُ مُغايِرةَ الذَّاتِ لعِلمِهِ ، ولا مُغايِرةَ المفهومِ لعِلمِهِ ؛ فقد بيَّنَّا أنَّ العِلمَ الَّذي لهُ هوَ بعينِهِ الإرادةُ الَّتي لهُ .

وكذٰلكَ قد تبيَّنَ أنَّ القدرةَ الَّتي لهُ هيَ كونُ ذاتِهِ عاقلةً للكلِّ عقلاً هوَ مَبدَأٌ للكلِّ لا مأخوذاً عنِ الكلِّ ، ومَبدَأٌ بذاتِهِ لا يتوقَّفُ علىٰ وجودِ شيءٍ .

وهٰذهِ الإرادةُ على الصُّورةِ الَّتي حقَّقْناها الَّتي لا تتعلَّقُ بغرضٍ في فيضِ الوجودِ(١) . . لا تكونُ غيرَ نفْسِ الفيضِ وهوَ الجودُ ؛ فقد كُنَّا حقَّقْنا لكَ مِن أمرِ الجودِ ما إذا تذكَّرتَهُ . . علمتَ أنَّ هٰذهِ الإرادةَ نفْسَها تكونُ جوداً .

فإذا حقَّقتَ . . تكونُ الصِّفةُ الأُولىٰ لواجبِ الوجودِ أنَّهُ إنٌّ وموجودٌ ، ثمَّ الصِّفاتُ الأُخرىٰ بعضُها يكونُ المعنىٰ فيها هٰذا الوجودُ معَ إضافةٍ ، وبعضُها هٰذا الوجودُ معَ سلبٍ ، وليسَ ولا واحدٌ منها مُوجِباً في ذاتِهِ كثرةً ألبتَّةَ ولا مُغايَرةً .

فاللَّواتي تُخالِطُ السَّلبَ أنَّهُ لو قالَ قائلٌ للأوَّلِ ولم يتحاشَ : (إنَّهُ جوهرٌ) . . لم يعنِ إلَّا هٰذا الوجودَ وهوَ مسلوبٌ عنهُ الكونُ في الموضوعِ .

وإذا قالَ لهُ : (واحدٌ) . . لم يعنِ إلَّا الوجودَ نفْسَهُ مسلوباً عنهُ القسمةُ بالكمِّ أوِ القولِ ، أو مسلوباً عنهُ الشَّريكُ .

وإذا قالَ : (عقلٌ ، ومعقولٌ ، وعاقلٌ) . . لم يعنِ بالحقيقةِ إلَّا أنَّ هٰذا

---

(١) في (أ ، ب ، و) : (الجود) بدل (الوجود) .

المُجرَّدَ في نفْسِهِ مسلوبٌ عنهُ جوازُ مُخالَطةِ المادَّةِ وعلائقِها معَ اعتبارِ إضافةٍ ما .

وإذا قالَ لهُ : (أوَّلُ) . . لم يعنِ إلَّا إضافةَ هـٰذا الموجودِ إلى الكلِّ[١] .

وإذا قالَ لهُ : (قادرٌ) . . لم يعنِ بهِ إلَّا أنَّهُ واجبُ الوجودِ مُضافاً إلىٰ أنَّ وجوبَ غيرِهِ إنَّما يصحُّ عنهُ على النَّحوِ الَّذي ذُكِرَ[٢] .

وإذا قالَ لهُ : (حيٌّ) . . لم يعنِ إلَّا هـٰذا الوجودَ العقليَّ مأخوذاً معَ الإضافةِ إلى الكلِّ المعقولِ أيضاً بالقصدِ الثَّاني ؛ إذِ الحيُّ هوَ الدَّرَّاكُ الفعَّالُ .

وإذا قالَ لهُ : (مُريدٌ) . . لم يعنِ إلَّا كونَ واجبِ الوجودِ معَ عقليَّتِهِ ؛ أي : سلبِ المادَّةِ عنهُ مَبدَأً لنظامِ الخيرِ كلِّهِ وهوَ يعقلُ ذٰلكَ ، فيكونُ هـٰذا مُؤلَّفاً مِن إضافةٍ وسلبٍ .

وإذا قالَ لهُ : (جوادٌ) . . عناهُ مِن حيثُ هـٰذهِ الإضافةُ معَ السَّلبِ بزيادةِ سلبٍ آخَرَ ؛ وهوَ أنَّهُ لا ينحو غرضاً لذاتِهِ .

وإذا قالَ لهُ : (خيرٌ) . . لم يعنِ إلَّا كونَ هـٰذا الوجودِ مُبرَّأً عن مُخالَطةِ ما بالقوَّةِ والنَّقصِ وهـٰذا سلبٌ ، أو كونَهُ مَبدَأً لكلِّ كمالٍ ونظامٍ وهـٰذا إضافةٌ .

فإذا عُقِلَتْ صفاتُ الأوَّلِ الحقِّ علىٰ هـٰذهِ الجهةِ . . لم يُوجَدْ فيها شيءٌ يُوجِبُ لذاتِهِ أجزاءً أو كثرةً بوجهٍ مِنَ الوجوهِ .



ولا يُمكِنُ أن يكونَ جمالٌ أو بهاءٌ فوقَ أن تكونَ الماهيَّةُ عقليَّةً محضةً ، خيريَّةً محضةً ، بريئةً عن كلِّ واحدٍ مِن أنحاءِ النَّقصِ ، واحدةً مِن كلِّ جهةٍ .

---

(١) في (ج ، د ، هـ ، و) : (الوجود) بدل (الموجود) ، وفي هامش (أ) أُشير إليه بنسخة .
(٢) في (ج ، د ، هـ ، و) : (وجود) بدل (وجوب) ، وفي هامش (أ) أُشير إليه بنسخة .

فالواجبُ الوجودِ لهُ الجمالُ والبهاءُ المحضُ ، وهوَ مَبدَأُ جمالِ كلِّ شيءٍ .

وجمالُ كلِّ شيءٍ وبهاؤُهُ هوَ أن يكونَ علىٰ ما يجبُ لهُ ، فكيفَ جمالُ ما يكونُ علىٰ ما يجبُ في الوجودِ الواجبِ ؟!

وكلُّ جمالٍ ومُلاءَمةٍ وخيرٍ مُدرَكٍ . . فهوَ محبوبٌ معشوقٌ ، ومَبدَأُ ذٰلكَ كلِّهِ إدراكُهُ : إمَّا الحسِّيُّ ، وإمَّا الخياليُّ ، وإمَّا الوهميُّ ، وإمَّا الظَّنِّيُّ ، وإمَّا العقليُّ .

وكلَّما كانَ الإدراكُ أشدَّ اكتناهاً وأشدَّ تحقيقاً ، والمُدرِكُ أكملَ وأشرفَ ذاتاً . . فإحبابُ القوَّةِ المُدرِكةِ إيَّاهُ والتذاذُها بهِ أكثرُ .

فالواجبُ الوجودِ الَّذي هوَ في غايةِ الكمالِ والجمالِ والبهاءِ ، الَّذي يعقلُ ذاتَهُ بتلكَ الغايةِ والبهاءِ والجمالِ ، وبتمامِ التَّعقُّلِ ، ويتعقَّلُ العاقلَ والمعقولَ علىٰ أنَّهُما واحدٌ بالحقيقةِ . . تكونُ ذاتُهُ لذاتِهِ أعظمَ عاشقٍ ومعشوقٍ ، وأعظمَ لاذٍّ ومُلتَذٍّ ؛ فإنَّ اللَّذَّةَ ليسَتْ إلَّا إدراكَ المُلائِمِ مِن جهةِ ما هوَ مُلائِمٌ ؛ فالحسِّيَّةُ إحساسٌ بالمُلائِمِ ، والعقليَّةُ تعقُّلٌ للمُلائِمِ .

وكذٰلكَ فالأوَّلُ أفضلُ مُدرِكٍ بأفضلِ إدراكٍ لأفضلِ مُدرَكٍ ؛ فهوَ أفضلُ لاذٍّ ومُلتَذٍّ ، ويكونُ ذٰلكَ أمراً لا يُقاسُ إليهِ شيءٌ ، وليسَ عندَنا لهٰذهِ المعاني أسامٍ غيرُ هٰذهِ الأسامي ، فمَنِ استبشَعها . . استعملَ غيرَها .

ويجبُ أن يُعلَمَ أنَّ إدراكَ العقلِ للمعقولِ أقوىٰ مِن إدراكِ الحسِّ للمحسوسِ ؛ لأنَّهُ ـ أعني : العقلَ ـ يعقلُ ويُدرِكُ الأمرَ الباقيَ الكلِّيَّ ، ويتَّحدُ بهِ ويصيرُ هوَ هوَ علىٰ وجهٍ ما ، ويُدرِكُهُ بكُنْهِهِ لا بظاهرِهِ .

وليسَ كذٰلكَ الحسُّ للمحسوسِ ؛ فاللَّذَّةُ الَّتي تجبُ لنا بأن نتعقَّلَ مُلائِماً هيَ فوقَ الَّتي تكونُ لنا بأن نُحِسَّ مُلائِماً ، ولا نسبةَ بينَهُما .

لكنَّهُ قد يَعرِضُ أن تكونَ القوَّةُ الدَّرَّاكةُ لا تستلذُّ بما يجبُ أن تستلذَّ بهِ

لعوارضَ ؛ كما أنَّ المريضَ لا يستلذُّ الحلوَ ويكرهُهُ لعارضٍ .

فكذٰلكَ يجبُ أن تعلمَ مِن حالِنا ما دُمْنا في البدنِ ؛ فإنَّا إذا حصلَ لقوَّتِنا العقليَّةِ كمالُها بالفعلِ . . لا نجدُ مِنَ اللَّذَّةِ ما يجبُ للشَّيءِ في نفْسِهِ ؛ وذٰلكَ لعائقِ البدنِ .

ولوِ انفردْنا عنِ البدن . . لَكُنَّا بمُطالَعتِنا ذاتَنا وقد صارَتْ عالَماً عقليّاً مُطالِعاً للموجوداتِ الحقيقيَّةِ والجمالاتِ الحقيقيَّةِ واللَّذَّاتِ الحقيقيَّةِ مُتَّصِلةً بها اتِّصالَ معقولٍ بمعقولٍ نجدُ مِنَ اللَّذَّةِ والبهاءِ ما لا نهايةَ لهُ ، وسنُوضِّحُ هٰذهِ المعانيَ كلَّها بعدُ .



واعلمْ : أنَّ لذَّةَ كلِّ قوَّةٍ حصولُ كمالِها لها ؛ فللحسِّ المحسوساتُ المُلائِمةُ ، وللغضبِ الانتقامُ ، وللرَّجاءِ الظَّفَرُ ، ولكلِّ شيءٍ ما يخصُّهُ ، وللنَّفْسِ النَّاطقةِ مصيرُها عالَماً عقليّاً بالفعلِ .

فالواجبُ الوجودِ معقولٌ عُقِلَ أو لم يُعقَلْ ، معشوقٌ عُشِقَ أو لم يُعشَقْ .



المَقالةُ التّاسِعَةُ

في صدور الأشياء عن التدبير الأوّل، والمَعاد إليه

سبعة فصول

فَصْلٌ

في صفة ما عليه المبدأ الأوّل(١)

فقد ظهرَ لنا : أنَّ للكلِّ مَبدَأً واجبَ الوجودِ ، غيرُ داخلٍ في جنسٍ أو واقعٍ تحتَ حدٍّ أو برهانٍ ، بريءٌ عنِ الكمّ والكيفِ والماهيَّةِ والأينِ والمتىٰ والحركةِ ، لا ندَّ لهُ ولا شريكَ لهُ ولا ضدَّ لهُ .

وأنَّهُ واحدٌ مِن وجوهٍ ؛ لأنَّهُ غيرُ مُنقسِمٍ : لا في الأجزاءِ بالفعلِ ، ولا في الأجزاءِ بالفرضِ والوهمِ كالمُتَّصِلِ ، ولا في العقلِ بأن تكونَ ذاتُهُ مُركَّبةً مِن معانٍ عقليَّةٍ مُتغايرةٍ تتَّحدُ منها جُملةٌ .

وأنَّهُ واحدٌ مِن حيثُ هوَ غيرُ مُشارَكٍ ألبتَّةَ في وجودِهِ الَّذي لهُ ؛ فهوَ بهٰذهِ الوحدةِ فردٌ ، وهوَ واحدٌ لأنَّهُ تامُّ الوجودِ ، ما بقيَ لهُ شيءٌ يُنتظَرُ حتَّىٰ يتمَّ ، وقد كانَ هٰذا أحدَ وجوهِ الواحدِ ، وليسَ الواحدُ فيهِ إلَّا على الوجهِ السَّلبيِّ ، ليسَ كالواحدِ الَّذي للأجسامِ لاتِّصالٍ أوِ اجتماعٍ ، أو غيرِ ذٰلكَ ممَّا يكونُ الواحدُ فيهِ بوحدةٍ هيَ معنىً وجوديٌّ يلحقُ ذاتاً أو ذواتٍ .



وقدِ اتَّضحَ فيما سلفَ لكَ مِنَ العلومِ الطَّبيعيَّةِ : وجودُ قوَّةٍ غيرِ مُتناهِيةٍ غيرِ مُجسَّمةٍ ، وأنَّها مَبدَأُ الحركةِ الأوَّليَّةِ .

وبانَ لكَ : أنَّ الحركةَ المُستديرةَ ليسَتْ مُتكوِّنةً تكوُّناً زمانيّاً ؛ **فقد بانَ لكَ مِن هناكَ مِن وجهٍ ما** : أنَّ مَبدَأً دائمُ الوجودِ .

وقد بانَ لكَ بعدَ ذٰلكَ : أنَّ الواجبَ الوجودِ بذاتِهِ واجبُ الوجودِ مِن جميعِ

---

(١) في (هـ) : (فاعلية) بدل (ما عليه) ، وفي هامش (أ) أُشير إليه بنسخة .

جهاتِهِ ، وأنَّهُ لا يجوزُ أن تُستأنَفَ لهُ حالةٌ لم تكُنْ ، **معَ أنَّهُ قد بانَ لكَ** : أنَّ العلَّةَ لذاتِها تكونُ مُوجِبةَ المعلولِ ، فإن دامَتْ . . أوجبَتِ المعلولَ دائماً .

ولوِ اكتفيتَ بتلكَ الأشياءِ . . لَكفَتْكَ ما نحنُ في شرحِهِ ، إلَّا أنَّا نزيدُكَ بصيرةً .

فنقولُ : إنَّكَ قد علمتَ أنَّ كلَّ حادثٍ فلهُ مادَّةٌ ، فإذا كانَ لم يَحدُثْ ثمَّ حدثَ . . لم يخلُ :

إمَّا أن تكونَ علَّتاهُ الفاعليَّةُ والقابليَّةُ لم تكونا فحدثَتا .

أو كانَتا ، ولـٰكنْ كانَ الفاعلُ لا يُحرِّكُ والقابلُ لا يتحرَّكُ ، أو كانَ الفاعلُ ولم يكُنِ القابلُ ، أو كانَ القابلُ ولم يكُنِ الفاعلُ .

ونقولُ قولاً مُجمَلاً قبلَ العودِ إلى التَّفصيلِ : إنَّهُ إذا كانَتِ الأحوالُ مِن جهةِ العِللِ كما كانَتْ ، ولم يَحدُثْ ألبتَّةَ أمرٌ لم يكُنْ . . كانَ وجوبُ كونِ الكائنِ عنها أو لا وجوبُهُ علىٰ ما كانَ ، فلم يَجُزْ أن يَحدُثَ كائنٌ ألبتَّةَ .

فإن حدثَ أمرٌ لم يكُنْ . . فلا يخلو :

إمَّا أن يكونَ حدوثُهُ علىٰ سبيلِ ما يَحدُثُ لحدوثِ علَّتِهِ دفعةً ، لا علىٰ سبيلِ ما يَحدُثُ لقُرْبِ علَّتِهِ وبُعْدِها .

أو يكونَ حدوثُهُ علىٰ سبيلِ ما يَحدُثُ لقُرْبِ علَّتِهِ أو بُعْدِها .

فأمَّا القسمُ الأوَّلُ . . فيجبُ أن يكونَ حدوثُهُ لحدوثِ العلَّةِ ومعَها غيرَ مُتأخِّرٍ عنها ألبتَّةَ ؛ فإنَّهُ إن كانَتِ العلَّةُ غيرَ موجودةٍ ثمَّ وُجِدَتْ ، أو موجودةً وتأخَّرَ عنها المعلولُ . . لزمَ ما قلْناهُ في الأوَّلِ مِن وجوبِ حادثٍ آخَرَ غيرِ العلَّةِ ، فكانَ ذٰلكَ الحادثُ هوَ العلَّةَ القريبةَ .

فإن تمادى الأمرُ علىٰ هـٰذهِ الجهةِ . . وجبَتْ عِللٌ وحوادثُ دفعةً غيرُ

مُتناهِيةٍ ووجبَتْ معاً ، وهـٰذا ممَّا عرَّفْنا الأصلَ القاضيَ بإبطالِهِ .

فيبقىٰ : ألَّا تكونَ العِلَلُ الحادثةُ كلُّها دفعةً لا لقُرْبٍ مِن علَّةٍ أُولىٰ أو بُعْدٍ .

فبقيَ : أنَّ مَبادئَ الكونِ تنتهي إلىٰ قُرْبِ عِللٍ أو بُعْدِها ؛ وذٰلكَ بالحركةِ .

فإذاً : قد كانَ قبلَ الحركةِ حركةٌ ، وتلكَ الحركةُ قد أوصلَتِ العِلَلَ إلىٰ هـٰذهِ الحركةِ ؛ فهُما كالمُتماسَّينِ ، وإلَّا . . رجعَ الكلامُ إلى الرَّأسِ في الزَّمانِ الَّذي بينَهُما .

وذٰلكَ أنَّهُ إن لم تُماسُّهُ حركةٌ . . كانَتِ الحوادثُ الغيرُ المُتناهِيةِ منها في آنٍ واحدٍ ؛ إذ لا يجوزُ أن تكونَ في آناتٍ مُتلاقِيةٍ مُتماسَّةٍ ، فاستحالَ ذٰلكَ .

بل يجبُ أن يكونَ واحدٌ قد قَرُبَ (١) في ذٰلكَ الآنِ بَعْدَ بُعْدٍ ، أو بَعُدَ (٢) بَعْدَ قُرْبٍ ، فيكونُ ذٰلكَ الآنُ نهايةَ حركةٍ أُولىٰ تُؤدِّي إلىٰ حركةٍ أُخرىٰ أو أمرٍ آخَرَ .

فإن أدَّتْ إلىٰ حركةٍ أُخرىٰ وأوجبَتْ . . كانَتِ الحركةُ الَّتي هيَ كعلَّةٍ قريبةٍ لهـٰذهِ الحركةِ مُماسَّةً لها .

والمعنىٰ في هـٰذهِ المُماسَّةِ مفهومٌ ، علىٰ أنَّهُ لا يُمكِنُ أن يكونَ زمانٌ بينَ حركتَينِ ولا حركةَ فيهِ ؛ فإنَّهُ قد بانَ لنا في (الطَّبيعيَّاتِ) : أنَّ الزَّمانَ تابعٌ للحركةِ ، ولـٰكنَّ الاشتغالَ بهـٰذا النَّحوِ مِنَ البيانِ يُعرِّفُنا أن كانَتْ حركةٌ قبلَ حركةٍ ، ولا يُعرِّفُنا أنَّ تلكَ الحركةَ كانَتْ علَّةً لحدوثِ هـٰذهِ الحركةِ .

فقد ظهرَ ظهوراً واضحاً : أنَّ الحركةَ لا تَحدُثُ بعدَما لم تكُنْ إلَّا لحادثٍ ، وذٰلكَ الحادثُ لا يَحدُثُ إلَّا بحركةٍ مُماسَّةٍ لهـٰذهِ الحركةِ ، ولا نُبالي أيَّ حادثٍ

---

(١) في (د) : (قَرَّبَ) .

(٢) في (د) : (بَعَّدَ) .

كانَ ذٰلكَ الحادثُ ؛ كانَ قصداً مِنَ الفاعلِ ، أو إرادةً ، أو عِلماً ، أو طبعاً ، أو آلةً ، أو حصولَ وقتٍ أَوْفَقَ للعملِ دونَ وقتٍ ، أو حصولَ تهيُّؤٍ أوِ استعدادٍ مِنَ القابلِ لم يكُنْ ، أو وصولِ مِنَ المُؤثِّرِ لم يكُنْ ؛ فإنَّهُ كيفَ كانَ . . فحدوثُهُ مُتعلِّقٌ بالحركةِ لا يُمكِنُ غيرُ هٰذا .



ولْنرجِعْ إلى التَّفصيلِ .

ونقولُ : إن كانَتِ العلَّةُ الفاعلةُ والقابلةُ موجودتَيِ الذَّاتِ ، ولا فِعْلَ ولا انفعالَ بينَهُما . . فيحتاجُ إلىٰ وقوعِ نسبةٍ بينَهُما تُوجِبُ الفعلَ والانفعالَ :

أمَّا مِن جهةِ الفاعلِ . . فمِثلُ إرادةٍ مُوجِبةٍ للفعلِ ، أو طبيعةٍ مُوجِبةٍ للفعلِ ، أو آلةٍ ، أو زمانٍ .

وأمَّا مِن جهةِ القابلِ . . فمِثلُ استعدادٍ لم يكُنْ .

أو مِن جهتَيهِما جميعاً . . فمِثلُ وصولِ أحدِهِما إلى الآخَرِ .

وقد وضَحَ : أنَّ جميعَ هٰذا بحركةٍ ما .

وأمَّا إن كانَ الفاعلُ موجوداً ، ولم يكُنْ قابلٌ ألبتَّةَ . . **فهٰذا مُحالٌ** :

أمَّا أوَّلاً . . فلأنَّ القابلَ ـ كما بيَّنَّا ـ لا يَحدُثُ إلَّا بحركةٍ فيها اتِّصالٌ ، فيكونُ قبلَ الحركةِ حركةٌ .

وأمَّا ثانياً . . فإنَّهُ لا يُمكِنُ أن يَحدُثَ ما لم يتقدَّمْهُ وجودُ القابلِ وهوَ المادَّةُ ، فيكونُ قد كانَ القابلُ حتَّىٰ حدثَ القابلُ .

وأمَّا إن وُضِعَ أنَّ القابلَ موجودٌ ، والفاعلَ ليسَ بموجودٍ . . فالفاعلُ يَحدُثُ ، ويَلزَمُ أن يكونَ حدوثُهُ بعلَّةٍ ذاتِ حركةٍ علىٰ ما وصفْناهُ .



وأيضاً : مَبدَأُ الكلِّ ذاتٌ واجبةُ الوجودِ ، وواجبُ الوجودِ واجبٌ ما يُوجَدُ عنهُ ، وإلَّا . . فلهُ حالٌ لم تكُنْ ، فليسَ واجبَ الوجودِ مِن جميعِ جهاتِهِ .

فإن وُضِعَتِ الحالُ الحادثةُ لا في ذاتِهِ ، بل خارجةً عن ذاتِهِ كما يضعُ بعضُهُم الإرادةَ . . فالكلامُ علىٰ حدوثِ الإرادةِ عنها ثابتٌ ؛ هل هوَ بإرادةٍ ، أو طبعاً ، أو لأمرٍ آخَرَ أيَّ أمرٍ كانَ ؟

ومهما وُضِعَ أمرٌ حدثَ لم يكُنْ : فإمَّا أن يُوضَعَ حادثاً في ذاتِهِ ، وإمَّا غيرَ حادثٍ في ذاتِهِ ، بل علىٰ أنَّهُ شيءٌ مُبايِنٌ لذاتِهِ ، فيكونُ الكلامُ ثابتاً .

وإن حدثَ في ذاتِهِ . . كانَ ذاتُهُ مُتغيِّراً وقد بُيِّنَ أنَّ واجبَ الوجودِ بذاتِهِ واجبُ الوجودِ مِن جميعِ جهاتِهِ .



وأيضاً : إذا كانَ هوَ عندَ حدوثِ المُبايناتِ عنهُ كما كانَ قبلَ حدوثِها ، ولم يَعرِضْ ألبتَّةَ شيءٌ لم يكُنْ ، وكانَ الأمرُ علىٰ ما كانَ ولا يُوجَدُ عنهُ شيءٌ . . فليسَ يجبُ أن يُوجَدَ عنهُ شيءٌ ، بل يكونُ الحالُ والأمرُ علىٰ ما كانَ .

فلا بدَّ مِن تمييزٍ لوجوبِ الوجودِ عنهُ ، أو ترجيحٍ للوجودِ عنهُ بحادثٍ مُتوسِّطٍ لم يكُنْ حينَ كانَ التَّرجيحُ للعدمِ عنهُ ، وكانَ التَّعطُّلُ عنِ الفعلِ حالَهُ ، وليسَ هـٰذا أمراً خارجاً عنهُ ؛ فإنَّا نتكلَّمُ في حدوثِ الحادثِ عنهُ نفْسِهِ بلا واسطةِ أمرٍ يَحدُثُ فيَحدُثُ بهِ الثَّاني ؛ كما يقولونَ في الإرادةِ والمُرادِ .

والعقلُ الصَّريحُ الَّذي لم يُكدَّرْ يشهدُ أنَّ الذَّاتَ الواحدةَ إذا كانَتْ مِن جميعِ جهاتِها كما كانَتْ (١) ، وكانَ لا يُوجَدُ عنها فيما قبلُ شيءٌ ، وهيَ الآنَ كذٰلكَ . . فالآنَ أيضاً لا يُوجَدُ عنها شيءٌ .

---

(١) في (د ، هـ) : (لا يُكذِّب) بدل (لم يُكدَّر) ، وفي هامش (أ) أشير إليه بنسخة .

فإذا صارَ الآنَ يُوجَدُ عنها شيءٌ . . فقد حدثَ في الذَّاتِ قصدٌ ، أو إرادةٌ ، أو طبعٌ ، أو قدرةٌ وتمكُّنٌ ، أو شيءٌ ممَّا يُشبِهُ هٰذا لم يكُنْ .

ومَن أنكرَ هٰذا . . فقد فارقَ مُقتضىٰ عقلِهِ لساناً ، ويعودُ إليهِ ضميراً ؛ فإنَّ المُمكِنَ أن يُوجَدَ وألَّا يُوجَدَ لا يخرجُ إلى الفعلِ ولا يترجَّحُ لهُ أن يُوجَدَ إلَّا بسببٍ .

وإذا كانَتْ هٰذهِ الذَّاتُ الَّتي للعلَّةِ كما كانَتْ ولا ترجُّحَ ، ولا يجبُ عنها هٰذا التَّرجُّحُ ، ولا داعيَ ولا مَصلحةَ ولا غيرَ ذٰلكَ . . فلا بدَّ مِن حادثٍ مُوجِبٍ للتَّرجيحِ في هٰذهِ الذَّاتِ إن كانَتْ هيَ العلَّةَ الفاعلةَ ، وإلَّا . . كانَتْ نِسبتُها إلىٰ ذٰلكَ المُمكِنِ علىٰ ما كانَ قبلُ ، ولم تَحدُثْ لها نسبةٌ أُخرىٰ ، فيكونُ الأمرُ بحالِهِ ، ويكونُ الإمكانُ إمكاناً صِرفاً بحالِهِ .

وإذا حدثَتْ لها نسبةٌ . . فقد حدثَ أمرٌ ، ولا بدَّ مِن أن يَحدُثَ لذاتِهِ وفي ذاتِهِ ؛ فإنَّها إن كانَتْ خارجةً عن ذاتِهِ . . كانَ الكلامُ ثابتاً ، ولم تكُنْ هيَ النِّسبةَ المطلوبةَ ؛ فإنَّا نطلبُ النِّسبةَ المُوقِعةَ لوجودِ كلِّ ما هوَ خارجٌ عن ذاتِهِ بعدَما لم يكُنْ أجمعَ ، كأنَّها جُملةٌ واحدةٌ وفي حالِ ما لم يُوجَدْ شيءٌ ، وإلَّا . . فقد أُخرِجَ مِنَ الجُملةِ شيءٌ ، ونُظِرَ في حالِ ما بعدَهُ .

فإن كانَ مَبدَأُ النِّسبةِ مُبايِناً لهُ . . فليسَتْ هيَ النِّسبةَ المطلوبةَ .

فإذاً : الحادثُ الأوَّلُ يكونُ علىٰ هٰذا القولِ في ذاتِهِ ، لٰكنَّهُ مُحالٌ ، فكيفَ يُمكِنُ أن يَحدُثَ في ذاتِهِ شيءٌ ، وعمَّن يَحدُثُ ؟

وقد بانَ : أنَّ واجبَ الوجودِ بذاتِهِ واحدٌ ، أفترُىٰ أنَّ ذٰلكَ عنِ الحادثِ منهُ ، فيكونُ ليسَتِ النِّسبةَ المطلوبةَ ؛ لأنَّا نطلبُ النِّسبةَ المُوجِبةَ لخروجِ المُمكِنِ الأوَّلِ إلى الفعلِ ، أو هيَ عن واجبِ وجودٍ آخَرَ وقد قيلَ : إنَّ واجبَ الوجودِ واحدٌ ، وعلىٰ أنَّهُ إن كانَ عن آخَرَ . . فهوَ العلَّةُ الأُولىٰ ، والكلامُ فيهِ ثابتٌ ؟

ثمَّ كيفَ يجوزُ أن يتميَّزَ في العدمِ وقتُ تركٍ ووقتُ شروعٍ ؟ وبماذا يُخالِفُ الوقتُ الوقتَ ؟



وأيضاً : إذ بانَ أنَّ الحادثَ لا يَحدُثُ إلَّا لحدوثِ حالٍ في المَبدَأ . . فلا يخلو : إمَّا أن يكونَ حدوثُ ما يَحدُثُ عنِ الأوَّلِ بالطَّبعِ ، أو بعرَضٍ فيهِ غيرِ الإرادةِ ، أو بالإرادةِ ؛ إذ ليسَ بقسريٍّ ولا اتِّفاقيٍّ .

فإن كانَ بالطَّبعِ . . فقد تغيَّرَ الطَّبعُ ، أو كانَ بالعرَضِ . . فقد تغيَّرَ العرَضُ .

وإن كانَ بالإرادةِ . . فلْنترِكْ أنَّها حدثَتْ فيهِ ، أو مُبايِنةً لهُ .

بل نقولُ : إمَّا أن يكونَ المُرادُ نفْسَ الإيجادِ ، أو غرضاً ومَنفعةً بعدَهُ .

فإن كانَ المُرادُ نفْسَ الإيجادِ لذاتِهِ . . فلِمَ لم يُوجَدْ قبلُ ؟ أفتُراهُ استصلحَهُ الآنَ ، أو حدثَ وقتُهُ ، أو قدرَ عليهِ الآنَ ؟

ولا نعني فيما نقولُهُ : قولَ القائلِ : (إنَّ هٰذا السُّؤالَ باطلٌ) ؛ لأنَّ السُّؤالَ في كلِّ وقتٍ عائدٌ ، بل هٰذا سؤالٌ حقٌّ ؛ لأنَّهُ في كلِّ وقتٍ عائدٌ ولازمٌ .

وإن كانَ لغرضٍ ومَنفعةٍ . . فمعلومٌ أنَّ الَّذي هوَ للشَّيءِ بحيثُ كونُهُ ولا كونُهُ بمنزلةٍ فليسَ لغرضٍ ، والَّذي هوَ للشَّيءِ بحيثُ كونُهُ منهُ أَولىٰ فهوَ نافعٌ ، والحقُّ الأوَّلُ كاملُ الذَّاتِ لا ينتفعُ بشيءٍ .



وأيضاً : فإنَّ الأوَّلَ بماذا يسبقُ أفعالَهُ الحادثةَ ؛ أبذاتِهِ أم بالزَّمانِ ؟

فإن كانَ بذاتِهِ فقطْ (١) ؛ مِثلُ الواحدِ للاثنَينِ وإن كانا معاً ، وحركةِ المُتحرِّكِ

---

(١) في هامش (أ) زيادة : (فهو) ، وأُشير إليها بنسخة .

بأن يتحرَّكَ بحركةِ ما يتحرَّكُ عنهُ وإن كانا معاً . . فيجبُ أن يكونَ كلاهُما مُحدَثَينِ : الأوَّلُ القديمُ ، والأفعالُ الكائنةُ عنهُ .

وإن كانَ قد سبقَ لا بذاتِهِ فقطْ ، بل بذاتِهِ وبالزَّمانِ ؛ فإن كانَ وحدَهُ ولا عالَمَ ولا حركةَ ـ ولا شكَّ أنَّ لفظةَ (كانَ) تدلُّ علىٰ أمرٍ مضىٰ وليسَ الآنَ ، وخصوصاً ويعقبُهُ قولُكَ : (ثـمَّ) ـ . . فقد كانَ كونٌ قد مضىٰ قبلَ أن خلقَ الخَلْقَ ، وذٰلكَ الكونُ هوَ مَتاهُ[1] ؛ فقد كانَ إذاً زمانٌ قبلَ الحركةِ والزَّمانِ ؛ لأنَّ الماضيَ : إمَّا بذاتِهِ وهوَ الزَّمانُ ، وإمَّا بالزَّمانِ وهوَ الحركةُ وما فيها ومعَها ؛ فقد بانَ لكَ هٰذا .

فإن لم يسبقْ بأمرٍ هوَ ماضٍ للوقتِ الأوَّلِ مِن حدوثِ الخَلْقِ . . فهوَ حادثٌ معَ حدوثِهِ ، وكيفَ لا يكونُ سبقَ علىٰ أوضاعِهِم بأمرٍ ما للوقتِ الأوَّلِ مِنَ الخِلْقةِ وقد كانَ ولا خَلْقَ وكانَ وخَلْقٌ ؟!

وليسَ (كانَ ولا خَلْقَ) ثابتاً عندَ كونِهِ (كانَ وخَلْقٌ) ، ولا كونُهُ قبلَ الخَلْقِ ثابتٌ معَ كونِهِ معَ الخَلْقِ .

وليسَ (كانَ ولا خَلْقَ) نفْسَ وجودِهِ وحدَهُ ؛ فإنَّ ذاتَهُ حاصلةٌ بعدَ الخَلْقِ ، ولا (كانَ ولا خَلْقَ) هوَ وجودُهُ معَ عدمِ الخَلْقِ بلا شيءٍ ثالثٍ ؛ فإنَّ وجودَ ذاتِهِ وعدمَ الخَلْقِ موصوفٌ بأنَّهُ قد كانَ وليسَ الآنَ .

وتحتَ قولِنا : (كانَ) معنىً معقولٌ دونَ معقولِ الأمرَينِ ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : (وجودُ ذاتٍ ، وعدمُ ذاتٍ) . . لم يكُنْ مفهوماً منهُ السَّبقُ ، بل قد يصحُّ أن يُفهَمَ معَهُ التَّأخُّرُ .

فإنَّهُ لو عُدِمَتِ الأشياءُ . . صحَّ وجودُهُ وعدمُ الأشياءِ ، ولم يصحَّ أن يُقالَ

---

(١) في (ج ، هـ) : (مُتناهٍ) بدل (مَتاه) ، وفي هامش (أ ، و) أُشير إليه بنسخة .

لذٰلكَ : (كانَ) ، بل إنَّما يُفهَمُ منهُ السَّبقُ بشرطٍ ثالثٍ ؛ فوجودُ الذَّاتِ شيءٌ ، وعدمُ الذَّاتِ شيءٌ ، ومفهومُ (كانَ) شيءٌ موجودٌ غيرُ المعنيَينِ ، وقد وُضِعَ هٰذا المعنىٰ للخالقِ مُمتدّاً لا عن بدايةٍ ، وجُوِّزَ فيهِ أن يخلقَ قبلَ أيِّ خَلْقٍ تُوهِّمَ فيهِ خَلْقاً .

فإذا كانَ هٰكذا . . كانَتْ هٰذهِ القبليَّةُ مُقدَّرةً مُكمَّمةً ، وهٰذا هوَ الَّذي نُسمِّيهِ : الزَّمانَ ؛ إذ تقديرُهُ ليسَ تقديرَ ذي وضعٍ ولا ثباتٍ ، بل علىٰ سبيلِ التَّجدُّدِ .



ثمَّ إن شئتَ . . فتأمَّلْ أقاويلَنا الطَّبيعيَّةَ ؛ إذ بيَّنَّا أنَّ ما يدلُّ عليهِ معنىٰ (كانَ) و(يكونُ) عارضٌ لهيئةٍ غيرِ قارَّةٍ ، والهيئةُ الغيرُ القارَّةِ هيَ الحركةُ .

فإذا تحقَّقتَ . . علمتَ أنَّ الأوَّلَ إنَّما سبقَ الخَلْقَ عندَهُم ليسَ سبقاً مُطلَقاً ، بل سبقاً بزمانٍ معَهُ حركةٌ وأجسامٌ أو جسمٌ .

وهٰؤلاءِ المُعطِّلةُ الَّذينَ عطَّلوا اللهَ عن جودِهِ لا يخلو :

إمَّا أن يُسلِّموا أنَّ اللهَ كانَ قادراً قبلَ أن يخلقَ الخَلْقَ أن يخلقَ جسماً ذا حركاتٍ تُقدِّرُ أوقاتَهُ وأزمنتَهُ ينتهي إلىٰ وقتِ خَلْقِ العالَمِ ، أو يبقىٰ معَ خَلْقِ العالَمِ ، ويكونُ لهُ إلىٰ وقتِ خَلْقِ العالَمِ أوقاتٌ وأزمنةٌ محدودةٌ .

أو لم يُمكِنِ الخالقَ أن يبتدئَ الخَلْقَ إلَّا حينَ ابتدأَ .

وهٰذا القسمُ الثَّاني مُحالٌ يُوجِبُ انتقالَ الخالقِ مِنَ العَجْزِ إلى القدرةِ ، أوِ انتقالَ المخلوقاتِ عنِ الامتناعِ إلى الإمكانِ بلا علَّةٍ .

والقسمُ الأوَّلُ يُقسَمُ عليهِم قسمَينِ ؛ فيُقالُ : لا يخلو : إمَّا أن يكونَ كانَ

يُمكِنُ أن يخلقَ الخالقُ جسماً غيرَ ذٰلكَ الجسمِ إنَّما ينتهي إلىٰ خَلْقِ العالَمِ بمُدَّةٍ وحركاتٍ أكثرَ ، أو لا يُمكِنُ .

ومُحالٌ ألَّا يُمكِنَ ؛ لِمَا بيَّنَّاهُ .

فإن أمكنَ : فإمَّا أن يُمكِنَ خَلْقُهُ معَ خَلْقِ ذٰلكَ الجسمِ الأوَّلِ الَّذي ذكرْناهُ قبلَ هٰذا الجسمِ ، أو إنَّما يُمكِنُ قَبْلَهُ .

فإن أمكنَ معَهُ . . فهوَ مُحالٌ ؛ لأنَّهُ لا يُمكِنُ أن يكونَ ابتداءُ خَلْقَينِ مُتساوِيَيِ الحركةِ في السُّرعةِ يقعُ بحيثُ ينتهيانِ إلىٰ خَلْقِ العالَمِ ، ومُدَّةُ أحدِهِما أطولُ .

وإن لم يُمكِنْ معَهُ ، بل كانَ إمكانُهُ مُبايِناً لهُ مُتقدِّماً عليهِ أو مُتأخِّراً عنهُ يُقدَّرُ في حالِ العدمِ إمكانُ خَلْقِ شيءٍ بصفةٍ ولا إمكانُهُ ، وذٰلكَ في حالٍ دونَ حالٍ ، ووقعَ ذٰلكَ مُتقدِّماً ومُتأخِّراً ، ثمَّ ذٰلكَ إلىٰ غيرِ نهايةٍ . . فقد وضَحَ صدقُ ما قدَّمْناهُ ؛ مِن وجودِ حركةٍ لا بدءَ لها في الزَّمانِ ، وإنَّما البدءُ لها مِن جهةِ الخالقِ ، وأنَّها هيَ السَّماويَّةُ .

فيجبُ أن تعلمَ أنَّ العلَّةَ القريبةَ للحركةِ الأُولىٰ نفْسٌ لا عقلٌ ، وأنَّ السَّماءَ حيوانٌ مُطيعٌ للهِ تباركَ وتعالىٰ .



فَصْلٌ

في أنّ المحرّك القريب للسّماويّات لا طبيعةٌ ولا عقلٌ بل نفْسٌ ، والمبدأ الأبعد عقل

فنقولُ : إنَّا بيَّنَّا في (الطَّبيعيَّاتِ) أنَّ الحركةَ لا تكونُ طبيعيَّةً للجسمِ على الإطلاقِ والجسمُ علىٰ حالتِهِ الطَّبيعيَّةِ ؛ إذ كانَ كلُّ حركةٍ بالطَّبعِ مُفارِقةً ما بالطَّبعِ لحالةٍ ، والحالةُ الَّتي تُفارِقُ بالطَّبعِ هيَ حالةٌ غيرُ طبيعيَّةٍ لا مَحالةَ .

فظاهرٌ : أنَّ كلَّ حركةٍ تصدرُ عن طبعٍ . . فعن حالةٍ غيرِ طبيعيَّةٍ .

ولو كانَ شيءٌ مِنَ الحركاتِ مُقتضىٰ طبيعةِ الشَّيءِ . . لَمَا كانَ شيءٌ مِن نِسبِ الحركاتِ باطلَ الذَّاتِ معَ بقاءِ الطَّبيعةِ ، بلِ الحركةُ إنَّما تقتضيها الطَّبيعةُ لوجودِ حالٍ غيرِ طبيعيَّةٍ :

إمَّا في الكيفِ ؛ كما إذا سُخِّنَ الماءُ بالقسرِ .

وإمَّا بالكمِّ ؛ كما يذبلُ البدنُ الصَّحيحُ ذبولاً مَرَضيّاً .

وإمَّا في المكانِ ؛ كما إذا نُقِلَتِ المَدَرَةُ إلىٰ حيِّزِ الهواءِ(١) .

وكذٰلكَ إن كانَتِ الحركةُ قد تكونُ في مقولةٍ أُخرىٰ ، والعلَّةُ في تجدُّدِ حركةٍ بعدَ حركةٍ . . تجدُّدُ الحالِ الغيرِ الطَّبيعيَّةِ ، وتقديرُ البُعْدِ عنِ الغايةِ .

فإذا كانَ الأمرُ علىٰ هٰذهِ الصِّفةِ . . لم تكُنْ حركةٌ مُستديرةٌ عن طبيعةٍ ، وإلَّا . . كانَتْ عن حالةٍ غيرِ طبيعيَّةٍ إلىٰ حالةٍ طبيعيَّةٍ ، إذا وصلَ إليها . . سكنَتْ ، ولم يَجُزْ أن يكونَ فيها بعينِها قصدٌ إلىٰ تلكَ الحالةِ الغيرِ الطَّبيعيَّةِ ؛

---

(١) المَدَرة : قطعة الطين اليابس .

لأنَّ الطَّبيعةَ ليسَتْ تفعلُ باختيارٍ ، بل علىٰ سبيلِ تسخيرٍ وسبيلِ ما يَلزَمُها بالذَّاتِ .

فإن كانَتِ الطَّبيعةُ تُحرِّكُ على الاستدارةِ . . فهيَ تُحرِّكُ لا مَحالةَ : إمَّا عن أينٍ غيرِ طبيعيٍّ ، أو وضعٍ غيرِ طبيعيٍّ ، هرباً طبيعيّاً عنهُ .

وكلُّ هربٍ طبيعيٍّ عن شيءٍ . . فمُحالٌ أن يكونَ هوَ بعينِهِ قصداً طبيعيّاً إليهِ ، والحركةُ المُستديرةُ تُفارِقُ كلَّ نقطةٍ وتتركُها ، وتقصدُ في تركِها ذٰلكَ كلَّ النُّقطِ ، وليسَتْ تهربُ عن شيءٍ إلَّا وتقصدُهُ .

فليسَتْ إذاً الحركةُ المُستديرةُ طبيعيَّةً .

إلَّا أنَّها قد تكونُ بالطَّبعِ ؛ أي : ليسَ وجودُها في جسمِها مُخالِفاً لمُقتضىٰ طبيعةٍ أُخرىٰ لجسمِها ؛ فإنَّ الشَّيءَ المُحرِّكَ لها وإن لم يكُنْ قوَّةً طبيعيَّةً . . كانَ سبباً طبيعيّاً لذٰلكَ الجسمِ غيرَ غريبٍ عنهُ ، وكأنَّهُ طبيعتُهُ .



وأيضاً : فإنَّ كلَّ قوَّةٍ إنَّما تُحرِّكُ بتوسُّطِ المَيلِ ، والمَيلُ هوَ المعنى الَّذي يُحَسُّ في الجسمِ المُتحرِّكِ ، وإن سُكِّنَ قسراً . . أُحِسَّ ذٰلكَ المَيلُ فيهِ يُقاوِمُ المُسكِّنَ معَ سكونِهِ طلباً للحركةِ ، فهوَ غيرُ الحركةِ لا مَحالةَ ، وغيرُ القوَّةِ المُحرِّكةِ ؛ لأنَّ القوَّةَ المُحرِّكةَ تكونُ موجودةً عندَ إتمامِها الحركةَ ، ولا يكونُ المَيلُ موجوداً .

فهٰكذا أيضاً الحركةُ الأُولىٰ ؛ فإنَّ مُحرِّكَها لا يزالُ يُحدِثُ في جسمِها مَيلاً بعدَ مَيلٍ ، وذٰلكَ المَيلُ لا يمتنعُ أن يُسمَّىٰ : طبيعةً ؛ لأنَّهُ ليسَ بنفْسٍ ولا مِن خارجٍ ، ولا لهُ إرادةٌ أوِ اختيارٌ ، ولا يُمكِنُهُ ألَّا يُحرِّكَ أو يُحرِّكَ إلىٰ غيرِ جهةٍ محدودةٍ ، ولا هوَ معَ ذٰلكَ مُضادٌّ لمُقتضىٰ طبيعةِ ذٰلكَ الجسمِ القريبِ .

فإن سمَّيتَ هٰذا المعنىٰ : طبيعةً . . كانَ لكَ أن تقولَ : إنَّ الفَلَكَ يتحرَّكُ بالطَّبيعةِ ، إلَّا أنَّ طبيعتَهُ فيضٌ عن نفْسٍ تتجدَّدُ بحسَبِ تصوُّرِ النَّفْسِ .

فقد بانَ : أنَّ الفَلَكَ ليسَ مَبدَأُ حركتِهِ طبيعةً ، وكانَ قد بانَ : أنَّهُ ليسَ قسراً ؛ فهيَ عن إرادةٍ لا مَحالةَ .



ونقولُ : إنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ مَبدَأُ حركتِهِ القريبُ قوَّةً عقليَّةً صِرفةً لا تتغيَّرُ ولا تتخيَّلُ الجزئيَّاتِ ألبتَّةَ .

وكأنَّا قد أشرْنا إلىٰ جُملٍ ممَّا يُعِينُ في معرفةِ هٰذا المعنىٰ في الفصولِ المُتقدِّمةِ ؛ إذ أوضحْنا أنَّ الحركةَ معنىً مُتجدِّدُ النِّسبِ ، وكلُّ شطرٍ منهُ مُخصَّصٌ بسببٍ (١) ؛ فإنَّهُ لا ثباتَ لهُ ، ولا يجوزُ أن يكونَ عن معنىً ثابتٍ ألبتَّةَ وحدَهُ .

فإن كانَ عن معنىً ثابتٍ . . فيجبُ أن يلحقَهُ ضربٌ مِن تبدُّلِ الأحوالِ .

أمَّا إن كانَتِ الحركةُ عن طبيعةٍ . . فيجبُ أن تكونَ كلُّ حركةٍ تتجدَّدُ فيهِ فلتجدُّدِ قُرْبٍ وبُعْدٍ مِنَ النِّهايةِ المطلوبةِ ، وكلُّ حركةٍ تُعدَمُ منهُ فلعدمِ قُرْبٍ وبُعْدٍ مِنَ النِّهايةِ .

ولولا ذٰلكَ التَّجدُّدُ . . لم يكُنْ تجدُّدُ حركةٍ ؛ فإنَّ الثَّابتَ مِن جهةٍ ما هوَ ثابتٌ لا يكونُ عنهُ إلَّا ثابتٌ .

وأمَّا إن كانَتْ عن إرادةٍ . . فيجبُ أن تكونَ عن إرادةٍ مُتجدِّدةٍ جزئيَّةٍ ؛ فإنَّ الإرادةَ الكلِّيَّةَ نِسبتُها إلىٰ كلِّ شطرٍ مِنَ الحركةِ نسبةٌ واحدةٌ ، فلا يجبُ أن تتعيَّنَ منها هٰذهِ الحركةُ دونَ هٰذهِ ؛ فإنَّها إن كانَتْ لذاتِها علَّةً لهٰذهِ الحركةِ . . لم يَجُزْ أن تبطلَ هٰذهِ الحركةُ .

---

(١) في (ج) : (بنسب) بدل (بسبب) ، وفي (د ، هـ) : (بنسبة) .

وإن كانَتْ علَّةً لهٰذهِ الحركةِ بسببِ حركةٍ قَبْلَها أو بَعْدَها معدومةٍ . . كانَ المعدومُ مُوجِباً لموجودٍ ، والمعدومُ لا يكونُ مُوجِباً لموجودٍ وإن كانَ قد تكونُ الأعدامُ علَّةَ الأعدامِ .

وأمَّا أن يُوجِبُ المعدومُ شيئاً . . فهٰذا لا يُمكِنُ .

وإن كانَتِ العلَّةُ لأُمورٍ تتجدَّدُ . . فالسُّؤالُ في تجدُّدِها ثابتٌ .

فإن كانَ تجدُّداً طبيعيّاً . . لزمَ المُحالُ الَّذي قدَّمْناهُ .

وإن كانَ إراديّاً يتبدَّلُ بحسَبِ تصوُّراتٍ مُتجدِّدةٍ . . فهوَ يُثبِتُ الَّذي نُريدُهُ .

فقد بانَ : أنَّ الإرادةَ العقليَّةَ الواحدةَ لا تُوجِبُ ألبتَّةَ حركةً ، ولٰكنَّهُ قد يُمكِنُ أن يُتوهَّمَ أنَّ ذٰلكَ لإرادةٍ عقليَّةٍ مُنتقِلةٍ ؛ فإنَّهُ قد يُمكِنُ أن ينتقلَ العقلُ مِن معقولٍ إلىٰ معقولٍ آخَرَ إذا لم يكُنْ عقلاً مِن كلِّ جهةٍ بالفعلِ ، ويُمكِنُ أن يُعقَلَ الجزئيُّ تحتَ النَّوعِ مُنتشِراً مخصوصاً بعوارضَ عقلاً بنوعٍ كلِّيٍّ علىٰ ما أشرْنا إليهِ .

فيجبُ إذاً (١) : أن يُتوهَّمَ وجودُ عقلٍ يعقلُ الحركةَ الكلِّيَّةَ ويُريدُها ، ثمَّ يعقلُ انتقالاً مِن حدٍّ إلىٰ حدٍّ ، ويأخذُ تلكَ الحركاتِ وحدودَها بنوعِ معقولٍ علىٰ ما أوضحْناهُ ، وعلىٰ ما مِن شأنِنا أن نُبرهِنَ عليهِ مِن أنَّ حركةً مِن كذا إلىٰ كذا ، ومِن كذا إلىٰ كذا . . فتُعيِّنُ مَبدَأً ما كلِّيّاً إلىٰ طرَفٍ آخَرَ كلِّيٍّ بمقدارٍ ما مرسومٍ كلِّيٍّ ، وكذٰلكَ حتَّىٰ تفنى الدَّائرةُ ، فلا يبعدُ أن يُتوهَّمَ أنَّ تجدُّدَ الحركةِ يتبعُ تجدُّدَ هٰذا المعقولِ .

فنقولُ : ولا علىٰ هٰذهِ السَّبيلِ يُمكِنُ أن يتمَّ أمرُ الحركةِ المُستديرةِ ؛ فإنَّ هٰذا التَّأثيرَ علىٰ هٰذا الوجهِ يكونُ صادراً عنِ الإرادةِ الكلِّيَّةِ وإن كانَتْ علىٰ

---

(١) في (د ، هـ) : (فيجوز) بدل (فيجب) .

سبيلِ تجدُّدٍ وانتقالٍ ، والإرادةُ الكلِّيَّةُ كيفَ كانَتْ . . فإنَّما هيَ بالقياسِ إلىٰ طبيعةٍ مُشترَكٍ فيها .

وإن كانَتْ إرادةً لحركةٍ تتبعُها إرادةٌ لحركةٍ ، وأمَّا هٰذهِ الحركةُ الَّتي مِن ها هنا بعينِهِ إلىٰ هناكَ بعينِهِ . . فليسَتْ أَولىٰ أن تصدرَ عن تلكَ الإرادةِ مِن هٰذهِ الحركةِ الَّتي مِن هناكَ إلىٰ حدٍّ ثالثٍ .

فنسبةُ جميعِ أجزاءِ الحركةِ المُتساويةِ في الجزئيَّةِ إلىٰ واحدٍ واحدٍ مِن تلكَ الإراداتِ العقليَّةِ المُنتقِلةِ . . واحدةٌ ، فليسَ جزءٌ مِن ذٰلكَ أَولىٰ بأن يُنسَبَ إلىٰ واحدٍ مِن تلكَ التَّصوُّراتِ مِن ألَّا يُنسَبَ ؛ فنِسبتُهُ إلىٰ مَبدَئِهِ ولا نِسبتُهُ . . واحدةٌ ؛ فإنَّهُ بَعْدُ عن مَبدَئِهِ ولم يتميَّزْ ولم يترجَّحْ بإمكانِ وجودِهِ عنهُ عن لا وجودِهِ ، وكلُّ ما لم يجبْ عن علَّتِهِ . . فإنَّهُ لا يكونُ كما قد علمتَ .

وكيفَ يصحُّ أن يُقالَ : (إنَّ الحركةَ مِن « أ » إلىٰ « ب » لَزِمَتْ عن إرادةٍ عقليَّةٍ ، والحركةَ مِن « ب » إلىٰ « ج » مِن إرادةٍ أُخرىٰ عقليَّةٍ) دونَ أن يَلزَمَ عن كلِّ واحدةٍ مِن تلكَ الإراداتِ غيرُ ما لَزِمَ مِنَ الأُخرىٰ ، ويكونُ بالعكسِ ؛ فإنَّ (أ) و(ب) و(ج) مُتشابِهةٌ في النَّوعِ ، وليسَ شيءٌ مِنَ الإراداتِ الكلِّيَّةِ بحيثُ يُعيِّنُ (أ) دونَ (ب) و(ب) دونَ (ج)[1] إلَّا أن تصيرَ نفسانيَّةً جزئيَّةً ؟!

وإذا لم تتعيَّنْ تلكَ الحدودُ في العقلِ ، بل كانَتْ حدوداً كلِّيَّةً فقطْ . . لم يُمكِنْ أن تُوجَدَ الحركةُ مِن (أ) إلىٰ (ب) أَولىٰ مِنَ الَّتي مِن (ب) إلىٰ (ج) ، ولا (الألفُ) أَولىٰ بأن يتعيَّنَ مِن (الباءِ) و(الجيمِ) عن تلكَ الإرادةِ ما كانَتْ عقليَّةً ، ولا (الباءُ) عنِ (الجيمِ) .

---

(١) في (و) زيادة : (ولا « الألف » أولىٰ بأن يتعين من « الباء » و« الجيم » عن تلك الإرادة ما كانت عقليةً ، ولا « الباء » عن « الجيم » . . .) .

ثمَّ كيفَ يُمكِنُ أن نفرضَ فيها إرادةً وتصوُّراً ، ثمَّ إرادةً وتصوُّراً يختلفانِ في أمرٍ مُتَّفِقٍ ولا استنادَ فيهِ إلىٰ مخصوصٍ شخصيٍّ يُقاسُ بهِ ؟!

ومعَ هٰذا كلِّهِ فإنَّ العقلَ لا يُمكِنُهُ أن يفرضَ هٰذا الانتقالَ إلَّا مُشارِكاً للتَّخيُّلِ والحسِّ ، ولا [1] يُمكِنُنا إذا رجعْنا إلى العقلِ الصَّريحِ أن نعقلَ جُملةَ الحركةِ وأجزاءَ الانتقالِ فيما نعقلُهُ دائرةً معاً .

فإذاً : على الأحوالِ كلِّها لا غنىٰ عن قوَّةٍ نفسانيَّةٍ تكونُ هيَ المَبدَأَ القريبَ للحركةِ وإن كُنَّا لا نمنعُ أن يكونَ هناكَ أيضاً قوَّةٌ عقليَّةٌ تنتقلُ هٰذا الانتقالَ العقليَّ بعدَ إسنادِهِ إلىٰ شبهِ تخيُّلٍ .

وأمَّا القوَّةُ العقليَّةُ مُجرَّدةً عن جميعِ أصنافِ التَّغيُّرِ . . فتكونُ حاضرةَ المعقولِ دائماً إن كانَ معقولُها كلِّيّاً عن كلِّيٍّ ، أو كلِّيّاً عن جزئيٍّ ، علىٰ ما أوضحْنا .

فإذا كانَ الأمرُ علىٰ هٰذا . . فالفَلَكُ مُتحرِّكٌ بالنَّفْسِ ، والنَّفْسُ مَبدَأُ حركتِهِ القريبةِ ، وتلكَ النَّفْسُ مُتجدِّدةُ التَّصوُّرِ والإرادةِ ، وهيَ مُتوهِّمةٌ ؛ أي : لها إدراكٌ للمُتغيِّراتِ كالجزئيَّاتِ ، وإرادةٌ لأُمورٍ جزئيَّةٍ بأعيانِها ، وهيَ كمالُ جسمِ الفَلَكِ وصورتُهُ .

ولو كانَتْ لا هٰكذا ، بل قائمةً بنفْسِها مِن كلِّ وجهٍ . . لَكانَتْ عقلاً محضاً لا يتغيَّرُ ولا ينتقلُ ولا يُخالِطُهُ ما بالقوَّةِ .

والمُحرِّكُ القريبُ للفَلَكِ وإن لم يكُنْ عقلاً . . فيجبُ أن يكونَ قَبْلَهُ عقلٌ هوَ السَّببُ المُتقدِّمُ لحركةِ الفَلَكِ ؛ فقد علمتَ أنَّ هٰذهِ الحركةَ مُحتاجةٌ إلىٰ قوَّةٍ غيرِ مُتناهِيةٍ مُجرَّدةٍ عنِ المادَّةِ لا تتحرَّكُ ولا بالعرَضِ .

---

(١) في (د ، هـ) : (لأنَّا لا) بدل (ولا) .

وأمَّا النَّفْسُ المُحرِّكةُ . . فإنَّها ـ كما بُيِّنَ لكَ ـ جسمانيَّةٌ ومُستحيلةٌ مُتغيِّرةٌ ، وليسَتْ مُجرَّدةً عنِ المادَّةِ ، بل نِسبتُها إلى الفَلَكِ نسبةُ النَّفْسِ الحيوانيَّةِ الَّتي لنا إلينا ، إلَّا أنَّ لها أن تعقلَ بوجهٍ ما تعقُّلاً مشوباً بالمادَّةِ .

وبالجُملةِ : فتكونُ أوهامُها أو ما يُشبِهُ الأوهامَ صادقةً ، وتخيُّلاتُها أو ما يُشبِهُ التَّخيُّلاتِ حقيقيَّةً كالعقلِ العمليِّ فينا .

وبالجُملةِ : إدراكاتُها بالجسمِ ، ولـٰكنَّ المُحرِّكَ الأوَّلَ لها قوَّةٌ غيرُ مادِّيَّةٍ أصلاً بوجهٍ مِنَ الوجوهِ .

وإذ ليسَ يجوزُ أن يتحرَّكَ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ في أن يُحرِّكَ ، وإلَّا لَاستحالَتْ ، ولَكانَتْ مادِّيَّةً كما قد تبيَّنَ هـٰذا . . فيجبُ أن يُحرِّكَ كما يُحرِّكُ مُحرِّكٌ بتوسُّطِ مُحرِّكٍ آخَرَ ، ذٰلكَ الآخَرُ مُحاوِلٌ للحركةِ مُريدٌ لها مُتغيِّرٌ بسببِها ، وهـٰذا هوَ النَّحوُ الَّذي يُحرِّكُ عليهِ مُحرِّكُ المُحرِّكِ .



والَّذي يُحرِّكُ المُحرِّكَ مِن غيرِ أن يتغيَّرَ بقصدٍ واشتياقٍ . . فهوَ الغايةُ والغرضُ الَّذي إليهِ ينحو المُحرِّكُ وهوَ المعشوقُ ، والمعشوقُ بما هوَ معشوقٌ هوَ الخيرُ عندَ العاشقِ .

بل نقولُ : إنَّ كلَّ مُحرِّكٍ حركةً غيرَ قسريَّةٍ فهيَ إلىٰ أمرٍ ما ، ولتشوُّقِ أمرٍ ما ، حتَّى الطَّبيعةُ أيضاً ؛ فإنَّ شوقَ الطَّبيعةِ أمرٌ طبيعيٌّ ، وهوَ الكمالُ الذَّاتيُّ للجسمِ : إمَّا في صورتِهِ ، وإمَّا في أينِهِ ووضعِهِ .

وشوقُ الإرادةِ أمرٌ إراديٌّ : إمَّا إرادةٌ لمطلوبٍ حسِّيٍّ كاللَّذَّةِ ، أو وهميٍّ خياليٍّ كالغلبةِ ، أو ظنِّيٍّ وهوَ الخيرُ المظنونُ .

فطالبُ اللَّذَّةِ هوَ الشَّهوةُ ، وطالبُ الغلبةِ هوَ الغضبُ ، وطالبُ الخيرِ

المظنونِ هوَ الظَّنُّ ، وطالبُ الخيرِ المحضِ الحقيقيِّ هوَ العقلُ ، ويُسمَّىٰ هٰذا الطَّلبُ : اختياراً .

والشَّهوةُ والغضبُ غيرُ مُلائِمٍ لجوهرِ الجسمِ الَّذي لا يتغيَّرُ ولا ينفعلُ ؛ فإنَّهُ لا يستحيلُ إلىٰ حالٍ غيرِ مُلائِمةٍ ؛ فيرجعَ إلىٰ حالٍ مُلائِمةٍ فيلتذَّ أو ينتقمَ مِن مُحيلٍ لهُ فيغضبَ [1] .

وعلىٰ أنَّ كلَّ حركةٍ إلىٰ لذيذٍ أو غلبةٍ . . فهيَ مُتناهِيةٌ .

وأيضاً : فإنَّ أكثرَ المظنونِ لا يبقىٰ مظنوناً سرمديّاً .

فوجبَ أن يكونَ مَبدَأُ هٰذهِ الحركةِ اختياراً وإرادةً لخيرٍ حقيقيٍّ ، فلا يخلو ذٰلكَ الخيرُ :

إمَّا أن يكونَ ممَّا يُنالُ بالحركةِ فيُوصَلُ إليهِ .

أو يكونَ خيراً ليسَ جوهرُهُ ممَّا يُنالُ بوجهٍ ، بل هوَ مُبايِنٌ .

ولا يجوزُ أن يكونَ ذٰلكَ الخيرُ مِن كمالاتِ الجوهرِ المُتحرِّكِ ؛ فيُنالَ بالحركةِ [2] ، وإلَّا . . لَانقطعَتِ الحركةُ .

ولا يجوزُ أن يكونَ يتحرَّكُ ليفعلَ فعلاً يكتسبُ بذٰلكَ الفعلِ كمالاً ؛ كما مِن شأنِنا أن نجودَ لنُمدَحَ ، ونُحسِنَ الأفعالَ ليَحدُثَ لنا مَلَكةٌ فاضلةٌ أو نصيرَ خيِّرينَ .

وذٰلكَ لأنَّ المفعولَ يكتسبُ كمالَهُ مِن فاعلِهِ ، فمُحالٌ أن يعودَ فيُكمِّلَ

---

(١) في (أ ، ج ، هـ) : (مخيل) بدل (محيل) ؛ قال العاملي في « مفتاح الشفاء » (ق/٢٤٩) مخطوط : (بالخاء المعجمة علىٰ صيغة المفعول ، أو بالحاء المهملة علىٰ صيغة الفاعل ، وعلى الأول ظاهر ، وعلى الثاني يكون من الحول ؛ أي : الذي قد أحاله عن حالته اللذيذة) .
(٢) في (ج ، د ، هـ ، و) : (فيناله) بدل (فينال) .

جوهرَ فاعلِهِ ؛ فإنَّ كمالَ المعلولِ أخسُّ مِن كمالِ العلَّةِ الفاعلةِ ، والأخسُّ لا يُكسِبُ الأشرفَ والأكملَ كمالاً ، بل عسىٰ أن يُهيِّئَ الأخسُّ للأفضلِ آلتَهُ ومادَّتَهُ حتَّىٰ يُوجَدَ هوَ في بعضِ الأشياءِ مِن سببٍ آخَرَ .

وأمَّا نحنُ . . فإنَّ المدحَ الَّذي نطلبُهُ ونرغبُ فيهِ هوَ كمالٌ غيرُ حقيقيٍّ ، بل مظنونٌ .

والمَلَكةُ الفاضلةُ الَّتي نُحصِّلُها بالفعلِ ليسَ سببُها الفعلَ ، بلِ الفعلُ يمنعُ ضدَّها ويُهيِّئُ لها ، وتحدثُ هـٰذهِ المَلَكةُ مِنَ الجوهرِ المُكمِّلِ لأنفُسِ النَّاسِ ؛ وهوَ العقلُ الفعَّالُ ، أو جوهرٌ آخَرُ يُشبِهُهُ .

وعلىٰ هـٰذا فإنَّ الحرارةَ المُعتدِلةَ سببٌ لوجودِ القُوى النَّفسانيَّةِ ، ولـٰكنْ علىٰ أنَّها مُهيِّئةٌ للمادَّةِ لا مُوجِدةٌ ، وكلامُنا في المُوجِدِ .

ثمَّ بالجُملةِ : إذا كانَ الفعلُ مُهيِّئاً ليُوجِدَ كمالاً . . انتهَتِ الحركةُ عندَ حصولِهِ .

فبقيَ : أن يكونَ الخيرُ المطلوبُ بالحركةِ خيراً قائماً بذاتِهِ ليسَ مِن شأنِهِ أن يُنالَ ، وكلُّ خيرٍ هـٰذا شأنُهُ . . فإنَّما يطلبُ العقلُ التَّشبُّهَ بهِ بمقدارِ الإمكانِ .

والتَّشبُّهُ بهِ هوَ تعقُّلُ ذاتِهِ ، وتصوُّرُ مِثلِهِ يُوجِبُ [1] البقاءَ الأبديَّ علىٰ أكملِ ما يكونُ لجوهرِ الشَّيءِ في أحوالِهِ ولوازمِهِ كما لذٰلكَ ، فما كانَ يُمكِنُ أن يحصلَ كمالُهُ الأقصىٰ لهُ في أوَّلِ الأمرِ . . تمَّ تشبُّهُهُ بهِ بالثَّباتِ ، وما كانَ لا يُمكِنُ أن يحصلَ كمالُهُ الأقصىٰ لهُ في أوَّلِ الأمرِ . . تمَّ تشبُّهُهُ بهِ بالحركةِ .

وتحقيقُ هـٰذا : أنَّ الجِرْمَ السَّماويَّ قد بانَ أنَّ مُحرِّكَهُ يُحرِّكُ عن قوَّةٍ غيرِ

---

(١) في (د ، هـ) : (فيصيرُ مِثلَهُ ، فيُوجِبُ . . .) بدل (وتصوُّر مِثلِهِ يُوجِب . . .) ، وفي (و) : (فيصيرُ مِثلَهُ في أن يحصل له الكمالُ الممكن له في ذاته كما حصل لمعشوقه ، فيُوجِب . . .) .

مُتناهِيةٍ ، والقوَّةُ الَّتي لنفْسِهِ الجسمانيَّةِ مُتناهِيةٌ ، لـٰكنَّها بما تعقلُ الأوَّلَ ، فيسنحُ عليها مِن نورِهِ وقوَّتِهِ دائماً يصيرُ كأنَّ لهُ قوَّةً غيرَ مُتناهِيةٍ ، فلا يكونُ لهُ قوَّةٌ غيرُ مُتناهِيةٍ ، بل للمعقولِ الَّذي يسنحُ عليهِ نورُهُ وقوَّتُهُ ، وهوَ ـ أعني : الجِرْمَ السَّماويَّ ـ في جوهرِهِ علىٰ كمالِهِ الأقصىٰ ؛ إذ لم يبقَ لهُ في جوهرِهِ أمرٌ بالقوَّةِ ، وكذٰلكَ في كيفِهِ وكمِّهِ ، إلَّا في وضعِهِ أو أينِهِ أوَّلاً ، وفيما يتبعُ وجودَهُما مِنَ الأُمورِ ثانياً ؛ فإنَّهُ ليسَ أن يكونَ علىٰ وضعٍ أو أينٍ أَولىٰ بجوهرِهِ مِن أن يكونَ علىٰ وضعٍ وأينٍ آخَرَ لهُ في حيِّزِهِ ؛ فإنَّهُ ليسَ شيءٌ مِن أجزاءِ مدارِ فَلَكٍ أو كوكبٍ أَولىٰ بأن يكونَ مُلاقِياً لهُ أو لجزئِهِ مِن جزءٍ آخَرَ .

فمتىٰ كانَ في جزءٍ بالفعلِ . . فهوَ في جزءٍ آخَرَ بالقوَّةِ ؛ فقد عرضَ لجوهرِ الفَلَكِ ما بالقوَّةِ مِن جهةِ وضعِهِ أو أينِهِ .

والتَّشبُّهُ بالخيرِ الأقصىٰ يُوجِبُ البقاءَ علىٰ أكملِ كمالٍ يكونُ للشَّيءِ دائماً ، ولم يكُنْ هـٰذا مُمكِناً للجِرْمِ السَّماويِّ بالعددِ ، فحُفِظَ بالنَّوعِ والتَّعاقبِ ، فصارَتِ الحركةُ حافظةً لِمَا يُمكِنُ مِن هـٰذا الكمالِ ، ومَبدَؤُها الشَّوقُ إلى التَّشبُّهِ بالخيرِ الأقصىٰ في البقاءِ على الكمالِ الأكملِ بحسَبِ المُمكِنِ ، ومَبدَأُ هـٰذا الشَّوقِ هوَ ما يعقلُ منهُ .

وأنتَ إذا تأمَّلتَ حالَ الأجسامِ الطَّبيعيَّةِ في شوقِها الطَّبيعيِّ إلىٰ أن تكونَ بالفعلِ أيناً . . لم تتعجَّبْ أن يكونَ جسمٌ يشتاقُ شوقاً إلىٰ أن يكونَ علىٰ وضعٍ مِن أوضاعِهِ الَّتي يُمكِنُ أن تكونَ لهُ ، وإلىٰ أن يكونَ علىٰ أكملِ ما لهُ مِن كونِهِ مُتحرِّكاً ، وخصوصاً ويتبعُ ذٰلكَ مِنَ الأحوالِ والمقاديرِ الفائضةِ ما يتشبَّهُ فيهِ بالأوَّلِ مِن حيثُ هوَ مُفِيضٌ للخيراتِ ، لا أن يكونَ المقصودُ تلكَ الأشياءَ ؛ فتكونَ الحركةُ لأجلِ تلكَ الأشياءِ ، بل أن يكونَ المقصودُ هوَ التَّشبُّهَ بالأوَّلِ بقَدْرِ الإمكانِ في أن يكونَ علىٰ أكملِ ما يكونُ في نفْسِهِ وفيما يتبعُهُ مِن حيثُ

هوَ تشبُّهٌ بالأوَّلِ ، لا مِن حيثُ هوَ يصدرُ عنهُ أُمورٌ بعدَهُ فتكونُ الحركةُ لأجلِ ذٰلكَ بالمقصودِ الأوَّلِ ، كلَّا (١) .

وأقولُ : إنَّ نفْسَ الشَّوقِ إلى التَّشبُّهِ بالأوَّلِ مِن حيثُ هوَ بالفعلِ . . تصدرُ عنهُ الحركةُ الفلكيَّةُ صدورَ الشَّيءِ عنِ التَّصوُّرِ المُوجِبِ لهُ وإن كانَ غيرَ مقصودٍ في ذاتِهِ بالقصدِ الأوَّلِ ؛ لأنَّ ذٰلكَ تصوُّرٌ لِمَا بالفعلِ ، فيَحدُثُ عنهُ طلبٌ لِمَا بالفعلِ الأكملِ ، ولا يُمكِنُ بالشَّخصِ ، فيكونُ بالتَّعاقبِ وهوَ الحركةُ ؛ لأنَّ الشَّخصَ الواحدَ إذا دامَ . . لم يحصلْ لأمثالِهِ وجودٌ ، وبقيَتْ دائماً بالقوَّةِ .

والحركةُ أيضاً تتبعُ ذٰلكَ التَّصوُّرَ علىٰ هٰذا النَّحوِ لا علىٰ أن تكونَ مقصودةً أوَّليَّةً وإن كانَ ذٰلكَ التَّصوُّرُ الواحدُ يتبعُهُ تصوُّراتٌ جزئيَّةٌ ذكرْناها وفصَّلْناها علىٰ سبيلِ الانبعاثِ لا علىٰ سبيلِ المقصودِ الأوَّلِ ، وتتبعُ تلكَ التَّصوُّراتِ الجزئيَّةَ الحركاتُ المُنتقَلُ بها في الأوضاعِ .

والجزءُ الواحدُ بكمالِهِ لا يُمكِنُ في هٰذا البابِ ، فيكونُ الشَّوقُ الأوَّلُ علىٰ ما ذكرْنا ، ويكونُ سائرُ ما يتلوهُ انبعاثاتٍ ، وهٰذهِ الأشياءُ قد يُوجَدُ لها نظائرُ بعيدةٌ في أبدانِنا ليسَتْ تُناسِبُها وإن كانَتْ قد تُخيِّلُها وتحكيها ؛ مِثلُ أنَّ الشَّوقَ إذا اشتدَّ إلىٰ خليلٍ أو إلىٰ شيءٍ آخَرَ . . تبعَ ذٰلكَ فينا تخيُّلاتٌ علىٰ سبيلِ الانبعاثِ يتبعُها حركاتٌ ليسَتِ الحركاتِ الَّتي نحوَ المُشتاقِ نفْسِهِ ، بل حركاتٌ نحوَ شيءٍ في طريقِهِ وفي سبيلِهِ وأقربَ ما يكونُ منهُ .

فالحركةُ الفلكيَّةُ كائنةٌ بالإرادةِ والشَّوقِ علىٰ هٰذا النَّحوِ ، وهٰذهِ الحركةُ مَبدَؤُها شوقٌ واختيارٌ ، ولٰكنْ على النَّحوِ الَّذي ذكرْناهُ ؛ ليسَ أن تكونَ الحركةُ مقصودةً بالقصدِ الأوَّلِ ، وهٰذهِ الحركةُ كأنَّها عبادةٌ ما ملكيَّةٌ أو فلكيَّةٌ .

---

(١) أي : لا يكون كذٰلك . انتهىٰ من هامش (ج) .

وليسَ مِنَ شرطِ الحركةِ الإراديَّةِ أن تكونَ مقصودةً في نفْسِها ، بل إذا كانَتِ القوَّةُ الشَّوقيَّةُ تشتاقُ نحوَ أمرٍ فسنحَ منها تأثيرٌ يتحرَّكُ لهُ الأعضاءُ . . **فتارةً** : يتحرَّكُ على النَّحوِ الَّذي يُوصَلُ بِهِ إلى الغرضِ ، **وتارةً** : على نحوٍ آخَرَ مُشابِهٍ أو مُقارِبٍ لهُ إذا كانَ عن تخيُّلٍ ، سواءٌ كانَ الغرضُ أمراً يُنالُ ، أو أمراً يُقتدىٰ بهِ ويُحتذىٰ حذوُهُ ويُتشبَّهُ بوجودِهِ .

فإذا بلغَ الالتذاذُ بتعقُّلِ المَبدَأ الأوَّلِ وبما يعقلُ منهُ أو يُدركُ منهُ علىٰ نحوٍ عقليٍّ أو نفسانيٍّ . . شغلَ ذٰلكَ عن كلِّ شيءٍ وكلِّ جهةٍ ، لٰكنَّهُ ينبعثُ مِن ذٰلكَ ما هوَ أَدْوَنُ منهُ مَرتبةً ؛ وهوَ الشَّوقُ إلى التَّشبُّهِ بهِ بمقدارِ الإمكانِ ، فيَلزَمُ طلبُ الحركةِ لا مِن حيثُ هيَ حركةٌ ، ولٰكنْ مِن حيثُ قلْنا ، ويكونُ هٰذا الشَّوقُ تبعَ ذٰلكَ العشقَ والالتذاذَ مُنبعِثاً عنهُ ، وهٰذا الاستكمالُ مُنبعِثاً عنِ الشَّوقِ .

فعلىٰ هٰذا النَّحوِ يُحرِّكُ المَبدَأُ الأوَّلُ جِرْمَ السَّماءِ .

وقدِ اتَّضحَ لكَ مِن هٰذهِ الجُملةِ أيضاً : أنَّ المُعلِّمَ الأوَّلَ إذا قالَ : (إنَّ الفَلَكَ مُتحرِّكٌ بطبعِهِ) . . فماذا يعني ، أو قالَ : (إنَّهُ مُتحرِّكٌ بالنَّفْسِ) . . فماذا يعني ، أو قالَ : (مُتحرِّكٌ بقوَّةٍ غيرِ مُتناهِيةٍ تُحرِّكُ كما يُحرِّكُ المعشوقُ) . . فماذا يعني .

وأنَّهُ ليسَ في أقوالِهِ تناقضٌ ولا اختلافٌ .



ثمَّ أنتَ تعلمُ أنَّ جوهرَ هٰذا الخيرِ المعشوقِ الأوَّلِ واحدٌ ، ولا يُمكِنُ أن يكونَ هٰذا المُحرِّكُ الأوَّلُ الَّذي لجُملةِ السَّماءِ فوقَ واحدٍ وإن كانَ لكلِّ كُرةٍ مِن كُراتِ السَّماءِ مُحرِّكٌ قريبٌ يخصُّهُ ، ومُتشوَّقٌ معشوقٌ يخصُّهُ ، علىٰ ما

يراهُ المُعلِّمُ الأوَّلُ ومَن بعدَهُ مِن مُحصِّلي علماءِ المَشَّائينَ .

فإنَّهُم إنَّما ينفونَ الكثرةَ عن مُحرِّكِ الكلِّ ، ويُثبِتونَ الكثرةَ للمُحرِّكاتِ المُفارِقةِ وغيرِ المُفارِقةِ الَّتي تخصُّ واحداً واحداً منها ؛ فيجعلونَ أوَّلَ المُفارِقاتِ الخاصَّةِ مُحرِّكَ الكُرةِ الأُولىٰ ؛ وهيَ عندَ مَن تقدَّمَ بَطْلَيموسَ . . كُرةُ الثَّوابتِ ، وعندَ مَن يعلمُ العلومَ الَّتي ظهرَتْ لبَطْلَيموسَ . . كُرةٌ خارجةٌ عنها مُحيطةٌ بها غيرُ مُكوكَبةٍ ، وبعدَ ذٰلكَ فمُحرِّكُ الكُرةِ الَّتي تَلِي الأُولىٰ بحسَبِ اختلافِ الرَّأيَينِ ، وكذٰلكَ فهَلُمَّ جَرّاً .

فهٰؤلاءِ يرونَ أنَّ مُحرِّكَ الكلِّ شيءٌ واحدٌ ، ولكلِّ كُرةٍ بعدَ ذٰلكَ مُحرِّكٌ خاصٌّ .

والمُعلِّمُ الأوَّلُ يضعُ عددَ الكُراتِ المُتحرِّكةِ علىٰ ما كانَ ظهرَ في زمانِهِ ، ويُتبِعُ عددَها عددَ المَبادئِ المُفارِقةِ .

وبعضُ مَن هوَ أسدُّ قولاً مِن أصحابِهِ يُصرِّحُ ويقولُ في « رسالتِهِ » الَّتي في مَبادئِ الكلِّ : (إنَّ مُحرِّكَ جُملةِ السَّماءِ واحدٌ ، لا يجوزُ أن يكونَ عدداً كثيراً ، وإنَّ لكلِّ كُرةٍ مُحرِّكاً ومُتشوَّقاً يخصَّانِهِ) .

والَّذي تَحسُنُ عبارتُهُ عن كتبِ المُعلِّمِ الأوَّلِ علىٰ سبيلِ تلخيصٍ وإن لم يكُنْ يغوصُ في المعاني . . يُصرِّحُ ويقولُ ما هٰذا معناهُ : (إنَّ الأشبهَ والأحقَّ وجودُ مَبدَأٍ حركةٍ خاصِّيَّةٍ لكلِّ فَلَكٍ علىٰ أنَّهُ فيهِ ، ووجودُ مَبدَأ حركةٍ خاصِّيَّةٍ لهُ علىٰ أنَّهُ معشوقٌ مُفارِقٌ) .

وهٰذانِ أقربُ قدماءِ تلامذةِ المُعلِّمِ الأوَّلِ مِن سواءِ السَّبيلِ .

ثمَّ القياسُ يُوجِبُ هٰذا ؛ فإنَّهُ قد صحَّ لنا بصناعةِ المِجِسْطي أنَّ حركاتٍ وكُراتٍ سماويَّةً كثيرةً ومُختلِفةً في الجهةِ وفي السُّرعةِ والبطءِ . . فيجبُ لكلِّ

حركةٍ مُحرِّكٌ غيرُ الَّذي للآخَرِ ، ومُتشوَّقٌ غيرُ الَّذي للآخَرِ ، وإلَّا . . لَمَا اختلفَتِ الجهاتُ ، ولَمَا اختلفَتِ السُّرعةُ والبطءُ .

وقد بيَّنَّا : أنَّ هٰذهِ المُتشوَّقاتِ خيراتٌ محضةٌ مُفارِقةٌ للمادَّةِ وإن كانَتِ الكُراتُ والحركاتُ كلُّها تشتركُ في الشَّوقِ إلى المَبدَأ الأوَّلِ ، فتشتركُ لذٰلكَ في دوامِ الحركةِ واستدارتِها ، ونحنُ نزيدُ هٰذا بياناً .



فَصْلٌ
في كيفيّة صدور الأفعال من المبادئ العالية ليُعْلَم من ذلك ما يجب أن يُعْلَم من المحرّكات المفارقة المعقولة بذاتها المتشوّقة

ولْنُحقّقْ هٰذا البيانَ ، ولْنفتتحْ مِن مَبدَأٍ آخَرَ .

فنقولُ : إنَّ قوماً لَمَّا سمعوا ظاهرَ قولِ الإسكندرِ[١] فاضلِ المُتقدِّمينَ إذ يقولُ : (إنَّ الاختلافَ في هٰذهِ الحركاتِ وجهاتِها يُشبِهُ أن يكونَ للعنايةِ بالأُمورِ الكائنةِ الفاسدةِ الَّتي تحتَ كُرةِ القمرِ) ، وكانوا سمعوهُ[٢] أيضاً وعلموا بالقياسِ : أنَّ حركاتِ السَّماويَّاتِ لا يجوزُ أن تكونَ لأجلِ شيءٍ غيرِ ذواتِها ، ولا يجوزُ أن تكونَ لأجلِ معلولاتِها . . أرادوا أن يجمعوا بينَ المَذهَبينِ ؛ فقالوا : (إنَّ نفْسَ الحركةِ ليسَ لأجلِ ما تحتَ كُرةِ القمرِ ، ولٰكنْ للتَّشبُّهِ بالخيرِ المحضِ والشَّوقِ إليهِ .

فأمَّا اختلافُ الحركاتِ . . فلِيختلفَ ما يكونُ مِن كلِّ واحدٍ منها في عالَمِ الكونِ والفسادِ اختلافاً ينتظمُ بهِ بقاءُ الأنواعِ .

كما أنَّ رَجُلاً خيّراً لو أرادَ أن يمضيَ في حاجتِهِ سَمْتَ مَوضِعٍ ، واعترضَ لهُ إليهِ طريقانِ ؛ أحدُهُما : يختصُّ بإيصالِهِ إلى المَوضِعِ الَّذي فيهِ قضاءُ وَطَرِهِ ، والآخَرُ : يُضِيفُ إلىٰ ذٰلكَ إيصالَ نفعٍ إلىٰ مُستحِقٍّ . . وجبَ في حُكمِ

---

(١) أي : الأفروديسي .

(٢) في (د ، و) : (سمعوا) بدل (سمعوه) .

خيريَّتِهِ أن يقصدَ الطَّريقَ الثَّاني وإن لم تكُنْ حركتُهُ لأجلِ نفعِ غيرِهِ ، بل لأجلِ ذاتِهِ .

فكذٰلكَ حركةُ كلِّ فَلَكٍ ؛ إنَّما هيَ ليبقىٰ علىٰ كمالِهِ الأخيرِ دائماً ، لٰكنَّ الحركةَ إلىٰ هٰذهِ الجهةِ وبهٰذهِ السُّرعةِ لينفعَ غيرَهُ) .

فأوَّلُ ما نقولُ لهٰؤلاءِ : إنَّهُ إن أمكنَ أن يَحدُثَ للأجرامِ السَّماويَّةِ في حركاتِها قصدٌ ما لأجلِ شيءٍ معلولٍ ، ويكونَ ذٰلكَ القصدُ في اختيارِ الجهةِ . . فيُمكِنُ أن يَحدُثَ ذٰلكَ ويَعرِضَ في نفْسِ الحركةِ حتَّىٰ يقولَ قائلٌ : إنَّ السُّكونَ كانَ يتمُّ لها بهِ خيريَّةٌ تخصُّها ، والحركةُ كانَتْ لا تضرُّها في الوجودِ وتنفعُ غيرَها ، ولم يكُنْ أحدُهُما أَسْهَلَ عليها مِنَ الآخَرِ أو أَعْسَرَ فاختارَتِ الأنفعَ .

فإن كانَتِ العلَّةُ المانعةُ عنِ القولِ بأنَّ مصيرَ حركتِها لنفعِ الغيرِ استحالةَ قصدِها فعلاً لأجلِ الغيرِ مِنَ المعلولاتِ . . فهٰذهِ العلَّةُ موجودةٌ في نفْسِ قصدِ اختيارِ الجهةِ .

فإن لم تمنعْ هٰذهِ العلَّةُ قصدَ اختيارِ الجهةِ . . لم تمنعْ قصدَ الحركةِ ، وكذٰلكَ الحالُ في قصدِ السُّرعةِ والبطءِ هٰذهِ الحالُ .

وليسَ ذٰلكَ علىٰ ترتيبِ القوَّةِ والضَّعفِ في الأفلاكِ بسببِ ترتيبِ بعضِها علىٰ بعضٍ في العلوِ والسُّفلِ حتَّىٰ يُنسَبَ إليهِ ، بل ذٰلكَ مُختلِفٌ .

ونقولُ بالجُملةِ : لا يجوزُ أن يكونَ شيءٌ منها لأجلِ الكائناتِ ؛ لا قصدُ حركةٍ ولا قصدُ جهةِ حركةٍ ، ولا تقديرُ سرعةٍ وبطءٍ ، بل ولا قصدُ فعلٍ ألبتَّةَ لأجلِها .

وذٰلكَ لأنَّ كلَّ قصدٍ . . فيكونُ مِن أجلِ المقصودِ ، ويكونُ أنقصَ وجوداً

مِنَ المقصودِ ؛ لأنَّ كلَّ ما لأجلِهِ شيءٌ آخَرُ . . فهوَ أتمُّ وجوداً مِنَ الآخَرِ مِن حيثُ هوَ والآخَرُ علىٰ ما هُما عليهِ ، بل بهِ يتمُّ للآخَرِ النَّحوُ مِنَ الوجودِ الدَّاعي إلى القصدِ .

ولا يجوزُ أن يُستفادَ الوجودُ الأكملُ مِنَ الشَّيءِ الأخسِّ ، فلا يكونُ ألبتَّةَ إلىٰ معلولٍ قصدٌ صادقٌ غيرُ مظنونٍ ، وإلَّا . . كانَ القصدُ مُعطِياً ومُفيداً لوجودِ ما هوَ أَكْمَلُ وجوداً منهُ .

وإنَّما يُقصَدُ بالواجبِ شيءٌ يكونُ القصدُ مُهيِّئاً لهُ ، ومُفِيدُ وجودِهِ شيءٌ آخَرُ ؛ مِثلُ الطَّبيبِ للصِّحَّةِ ؛ فالطَّبيبُ لا يُعطي الصِّحَّةَ ، بل يُهيِّئُ لها المادَّةَ والآلَةَ ، وإنَّما يُفيدُ الصِّحَّةَ مَبدَأٌ أجلُّ مِنَ الطَّبيبِ ، وهوَ الَّذي يُعطي المادَّةَ جميعَ صورِها ، وذاتُهُ أَشْرَفُ مِنَ المادَّةِ .

وربَّما كانَ القاصدُ مُخطِئاً في قصدِهِ إذا قصدَ ما ليسَ أَشْرَفَ مِنَ القصدِ ، فلا يكونُ القصدُ لأجلِهِ في الطَّبعِ ، بل بالخطأ .

ولأنَّ هـٰذا البيانَ يحتاجُ إلىٰ تطويلٍ وتحقيقٍ ، وفيهِ شكوكٌ لا تنحلُّ إلَّا بالكلامِ المُشبِعِ . . فلْنعدلْ إلى الطَّريقِ الأوضحِ .

فنقولُ : إنَّ كلَّ قصدٍ . . فلهُ مقصودٌ ، والعقليُّ منهُ هوَ الَّذي يكونُ وجودُ المقصودِ عنِ القاصدِ أَولىٰ بالقاصدِ مِن لا وجودِهِ عنهُ ، وإلَّا . . فهوَ هَذَرٌ (١) .

والشَّيءُ الَّذي هوَ أَولىٰ بالشَّيءِ . . فإنَّهُ يُفيدُهُ كمالاً ما ؛ إن كانَ بالحقيقةِ . . فحقيقيّاً ، وإن كانَ بالظَّنِّ . . فظنِّيّاً .

مِثلُ استحقاقِ المدحِ وظهورِ القدرةِ وبقاءِ الذِّكرِ ؛ فهـٰذِهِ وما أَشْبَهَها كمالاتٌ

---

(١) **الهَذَر** : الهذيان .

ظنّيَّةٌ ، أوِ الرِّبحِ أوِ السَّلامةِ أو رضا اللهِ وحُسنِ مَعادِ الآخرةِ ، وهـٰذهِ وما أَشْبَهَها كمالاتٌ حقيقيَّةٌ لا تتمُّ بالقاصدِ وحدَهُ .

فإذاً : كلُّ قصدٍ ليسَ عبثاً . . فإنَّهُ يُفيدُ كمالاً ما لقاصدِهِ ، لو لم يقصدْهُ . . لم يكُنْ ذٰلكَ الكمالُ .

والعبثُ أيضاً يُشبِهُ أن يكونَ كذٰلكَ ؛ فإنَّ فيهِ لذَّةً أو راحةً أو غيرَ ذٰلكَ ، أو شيئاً مِن سائرِ ما بُيِّنَ لكَ ممَّا علمتَ ، أو سائرِ ما يُبيَّنُ .

ومُحالٌ أن يكونَ المعلولُ المُستكمَلُ وجودُهُ بالعلَّةِ يُفيدُ العلَّةَ كمالاً لم يكُنْ ، وإنَّ المَواضعَ الَّتي يُظَنُّ فيها أنَّ المعلولَ أفادَ علَّتَهُ كمالاً . . مَواضعُ كاذبةٌ أو مُحرَّفةٌ ، ومِثلُكَ ممَّن أحاطَ بما سلفَ لهُ مِنَ الفنونِ . . لا يقصرُ عن تأمُّلِها وحلِّها .



فإن قالَ قائلٌ : إنَّ الخيريَّةَ تُوجِبُ هـٰذا ؛ فإنَّ الخيرَ يُفيدُ الخيرَ ؟

قيلَ : إنَّ الخيرَ يُفيدُ الخيرَ ، ولـٰكنْ لا علىٰ سبيلِ قصدٍ وطلبٍ ليكونَ ذٰلكَ ؛ فإنَّ هـٰذا يُوجِبُهُ النَّقصُ .

فإنَّ كلَّ طلبٍ وقصدٍ لشيءٍ . . فهوَ طلبٌ لمعدومٍ وجودُهُ عنِ الفاعلِ أَولىٰ مِن لا وجودِهِ ، وما دامَ معدوماً وغيرَ مقصودٍ . . لم يكُنْ ما هوَ الأَولىٰ بالفعلِ ، وذٰلكَ نقصٌ .

فإنَّ الخيريَّةَ لا تخلو :

إمَّا أن تكونَ صحيحةً موجودةً دونَ هـٰذا القصدِ ، ولا مَدخَلَ لوجودِ هـٰذا القصدِ في وجودِها ، فيكونُ كونُ هـٰذا القصدِ ولا كونُهُ عنِ الخيريَّةِ واحداً ، فلا تكونُ الخيريَّةُ تُوجِبُهُ ، ولا يكونُ حالُ سائرِ لوازمِ الخيريَّةِ الَّتي تَلزَمُها بذاتِها لا عن قصدٍ هوَ قصدَ هـٰذهِ الحالِ .

وإمَّا أن يكونَ بهـٰذا القصدِ تتمُّ الخيريَّةُ وتقومُ ، فيكونُ هـٰذا القصدُ علَّةً لاستكمالِ الخيريَّةِ وقوامِها لا معلولاً لها .



وإن قالَ قائلٌ : إنَّ ذٰلكَ للتَّشبُّهِ بالعلَّةِ الأُولىٰ في أنَّ خيريَّتَهُ مُتعدِّيةٌ ، وحتَّىٰ يكونَ بحيثُ يتبعُها خيرٌ ؟

فنقولُ : إنَّ هـٰذا في ظاهرِ الأمرِ مقبولٌ ، وفي الحقيقةِ مردودٌ ؛ فإنَّ التَّشبُّهَ بهِ في ألَّا يقصدَ شيئاً ، بل في أن ينفردَ بالذَّاتِ ؛ فإنَّهُ علىٰ هـٰذهِ الصِّفةِ اتِّفاقاً مِن جماعةِ أهلِ العِلمِ .

وأمَّا استفادةُ كمالٍ بالقصدِ . . فمُباينٌ للتَّشبُّهِ بهِ ، اللَّهمَّ إلَّا أن يُقالَ : إنَّ المقصودَ الأوَّلَ شيءٌ ، وهـٰذا بالقصدِ الثَّاني وعلىٰ جهةِ الاستتباعِ ، فيجبُ في اختيارِ الجهةِ أيضاً أن يكونَ المقصودُ بالقصدِ الأوَّلِ شيئاً ، وتكونَ المَنفعةُ المذكورةُ مُستتبِعةً لذٰلكَ المقصودِ ، فتكونُ الجهةُ غيرَ مقصودةٍ قصداً أوَّليّاً لنفْسِ ما يتبعُ ، بل يجبُ أن يكونَ هناكَ استكمالٌ في ذاتِ الشَّيءِ يستتبعُ تلكَ المَنفعةَ حتَّىٰ يكونَ تشبُّهاً بالأوَّلِ .

ونحنُ لا نمنعُ أن تكونَ الحركةُ مقصودةً بالقصدِ الأوَّلِ علىٰ أنَّها تشبُّهٌ بذاتِ الأوَّلِ مِن الجهةِ الَّتي قلْنا ، وتشبُّهٌ بالقصدِ الثَّاني بذاتِ الأوَّلِ مِن حيثُ يفيضُ عنهُ الوجودُ بعدَ أن يكونَ القصدُ الأوَّلُ أمراً آخَرَ يُنظَرُ بهِ إلىٰ فوقٍ .

وأمَّا النَّظرُ إلىٰ أسفلَ واعتبارُهُ ؛ فلو جازَ أن يقعَ القصدُ الأوَّلُ إلى الجهةِ حتَّىٰ يكونَ تشبُّهاً بالأوَّلِ . . لَجازَ في نفْسِ اختيارِ الحركةِ ، فكانَتِ الحركةُ لأجلِ ما تحتُ يفيضُ عنها وجودٌ ليسَ تشبُّهاً بهِ مِن حيثُ هوَ كاملُ الوجودِ معشوقُهُ ، إنَّما ذٰلكَ لذاتِهِ مِن حيثُ ذاتُهُ .

ولا مَدخَلَ ألبتَّةَ لوجودِ الأشياءِ عنهُ في تشريفِ ذاتِهِ وتكميلِها ، بلِ المَدخَلُ أنَّهُ علىٰ كمالِهِ الأفضلِ ، وبحيثُ ينبعثُ عنهُ وجودُ الكلِّ لا طلباً وقصداً .

فيجبُ أن يكونَ الشَّوقُ إليهِ مِن طريقِ التَّشبُّهِ علىٰ هـٰذهِ الصُّورةِ ، لا علىٰ ما لا يتعلَّقُ للأوَّلِ بهِ كمالٌ .



فإن قالَ قائلٌ : إنَّهُ كما قد يجوزُ أن يستفيدَ الجِرْمُ السَّماويُّ بالحركةِ خيراً وكمالاً والحركةُ فعلٌ لها مقصودٌ . . فكذٰلكَ لسائرِ أفاعيلِها ؟

فالجوابُ : أنَّ الحركةَ ليسَتْ تستفيدُ كمالاً وخيراً ، وإلَّا . . لَانقطعَتْ عندَهُ ، بل هيَ نفْسُ الكمالِ الَّذي أشرْنا إليهِ .

وهوَ بالحقيقةِ استثباتُ نوعٍ ما يُمكِنُ أن يكونَ للجِرْمِ السَّماويِّ بالفعلِ ؛ إذ لا يُمكِنُ استثباتُ الشَّخصِ لهُ .

فهـٰذهِ الحركةُ لا تُشبِهُ سائرَ الحركاتِ الَّتي تطلبُ كمالاً خارجاً عنها ، بل تُكمِّلُ هـٰذهِ الحركةُ نفْسَ المُتحرِّكِ عنها بذاتِها ؛ لأنَّها نفْسُ استبقاءِ الأوضاعِ والأُيونِ على التَّعاقبِ .

وبالجُملةِ : يجبُ أن ترجعَ إلىٰ ما فصَّلْناهُ فيما سلفَ حينَ بيَّنَّا أنَّ هـٰذهِ الحركةَ كيفَ تتبعُ التَّصوُّرَ المُتشوَّقَ ، وهـٰذهِ الحركةَ شبيهةٌ بالثَّباتِ .



فإن قالَ قائلٌ : إنَّ هـٰذا القولَ يمنعُ مِن وجودِ العنايةِ بالكائناتِ والتَّدبيرِ المُحكَمِ الَّذي فيها .

فإنَّا سنذكرُ مِن بعدُ ما يُزيلُ هـٰذا الإشكالَ ، ونُعرِّفُ أنَّ عنايةَ الباري بالكلِّ علىٰ أيِّ سبيلٍ هيَ ، وأنَّ عنايةَ كلِّ علَّةٍ بما بعدَهُ علىٰ أيِّ سبيلٍ هيَ ، وأنَّ

الكائناتِ الَّتي عندَنا كيفَ العنايةُ بها مِنَ المَبادئِ الأُولىٰ ومِنَ الأسبابِ الَّتي وسطَها .

فقدِ اتَّضحَ بما أوضحْناهُ : أنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ شيءٌ مِنَ العِللِ يستكملُ بالمعلولِ بالذَّاتِ إلَّا بالعرَضِ ، وأنَّها لا تقصدُ فعلاً لأجلِ المعلولِ وإن كانَ ترضىٰ بهِ وتعلمُهُ .

بل كما أنَّ الماءَ يبردُ بذاتِهِ بالفعلِ ليحفظَ نوعَهُ لا ليُبرِّدَ غيرَهُ ، ولٰكنْ يَلزَمُهُ أن يُبرِّدَ غيرَهُ ، **والنَّارَ** تسخنُ بذاتِها بالفعلِ لتحفظَ نوعَها لا لتُسخِّنَ غيرَها ، ولٰكنْ يَلزَمُها أن تُسخِّنَ غيرَها ، **والقوَّةَ الشَّهوانيَّةَ** تشتهي لذَّةَ الجِماعِ لتدفعَ الفضلَ ويتمَّ لها اللَّذَّةُ لا ليكونَ عنها ولدٌ ، ولٰكنْ يَلزَمُها ولدٌ ، والصِّحَّةَ هيَ صحّةٌ بجوهرِها وذاتِها لا لِأنْ تنفعَ المريضَ ، لٰكنْ يَلزَمُها نفعُ المريضِ . . **كذٰلكَ في العِللِ المُتقدِّمةِ** ، إلَّا أنَّ هناكَ إحاطةً بما يكونُ ، وعِلماً بأنَّ وجهَ النِّظامِ والخيرِ فيها كيفَ يكونُ ، وأنَّهُ علىٰ ما يكونُ وليسَ في تلكَ .

فإذا كانَ الأمرُ علىٰ هٰذا . . فالأجسامُ السَّماويَّةُ إنَّما اشتركَتْ في الحركةِ المُستديرةِ شوقاً إلىٰ معشوقٍ مُشترَكٍ ، وإنَّما اختلفَتْ لأنَّ مَبادئَها المعشوقةَ المُتشوَّقَ إليها قد تختلفُ بعدَ ذٰلكِ الأوَّلِ .

وليسَ إذا أشكلَ علينا أنَّهُ كيفَ وجبَ عن كلِّ تشوُّقٍ حركةٌ بهٰذهِ الحالِ . . فيجبُ أن يُؤثِّرَ ذٰلكَ فيما علمْنا مِن أنَّ الحركاتِ مُختلِفةٌ لاختلافِ المُتشوَّقاتِ .



ولٰكنْ بقيَ علينا شيءٌ ؛ وهوَ أنَّهُ يُمكِنُ أن تُتوهَّمَ المُتشوَّقاتُ المُختلِفةُ أجساماً لا عقولاً مُفارِقةً حتَّىٰ يكونَ ـ مثلاً ـ الجسمُ الَّذي هوَ أخسُّ مُتشبِّهاً

بالجسمِ الَّذي هوَ أَقْدَمُ وأَشْرَفُ كما ظَنَّهُ الفَدْمُ مِن أحداثِ المُتفلسِفةِ الإسلاميَّةِ في تشويشِ الفلسفةِ (١) ؛ إذ لم يفهمْ غرضَ الأقدمينَ .

فنقولُ : هٰذا مُحالٌ ؛ وذٰلكَ لأنَّ التَّشبُّهَ بهِ يُوجِبُ مِثلَ حركتِهِ وجهتِها والغايةِ الَّتي يؤمُّها ، فإن أوجبَ القصورُ عن مَرتبتِهِ شيئاً . . فإنَّما يُوجِبُ الضِّعفَ في الفعلِ لا المُخالَفةَ في الفعلِ مُخالَفةً تُوجِبُ أن يكونَ هٰذا إلىٰ جهةٍ وذاكَ إلىٰ أُخرىٰ .

ولا يُمكِنُ أن يُقالَ : إنَّ السَّببَ في هٰذهِ المُخالَفةِ طبيعةُ ذٰلكَ الجسمِ ، كأنَّ طبيعةَ ذٰلكَ الجسمِ تُعانِدُ أن يتحرَّكَ مِن (أ) إلىٰ (ب) ، ولا تُعانِدُ أن يتحرَّكَ مِن (ب) إلىٰ (أ) .

فإنَّ هٰذا مُحالٌ ؛ لأنَّ الجسمَ بما هوَ جسمٌ لا يُوجِبُ هٰذا ، والطَّبيعةَ بما هيَ طبيعةٌ للجسمِ تطلبُ الأينَ الطَّبيعيَّ مِن غيرِ وضعٍ مخصوصٍ ، ولو كانَتْ تطلبُ وضعاً مخصوصاً . . لَكانَ النَّقلُ عنهُ قسراً ، فدخلَ حركةَ الفَلَكِ معنىً قسريٌّ .

ثمَّ وجودُ كلِّ جزءٍ مِن أجزاءِ الفَلَكِ علىٰ كلِّ نسبةٍ . . مُحتملٌ في طبيعةِ الفَلَكِ ، فليسَ يجبُ إذاً أن يكونَ إذا أُزِيلَ جزءٌ مِن جهةٍ . . جازَ ، وإن أُزِيلَ مِن جهةٍ . . لم يَجُزْ بحسَبِ الطَّبعِ ، إلَّا أن يكونَ هناكَ طبيعةٌ تفعلُ حركةً إلىٰ جهةٍ ، فتُجِيبُ إلىٰ تلكَ الجهةِ ، ولا تُجِيبُ إلىٰ جهةٍ أُخرىٰ إن عِيقَتْ عن جهتِها .

وقد قلْنا : إنَّ مَبدَأَ هٰذهِ الحركةِ ليسَتْ طبيعيَّةً ، ولا أيضاً هناكَ طبيعةٌ تُوجِبُ وضعاً بعينِهِ ولا جهاتٍ مُختلِفةً .

---

(١) الفَدْم : العَيِيُّ عن الحُجَّة والكلام مع ثقل ورخاوة وقلة فهم .

فليسَ إذاً في جوهرِ الفَلَكِ طبيعةٌ تمنعُ تحريكَ النَّفْسِ لهُ إلىٰ أيِّ جهةٍ كانَتْ .

وأيضاً : لا يجوزُ أن يقعَ ذٰلكَ مِن جهةِ النَّفْسِ حتَّىٰ يكونَ طبعُها أن يُريدَ تلكَ الجهةَ لا مَحالةَ ، إلَّا أن يكونَ الغرضُ في الحركةِ مُختصّاً بتلكَ الجهةِ ؛ لأنَّ الإرادةَ تبعٌ للغرضِ ، ليسَ الغرضُ تبعاً للإرادةِ ، وإذا كانَ هٰكذا . . كانَ السَّببُ مُخالَفةَ الغرضِ .

فإذاً : لا مانعَ مِن جهةِ الجسميَّةِ ولا مِن جهةِ الطَّبيعةِ ولا مِن جهةِ النَّفْسِ إلَّا اختلافُ الغرضِ ، والقسرُ أَبْعَدُ الجميعِ عنِ الإمكانِ .

فإذاً : لو كانَ الغرضُ تشبُّهاً بعدَ الأوَّلِ بجسمٍ مِنَ السَّماويَّةِ . . لَكانَتِ الحركةُ مِن نوعِ حركةِ ذٰلكَ الجسمِ ، ولم يكُنْ مُخالِفاً لهُ أو أَسْرَعَ منهُ في كثيرٍ مِنَ المَواضعِ .

وكذٰلكَ إن كانَ الغرضُ لمُحرِّكِ هٰذا الفَلَكِ التَّشبُّهَ بمُحرِّكِ ذٰلكَ الفَلَكِ .

وقد كانَ بانَ : أنَّهُ ليسَ الغرضُ في تلكَ الحركاتِ شيئاً يُوصَلُ إليهِ بالحركةِ (١) ، بل شيئاً مُبايِناً (٢) .

وبانَ الآنَ : أنَّهُ ليسَ جسماً .

فبقيَ : أنَّ الغرضَ لكلِّ فَلَكٍ تشبُّهٌ بشيءٍ غيرِ جواهرِ الأفلاكِ مِن موادِّها وأنفُسِها ، ومُحالٌ أن يكونَ بالعنصريَّاتِ وما يتولَّدُ عنها ولا أجسامَ ولا أنفُسَ غيرُ هٰذهِ .

فبقيَ : أن يكونَ لكلِّ واحدٍ منها شوقُ تشبُّهٍ بجوهرٍ عقليٍّ مُفارِقٍ

---

(١) في هامش (ج) زيادة : (وإلا . . لزم الانقطاع) .

(٢) في هامش (ج) زيادة : (لا يُوصَل إليه) .

يخصُّهُ ، وتختلفُ الحركاتُ وأحوالُها اختلافَها الَّذي لها لأجلِ ذٰلكَ وإن كُنَّا لا نعرفُ كيفيَّةَ وجوبِ ذٰلكَ وكمِّيَّتَهُ ، وتكونُ العلَّةُ الأُولىٰ مُتشوَّقَ الجميعِ بالاشتراكِ .

فهٰذا معنىٰ قولِ القدماءِ : (إنَّ للكلِّ مُحرِّكاً واحداً معشوقاً ، ولكلِّ كُرةٍ مُحرِّكاً يخصُّها ومعشوقاً يخصُّها) .

فيكونُ إذاً : لكلِّ فَلَكٍ نفْسٌ مُحرِّكةٌ تعقلُ الخيرَ ، ولها بسببِ الجسمِ تخيُّلٌ ؛ أي : تصوُّرٌ للجزئيَّاتِ وإرادةٌ للجزئيَّاتِ ، ويكونُ ما يعقلُهُ مِنَ الأوَّلِ وما يعقلُهُ مِنَ المَبدَأِ الَّذي يخصُّهُ القريبِ منهُ مَبدَأَ تشوُّقِهِ إلى التَّحرُّكِ .

ولكلِّ فَلَكٍ عقلٌ مُفارِقٌ نِسبتُهُ إلىٰ نفْسِهِ نسبةُ العقلِ الفعَّالِ إلىٰ أنفُسِنا ، وأنَّهُ مثالٌ كلِّيٌّ عقليٌّ لنوعِ فعلِهِ ، فهوَ يتشبَّهُ بهِ .

وبالجُملةِ : لا بدَّ في كلِّ مُتحرِّكٍ منها لغرضٍ عقليٍّ :

مِن مَبدَأٍ عقليٍّ يعقلُ الخيرَ الأوَّلَ ، وتكونُ ذاتُهُ مُفارِقةً ؛ فقد علمتَ أنَّ كلَّ ما يعقلُ مُفارِقُ الذَّاتِ .

ومِن مَبدَأٍ للحركةِ جسمانيٍّ ؛ أي : مُواصِلٍ للجسمِ ؛ فقد علمتَ أنَّ الحركةَ السَّماويَّةَ نفسانيَّةٌ تصدرُ عن نفْسٍ مُختارةٍ مُتجدِّدةِ الاختياراتِ على الاتِّصالِ جزئيَّتُها .

فيكونُ عددُ العقولِ المُفارِقةِ بعدَ المَبدَأِ الأوَّلِ بعددِ الحركاتِ .

فإن كانَتْ أفلاكُ المُتحيِّرةِ إنَّما المَبدَأُ في حركةِ كُراتِ كلِّ كوكبٍ منها قوَّةٌ تفيضُ مِنَ الكوكبِ . . لم يبعدْ أن تكونَ المُفارِقاتُ بعددِ الكواكبِ لها لا بعددِ الكُراتِ ، وكانَ عددُها عشرةً بعدَ الأوَّلِ ؛ أوَّلُها العقلُ المُحرِّكُ الَّذي لا يتحرَّكُ ، وتحريكُهُ لكُرةِ الجِرْمِ الأقصىٰ ، ثمَّ الَّذي هوَ مِثلُهُ لكُرةِ الثَّوابتِ ، ثمَّ الَّذي هوَ

مِثلُهُ لكُرةِ زُحَلَ ، وكذٰلكَ حتَّىٰ ينتهيَ إلى العقلِ الفائضِ علىٰ أنفُسِنا ؛ وهوَ عقلُ العالَمِ الأرضيِّ ، ونحنُ نُسمِّيهِ : العقلَ الفعَّالَ .

وإن لم يكُنْ كذٰلكَ ، بل كانَ كلُّ كُرةٍ مُتحرِّكةٍ لها حُكمٌ في حركةِ نفْسِها ولكلِّ كوكبٍ . . كانَتْ هـٰذهِ المُفارِقاتُ أكثرَ عدداً ، وكانَ علىٰ مَذهَبِ المُعلِّمِ الأوَّلِ قريباً مِن خمسينَ فما فوقَهُ ، وآخِرُها العقلُ الفعَّالُ .

وقد علمتَ مِن كلامِنا في (الرِّياضيَّاتِ) مَبلَغَ ما ظفرْنا بهِ مِن عددِها .



فصل

في ترتيب وجود العقول والنّفوس السّماويّة والأجرام العلويّة عن الأوّل

قد صحَّ لنا فيما قدَّمْناهُ مِنَ القولِ : أنَّ الواجبَ الوجودِ بذاتِهِ واحدٌ ، وأنَّهُ ليسَ بجسمٍ ولا في جسمٍ ولا ينقسمُ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ .

فإذاً : الموجوداتُ كلُّها وجودُها عنهُ ، ولا يجوزُ أن يكونَ لهُ مَبدَأٌ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ولا سببٌ ؛ لا الَّذي عنهُ ، ولا الَّذي فيهِ أو بهِ يكونُ ، ولا الَّذي لهُ حتَّىٰ يكونَ لأجلِ شيءٍ ؛ فلهٰذا لا يجوزُ أن يكونَ كونُ الكلِّ عنهُ علىٰ سبيلِ قصدٍ منهُ كقصدِنا لتكوينِ الكلِّ ولوجودِ الكلِّ ؛ فيكونَ قاصداً لأجلِ شيءٍ غيرِهِ .

وهٰذا الفصلُ قد فرغْنا مِن تقريرِهِ في غيرِهِ ، وذٰلكَ فيهِ أظهرُ .

ونخصُّهُ مِن بيانِ امتناعِ أن يقصدَ وجودَ الكلِّ عنهُ أنَّ ذٰلكَ يُؤدّي إلىٰ تكثُّرِ ذاتِهِ ؛ فإنَّهُ يكونُ فيهِ حينئذٍ شيءٌ بسببِهِ يقصدُ ؛ وهوَ معرفتُهُ وعِلمُهُ لوجوبِ القصدِ أوِ استحبابِهِ ، أو خيريَّةٌ فيهِ تُوجِبُ ذٰلكَ ، ثمَّ قصدٌ ، ثمَّ فائدةٌ يُفيدُها إيَّاهُ القصدُ علىٰ ما أوضحْنا قبلُ ، وهٰذا مُحالٌ .

وليسَ كونُ الكلِّ عنهُ علىٰ سبيلِ الطَّبعِ ؛ بأن يكونَ وجودُ الكلِّ عنهُ لا بمعرفةٍ ولا رضاً منهُ ، وكيفَ يصحُّ هٰذا وهوَ عقلٌ محضٌ يعقلُ ذاتَهُ ؟!

فيجبُ أن يعقلَ أنَّهُ يَلزَمُهُ وجودُ الكلِّ عنهُ ؛ لأنَّهُ لا يعقلُ ذاتَهُ إلَّا عقلاً محضاً ومَبدَأً أوَّلاً .

وإنَّما يعقلُ وجودَ الكلِّ عنهُ علىٰ أنَّهُ مَبدَؤُهُ ، وليسَ في ذاتِهِ مانعٌ أو كارهٌ

لصدورِ الكلِّ عنهُ ، وذاتُهُ عالمةٌ بأنَّ كمالَهُ وعلوَّهُ بحيثُ يفيضُ عنهُ الخيرُ ، وأنَّ ذٰلكَ مِن لوازمِ جلالتِهِ المعشوقةِ لهُ لذاتِها ، وكلُّ ذاتٍ يعلمُ ما يصدرُ عنهُ ، ولا تُخالِطُهُ مُعاوَقةٌ ما ، بل يكونُ علىٰ ما أوضحْنا . . فإنَّهُ راضٍ بما يكونُ عنهُ ؛ فالأوَّلُ راضٍ بفيضانِ الكلِّ عنهُ ، ولٰكنَّ الحقَّ الأوَّلَ إنَّما فعلُهُ الأوَّلُ وبالذَّاتِ أنَّهُ يعقلُ ذاتَهُ الَّتي هيَ لذاتِها مَبدَأٌ لنظامِ الخيرِ في الوجودِ .

فهوَ عاقلٌ لنظامِ الخيرِ في الوجودِ وكيفَ ينبغي أن يكونَ لا عقلاً خارجاً عنِ القوَّةِ إلى الفعلِ ، ولا عقلاً مُنتقِلاً مِن معقولٍ إلىٰ معقولٍ ؛ فإنَّ ذاتَهُ بريئةٌ عمَّا بالقوَّةِ مِن كلِّ وجهٍ علىٰ ما أوضحْنا قبلُ ، بل عقلاً واحداً معاً .

ويَلزَمُ ما يعقلُهُ مِن نظامِ الخيرِ في الوجودِ أن يعقلَ أنَّهُ كيفَ يُمكِنُ ، وكيفَ يكونُ أفضلَ ما يكونُ أن يحصلَ وجودُ الكلِّ علىٰ مُقتضىٰ معقولِهِ ؛ فإنَّ الحقيقةَ المعقولةَ عندَهُ هيَ بعينِها ـ علىٰ ما علمتَ ـ عِلمٌ وقدرةٌ وإرادةٌ .

وأمَّا نحنُ . . فنحتاجُ في تنفيذِ ما نتصوَّرُهُ إلىٰ قصدٍ وإلىٰ حركةٍ وإرادةٍ حتَّىٰ يُوجَدَ ، وهوَ لا يَحسُنُ فيهِ ذٰلكَ ولا يصحُّ ؛ لبراءتِهِ عنِ الاثنَينيَّةِ ، وعلىٰ ما أطنبْنا في بيانِهِ ؛ فتعقُّلُهُ علَّةٌ للوجودِ علىٰ ما يعقلُهُ ، ووجودُ ما يُوجَدُ عنهُ علىٰ سبيلِ لزومٍ لوجودِهِ ، لا أنَّ وجودَهُ لأجلِ وجودِ شيءٍ آخَرَ غيرِهِ .

وهوَ فاعلُ الكلِّ بمعنىٰ أنَّهُ الموجودُ الَّذي يفيضُ عنهُ كلُّ وجودٍ فيضاناً مُبايِناً لذاتِهِ .

ولأنَّ كونَ ما يكونُ عنِ الأوَّلِ إنَّما هوَ علىٰ سبيلِ اللُّزومِ ؛ إذ صحَّ أنَّ واجبَ الوجودِ بذاتِهِ واجبُ الوجودِ مِن جميعِ جهاتِهِ ، وفرغْنا مِن بيانِ هٰذا الغرضِ قبلُ . . فلا يجوزُ أن يكونَ أوَّلُ الموجوداتِ عنهُ ـ وهيَ المُبدَعاتُ ـ كثيرةً لا بالعددِ ولا بالانقسامِ إلىٰ مادَّةٍ وصورةٍ ؛ لأنَّهُ يكونُ لزومُ ما يَلزَمُ عنهُ هوَ لذاتِهِ لا لشيءٍ آخَرَ ، والجهةُ والحُكمُ الَّذي في ذاتِهِ الَّذي يَلزَمُ عنهُ

هٰذا الشَّيءُ . . ليسَتِ الجهةَ والحُكمَ الَّذي في ذاتِهِ الَّذي يَلزَمُ عنهُ لا هٰذا الشَّيءُ ، بل غيرُهُ .

فإن لزمَ منهُ شيئانِ مُتبايِنانِ بالقوامِ ، أو شيئانِ مُتبايِنانِ يكونُ منهُما شيءٌ واحدٌ ؛ مِثلُ مادَّةٍ وصورةٍ لزوماً معاً . . فإنَّما يَلزَمانِ عن جهتَينِ مُختلِفتَينِ في ذاتِهِ .

وتانِكَ الجهتانِ إن كانَتا لا في ذاتِهِ ، بل لازمتَينِ لذاتِهِ . . فالسُّؤالُ في لزومِهِما ثابتٌ حتَّىٰ تكونا مِن ذاتِهِ ، فتكونُ ذاتُهُ مُنقسِمةً بالمعنىٰ وقد منعْنا هٰذا قبلُ ، وبيَّنَّا فسادَهُ .

فبُيِّنَ : أنَّ أوَّلَ الموجوداتِ عنِ العلَّةِ الأُولىٰ واحدٌ بالعددِ ، وذاتُهُ وماهيَّتُهُ وحدةٌ لا في مادَّةٍ[1] ؛ فليسَ شيءٌ مِنَ الأجسامِ ولا مِنَ الصُّورِ الَّتي هيَ كمالاتُ الأجسامِ معلولاً لهُ قريباً ، بلِ المعلولُ الأوَّلُ عقلٌ محضٌ ؛ لأنَّهُ صورةٌ لا في مادَّةٍ ، وهوَ أوَّلُ العقولِ المُفارِقةِ الَّتي عددْناها ، ويُشبِهُ أن يكونَ هوَ المَبدَأَ المُحرِّكَ للجِرْمِ الأقصىٰ علىٰ سبيلِ التَّشويقِ .



ولٰكنْ لقائلٍ أن يقولَ : إنَّهُ لا يمتنعُ أن يكونَ الحادثُ عنِ المَبدَأِ الأوَّلِ صورةً مادِّيَّةً ، لٰكنَّها يَلزَمُ عنها وجودُ مادَّتِها ؟

فنقولُ : إنَّ هٰذا يُوجِبُ أن تكونَ الأشياءُ الَّتي بعدَ هٰذهِ الصُّورةِ وهٰذهِ المادَّةِ تاليةً في درجةِ المعلولاتِ ، وأن يكونَ وجودُها بتوسُّطِ المادَّةِ ، فتكونُ المادَّةُ سبباً لوجودِ صورِ الأجسامِ الكثيرةِ في العالَمِ وقُواها[2] ، وهٰذا مُحالٌ ؛

---

(١) في هامش (ج) : (وحدُه) بدل (وحدة) ، وأُشير إليه بنسخة ، وفي هامش (و) : (واحدة) ، وأُشير إليه بنسخة .

(٢) في (و) : (وقوامها) بدل (وقواها) ، وفي هامشها أُشير إلى المثبت بنسخة .

إذِ المادَّةُ وجودُها أنَّها قابلةٌ فقطْ ، وليسَتْ سبباً لوجودِ شيءٍ مِنَ الأشياءِ علىٰ غيرِ سبيلِ القَبولِ .

فإن كانَ شيءٌ مِنَ الموادِّ ليسَ هٰكذا . . فليسَ هوَ مادَّةً إلَّا باشتراكِ الاسمِ ، فيكونُ إن كانَ الشَّيءُ المفروضُ ثابتاً ليسَ علىٰ صفةِ المادَّةِ إلَّا باشتراكِ الاسمِ [١] . . فالمعلولُ الأوَّلُ لا تكونُ نِسبتُهُ إليهِ علىٰ أنَّهُ صورةٌ في مادَّةٍ إلَّا باشتراكِ الاسمِ .

فإن كانَ هٰذا الثَّاني مِن جهةٍ تُوجَدُ عنهُ هٰذهِ المادَّةُ ، ومِن جهةٍ أُخرىٰ تُوجَدُ صورةُ شيءٍ آخَرَ حتَّىٰ لا تكونَ الصُّورةُ الأُخرىٰ موجودةً بتوسُّطِ المادَّةِ . . كانَتِ الصُّورةُ المادِّيَّةُ تفعلُ فعلاً لا تحتاجُ فيهِ إلى المادَّةِ ، وكلُّ شيءٍ يفعلُ فعلَهُ مِن غيرِ أن يحتاجَ إلى المادَّةِ . . فذاتُهُ أوَّلاً غنيَّةٌ عنِ المادَّةِ ، فتكونُ الصُّورةُ المادِّيَّةُ غنيَّةً عنِ المادَّةِ .

وبالجُملةِ : فإنَّ الصُّورةَ المادِّيَّةَ وإن كانَتْ علَّةً للمادَّةِ في أن تُخرِجَها إلى الفعلِ وتُكمِّلَها . . فإنَّ للمادَّةِ أيضاً تأثيراً في وجودِها وهوَ تخصيصُها وتعيينُها وإن كانَ مَبدَأُ الوجودِ مِن غيرِ المادَّةِ كما قد علمتَ ، فيكونُ لا مَحالةَ كلُّ واحدٍ منهُما علَّةً للأُخرىٰ ، وليسا مِن جهةٍ واحدةٍ .

ولولا ذٰلكَ . . لَاستحالَ أن يكونَ للصُّورةِ المادِّيَّةِ تعلُّقٌ بالمادَّةِ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ .

ولذٰلكَ قد سلفَ منَّا القولُ : إنَّ المادَّةَ لا يكفي في وجودِها الصُّورةُ فقطْ ، بلِ الصُّورةُ كجزءِ العلَّةِ .

وإذا كانَ كذٰلكَ . . فليسَ يُمكِنُ أن تُجعَلَ الصُّورةُ مِن كلِّ وجهٍ علَّةً للمادَّةِ مُستغنِيةً بنفْسِها .

---

(١) في (ج ، د ، هـ ، و) : (ثانياً) بدل (ثابتاً) .

فبُيِّنَ : أنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ المعلولُ الأوَّلُ صورةً مادِّيَّةً ، ولئلَّا يكونَ مادَّةً أظهرُ .

فواجبٌ أن يكونَ المعلولُ الأوَّلُ صورةً غيرَ مادِّيَّةٍ أصلاً ، بل عقلاً .

وأنتَ تعلمُ أنَّ ها هنا عقولاً ونفوساً مُفارِقةً كثيرةً ؛ فمُحالٌ أن يكونَ وجودُها مُستفاداً بتوسُّطِ ما ليسَ لهُ وجودٌ مُفارِقٌ .

لٰكنَّكَ تعلمُ أنَّ في جُملةِ الموجوداتِ عنِ الأوَّلِ أجساماً ؛ إذ علمتَ أنَّ كلَّ جسمٍ مُمكِنُ الوجودِ في حيِّزِ نفْسِهِ ، وأنَّهُ يجبُ بغيرِهِ .

وعلمتَ أنَّهُ لا سبيلَ إلىٰ أن يكونَ عنِ الأوَّلِ بغيرِ واسطةٍ ؛ فهيَ كائنةٌ عنهُ بواسطةٍ .

وعلمتَ أنَّهُ لا يجوزُ أن تكونَ الواسطةُ وحدةً محضةً ؛ فقد علمتَ أنَّ الواحدَ مِن حيثُ هوَ واحدٌ إنَّما يُوجَدُ عنهُ واحدٌ ، فبالحريّ أن يكونَ عنِ المُبدَعاتِ الأُولىٰ بسببِ اثنَينِيَّةٍ يجبُ أن يكونَ فيها ضرورةً ، أو كثرةٍ كيفَ كانَتْ .

ولا يُمكِنُ في العقولِ المُفارِقةِ شيءٌ مِنَ الكثرةِ إلَّا علىٰ ما أقولُ : إنَّ المعلولَ بذاتِهِ مُمكِنُ الوجودِ ، وبالأوَّلِ واجبُ الوجودِ ، ووجوبُ وجودِهِ بأنَّهُ عقلٌ ، وهوَ يعقلُ ذاتَهُ ويعقلُ الأوَّلَ ضرورةً ، فيجبُ أن يكونَ فيهِ مِنَ الكثرةِ معنىٰ عقلِهِ لذاتِهِ مُمكِنةَ الوجودِ في حيِّزِها ، وعقلِهِ وجوبَ وجودِهِ مِنَ الأوَّلِ المعقولِ بذاتِهِ ، وعقلِهِ للأوَّلِ .

وليسَتِ الكثرةُ لهُ عنِ الأوَّلِ ؛ فإنَّ إمكانَ وجودِهِ أمرٌ لهُ بذاتِهِ لا بسببِ الأوَّلِ ، بل لهُ مِنَ الأوَّلِ وجوبُ وجودِهِ ، ثمَّ كثرةُ أنَّهُ يعقلُ الأوَّلَ ويعقلُ ذاتَهُ كثرةٌ لازمةٌ لوجوبِ وحدتِهِ عنِ الأوَّلِ .

ونحنُ لا نمنعُ أن يكونَ عن شيءٍ واحدٍ ذاتٌ واحدةٌ ، ثمَّ تتبعُها كثرةٌ

إضافيَّةٌ ليسَتْ في أوَّلِ وجودِهِ ولا داخلةً في مَبدَأ قوامِهِ ، بل يجوزُ أن يكونَ الواحدُ يَلزَمُ عنهُ واحدٌ ، ثمَّ ذٰلكَ الواحدُ يَلزَمُهُ حُكمٌ وحالٌ أو صفةٌ أو معلولٌ ، ويكونُ ذٰلكَ أيضاً واحداً ، ثمَّ يَلزَمُ عنهُ بمُشارَكةِ ذٰلكَ اللَّازمِ شيءٌ فيتبعُ مِن هناكَ كثرةٌ كلُّها يَلزَمُ ذاتَهُ .

فيجبُ إذاً : أن تكونَ مِثلُ هٰذهِ الكثرةِ هيَ العلَّةَ لإمكانِ وجودِ الكثرةِ منها في المعلولاتِ الأُولىٰ ، ولولا هٰذهِ الكثرةُ . . لَكانَ لا يُمكِنُ أن يُوجَدَ منها إلَّا وحدةٌ ، ولم يُمكِنْ أن يُوجَدَ عنها جسمٌ .

ثـمَّ لا إمكانَ للكثرةِ هناكَ إلَّا علىٰ هٰذا الوجهِ فقطْ ، **وقد بانَ لنا فيما سلفَ** : أنَّ العقولَ المُفارِقةَ كثيرةُ العددِ .

فليسَتْ إذاً موجودةً معاً عنِ الأوَّلِ ، بل يجبُ أن يكونَ أعلاها هوَ الموجودَ الأوَّلَ عنهُ ، ثمَّ يتلوهُ عقلٌ وعقلٌ .

ولأنَّ تحتَ كلِّ عقلٍ فَلَكاً بمادَّتِهِ وصورتِهِ الَّتي هيَ النَّفْسُ ، وعقلاً دونَهُ . . فتحتَ كلِّ عقلٍ ثلاثةُ أشياءَ في الوجودِ ، فيجبُ أن يكونَ إمكانُ وجودِ هٰذهِ الثَّلاثةِ عن ذٰلكَ العقلِ الأوَّلِ في الإبداعِ لأجلِ التَّثليثِ المذكورِ فيهِ ، والأفضلُ يتبعُ الأفضلَ مِن جهاتٍ كثيرةٍ .

فيكونُ إذاً : العقلُ الأوَّلُ يَلزَمُ عنهُ بما يعقلُ الأوَّلَ وجودُ عقلٍ تحتَهُ ، وبما يعقلُ ذاتَهُ وجودُ صورةِ الفَلَكِ الأقصىٰ وكمالِها وهيَ النَّفْسُ ، وبطبيعةِ إمكانِ الوجودِ الحاصلةِ لهُ المُندرِجةِ في تعقُّلِهِ لذاتِهِ وجودُ جِرْميَّةِ الفَلَكِ الأقصى المُندرِجةِ في جُملةِ ذاتِ الفَلَكِ الأقصىٰ بنوعِهِ ، وهوَ الأمرُ المُشارِكُ للقوَّةِ .

فبما يعقلُ الأوَّلَ يَلزَمُ عنهُ عقلٌ ، وبما يختصُّ بذاتِهِ علىٰ جهتَيهِ الكثرةُ (١)

---

(١) أي : تَلزَمُ عنه الكثرةُ . . .

الأُولىٰ بجزأَيها ؛ أعني : المادَّةَ والصُّورةَ ، والمادَّةُ بتوسُّطِ الصُّورةِ أو بمُشارَكتِها ، كما أنَّ إمكانَ الوجودِ يخرجُ إلى الفعلِ بالفعلِ الَّذي يُحاذي صورةَ الفَلَكِ .

وكذٰلكَ الحالُ في عقلٍ عقلٍ وفلكٍ فلكٍ حتَّىٰ ينتهيَ إلى العقلِ الفعَّالِ الَّذي يُدبِّرُ أنفُسَنا .

وليسَ يجبُ أن يذهبَ هٰذا المعنىٰ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ حتَّىٰ يكونَ تحتَ كلِّ مُفارِقٍ مُفارِقٌ ؛ فإنَّا نقولُ : إنَّهُ إن لزمَ وجودُ كثرةٍ عنِ العقولِ . . فبسببِ المعاني الَّتي فيها مِنَ الكثرةِ .

وقولُنا هٰذا ليسَ ينعكسُ حتَّىٰ يكونَ كلُّ عقلٍ فيهِ هٰذهِ الكثرةُ يَلزَمُ كثرتَهُ هٰذهِ المعلولاتُ ، ولا هٰذهِ العقولُ مُتَّفِقةُ الأنواعِ حتَّىٰ يكونَ مُقتضىٰ معانيها مُتَّفِقاً .



ولْنبتدِئْ لبيانِ هٰذا المعنى ابتداءً آخَرَ .

فنقولُ : إنَّ الأفلاكَ كثيرةٌ فوقَ العددِ الَّذي في المعلولِ الأوَّلِ مِن جهةِ كثرتِهِ المذكورةِ ، وخصوصاً إذا فُصِّلَ كلُّ فَلَكٍ إلىٰ صورتِهِ ومادَّتِهِ ؛ فليسَ يجوزُ أن يكونَ مَبدَؤُها واحداً هوَ المعلولُ الأوَّلُ ، ولا أيضاً يجوزُ أن يكونَ كلُّ جِرْمٍ مُتقدِّمٍ منها علَّةً للمُتأخِّرِ .

وذٰلكَ لأنَّ الجِرْمَ بما هوَ جِرْمٌ لا يجوزُ أن يكونَ مَبدَأَ جِرْمٍ ، وبما لهُ قوَّةٌ نفسانيَّةٌ لا يجوزُ أن يكونَ مَبدَأَ جِرْمٍ ذي نفْسٍ أُخرىٰ ؛ وذٰلكَ لأنَّا بيَّنَّا أنَّ كلَّ نفْسٍ لكلِّ فَلَكٍ . . فهوَ كمالُهُ وصورتُهُ ليسَ جوهراً مُفارِقاً ، وإلَّا . . لَكانَ عقلاً لا نفْساً ، وكانَ لا يُحرِّكُ ألبتَّةَ إلَّا علىٰ سبيلِ التَّشوُّقِ ، وكانَ لا يحدثُ فيهِ مِن حركةِ الجِرْمِ تغيُّرٌ ، ومِن مُشارَكةِ الجِرْمِ تخيُّلٌ وتوهُّمٌ ، وقد ساقَنا النَّظرُ إلىٰ إثباتِ هٰذهِ الأحوالِ لأنفُسِ الأفلاكِ كما علمتَ .

وإذا كانَ الأمرُ علىٰ هـٰذا . . فلا يجوزُ أن تكونَ أنفُسُ الأفلاكِ تصدرُ عنها أفعالٌ في أجسامٍ أُخرىٰ غيرِ أجسامِها إلَّا بواسطةِ أجسامِها ؛ فإنَّ صورَ الأجسامِ وكمالاتِها علىٰ صنفَينِ :

ـ إمَّا صورٌ قوامُها بموادِّ الأجسامِ ؛ فكما أنَّ قوامَها بموادِّ تلكَ الأجسامِ . . فكذٰلكَ ما يصدرُ عن قوامِها يصدرُ بواسطةِ موادِّ تلكَ الأجسامِ .

ولهـٰذا السَّببِ فإنَّ النَّارَ لا تُسخِّنُ حرارتُها أيَّ شيءٍ اتَّفقَ ، بل ما كانَ مُلاقِياً لجِرْمِها أو مِن جسمِها بحالٍ ، والشَّمسَ لا تُضيءُ كلَّ شيءٍ ، بل ما كانَ مُقابِلاً لجِرْمِها .

ـ وإمَّا صورٌ قوامُها بذاتِها لا بموادِّ الأجسامِ كالأنفُسِ ، ثمَّ كلُّ نفْسٍ فإنَّما جُعِلَتْ خاصَّةً بجسمٍ بسببِ أنَّ فِعْلَها بذٰلكَ الجسمِ وفيهِ .

ولو كانَتْ مُفارِقةَ الذَّاتِ والفعلِ جميعاً لذٰلكَ الجسمِ . . لَكانَتْ نفْسَ كلِّ شيءٍ لا نفْسَ ذٰلكَ الجسمِ فقطْ .

فقد بانَ على الوجوهِ كلِّها : أنَّ القُوى السَّماويَّةَ المُنطبِعةَ بأجسامِها لا تفعلُ إلَّا بواسطةِ جسمِها .

ومُحالٌ أن تفعلَ بواسطةِ الجسمِ نفْساً ؛ لأنَّ الجسمَ لا يكونُ مُتوسِّطاً بينَ نفْسٍ ونفْسٍ .

فإن كانَتْ تفعلُ نفْساً بغيرِ توسُّطِ الجسمِ . . فلها انفرادُ قوامٍ مِن دونِ الجسمِ ، واختصاصٌ بفعلٍ مُفارِقٍ لذاتِها ولذاتِ الجسمِ ، وهـٰذا غيرُ الأمرِ الَّذي نحنُ في ذِكرِهِ .

وإن لم تفعلْ نفْساً . . لم تفعلْ جِرْماً سماويّاً ؛ لأنَّ النَّفْسَ مُتقدِّمةٌ على الجسمِ في المَرتبةِ والكمالِ .

فإن وُضِعَ لكلِّ فَلَكٍ شيءٌ يصدرُ عنهُ في فَلَكِهِ شيءٌ ، وأثَّرَ مِن غيرِ أن يستغرقَ ذاتَهُ في شغلِ ذٰلكَ الجِرْمِ وبهِ ، ولٰكنْ ذاتُهُ مُباينةٌ في القوامِ وفي الفعلِ لذٰلكَ الجسمِ . . فنحنُ لا نمنعُ هٰذا ، وهٰذا هوَ الَّذي نُسمِّيهِ : العقلَ المُجرَّدَ ، ونجعلُ صدورَ ما بعدَهُ عنهُ ، ولٰكنْ هٰذا غيرُ المُنفعِلِ عنِ الجسمِ ، وغيرُ المُشارِكِ إيَّاهُ والصَّائرِ صورةً خاصَّةً بهِ والكائنِ على الجهةِ الَّتي حدَّثْنا عنها حينَ أثبتْنا هٰذهِ النَّفْسَ .

فقد بانَ ووضَحَ : أنَّ للأفلاكِ مَبادئَ غيرَ جرمانيَّةٍ وغيرَ صورةِ الأجرامِ ، وأنَّ كلَّ فَلَكٍ يختصُّ بمَبدَأٍ منها ، والجميعَ يشتركُ في مَبدَأٍ واحدٍ .



وممَّا لا نشكُّ فيهِ : أنَّ ها هنا عقولاً بسيطةً مُفارِقةً تحدثُ معَ حدوثِ أبدانِ النَّاسِ ولا تَفسُدُ ، بل تبقىٰ ، وقد بُيِّنَ ذٰلكَ في العلومِ الطَّبيعيَّةِ ، وليسَتْ صادرةً عنِ العلَّةِ الأُولىٰ ؛ لأنَّها كثيرةٌ معَ وحدةِ النَّوعِ ، ولأنَّها حادثةٌ فهيَ إذاً معلولاتُ الأُولىٰ بتوسُّطٍ (١) .

ولا يجوزُ أن تكونَ العِللُ الفاعلةُ المُتوسِّطةُ بينَ الأوَّلِ وبينَها دونَها في المَرتبةِ ، فلا تكونُ عقولاً بسيطةً ومُفارِقةً ؛ فإنَّ العِللَ المُعطِيةَ للوجودِ أَكْمَلُ وجوداً ، أمَّا القابلةُ للوجودِ . . فقد تكونُ أخسَّ وجوداً .

فيجبُ إذاً أن يكونَ المعلولُ الأوَّلُ عقلاً وواحداً بالذَّاتِ .

ولا يجوزُ أيضاً أن تكونَ عنهُ كثرةٌ مُتَّفِقةُ النَّوعِ ؛ وذٰلكَ لأنَّ المعانيَ المُتكثِّرةَ الَّتي فيهِ ، وبها يُمكِنُ وجودُ الكثرةِ فيهِ ؛ إن كانَتْ مُختلِفةَ الحقائقِ . . كانَ ما يقتضيهِ كلُّ واحدٍ منها شيئاً غيرَ ما يقتضي الآخَرُ في النَّوعِ .

---

(١) في (د) : (الأوَّل) بدل (الأولىٰ) .

فلم يَلزَمْ كلَّ واحدٍ منها ما يَلزَمُ الآخَرَ ، بل طبيعةٌ أُخرىٰ .

وإن كانَتْ مُتَّفِقةَ الحقائقِ . . فبماذا تخالفَتْ وتكثَّرَتْ ولا انقسامَ مادَّةٍ هناكَ ؟

فإذاً : المعلولُ الأوَّلُ لا يجوزُ عنهُ وجودُ كثرةٍ إلَّا مُختلِفةَ الأنواعِ .

فليسَتْ هٰذهِ الأنفُسُ الأرضيَّةُ أيضاً كائنةً عنِ المعلولِ الأوَّلِ بلا توسُّطِ علَّةٍ أُخرىٰ موجودةٍ ، وكذٰلكَ عن كلِّ معلولٍ أوَّلٍ عالٍ حتَّىٰ ينتهيَ إلىٰ معلولٍ كونُهُ معَ كونِ الأُسْطُقساتِ القابلةِ للكونِ والفسادِ المُتكثِّرةِ بالعددِ والنَّوعِ معاً .

فيكونُ تكثُّرُ القابلِ سبباً لتكثُّرِ فعلِ مَبدأٍ واحدِ الذَّاتِ ، وهٰذا بعدَ استتمامِ وجودِ السَّماويَّاتِ كلِّها .

فيَلزَمُ دائماً عقلٌ بعدَ عقلٍ حتَّىٰ تتكوَّنَ كُرةُ القمرِ ، ثمَّ تتكوَّنُ الأُسْطُقساتُ وتتهيَّأُ لقَبولِ تأثيرٍ واحدٍ بالنَّوعِ كثيرٍ بالعددِ مِنَ العقلِ الأخيرِ .

فإنَّهُ إذا لم يكُنِ السَّببُ في الفاعلِ . . وجبَ في القابلِ ضرورةً .

فإذاً : يجبُ أن يحدثَ عن كلِّ عقلٍ عقلٌ تحتَهُ ، ويقفَ حيثُ يُمكِنُ أن تحدثَ الجواهرُ العقليَّةُ مُنقسِمةً مُتكثِّرةً بالعددِ ؛ لتكثُّرِ الأسبابِ ، فهناكَ ينتهي .

فقدِ اتَّضحَ وبانَ : أنَّ كلَّ عقلٍ هوَ أعلىٰ في المَرتبةِ . . فإنَّهُ بمعنىً فيهِ ؛ وهوَ أنَّهُ بما يعقلُ الأوَّلَ يجبُ عنهُ وجودُ عقلٍ آخَرَ دونَهُ ، وبما يعقلُ ذاتَهُ يجبُ عنهُ فَلَكٌ بنفْسِهِ وجِرْمِهِ ، وجِرْمُ الفَلَكِ كائنٌ عنهُ ومُستبقىً بتوسُّطِ النَّفْسِ الفلكيَّةِ ؛ فإنَّ كلَّ صورةٍ فهيَ علَّةٌ لِأنْ تكونَ مادَّتُها بالفعلِ ؛ لأنَّ المادَّةَ نفْسَها لا قِوامَ لها .



فَصْلٌ

في حال تكوّن الأسطقسات عن العلل الأوائل

فإذا استوفَتِ الكُراتُ السَّماويَّةُ عددَها . . لزمَ بعدَها وجودُ الأُسْطُقساتِ ؛ وذٰلكَ لأنَّ الأجسامَ الأُسْطُقسيَّةَ كائنةٌ فاسدةٌ ، فيجبُ أن تكونَ مَبادئُها القريبةُ أشياءَ تقبلُ نوعاً مِنَ التَّغيُّرِ والحركةِ ، وألَّا يكونَ ما هوَ عقلٌ محضٌ وحدَهُ سبباً لوجودِها .

وهٰذا يجبُ أن يتحقَّقَ مِن أُصولٍ أكثرْنا التَّكرارَ فيها ، وفرغْنا عن تقريرِها .

ولهٰذهِ الأُسْطُقساتِ مادَّةٌ تشتركُ فيها وصورٌ تختلفُ بها ، فيجبُ أن يكونَ اختلافُ صورِها ممَّا يُعِينُ فيهِ اختلافٌ في أحوالِ الأفلاكِ ، وأن يكونَ اتِّفاقُ مادَّتِها ممَّا يُعِينُ فيهِ اتِّفاقٌ في أحوالِ الأفلاكِ .

والأفلاكُ تتَّفقُ في طبيعةِ اقتضاءِ الحركةِ المُستديرةِ ، فيجبُ أن يكونَ مُقتضىٰ تلكَ الطَّبيعةِ يُعِينُ في وجودِ المادَّةِ ، ويكونَ ما يختلفُ فيهِ مَبدَأَ تهيُّؤِ المادَّةِ للصُّورِ المُختلِفةِ .

لٰكنَّ الأُمورَ الكثيرةَ المُشترَكةَ في النَّوعِ والجنسِ لا تكونُ وحدَها بلا مُشارَكةٍ مِن واحدٍ مُعيَّنٍ علَّةً لذاتٍ هيَ في نفْسِها مُتَّفِقةٌ واحدةٌ ، وإنَّما يُقيمُها غيرُها .

فلا يُوجَدُ إذاً هٰذا الواحدُ عنها إلَّا بارتباطٍ بواحدٍ يردُّها إلىٰ أمرٍ واحدٍ ، فيجبُ أن تكونَ العقولُ المُفارِقةُ ، بل آخِرُها الَّذي يَلِينا هوَ الَّذي يفيضُ عنهُ بمُشارَكةِ الحركاتِ السَّماويَّةِ شيءٌ فيهِ رسمُ صورِ العالَمِ الأسفلِ علىٰ جهةِ الانفعالِ كما أنَّ في ذٰلكَ العقلِ أوِ العقولِ رسمَ الصُّورِ علىٰ جهةِ التَّفعيلِ ، ثمَّ

تفيضُ منهُ الصُّورُ فيها بالتَّخصيصِ لا بانفرادِ ذاتِهِ ؛ فإنَّ الواحدَ يفعلُ في الواحدِ ـ كما علمتَ ـ واحداً ، بل بمُشارَكةِ الأجسامِ السَّماويَّةِ .

فيكونُ إذا خصَّصَ هـٰذا الشَّيءَ تأثيرٌ مِنَ التَّأثيراتِ السَّماويَّةِ بلا واسطةِ جسمٍ عنصريٍّ ، أو بواسطةٍ تجعلُهُ على استعدادٍ خاصٍّ بعدَ العامِّ الَّذي كانَ ذٰلكَ في جوهرِهِ . . فاضَ عن هـٰذا المُفارِقِ صورةٌ خاصَّةٌ ، وارتسمَتْ في تلكَ المادَّةِ .

وأنتَ تعلمُ أنَّ الواحدَ لا يُخصِّصُ الواحدَ مِن حيثُ كلُّ واحدٍ منهُما واحدٌ مِن دونِ أمرٍ يكونُ لهُ ، بل يحتاجُ إلىٰ أن تكونَ هناكَ مُخصِّصاتٌ مُختلِفةٌ ، ومُخصِّصاتُ المادَّةِ مُعِدَّاتٌ ، فالمُعِدُّ هوَ الَّذي يحدثُ عنهُ في المُستعِدِّ أمرٌ ما ، تصيرُ مُناسَبتُهُ لذٰلكَ الأمرِ لشيءٍ بعينِهِ أَولىٰ مِن مُناسَبتِهِ لشيءٍ آخَرَ ، ويكونُ هـٰذا الإعدادُ مُرجِّحاً لوجودِ ما هوَ أَولىٰ فيهِ مِنَ الأوائلِ الواهبةِ للصُّورِ .

ولو كانَتِ المادَّةُ على التَّهيُّؤِ الأوَّلِ . . لَتشابهَتْ نِسبتُها إلى الضِّدَّينِ فما ترجَّحَ أحدُهُما ، اللَّهمَّ إلَّا بحالٍ تختلفُ بهِ المُؤثِّراتُ فيهِ .

وذٰلكَ الاختلافُ أيضاً منسوبٌ إلىٰ جميعِ الموادِّ نسبةً واحدةً ، فلا يجبُ أن تختصَّ بمُوجَبِهِ مادَّةٌ دونَ مادَّةٍ إلَّا لأمرٍ أيضاً يكونُ لتلكَ المادَّةِ ، وليسَ إلَّا الاستعدادُ الكاملُ ، وليسَ الاستعدادُ إلَّا مُناسَبةً كاملةً لشيءٍ بعينِهِ هوَ المُستعِدُّ لهُ .

وهـٰذا مِثلُ أنَّ الماءَ إذا أُفرِطَ تسخينُهُ فاجتمعَتِ السُّخونةُ الغريبةُ والصُّورةُ المائيَّةُ وهيَ بعيدةُ المُناسَبةِ للصُّورةِ المائيَّةِ ، وشديدةُ المُناسَبةِ للصُّورةِ النَّاريَّةِ ؛ فإذا أفرطَ ذٰلكَ واشتدَّتِ المُناسَبةُ . . اشتدَّ الاستعدادُ ، فصارَ مِن حقِّ الصُّورةِ النَّاريَّةِ أن تفيضَ ، ومِن حقِّ هـٰذهِ أن تبطلَ .

ولأنَّ المادَّةَ ليسَتْ تبقىٰ بلا صورةٍ . . فليسَ قوامُها عمَّا يُنسَبُ إليهِ مِنَ المَبادئِ الأُوَلِ وحدَها ، بل عنها وعنِ الصُّورةِ .

ولأنَّ الصُّورةَ الَّتي تُقيمُ هٰذهِ المادَّةَ الآنَ قد كانَتِ المادَّةُ قائمةً دونَها . . فليسَ قوامُها عنِ الصُّورةِ وحدَها ، بل بها وبالمَبادئِ الباقيةِ بواسطتِها أو واسطةٍ أُخرىٰ مِثلِها .

فلو كانَتْ عنِ المَبادئِ الأُوَلِ وحدَها . . لَاستغنَتْ عنِ الصُّورةِ ، ولو كانَتْ عنِ الصُّورةِ وحدَها . . لَمَا سبقَتِ الصُّورةَ .

بل كما أنَّ المُتَّفَقَ فيهِ مِنَ الحركةِ المُستديرةِ هناكَ يَلزَمُ طبيعةً تُقيمُها الطَّبائعُ الخاصِّيَّةُ بفَلَكٍ فَلَكٍ . . فكذٰلكَ المادَّةُ ها هنا يُقيمُها معَ الطَّبيعةِ المُشترَكةِ ما يكونُ عنِ الطَّبائعِ الخاصِّيَّةِ ، وهيَ الصُّورةُ .

وكما أنَّ الحركةَ أخسُّ الأحوالِ هناكَ . . فكذٰلكَ المادَّةُ أخسُّ الذَّواتِ ها هنا .

وكما أنَّ الحركةَ هناكَ تابعةٌ لطبيعةٍ ما بالقوَّةِ . . كذٰلكَ المادَّةُ ها هنا مُوافِقةٌ لِمَا بالقوَّةِ .

وكما أنَّ الطَّبائعَ الخاصَّةَ والمُشترَكةَ هناكَ مَبادئُ أو مُعِيناتٌ للطَّبيعةِ الخاصَّةِ والمُشترَكةِ ها هنا . . فكذٰلكَ ما يَلزَمُ الطَّبائعَ الخاصَّةَ والمُشترَكةَ هناكَ مِنَ النِّسبِ المُختلِفةِ المُتبدِّلةِ الواقعةِ فيها بسببِ الحركةِ مَبدَأٌ لتغيُّرِ الأحوالِ وتبدُّلِها ها هنا .

وكذٰلكَ امتزاجُ نِسبِها هناكَ سببٌ لامتزاجِ نِسبِ هٰذهِ العناصرِ أو مُعِينٌ .

ولأجسامِ السَّماويَّاتِ تأثيرٌ في أجسامِ هٰذا العالَمِ بالكيفيَّاتِ الَّتي تخصُّها ، ويسري منها إلىٰ هٰذا العالَمِ ، ولأنفُسِها تأثيرٌ أيضاً في أنفُسِ هٰذا العالَمِ .

وبهٰذهِ المعاني يُعلَمُ أنَّ الطَّبيعةَ الَّتي هيَ مُدبِّرةٌ لهٰذهِ الأجسامِ ؛ كالكمالِ والصُّورِ . . حادثةٌ عنِ النَّفْسِ الفاشيةِ في الفَلَكِ ، أو بمعونتِها .

وقالَ قومٌ مِنَ المُنتسِبينَ إلىٰ أهلِ العِلمِ : (إنَّ الفَلَكَ لأنَّهُ مُستديرٌ . . فيجبُ أن يستديرَ علىٰ شيءٍ ثابتٍ في حشوِهِ ، فيَلزَمُ مُحاكَّتَهُ لهُ التَّسخُّنُ حتَّىٰ يستحيلَ ناراً ، وما يبعدُ عنهُ يبقىٰ ساكناً ، فيصيرُ إلى البردِ والتَّكثُّفِ حتَّىٰ يصيرَ أرضاً ، وما يَلِي النَّارَ يكونُ حارّاً ، ولٰكنَّهُ أقلُّ حرّاً مِنَ النَّارِ ، وما يَلِي الأرضَ يكونُ كثيفاً ، ولٰكنْ أقلُّ تكثُّفاً مِنَ الأرضِ .

وقلَّةُ الحرِّ وقلَّةُ التَّكثُّفِ تُوجِبانِ التَّرطيبَ ؛ فإنَّ اليبوسةَ : إمَّا مِنَ الحرِّ ، وإمَّا مِنَ البردِ ، لٰكنِ الرَّطبُ الَّذي يَلِي الأرضَ هوَ أبردُ ، والَّذي يَلِي النَّارَ هوَ أشدُّ حرارةً ، فهٰذا سببُ كونِ العناصرِ) .

فهٰذا هوَ ما قد قالوا ، وليسَ ممَّا يُمكِنُ أن يُصحَّحَ بالكلامِ القياسيِّ ، ولا هوَ بسديدٍ عندَ التَّفتيشِ .



ويُشبِهُ أن يكونَ الأمرُ علىٰ قانونٍ آخَرَ ؛ وهوَ أن تكونَ هٰذهِ المادَّةُ الَّتي تحدثُ بالشِّركةِ يفيضُ إليها مِنَ الأجرامِ السَّماويَّةِ : إمَّا عن أربعةِ أجرامٍ ، وإمَّا عن عِدَّةٍ مُنحصِرةٍ في أربعِ جُملٍ ، عن كلِّ واحدٍ منها ما يُهيِّئُهُ لصورةِ جسمٍ بسيطٍ ، فإذا استعدَّ . . نالَ الصُّورةَ مِن واهبِ الصُّورِ .

أو يكونَ ذٰلكَ كلُّهُ يفيضُ عن جِرْمٍ واحدٍ ، وأن يكونَ هناكَ سببٌ يُوجِبُ انقساماً مِنَ الأسبابِ الخفيَّةِ علينا .

فإنَّكَ إن أردتَ أن تعرفَ ضَعْفَ ما قالوهُ . . فتأمَّلْ أنَّهُم يُوجِبونَ أن يكونَ الوجودُ أوَّلاً للجسمِ ، وليسَ لهُ في نفْسِهِ إحدى الصُّورِ المُقوِّمةِ غيرَ الصُّورةِ

الجسميَّةِ ، وإنَّما يكتسبُ سائرَ الصُّورِ بالحركةِ والسُّكونِ ثانياً .

وبيَّنَّا نحنُ قبلَ هٰذا استحالةَ هٰذا ، وبيَّنَّا أنَّ الجسمَ لا يستكملُ لهُ وجودٌ بمُجرَّدِ صورتِهِ الجسميَّةِ ما لم تقترنْ بهِ صورةٌ أُخرىٰ .

وليسَتْ صورتُهُ المُقِيمةُ للهَيُولى الأبعادَ فقطْ ؛ فإنَّ الأبعادَ تتبعُ في وجودِها صوراً أُخرىٰ تسبقُ الأبعادَ .

وإن شئتَ . . فتأمَّلْ حالَ التَّخلخلِ مِنَ الحرارةِ ، والتَّكاثفِ مِنَ البرودةِ ، بلِ الجسمُ لا يصيرُ جسماً حتَّىٰ يصيرَ بحيثُ يتبعُ غيرَهُ في الحركةِ ـ حتَّىٰ تُسخِّنَهُ مُتابَعتُهُ تلكَ الحركةَ المُتابَعةَ الَّتي بيَّنَّا أنَّها ليسَتْ قسريَّةً بل طبيعيَّةً ـ إلَّا وقد تمَّتْ طبيعتُهُ .

لٰكنْ يجوزُ أن يكونَ ـ إذا تمَّتْ طبيعتُهُ ـ يستحفظُ بأصلحِ المَواضعِ لاستحفاظِها ؛ لأنَّ الحارَّ يستحفظُ حيثُ الحركةُ ، والباردَ يستحفظُ حيثُ السُّكونُ .

ثمَّ لا يُفكِّرونَ أنَّهُ لِمَ وجبَ لبعضِ المادَّةِ أن يهبطَ إلى المركزِ فعرضَ لهُ البردُ ، ولبعضِهِ أن جاوزَ الفوقَ .

وأمَّا الآنَ . . فإنَّ السَّببَ في ذٰلكَ معلومٌ :

أمَّا في الكلِّيَّاتِ . . فالخفَّةُ والثِّقلُ .

وأمَّا في جزأَي عنصرٍ واحدٍ . . فلأنَّهُ قد صحَّ أنَّ أجزاءَ العناصرِ كائنةٌ ، وأنَّهُ إذا تكوَّنَ جزءٌ منهُ في مَوضِعٍ ضرورةً . . لزمَ أن يكونَ سطحٌ منهُ يَلِي الفوقَ ، إذا تحرَّكَ إلىٰ فوقٍ . . كانَ ذٰلكَ السَّطحُ أَولىٰ بالفوقيَّةِ مِنَ السَّطحِ الآخَرِ .

وأمَّا في أوَّلِ تكوُّنِهِ . . فإنَّما يصيرُ سطحٌ منهُ إلىٰ فوقٍ ، وسطحٌ إلىٰ أسفلَ ؛ لأنَّهُ لا مَحالةَ قدِ استحالَ بحركةٍ ما ، وأنَّ الحركةَ أوجبَتْ ضرورةً وضعاً ما .

فالأشبهُ عندي ما قد ذهبْنا إليهِ ، وأظنُّ أنَّ الَّذي قالَ ذٰلكَ في تكوُّنِ الأُسْطُقساتِ رامَ تقريباً للأمرِ عندَ بعضِ مَن كاتبَهُ مِنَ العامِّيِّينَ ، فجزمَ عليهِ القولَ مَن تأخَّرَ عنهُ ، علىٰ أنَّ كاتبَ ذٰلكَ الكلامِ شديدُ التَّذبذبِ والاضطرابِ .



فَصْلٌ

في العناية ، وبيان كيفيّة دخول الشرّ في القضاء الإلهيّ

وخليقٌ بنا إذ بلغْنا هٰذا المَبلَغَ أن نُحقِّقَ القولَ في العنايةِ .

ولا نشكُّ أنَّهُ قدِ اتَّضحَ لكَ ممَّا سلفَ منَّا بيانُهُ : أنَّ العِللَ العاليةَ لا يجوزُ أن تكونَ تعملُ ما تعملُ لأجلِنا ، أو تكونَ بالجُملةِ يهمُّها شيءٌ ، ويدعوها داعٍ ، ويَعرِضُ لها إيثارٌ .

ولا لكَ سبيلٌ إلىٰ أن تُنكِرَ الآثارَ العجيبةَ في تكوُّنِ العالَمِ ، وأجزاءِ السَّماويّاتِ ، وأجزاءِ الحيوانِ والنَّباتِ ؛ ممَّا لا يصدرُ ذٰلكَ اتِّفاقاً ، بل يقتضي تدبيراً ما .

فيجبُ أن تعلمَ أنَّ العنايةَ : هيَ كونُ الأوَّلِ عالِماً لذاتِهِ بما عليهِ الوجودُ في نظامِ الخيرِ ، وعلَّةً لذاتِهِ للخيرِ والكمالِ بحسَبِ الإمكانِ ، وراضياً بهِ على النَّحوِ المذكورِ .

فيعقلُ نظامَ الخيرِ على الوجهِ الأبلغِ في الإمكانِ ، فيفيضُ عنهُ ما يعقلُهُ نظاماً وخيراً على الوجهِ الأبلغِ الَّذي يعقلُهُ فيضاناً علىٰ أتمِّ تأديةٍ إلى النِّظامِ بحسَبِ الإمكانِ .

فهٰذا هوَ معنى العنايةِ .



واعلمْ : **أنَّ الشَّرَّ يُقالُ علىٰ وجوهٍ** :

فيُقالُ : (شرٌّ) لمِثلِ النَّقصِ الَّذي هوَ الجهلُ والضَّعفُ والتَّشويهُ في الخِلْقةِ .

ويُقالُ : (شرٌّ) لِمَا هوَ مِثلُ الألمِ والغمِّ الَّذي يكونُ هناكَ إدراكٌ ما بسببٍ لا فقدِ سببٍ فقطْ .

فإنَّ السَّببَ المُنافِيَ للخيرِ المانعَ للخيرِ والمُوجِبَ لعدمِهِ :

ربَّما كانَ مُبايِناً لا يُدرِكُهُ المضرورُ ؛ كالسَّحابِ إذا ظلَّلَ فمنعَ شروقَ الشَّمسِ عنِ المُحتاجِ إلىٰ أن يستكملَ بالشَّمسِ ، فإن كانَ هـٰذا المُحتاجُ درَّاكاً . . أدركَ أنَّهُ غيرُ مُنتفِعٍ ، ولم يُدرِكْ مِن حيثُ يُدرِكُ ذٰلكَ أنَّ السَّحابَ قد حالَ ، بل مِن حيثُ هوَ مُبصِرٌ ، وليسَ هوَ مِن حيثُ هوَ مُبصِرٌ مُتأذِّياً بذٰلكَ مُتضرِّراً أو مُنتقِصاً ، بل مِن حيثُ هوَ شيءٌ آخَرُ .

وربَّما كانَ مُواصِلاً يُدرِكُهُ مُدرِكُ عدمِ السَّلامةِ ؛ كمَن يتألَّمُ بفقدانِ اتِّصالِ عضوٍ بحرارةٍ مُمزِّقةٍ ؛ فإنَّهُ مِن حيثُ يُدرِكُ فقدانَ الاتِّصالِ بقوَّةٍ في نفْسِ ذٰلكَ العضوِ . . يُدرِكُ المُؤذِيَ الحارَّ أيضاً ، فيكونُ قدِ اجتمعَ هناكَ إدراكانِ : إدراكٌ علىٰ نحوِ ما سلفَ مِن إدراكِنا الأشياءَ العدميَّةَ ، وإدراكٌ علىٰ نحوِ ما سلفَ مِن إدراكِنا الأُمورَ الوجوديَّةَ .

وهـٰذا المُدرَكُ الوجوديُّ ليسَ شرّاً في نفْسِهِ ، بل شرٌّ بالقياسِ إلىٰ هـٰذا الشَّيءِ .

وأمَّا عدمُ كمالِهِ وسلامتِهِ . . فليسَ شرّاً بالقياسِ إليهِ فقطْ حتَّىٰ يكونَ لهُ وجودٌ ليسَ هوَ بهِ شرّاً ؛ إذ ليسَ نفْسُ وجودِهِ إلَّا شرّاً فيهِ (١) ، وعلىٰ نحوِ كونِهِ شرّاً ؛ فإنَّ العمىٰ لا يجوزُ إلَّا أن يكونَ في العينِ ، ومِن حيثُ هوَ في العينِ لا يجوزُ أن يكونَ إلَّا شرّاً ، وليسَ لهُ جهةٌ أُخرىٰ يكونُ بها غيرَ شرٍّ .

---

(١) في (د ، هـ ، و) : (بل ليس نفسُ وجوده إلا فيه) .

وأمَّا الحرارةُ ـ مثلاً ـ إذا صارَتْ شرّاً بالقياسِ إلى المُتألِّمِ بها . . فلها جهةٌ أُخرىٰ تكونُ بها غيرَ شرٍّ .

فالشَّرُّ بالذَّاتِ : هوَ العدمُ ولا كلُّ عدمٍ ، بل عدمُ مُقتضىٰ طباعِ الشَّيءِ مِنَ الكمالاتِ الثَّانيةِ لنوعِهِ وطبيعتِهِ .

والشَّرُّ بالعَرَضِ : هوَ المُعدِمُ ، أوِ الحابسُ للكمالِ عن مُستحقِّهِ ، ولا خيرَ عن عدمٍ مُطلَقٍ إلَّا عن لفظِهِ (١) ؛ فليسَ هوَ بشرٍّ حاصلٍ ، ولو كانَ لهُ حصولٌ ما . . لَكانَ الشَّرَّ العامَّ (٢) .

فكلُّ شيءٍ وجودُهُ علىٰ كمالِهِ الأقصىٰ ، وليسَ فيهِ ما بالقوَّةِ . . فلا يلحقُهُ شرٌّ ، وإنَّما الشَّرُّ يلحقُ ما في طباعِهِ ما بالقوَّةِ ؛ وذٰلكَ لأجلِ المادَّةِ .

والشَّرُّ يلحقُ المادَّةَ لأمرٍ أوَّلَ يَعرِضُ لها في نفْسِهِ ، ولأمرٍ طارئٍ مِن بعدُ .

فأمَّا الأمرُ الَّذي في نفْسِهِ . . فأن يكونَ قد عرضَ لمادَّةٍ ما في أوَّلِ وجودِها بعضُ أسبابِ الشَّرِّ الخارجةِ ، فتمكَّنَ منها هيئةٌ مِنَ الهيئاتِ ، تلكَ الهيئةُ تُمانِعُ استعدادَها الخاصَّ للكمالِ الَّذي مُنِيَتْ بشرٍّ يُوازيهِ (٣) ؛ مِثلُ المادَّةِ الَّتي يتكوَّنُ منها إنسانٌ أو فرسٌ إذا عرضَ لها مِنَ الأسبابِ الطَّارئةِ ما جعلَها أرداَ مِزاجاً وأعصىٰ جوهراً ، فلم تقبلِ التَّخطيطَ والتَّشكيلَ والتَّقويمَ فتشوَّهَتِ الخِلْقةُ ، ولم يُوجَدِ المُحتاجُ إليهِ مِن كمالِ المِزاجِ والبنيةِ لا لأنَّ الفاعلَ حرَّمَ ، بل لأنَّ المُنفعِلَ لم يقبلْ .

وأمَّا الأمرُ الطَّارئُ مِن خارجٍ . . فأحدُ شيئَينِ : إمَّا مانعٌ وحائلٌ ومُبعِّدٌ للمُكمِّلِ ، وإمَّا مُضادٌّ واصلٌ مُمحِقٌ للكمالِ .

---

(١) في (ج) : (خبر) بدل (خير) .

(٢) في (أ ، ب ، ج) : (لَمَا كان) بدل (لكان) ، وفي هامش (و) أُشير إليه بنسخة .

(٣) **مُنِيت** : ابتُلِيت .

مثالُ الأوَّلِ : وقوعُ سُحبٍ كثيرةٍ وتراكمُها وإظلالُ جبالٍ شاهقةٍ تمنعُ تأثيرَ الشَّمسِ في الثِّمارِ على الكمالِ .

ومثالُ الثَّاني : حَسُّ البَرْدِ للنَّباتِ المُصيبِ لكمالِهِ في وقتِهِ حتَّىٰ يَفسُدَ الاستعدادُ الخاصُّ وما يتبعُهُ (١) .

وجميعُ سببِ الشَّرِّ إنَّما يُوجَدُ فيما تحتَ فَلَكِ القمرِ ، وجُملةُ ما تحتَ القمرِ طفيفٌ بالقياسِ إلىٰ سائرِ الوجودِ كما علمتَ .

ثمَّ الشَّرُّ إنَّما يُصيبُ أشخاصاً وفي أوقاتٍ والأنواعُ محفوظةٌ ، وليسَ الشَّرُّ الحقيقيُّ يعمُّ أكثرَ الأشخاصِ إلَّا نوعاً مِنَ الشَّرِّ .

واعلمْ : أنَّ الشَّرَّ الَّذي هوَ بمعنى العدمِ :

إمَّا أن يكونَ شرّاً بحسَبِ أمرٍ واجبٍ ، أو نافعٍ قريبٍ مِنَ الواجبِ .

وإمَّا ألَّا يكونَ شرّاً بحسَبِ ذٰلكَ ، بل شرّاً بحسَبِ الأمرِ الَّذي هوَ مُمكِنٌ في الأقلِّ .

ولو وُجِدَ . . كانَ علىٰ سبيلِ ما هوَ فضلٌ مِنَ الكمالاتِ الَّتي بعدَ الكمالاتِ الثَّانيةِ ، ولا مُقتضىٰ لهُ مِن طباعِ المُمكِنِ هوَ فيهِ .

وهٰذا القسمُ غيرُ الَّذي نحنُ فيهِ ، وهوَ الَّذي استثنيناهُ .

هٰذا وليسَ هوَ شرّاً بحسَبِ النَّوعِ ، بل بحسَبِ اعتبارٍ زائدٍ علىٰ واجبِ النَّوعِ ؛ كالجهلِ بالفلسفةِ أوِ الهندسةِ أو غيرِ ذٰلكَ .

فإنَّ ذٰلكَ ليسَ شرّاً مِن جهةِ ما نحنُ ناسٌ ، بل هوَ شرٌّ بحسَبِ كمالٍ لا صلاحَ في أن يعمَّ ، وستعرفُهُ .

---

(١) **حسُّ البرد** : إحراقه وإهلاكه ، وفي (ج ، د ، هـ) : (حبس) بدل (حس) .

وإنَّما يكونُ بالحقيقةِ شرّاً إذا اقتضاهُ شخصُ إنسانٍ أو شخصُ نفْسِهِ ، وإنَّما يقتضيهِ الشَّخصُ لا لأنَّهُ إنسانٌ أو نفْسٌ ، بل لأنَّهُ قد ثبتَ عندَهُ حُسنُ ذٰلكَ واشتاقَ إليهِ واستعدَّ لذٰلكَ الاستعدادِ كما سنشرحُ لكَ بعدُ .

وأمَّا قَبْلَ ذٰلكَ . . فليسَ ممَّا ينبعثُ الشَّيءُ إليهِ في بقاءِ طبيعةِ النَّوعِ انبعاثَهُ إلى الكمالاتِ الثَّانيةِ الَّتي تتلو الكمالَ الأوَّلَ [1] ، فإذا لم يكُنْ . . كانَ عدماً في أمرٍ مُقتضىً كانَ في الطِّباعِ .

فالشَّرُّ في أشخاصِ الموجوداتِ قليلٌ ، بلِ الشَّرُّ في الأشياءِ ضرورةٌ تابعةٌ للحاجةِ إلى الخيرِ ؛ فإنَّ هٰذهِ العناصرَ لو لم تكُنْ بحيثُ تتضادُّ وتنفعلُ عنِ الغالبِ . . لم يُمكِنْ أن تكونَ عنها هٰذهِ الأنواعُ الشَّريفةُ .

ولو لم تكُنِ النَّارُ منها بحيثُ إذا تأدَّتْ بها المُصادَماتُ الواقعةُ في مَجرى الكلِّ على الضَّرورةِ إلىٰ مُلاقاةِ رداءِ رَجُلٍ شريفٍ وجبَ إحراقُهُ . . لم تكُنِ النَّارُ مُنتفَعاً بها النَّفعَ العامَّ .

فوجبَ ضرورةً أن يكونَ الخيرُ المُمكِنُ في هٰذهِ الأشياءِ إنَّما يكونُ خيراً بعدَ أن يُمكِنَ وقوعُ مِثلِ هٰذا الشَّرِّ عنهُ ومعَهُ .

وإفاضةُ الخيرِ لا تُوجِبُ أن يُترَكَ الخيرُ الغالبُ لشرٍّ يندرُ ، فيكونُ تركُهُ شرّاً مِن ذٰلكَ الشَّرِّ ؛ لأنَّ عدمَ ما يُمكِنُ في طباعِ المادَّةِ وجودُهُ إذا كانَ عدماً . . شرٌّ مِن عدمٍ واحدٍ .

ولهٰذا ما يُؤثِرُ العاقلُ الاحتراقَ بالنَّارِ بشرطِ أن يسلمَ منها حيّاً على الموتِ بلا ألمٍ ، فلو تُرِكَ هٰذا القبيلُ مِنَ الخيرِ . . لَكانَ يكونُ ذٰلكَ شرّاً فوقَ هٰذا الشَّرِّ الكائنِ بإيجادِهِ .

---

(١) في (ب) : (الكمالات الأُوَل) .

فكانَ في مُقتضى العقلِ المُحيطِ بكيفيَّةِ وجوبِ التَّرتيبِ في نظامِ الخيرِ أن يعقلَ استحقاقَ مِثلِ هٰذا النَّمطِ مِنَ الأشياءِ وجوداً مُجوَّزاً ما يقعُ معَهُ مِنَ الشَّرِّ ضرورةً ، فوجبَ أن يفيضَ وجودُهُ .



فإن قالَ قائلٌ : فقد كانَ جائزاً أن يُوجِدَ المُدبِّرُ الأوَّلُ خيراً محضاً مُبرَّأً عنِ الشَّرِّ ؟

فنقولُ : هٰذا لم يكُنْ جائزاً في مِثلِ هٰذا النَّمطِ مِنَ الوجودِ وإن كانَ جائزاً في الوجودِ المُطلَقِ علىٰ أنَّهُ ضربٌ مِنَ الوجودِ المُطلَقِ مُبرَّأٌ ، ليسَ هٰذا الضَّربَ ، وذٰلكَ ممَّا قد فاضَ عنِ الأوَّلِ ووُجِدَ في الأُمورِ العقليَّةِ والنَّفسيَّةِ والسَّماويَّةِ ، وبقيَ هٰذا النَّمطُ في الإمكانِ ، ولم يكُنْ تركُ إيجادِهِ لأجلِ ما يُخالِطُهُ مِنَ الشَّرِّ الَّذي إذا لم يكُنْ مَبدَؤُهُ موجوداً أصلاً ، وتُرِكَ لئلَّا يكونَ هٰذا الشَّرُّ . . كانَ ذٰلكَ شرّاً مِن أن يكونَ هوَ ، فـ (كونُهُ) . . خيرُ الشَّرَّينِ ، ولَكانَ أيضاً يجبُ ألَّا تُوجَدَ الأسبابُ الخيريَّةُ الَّتي هيَ قبلَ هٰذهِ الأسبابِ الَّتي تُؤدِّي إلى الشَّرِّ بالعرَضِ ؛ فإنَّ وجودَ تلكَ مُستتبِعٌ لوجودِ هٰذهِ ، فكانَ فيهِ أعظمُ خللٍ في نظامِ الخيرِ الكلِّيِّ .

بل وإن لم نلتفتْ إلىٰ ذٰلكَ ، وقصرْنا التفاتَنا إلىٰ ما ينقسمُ إليهِ الإمكانُ في الوجودِ مِن أصنافِ الوجوداتِ المُختلِفةِ في أحوالِها ، فكانَ الوجودُ المُبرَّأُ مِنَ الشَّرِّ قد حصلَ وبقيَ نمطٌ مِنَ الوجودِ . . إنَّما يكونُ علىٰ هٰذهِ السَّبيلِ و(لا كونُهُ) أَعْظَمُ شرّاً مِن (كونِهِ) .

فواجبٌ أن يفيضَ وجودُهُ مِن حيثُ يفيضُ عنهُ الوجودُ الَّذي هوَ أَصْوَبُ ، وعلى النَّمطِ الَّذي قيلَ .



بل نقولُ مِن رأسٍ : إنَّ الشَّرَّ يُقالُ علىٰ وجوهٍ :

يُقالُ : (شرٌّ) للأفعالِ المذمومةِ .

ويُقالُ : (شرٌّ) لمَبادئِها مِنَ الأخلاقِ .

ويُقالُ : (شرٌّ) للآلامِ والغمومِ وما يُشبِهُها .

ويُقالُ : (شرٌّ) لنقصانِ كلِّ شيءٍ عن كمالِهِ ، وفقدانِهِ ما مِن شأنِهِ أن يكونَ لهُ .

فكأنَّ الآلامَ والغمومَ وإن كانَتْ معانيها وجوديَّةً ليسَتْ أعداماً . . فإنَّها تتبعُ الأعدامَ والنُّقصانَ ، والشَّرُّ الَّذي في الأفعالِ هوَ أيضاً إنَّما هوَ بالقياسِ إلىٰ مَن يفقدُ كمالَهُ بوصولِ ذٰلكَ إليهِ مِثلُ الظُّلْمِ ، أو بالقياسِ إلىٰ ما يُفقَدُ مِن كمالٍ يجبُ في السِّياسةِ المدنيَّةِ كالزِّنا .

وكذٰلكَ الأخلاقُ ؛ إنَّما هيَ شرورٌ بسببِ صدورِ هٰذهِ عنها وهيَ مُقارِنةٌ لإعدامِ النَّفْسِ كمالاتٍ يجبُ أن تكونَ لها .

ولا تجدُ شيئاً ممَّا يُقالُ لهُ : (شرٌّ) مِنَ الأفعالِ إلَّا وهوَ كمالٌ لسببِهِ الفاعلِ لهُ ، وعسىٰ أنَّما هوَ شرٌّ بالقياسِ إلى السَّببِ القابلِ لهُ ، أو بالقياسِ إلىٰ فاعلٍ آخَرَ يمنعُ عن فعلِهِ في تلكَ المادَّةِ الَّتي هوَ أَولىٰ بها مِن هٰذا الفعلِ .

فالظُّلْمُ ـ مثلاً ـ يصدرُ عن قوَّةٍ طلَّابةٍ للغلبةِ ؛ وهيَ الغضبيَّةُ مثلاً ، والغلبةُ هيَ كمالُها ؛ ولذٰلكَ خُلِقَتْ مِن حيثُ هيَ غضبيَّةٌ ؛ أعني : أنَّها خُلِقَتْ لتكونَ مُتوجِّهةً إلى الغلبةِ ، تطلبُها وتفرحُ بها .

فهٰذا الفعلُ بالقياسِ إليها خيرٌ لها ، وإن ضعفَتْ عنهُ . . فهوَ بالقياسِ إليها شرٌّ لها .

إنَّما هيَ شرٌّ للمظلومِ ، أو للنَّفْسِ النُّطقيَّةِ الَّتي كمالُها كسرُ هـٰذهِ القوَّةِ والاستيلاءُ عليها ، فإن عجزَتْ عنهُ . . كانَ شرّاً لها .

وكذٰلكَ السَّببُ في الفاعلِ للآلامِ والأحزانِ ؛ كالنَّارِ إذا أحرقَتْ مثلاً ؛ فإنَّ الإحراقَ كمالٌ للنَّارِ ، لـٰكنَّهُ شرٌّ بالقياسِ إلىٰ مَن سُلِبَ سلامتُهُ بذٰلكَ ؛ لفقدانِهِ ما فقدَ .

وأمَّا الشَّرُّ الَّذي سببُهُ النُّقصانُ وقصورٌ يقعُ في الجبلَّةِ ، وليسَ لأنَّ فاعلاً فعلَهُ ، بل لأنَّ الفاعلَ لم يفعلْهُ . . فليسَ ذٰلكَ بالحقيقةِ خيراً بالقياسِ إلىٰ شيءٍ .



فأمَّا الشُّرورُ الَّتي تتَّصلُ بأشياءَ هيَ خيراتٌ . . **فإنَّما هيَ مِن سببَينِ** :

سببٌ : مِن جهةِ المادَّةِ ؛ أنَّها قابلةٌ للصُّورةِ والعدمِ .

وسببٌ : مِنَ الفاعلِ .

فإنَّهُ لَمَّا وجبَ أن يكونَ عنهُ المادِّيَّاتُ ، وكانَ مُستحيلاً أن يكونَ للمادَّةِ وجودُ الوجودِ الَّذي يُغني غَناءَ المادَّةِ ويفعلُ فعلَ المادَّةِ إلَّا وأن يكونَ قابلاً للصُّورةِ والعدمِ (١) ، وكانَ مُستحيلاً ألَّا يكونَ قابلاً للمُتقابِلاتِ ، وكانَ مُستحيلاً أن يكونَ للقُوى الفعَّالةِ أفعالٌ مُضادَّةٌ لأفعالٍ أُخرىٰ قد حصلَ وجودُها وهيَ لا تفعلُ فِعْلَها ؛ فإنَّهُ مِنَ المُستحيلِ أن يُخلَقَ ما يُرادُ منهُ الغرضُ المقصودُ بالنَّارِ وهيَ لا تُحرِقُ ، ثمَّ كانَ الكلُّ إنَّما يتمُّ بأن يكونَ فيهِ مُتسخِّنٌ ، وأن يكونَ فيهِ مُحرِقٌ مُسخِّنٌ . . لم يكُنْ بدٌّ أن يكونَ الغرضُ النَّافعُ في وجودِ هـٰذَينِ يستتبعُ آفاتٍ تَعرِضُ مِنَ الإحراقِ والاحتراقِ ؛ كمِثلِ إحراقِ النَّارِ عضوَ إنسانٍ

---

(١) **الغَناء** : النفع والإجزاء .

ناسكٍ ، لٰكنِ الأمرُ الأكثريُّ هوَ حصولُ الخيرِ المقصودِ في الطَّبيعةِ ، والأمرُ الدَّائمُ أيضاً .

أمَّا الأكثريُّ . . فإنَّ أكثرَ أشخاصِ الأنواعِ في كنفِ السَّلامةِ مِنَ الاحتراقِ .

وأمَّا الدَّائمُ . . فلأنَّ أنواعاً كثيرةً لا تُستحفَظُ على الدَّوامِ إلَّا بوجودِ مِثلِ النَّارِ علىٰ أن تكونَ مُحرِقةً ، وفي الأقلِّ ما يصدرُ عنِ النِّيرانِ الآفاتُ الَّتي تصدرُ عنها .

وكذٰلكَ في سائرِ تلكَ الأسبابِ المُشابِهةِ لذٰلكَ ، فما كانَ يَحسُنُ أن تُترَكَ المَنافعُ الأكثريَّةُ والدَّائمةُ لأغراضٍ شرِّيَّةٍ أقلِّيَّةٍ ، فأُريدَتِ الخيراتُ الكائنةُ عن هٰذهِ الأشياءِ إرادةً أوَّليَّةً على الوجهِ الَّذي يصلحُ أن يُقالَ : إنَّ اللهَ يُريدُ الأشياءَ .

وأُريدَ الشَّرُّ أيضاً على الوجهِ الَّذي بالعرَضِ ؛ إذ عُلِمَ أنَّهُ يكونُ ضرورةً فلم يُعبَأْ بهِ .

فالخيرُ مَقضِيٌّ بالذَّاتِ والشَّرُّ مَقضِيٌّ بالعرَضِ (١) ، وكلٌّ بقَدَرٍ .

وكذٰلكَ فإنَّ المادَّةَ قد عُلِمَ مِن أمرِها أنَّها تعجزُ عن أُمورٍ وتقصرُ عنها الكمالاتُ في أُمورٍ ، لٰكنَّها يتمُّ لها ما لا نسبةَ لهُ كثرةً إلىٰ ما تقصرُ عنها .

فإذا كانَ كذٰلكَ . . فليسَ مِنَ الحكمةِ الإلٰهيَّةِ أن تُترَكَ الخيراتُ الفائقةُ الدَّائمةُ والأكثريَّةُ لأجلِ شرورٍ في أُمورٍ شخصيَّةٍ غيرِ دائمةٍ .



بل نقولُ : إنَّ الأُمورَ في الوهمِ :

إمَّا أُمورٌ وجودُها يمتنعُ أن تكونَ إلَّا شرّاً على الإطلاقِ .

---

(١) في (ج ، د ، هـ) : (مُقتضىً) بدل (مَقضيٌّ) في الموضعَينِ ، **والمقتضى** : المطلوب .

وإمَّا أُمورٌ وجودُها أن يكونَ خيراً ، ويمتنعُ أن تكونَ شروراً وناقصةً .

وإمَّا أُمورٌ تغلبُ فيها الخيريَّةُ ـ إذا وُجِدَتْ ـ وجودَها ، ولا يُمكِنُ غيرُ ذٰلكَ لطباعِها .

وإمَّا أُمورٌ تغلبُ فيها الشَّرِّيَّةُ .

وإمَّا أُمورٌ مُتساوِيةُ الحالَينِ .

فأمَّا ما لا شرَّ فيهِ . . فقد وُجِدَ في الطِّباعِ .

وأمَّا ما كلُّهُ شرٌّ أوِ الغالبُ أوِ المُساوي أيضاً . . فلم يُوجَدْ .

وأمَّا الَّذي الغالبُ في وجودِهِ الخيرُ . . فالأحرىٰ بهِ أن يُوجَدَ إذا كانَ الأغلبُ فيهِ أنَّهُ خيرٌ .



فإن قيلَ : فلِمَ لم تُمنَعِ الشَّرِّيَّةُ عنهُ أصلاً حتَّىٰ كانَ يكونُ كلُّهُ خيراً ؟

فيُقالُ : فحينئذٍ لم يكُنْ هيَ هيَ ؛ إذ قلْنا : إنَّ وجودَها الوجودُ الَّذي يستحيلُ أن يكونَ بحيثُ لا يَعرِضُ عنها شرٌّ .

فإذا صُيِّرَتْ بحيثُ لا يَعرِضُ عنها شرٌّ . . فلا يكونُ وجودُها الوجودَ الَّذي لها ، بل يكونُ وجودَ أشياءَ أُخرىٰ وُجِدَتْ وهيَ غيرُها وهيَ حاصلةٌ ؛ أعني : ما خُلِقَ بحيثُ لا يَلزَمُهُ شرٌّ .

ومثالُ هٰذا : أنَّ النَّارَ إذا كانَ وجودُها أن تكونَ مُحرِقةً ، وكانَ وجودُ المُحرِقِ هوَ أنَّهُ إذا مسَّ ثوبَ الفقيرِ أحرقَهُ ؛ إذ كانَ وجودُ ثوبِ الفقيرِ أنَّهُ قابلٌ للاحتراقِ ، وكانَ وجودُ كلِّ واحدٍ منها أن يَعرِضَ لهُ حركاتٌ شتَّىٰ ، وكانَ وجودُ الحركاتِ الشَّتَّىٰ في الأشياءِ علىٰ هٰذهِ الصِّفةِ وجودَ ما يَعرِضُ لهُ الالتقاءُ ، وكانَ وجودُ الالتقاءِ بينَ الفاعلِ والمُنفعِلِ بالطَّبعِ وجوداً يَلزَمُهُ الفعلُ

والانفعالُ ؛ فإن لم تكُنِ الثَّواني . . لم تكُنِ الأوائلُ ؛ فالكلُّ إنَّما رُتِّبَتْ فيهِ القُوى الفعَّالةُ والمُنفعِلةُ السَّماويَّةُ والأرضيَّةُ الطَّبيعيَّةُ والنَّفسانيَّةُ بحيثُ تُؤدِّي إلى النِّظامِ الكلِّيِّ معَ استحالةِ أن تكونَ هيَ علىٰ ما هيَ عليهِ ، ولا تُؤدِّي إلىٰ شرورٍ .

فيَلزَمُ مِن أحوالِ العالَمِ بعضِها بالقياسِ إلىٰ بعضٍ أن يَحدُثَ في نفْسٍ صورةُ اعتقادٍ رديءٍ أو كُفرٍ أو شرٍّ آخَرَ في نفْسٍ أو بدنٍ ؛ بحيثُ لو لم يكُنْ كذٰلكَ . . لم يكُنِ النِّظامُ الكلِّيُّ يثبتُ ، فلم يُعبَأْ ولم يُلتفَتْ إلى اللَّوازمِ الفاسدةِ الَّتي تَعرِضُ بالضَّرورةِ .

وقيلَ : « خَلَقْتُ هَـٰؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَلَا أُبَالِي ، وَخَلَقْتُ هَـٰؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي »[1] .

وقيلَ : « كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ »[2] .



فإن قالَ قائلٌ : ليسَ الشَّرُّ شيئاً نادراً أو أقلِّيّاً ، بل هوَ أكثريٌّ .

فليسَ كذٰلكَ ، بلِ الشَّرُّ كثيرٌ وليسَ بأكثريٍّ .

وفَرْقٌ بينَ الكثيرِ والأكثريِّ ؛ فإنَّ ها هنا أُموراً كثيرةً هيَ كثيرةٌ وليسَتْ أكثريَّةً كالأمراضِ ؛ فإنَّها كثيرةٌ ، وليسَتْ أكثريَّةً .

وإذا تأمَّلتَ هـٰذا الصِّنفَ الَّذي نحنُ في ذِكرِهِ مِنَ الشَّرِّ . . وجدتَهُ أقلَّ مِنَ

---

(١) حديثٌ نبويٌّ ، أخرجه أحمد (١٧٩٣٥) ، وابن حبان في « الصحيح » (٣٨٦٣) ، والحاكم في « المستدرك » (٨٤) عن سيدنا عبد الرحمٰن بن قتادة السلمي رضي الله عنه .

(٢) حديثٌ نبويٌّ ، أخرجه البخاري (٤٩٤٩) ، ومسلم (٢٦٤٧) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

الخيرِ الَّذي يُقابِلُهُ ويُوجَدُ في مادَّتِهِ فضلاً عنهُ بالقياسِ إلى الخيراتِ الأُخرى الأبديَّةِ .

نعم ؛ الشُّرورُ الَّتي هيَ نقصاناتٌ للكمالاتِ الثَّالثةِ . . فهيَ أكثريَّةٌ ، لٰكنَّها ليسَتْ مِنَ الشُّرورِ الَّتي كلامُنا فيها ، وهٰذهِ الشُّرورُ ؛ مِثلُ الجهلِ بالهندسةِ ومِثلُ فوتِ الجمالِ الرَّائعِ وغيرِ ذٰلكَ ممَّا لا يضرُّ في الكمالاتِ الأُولىٰ ولا في الكمالاتِ الَّتي تَلِيها . . ممَّا يظهرُ مَنفعتُها .

وهٰذهِ الشُّرورُ ليسَتْ بفعلِ فاعلٍ ، بل بألَّا يفعلَ الفاعلُ لأجلِ أنَّ القابلَ ليسَ مُستعِدّاً ، أو ليسَ يتحرَّكُ إلى القَبولِ .

وهٰذهِ الشُّرورُ هيَ أعدامُ خيراتٍ مِن بابِ الفضلِ والزِّيادةِ .



فصل

في المعاد

وبالحريّ أن نُحقِّقَ ها هنا أحوالَ الأنفُسِ الإنسانيَّةِ إذا فارقَتْ أبدانَها ، وأنَّها إلىٰ أيِّ حالةٍ ستصيرُ .

فنقولُ : يجبُ أن تعلمَ أنَّ المَعادَ :

منهُ : ما هوَ مقبولٌ مِنَ الشَّرعِ ، ولا سبيلَ إلىٰ إثباتِهِ إلَّا مِن طريقِ الشَّريعةِ وتصديقِ خبرِ النُّبوَّةِ ، وهوَ الَّذي للبدنِ عندَ البعثِ .

وخيراتُ البدنِ وشرورُهُ معلومةٌ لا يحتاجُ إلىٰ أن تُعلَمَ ، وقد بسطَتِ الشَّريعةُ الحقَّةُ الَّتي أتانا بها سيِّدُنا ومولانا ونبيُّنا محمَّدٌ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حالَ السَّعادةِ والشَّقاوةِ الَّتي بحسَبِ البدنِ .

ومنهُ : ما هوَ مُدرَكٌ بالعقلِ والقياسِ البرهانيِّ ، وقد صدَّقَتْهُ النُّبوَّةُ ؛ وهوَ السَّعادةُ والشَّقاوةُ الثَّابتتانِ بالقياسِ ، اللَّتانِ للأنفُسِ وإن كانَتِ الأوهامُ منَّا تقصرُ عن تصوُّرِهِما الآنَ لِمَا نُوضِحُ مِنَ العِلَلِ .

والحكماءُ الإلـٰهيُّونَ رغبتُهُم في إصابةِ هـٰذهِ السَّعادةِ أَعْظَمُ مِن رغبتِهِم في إصابةِ السَّعادةِ البدنيَّةِ ، بل كأنَّهُم لا يلتفتونَ إلىٰ تلكَ وإن أُعطوها ، ولا يستعظمونَها في جنبةِ هـٰذهِ السَّعادةِ الَّتي هيَ مُقارَبةُ الحقِّ الأوَّلِ ، وعلىٰ ما سنصفُها عن قريبٍ .



فلْنعرفْ حالَ هـٰذهِ السَّعادةِ والشَّقاوةِ المُضادَّةِ لها ؛ فإنَّ البدنيَّةَ مفروغٌ منها في الشَّرعِ .

فنقولُ : يجبُ أن تعلمَ أنَّ لكلِّ قوَّةٍ نفسانيَّةٍ لذَّةً وخيراً يخصُّها ، وأذىً وشرّاً يخصُّها .

مثالُهُ : أنَّ لذَّةَ الشَّهوةِ وخيرَها أن يتأدَّىٰ إليها كيفيَّةٌ محسوسةٌ مُلائِمةٌ مِنَ الخمسةِ ، ولذَّةَ الغضبِ الظَّفرُ ، ولذَّةَ الوهمِ الرَّجاءُ ، ولذَّةَ الحفظِ تذكُّرُ الأُمورِ المُوافِقةِ الماضيةِ .

وأذىٰ كلِّ واحدٍ منها ما يُضادُّهُ ، ويشتركُ كلُّها نوعاً مِنَ الشِّركةِ في أنَّ الشعورَ بمُوافِقِها ومُلائِمِها هوَ الخيرُ واللَّذَّةُ الخاصَّةُ بها ، ومُوافِقَ كلِّ واحدٍ منها بالذَّاتِ والحقيقةِ هوَ حصولُ الكمالِ الَّذي هوَ بالقياسِ إليهِ كمالٌ بالفعلِ ، فهـٰذا أصلٌ .



وأيضاً : فإنَّ هـٰذهِ القُوىٰ وإنِ اشتركَتْ في هـٰذهِ المعاني . . فإنَّ مَراتبَها في الحقيقةِ مُختلِفةٌ ؛ فالَّذي كمالُهُ أفضلُ وأتمُّ ، والَّذي كمالُهُ أكثرُ ، والَّذي كمالُهُ أَدْوَمُ ، والَّذي كمالُهُ أَوْصَلُ إليهِ وأَحْصَلُ لهُ ، والَّذي هوَ في نفْسِهِ أَكْمَلُ فعلاً وأَفْضَلُ ، والَّذي هوَ في نفْسِهِ أشدُّ إدراكاً . . فاللَّذَّةُ الَّتي لهُ أَبْلَغُ وَأَوْفَرُ لا مَحالةَ ، وهـٰذا أصلٌ .



وأيضاً : فإنَّهُ قد يكونُ الخروجُ إلى الفعلِ في كمالٍ ما ؛ بحيثُ يُعلَمُ أنَّهُ كائنٌ ولذيذٌ ، ولا يُتصوَّرُ كيفيَّتُهُ ولا يُشعَرُ بالتذاذِهِ ما لم يحصلْ ، وما لم يُشعَرْ بهِ . . لم يُسبَقْ إليهِ [١] ، ولم يُنزَعْ نحوَهُ .

مِثلُ العِنِّينِ ؛ فإنَّهُ مُتحقِّقٌ أنَّ للجِماعِ لذَّةً ، لـٰكنَّهُ لا يشتهيهِ ولا يحنُّ

---

(١) في (ج ، د ، هـ ، و) : (يُشتَق) بدل (يُسبَق) .

نحوَهُ الاشتهاءَ والحنينَ اللَّذَينِ يكونانِ مخصوصَينِ بهِ ـ بل شهوةً أُخرىٰ ـ كما يشتهي مَن يُجرِّبُ مِن حيثُ يحصلُ بها إدراكٌ وإن كانَ مُؤذِياً [1] ، **وبالجُملةِ** : فإنَّهُ لا يتخيَّلُهُ .

وكذٰلكَ حالُ الأَكْمَهِ عندَ الصُّورِ الجميلةِ ، والأصمّ عندَ الألحانِ المُنتظِمةِ .

ولهٰذا يجبُ ألَّا يتوهَّمَ العاقلُ أنَّ كلَّ لذَّةٍ فهوَ كما للحمارِ في بطنِهِ وفَرْجِهِ ، وأنَّ المَبادئَ الأُولى المُقرَّبةَ عندَ ربِّ العالَمينَ عادمةٌ للَّذَّةِ والغبطةِ ، وأنَّ ربَّ العالَمينَ ليسَ لهُ في سلطانِهِ وخاصِّيَّةِ البهاءِ الَّذي لهُ ، وقوَّتِهِ الغيرِ المُتناهِيةِ . . أمرٌ في غايةِ الفضيلةِ والشَّرفِ والطِّيبِ نُجِلُّهُ عن أن نُسمِّيَهُ : لذَّةً ، ثمَّ للحمارِ والبهائمِ حالةٌ طيِّبةٌ ولذيذةٌ ، كلَّا ، بل أيُّ نسبةٍ تكونُ لِمَا للعاليةِ إلىٰ هٰذهِ الخسيسةِ ؟! ولٰكنَّا نتخيَّلُ هٰذا ونُشاهِدُهُ ولم نعرفْ ذٰلكَ بالاستشعارِ ، بل بالقياسِ .

فحالُنا عندَهُ كحالِ الأصمِّ الَّذي لم يسمعْ قطُّ في عدمِهِ تخيُّلَ اللَّذَّةِ اللَّحنيَّةِ وهوَ مُتيقِّنٌ لطيبِها ، **وهٰذا أصلٌ** .



وأيضاً : فإنَّ الكمالَ والأمرَ المُلائِمَ قد يتيسَّرُ للقوَّةِ الدَّرَّاكةِ وهناكَ مانعٌ أو شاغلٌ للنَّفْسِ فتكرهُهُ وتُؤثِرُ ضدَّهُ عليهِ .

مِثلُ كراهيةِ بعضِ المرضىٰ للطَّعمِ الحلوِ ، وشهوتِهِم للطُّعومِ الرَّديَّةِ الكريهةِ بالذَّاتِ ، وربَّما لم يكُنْ لهُ كراهيةٌ ، ولٰكنْ كانَ عدمُ الاستلذاذِ بهِ كالخائفِ يجدُ الغلبةَ أوِ اللَّذَّةَ فلا يشعرُ بها ولا يستلذُّها ، **وهٰذا أصلٌ** .



---

(1) أي : إلىٰ نوعِ إدراكٍ ، ويُنظر « المبدأ والمعاد » لابن سينا (ص ١١٢) ، وفي (أ ، ب ، د ، و) : (مؤذياً) بدل (مؤدياً) .

وأيضاً : فإنَّهُ قد تكونُ القوَّةُ الدَّرَّاكةُ مَمْنوَّةً بضدِّ ما هوَ كمالُها[١] ، ولا تُحِسُّ بهِ ولا تنفرُ عنهُ ، حتَّىٰ إذا زالَ العائقُ ورجعَتْ إلىٰ غريزتِها . . تأذَّتْ بهِ .

مِثلُ الممرورِ ؛ فربَّما لا يُحِسُّ بمرارةِ فمِهِ إلىٰ أن يصلحَ مِزاجُهُ وتستنقيَ أعضاؤُهُ ، فحينئذٍ ينفرُ عنِ الحالةِ العارضةِ لهُ .

وكذٰلكَ قد يكونُ الحيوانُ غيرَ مُشتهٍ للغذاءِ ألبتَّةَ ، بل كارهاً لهُ وهوَ أَوْفَقُ شيءٍ لهُ ، ويبقىٰ عليهِ مُدَّةً طويلةً ، فإذا زالَ العائقُ . . عادَ إلىٰ واجبِهِ في طبعِهِ فاشتدَّ جوعُهُ وشهوتُهُ للغذاءِ ، حتَّىٰ لا يصبرُ عنهُ ، ويهلكُ عندَ فقدانِهِ .

وقد يحصلُ سببُ الألمِ العظيمِ ؛ مِثلُ حرقِ النَّارِ وتبريدِ الزَّمهريرِ ، إلَّا أنَّ الحسَّ مَؤُوفٌ[٢] ، فلا يتأذَّى البدنُ بهِ حتَّىٰ تزولَ الآفةُ ، فيُحِسُّ حينئذٍ بالألمِ العظيمِ .



فإذا تقرَّرَتْ هٰذهِ الأُصولُ . . فيجبُ أن ننصرفَ إلى الغرضِ الَّذي نؤمُّهُ .

فنقولُ : إنَّ النَّفْسَ النَّاطقةَ كمالُها الخاصُّ بها أن تصيرَ عالَماً عقليّاً مُرتسِماً فيها صورُ الكلِّ والنِّظامُ المعقولُ في الكلِّ والخيرُ الفائضُ في الكلِّ مُبتدِئاً مِن مَبدَأِ الكلِّ ، وسالكاً إلى الجواهرِ الشَّريفةِ الرُّوحانيَّةِ المُطلَقةِ ، ثمَّ الرُّوحانيَّةِ المُتعلِّقةِ نوعاً ما بالأبدانِ ، ثمَّ الأجسامِ العلويَّةِ بهيئاتِها وقُواها ، ثمَّ كذٰلكَ حتَّىٰ تستوفيَ في نفْسِها هيئةَ الوجودِ كلِّهِ فتنقلبَ عالَماً معقولاً مُوازِياً للعالَمِ الموجودِ كلِّهِ ، مُشاهِداً لِمَا هوَ الحسنُ المُطلَقُ والخيرُ المُطلَقُ والجمالُ

---

(١) **مَمْنوَّة** : مُبتلاة .

(٢) **المَؤُوف** : الذي أصابته آفة وعاهة .

المُطلَقُ ، ومُتَّحِداً بهِ ومُنتقِشاً بمثالِهِ وهيئتِهِ ، ومُنخرِطاً في سلكِهِ وصائراً مِن جوهرِهِ .

وإذا قِيسَ هٰذا بالكمالاتِ المعشوقةِ الَّتي للقُوى الأُخرىٰ . . وُجِدَ في المَرتبةِ بحيثُ يَقبُحُ معَها أن يُقالَ : (إنَّهُ أفضلُ وأتمُّ منها) ، بل لا نسبةَ لها إليهِ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ فضيلةً وتماماً وكثرةً وسائرَ ما يتمُّ بهِ إلذاذُ المُدرَكاتِ ممَّا ذكرْناهُ .

فأمَّا الدَّوامُ . . فكيفَ يُقاسُ الدَّوامُ الأبديُّ بدوامِ المُتغيِّرِ الفاسدِ ؟!

وأمَّا شِدَّةُ الوصولِ . . فكيفَ يكونُ حالُ ما وصولُهُ بمُلاقاةِ السُّطوحِ بالقياسِ إلىٰ ما هوَ سارٍ في جوهرِ قابلِهِ حتَّىٰ يكونَ كأنَّهُ هوَ بلا انفصالٍ ؟! إذِ العقلُ والعاقلُ والمعقولُ واحدٌ أو قريبٌ مِنَ الواحدِ .

وأمَّا أنَّ المُدرِكَ في نفْسِهِ أَكْمَلُ . . فأمرٌ لا يخفىٰ .

وأمَّا أنَّهُ أشدُّ إدراكاً . . فأمرٌ أيضاً تعرفُهُ بأدنىٰ تذكُّرٍ منكَ لِمَا سلفَ بيانُهُ ؛ فإنَّ النَّفْسَ النُّطقيَّةَ أكثرُ عددَ مُدرَكاتٍ ، وأشدُّ تقصِّياً للمُدرَكِ وتجريداً لهُ عنِ الزَّوائدِ الغيرِ الدَّاخلةِ في معناهُ إلَّا بالعرَضِ ، ولها الخوضُ في باطنِ المُدرَكِ وظاهرِهِ .

بل كيفَ يُقاسُ هٰذا الإدراكُ بذٰلكَ الإدراكِ ؟! أو كيفَ نُقايِسُ هٰذهِ اللَّذَّةَ باللَّذَّةِ الحسِّيَّةِ والبهيميَّةِ والغضبيَّةِ ؟!

ولٰكنَّا في عالَمِنا وبدنِنا هٰذَينِ وانغمارِنا في الرَّذائلِ لا نُحِسُّ بتلكَ اللَّذَّةِ إذا حصلَ عندَنا شيءٌ مِن أسبابِها كما أومأْنا إليهِ في بعضِ ما قدَّمْناهُ مِنَ الأُصولِ .

ولذٰلكَ لا نطلبُها ولا نحنُّ إليها ، اللَّهمَّ إلَّا أن نكونَ قد خلعْنا ربقةَ الشَّهوةِ والغضبِ وأخواتِهِما عن أعناقِنا ، وطالعْنا شيئاً مِن تلكَ اللَّذَّةِ ، فحينئذٍ

ربَّما تخيَّلْنا منها خيالاً طفيفاً ضعيفاً ، وخصوصاً عندَ انحلالِ المُشكِلاتِ واستيضاحِ المطلوباتِ النَّفيسةِ ، ونسبةُ التذاذِنا هٰذا إلى التذاذِنا ذٰلكَ نسبةُ الالتذاذِ الحسِّيِّ بتنشُّقِ روائحِ المذاقاتِ اللَّذيذةِ إلى الالتذاذِ بتطعُّمِها ، بل أَبْعَدُ مِن ذٰلكَ بُعداً غيرَ محدودٍ .

وأنتَ إذا تأمَّلتَ عويصاً يُهِمُّكَ ، وعُرِضَتْ عليكَ شهوةٌ ، وخُيِّرتَ بينَ الظَّفرَينِ . . استخففتَ بالشَّهوةِ إن كنتَ كريمَ النَّفْسِ .

والأنفُسُ العامِّيَّةُ أيضاً ؛ فإنَّها تتركُ الشَّهواتِ المُعترِضةَ وتُؤثِرُ الغراماتِ والآلامَ الفادحةَ بسببِ افتضاحٍ أو خجلٍ أو تعييرٍ أو سوءِ قالةٍ .

وهٰذهِ كلُّها أحوالٌ عقليَّةٌ تُؤثَرُ هيَ وأضدادُها على المُؤثَراتِ الطَّبيعيَّةِ (١) ، ويُصبَرُ لها على المكروهاتِ الطَّبيعيَّةِ ، ويُعلَمُ مِن ذٰلكَ أنَّ الغاياتِ العقليَّةَ أَكْرَمُ على الأنفُسِ في مُحقَّراتِ الأشياءِ ، فكيفَ في الأُمورِ النَّبيهةِ العاليةِ ؟!

إلَّا أنَّ الأنفُسَ الخسيسةَ تُحِسُّ بما يلحقُ المُحقَّراتِ مِنَ الخيرِ والشَّرِّ ، ولا تُحِسُّ بما يلحقُ الأُمورَ النَّبيهةَ ؛ لِمَا قيلَ مِنَ المعاذيرِ .

وأمَّا إذا انفصلْنا عنِ البدنِ ، فكانَتِ النَّفْسُ منَّا تنبَّهَتْ في البدنِ لكمالِها الَّذي هوَ معشوقُها ، ولم تُحصِّلْهُ ، وهيَ بالطَّبعِ نازعةٌ إليهِ ؛ إذ عقلَتْ بالفعلِ أنَّهُ موجودٌ ، إلَّا أنَّ اشتغالَها بالبدنِ ـ كما قلْناهُ ـ قد أنساها ذاتَها ومعشوقَها كما يُنسي المرضُ الحاجةَ إلىٰ بدلِ ما يتحلَّلُ ، وكما يُنسي المرضُ الاستلذاذَ بالحلوِ واشتهاءَهُ ، ويميلُ بالشَّهوةِ مِنَ المريضِ إلى المكروهاتِ في الحقيقةِ . . عرضَ لها حينئذٍ مِنَ الألمِ بفقدانِهِ كفاءُ ما يَعرِضُ مِنَ اللَّذَّةِ الَّتي أوجبْنا

---

(١) في (ج ، د ، هـ ، و) : (بعضُها أو أضدادُ بعضها) بدل (هي وأضدادها) ، لكن في (ج ، و) معطوفاً بالواو لا بأو .

وجودَها ، ودللْنا علىٰ عِظَمِ منزلتِها ، فيكونُ ذٰلكَ هوَ الشَّقاوةَ والعقوبةَ الَّتي لا يعدلُها تفريقُ النَّارِ للاتِّصالِ وتبديلُها ، وتبديلُ الزَّمهريرِ للمِزاجِ .

فيكونُ مَثلُنا حينئذٍ مَثلَ الخَدِرِ الَّذي أومأْنا إليهِ فيما سلفَ ؛ أي : الَّذي قد عملَ فيهِ نارٌ أو زمهريرٌ ، فمنعَتِ المادَّةُ اللَّابسةُ وجهَ الحسِّ عنِ الشُّعورِ بهِ فلم يتأذَّ ، ثمَّ عرضَ أن زالَ العائقُ فشعرَ بالبلاءِ العظيمِ .

وأمَّا إذا كانَتِ القوَّةُ العقليَّةُ بلغَتْ مِنَ النَّفْسِ حدّاً مِنَ الكمالِ يُمكِنُها بهِ إذا فارقَتِ البدنَ أن تستكملَ الاستكمالَ التَّامَّ الَّذي لها أن تبلغَهُ . . كانَ مَثلُها مَثلَ الخَدِرِ الَّذي أُذيقَ المُطعَمَ الألذَّ وعُرِضَ للحالةِ الأشهىٰ وكانَ لا يشعرُ بهِ ، فزالَ عنهُ الخَدَرُ فطالعَ اللَّذَّةَ العظيمةَ دفعةً ، وتكونُ تلكَ اللَّذَّةُ لا مِن جنسِ اللَّذَّةِ الحسِّيَّةِ والحيوانيَّةِ بوجهٍ ، بل لذَّةً تُشاكِلُ الحالَ الطَّيِّبةَ الَّتي هيَ للجواهرِ الحيَّةِ المحضةِ ، وهيَ أجلُّ مِن كلِّ لذَّةٍ وأشرفُ .

فهٰذا هوَ السَّعادةُ ، وتلكَ هيَ الشَّقاوةُ .

وتلكَ الشَّقاوةُ ليسَتْ تكونُ لكلِّ واحدٍ مِنَ النَّاقصينَ ، بل للَّذينَ اكتسبوا للقوَّةِ العقليَّةِ الشَّوقَ إلىٰ كمالِها ، وذٰلكَ عندَما يتبرهنُ لهُم أنَّ مِن شأنِ النَّفْسِ إدراكَ ماهيَّةِ الكلِّ بكسبِ المجهولِ مِنَ المعلومِ ، والاستكمالِ بالفعلِ .

فإنَّ ذٰلكَ ليسَ فيها بالطَّبعِ الأوَّلِ ، ولا أيضاً في سائرِ القُوىٰ ، بل شعورُ أكثرِ القُوىٰ بكمالاتِها . . إنَّما يَحدُثُ بعدَ أسبابٍ .

وأمَّا النُّفوسُ والقُوى السَّاذجةُ الصِّرفةُ . . فكأنَّها هَيُولىٰ موضوعةٌ لم تكتسبْ ألبتَّةَ هٰذا الشَّوقَ ؛ لأنَّ هٰذا الشَّوقَ إنَّما يَحدُثُ حدوثاً وينطبعُ في جوهرِ النَّفْسِ إذا تبرهنَ للقوَّةِ النَّفسانيَّةِ أنَّ ها هنا أُموراً يُكتسَبُ العِلمُ بها بالحدودِ الوسطىٰ علىٰ ما علمتَ .

وأمَّا قَبْلَ ذٰلكَ . . فلا يكونُ ؛ لأنَّ هـٰذا الشَّوقَ يتبعُ رأياً ؛ إذ كلُّ شوقٍ يتبعُ رأياً ، وليسَ هـٰذا الرَّأيُ للنَّفْسِ أوَّليّاً ، بل رأياً مُكتسَباً .

فهـٰؤلاءِ إذا اكتسبوا هـٰذا الرَّأيَ . . لزمَ النَّفْسَ ضرورةً هـٰذا الشَّوقُ .

وإذا فارقَتْ ولم يحصلْ معَها ما تبلغُ بهِ بعدَ الانفصالِ التَّامَ(١) . . وقعَتْ في هـٰذا النَّوعِ مِنَ الشَّقاءِ الأبديِّ ؛ لأنَّ أوائلَ المَلَكةِ العلميَّةِ إنَّما كانَتْ تُكتسَبُ بالبدنِ لا غيرُ وقد فاتَ .

وهـٰؤلاءِ : إمَّا مُقصِّرونَ عنِ السَّعيِ في كسبِ الكمالِ الإنسيِّ ، وإمَّا مُعانِدونَ جاحدونَ مُتعصِّبونَ لآراءٍ فاسدةٍ مُضادَّةٍ للآراءِ الحقيقيَّةِ .

والجاحدونَ أسوأُ حالاً ؛ لِمَا اكتسبوا مِن هيئاتٍ مُضادَّةٍ للكمالِ .

وأمَّا أنَّهُ كم ينبغي أن يحصلَ عندَ نفْسِ الإنسانِ مِن تصوُّرِ المعقولاتِ حتَّىٰ يُجاوِزَ بهِ الحدَّ الَّذي في مِثلِهِ تقعُ هـٰذهِ الشَّقاوةُ ، وفي تعدِّيهِ وجوازِهِ تُرجىٰ هـٰذهِ السَّعادةُ . . فليسَ يُمكِنُني أن أنصَّ عليهِ نصّاً إلَّا بالتَّقريبِ .

وأظنُّ أنَّ ذٰلكَ : أن تتصوَّرَ نفْسُ الإنسانِ المَبادئَ المُفارِقةَ تصوُّراً حقيقيّاً ، وتُصدِّقَ بها تصديقاً يقينيّاً لوجودِها عندَهُ بالبرهانِ .

وتعرفَ العِللَ الغائيَّةَ للأُمورِ الواقعةِ في الحركاتِ الكلِّيَّةِ دونَ الجزئيَّةِ الَّتي لا تتناهىٰ ، وتتقرَّرَ عندَها هيئةُ الكلِّ ونِسبُ أجزائِهِ بعضِها إلىٰ بعضٍ والنِّظامُ الآخذُ مِنَ المَبدَأِ الأوَّلِ إلىٰ أقصى الموجوداتِ الواقعةِ في ترتيبِهِ ، وتتصوَّرَ العنايةَ وكيفيَّتَها .

وتتحقَّقَ أنَّ الذَّاتَ المُتقدِّمةَ للكلِّ : أيُّ وجودٍ يخصُّها ؟ وأيُّ وحدةٍ

---

(١) في (أ ، ب) : (ما تبلغ به بعدُ الانفصالَ التامَّ) .

تخصُّها ؟ وأنَّها كيفَ تعرفُ حتَّىٰ لا يلحقَها تكثُّرٌ وتغيُّرٌ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ؟ وكيفَ ترتيبُ نسبةِ الموجوداتِ إليها ؟

ثمَّ كلَّما ازدادَ النَّاظرُ استبصاراً . . ازدادَ للسَّعادةِ استعداداً ، وكأنَّهُ ليسَ يتبرَّأُ الإنسانُ عن هـٰذا العالَمِ وعلائقِهِ إلَّا أن يكونَ أكَّدَ العلاقةَ معَ ذٰلكَ العالَمِ ، فصارَ لهُ شوقٌ إلىٰ ما هناكَ وعشقٌ لِمَا هناكَ ، فصدَّهُ عنِ الالتفاتِ إلىٰ ما خَلْفَهُ جُملةً .



ونقولُ أيضاً : إنَّ هـٰذهِ السَّعادةَ الحقيقيَّةَ لا تتمُّ إلَّا بإصلاحِ الجزءِ العمليِّ مِنَ النَّفْسِ ، ونُقدِّمُ لذٰلكَ مُقدِّمةً ، وكأنَّا قد ذكرْناها فيما سلفَ .

فنقولُ : إنَّ الخُلقَ هوَ مَلَكةٌ يصدرُ بها عنِ النَّفْسِ أفعالٌ ما بسهولةٍ مِن غيرِ تقدُّمِ رويَّةٍ ، وقد أُمِرَ في كتبِ الأخلاقِ أن يُستعمَلَ التَّوسُّطُ بينَ الخُلقَينِ الضِّدَّينِ ؛ لا بأن تُفعَلَ أفعالُ التَّوسُّطِ دونَ أن تحصلَ مَلَكةُ التَّوسُّطِ ، بل أن تحصلَ مَلَكةُ التَّوسُّطِ .

ومَلَكةُ التَّوسُّطِ كأنَّها موجودةٌ للقوَّةِ النَّاطقةِ وللقُوى الحيوانيَّةِ معاً :

أمَّا القُوى الحيوانيَّةُ . . فبأن تحصلَ فيها هيئةُ الإذعانِ .

وأمَّا القوَّةُ النَّاطقةُ . . فبأن تحصلَ فيها هيئةُ الاستعلاءِ واللَّاانفعالِ .

كما (١) أنَّ مَلَكةَ الإفراطِ والتَّفريطِ موجودةٌ للقوَّةِ النَّاطقةِ وللقُوى الحيوانيَّةِ معاً ، ولـٰكنْ بعكسِ هـٰذهِ النِّسبةِ .

ومعلومٌ أنَّ الإفراطَ والتَّفريطَ هُما مُقتضَيا القُوى الحيوانيَّةِ ، وإذا قَوِيَتِ

---

(١) قوله : (كما) متعلق بقوله : (موجودة) في عبارته المتقدمة : (وملكة التوسط كأنها موجودة . . .) ، والتشبيه في (كما) تشبيه تنظير .

القُوى الحيوانيَّةُ ، وحصلَ لها مَلَكةٌ استعلائيَّةٌ . . حدثَ في النَّفْسِ النَّاطقةِ هيئةٌ إذعانيَّةٌ وأثرٌ انفعاليٌّ قد رسخَ في النَّفْسِ النَّاطقةِ ، مِن شأنِها أن تجعلَها قويَّةَ العلاقةِ معَ البدنِ ، شديدةَ الانصرافِ إليهِ .

وأمَّا مَلَكةُ التَّوسُّطِ . . فالمُرادُ منها التَّبرئةُ عنِ الهيئاتِ الانقياديَّةِ (١) ، وتبقيةُ النَّفْسِ النَّاطقةِ علىٰ جبلَّتِها معَ إفادةِ هيئةِ الاستعلاءِ والتَّنزُّهِ ، وذٰلكَ غيرُ مُضادٍّ لجوهرِها ولا مائلٍ بها إلىٰ جهةِ البدنِ ، بل عن جهتِهِ ؛ فإنَّ التَّوسُّطَ يُسلَبُ عنهُ الطَّرَفانِ دائماً (٢) .

ثمَّ جوهرُ النَّفْسِ إنَّما كانَ البدنُ هوَ الَّذي يغمرُهُ ويُلهيهِ ، ويُغفِلُهُ عنِ الشَّوقِ الَّذي يخصُّهُ ، وعن طلبِ الكمالِ الَّذي لهُ ، وعنِ الشُّعورِ بلذَّةِ الكمالِ إن حصلَ لهُ ، أوِ الشُّعورِ بألمِ الكمالِ إن قصرَ عنهُ ، لا بأنَّ النَّفْسَ مُنطبِعةٌ في البدنِ أو مُنغمِسةٌ فيهِ ، ولٰكنَّ العلاقةَ الَّتي كانَتْ بينَهُما ؛ وهوَ الشَّوقُ الجبلِّيُّ إلىٰ تدبيرِهِ والاشتغالِ بآثارِهِ ، وما يُورِدُهُ عليها مِن عوارضِهِ ، وما يتقرَّرُ فيها مِن مَلَكاتٍ . . مَبدَؤُها البدنُ .

فإذا فارقَتْ وفيها المَلَكةُ الحاصلةُ بسببِ الاتِّصالِ بهِ . . كانَتْ قريبةَ الشَّبهِ مِن حالِها وهيَ فيهِ ؛ فبما ينقصُ مِن ذٰلكَ . . تزولُ غفلتُها عن حركةِ الشَّوقِ الَّذي لها إلىٰ كمالِها ، وبما يبقىٰ منهُ معَها . . تكونُ محجوبةً عنِ الاتِّصالِ الصِّرفِ بمحلِّ سعادتِها ، ويَحدُثُ هناكَ مِنَ الحركاتِ المُتشوِّشةِ ما يُعظِّمُ أذاها .

ثمَّ إنَّ تلكَ الهيئةَ البدنيَّةَ مُضادَّةٌ لجوهرِها مُؤذِيةٌ لهُ ، وإنَّما كانَ يُلهيها عنهُ أيضاً البدنُ وتمامُ انغماسِها فيهِ ، فإذا فارقَتِ النَّفْسُ البدنَ . . أحسَّتْ بتلكَ

---

(١) في (و) : (التنزيه) بدل (التبرئة) .

(٢) في (د ، هـ ، و) : (المتوسط) بدل (التوسط) .

المُضادَّةِ العظيمةِ ، وتأذَّتْ بها أذىً عظيماً ، لٰكنْ هٰذا الأذىٰ وهٰذا الألَمُ ليسَ لأمرٍ لازمٍ ، بل لأمرٍ عارضٍ غريبٍ ، والأمرُ العارضُ الغريبُ لا يدومُ ولا يبقىٰ ، ويزولُ ويبطلُ معَ تركِ الأفعالِ الَّتي كانَتْ تثبتُ تلكَ الهيئةُ بتكرُّرِها .

فيَلزَمُ إذاً أن تكونَ العقوبةُ الَّتي بحسَبِ ذٰلكَ غيرَ خالدةٍ ، بل تزولُ وتنمحي قليلاً قليلاً حتَّىٰ تزكوَ النَّفْسُ وتبلغَ السَّعادةَ الَّتي تخصُّها .

وأمَّا النُّفوسُ البُلْهُ الَّتي لم تكتسبِ الشَّوقَ ؛ فإنَّها إذا فارقَتِ البدنَ ، وكانَتْ غيرَ مُكتسِبةٍ للهيئاتِ الرَّديَّةِ . . صارَتْ إلىٰ سعةٍ مِن رحمةِ اللهِ ونوعٍ مِنَ الرَّاحةِ .

وإن كانَتْ مُكتسِبةً للهيئاتِ البدنيَّةِ الرَّديَّةِ ، وليسَ عندَها هيئةٌ غيرُ ذٰلكَ ، ولا معنىً يُضادُّهُ ويُنافيهِ . . فتكونُ لا مَحالةَ مَمْنوَّةً بشوقِها إلىٰ مُقتضاها[١] ، فتتعذَّبُ عذاباً شديداً بفقدِ البدنِ وبمُقتضَياتِ البدنِ مِن غيرِ أن يحصلَ المُشتاقُ إليهِ ؛ لأنَّ آلةَ ذٰلكَ قد بطَلَتْ ، وخُلُقَ التَّعلُّقِ بالبدنِ قد بقيَ .

ويُشبِهُ أن يكونَ ما قالَهُ بعضُ العلماءِ حقّاً ؛ وهوَ أنَّ هٰذهِ الأنفُسَ إن كانَتْ زكيَّةً وفارقَتِ البدنَ ، وقد رسخَ فيها نحوٌ مِنَ الاعتقادِ في العاقبةِ الَّتي تكونُ لأمثالِهِم علىٰ مثالِ ما يُمكِنُ أن يُخاطَبَ بهِ العامَّةُ ، وتصوَّرَ ذٰلكَ في أنفُسِهِم ؛ فإنَّهُم إذا فارقوا البدنَ ولم يكُنْ لهُم معنىً جاذبٌ إلى الجهةِ الَّتي فوقَهُم ؛ لا كمالٌ فيسعدوا تلكَ السَّعادةَ ، ولا شوقُ كمالٍ فيشقوا تلكَ الشَّقاوةَ ، بل كلُّ هيئاتِهِمُ النَّفسانيَّةِ مُتوجِّهةٌ نحوَ الأسفلِ ، مُنجذِبةٌ إلى الأجسامِ ولا مَنْعَ في الموادِّ السَّماويَّةِ عن أن تكونَ موضوعةً لفعلِ نفْسٍ فيها .

قالوا : فإنَّها تتخيَّلُ جميعَ ما كانَتِ اعتقدَتْهُ مِنَ الأحوالِ الأُخرويَّةِ ، وتكونُ

---

(١) مَمْنوَّة : مُبتلاة .

الآلةُ الَّتي يُمكِنُها بها التَّخيُّلُ بشيءٍ مِنَ الأجرامِ السَّماويَّةِ ، فتُشاهِدُ جميعَ ما قيلَ لها في الدُّنيا مِن أحوالِ القبرِ والبعثِ والخيراتِ الأُخرويَّةِ .

وتكونُ الأنفُسُ الرَّديَّةُ أيضاً تُشاهِدُ العقابَ بحسَبِ ذٰلكَ المُصوَّرِ لهُم في الدُّنيا وتُقاسيهِ ؛ فإنَّ الصُّورَ الخياليَّةَ ليسَتْ تضعفُ عنِ الحسِّيَّةِ ، بل تزدادُ عليها تأثيراً وصفاءً كما يُشاهَدُ في المنامِ ؛ فربَّما كانَ المحلومُ بهِ أَعْظَمَ شأناً في بابِهِ مِنَ المحسوسِ ، علىٰ أنَّ الأُخرىٰ أشدُّ استقراراً مِنَ الموجودِ في المنامِ بحسَبِ قلَّةِ العوائقِ وتجرُّدِ النَّفْسِ وصفاءِ القابلِ ، وليسَتِ الصُّورةُ الَّتي تُرىٰ في المنامِ ، بل والَّتي تُحَسُّ في اليقظةِ ـ كما علمتَ ـ إلَّا المُرتسِمةَ في النَّفْسِ .

إلَّا أنَّ أحدَهُما يبتدئُ مِن باطنٍ وينحدرُ إليهِ ، والثَّانيَ يبتدئُ مِن خارجٍ ويرتفعُ إليهِ ، فإذا ارتسمَ في النَّفْسِ . . تمَّ هناكَ الإدراكُ المُشاهَدُ ، وإنَّما يَلَذُّ ويُؤذي بالحقيقةِ هٰذا المُرتسِمُ في النَّفْسِ لا الموجودُ مِن خارجٍ ، فكلَّما ارتسمَ في النَّفْسِ . . فعلَ فِعْلَهُ وإن لم يكُنْ بسببٍ مِن خارجٍ ؛ فإنَّ السَّببَ الذَّاتيَّ هوَ هٰذا المُرتسِمُ ، والخارجَ سببٌ بالعرَضِ أو سببٌ للسَّببِ .

فهٰذهِ هيَ السَّعادةُ والشَّقاوةُ الخسيستانِ ، واللَّتانِ بالقياسِ إلى الأنفُسِ الخسيسةِ .

وأمَّا الأنفُسُ المُقدَّسةُ . . فإنَّها تبعدُ عن مِثلِ هٰذهِ الأحوالِ ، وتتَّصلُ بكمالِها بالذَّاتِ ، وتنغمسُ في اللَّذَّةِ الحقيقيَّةِ ، وتتبرَّأُ عنِ النَّظرِ إلىٰ ما خَلْفَها وإلى المَلَكةِ الَّتي كانَتْ لها كلَّ التَّبرُّؤِ .

ولو كانَ بقيَ فيها مِن ذٰلكَ أثرٌ اعتقاديٌّ أو خُلقيٌّ . . تأذَّتْ بهِ ، وتخلَّفَتْ لأجلِهِ عن درجةِ عِلِّيِّينَ إلىٰ أن تنفسخَ .



المقالة العاشرة

[في بحوث دينيّة وإسلاميّة واجتماعيّة وسياسيّة وأخلاقيّة]

خمسة فصول

فصل

في المبدأ والمعاد بقولٍ مُجْمَل وفي الإلهامات والدّعوات المستجابة والعقوبات السّماويّة وفي أحوال النّبوّة ، وفي حال أحكام النّجوم

فالوجودُ إذا ابتدأَ مِن عندِ الأوَّلِ . . لم يَزَلْ كلُّ تالٍ منهُ أدونَ مَرتبةً مِنَ الأوَّلِ ، ولا يزالُ ينحطُّ درجاتٍ .

فأوَّلُ ذٰلكَ درجةُ الملائكةِ الرُّوحانيَّةِ المُجرَّدةِ الَّتي تُسمَّىٰ : عقولاً ، ثمَّ مَراتبُ الملائكةِ الرُّوحانيَّةِ الَّتي تُسمَّىٰ : نفوساً ؛ وهيَ الملائكةُ العَمَلةُ ، ثمَّ مَراتبُ الأجرامِ السَّماويَّةِ ، وبعضُها أشرفُ مِن بعضٍ ، إلىٰ أن يبلغَ آخِرَها .

ثمَّ مِن بعدِها يبتدئُ وجودُ المادَّةِ القابلةِ للصُّورِ الكائنةِ الفاسدةِ ، فيلبسُ أوَّلَ شيءٍ صورَ العناصرِ ، ثمَّ يتدرَّجُ يسيراً يسيراً فيكونُ أوَّلُ الوجودِ فيها أخسَّ وأَدْوَنَ مَرتبةً مِنَ الَّذي يتلوهُ .

فيكونُ أخسَّ ما فيهِ : المادَّةُ ، ثمَّ العناصرُ ، ثمَّ المُركَّباتُ الجماديَّةُ ، ثمَّ النَّامياتُ وأفضلُها الإنسانُ ، وبعدَهُ الحيواناتُ النَّامياتُ ، ثمَّ النَّباتُ .

وأفضلُ النَّاسِ : مَنِ استكملَتْ نفسُهُ عقلاً بالفعلِ ، ومُحصِّلاً للأخلاقِ الَّتي تكونُ فضائلَ عمليَّةً .

وأفضلُ هٰؤلاءِ : هوَ المُستعِدُّ لمَرتبةِ النُّبوَّةِ ؛ وهوَ الَّذي في قُواهُ النَّفسانيَّةِ خصائصُ ثلاثٌ ذكرْناها ؛ وهيَ أن يسمعَ كلامَ اللهِ ، ويرىٰ ملائكتَهُ وقد تحوَّلَتْ لهُ علىٰ صورةٍ يراها .

وقد بيَّنَّا كيفيَّةَ هـٰذا ، وبيَّنَّا أنَّ هـٰذا الَّذي يُوحىٰ إليهِ تتشبَّحُ الملائكةُ لهُ ، ويحدثُ لهُ في سمعِهِ صوتٌ يسمعُهُ مِن قِبَلِ اللهِ والملائكةِ ، فيسمعُهُ مِن غيرِ أن يكونَ ذٰلكَ كلاماً مِنَ النَّاسِ والحيوانِ الأرضيّ ، وهـٰذا هوَ المُوحىٰ إليهِ .

وكما أنَّ أوَّلَ الكائناتِ مِنَ الابتداءِ إلىٰ درجةِ العنصرِ كانَ عقلاً ، ثمَّ نفْساً ، ثمَّ جِرْماً . . فها هنا يبتدئُ الوجودُ مِنَ الأجرامِ ، ثمَّ تحدثُ نفوسٌ ، ثمَّ عقولٌ ، وإنَّما تفيضُ هـٰذهِ الصُّورُ لا مَحالةَ مِن عندِ تلكَ المَبادئِ ، والأُمورُ الحادثةُ في هـٰذا العالَمِ تحدثُ مِن مُصادَماتِ القُوى الفعَّالةِ والمُنفعِلةِ الأرضيَّةِ تابعةً لمُصادَماتِ القُوى الفعَّالةِ السَّماويَّةِ .

وأمَّا القُوى الأرضيَّةُ . . فيتمُّ حدوثُ ما يحدثُ منها بسببِ شيئَينِ :

أحدُهُما : القُوى الفعَّالةُ فيها : إمَّا الطَّبيعيَّةُ ، وإمَّا الإراديَّةُ .

والثَّاني : القُوى الانفعاليَّةُ : إمَّا الطَّبيعيَّةُ ، وإمَّا النَّفسانيَّةُ .

وأمَّا القُوى السَّماويَّةُ . . فتحدثُ عنها آثارُها في هـٰذهِ الأجرامِ الَّتي تحتَها علىٰ ثلاثةِ وجوهٍ :

أحدُها : مِن تلقائِها ؛ بحيثُ لا تسبُّبَ منها للأُمورِ الأرضيَّةِ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ، وتلكَ :

إمَّا عن طبائعِ أجسامِها وقُواها الجسمانيَّةِ بحسَبِ التَّشكُّلاتِ الواقعةِ منها معَ القُوى الأرضيَّةِ والمُناسَباتِ بينَها .

وإمَّا (١) عن طبائعِها النَّفسانيَّةِ .

والوجهُ الثَّالثُ : فيهِ شركةٌ ما معَ الأحوالِ الأرضيَّةِ ، وتسبُّبٌ بوجهٍ مِنَ

(١) **هـٰذا الوجه الثاني** ، وفي (د ، هـ) : (**وأما الثاني** . . فعن . . .) .

الوجوهِ على الوجهِ الَّذي أقولُ : إنَّهُ قدِ اتَّضحَ لكَ أنَّ لنفوسِ الأجرامِ السَّماويَّةِ ضرباً مِنَ التَّصرُّفِ في المعاني الجزئيَّةِ علىٰ سبيلِ إدراكٍ غيرِ عقليٍّ محضٍ ، وأنَّ لمثلِها أن يتوصَّلَ إلىٰ إدراكِ الحادثاتِ الجزئيَّةِ ، وذٰلكَ يُمكِنُ بسببِ إدراكِ تفاريقِ أسبابِها الفاعلةِ والقابلةِ الحاصلةِ مِن حيثُ هيَ أسبابٌ وما يتأدَّىٰ إليهِ ، وأنَّها تنتهي إلىٰ طبيعيَّةٍ وإراديَّةٍ مُوجِبةٍ ليسَتْ إراديَّةً فاترةً غيرَ حاتمةٍ ولا جازمةً ، ولا تنتهي إلى القسرِ ؛ فإنَّ القسريَّةَ : إمَّا قسرٌ عن طبيعةٍ ، وإمَّا قسرٌ عن إرادةٍ ، وإليهِما ينتهي التَّحليلُ في القسريَّاتِ أجمعَ .

ثمَّ إنَّ الإراداتِ كلَّها كائنةٌ بعدَما لم تكُنْ ؛ فلها أسبابٌ تتوافىٰ فتُوجِبُها ، وليسَ تُوجَدُ إرادةٌ بإرادةٍ ، وإلَّا . . لذهبَ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ ، ولا عن طبيعةٍ للمُريدِ ، وإلَّا . . لَلزمَتِ الإرادةَ ما دامَتِ الطَّبيعةُ ، بلِ الإراداتُ تحدثُ بحدوثِ عِللٍ هيَ المُوجِباتُ ، والدَّواعي تستندُ إلىٰ أرضيَّاتٍ وسماويَّاتٍ ، وتكونُ مُوجِبةً ضرورةً لتلكَ الإرادةِ .

وأمَّا الطَّبيعيَّةُ ؛ فإن كانَتْ راهنةً . . فهيَ أصلٌ ، وإن كانَتْ قد حدثَتْ . . فلا مَحالةَ أنَّها تستندُ أيضاً إلىٰ أُمورٍ سماويَّةٍ وأرضيَّةٍ .

عرفتَ جميعَ هٰذا فيما قبلُ ، وأنَّ لازدحامِ هٰذهِ العِللِ وتصادمِها واستمرارِها نظاماً ينجرُّ تحتَ الحركةِ السَّماويَّةِ ، فإذا علمتَ الأوائلَ بما هيَ أوائلُ ، وهيئةَ انجرارِها إلى الثَّواني . . علمتَ الثَّوانيَ ضرورةً .

فمِن هٰذهِ الأشياءِ علمتَ أنَّ النُّفوسَ السَّماويَّةَ وما فوقَها عالِمةٌ بالجزئيَّاتِ ، أمَّا ما فوقَها . . فعِلمُها علىٰ نحوٍ كلِّيٍّ .

وأمَّا هيَ . . فعلىٰ نحوٍ جزئيٍّ كالمُباشِرِ أوِ المُتأدّي إلى المُباشِرِ أوِ المُشاهِدِ بالحواسِّ ، فلا مَحالةَ أنَّها تعلمُ ما يكونُ ، ولا مَحالةَ أنَّها تعلمُ في كثيرٍ منها

الوجهَ الَّذي هوَ أَصْوَبُ ، والَّذي هوَ أَصْلَحُ وأَقْرَبُ مِنَ الخيرِ المُطلَقِ مِنَ الأمرَينِ المُمكِنَين .

وقد بيَّنَّا أنَّ التَّصوُّراتِ الَّتي لتلكَ العِللِ مَبادٍ لوجوداتِ تلكَ الصُّورِ ها هنا ، إذا كانَتْ مُمكِنةً ولم تكُنْ هناكَ أسبابٌ سماويَّةٌ . . تكونُ أقوىٰ مِن تلكَ التَّصوُّراتِ ممَّا هوَ أَقْدَمُ ، وممَّا هوَ في أحدِ القسمَينِ مِنَ الثَّلاثِ غيرُ هٰذا الثَّالثِ (١) .

وإذا كانَ الأمرُ كذٰلكَ . . وجبَ أن يحصلَ ذٰلكَ الأمرُ المُمكِنُ موجوداً لا عن سببٍ أرضيّ ، ولا عن سببٍ طبيعيٍّ في السَّماءِ ، بل عن تأثيرٍ بوجهٍ ما لهٰذهِ الأُمورِ في الأُمورِ السَّماويَّةِ .

وليسَ هٰذا بالحقيقةِ تأثيراً ، بلِ التَّأثيرُ لمَبادئِ وجودِ ذٰلكَ الأمرِ مِنَ الأُمورِ السَّماويَّةِ ؛ فإنَّها إذا عقلَتِ الأوائلَ . . عقلَتْ ذٰلكَ الأمرَ ، وإذا عقلَتْ ذٰلكَ الأمرَ . . عقلَتْ ما هوَ الأَولىٰ بأن يكونَ ، وإذا عقلَتْ ذٰلكَ . . كانَ ؛ إذ كانَ لا مانعَ فيهِ إلَّا عدمُ علَّةٍ طبيعيَّةٍ أرضيَّةٍ ، أو وجودُ علَّةٍ طبيعيَّةٍ أرضيَّةٍ .

أمَّا عدمُ العلَّةِ الطَّبيعيَّةِ الأرضيَّةِ . . مثلاً : أن يكونَ ذٰلكَ الشَّيءُ هوَ أن يُوجَدَ حرارةٌ ، فلا يكونَ قوَّةٌ مُسخِّنةٌ طبيعيَّةٌ أرضيَّةٌ ، فتلكَ السُّخونةُ تحدثُ للتَّصوُّرِ السَّماويّ لوجهِ كونِ الخيرِ فيهِ كما أنَّهُ تحدثُ هيَ في أبدانِ النَّاسِ عن أسبابٍ مِن تصوُّراتِ النَّاسِ ، وعلىٰ ما عرفتَهُ فيما سلفَ .

وأمَّا مثالُ الثَّاني : فأن يكونَ ليسَ المانعُ عدمَ سببِ التَّسخينِ فقطْ ، بل وجودَ المُبرّدِ ؛ فالتَّصوُّرُ السَّماويُّ للخيرِ في وجودِ ضدِّ ما يُوجِبُهُ المُبرّدُ في

---

(١) يُنظر ما تقدم في (الفصلين الثاني والثالث) من (المقالة التاسعة) (ص ٤٤٤ ـ ٤٦٨) .

ذٰلكَ أيضاً يقسرُ المُبرِّدَ كما يقسرُ تصوُّرُنا المُغضِبَ السَّببَ المُبرِّدَ فينا ، ويكونُ الحرُّ[1] .

فيكونُ أصنافُ هٰذا القسمِ إحالاتٍ لأُمورٍ طبيعيَّةٍ أو إلهاماتٍ تتَّصلُ بالمُستدعي أو بغيرِهِ ، أوِ اختلاطٌ مِن ذٰلكَ يُؤدِّي واحدٌ منها أو جُملةٌ مُجتمِعةٌ إلى الغايةِ النَّافعةِ .

ونسبةُ التَّضرُّعِ إلى استدعاءِ هٰذهِ القوَّةِ نسبةُ التَّفكُّرِ إلى استدعاءِ البيانِ ، وكلٌّ يفيضُ مِن فوقٍ .

وليسَ هٰذا يتبعُ تصوُّراتِ السَّماويَّاتِ ، بلِ الأوَّلُ الحقُّ يعلمُ جميعَ ذٰلكَ على الوجهِ الَّذي قلْنا : إنَّهُ يليقُ بهِ ، ومِن عندِهِ يبتدئُ كونُ ما يكونُ ، ولٰكنْ بالتَّوسُّطِ ، وعلىٰ ذٰلكَ عِلمُهُ .

فبسببِ هٰذهِ الأُمورِ ما يُنتفَعُ بالدَّعواتِ والقرابينِ ، وخصوصاً في أمرِ الاستسقاءِ ، وفي أُمورٍ أُخرىٰ .

ولهٰذا ما يجبُ أن يُخافَ المُكافَأةُ على الشَّرِّ ، ويُتوقَّعَ المُكافأةُ على الخيرِ ؛ فإنَّ في ثبوتِ حقِّيَّةِ ذٰلكَ مَزجَرةً عنِ الشَّرِّ ، وثبوتُ حقِّيَّةِ ذٰلكَ بظهورِ آياتِهِ ، وآياتُهُ هيَ وجودُ جزئيَّاتِهِ ، وهٰذهِ الحالُ معقولةٌ عندَ المَبادئِ .

فيجبُ أن يكونَ لهُ وجودٌ ، فإن لم يُوجَدْ . . فهناكَ شرٌّ أو سببٌ لا نُدرِكُهُ[2] ، أو سببٌ آخَرُ يُعاوِقُهُ ، ذٰلكَ بالوجودِ أَولىٰ مِن هٰذا ، ووجودُ ذٰلكَ ووجودُ هٰذا معاً مِنَ المُحالِ .

وإذا شئتَ أن تعلمَ أنَّ الأُمورَ الَّتي عُقِلَتْ نافعةً مُؤدِّيةً إلى المَصالحِ قد

---

(١) في (أ ، ب ، ج) : (الخير) بدل (الحر) ، وفي هامش (ج) أُشير إلى المثبت .
(٢) في (ب) : (سرٌّ) بدل (شرٌّ) .

أُوجِدَتْ في الطَّبيعةِ على النَّحوِ مِنَ الإيجادِ الَّذي علمتَهُ وتحقَّقتَهُ . . فتأمَّلْ حالَ مَنافعِ الأعضاءِ في الحيواناتِ والنَّباتِ ، وأنَّ كلَّ واحدٍ كيفَ خُلِقَ ، وليسَ هناكَ سببٌ ألبتَّةَ طبيعيٌّ ، بل مَبدَؤُهُ لا مَحالةَ مِنَ العنايةِ على الوجهِ الَّذي علمتَ العنايةَ .

فكذٰلكَ فصدِّقْ بوجودِ هٰذهِ المعاني ؛ فإنَّها مُتعلِّقةٌ بالعنايةِ على الوجهِ الَّذي علمتَ العنايةَ تَعَلُّقَ تلكَ .



واعلمْ : أنَّ أكثرَ ما يُقِرُّ بهِ الجمهورُ ويفزعُ إليهِ ويقولُ بهِ . . فهوَ حقٌّ ، وإنَّما يدفعُهُ هٰؤلاءِ المُتشبِّهةُ بالفلاسفةِ جهلاً منهُم بعِللِهِ وأسبابِهِ ، وقد عملْنا في هٰذا البابِ كتابَ « البرِّ والإثمِ » ، فلْيُتأمَّلْ شرحُ هٰذهِ الأُمورِ مِن هناكَ ، وصدِّقْ بما يُحكىٰ مِنَ العقوباتِ الإلٰهيَّةِ النَّازلةِ علىٰ مدنٍ فاسدةٍ وأشخاصٍ ظالمةٍ ، وانظرْ أنَّ الحقَّ كيفَ ينُصَرُ .



واعلمْ : أنَّ السَّببَ في الدُّعاءِ منَّا أيضاً ، وفي الصَّدقةِ وغيرِ ذٰلكَ ، وكذٰلكَ حدوثُ الظُّلْمِ والإثمِ . . إنَّما يكونُ مِن هناكَ ؛ فإنَّ مَبادئَ جميعِ هٰذهِ الأُمورِ تنتهي إلى الطَّبيعةِ والإرادةِ والاتِّفاقِ ، والطَّبيعةُ مَبدَؤُها مِن هناكَ ، والإراداتُ الَّتي لنا كائنةٌ بعدَما لم تكُنْ ، وكلُّ كائنٍ بعدَما لم يكُنْ . . فلهُ علَّةٌ .

فكلُّ إرادةٍ لنا فلها علَّةٌ ، وعلَّةُ تلكَ الإرادةِ ليسَتْ إرادةً مُتسلسِلةً في ذٰلكَ إلىٰ غيرِ النِّهايةِ ، بل أُمورٌ تَعرِضُ مِن خارجٍ أرضيَّةٌ وسماويَّةٌ ، والأرضيَّةُ تنتهي إلى السَّماويَّةِ ، واجتماعُ ذٰلكَ كلِّهِ يُوجِبُ وجودَ الإرادةِ .

وأمَّا الاتِّفاقُ . . فهوَ حادثٌ عن مُصادَماتِ هٰذهِ ، فإذا حللتَ الأُمورَ كلَّها . . استندَتْ إلىٰ مَبادئَ إيجابُها مُنزَّلٌ مِن عندِ اللهِ .

والقضاءُ مِنَ اللهِ هوَ الوضعُ الأوَّلُ البسيطُ .

والتَّقديرُ هوَ ما يتوجَّهُ إليهِ القضاءُ على التَّدريجِ ، كأنَّهُ مُوجِبُ اجتماعاتٍ مِنَ الأُمورِ البسيطةِ الَّتي تُنسَبُ مِن حيثُ هيَ بسيطةٌ إلى القضاءِ والأمرِ الإلٰهيِّ الأوَّلِ .

ولو أمكنَ إنساناً مِنَ النَّاسِ أن يعرفَ الحوادثَ الَّتي في الأرضِ والسَّماءِ جميعاً وطبائعَهُما . . لَفهمَ كيفيَّةَ ما يحدثُ في المُستقبَلِ .

وهٰذا المُنجِّمُ القائلُ بالأحكامِ معَ أنَّ أوضاعَهُ الأُولىٰ ومُقدِّماتِهِ ليسَتْ تستندُ إلىٰ برهانٍ ، بل عسىٰ أن يدَّعيَ فيها التَّجربةَ أوِ الوحيَ ، وربَّما حاولَ قياساتٍ شعريَّةً أو خطابيَّةً في إثباتِها . . فإنَّهُ إنَّما يُعوِّلُ علىٰ دلائلِ جنسٍ واحدٍ مِن أسبابِ الكائناتِ ؛ وهيَ الَّتي في السَّماءِ ، علىٰ أنَّهُ لا يضمنُ مِن عندِهِ الإحاطةَ بجميعِ الأحوالِ الَّتي في السَّماءِ .

ولو ضمنَ لنا ذٰلكَ ووفىٰ بهِ . . لم يُمكِنْهُ أن يجعلَنا ونفْسَهُ بحيثُ نقفُ علىٰ وجودِ جميعِها في كلِّ وقتٍ وإن كانَ جميعُها مِن حيثُ فعلُهُ وطبعُهُ معلوماً عندَهُ ، وذٰلكَ ممَّا لا يكفي أن يُعلَمَ أنَّهُ وُجِدَ ، أو لم يُوجَدْ .

وذٰلكَ لأنَّهُ لا يكفيكَ أن تعلمَ أنَّ النَّارَ حارَّةٌ مُسخِّنةٌ وفاعلةٌ كذا في أن تعلمَ أنَّها سخَّنَتْ ما لم تعلمْ أنَّها حصلَتْ ، فأيُّ طريقٍ مِنَ الحسابِ يُعطينا المعرفةَ بكلِّ حدثٍ وبدعةٍ في الفَلَكِ ؟!

ولو أمكنَهُ أن يجعلَنا ونفْسَهُ بحيثُ نقفُ علىٰ وجودِ جميعِ ذٰلكَ . . لَمَا تمَّ لنا بهِ الانتقالُ إلى المُغيَّباتِ ؛ فإنَّ الأُمورَ المُغيَّبةَ الَّتي في طريقِ الحدوثِ إنَّما

تتمُّ بمُخالَطاتٍ بينَ الأُمورِ السَّماويَّةِ الَّتي لِنُسامِحْ أنَّا حصَّلْناها بكمالِ عددِها ، وبينَ الأُمورِ الأرضيَّةِ المُتقدِّمةِ واللَّاحقةِ ؛ فاعلِها ومُنفعِلِها ، طبيعيِّها وإراديِّها ، وليسَ تتمُّ بالسَّماويَّاتِ وحدَها .

فما لم نُحِطْ بجميعِ الحاضرِ مِنَ الأمرَينِ ومُوجَبِ كلِّ واحدٍ منهُما ، خصوصاً ما كانَ مُتعلِّقاً بالمُغيَّبِ . . لم نتمكَّنْ مِنَ الانتقالِ إلى المُغيَّبِ .

فليسَ إذاً لنا اعتمادٌ علىٰ أقوالِهِم وإن سلَّمْنا مُتبرِّعينَ أنَّ جميعَ ما يُعطونا مِن مُقدِّماتِهِمُ الحِكْميَّةِ صادقةٌ .



فَصْلٌ

في إثبات النبوّة وكيفيّة دعوة النبيّ عليه السّلام إلى الله تعالىٰ، والمعاد

ونقولُ الآنَ : إنَّهُ مِنَ المعلومِ أنَّ الإنسانَ يُفارِقُ سائرَ الحيواناتِ بأنَّهُ لا تَحسُنُ معيشتُهُ لوِ انفردَ وحدَهُ شخصاً واحداً يتولَّىٰ تدبيرَ أمرِهِ مِن غيرِ شريكٍ يُعاوِنُهُ علىٰ ضروريَّاتِ حاجاتِهِ .

وأنَّهُ لا بدَّ مِن أن يكونَ الإنسانُ مَكفيّاً بآخَرَ مِن نوعِهِ ، يكونَ ذٰلكَ الآخَرُ أيضاً مَكفيّاً بهِ وبنظيرِهِ ، فيكونُ ـ مثلاً ـ هٰذا ينقلُ إلىٰ ذاكَ [١] ، وذاكَ يَخبِزُ لهٰذا ، وهٰذا يخيطُ لآخَرَ ، والآخَرُ يتَّخذُ الإبرةَ لهٰذا ، حتَّىٰ إذا اجتمعوا . . كانَ أمرُهُم مَكفيّاً .

ولهٰذا ما اضطرُّوا إلىٰ عقدِ المدنِ والاجتماعاتِ ، فمَن كانَ منهُم غيرَ مُحتاطٍ في عقدِ مدينتِهِ علىٰ شرائطِ المدينةِ [٢] وقد وقعَ منهُ ومِن شركائِهِ الاقتصارُ على اجتماعٍ فقطْ . . فإنَّهُ يتخبَّلُ علىٰ جنسٍ بعيدِ الشَّبهِ مِنَ النَّاسِ وعادمٍ لكمالاتِ النَّاسِ [٣] ، ومعَ ذٰلكَ فلا بدَّ لأمثالِهِ مِنِ اجتماعٍ ، ومِن تشبُّهٍ بالمدنيِّينَ .

فإذا كانَ هٰذا ظاهراً . . فلا بدَّ في وجودِ الإنسانِ وبقائِهِ مِن مُشارَكةٍ ، ولا

---

(١) في (ب ، ج) : (يبقل) بدل (ينقل) .

(٢) في (ج) : (مدنيَّته . . . المدنيَّة) بدل (مدينته . . . المدينة) .

(٣) قوله : (يتخبَّلُ) كذا ظاهر (أ ، ب) ، لٰكن لم يُعجَمْ فيهما إلا الباء ، وهٰذا مِن عادة ناسخَيهِما ألَّا يُعجِما أغلبَ الحروف ، وفي (ج) : (مُتحيِّلٌ) ، وفي (د) : (يتخيَّلُ) ، وفي (هـ) : (يتحيَّلُ) ، وفي بعض نسخ الاستئناس : (مُجبَّلٌ) ، و(مُخبَّلٌ) ، ومعنىٰ (يتخبَّلُ) : يُفسِد عقلَ نفْسِه فساداً يُؤدِّي إلى الاضطراب أو الجنون ، ولعله مراده ، والله تعالىٰ أعلم .

تتمُّ المُشارَكةُ إلَّا بمُعامَلةٍ كما لا بدَّ في ذٰلكَ مِن سائرِ الأسبابِ الَّتي تكونُ لهُ ، ولا بدَّ في المُعامَلةِ مِن سُنَّةٍ وعدلٍ ، ولا بدَّ للسُّنَّةِ والعدلِ مِن سانٍّ ومُعدِّلٍ ، ولا بدَّ مِن أن يكونَ هٰذا بحيثُ يجوزُ أن يُخاطِبَ النَّاسَ ويُلزِمَهُمُ السُّنَّةَ ، ولا بدَّ مِن أن يكونَ هٰذا إنساناً .

ولا يجوزُ أن يُترَكَ النَّاسُ وآراءَهُم في ذٰلكَ ، فيختلفونَ ويرىٰ كلٌّ منهُم ما لهُ عدلاً وما عليهِ ظلماً .

فالحاجةُ إلىٰ هٰذا الإنسانِ في أن يبقىٰ نوعُ الإنسانِ ويتحصَّلَ وجودُهُ . . أشدُّ مِنَ الحاجةِ إلىٰ إنباتِ الشَّعرِ على الأشفارِ وعلى الحاجبَينِ ، وتقعيرِ الأخمصِ مِنَ القدمَينِ ، وأشياءَ أُخرىٰ مِنَ المَنافعِ الَّتي لا ضرورةَ فيها في البقاءِ ، بل أكثرُ ما لها أنَّها تنفعُ في البقاءِ ، ووجودُ الإنسانِ الصَّالحِ لِأنْ يسنَّ ويُعدِّلَ مُمكِنٌ كما سلفَ منَّا ذِكرُهُ .

فلا يجوزُ أن تكونَ العنايةُ الأُولىٰ تقتضي تلكَ المَنافعَ ولا تقتضي هٰذهِ الَّتي هيَ أُسُّها ، ولا أن يكونَ المَبدَأُ الأوَّلُ والملائكةُ بعدَهُ يعلمُ ذٰلكَ ولا يعلمُ هٰذا ، ولا أن يكونَ ما يعلمُهُ في نظامِ الخيرِ المُمكِنِ وجودُهُ الضَّروريّ حصولُهُ لتمهيدِ نظامِ الخيرِ لا يُوجَدُ ، بل كيفَ يجوزُ ألَّا يُوجَدَ وما هوَ مُتعلِّقٌ بوجودِهِ مبنيٌّ علىٰ وجودِهِ موجودٌ ؟!

فواجبٌ إذاً : أن يُوجَدَ نبيٌّ ، وواجبٌ أن تكونَ لهُ خصوصيَّةٌ ليسَتْ لسائرِ النَّاسِ حتَّىٰ يستشعرَ النَّاسُ فيهِ أمراً لا يُوجَدُ لهُم ، فيتميَّزُ بهِ منهُم ، فتكونُ لهُ المُعجِزاتُ الَّتي أخبرَنا بها .

فهٰذا الإنسانُ إذا وُجِدَ . . يجبُ أن يسنَّ للنَّاسِ في أُمورِهِم سُنناً بإذنِ اللهِ وأمرِهِ ، ووحيِهِ وإنزالِهِ الرُّوحَ المُقدَّسَ عليهِ .

ويكونَ الأصلُ الأوَّلُ فيما يسنُّهُ تعريفَهُ إيَّاهُم أنَّ لهُم صانعاً واحداً قادراً ، وأنَّهُ عالِمٌ بالسِّرِّ والعلانيةِ ، وأنَّهُ مِن حقِّهِ أن يُطاعَ أمرُهُ ؛ فإنَّهُ يجبُ أن يكونَ الأمرُ لمَن لهُ الخَلقُ .

وأنَّهُ قد أعدَّ لمَن أطاعَهُ المَعادَ المُسعِدَ ، ولمَن عصاهُ المَعادَ المُشقِيَ ، حتَّىٰ يتلقَّى الجمهورُ رسمَهُ المُنزَّلَ علىٰ لسانِهِ مِنَ الإلٰهِ وملائكتِهِ بالسَّمعِ والطَّاعةِ .

ولا ينبغي لهُ أن يشغلَهُم بشيءٍ مِن معرفةِ اللهِ فوقَ معرفةِ أنَّهُ واحدٌ حقٌّ لا شبيهَ لهُ ، فأمَّا إن تعدَّىٰ بهِم إلىٰ أن يُكلِّفَهُم أن يُصدِّقوا بوجودِهِ وهوَ غيرُ مُشارٍ إليهِ في مكانٍ ، ولا مُنقسِمٍ بالقولِ ، ولا خارجَ العالَمِ ولا داخلَهُ ، ولا شيئاً مِن هٰذا الجنسِ . . فقد عظَّمَ عليهِمُ الشُّغلَ ، وشوَّشَ فيما بينَ أيديهِم الدِّينَ ، وأوقعَهُم فيما لا مَخلَصَ عنهُ إلَّا لمَن كانَ المُعانَ المُوفَّقَ الَّذي يشذُّ وجودُهُ ويندرُ كونُهُ .

فإنَّهُم لا يُمكِنُهُم أن يتصوَّروا هٰذهِ الأحوالَ علىٰ وجهِها إلَّا بكدٍّ ، وإنَّما يُمكِنُ القليلَ منهُم أن يتصوَّرَ حقيقةَ هٰذا التَّوحيدِ والتَّنزيهِ .

فلا يلبثونَ أن يُكذِّبوا بمِثلِ هٰذا الوجودِ ، أو يقعوا في تنازعٍ وينصرفوا إلى المُباحَثاتِ والمُقايَساتِ الَّتي تصدُّهُم عن أعمالِهِمُ المدنيَّةِ ، وربَّما أوقعَتْهُم في آراءٍ مُخالِفةٍ لصلاحِ المدينةِ ، ومُنافِيةٍ لواجبِ الحقِّ ، وكَثُرَتْ فيهِمُ الشُّكوكُ والشُّبهُ ، وصَعُبَ الأمرُ على السَّانِّ في ضبطِهِم ؛ فما كلٌّ مُيسَّرٌ لهُ في الحكمةِ الإلٰهيَّةِ ، ولا السَّانُّ يصلحُ لهُ أن يُظهِرَ أنَّ عندَهُ حقيقةً يكتمُها عنِ العامَّةِ ، بل يجبُ ألَّا يُرخِّصَ في تعرُّضِ شيءٍ مِن ذٰلكَ .

بل يجبُ أن يُعرِّفَهُم جلالةَ اللهِ وعَظَمتَهُ برموزٍ وأمثلةٍ مِنَ الأشياءِ الَّتي هيَ

عندَهُم جليلةٌ عظيمةٌ ، ويُلقِيَ إليهِم معَ هٰذا هٰذا القَدْرَ ؛ أعني : أنَّهُ لا نظيرَ لهُ ولا شريكَ ولا شِبْهَ .

وكذٰلكَ يجبُ أن يُقرِّرَ عندَهُم أَمْرَ المَعادِ علىٰ وجهٍ يتصوَّرونَ كيفيَّتَهُ وتسكنُ إليهِ نفوسُهُم .

ويضربَ للسَّعادةِ والشَّقاوةِ أمثالاً ممَّا يفهمونَهُ ويتصوَّرونَهُ ، وأمَّا الحقُّ في ذٰلكَ . . فلا يُلوِّحُ لهُم منهُ إلَّا أمراً مُجمَلاً ؛ وهوَ أنَّ ذٰلكَ شيءٌ لا عينٌ رأتْهُ ولا أُذنٌ سمعَتْهُ .

وأنَّ هناكَ مِنَ اللَّذَّةِ ما هوَ مُلكٌ عظيمٌ ، ومِنَ الألمِ ما هوَ عذابٌ مُقيمٌ .

واعلمْ : أنَّ اللهَ يعلمُ أنَّ وجهَ الخيرِ في هٰذا ، فيجبُ أن يُوجَدَ معلومُ اللهِ علىٰ وجهِهِ علىٰ ما علمتَ ، ولا بأسَ أن يشتملَ خطابُهُ علىٰ أُمورٍ وإشاراتٍ تستدعي المُستعدِّينَ بالجبلَّةِ للنَّظرِ إلى البحثِ الحُكْميِّ .



فَصْلٌ
في العبادات ومنفعتها في الدّنيا والآخرة

ثمَّ إنَّ هـٰذا الشَّخصَ الَّذي هوَ النَّبيُّ ليسَ ممَّا يتكرَّرُ وجودُ مِثلِهِ في كلِّ وقتٍ ؛ فإنَّ المادَّةَ الَّتي تقبلُ كمالَ مِثلِهِ تقعُ في قليلٍ مِنَ الأمزجةِ .

فيجبُ لا مَحالةَ أن يكونَ النَّبيُّ قد دبَّرَ لبقاءِ ما يسنُّهُ ويَشرَعُهُ في أُمورِ المَصالحِ الإنسانيَّةِ تدبيراً .

ولا شكَّ أنَّ القاعدةَ في ذٰلكَ : هوَ استمرارُ النَّاسِ علىٰ معرفتِهِم بالصَّانعِ والمَعادِ ، وحَسْمُ سببِ وقوعِ النِّسيانِ فيهِ معَ انقراضِ القَرْنِ الَّذي يَلِي النَّبيَّ .

فيجبُ أن يكونَ على النَّاسِ أفعالٌ وأعمالٌ يُسَنُّ تكرارُها عليهِم في مُدَدٍ مُتقاربةٍ حتَّىٰ يكونَ الَّذي ميقاتُهُ مُطِلٌّ مُصاقِباً للمُنقضي منهُ [١] ، فيعودَ بهِ التَّذكُّرُ مِن رأسٍ ، وقبلَ أن ينفسخَ يلحقُ عاقبُهُ .

ويجبُ أن تكونَ هـٰذهِ الأفعالُ مقرونةً بما يُذكِّرُ اللّٰهَ والمَعادَ لا مَحالةَ ، وإلَّا . . فلا فائدةَ فيها ، والتَّذكيرُ لا يكونُ إلَّا بألفاظٍ تُقالُ ، أو نيَّاتٍ تُنوىٰ في الخيالِ ، وأن يُقالَ لهُم : إنَّ هـٰذهِ الأفعالَ تُقرِّبُ إلى اللّٰهِ ، ويُستوجَبُ بها الجزاءُ الكريمُ [٢] .

وأن تكونَ تلكَ الأفعالُ بالحقيقةِ علىٰ هـٰذهِ الصِّفةِ ؛ وهـٰذهِ الأفعالُ مِثلُ العباداتِ المفروضةِ على النَّاسِ .

---

(١) **مُصاقباً** : مُقارِباً ، وفي (ب ، ج) : (للمقتضي) بدل (للمنقضي) ، وفي هامش (ج) أُشير إلى المثبت بنسخة .

(٢) في (ج) : (الخير) بدل (الجزاء) .

وبالجُملةِ : يجبُ أن تكونَ مُنبّهاتٌ ، والمُنبّهاتُ : إمَّا حركاتٌ ، وإمَّا أعدامُ حركاتٍ تُفضي إلىٰ حركاتٍ .

فأمَّا الحركاتُ . . فمِثلُ الصَّلواتِ .

وأمَّا أعدامُ الحركاتِ . . فمِثلُ الصَّومِ ؛ فإنَّهُ وإن كانَ معنىً عدميّاً . . فإنَّهُ يُحرّكُ مِنَ الطَّبيعةِ تحريكاً شديداً يُنبّهُ صاحبَها أنَّهُ علىٰ جُملةٍ مِنَ الأمرِ ليسَ هَدراً [١] ، فيتذكَّرُ سببَ ما ينويهِ مِن ذٰلكَ ؛ وأنَّهُ التقرُّبُ إلى اللهِ .

ويجبُ إن أمكنَ أن تُخلَطَ بهٰذهِ الأحوالِ مَصالحُ أُخرىٰ في تقويةِ السُّنَّةِ وبسطِها .

والمَنافعُ الدُّنياويَّةُ للنَّاسِ أيضاً أن يفعلَهُ ؛ وذٰلكَ مِثلُ الجهادِ والحجِّ ، علىٰ أن يُعيّنَ مَواضعَ مِنَ البلادِ بأنَّها أصلحُ المَواضعِ لعبادةِ اللهِ ، وأنَّها خاصَّةٌ للهِ .

وتعيينُ أفعالٍ ممَّا لا بدَّ منها للنَّاسِ أنَّها في ذاتِ اللهِ ؛ مِثلُ القرابينِ . . فإنَّها ممَّا يعينُ في هٰذا البابِ معونةً شديدةً .

والمَوضِعُ الَّذي مَنفعتُهُ في هٰذا البابِ هٰذهِ المَنفعةُ إذا كانَ فيهِ مَأوى الشَّارعِ ومَسكَنُهُ . . فإنَّهُ يذكرُهُ أيضاً ، وذِكراهُ في المَنفعةِ المذكورةِ تاليةٌ لذِكرِ اللهِ والملائكةِ .

والمَأوى الواحدُ ليسَ يجوزُ أن يكونَ نُصْبَ عينِ الأُمَّةِ كافَّةً ، فبالحريّ أن يفرضَ إليهِ مُهاجَرةً وسفراً .

ويجبُ أن يكونَ أشرفُ العباداتِ مِن وجهٍ ما يفرضُ مُتولّيها أنَّهُ مُخاطِبٌ للهِ ومُناجٍ إيَّاهُ ، وصائرٌ إليهِ وماثلٌ بينَ يدَيهِ ؛ وهٰذا هوَ الصَّلاةُ .

فيجبُ أن يسنَّ للمُصلّي مِنَ الأحوالِ الَّتي يستعدُّ بها للصَّلاةِ ما جرَتِ العادةُ

---

(١) هَدراً : باطلاً .

بمُؤاخَذةِ الإنسانِ نفْسَهُ بهِ عندَ لقاءِ المَلِكِ الإنسانيّ ؛ مِنَ الطَّهارةِ والتَّنظُّفِ ، وأن يسنَّ في الطَّهارةِ والتَّنظُّفِ سُنناً بالغةً ، وأن يسنَّ عليهِ فيها ما جرَتِ العادةُ بمُؤاخَذتِهِ نفْسَهُ بهِ عندَ لقائِهِ الملوكَ ؛ مِنَ الخشوعِ والسُّكونِ ، وغضِّ البصرِ وقبضِ الأطرافِ ، وتركِ الالتفاتِ والاضطرابِ .

وكذٰلكَ يسنُّ لهُ في كلِّ وقتٍ مِن أوقاتِ العبادةِ آداباً ورسوماً محمودةً ؛ فهٰذهِ الأحوالُ ينتفعُ بها العامَّةُ في رسوخِ ذِكرِ اللهِ والمَعادِ في أنفُسِهِم ، فيدومُ لهُمُ التَّشبُّثُ بالسُّننِ والشَّرائعِ بسببِ ذٰلكَ .

وإن لم يكُنْ لهُم مِثلُ هٰذهِ المُذكِّراتِ . . تناسوا جميعَ ذٰلكَ معَ انقراضِ قَرْنٍ أو قَرْنَينِ .

وينفعُهُم أيضاً في المَعادِ مَنفعةً عظيمةً فيما يُنزِّهُ بهِ أنفُسَهُم علىٰ ما عرفتَهُ .

وأمَّا الخاصَّةُ . . فأكثرُ مَنفعةِ هٰذهِ الأشياءِ إيَّاهُم في المَعادِ ؛ فقد قرَّرْنا حالَ المَعادِ الحقيقيِّ ، وأثبتْنا أنَّ السَّعادةَ في الآخرةِ مُكتسَبةٌ بتنزيهِ النَّفْسِ ، وتنزيهُ النَّفْسِ تبعيدُها عنِ اكتسابِ الهيئاتِ البدنيَّةِ المُضادَّةِ لأسبابِ السَّعادةِ .

وهٰذا التَّنزيهُ يحصلُ بأخلاقٍ ومَلَكاتٍ ، والأخلاقُ والمَلَكاتُ تُكتسَبُ بأفعالٍ مِن شأنِها أن تصرفَ النَّفْسَ عنِ البدنِ والحسِّ ، وتُديمَ تذكيرَها المَعدَنَ الَّذي لها ، فإذا كانَتْ كثيرةَ الرُّجوعِ إلىٰ ذاتِها . . لم تنفعلْ مِنَ الأحوالِ البدنيَّةِ .

وممَّا يُذكِّرُها ذٰلكَ ، ويُعينُها عليهِ : أفعالٌ مُتعِبةٌ وخارجةٌ عن عادةِ الفطرةِ ، بل هيَ إلى التَّكلُّفِ ؛ فإنَّها تُتعِبُ البدنَ والقُوى الحيوانيَّةَ وتهدمُ إرادتَها ؛ مِنَ الاستراحةِ والكسلِ ورفضِ العناءِ ، وإخمادِ الحرارةِ الغريزيَّةِ ، واجتنابِ الارتياضِ إلَّا في اكتسابِ أغراضِ اللَّذَّاتِ البهيميَّةِ .

ويُفرَضُ على النَّفْسِ المُحاوِلةِ لتلكَ الحركاتِ ذِكرُ اللهِ والملائكةِ وعالَمِ

السَّعادةِ ، شاءَتْ أو أبَتْ ، فيتقرَّرُ لذٰلكَ فيها هيئةُ الانزعاجِ عن هـٰذا البدنِ وتأثيراتِهِ ، ومَلَكةُ التَّسلُّطِ على البدنِ ، فلا تنفعلُ عنهُ .

فإذا جرَتْ عليهِ أيضاً أفعالٌ بدنيَّةٌ . . لم تُؤثِّرْ فيهِ هيئةً ومَلَكةً تأثيرَها لو كانَتْ مُخلِدةً إليها مُنقادةً لهُ مِن كلِّ وجهٍ (١) .

ولذٰلكَ ما قالَ القائلُ الحقُّ : ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ (٢) .

فإن دامَ هـٰذا الفعلُ مِنَ الإنسانِ . . استفادَ مَلَكةَ التفاتٍ إلىٰ جهةِ الحقِّ ، وإعراضٍ عنِ الباطلِ ، وصارَ شديدَ الاستعدادِ للتَّخلُّصِ إلى السَّعادةِ بعدَ المُفارَقةِ البدنيَّةِ .

وهـٰذهِ الأفعالُ لو فعلَها فاعلٌ ولم يعتقدْ أنَّها فريضةٌ مِن عندِ اللهِ ، وكانَ معَ اعتقادِهِ ذٰلكَ يَلزَمُهُ في كلِّ فعلٍ أن يتذكَّرَ اللهَ ، ويُعرِضَ عن غيرِهِ . . لَكانَ جديراً بأن يفوزَ مِن هـٰذا الزَّكاءِ بحظٍّ ، فكيفَ إذا استعملَها مَن يعلمُ أنَّ النَّبيَّ مِن عندِ اللهِ وبإرسالِ اللهِ ، وواجبٌ في الحكمةِ الإلـٰهيَّةِ إرسالُهُ ، وأنَّ جميعَ ما يسنُّهُ فإنَّما هوَ ممَّا وجبَ مِن عندِ اللهِ أن يسنَّهُ ، وأنَّ ما يسنُّهُ مِن عندِ اللهِ . . فالنَّبيُّ فُرِضَ عليهِ مِن عندِ اللهِ أن يفرضَ عباداتِهِ .

وتكونُ الفائدةُ في العباداتِ للعابدينَ فيما يبقىٰ بهِ فيهِمُ السُّنَّةُ والشَّريعةُ الَّتي هيَ أسبابُ وجودِهِم ، وبما يُقرِّبُهُم عندَ المَعادِ مِنَ اللهِ . . زُلفىٰ بزكائِهِم .

ثمَّ هـٰذا الإنسانُ هوَ المليءُ بتأثيرِ أحوالِ النَّاسِ علىٰ ما تنتظمُ بهِ أسبابُ معيشتِهِم ومَصالحُ مَعادِهِم ، وهوَ إنسانٌ مُتميِّزٌ عن سائرِ النَّاسِ بتألُّهِهِ (٣) .



---

(١) في هامش (ج) : (إليه) بدل (إليها) .

(٢) سورة هود ﷺ : (١١٤) .

(٣) **التألُّه** : التنسُّك والتعبُّد .

فَصْلٌ

في عقد المدينة ، وعقد البيت وهو النّكاح والسّنن الكلّيّة في ذٰلك

فيجبُ أن يكونَ القصدُ الأوّلُ للسَّانِّ في وضعِ السُّننِ ترتيبَ المدينةِ علىٰ أجزاءٍ ثلاثةٍ : المُدبِّرونَ ، والصُّنَّاعُ ، والحَفَظةُ .

وأن يُرتِّبَ في كلِّ جنسٍ منهُم رئيساً يترتَّبُ تحتَهُ رؤساءُ يَلُونَهُ ، ويترتَّبُ تحتَهُم رؤساءُ يَلُونَهُم ، إلىٰ أن ينتهيَ إلىٰ أفناءِ النَّاسِ (١) .

فلا يكونُ في المدينةِ إنسانٌ مُعطَّلٌ ليسَ لهُ مقامٌ محدودٌ ، بل يكونُ لكلِّ واحدٍ منهُم مَنفعةٌ في المدينةِ .

وأن يُحرِّمَ البطالةَ والتَّعطُّلَ ، وألَّا يجعلَ لأحدٍ سبيلاً إلىٰ أن يكونَ لهُ مِن غيرِهِ الحظُّ الَّذي لا بدَّ منهُ للإنسانِ ، وتكونَ جنبتُهُ مُعافاةً ليسَ يَلزَمُها كلفةٌ ؛ فإنَّ هٰؤلاءِ يجبُ أن يردعَهُم كلَّ الرَّدعِ .

فإن لم يرتدعوا . . نفاهُم مِنَ الأرضِ ، فإن كانَ السَّببُ في ذٰلكَ مرضاً أو آفةً . . أفردَ لهُم مَوضِعاً يكونُ فيهِ أمثالُهُم ، ويكونُ عليهِم قيِّمٌ .

ويجبُ أن يكونَ في المدينةِ وجهُ مالٍ مُشتَرَكٍ ، بعضُهُ مِن حقوقٍ تُفرَضُ على الأرباحِ المُكتسَبةِ والطَّبيعيَّةِ ؛ كالثَّمراتِ والنِّتاجِ ، وبعضُهُ يُفرَضُ عقوبةً ، وبعضُهُ يكونُ مِن أموالِ المُنابِذينَ للسُّنَّةِ ؛ وهوَ الغنائمُ .

ويكونَ ذٰلكَ عُدَّةً لمَصالحَ مُشترَكةٍ ، وإزاحةً لعلَّةِ الحَفَظةِ الَّذينَ لا يشتغلونَ

---

(١) أفناء الناس : أخلاطهم .

بصناعةٍ ، ونفقةً على الَّذينَ حِيلَ بينَهُم وبينَ الكسبِ بأمراضٍ وزماناتٍ .

ومِنَ النَّاسِ مَن رأىٰ قَتْلَ المأيوسِ مِن إقبالِهِ منهُم (١) ، وذٰلكَ قبيحٌ ؛ فإنَّ مُؤَنَهُم لا تُجحِفُ بالمدينةِ .

وإن كانَ لأمثالِ هٰؤلاءِ مِن قرابتِهِ مَن يرجعُ إلىٰ فضلِ استظهارٍ عن قُوتِهِ . . فُرِضَ عليهِ كفايتُهُ .

والغراماتُ لا تُسَنُّ كلُّها علىٰ صاحبِ جنايةٍ ما ، بل يجبُ أن يُسَنَّ بعضُها علىٰ أوليائِهِ وذويهِ الَّذينَ لا يزجرونَهُ ولا يحرسونَهُ ، ويكونَ ما يُسَنُّ مِن ذٰلكَ عليهِم مُخفَّفاً فيهِ بالمُهلةِ للمُطالَبةِ ، ويكونَ ذٰلكَ في جناياتٍ تقعُ خطأً ، ولا يجوزُ إهمالُ أمرِها معَ وقوعِها خطأً .

وكما أنَّهُ يجبُ أن يُحرِّمَ البطالةَ . . كذٰلكَ يجبُ أن يُحرِّمَ الصِّناعاتِ الَّتي يقعُ فيها انتقالاتُ الأملاكِ أوِ المَنافعِ مِن غيرِ مَصالحَ تكونُ بإزائِها .

وذٰلكَ مِثلُ القمارِ ؛ فإنَّ القامرَ يأخذُ مِن غيرِ أن يُعطيَ مَنفعةً ألبتَّةَ ، بل يجبُ أن يكونَ الآخذُ آخذاً مِن صناعةٍ يُعطي بها فائدةً تكونُ عِوَضاً : إمَّا عِوَضٌ هوَ جوهرٌ ، أو عِوَضٌ هوَ مَنفعةٌ ، أو عِوَضٌ هوَ ذِكرٌ جميلٌ ، أو غيرُ ذٰلكَ ممَّا هيَ معدودةٌ في الخيراتِ البشريَّةِ .

وكذٰلكَ يجبُ أن يُحرِّمَ الصِّناعاتِ الَّتي تدعو إلىٰ أضدادِ المَصالحِ أوِ المَنافعِ ؛ مِثلُ تعلُّمِ السَّرقةِ واللُّصوصيَّةِ والقيادةِ وغيرِ ذٰلكَ .

ويُحرِّمَ أيضاً الحِرَفَ الَّتي تُغني النَّاسَ عن تعلُّمِ الصِّناعاتِ الدَّاخلةِ في الشِّركةِ ؛ مِثلُ المُراباةِ ؛ فإنَّها طلبُ زيادةِ كسبٍ مِن غيرِ حرفةٍ تُحصِّلُهُ وإن كانَ بإزاءِ مَنفعةٍ .

---

(١) في (د ، هـ) : (صلاحه) بدل (إقباله) ، وفي هامش (أ ، ج) أُشير إليه بنسخة .

ويُحرِّمَ أيضاً الأفعالَ الَّتي إن وقعَ فيها ترخيصٌ . . أدَّىٰ إلىٰ ضدِّ ما عليهِ بناءُ أمرِ المدينةِ ؛ مِثلُ الزِّنا واللِّواطِ الَّذي يدعو إلى الاستغناءِ عن أفضلِ أركانِ المدينةِ ؛ وهوَ التَّزوُّجُ .

ثمَّ أوَّلُ ما يجبُ أن يشرعَ فيهِ هوَ أمرُ التَّزاوجِ المُؤدِّي إلى التَّناسلِ ، وأن يدعوَ إليهِ ويُحرِّضَ عليهِ ؛ فإنَّ بهِ بقاءَ الأنواعِ الَّتي بقاؤُها دليلُ جودِ اللهِ [١] .

وأن يُدبِّرَ في أن يقعَ ذٰلكَ وقوعاً ظاهراً ؛ لئلَّا تقعَ ريبةٌ في النَّسَبِ ، فيقعَ بسببِ ذٰلكَ خَللٌ في انتقالِ المواريثِ الَّتي هيَ أُصولُ الأموالِ ؛ لأنَّ المالَ لا بدَّ منهُ في المعيشةِ .

والمالُ : منهُ أصلٌ ، ومنهُ فَرعٌ .

والأصلُ : موروثٌ ، أو ملقوطٌ ، أو موهوبٌ .

وأصحُّ الأُصولِ مِن هـٰذهِ الثَّلاثةِ : الموروثُ ؛ فإنَّهُ ليسَ عن بختٍ أوِ اتِّفاقٍ ، بل علىٰ مَذهَبٍ كالطَّبيعيِّ .

وقد يقعُ في ذٰلكَ ـ أعني : خفاءَ المُناكَحاتِ ـ أيضاً خَللٌ في وجوهٍ أُخرىٰ ؛ مِثلُ وجهِ وجوبِ نفقةِ بعضٍ علىٰ بعضٍ ، ومُعامَلةِ بعضٍ لبعضٍ [٢] ، وغيرِ ذٰلكَ ممَّا إذا تأمَّلَهُ العاقلُ . . عرفَهُ .

ويجبُ أن يُؤكِّدَ الأمرَ أيضاً في ثبوتِ هـٰذهِ الوُصْلةِ ؛ حتَّىٰ لا يقعَ معَ كلِّ نَزَقٍ فُرْقةٌ [٣] ، فيُؤدِّيَ ذٰلكَ إلىٰ تشتُّتِ الشَّملِ الجامعِ للأولادِ ووالديهِم ، وإلىٰ

---

(١) في (ج ، و) : (وجود) بدل (جود) .

(٢) في (د ، هـ ، و) : (معاونة) بدل (معاملة) ، وفي (ج) : (معايلة) ، وفي هامش (ج) : (معاونة) وأُشير إليه بنسخة .

(٣) **النَّزَق** : الخفة والطيش .

تجدُّدِ احتياجِ كلِّ إنسانٍ إلى المُزاوَجةِ ، وفي ذٰلكَ أنواعٌ مِنَ الضَّررِ كثيرةٌ ، ولأنَّ أكثرَ أسبابِ المَصلحةِ المَحبَّةُ ، والمَحبَّةُ لا تنعقدُ إلَّا بالأُلفةِ ، والأُلفةُ لا تحصلُ إلَّا بالعادةِ ، والعادةُ لا تحصلُ إلَّا بطولِ المُخالَطةِ .

وهٰذا التَّأكيدُ يحصلُ مِن جهةِ المرأةِ ؛ بألَّا يكونَ في يدَيها إيقاعُ هٰذهِ الفُرْقةِ ؛ فإنَّها بالحقيقةِ واهيةُ العَقْدِ[١] ، مُبادِرةٌ إلىٰ طاعةِ الهوىٰ والغضبِ .

ويجبُ أن يكونَ إلى الفُرْقةِ سبيلٌ ما ، وألَّا يُسَدَّ ذٰلكَ مِن كلِّ وجهٍ ؛ لأنَّ حَسْمَ أسبابِ التَّوصُّلِ إلى الفُرْقةِ بالكلِّيَّةِ يقتضي وجوهاً مِنَ الضَّررِ والخَللِ :

منها : أنَّ مِنَ الطَّبائعِ ما لا يُؤالِفُ بعضَ الطَّبائعِ ، فكلَّما اجتهدَ في الجمعِ بينَهُما . . زادَ الشَّرُّ والنُّبُوُّ ، وتنغَّصَتِ المَعايشُ .

ومنها : أنَّ مِنَ النَّاسِ مَن يُمْنىٰ بزوجٍ غيرِ كُفُؤٍ ولا حَسنِ المَذاهبِ في العِشرةِ[٢] ، أو بغيضٍ تعافُهُ الطَّبيعةُ ، فيصيرُ ذٰلكَ داعيةً إلى الرَّغبةِ في غيرِهِ ؛ إذِ الشَّهوةُ طبيعيَّةٌ ، وربَّما أدَّىٰ ذٰلكَ إلىٰ وجوهٍ مِنَ الفسادِ .

وربَّما كانَ المُتزاوِجانِ لا يتعاونانِ على النَّسلِ ، فإذا بُدِّلا زوجَينِ آخَرَينِ . . تعاونا .

فيجبُ أيضاً أن يكونَ إلى المُفارَقةِ سبيلٌ ، ولٰكنَّهُ يجبُ أن يكونَ مُشدَّداً فيهِ .

فأمَّا أنقصُ الشَّخصَينِ عقلاً ، وأكثرُهُما اختلافاً واختلاطاً وتلوُّناً . . فلا يُجعَلُ في يدَيهِ مِن ذٰلكَ شيءٌ ، بل يُجعَلُ إلى الحُكَّامِ ، حتَّىٰ إذا عرفوا سوءَ صحبةٍ تلحقُهُ مِنَ الزَّوجِ الآخَرِ . . فرَّقوا .

---

(١) في (ج) : (العقل) بدل (العقد) .

(٢) يُمْنىٰ : يُبتلىٰ .

وأمَّا مِن جهةِ الرَّجُلِ . . فأن يَلزَمَهُ في ذٰلكَ غرامةٌ لا يقدمُ عليهِ إلَّا بعدَ التَّثبُّتِ واستصوابِ ذٰلكَ لنفْسِهِ مِن كلِّ وجهٍ (١) .

ومعَ ذٰلكَ فالأحسنُ أن يُترَكَ للصُّلحِ وجهٌ مِن غيرِ أن يُمعَنَ في توجيهِهِ (٢) ، فيصيرَ سبباً إلىٰ طاعةِ الطَّيشِ ، بل يُغلَّظُ الأمرُ في المُعاوَدةِ أشدَّ مِنَ التَّغليظِ في الابتداءِ .

فنِعْمَ ما أمرَ بهِ أفضلُ الشَّارعينَ ؛ أنَّها لا تحلُّ لهُ بعدَ الثَّالثةِ إلَّا أن يُوطِّنَ نفْسَهُ علىٰ تجرُّعِ مضضٍ لا مضضَ فوقَهُ ؛ وهوَ تمكينُ رَجُلٍ آخَرَ مِن حليلتِهِ بأن يتزوَّجَها بنكاحٍ صحيحٍ ، ويطأَها بوطءٍ صريحٍ (٣) .

فإنَّهُ إذا كانَ بينَ عينَيهِ مِثلُ هٰذا الخطبِ . . لم يُقدِمْ على الفُرْقةِ بالجزافِ إلَّا أن يُصمِّمَ على الفُرْقةِ التَّامَّةِ (٤) ، أو يكونَ هناكَ ركاكةٌ فلا يرىٰ بأساً بفضيحةٍ تصحبُها لذَّةٌ .

وأمثالُ هٰؤلاءِ خارجونَ عنِ استحقاقِ طلبِ المَصلحةِ لهُم .

ولَمَّا كانَ مِن حقِّ المرأةِ أن تُصانَ ؛ لأنَّها مُشترَكٌ في شهوتِها وداعيةٌ جدّاً إلىٰ نفْسِها ، وهيَ معَ ذٰلكَ أشدُّ انخداعاً وأقلُّ للعقلِ طاعةً ، والاشتراكُ فيها يُوقِعُ أنفةً وعاراً عظيماً ، وهيَ مِنَ المَضارِّ المشهورةِ ، والاشتراكُ في الرَّجُلِ لا يُوقِعُ عاراً بل حسداً ، والحسدُ غيرُ مُلتفَتٍ إليهِ ؛ فإنَّهُ طاعةٌ للشَّيطانِ . .

---

(١) في (ج) : (واستظهار) بدل (واستصواب) ، وفي (و) : (وبعد استطابة) .

(٢) في (د ، هـ) : (توخّيه) بدل (توجيهه) ، وفي هامش (أ) أُشير إليه بنسخة .

(٣) وهو قوله تبارك وتعالىٰ : ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ . . . ۞ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۗ وَتِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ﴾ (البقرة : ٢٢٩ ـ ٢٣٠) .

(٤) **الجزاف ـ بتثليث الجيم ـ** : الحدس والتخمين .

فبالحريّ أن يُسَنَّ عليها في بابِها التَّستُّرُ والتَّخدُّرُ ؛ فلذٰلكَ ينبغي ألَّا تكونَ مِن أهلِ الكسبِ كونَ الرَّجُلِ .

فلذٰلكَ يجبُ أن يُسَنَّ لها أن تُكفىٰ مِن جهةِ الرَّجُلِ ، فيَلزَمُ الرَّجُلَ نفقتُها ، لٰكنَّ الرَّجُلَ يجبُ أن يُعوَّضَ مِن ذٰلكَ عِوَضاً ؛ وهوَ أنَّهُ يملكُها وهيَ لا تملكُهُ ، فلا يكونُ لها أن تنكحَ غيرَهُ .

وأمَّا الرَّجُلُ . . فلا يُحجَرُ عليهِ في هٰذا البابِ وإن حرمَ عليهِ تجاوزُ عددٍ لا يفي بإرضاءِ ما وراءَهُ وعَوْلِهِ .

فيكونُ البُضْعُ المملوكُ مِنَ المرأةِ بإزاءِ ذٰلكَ ، **ولستُ أعني بالبُضْعِ المملوكِ** : الجِماعَ ؛ فإنَّ الانتفاعَ بالجِماعِ مُشترَكٌ بينَهُما ، وحظُّها أكثرُ مِن حظِّهِ ، والاغتباطُ والاستمتاعُ بالولدِ كذٰلكَ .

بل : ألَّا (١) يكونَ إلى استعمالِهِ لغيرِهِ سبيلٌ .

ويُسَنُّ في الولدِ أن يتولَّاهُ كلُّ واحدٍ مِنَ الوالدَينِ بالتَّربيةِ : أمَّا الوالدةُ . . فبما تحضنُهُ ، وأمَّا الوالدُ . . فبالنَّفقةِ .

وكذٰلكَ الولدُ أيضاً ؛ فيُسَنُّ عليهِ خدمتُهُما وطاعتُهُما ، وإكبارُهُما وإجلالُهُما ؛ فهُما سببُ وجودِهِ ، ومعَ ذٰلكَ فقدِ احتملا مؤونتَهُ الَّتي لا حاجةَ إلىٰ شرحِها لظهورِها .



---

(١) أي : **أعني** : ألَّا . . .

فَصْلٌ

في الخليفة والإمام ووجوب طاعتهما والإشارة إلى السّياسات والأخلاق

ثمَّ يجبُ أن يفرضَ السَّانُّ طاعةَ مَن يخلفُهُ ، وألَّا يكونَ الاستخلافُ إلَّا مِن جهتِهِ ، أو بإجماعٍ مِن أهلِ السَّابقةِ علىٰ مَن يُصحِّحونَ علانيةً عندَ الجمهورِ أنَّهُ مُستقِلٌّ بالسِّياسةِ ، وأنَّهُ أصيلُ العقلِ حاصلٌ عندَهُ الأخلاقُ الشَّريفةُ ؛ مِنَ الشَّجاعةِ والعفَّةِ وحُسنِ التَّدبيرِ ، وأنَّهُ عارفٌ بالشَّريعةِ حتَّىٰ لا أعرفَ منهُ ، تصحيحاً يظهرُ ويُستعلَنُ ، ويتَّفقُ عليهِ الجمهورُ عندَ الجميعِ .

ويسنَّ عليهِم أنَّهُم إذا افترقوا وتنازعوا للهوىٰ والمَيلِ ، أو أجمعوا علىٰ غيرِ مَن وجدوا الفضلَ فيهِ والاستحقاقَ لهُ . . فقد كفروا باللهِ .

والاستخلافُ بالنَّصِّ أَصْوَبُ ؛ فإنَّ ذٰلكَ لا يُؤدِّي إلى التَّشعُّبِ والتَّشاغبِ والاختلافِ .

ثمَّ يجبُ أن يحكمَ في سُنَّتِهِ أنَّ مَن خرجَ فادَّعىٰ خلافتَهُ بفضلِ قوَّةٍ أو مالٍ . . فعلى الكافَّةِ مِن أهلِ المدينةِ قتالُهُ وقتلُهُ ، فإن قدروا ولم يفعلوا . . فقد عصوُا اللهَ وكفروا بهِ ، ويُحِلُّ دمَ مَن قعدَ عن ذٰلكَ وهوَ مُتمكِّنٌ بعدَ أن يُصحِّحَ علىٰ رأسِ الملأ ذٰلكَ منهُ .

ويجبُ أن يسنَّ أنَّهُ لا قُرْبةَ عندَ اللهِ بعدَ الإيمانِ بالنَّبيِّ أَعْظَمُ مِن إتلافِ هٰذا المُتغلِّبِ ، فإن صحَّحَ الخارجيُّ أنَّ المُتولِّيَ للخلافةِ غيرُ أهلٍ لها ، وأنَّهُ

مَمْنوٌّ بنقصٍ[1] ، وأنَّ ذٰلكَ النَّقصَ غيرُ موجودٍ في الخارجيِّ . . فالأَولىٰ أن يُطابِقَهُ أهلُ المدينةِ .

والمُعوَّلُ الأعظمُ العقلُ وحُسنُ الإيالةِ[2] ، فمَن كانَ مُتوسِّطاً في البواقي ، ومُتقدِّماً في هٰذَينِ بعدَ ألَّا يكونَ غريباً في البواقي وصائراً إلىٰ أضدادِها . . فهوَ أَولىٰ ممَّن يكونُ مُتقدِّماً في البواقي ولا يكونُ بمنزلتِهِ في هٰذَينِ .

فيَلزَمُ أعلمَهُما أن يُشارِكَ أعقلَهُما ويُعاضِدَهُ ، ويَلزَمُ أعقلَهُما أن يعتضدَ بهِ ويرجعَ إليهِ ؛ مِثلُ ما فعلَ عمرُ وعليٌّ رضيَ اللهُ عنهُما .

ثمَّ يجبُ أن يفرضَ في العباداتِ أُموراً لا تتمُّ إلَّا بالخليفةِ تنويهاً بهِ وجذباً إلىٰ تعظيمِهِ ؛ وتلكَ الأُمورُ هيَ الأُمورُ الجامعةُ ؛ مِثلُ الأعيادِ .

فإنَّهُ يجبُ أن يفرضَ اجتماعاتٍ مِثلَ هٰذهِ ؛ فإنَّ فيها دعاءً للنَّاسِ إلى التَّمسُّكِ بالجماعةِ ، وإلى استعمالِ عُددِ الشَّجاعةِ ، وإلى المُنافَسةِ .

وبالمُنافَسةِ تُدرَكُ الفضائلُ ، وفي الاجتماعاتِ استجابةُ الدَّعواتِ ونزولُ البركاتِ على الأحوالِ الَّتي عُرِفَتْ في أقاويلِنا .

وكذٰلكَ يجبُ أن يكونَ في المُعامَلاتِ مُعامَلاتٌ يُشترَطُ فيها الإمامُ ؛ وهيَ المُعامَلاتُ الَّتي تُؤدِّي إلى ابتناءِ أركانِ المدينةِ ؛ مِثلُ المُناكَحاتِ والمُشارَكاتِ الكلِّيَّةِ .

ثمَّ يجبُ أن يفرضَ أيضاً في المُعامَلاتِ المُؤدِّيةِ إلى الأخذِ والإعطاءِ سُنناً تمنعُ وقوعَ الغَررِ والحيفِ ، وأن يُحرِّمَ المُعامَلاتِ الَّتي فيها غَررٌ ، والَّتي تتغيَّرُ فيها الأعواضُ قبلَ الفراغِ مِنَ الإيفاءِ والاستيفاءِ ؛ كالصَّرفِ والنَّسيئةِ وغيرِ ذٰلكَ .

---

(١) **مَمْنوٌّ** : مُبتلىً .

(٢) **الإيالة** : السياسة .

وأن يسنَّ على النَّاسِ مُعاوَنةَ النَّاسِ والذَّبَّ عنهُم ، ووقايةَ أموالِهِم وأنفُسِهِم مِن غيرِ أن يَغرَمَ مُتبرِّعٌ فيما يلحقُ تبرُّعَهُ .

وأمَّا الأعداءُ والمُخالِفونَ للسُّنَّةِ . . فيجبُ أن يسنَّ مُقاتَلتَهُم وإفناءَهُم بعدَ أن يُدعَوا إلى الحقِّ ، وأن تُباحَ أموالُهُم وفروجُهُم ؛ فإنَّ تلكَ الأموالَ والفروجَ إذا لم تكُنْ مُدبَّرةً بتدبيرِ المدينةِ الفاضلةِ . . لم تكُنْ عائدةً بالمَصلحةِ الَّتي يُطلَبُ المالُ والفروجُ لها ، بل مُعِينةً على الفسادِ والشَّرِّ .

وإذ لا بدَّ مِن ناسٍ يخدمونَ النَّاسَ . . فيجبُ أن يكونَ أمثالُ هٰؤلاءِ يُجبَرونَ علىٰ خدمةِ أهلِ المدينةِ العادلةِ .

وكذٰلكَ مَن كانَ مِنَ النَّاسِ بعيداً عن تلقُّنِ الفضيلةِ ؛ فهُم عبيدٌ بالطَّبعِ ؛ مِثلُ التُّركِ والزِّنجِ .

وبالجُملةِ : الَّذينَ نشؤوا في غيرِ الأقاليمِ الشَّريفةِ الَّتي أكثرُ أحوالِها أن ينشأَ فيها أُمَمٌ حسنةُ الأمزجةِ صحيحةُ القرائحِ والعقولِ .

وإذا كانَتْ غيرَ مدينتِهِ مدينةٌ (١) ولها سُنَّةٌ حميدةٌ . . لم يتعرَّضْ لها ، إلَّا أن يكونَ الوقتُ يُوجِبُ التَّصريحَ بأن لا سُنَّةَ غيرُ السُّنَّةِ النَّازلةِ ؛ فإنَّ الأُمَمَ والمدنَ إذا ضلَّتْ فسُنَّتْ عليها سُنَّةٌ . . فإنَّهُ يجبُ أن يُؤكَّدَ إلزامُها ، وإذا وجبَ إلزامُها . . فربَّما أوجبَ توكيدُها أن يُحمَلَ عليها العالَمُ بأسرِهِ .

فإذا كانَ أهلُ المدينةِ الحسنةِ السِّيرةِ تجدُ هٰذهِ السُّنَّةَ أيضاً حسنةً محمودةً ، ويُرىٰ في تجدُّدِها إعادةُ أحوالِ مدنٍ فاسدةٍ إلى الصَّلاحِ ، ثمَّ صرَّحَتْ بأنَّ هٰذهِ السُّنَّةَ ليسَ مِن حقِّها أن تُقبَلَ ، وكذَّبَتِ السَّانَّ في دعواهُ أنَّها نازلةٌ على المدنِ كلِّها . . كانَ في ذٰلكَ وهنٌ عظيمٌ يستولي على السُّنَّةِ ،

---

(١) في (ج) : (إذا كانت غيرُ مدنيَّةٍ مدنيَّةً . . .) .

ويكونُ للمُخالِفينَ أن يحتجُّوا في ردِّها بامتناعِ أهلِ تلكَ المدينةِ عنها .

فحينئذٍ يجبُ أن يُؤدَّبَ هٰؤلاءِ أيضاً ويُجاهَدوا ، ولٰكنْ مُجاهدَةً دونَ مُجاهَدةِ أهلِ الضَّلالِ الصِّرفِ ، أو يُلزَموا غرامةً علىٰ ما يُؤثِرونَهُ .

ويُصحَّحُ عليهِم أنَّهُم مُبطِلونَ ، وكيفَ لا يكونونَ مُبطِلينَ وقدِ امتنعوا عن طاعةِ الشَّريعةِ الَّتي أنزلَها اللّٰهُ تعالىٰ ؟!

فإن أُهلِكوا . . فهُم لها أهلٌ ؛ فإنَّ في إهلاكِهِم فساداً لأشخاصِهِم وصلاحاً باقياً ، وخصوصاً إذا كانَتِ السُّنَّةُ الجديدةُ أتمَّ وأفضلَ .

ويسنُّ أيضاً في بابِهِم أنَّهُم إن رُئِيَتْ مُسالَمتُهُم علىٰ فداءٍ وجزيةٍ . . فُعِلَ .

وبالجُملةِ : يجبُ ألَّا يُجرَوا هُم وهٰؤلاءِ الآخَرونَ مُجرىً واحداً .

ويجبُ أن يفرضَ عقوباتٍ وحدوداً ومَزاجِرَ يُمتنَعُ بذٰلكَ بها عن معصيةِ الشَّريعةِ ؛ فليسَ كلُّ إنسانٍ ينزجرُ لِمَا يخشاهُ في الآخرةِ .

ويجبُ أن يكونَ أكثرُ ذٰلكَ في الأفعالِ المُخالِفةِ للسُّنَّةِ الدَّاعيةِ إلىٰ فسادِ نظامِ المدينةِ ؛ مِثلُ الزِّنا ، والسَّرقةِ ، ومُواطَأةِ أعداءِ المدينةِ ، وغيرِ ذٰلكَ .

فأمَّا ما يكونُ ذٰلكَ ممَّا يضرُّ الشَّخصَ في نفْسِهِ . . فيجبُ أن يكونَ فيهِ تأديبٌ لا يبلغُ بهِ المفروضاتِ .

ويجبُ أن تكونَ السُّنَّةُ في العباداتِ والمَزاجِرِ مُعتدِلةً لا مُتشدِّداً فيها ولا مُتساهَلاً .

ويجبُ أن يُفوَّضَ كثيرٌ مِنَ الأحوالِ ـ خصوصاً في المُعامَلاتِ ـ إلى الاجتهادِ ؛ فإنَّ للأوقاتِ أحكاماً لا يُمكِنُ أن تُضبَطَ .

وأمَّا ضبطُ المدينةِ بعدَ ذٰلكَ لمعرفةِ ترتيبِ الحَفَظةِ ، ومعرفةِ الدَّخلِ والخَرجِ ، وإعدادِ أُهَبِ الأسلحةِ والحقوقِ والثُّغورِ ، وغيرِ ذٰلكَ . . فينبغي أن

يكونَ ذٰلكَ إلى السَّائسِ مِن حيثُ هوَ خليفةٌ ، ولا يُفرَضَ فيها أحكامٌ جزئيَّةٌ ؛ فإنَّ في فرضِها فساداً ؛ لأنَّها تتغيَّرُ معَ تغيُّرِ الأوقاتِ ، وفرضُ الكلِّيَّاتِ فيها معَ تمامِ الاحترازِ غيرُ مُمكِنٍ .

فيجبُ أن يُجعَلَ ذٰلكَ إلى المشورةِ .

ويجبُ أن يكونَ السَّانُّ يسنُّ أيضاً في الأخلاقِ والعاداتِ سُنناً تدعو إلى العدالةِ الَّتي هيَ الوساطةُ .

والوساطةُ تُطلَبُ في الأخلاقِ لجهتَينِ :

- فأمَّا ما فيها مِن كسرِ غلبةِ القُوىٰ . . فلأجلِ زكاءِ النَّفْسِ خاصَّةً ، وليُستفادَ بهِ الهيئةُ الاستعلائيَّةُ ، وأن يكونَ تخلُّصُها مِنَ البدنِ تخلُّصاً نقيّاً .

- وأمَّا ما فيها مِنِ استعمالِ هٰذهِ القُوىٰ . . فلمَصالحَ دنيويَّةٍ ، وأمَّا استعمالُ اللَّذَّاتِ . . فلبقاءِ البدنِ والنَّسلِ ، وأمَّا الشَّجاعةُ . . فلبقاءِ المدينةِ .

والرَّذائلُ الإفراطيَّةُ تُجتنَبُ لضررِها في المَصالحِ الإنسانيَّةِ ، والتَّفريطيَّةُ لضررِها في المدينةِ .

والحكمةُ الفضيليَّةُ الَّتي هيَ تاليةُ العفَّةِ والشَّجاعةِ[1] . . **فليسَ يُعنىٰ بها** : الحكمةُ النَّظريَّةُ ؛ فإنَّها لا يُكلَّفُ فيها التَّوسُّطُ ألبتَّةَ .

بلِ : الحكمةُ[2] العمليَّةُ الَّتي في الأفعالِ الدُّنياويَّةِ والتَّصرُّفاتِ الدُّنياويَّةِ ؛ فإنَّ الإمعانَ في تعرُّفِها ، والحرصَ على التَّفنُّنِ في توجيهِ الفوائدِ مِن كلِّ جهةٍ منها ، واجتنابَ أسبابِ المَضارِّ مِن كلِّ وجهٍ حتَّىٰ يتبعَ ذٰلكَ وصولُ أضدادِ ما يطلبُهُ لنفسِهِ إلىٰ شركائِهِ ، أو يشغلُهُ عنِ اكتسابِ الفضائلِ الأُخرىٰ . . فهوَ

---

(١) في (د ، هـ ، و) : (ثالثة) بدل (تالية) .

(٢) أي : **يُعنىٰ بها** : الحكمةُ . . .

الجَرْبزةُ ، وجعلُ اليدِ مغلولةً إلى العنقِ هوَ إضاعةٌ مِنَ الإنسانِ نفْسَهُ وعُمرَهُ وآلةَ صلاحِهِ وبقائِهِ إلىٰ وقتِ استكمالِهِ .

ولأنَّ الدَّواعيَ : شهوانيَّةٌ ، وغضبيَّةٌ ، وتدبيريَّةٌ . . فالفضائلُ ثلاثةٌ :

- هيئةُ التَّوسُّطِ في الشَّهوانيَّاتِ ؛ مِثلُ لذَّةِ المنكوحِ والمطعومِ والملبوسِ والرَّاحةِ ، وغيرِ ذٰلكَ مِنَ اللَّذَّاتِ الحسِّيَّةِ والوهميَّةِ .

- وهيئةُ التَّوسُّطِ في الغضبيَّاتِ كلِّها ؛ مِثلُ الخوفِ والغضبِ والغمِّ ، والأنفةِ والحقدِ والحسدِ ، وغيرِ ذٰلكَ .

- وهيئةُ التَّوسُّطِ في التَّدبيريَّةِ .

ورؤوسُ هٰذهِ الفضائلِ : عفَّةٌ وحكمةٌ وشجاعةٌ ، **ومجموعُها** : العدالةُ ، وهيَ خارجةٌ عنِ الفضيلةِ النَّظريَّةِ .

ومَنِ اجتمعَتْ لهُ معَها الحكمةُ النَّظريَّةُ . . فقد سعدَ ، ومَن فازَ معَ ذٰلكَ بالخواصِّ النَّبويَّةِ . . كادَ أن يصيرَ ربّاً إنسانيّاً ، وكادَ أن تحلَّ عبادتُهُ بعدَ اللهِ ، وهوَ سلطانُ العالَمِ الأرضيِّ ، وخليفةُ اللهِ فيهِ .

تمّت (الإلٰهيّات) من كتاب « الشّفاء »

خواتم النّسخ الخطّيّة

خَاتِمَةُ ٱلنُّسْخَةِ (أ)

وهيَ آخِرُ الكتابِ ، ولواهبِ العقلِ الحمدُ بلا غايةٍ ، والشُّكرُ بلا نهايةٍ .

تمَّ كتابُ « **الشِّفاءِ** » بعونِ اللهِ وحُسنِ توفيقِهِ علىٰ يدَي عُبَيدِ اللهِ ، الفقيرِ إليهِ عبدِ الكافي بنِ عبدِ المجيدِ بنِ عبدِ اللهِ التّبريزيّ ، في يومِ الأحدِ الخامسِ والعشرينَ مِن شوَّالٍ ، سنةَ ستٍّ وستّينَ وستّ مئةٍ .

وابتدأَ بكتبِهِ في يومِ الثُّلاثاءِ ، الخامسِ والعشرينَ مِن ربيعٍ الأوَّلِ مِنَ السَّنةِ المذكورةِ ، وكانَ اشتغالُهُ بذٰلكَ أقلَّ مِن نصفِ المُدَّةِ المذكورةِ ، حامداً للهِ تعالىٰ ، ومُصلّياً علىٰ أنبيائِهِ ، خصوصاً علىٰ محمَّدٍ وآلِهِ الطَّيّبينَ الطَّاهرينَ .

خَاتِمَةُ ٱلنُّسْخَةِ (ب)

وتمَّ الكتابُ بأسرِهِ ، والحمدُ للهِ حقَّ حمدِهِ ، وصلَّى اللهُ علىٰ محمَّدٍ خيرةِ أنبيائِهِ وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ .

وفرغَ مِن نسخِهِ أبو بكرٍ عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ النَّسَّاخُ النَّسَّاخُ التّبريزيُّ في شهورِ سنةِ ثلاثٍ وتسعينَ وستِّ مئةٍ هجريَّةٍ نبويَّةٍ .

خَاتِمَةُ ٱلنُّسْخَةِ (ج)

تمَّ بحثُ الإلٰهيّ مِن كتابِ « **الشِّفاءِ** » ، والحمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ .

كاتبُهُ : العبدُ الضَّعيفُ الجاني : ابنُ شمسِ الدّينِ عمادُ الدّينِ محمودٌ الكرمانيُّ ، في سنةِ (٦٨٤ هـ) .

خَاتِمَةُ ٱلنُّسْخَةِ (هـ)

تمَّتْ بعونِ اللهِ .

لَوْلَاكَ يَا خَيْرَ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ قَدَمٍ خَابَ ٱلرَّجَاءُ وَمَاتَتْ سُنَّةُ ٱلْكَرَمِ
يَا مَنْ رَأَيْتُ عِيَاناً مِنْ مَوَاهِبِهِ مَا حَدَّثَ ٱلنَّاسُ عَنْ كَعْبٍ وَعَنْ هَرِمِ
يَا مَنْ عَلَا فَوْقَ أَطْبَاقِ ٱلثَّرَىٰ شَرَفاً وُجُودُ كَفَّيْهِ يُغْنِينَا عَنِ ٱلدِّيَمِ
يَا مَنْ إِلَىٰ بَابِهِ كُلُّ ٱلْمُلُوكِ سَعَتْ سَعْياً عَلَى ٱلرَّأْسِ لَا سَعْياً عَلَى ٱلْقَدَمِ
كَانَ ٱلْفَرَاغُ بِعَوْنِ ٱللهِ فِي رَجَبٍ مِنَ « **ٱلشِّفَا** » يَا مَلِيكَ ٱلْخَلْقِ كُلِّهِمِ
فِي سَابِعِ عِشْرِينَ[1] مِنْهُ وَهْوَ مُرْتَحِلٌ وَحَقِّ رَبِّ ٱلْبَرَايَا بَارِئِ ٱلنَّسَمِ
مِنْ يَدِ كَاتِبْكُمُ ٱلْهِنْدِي عُبَيْدِكُمُ مَا زَالَ مُعْتَرِفاً بِٱلْخَيْرِ وَٱلنِّعَمِ
فِي عَامِ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَقَدْ سَلَفَتْ ثَمَانِ مَائَةَ[2] فِي ٱلتَّارِيخِ مِنْ قِدَمِ
مِنْ هِجْرَةِ ٱلْمُصْطَفَى ٱلْمَبْعُوثِ مِنْ مُضَرٍ خَيْرِ ٱلْفَرِيقَيْنِ مِنْ عُرْبٍ وَمِنْ عَجَمِ
صَلَّىٰ عَلَيْهِ إِلَـٰهُ ٱلْعَرْشِ مَا طَلَعَتْ شَمْسُ ٱلنَّهَارِ وَلَاحَ ٱلْبَدْرُ فِي ٱلظُّلَمِ

الفقير هاشم علي الناظر وقف .

خَاتِمَةُ ٱلنُّسْخَةِ (و)

تمَّ تمَّ تمَّ ، قد فرغتُ مِن تسويدِ هـٰذهِ النُّسخةِ الشَّريفةِ الإلـٰهيَّةِ في ضحوِ يومِ الثُّلاثاءِ ، سادسِ عشرينَ شهرِ ربيعٍ الثَّاني [مِن] شهورِ سنةِ ثمانٍ وتسعينَ

---

(١) كذا في النسخة ، وهو مكسور ، ولعله اكتفىٰ بعين (سابع) عن عين (عشرين) لفظاً ، فيستقيم .
(٢) كذا في النسخة .

بعدَ الألفِ مِنَ الهجرةِ النَّبويَّةِ المصطفويَّةِ ، علىٰ مُهاجِرِها ألفُ ألفِ ثناءٍ وتحيَّةٍ .

وكتبتُها للفاضلِ العالِمِ المُحقِّقِ المُدقِّقِ الرَّبَّانيِّ المُستفيضِ بفيوضاتِ ربِّهِ الأحدِ الصَّمدِ الوحدانيِّ ، أُستاذي ومخدومي وصاحبي ، مولانا أبو إسحاقَ القهبانيِّ أدامَ اللهُ تعالىٰ أيَّامَ إفادتِهِ وإفاضتِهِ ، وأرجو مِن فضلِهِ العميمِ ألَّا ينساني مِن طرفِ ضميرِهِ المُنيرِ .

وأنا المُحتاجُ إلىٰ عفوِ العفوِّ المُجيبِ : محمَّدُ بنُ حسيبٍ .



ملحقات الكتاب

وتشمل :

- صوراً من النسخ المعتمدة .
- مصادر التحقيق ومراجعه .
- محتوى الكتاب .



صور من النسخ المعتمدة



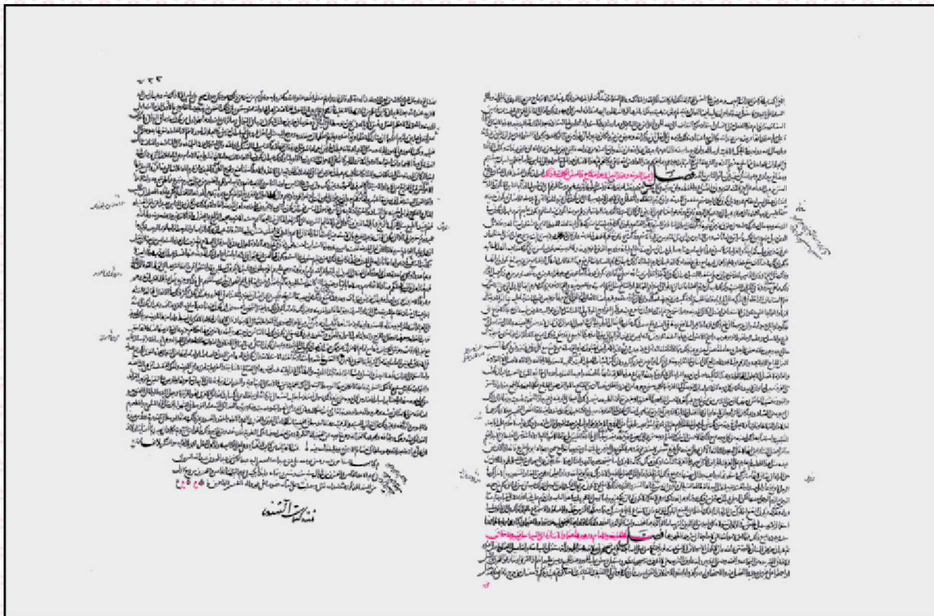




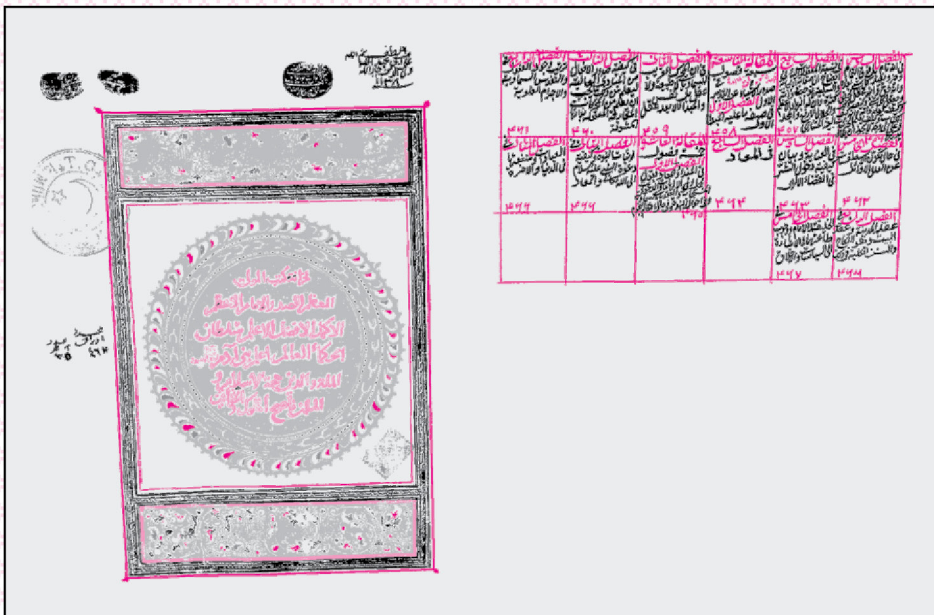
صُورةُ ورقةِ العُنوانِ مِنَ النُّسخةِ (أ)



صُورةُ الورقةِ الأُولى مِنَ النُّسخةِ (أ)



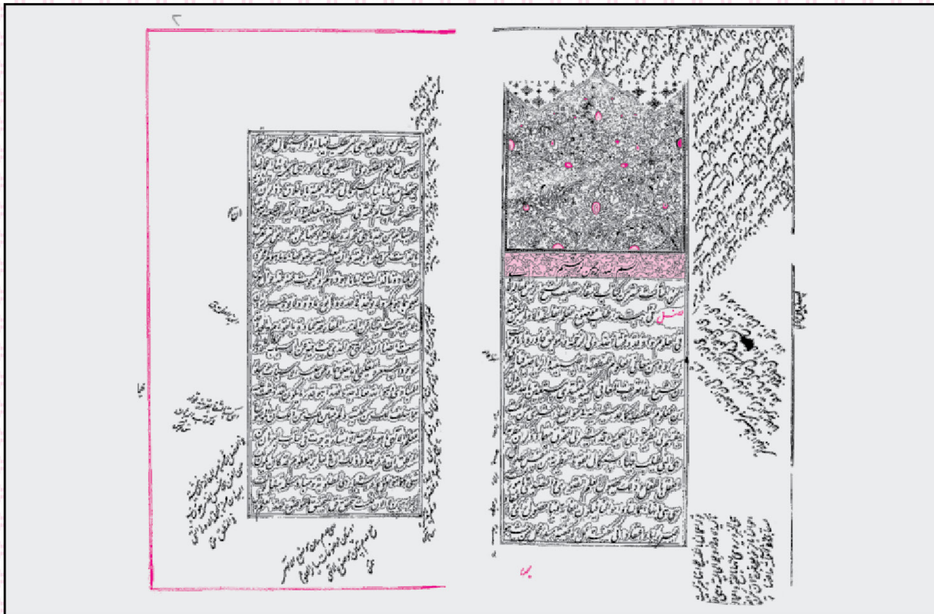
صُورةُ الورقةِ الأَخيرةِ مِنَ النُّسخةِ (أ)



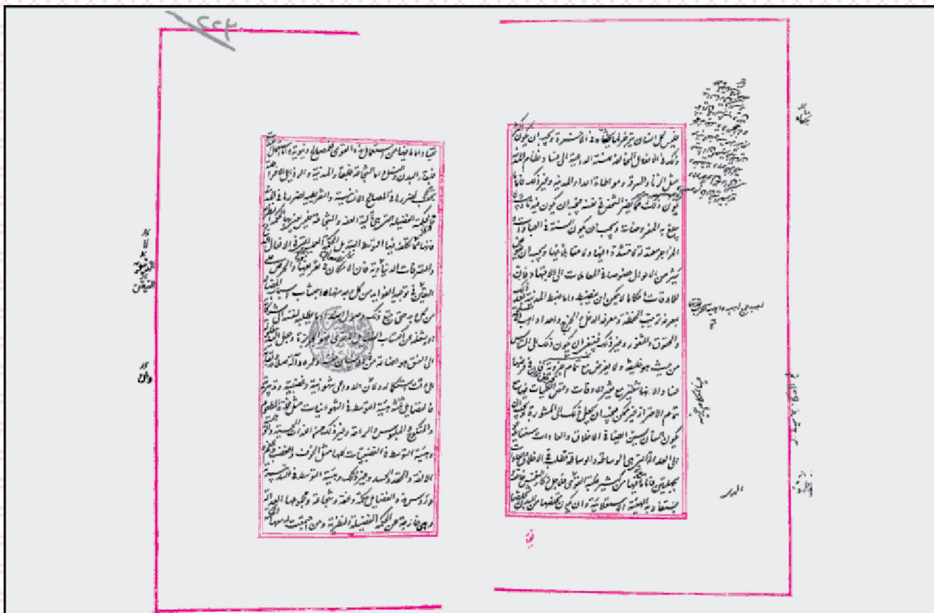
صُورةُ ورقةِ العُنوانِ مِنَ النُّسخةِ (ب)

صُورةُ الورقةِ الأُولىٰ مِنَ النُّسخةِ (ب)

صُورةُ الورقةِ الأَخيرةِ مِنَ النُّسخةِ (ب)



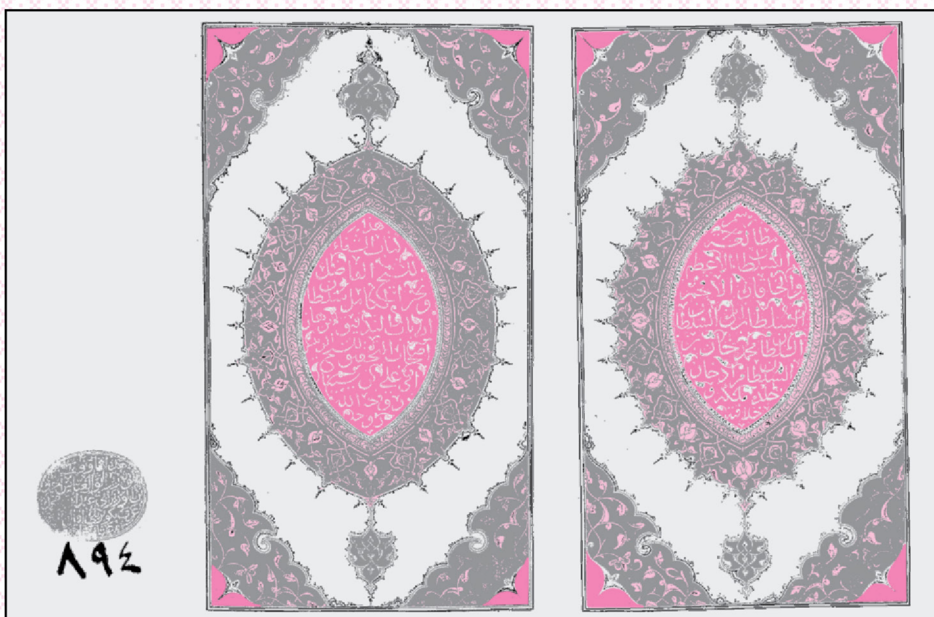
صُورةُ الورقةِ الأُولى مِنَ النُّسخةِ (ج)



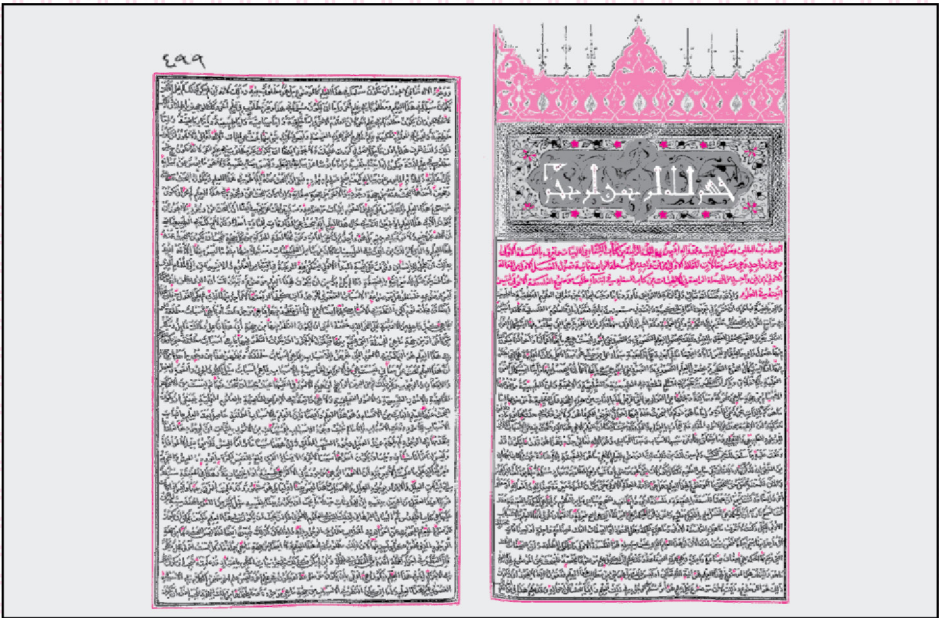
صُورةُ الورقةِ ما قبلَ الأَخيرةِ مِنَ النُّسخةِ (ج)



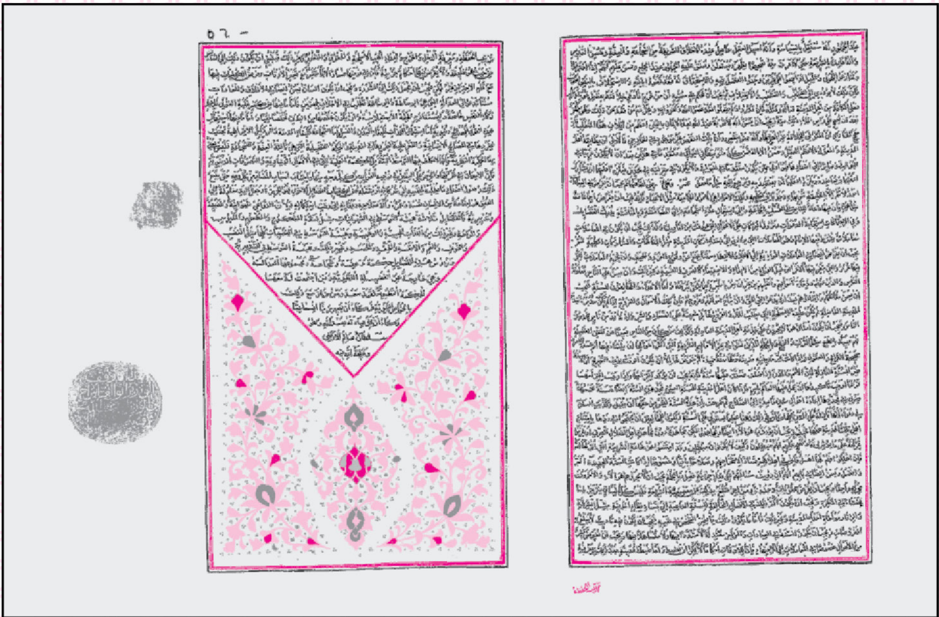
صُورةُ الورقةِ الأَخيرةِ مِنَ النُّسخةِ (ج)



صُورةُ ورقةِ العُنوانِ مِنَ النُّسخةِ (د)



صُورةُ الورقةِ الأُولى مِنَ النُّسخةِ (د)



صُورةُ الورقةِ الأَخيرةِ مِنَ النُّسخةِ (د)

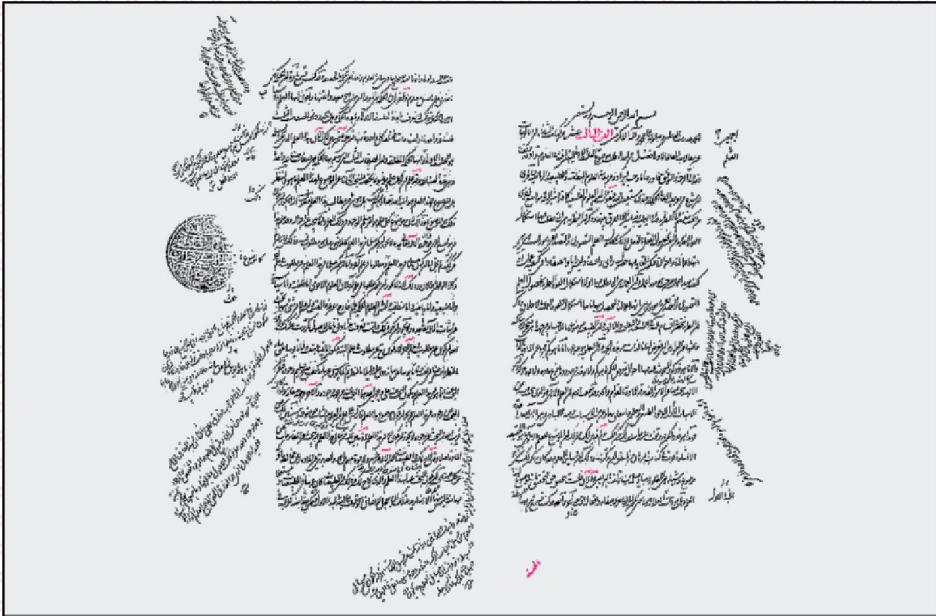
صُورةُ ورقةِ العُنوانِ مِنَ النُّسخةِ (هـ)

صُورةُ الورقةِ الأُولَىٰ مِنَ النُّسخةِ (هـ)

صُورةُ الورقةِ ما قبلَ الأَخيرةِ مِنَ النُّسخةِ (هـ)



صُورةُ الورقةِ الأَخيرةِ مِنَ النُّسخةِ (هـ)



صُورةُ الورقةِ الأُولىٰ مِنَ النُّسخةِ (و)



صُورةُ الورقةِ ما قبلَ الأَخيرةِ مِنَ النُّسخةِ (و)

صُورةُ الورقةِ الأَخيرةِ مِنَ النُّسخةِ (و)

مصادر التّحقيق ومراجعه

١ ـ التَّعليقات ، لابن سينا (ت ٤٢٨ هـ) ، تحقيق وتقديم الأستاذ الدكتور حسن مجيد العبيدي ، ط ١ ، (١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩ م) ، دار الفرقد ، دمشق ، سورية .

٢ ـ الحاشية علىٰ إلـٰهيات الشفاء ، للخوانساري (ت ١٠٩٩ هـ) ، تحقيق الدكتور حامد ناجي أصفهاني ، ط ١ ، (١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م) ، الأمانة العامة لمؤتمر تكريم آغا حسين خوانساري ، قم ، إيران .

٣ ـ شرح الإلـٰهيات من كتاب الشفاء ، للنراقي (ت ١٢٠٩ هـ) ، تحقيق وتصحيح الدكتور حامد ناجي أصفهاني ، ط ١ ، (١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م) ، الأمانة العامة لمؤتمر تكريم المحقق النراقي ، قم ، إيران .

٤ ـ الشفاء (المنطق ، الطبيعيات ، الرياضيات) ، لابن سينا (ت ٤٢٨ هـ) ، تحقيق مجموعة من الدكاترة والمحققين ومراجعة العلامة الدكتور إبراهيم مدكور (ت ١٤١٦ هـ) ، ط ٢ ، (١٤٣٣ هـ ، ٢٠١٢ م) ، طبعة مصورة لدىٰ مكتبة المرعشي النجفي ، قم ، إيران .

٥ ـ صحيح ابن حبان (المسند الصحيح على التَّقاسيم والأنـواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها) ، لابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) ، تحقيق الأستاذ الدكتور محمد علي سونمز والأستاذ المشارك الدكتور خالص آي دمير ، ط ١ ، (١٤٤١ هـ ، ٢٠٢٠ م) ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الدوحة ، قطر .

٦ ـ صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وسننه وأيامه) « الطبعة السلطانية اليونينية » ، للبخاري (ت ٢٥٦ هـ) ، تشرف بخدمته والعناية به العلامة الدكتور محمد زهير بن ناصر

الناصر ، ط ٤ ، (١٤٤٦ هـ ، ٢٠٢٥ م) ، دار المنهاج ودار طوق النجاة ، جدة ، السعودية . بيروت ، لبنان .

٧ ـ صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم) ، **لمسلم** (ت ٢٦١ هـ) ، تشرف بخدمته والعناية به العلامة الدكتور محمد زهير بن ناصر الناصر ، ط ٢ ، (١٤٤٤ هـ ، ٢٠٢٣ م) ، دار المنهاج ودار طوق النجاة ، جدة ، السعودية . بيروت ، لبنان .

٨ ـ عون إخوان الصفاء علىٰ فهم كتاب الشفاء ، **للفاضل الهندي** (ت ١١٣٧ هـ) ، تحقيق علي أوجبي ، ط ١ ، (١٤٣٦ هـ ، ٢٠١٥ م) ، دار وايا ، طهران ، إيران .

٩ ـ المبدأ والمعاد ، **لابن سينا** (ت ٤٢٨ هـ) ، باهتمام العلامة المؤرخ عبد الله نوراني النيشابوري الإيراني (ت ١٤٣٣ هـ) ، ط ١ ، (١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٤ م) ، جامعة طهران ، پژوهشى حكمت وفلسفة ، طهران ، إيران .

١٠ ـ المستدرك على الصحيحين ، **للحاكم** (ت ٤٠٥ هـ) ، تحقيق الأستاذ الدكتور محمود بن أحمد ميرة (ت ١٤٤١ هـ) ، ط ١ الإصدار ١ ، (١٤٤٧ هـ ، ٢٠٢٥ م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

١١ ـ مسند الإمام أحمد ابن حنبل ، **لابن حنبل** (ت ٢٤١ هـ) ، تحقيق جمعية المكنز الإسلامي بإشراف العلامة الدكتور أحمد معبد عبد الكريم ، ط ١ ، (١٤٣٢ هـ ، ٢٠١١ م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

١٢ ـ مفتاح الشفاء والعروة الوثقىٰ في شرح إلـٰهيات الشفاء ، **للعاملي** (ت نحو ١٠٥٩ هـ) ، مخطوطة مصورة رقم : (١٧٢٢٣) ، مكتبة كلية الآداب ، أصفهان ، إيران .



محتوى الكتاب

طليعة الكتاب ٧

وصف النسخ المعتمدة ٣٣

منهج العمل في الكتاب ٣٩

« الإلـٰهيات من كتاب الشفاء » ٤١

المقالة الأولىٰ

في مقدمات عامة ٤٥

فصل : في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولىٰ لتتبين إِنِّيَّتُه في العلوم ٤٦

فصل : في تحصيل موضوع هـٰذا العلم ٥٤

فصل : في منفعة هـٰذا العلم ، ومَرتبته ، واسمه ٦٣

فصل : في جملة ما يُتكلَّم فيه في هـٰذا العلم ٧١

فصل : في الدلالة على الموجود والشيء وأقسامهما الأُوَل بما يكون فيه تنبيه على الغرض ٧٥

فصل : في ابتداء القول في الواجب الوجود ، والمُمكِن الوجود ، وأن الواجب الوجود لا علة له ، وأن المُمكِن الوجود معلول ، وأن الواجب الوجود غير مُكافِئ لغيره في الوجود ، ولا مُتعلِّق بغيره فيه ٨٤

فصل : في أن واجب الوجود واحد ٩١

فصل : في بيان الحقِّ والصدق ، والذَّبِّ عن أول الأوائل في المقدمات الحقَّة ٩٧

المقالة الثانية

في تعريف الجوهر وأقسامه ١٠٥

فصل : في تعريف الجوهر وأقسامه بقولٍ كلِّي ١٠٦

فصل : في تحقيق الجوهر الجسماني ، وما يتركَّب عنه ١١٠
فصل : في أن المادة الجسمانية لا تتعرَّىٰ عن الصورة ١٢١
فصل : في تقديم الصورة على المادة في مرتبة الوجود ١٢٩

المقالة الثالثة

في المقولات التسع ١٣٩

فصل : في الإشارة إلىٰ ما ينبغي أن يُبحَث عنه من حال المقولات التسع في عرضيَّتها ١٤٠
فصل : في الكلام في الواحد ١٤٤
فصل : في تحقيق الواحد والكثير ، وإبانة أن العدد عرَض ١٥١
فصل : في أن المقادير أعراض ١٥٨
فصل : في تحقيق ماهية العدد ، وتحديد أنواعها ، وبيان أوائلها ١٦٦
فصل : في تقابل الواحد والكثير ١٧٢
فصل : في أن الكيفيات أعراض ١٨٠
فصل : في العلم وأنه عرَض ١٨٧
فصل : في الكلام في الكيفيات التي في الكمِّية ، وإثباتها ١٩٢
فصل : في المضاف ١٩٩

المقالة الرابعة

في الأشياء التي تقع من الوجود

والوحدة موقع الخواص والعوارض اللازمة ٢٠٧

فصل : في المُتقدِّم والمُتأخِّر ، وفي الحدوث ٢٠٨
فصل : في القوة والفعل والقدرة والعجز ، وإثبات المادة لكلِّ مُتكوِّن ٢١٦
فصل : في التام والناقص ، وما فوق التمام ، وفي الكل وفي الجميع ٢٣٣

المقالة الخامسة

في معرفة مطابقة الحدود للمحدودات الكلية والجزئية ٢٣٩

فصل : في الأمور العامة ، وكيف وجودها ٢٤٠

فصل : في كيفية كون الكلّية للطبائع الكلِية ، وإتمام القول في ذٰلك ، وفي الفرق بين الكل والجزء ، والكلّي والجزئي ٢٥١

فصل : في الفصل بين الجنس والمادة ٢٥٨

فصل : في كيفية دخول المعاني الخارجة عن الجنس علىٰ طبيعة الجنس .. ٢٦٥

فصل : في عوارض الجنس ٢٧١

فصل : في النوع ٢٧٤

فصل : في تعريف الفصل وتحقيقه ٢٧٦

فصل : في تعريف مناسبة الحدّ والمحدود ٢٨٣

فصل : في الحدّ ٢٩٠

فصل : في مناسبة الحدّ وأجزائه ٢٩٥

المقالة السادسة

في العلة والمعلول ٣٠١

فصل : في أقسام العلل وأحوالها ٣٠٢

فصل : في حلّ ما يتشكَّك به علىٰ ما يذهب إليه أهل الحقّ من أن كل علة فهي مع معلولها ، وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية ٣١١

فصل : في مناسبة ما بين العلل الفاعلية ومعلولاتها ٣١٧

فصل : في العلل الأُخرى العنصرية والصورية والغائية ٣٢٩

فصل : في إثبات الغاية ، وحلِّ شكوك قِيلَتْ في إبطالها ، والفرق بين الغاية وبين الضروري ، وتعريف الوجه الذي به تتقدَّم الغاية علىٰ سائر العلل ، والوجه الذي تتأخَّر به ٣٣٥

المقالة السابعة

في مناقشة آراء المعارضين لأرسطو ٣٥٥

فصل : في لواحق الوحدة من الهوهوية وأقسامها ، ولواحق الكثرة من الغير والخلاف ، وأصناف التقابل المعروفة ٣٥٦

فصل : في اقتصاص مذاهب القدماء الأقدمين في المُثل والتعليمات ، والسبب الداعي إلىٰ ذٰلك ، وبيان أصل الجهل الذي وقع لهم حتىٰ زاغوا لأجله ٣٦٤

فصل : في إبطال القول بالتعليميات والمُثل ٣٧٢

المقالة الثامنة

في معرفة المبدأ الأول ٣٨١

فصل : في تناهي العلل الفاعلية والقابلية ٣٨٢

فصل : في شكوك تَلزَم ما قيل ، وحلِّها ٣٨٧

فصل : في إبانة تناهي العلل الغائية والصورية ، وإثبات المبدأ الأول مطلقاً ، وفصل القول في العلة الأولىٰ مطلقاً ، وفي العلة الأولىٰ مقيداً ، وبيان أن ما هو علة أولىٰ مطلقة . . علة لسائر العلل ٣٩٨

فصل : في الصفات الأولىٰ للمبدأ الواجب الوجود ٤٠٢

فصل : كأنه تأكيد أو تكرار لِمَا سلف من توحيد واجب الوجود وجميع صفاته السلبية علىٰ سبيل الإنتاج ٤٠٩

فصل : في أنه تام ، بل فوق التمام ، وخير ويفيد كل شيء بعده ، وأنه حقٌّ ، وأنه عقل محض ويعقل كل شيء وكيف ذٰلك ، وكيف يعلم ذاته ، وأنه كيف يعلم الكلِّيات ، وكيف يعلم الجزئيات ، وعلىٰ أي وجه لا يجوز أن يقال : يدركها ٤١٥

فصل : في نسبة المعقولات إليه ، وفي إيضاح أن صفاته الإيجابية والسلبية لا تُوجِب في ذاته كثرةً ، وأن له البهاءَ الأعظم والجلالَ الأرفع والمجدَ الغيرَ المتناهي ، وفي تفصيل حال اللذة العقلية ٤٢٤

المقالة التاسعة

في صدور الأشياء عن التدبير الأول ، والمَعاد إليه ٤٣٣

فصل : في صفة ما عليه المبدأ الأول ٤٣٤

فصل : في أن المُحرِّك القريب للسماويات لا طبيعة ولا عقل ، بل نَفْس ، والمبدأ الأبعد عقل ٤٤٤

فصل : في كيفية صدور الأفعال من المبادئ العالية ؛ ليُعلَم من ذٰلك ما يجب أن يُعلَم من المُحرِّكات المُفارِقة المعقولة بذاتها المُتشوَّقة ٤٥٨

فصل : في ترتيب وجود العقول والنفوس السماوية والأجرام العلوية عن الأول ٤٦٩

فصل : في حال تكوُّن الأُسْطُقسات عن العلل الأوائل ٤٧٩

فصل : في العناية ، وبيان كيفية دخول الشرِّ في القضاء الإلٰهي ٤٨٥

فصل : في المَعاد ٤٩٧

المقالة العاشرة

في بحوثٍ دينية وإسلامية واجتماعية وسياسية وأخلاقية ٥٠٩

فصل : في المبدأ والمَعاد بقولٍ مُجمَل ، وفي الإلهامات والدعوات المستجابة والعقوبات السماوية ، وفي أحوال النُّبوَّة ، وفي حال أحكام النجوم ٥١٠

فصل : في إثبات النُّبوَّة وكيفية دعوة النبي عليه السلام إلى الله تعالىٰ ، والمَعاد ٥١٨

فصل : في العبادات ومنفعتها في الدنيا والآخرة ٥٢٢

فصل : في عقد المدينة ، وعقد البيت وهو النكاح ، والسنن الكلِّية في ذٰلك ٥٢٦

فصل : في الخليفة والإمام ووجوب طاعتهما ، والإشارة إلى السياسات والأخلاق ٥٣٢

خواتم النسخ الخطِّية ٥٣٨

ملحقات الكتاب ٥٤١

صور من النُّسَخ المعتمدة ٥٤٢

مصادر التحقيق ومراجعه ٥٥٢

محتوى الكتاب ٥٥٥



